مكتبة لسان العرب

سلسلة إصدارات
الحكمة

٢٣

رسالة دكتوراه

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف
زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الأول

دار ابن حزم

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

١

رسالة دكتوراه

مكتبة لسان العرب

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ISBN 978-614-416-085-5

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

مكتبة لسان العرب

سلسلة إصدارات
الحكمة
٢٣

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف
زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة
الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الأول

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة دكتوراة إلى جامعة الجنان في لبنان

إشراف الدكتور

إبراهيم بن سليمان البعيمي

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا على أن مَنَّ عليَّ بهذا العمل الجليل الذي ينصب في خدمة هذا الدين العظيم، ووفقني في إتمامه بكامله، فله الحمد والمنة، وأشكر كذلك والديّ وأرجو أن يكون هذا العمل في موازين حسناتهما، ثم أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة الجنان ومسؤوليها على ما بذلوه معي من تعاون، فقد سهّلوا لي كل ما أحتاج إليه خلال عملي هذا، وكانت الجامعة سهلة ومرنة جدًّا في تعاملها، وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي ومشرفي على هذه الرسالة فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، الذي تحملني طوال هذه المدة وفتح صدره ووقته وعلمه لي وأفادني بتوجيهاته وإرشاداته فيما يخدم عملي هذا حتى استوى على سوقه، وأَصِلُ شكري وتقديري إلى من صبرت عليَّ وتحملتني، وأسدت إليَّ أعظم المعروف وذلّلت أمامي كل الصعاب: زوجتي العزيزة أم عبدالله.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أَنْ لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن علم النحو من أجلّ العلوم وأشرفها، فبه يعرف كلام الله ومعانيه ومبانيه وأسراره، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ﴾ [طه: ١١٣].

وقال تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزمر: ٢٨].

وعربية القرآن: فصاحته على وفق أصول اللغة وقواعدها وضوابطها النحوية والصرفية والمعجمية والدلالية والمعنوية وغير ذلك، فالنحو والصرف هما أصل الكلام العربي الفصيح الذي تكلم به العرب الفُصَحاء، ونزل به القرآن، وحصل به الإعجاز في عربيته، وهذا الذي دفعني إلى خدمة هذا الفن والتوسع في تحقيقه وسبر أغواره، فوقع اختياري على كتاب: **«الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة لزكريا الأنصاري»**.

وقد اخترت هذا الكتاب لأمور منها:

١ ـ القيمة العلمية لمادة هذا الكتاب التي شملت جلّ أبواب علم النحو والصرف، إذ تعد ألفية ابن مالك أشهر نظم في علم النحو، وشروحها من أكثر الشروح تداولاً وأشملها، والحواشي على تلك الشروح كثيرة جدًا، ومنها هذه الحاشية التي أقوم بتحقيقها.

٢ ـ شهرة المؤلف وجلالته وجهوده العلمية ولا سيما في النحو هي أكبر دليل على تمكنه في هذا الفن، لا سيما من يتتبع جهوده العلمية النحوية والصرفية.

٣ ـ طريقة الأنصاري في مناقشته للمسائل النحوية وأسلوبه في الرد والتعليق والاستدراك على ابن الناظم، إذ يفصّل المسائل تفصيلاً دقيقًا علميًا جامعًا بين المدرستين: المدرسة العقلية والمدرسة النقلية في تفصيل النصوص وتحريرها.

٤ ـ غنى الكتاب بكثير من أقوال النحويين المتقدمين والمتأخرين وآرائهم واختلافاتهم، مما يثري المكتبة النحوية والصرفية.

٥ ـ عدم ظهور الكتاب محققًا في عالم المطبوعات.

خطة البحث:

قسمت خطة البحث في عملي هذا إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: ناظم الألفية:

* اسمه ونسبه.
* مولده ونشأته.
* ثناء العلماء عليه.
* مشايخه.
* تلاميذه.
* مؤلفات ابن مالك.
* المنهج النحوي لابن مالك.

المبحث الثاني: ابن الناظم:

* اسمه ونسبه.
* مولده ونشأته.
* حياته العلمية وثناء العلماء عليه.
* تلاميذه.
* مؤلفاته.
* المنهج النحوي لابن الناظم.

المبحث الثالث: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري:

* اسمه ونسبه.
* مولده ونشأته.
* الحالة السياسية في عصر الأنصاري.
* مشايخه.
* تلاميذه.

* آثاره العلمية.

* وفاته.

المبحث الرابع: أهمية الكتاب ومنهجي في التحقيق ووصف المخطوطات ومنهج الأنصاري في شرحه:

* أهمية الكتاب.

* منهجي في التحقيق

* وصف مخطوطات الكتاب.

* منهج الأنصاري في شرحه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المبحث الأول: ناظم الألفية

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي نسبًا، الشافعي مذهبًا، الجيَّاني مولداً[1].

وقد تضاربت الأقوال في سلسلة نسب الناظم، ويمكن حصر هذه الأقوال في قولين أساسيين:

القول الأول: ما ذهب إليه محمد بن علي بن طولون الصالحي في كتابه «هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك» (ص١) بأنه: «محمد بن

---

(١) انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير ٢٦٧/١٣، «طبقات الشافعية» للسبكي ٦٧/٨ «هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك» لابن طولون الصالحي، «بغية الوعاة» للسيوطي ١٣٠/١، «طبقات القراء» ١٨٠/٢، «الوافي بالوفيات» ٣٥٩/٣، «نفح الطيب» ٢٥٧/٧، «مرآة الجنان» ١٧٢/٤، «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» للفيروزآبادي (ص٢٠١)، «إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين» لعبدالباقي اليماني (ص٣٢٠)، «السلوك» للمقريزي ٦١٣/١، «شذرات الذهب» ٣٣٩/٥، «طبقات النحاة» لابن قاضي شهبة ٦١/١ ـ ٦٥، «معجم المؤلفين» ٣٢٤/١٠، «النجوم الزاهرة» ٢٤٤/٧، «يتيمة الدهر» للثعالبي ٦٣٢/٦، «دائرة المعارف» للبستاني ٦٧٥/١، «القسطلاني على البخاري» ١٤١/١، «الأعلام» للزركلي ٢٣٣/٦، «مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده ١١٥/١، «شرح المكودي مع ابن حمدون» ٩/١، «فوات الوفيات» ٢٢٧/٢، «روضات الجنات» للخوانساري ٧٦/٨، «طبقات الشافعية» للإسنوي ٤٥٤/٢، «العِبَر في خبر من غبر» للذهبي ٣٢٦/٣، «غاية النهاية في طبقات القرّاء» لابن الجزري ١٨٠/٢.

عبدالله بن عبدالله بن عبدالله بن مالك». فكرر عبدالله في أبيه وجده وجد أبيه، ومع انفراد ابن طولون بهذا القول فهو يوهم القارئ أن التكرار في المرة الثالثة من قبيل الخطأ.

القول الثاني: ما اختاره الدماميني[١]، وذكره بروكلمان[٢]، واعتمدته دائرة المعارف الإسلامية[٣]، أن اسمه: محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك.

وأقرب الأقوال في نَسَبِهِ هو ما أثبتناه قبل القولين المذكورين، وهو محمد بن عبدالله ابن عبدالله، وعليه عامة من ترجم لابن مالك.

ولم يختلفوا في كنيته: أبو عبدالله، ولقبه: جمال الدين.

مولده ونشأته:

ولد ابن مالك في مدينة جَيَّان في بلاد الأندلس سنة ستمائة هجرية، وهو الذي رجحه عامة المترجمين له، والخلاف في سنة ولادته هو ما ذكره بعضهم أنه قبل هذا التاريخ بسنة أو سنتين، أو بعده بسنة أو سنتين.

ومع أن مولده في جَيَّان وبداية نشأته فيها فقد حرص على العلم والتلقي منذ مقتبل عمره، ونشأ نشأة علمية رصينة، إلا أن الأوضاع السياسية المضطربة في جيان دفعته إلى الهجرة، فهاجر إلى دمشق وهو صغير لم يبلغ الحلم؛ ولذا كانت الهجرة شاقة بالنسبة إليه، وقبل أن يتوجه إلى دمشق حط رحله في القاهرة، فأقام فيها وأفاد من علمائها، إلا أنه لم يطل الإقامة فيها، إذ تقلد القضاء بالقاهرة[٤] وهو صغير، وهذا يدل على نبوغه وشهرته ومكانته العلمية المرموقة مع حداثة سنِّه، وفي مصر من هو أرفع منه وأشهر مكانة من معاصريه أمثال عبدالعظيم المنذري، وشهاب الدين القرافي،

---

(١) «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (ص٥).

(٢) «تاريخ الأدب العربي لبروكلمان» ٢٩٨/١.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ٢٧٢/١.

(٤) انظر: «حاشية الملوي على شرح المكودي لألفية ابن مالك» ٥/١.

وابن الحاجب، وابن معط وغيرهم، ولعل هذا ما جعل السيوطي لا يذكره في كتاب «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» عندما تعرض لمن تولوا القضاء في مصر.

ومهما يكن من شيء فإنه تبقى صفة النبوغ والتضلع والتمكن في مختلف العلوم سمة تلاحقه أينما كان في القاهرة أو في غيرها وهو في مقتبل عمره، وتصدر للتدريس وهو في حداثة سنه، وأَمَّ الناس بالمدرسة السلطانية بحلب، ومن ثم بالمدرسة العادلية في دمشق.

ومع ذلك فإنها تخفى علينا أمورٌ كثيرة في غاية الأهمية عن نشأة ابن مالك لم يدونها التاريخ لنا مثل: كيف كانت نشأته في جيان؟ من هي أسرته وأين ذهبت؟ ومتى هاجر من جيان؟ ولماذا هاجر منها؟ وتفاصيل الأحداث التي دفعته إلى الهجرة؟ كيف قضى عهد طفولته وصباه في جيان؟ متى قدم مصر؟ على من تتلمذ فيها؟ لماذا غادر مصر وهي تزخر بالعلماء، ولماذا خص دمشق بالهجرة؟ وهناك تساؤلات كثير تلاحقنا في نشأة ابن مالك ليس هذا مقام بسطها ومناقشتها.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه الحافظ ابن كثير(١): «الشيخ النحوي، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة، منها الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه، والألفية التي شرحها ولده بدر الدين شرحًا مفيدًا».

وقال عنه الذهبي(٢): «حجة العرب، النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، وواحد العصر في علم اللسان».

وقال تاج الدين عبدالوهاب بن علي السُّبكي(٣): «أخذ العربية عن غير

(١) «البداية والنهاية» ١٣/٢٦٧.
(٢) «العبر في خبر من غبر» ٣/٣٢٦.
(٣) «طبقات الشافعية» ٨/٦٧.

واحد، وهو حَبْرُهَا السائرةُ مصنفاتُهُ مَسِيرَ الشمس، ومُقَدَّمُهَا الذي تُصْغِي له الحواس الخمس، وكان إمامًا في اللغة، إمامًا في حفظ الشواهد وضبطها، إمامًا في القراءات وعِلَلِها، وله الدين المتين، والتقوى الراسخة».

وقال محمد شاكر بن أحمد الكتبي[1]: «كان إماماً في العادلية، . . . فكان إذا صلَّى فيها يشيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيمًا له، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يشق موجه».

وقال السيوطي[2]: «كان كثير العبادة، كثير النوافل، حسن السمعة، كامل العقل، إمامًا في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلاً عليه: رجزه وطويله وبسيطه».

وقال المقري[3]: «أما النحو والصرف فقد كان فيهما بحرًا لا يشق لُجُه، حتى صار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف».

وقال عنه مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي[4]: «إمام في العربية واللغة، طالع الكثير، وضبط الشواهد مع ديانة وصيانة وعفة وصلاح، وكان مبرزًا في صناعة العربية، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها، ومنها: «التسهيل» الذي اعترف بجلال قدره الأستاذون، واغترف من زلال بحره المنقادون».

وقال عنه جمال الدين يوسف بن تغري بردي[5]: «الإمام العلامة، فريد عصره، النحوي العالم المشهور، صاحب التصانيف في النحو والعربية،

---

(١) «فوات الوفيات» ٥/٤٥٢.
(٢) «بغية الوعاة» ١/١٣٠.
(٣) «نفح الطيب» ٧/٢٧٨.
(٤) «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص٢٠١).
(٥) «النجوم الزاهرة» ٧/٢٤٣.

صرف همته على النحو حتى بلغ فيه الغاية، وصنف التصانيف المفيدة، وكان إمامًا في القراءات، وصنف فيها أيضًا قصيدة مرموزة في مقدار الشاطبية، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره. والكلام يطول في ثناء العلماء عليه وقد ذكرت بعض الأعلام في وصفهم له بما يستحقه من الثناء».

مشايخه:

احتضن ابنُ مالك مجالسَ العلماء ما بين جَيَّان ومصر ودمشق، ونهل من مختلف العلوم، وتمكن منها، وتضلع فيها وإن كان بروزه في العربية المتمثلة بالنحو والصرف نظمًا ونثرًا، وآثاره العلمية أكبر شاهد على سعة تحصيله، ولعلي أذكر أبرز العلماء الذين تتلمذ على أيديهم:

١ ـ ثابت بن محمد بن يوسف الكلاعي الغرناطي، سمع منه بجيان.

٢ ـ أبو عبدالله بن مالك المرشاني، قرأ عليه كتاب سيبويه في جيان.

٣ ـ أحمد بن نوار أبو العباس، أخذ عنه القراءات بجيان.

٤ ـ أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري الكاتب، سمع منه بدمشق أيضًا.

٥ ـ أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة الدمشقي، سمع منه بدمشق.

٦ ـ أبو الحسن بن السخاوي، سمع منه بدمشق.

٧ ـ موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الحلبي، المشهور بابن يعيش، من كبار أئمة العربية في حلب، وقرأ عليه بحلب.

٨ ـ أبو عبدالله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي، قرأ عليه بحلب.

٩ ـ أبو رزين ثابت بن حسن اللخمي، سمع منه بجيان.

ومن المؤكد أن لابن مالك شيوخًا آخرين ليس هذا مقام البسط لذكرهم والتفصيل عنهم.

تلاميذه:

عندما استقرَّ المقام بابن مالك، تصدّى للتدريس والتف حوله كثير من طلبة العلم الذين تتلمذوا على يديه، وسأذكر أبرز التلاميذ الذين اغترفوا من معين علمه وأفادوا منه؛ فمنهم:

١ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن عباس بن جعوان الأنصاري، الحافظ النحوي، كان من كبار أصحاب ابن مالك، توفي سنة ٦٨٢هـ.

٢ ـ بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحميري الشافعي، شيخ الإسلام، توفي سنة ٧٣٣هـ.

٣ ـ بدر الدين أبو عبدالله محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، وهو ابنه، المتوفى سنة ٦٨٦هـ، وله شرح على ألفية والده، وهي التي بين أيدينا ومناط بحثنا في حاشية الأنصاري عليها.

٤ ـ بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس، وهو شيخ أبي حيان.

٥ ـ زين الدين أبو بكر بن يوسف المزي بن الحريري الشافعي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

٦ ـ زين الدين أبو البركات المنجَّا بن عثمان بن أسعد التنوخي الدمشقي الحنبلي، وقد ذكر المقري في «نفح الطيب» ٢٧١/٧ أنه أحد من انتهت إليه رياسة المذهب أصولاً وفروعًا، مع التبحر في العربية والنظر والبحث والعبادة والوقار والمهابة، قرأ النحو على ابن مالك، وله تفسير كبير للقرآن الكريم، توفي سنة ٦٩٥هـ.

٧ ـ شرف الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني، الحافظ، شيخ بعلبك، المتوفى سنة ٧٠١هـ.

٨ ـ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، وقد شرح ألفية ابن مالك، وكان إمامًا في مذهب الحنابلة، وإمامًا في النحو واللغة، توفي سنة ٧٥١هـ.

٩ ـ علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود العطار، الإمام الحافظ الزاهد.

١٠ ـ مجد الدين محمد بن محمد بن علي الصيرفي، المتوفى بدمشق سنة ٧٢٢هـ.

مما لا شك فيه أن هناك الكثير ممن لم يُذكروا، ولعل من ترجم لابن مالك لم يذكر الإمام النووي على أنه من تلاميذه، ربّما لم يجالسه مدة طويلة مع أن ابن مالك ـ كما قيل ـ عناه في نظمه عندما قال:

وهل فتًى فيكم فما خِلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا

مؤلفات ابن مالك:

وقفتُ على جملة من مؤلفات ابن مالك أوردها بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»، ورتبتها على حروف المعجم، وهي:

١ ـ أجوبة على أسئلة جمال الدين اليمني في النحو. المتحف البريطاني، ثان ١٢٠٣ رقم ١٣.

٢ ـ أرجوزة في الخط. باريس ٣٢٠٧ رقم ٢.

٣ ـ أرجوزة في المثلثات، جوتا ٤١٢، والظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ١٠، سليم أغا ١٢٦٢، رامبور ١/٥١٧ رقم ٩١ وهي تختلف عن كتاب «بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر» وعن كتاب «ثلاثيات الأفعال»، وعن «الإعلام بتثليث (بمثلث) الكلام» الذي ألفه للملك الناصر: الأسكوريال ثان ١٤١١ رقم ٣، وعليها «إكمال» لأبي عبدالله أبي الفتح ابن أبي الفضل البعلبكي: الظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ١ القاهرة ثان ٢/٤ ونشرت مع تحفة

الموردود بقلم أحمد بن الأمين الشنقيطي بالقاهرة سنة ١٣٢٩هـ، والإكمال نشرته جامعة أم القرى.

٤ ـ الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ـ قصيدة مع شرحها ـ برلين ٧٠٢٣، جوتا ٤١٤، القاهرة ثان ٢/٣، دمشق ظاهرية ٦٤، ٥٥، ٤، لاله لي ٣٧٤٠.

٥ ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، الأسكوريال ثان ٨٦ رقم ٣.

٦ ـ بيتان عليهما شرح له يتضمنان ضوابط ظاءات القرآن وكثيراً من ضوابط غيره، الظاهرية بدمشق ٦٤، ٥٥، ٣.

٧ ـ تحفة المودود في المقصور والممدود، القاهرة أول ٤/١٦٦.

٨ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: مختصر من كتابه الضائع: «كتاب الفوائد في النحو»، وقد ذكر نسخه وأماكن وجودها.

٩ ـ الخلاصة الألفية، التي ألفها لابنه محمد.

١٠ ـ المؤصّل في نظم المفصّل.

١١ ـ سبك المنظوم وفك المختوم، وهو رسالة في النحو، برلين ٦٦٣٠.

١٢ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك. وقد نشره المركز العلمي بجامعة أم القرى.

١٣ ـ شرح المؤلف: الأسكوريال ثان ٦٦، القاهرة ثان/ ١٢٥، ثم ذكر شروحه الأخرى.

١٤ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. وقد نشره الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله.

١٥ ـ عمدة الحافظ وعدّة اللافظ في مبادئ النحو، برلين ٦٦٤١ ومع شرح المؤلف، برلين ٦٦٤٥ رقم ٣، الرباط ٢٤٥، القاهرة ثان ٢/١٣١.

١٦ ـ قصيدة في الأسماء المؤنثة، القاهرة ثان ٢/١٤٩.

١٧ ـ القصيدة الدالية المالكية في القراءات، وهي نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات: لاله لي ٦٢.

١٨ ـ الكافية الشافية في الصرف والنحو.

١٩ ـ كتاب الألفاظ المختلفة، وهو في المترادف برلين ٧٠٤١، رامبور ١/٥١٣ رقم ٦٠.

٢٠ ـ كتاب العروض، الأسكوريال ثان ٣٣٠ رقم ٦.

٢١ ـ لامية الأفعال، أو المفتاح في أبنية الأفعال، جوتا ٢٠٧ ميونخ ٧١٨، الأسكوريال ثان ١٣٩ رقم ١، ٢٤٨ رقم ١٠، الإسكندرية ٨ أدب... إلخ. وقد شرحها ابنه بدر الدين، وشرحه في برلين ٦٦٦١ ليبزج ٨٨٤ رقم ٤، القاهرة ثان ٢/٥١... إلخ.

٢٢ ـ منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء. وهي في ٣٩ بيتاً من الكامل، برلين ٧٠٢٩ ـ ٧٠٣٠ وطبعت مع مجموع بالقاهرة سنة ١٣٠٦هـ.

٢٣ ـ وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال، شهيد علي باشا ٢٦٧٧ رقم ٢، وهو في مكتبة عارف حكمت بالمدينة باسم: وفاق المفهوم.

هذا ما ورد في «تاريخ الأدب العربي»[1] لبروكلمان، وقد ورد في بعض كتب الطبقات ما يلي ضمن كتب لابن مالك أيضاً ـ وقد رتبتها على حروف المعجم ـ:

١ ـ التعريف بضروري التصريف، طبع بتحقيق د/ محمد المهدي عمار، الجامعة الإسلامية.

٢ ـ تصريف ابن مالك.

٣ ـ شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته.

٤ ـ الضرب في معرفة لسان العرب.

٥ ـ نظم الكفاية في اللغة.

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/٢٧٥.

المنهج النحوي لابن مالك:

إن منهج ابن مالك النحوي نابع من أصالة شخصيته العلمية المتجردة، فسعة علمه في هذا المجال وتبحره العميق الذي شهد له القاصي والداني، ونتاجه العلمي الذي خلفه لنا لهو أكبر دليل على ذلك ما بين نثره ونظمه وبما تميز من جزالة النظم وسهولة الأسلوب والدقة في التوضيح، ولم يلتزم في منهجه أيًا من المدارس النحوية كالمدرسة الكوفية أو المدرسة البصرية أو المدرسة البغدادية أو غيرها من المدارس ولم يتعصب لأي إمام من أئمة النحو، ولا نبالغ إذا قلنا: إن ابن مالك هو مدرسة نحوية صرفية متكاملة، ويمكن أن ألخص منهجه على شكل نقاط مختصرة.

١ ـ كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والشواهد النثرية، وله قدرة فائقة في هذا الاستشهاد.

٢ ـ أنه يذكر الآراء المختلفة من مذاهب وأراء النحويين، ويرجح ما يراه مناسبًا بالأدلة والبراهين، ويعلل ويدلل، وله بعد النظر في ذلك.

٣ ـ أنه عندما يذكر التعريف يذكر المحترزات منبهًا على ما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات، وتجد مثل هذا في عامة أبواب النحو كتعريفه للكلمة وما يتفرع منها من مسائل مختلفة حتى لا يكاد يترك شيئًا في باب الكلمة إلا فصّله وبينه.

٤ ـ استعماله أسلوب الموازنات بين ما يتحدث عنه مما يتبناه ويميل إليه وبين نظيره مما يخالفه ليثبت صحة الحكم الذي يميل إليه.

٥ ـ في ثنايا شرحه قد يشير إلى اللغات المختلفة التي قد ترد في اللفظة الواحدة؛ ليبين أوجه الاستعمال فيها، ففي باب الأسماء الستة عندما تطرق لذكر الفم قال: (وفيها تسع لغات)، ثم ذكر اللغات ونسبها إلى قائليها.

٦ ـ كما أنه يعقب على الآراء التي يذكرها، سواء بالتأييد والإثبات، أو بالنقض والتفنيد، ويبسط القول في ذلك استدلالاً واستنتاجًا وليس حكماً مجرّداً.

٧ ـ كما أنّه لا يترك الكلمات التي تحتاج إلى تفسير وبيان إلا أوضحْ معناها وفسرها، فعندما ذكر (الحم) في باب الأسماء الستة. قال: (والحم: أبو زوج المرأة، وقد يطلق على أقارب الزوجة).

وفي باب المثنى قال: (المذروان طرفا الألية، وطرفا القوس، وجانبا الرأس). ثم نراه يرجح إن استدعى الأمر فيقول: (والمشهور: إطلاقه على طرفي الألية)، ثم يستشهد ببيت عنتَرة بن شداد.

٨ ـ أنه إذا تطرق لذكر مسألة عرضًا في غير بابها فإنه يؤجلها حتى يأتي بابها المختص بها فيفصل القول فيه؛ ليتحاشى تكرار المسألة في البابين، ففي «شرح التسهيل» ١/١٥٢ عند الكلام على وقوع الضمير الواقع بعد (إلا) أشار إلى هذه المسألة إشارة، ثم قال: (فأخرت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى)، والأمثلة على ذلك كثيرة.

٩ ـ قد لا يلتزم أحيانًا بما تبناه وقرره، بل قد يخرج عما تبناه في ثنايا شرحه فمثلاً:

تراه يقرر أن همزة «أل» المعرفة همزة قطع، وأنها برمتها حرف واحد، وأنه لا يصح التعبير عنها بالألف واللام، ويستدل على ذلك بأن الخليل وسيبويه عبرا عنها بـ«أل» ولم يعبرا بالألف واللام، ويذكر أمثلة من كتاب سيبويه تؤيد رأيه، ولكنه مع ذلك يعبر عنها بالألف واللام في مواضع متعددة من كتابه وشرحه. انظر «شرح التسهيل» ١/٢٥٣.

١٠ ـ المفارقة والاختلاف بين نظمه وشرحه، فيقرر في النظم شيئًا ثم يخالفه في شرحه، مثال ذلك: قال في الكافية:

والفَصْلُ بين حرفِ جرِ والذي جُرَّ بهِ لَدَى اضطرارِ ذا احتذِي

ثم قال في الشرح معلقًا على هذا البيت:

(المشهور: الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكما فصل بين المضاف والمضاف إليه فصل بين حرف الجر والمجرور إلا أنه قليل).

هذه بعض الجوانب التي تشير إلى منهج ابن مالك على وجه الاختصار، ومن أراد التوسع يرجع إلى مقدمة شرح التسهيل، ومقدمة شرح الكافية الشافية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المبحث الثاني: ابن الناظم

اسمه ونسبه(١):

هو محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين ابن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الجياني الشافعي، أبو عبدالله.

مولده ونشأته:

لم يذكر المؤرخون تاريخ مولد ابن الناظم، لكن أشار محمد كامل بركات محقق كتاب تسهيل الفوائد أن ابن مالك الأب تزوج في سنة ٦٤٠هـ تقريبًا، وأن ولادة ابن الناظم قريب من هذا التاريخ قد يكون بعده بسنة أو بعدها بقليل، وأما مكان ولادته فقيل: بدمشق، وقيل غير ذلك، وأما وفاته فلم يختلف فيها المؤرخون؛ فقد اتفقوا على أنها كانت بدمشق يوم الأحد الثامن من محرم سنة ٦٨٦هـ ودفن في مقبرة باب الصغير.

ويمكن أن نحدد نشأة ابن الناظم أنه كان في دمشق وفيها تلقى علومه المختلفة على مجموعة من العلماء، ومن أبرزهم والده ابن مالك، وهو من

---

(١) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» ٢٠٤/١، «هدية العارفين» ١٣٥/٢، «مفتاح السعادة» ١٩٣/١، «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «شذرات الذهب» ٣٩٨/٥، «كشف الظنون» (١١٣٤)، «مرآة الجنان» ١٥٣/٤، «الأعلام» ٣١/٧، «نفح الطيب» ٢٣٣/٢، «تاريخ الأدب العربي» ٢٩٦/٥، «معجم المؤلفين» ٢٩٣/١١.

أبرز تلاميذ أبيه، ثم ترك دمشق واستقر بعض الوقت في بعلبك، ثم استدعيَ إلى دمشق بعد وفاة والده.

حياته العلمية وثناء العلماء عليه:

تبيَّن مما سبق أن ابن الناظم كان من أبرز تلاميذ والده، وقد اغترف من علم والده حتى أصبح إمامًا في النحو والعربية، ونظرًا للخلاف الذي حصل بينه وبين والده اضطر إلى مغادرة دمشق والتوجه إلى بعلبك، فلم يعد إلى دمشق إلا بعد وفاة والده، ولعل هذا الخلاف هو ما ذكره السيوطي بقوله: «كان اللعب يغلب عليه، وعشرة من لا يصلح».

ويظهر أنه عندما تحول إلى بعلبك كان قد وصل إلى مرحلة النضج في التحصيل؛ ولذا تصدى للتدريس في بعلبك وأصبح له تلاميذ يلتفون حوله.

وقد ذكر المؤرخون أنه لم يتتلمذ على غير أبيه، ومع ذلك أصبح إمامًا في النحو والعربية، وسأذكر أقوال بعض العلماء فيه.

قال عنه الصفدي: «كان إمامًا فهمًا ذكيًا، حاد الخاطر، إمامًا في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول»(١).

وقال عنه اليافعي: «شيخ العربية، وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان»(٢).

وقال عنه الذهبي: «كان ذكياً عارفًا بالمنطق والأصول والنظر»(٣).

---

(١) «الوافي بالوفيات» ١/٢٠٤.

(٢) «مرآة الجنان» ١٥٣/٤.

(٣) نقله اليافعي في «مرآة الجنان» ١٥٣/٤.

ونبوغه وشهرته جعل العلماء في دمشق يطلبونه ليتولى التدريس بعد وفاة والده، فتصدى للتدريس بدمشق مكان والده[(١)] ومع تضلعه وتعمقه في النحو إلا أنه لم ينظم بيتًا واحدًا، بخلاف والده[(٢)].

تلاميذه:

تصدى ابن الناظم للتدريس في بعلبك، فتتلمذ عليه بعض المشاهير كبدر الدين بن زيد وكمال الدين بن الزَّمْلِكاني محمد بن علي قاضي القضاة، لكن لم يذكر في ترجمته غير هذين الرجلين ممن تتلمذ عليه. ولعل عزوف البعض عن التتلمذ عليه يعود لسببين:

الأول: هجر والده له حتى ترك دمشق، لوجود الخلاف بينهما.

الثاني: ما صرح به السيوطي، حين قال عنه: «كان اللعب يغلب عليه، وعشرة من لا يصلح»، والله أعلم.

مؤلفاته:

تنوعت مؤلفات ابن الناظم ما بين النحو والصرف وعلم المعاني والبيان والعروض والمنطق، وسأذكر ما وقفت عليه من مؤلفاته، وهي على النحو التالي ـ وقد رتبتها على حروف المعجم ـ:

١ ـ بغية الأريب وغنية الأديب[(٣)]، وهو مختصر في الأصول، مرتب على أربع مطالع وخاتمة.

٢ ـ تتمة المصباح في اختصار المفتاح، أو المصباح في اختصار

---

(١) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «مفتاح السعادة» ١٩٣/١، «نفح الطيب» ٢٣٣/٢.

(٢) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١.

(٣) «كشف الظنون» ٢٤٧/١، «معجم المؤلفين» ٢٣٩/١١.

المفتاح[١].

٣ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد[٢].

٤ ـ الدرة المضية في شرح الألفية، وهو المعروف بـ«شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك»[٣]، فرغ من شرحه لها سنة ٦٧٦ هجرية.

٥ ـ روضة الأذهان في علم البيان[٤]، وهو تلخيص لكتاب «مفتاح العلوم» للسكاكي، كما أشار إلى ذلك الصفدي.

٦ ـ شرح التسهيل، وهو تكملة لشرح والده «شرح التسهيل»، و«التسهيل» كتاب مختصر في النحو لابن مالك شرحه لطلابه، لكنه توفي ولم يتمّه[٥].

٧ ـ شرح الحاجبية، وهو شرح لكافية ابن الحاجب في الصرف، ويعرف باسم: شرح غريب تصريف ابن الحاجب[٦].

٨ ـ شرح الكافية الشافية في النحو والصرف، والكافية الشافية هي أرجوزة طويلة نظمها أبوه ابن مالك في ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين بيتًا[٧].

٩ ـ شرح لامية الأفعال[٨]، ولامية الأفعال هي منظومة لوالده ابن مالك في الصرف، وعدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتًا.

١٠ ـ شرح ملحة الإعراب[٩]، وهي منظومة في النحو لأبي محمد

---

(١) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «هدية العارفين» ١٣٥/٢، و«الأعلام» ٣١/٧.

(٢) «معجم المؤلفين» ٢٣٩/١١.

(٣) طبع الكتاب بتحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، و«معجم المؤلفين» ٢٣٩/١١، و«الأعلام» ٣١/٧.

(٥) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «كشف الظنون» (١٣٩٦)، «مفتاح السعادة» ١٩٣/١.

(٦) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٢٩٦/٥، و«الأعلام» ٣١/٧.

(٧) «شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٤٣/١.

(٨) ذكره بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» ٢٩٢/٥.

(٩) «بغية الوعاة» ٢٢٥/١، «تاريخ الأدب العربي» ١٥٣/٥، «كشف الظنون» (١٨١٧).

القاسم بن علي بن محمد الحريري، المتوفى سنة ٥١٦هـ.

١١ ـ غاية الطلاب في معرفة الإعراب[١].

١٢ ـ مقدمة في العروض[٢].

١٣ ـ مقدمة في المنطق[٣].

المنهج النحوي لابن الناظم:

لا يختلف منهج ابن الناظم عن منهج والده؛ إذ هو متأثّر بمدرسته النحوية، ولذا يعد من أبرز تلاميذ ابن مالك، ويمكن أن أشير إلى جوانب أخرى من منهجه غير ما سبق في منهج والده، منها على سبيل المثال:

ـ الجرأة في مخالفة الأكثرية من النحاة؛ فعلى سبيل المثال قال في باب اسم الإشارة: (وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف، دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وهو تحكم لا دليل عليه)[٤].

وقد تكرر مثل هذا في مواضع مختلفة من شرحه على الألفية.

ومع كونه من أبرز تلاميذ أبيه فإن ذلك لم يمنعه من مخالفة كثير من الآراء التي تبناها والده، وسلك في شرحه مسلك الحياد، وسأورد بعض المسائل التي لم يلتزم بها نهج والده، منها على سبيل المثال:

قال في باب التنازع: (وقد يتوهم من قول الشيخ رحمه الله ـ يعني به: ابن مالك ـ:

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٢٩٦/٥.

(٢) «الأعلام» ٣١/٧، «معجم المؤلفين» ٢٣٩/١١.

(٣) «هدية العارفين» ١٣٥/٢، «الوافي بالوفيات» ٢٠٥/١.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٢).

بَلْ حَذْفهُ الزمْ إن يكن غَيْرَ خَبَرْ وأَخِّرَنْـهُ، إن يـكـنْ هُـوَ الـخَـبـرَ

أن ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب ظنَّ يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف، ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

واحذفهُ إن لـم يكُ مفعولَ حَسِبْ وإن يـكـن ذاكَ فـأخِّـرْهُ تُـصِـبْ

لخلص من ذلك التوهم)[1].

وتراه في باب المفعول المطلق، يأتي بقول والده:

وحَـذْفُ عـامـلِ الـمـؤكِّـدِ امـتـنَـعْ وفـي سـواهُ لـدلـيـلٍ مُـتَّـسَـعْ

وبعدها يعقب عليه فيقول: (يجوز حذف عامل المصدر، إذا دلَّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدًا، أو مبيناً، والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره، أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله؛ قال في شرح الكافية[2]: لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك، فلم يجز، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائمًا فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه)[3].

وتراه في باب المنادى يأتي بقول والده:

وغَـيْـرُ مـنـدوبٍ ومُـضْـمَـرٍ ومَـا جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى فاعلما
وذَاكَ في اسمِ الجنْسِ والمشَارِ لَهْ قَـلَّ، ومَنْ يـمـنـعـهُ، فـانْـصُرْ عـاذِلَهْ

---

(1) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص١٨٨).
(2) «شرح الكافية» (٦٥٧/٢).
(3) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص١٩٣).

ثم يعقب عليه بقوله: (يجوز حذف حرف النداء، اكتفاءً بتضمن معنى الخطاب، إن لم يكن مندوبًا، أو مضمرًا، أو مستغاثًا أو اسم جنس، أو اسم إشارة؛ لأن الندبة تقتضي الإطالة ومد الصوت، فحذف حرف النداء فيها غير مناسب... وعند الكوفيين أنّ حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار له قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع، وقول الشيخ - يعني: ابن مالك -: ومَنْ يمنعه فانْصُرْ عاذِلَهْ، يوهم اختيار مذهب الكوفيين)[1].

وهكذا نرى ابن الناظم في مواضع عديدة من شرحه على الألفية يستعرض قول والده الناظم ويستدرك عليه، مما يدل على أنه انتهجَ منهج الحياد بعيدًا عن التقليد والتعصب. ثم نراه يحاول أن توضح مقاصد ما أطلقه الناظم وتخصيص ما عممه، وتحديد ما أبهمه، وتفصيل ما أجمله، والتنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبة الأقوال إلى قائليها، وحل المشكلات والمعضلات النحوية، وفك رموزها وحل أغوارها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» (ص٤٠١).

المبحث الثالث:
أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري

اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا بن رداد بن حميد بن أسامة بن عبدالولي، زين الدين، الأنصاري السُّنَيْكِي القاهري الأزهري الشافعي[١].

والسُّنَيْكِي بضم السين، وفتح النون وإسكان الياء نسبة إلى سُنيكة، وهي قرية من قرى مصر بالشرقية، بين مدينة بلبيس ومدينة العباسية[٢]. ويكنى بـ: أبي يحيى.

---

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي ٢٣٤/٣، «شذرات الذهب» لابن العماد ١٣٤/٨، «البدر الطالع» للشوكاني ٢٥٢/١، «المجددون في الإسلام» للصعيدي (ص٣٤١)، «الكواكب السائرة» للغزي ١٩٦/١، «بدائع الزهور» لمحمد بن إياس الحنفي ٣٧٠/٥، «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني ٧٩/١، «النور السافر» لعبدالقادر العيدروس (١٢٠)، «الأعلام» للزركلي ٤٦/٣، «فهرس الفهارس» لعبدالحي الكتاني (ص٤٥٧)، «معجم المطبوعات» لسركيس (ص٤٨٣)، «الخطط التوفيقية» لمبارك ٢٨/٥، «كشف الظنون» ٣٧٤/٥.

(٢) «معجم البلدان» ٣٠٧/٣.

مولده ونشاته:

ذكر الغزي في «الكواكب السائرة» ١/ ١٩٦ أنه ولد سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة، وذكر بعضهم كابن إياس الحنفي في «بدائع الزهور» ٥/ ٣٧٠ أنه ولد سنة أربع وعشرين وثمانمائة، وقال آخرون كالسخاوي في «الضوء اللامع» ٣/ ٢٣٤: أنه ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة، ولعل القول الثالث هو الأقرب والأصح؛ لأن السخاوي أقرب الناس إليه، وهو صاحبه وأعرف الناس به قد رجح هذا القول.

وولادته كانت في قرية سُنَيْكَة، وتقدم أنها قرية من قرى مصر بالشرقية.

وحكى محمد بن أحمد العلائي عن الشيخ السلمي أنه كان يومًا بسنيكة وإذا بامرأة تستجير به وتستغيث أن ولدها مات أبوه، وعامل البلد النصراني قبض عليه يروم أن يكتبه موضع أبيه في صيد الصقور، فخلصه الشيخ منه، وقال لها: إن أردت خلاصه، فافرغي عنه يشتغل ويقرأ بجامع الأزهر، وعليَّ كُلْفَتُهُ. فسلّمت إليه زكريا، فلا زال يشتغل حتى صار إلى ما صار إليه[(١)].

وهذا يدل على أنه منذ نعومة أظفاره ومنذ صغره تربى بالجامع الأزهر، يغترف من شتى العلوم والمعارف على أيدي العلماء، فكانت بداية مباركة. ونشأ يتيمًا، ومع ذلك كانت لديه الهمة العالية، والعزيمة القوية، والصبر الجميل على مواصلة رحلته العلمية في ذلك المكان المبارك، الجامع الأزهر، فحفظ القرآن في بداية تحصيله، ثم ثنى بسائر العلوم، فحفظ عمدة الأحكام وبعض مختصرات التبريزي، ولما أحس أنه نضج في تحصيله توجه إلى القاهرة ليستقر بها، وذلك سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، وليتوسع في تحصيله، فقطن في الجامع الأزهر، فكان مكان إقامته، فأتم حفظ

---

(١) «الكواكب السائرة» ١/ ١٩٧، «الضوء اللامع» ١/ ٥.

«المختصر» ثم حفظ «المنهاج» و«ألفية ابن مالك» في النحو و«الشاطبية» و«الرائية» وقرأ على مشايخ مصر في مختلف العلوم، فلم يترك فنًّا إلا وأبدع فيه، الأمر الذي أهَّله لمنصب التدريس في مدارس عدة في القاهرة، ولم يصل إلى بداية هذه المناصب إلا بعد معاناة شديدة مرت عليه، فقد تذوق مرارة الفقر والجوع أثناء تحصيله، وقد صرح بذلك معبرًا عن نفسه في تلك الظروف العصيبة فقال: (جئت من البلاد وأنا شاب، فلم أعكف على الاشتغال بشيء من أمور الدنيا، ولم أعلق قلبي بأحد من الخلق، ثم إن الله تعالى قيض لي شخصًا من أولياء الله تعالى، كان يعمل في الطواحين في غربلة القمح، فكان يتفقدني، ويشتري لي ما أحتاج إليه من الأكل والشرب والكسوة والكتب، ويقول لي: يا زكريا، لا تُخْفِ عني من أحوالك شيئًا. فلم يزل معي كذلك عدة سنين)(١).

وربما هذه الواقعة حدثت له بعد أن تذوق المعاناة والفقر والجوع أثناء تحصيله وطلبه العلم، فحكى الشيخ زكريا عن نفسه أنه كان يصاب بالجوع الشديد، فيخرج إلى المَيْضَأةِ ويتتبع قشيرات البطيخ، فيأخذها ويغسلها ثم يأكلها(٢).

وهذا دليل نزاهة الأنصاري وورعه وترفعه عن سؤال الناس وهي سمة في أعلامنا الزهاد من العلماء العاملين الذين كتب الله لهم القبول في الأرض بين الناس والقبول في السماء عند رب الناس.

ومما سبق يتبين أنه انكب على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، حتى تضلع في مختلف العلوم، ويمكن أن نحدد أول رحله علمية ابتدأ بها تاركًا بلدته التي ولد فيها ـ سنيكة ـ متوجهاً إلى القاهرة سنة ٨٤١هـ متوجهاً إلى الجامع الأزهر؛ ليستقر فيه، وليواصل مسيرته العلمية التي ابتدأها في بلدته التي قدم منها، فهو لم يتوجه إلى القاهرة إلا بعد أن بنى نفسه وصقل

(١) «الكواكب السائرة» ١/١٩٦.

(٢) «الكواكب السائرة» ١/١٩٧.

موهبته، فقدم إلى القاهرة وهو يحفظ مجموعة من المتون بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ، وفي هذه الرحلة لم يطل مكثه في القاهرة، إذ سرعان ما عاد إلى بلدته سنيكة[(١)].

ثم رحل رحلته الثانية إلى القاهرة أيضًا، لكن هذه الرحلة كان فيها استقراره وإقامته[(٢)].

وفي هذه المرحلة يقول عنه الغزي: «اشتغل في سائر العلوم المتداولة، وبرع في العلوم الشرعية وآلاتها: حديثًا وتفسيرًا وفقهًا وأصولاً وعربية، وجمع من أنواع العلوم والمعارف ومكارم الأخلاق، وحسن السمت، والتؤدة، والأخذ عن الأكابر، ما لم يجمعه غيره»[(٣)].

ولم يتصد للإفتاء والتدريس من تلقاء نفسه، بل هي رغبة شيوخه الذين طلبوا منه ذلك، وأبرزهم: شيخ الإسلام ابن حجر، ونبغت شهرته في حياة شيوخه وأقرانه بل أصبح المرجع في الفتوى، وفي هذه المرحلة فُتحت عليه الدنيا، وجمع من المال ما لم يجمعه غيره، ودخل إليه من الأملاك الشيء الكثير قبل أن يتولى منصب القضاء، حتى قيل إنه كان يدخل عليه كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم، وقد ساعده ذلك على جمع الكتب النفيسة[(٤)].

ومع هذه الأموال التي حصلت له والمناصب التي تقلدها فإنها لم تغير مجرى حياته في زهده وورعه وعبادته وجلادته في طلب العلم، حتى إنه ليصلي النوافل، ويقوم من الليل، ويتعبد حتى في مرضه، وحتى في كبر سنه، ويقول: لا أعوِّد نفسي الكسل، النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن

---

(١) «شذرات الذهب» ١٣٤/٨، «البدر الطالع» للشوكاني ٢٥٢/١.

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي ٢٣٦/٣.

(٣) «الكواكب السائرة» للغزي ١٩٩/١.

(٤) «بدائع الزهور» لابن إياس الحنفي ٣٧٠/٥.

تغلبني وأختم عمري بذلك. وكان حريصًا على اغتنام وقته، فإذا أطال عليه أحد في الكلام يقول له: عَجِّل قد ضيعت علينا الزمان.

وكان رحمه الله كثير الصدقة مع إخفائها، ومن شدة إخفائه لها أخذ الناس يعتقدون فيه أنه بخيل وأنه لا يتصدق، وليس كذلك بل كان إذا جاءه سائل ـ بعد أن كُفَّ بصره ـ يقول لمن عنده من جماعته: هل هنا أحد؟ فإن قال: لا، أعطاه، وإن قال له: نعم، قال: قل له: يأتينا في غير هذا الوقت[1]. وكان له من الأبناء: يحيى ومحمد ويوسف، وذكر ابن إياس الحنفي أنه خلف ولدًا من جارية سوداء، ولم يذكر إسمه[2].

الحالة السياسية في عصر الأنصاري[3]:

عندما نمعن النظر في المدة الزمنية التي عاشها شيخ الإسلام الأنصاري من تاريخ ولادته عام ست وعشرين وثمانمائة إلى تاريخ وفاته عام ست وعشرين وتسعمائة، أي: إنه عَمَّرَ قرنًا من الزمان، ولا شك أن مثل هذه المدة حصل فيها بكثير من الأحداث والوقائع التي سجلها لنا التاريخ؛ ففي مقتبل عمره كانت مصر تحت حكم ملوك الجراكسة الذين حكموا مصر مائة وثمانية وثلاثين سنة، من عام ٧٨٤هـ إلى عام ٩٢٢هـ، والجراكسة هم أتراك قدموا إلى مصر وتوسع ملكهم فيها فملكوا كثيرًا من الأراضي والمزارع حتى أصبحت لهم مدن عامرة، وهم تابعون لسلطان سراي قاعدة ملك خوارزم، حتى ملكوا مصر بكاملها ودان حكمها لهم. ولعل بداية حياة الأنصاري كانت في بداية حكم أبي النصر برسباي الدقماقي، وهو ثامن ملوك الجراكسة، فكان حاكماً لمصر إلى عام إحدى وأربعين وثمانمائة، يعني

(١) «الكواكب السائرة» ٢٠٢/١.

(٢) «بدائع الزهور» لابن إياس الحنفي ٣٧١/٥، «الضوء اللامع» ٢٢٥/١٠.

(٣) انظر: «تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين» للإمام عبدالله الشرقاوي (ص١٩٨)، الخطط المقريزية ٢٤٤/٢، «الكواكب السائرة» للغزي ٢٢٩٨/١، سمط النجوم العوالي للعصامي ٨٨/٢.

بوفاته كان عمر شيخ الإسلام الأنصاري خمس عشرة سنة، وبهذا العمر يدرك الأنصاري ما يدور حوله من الأحوال السياسية بلا شك.

وقد تقدم في نشأة الأنصاري أنه في هذا العمر نضج في تحصيله وتمكنه من مختلف العلوم، وكان يتردد إلى القاهرة، وكانت بداية شهرته.

ثم في عام اثنتين وسبعين وثمانمائة تولى الحكم في مصر الملك الظاهر تمربغا الظاهري الذي لم يستمر ملكه إلا ثلاثة أشهر فقط حتى خلع من مُلكه، وتولى بعده الملك الأشرف أبو النصر قايتباي الظاهري، سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، وهو السادس عشر من ملوك الجراكسة، وأقام في الملك تسعًا وعشرين سنة، حتى توفي سنة إحدى وتسعمائة، وكان ملكًا عادلاً معروفًا بالصلاح والإحسان إلى الناس وعمل الخير. ولعل أعظم ما وقع في أيامه من الأمور المهولة: حريق اشتعل بالمسجد النبوي ليلة الاثنين في الثالث عشر من رمضان سنة ثمانين وثمانمائة، فَعَمَّرَهُ أحسن عمارة، ودعمه بالمصاحف وبكل ما يحتاجه المسجد النبوي الشريف، وأسس فيه مكتبة كبيرة لطلاب العلم. وهو الملك الوحيد الذي حج من ملوك الجراكسة.

أما ما يتعلق بزكريا الأنصاري وأثره خلال هذه الفترة فيمكن أن نقول: إنه كان له بروز وشهرة ومساهمة في بعض الفترات التي مر بها، ففي فترة السلطان الملك الأشرف أبو النصر قايتباي الظاهري، تولى منصب قاضي القضاة بعد أن امتنع، لكنه لم يجد بدًا من أن يتقلده، لكن قربه من السلطان اغتنمه في نصحه وإرشاده ووعظه، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، لم يكن يتوانى عن ذلك في كل فرصة تجمعه مع السلطان، بل كان يُشهّر به في خطبته ويحط عليه وينتقده مع وجوده أثناء الخطبة.

ويذكر لنا الشيخ زكريا الأنصاري عن موقف حصل له معه، فيقول: ما كان أحد يحملني كما يحملني السلطان قايتباي، كنت أحط عليه في الخطبة حتى أظن أنه ما عاد قط يكلمني، فأول ما أخرج من الصلاة يتلقاني

ويقبِّل يدي، ويقول: جزاك الله خيرًا. فلم تزل الحسدة بنا حتى أوقعوا بيننا الوقيعة، وكان ماسكاً لي الأدب، ما كلمني كلمة تسوؤني قط، ولقد طلعت له مرة فأغلظت عليه بالقول، فاصفر لونه، فتقدمت إليه وقلت: والله يا مولانا، إنما أفعل ذلك معك، شفقة عليك وسوف تشكرني عند ربك، وإني والله لا أحب أن يكون جسمك هذا فحمة من فحم النار، فصار ينتفض كالطير.

وكان يقول له: أيها الملك، تَنَبَّه لنفسك، فقد كنت عدماً فصرت وجودًا، وكنت رقيقًا فصرت حرًا، وكنت مأمورًا فصرت أميرًا، وكنت أميرًا فصرت ملكًا، فلما صرت ملكًا تجبرت ونسيت مبدأك ومنتهاك[١].

ولقد استمر الأنصاري في القضاء طيلة حكم الملك قايتباي الظاهري قريب من الثلاثين سنة.

مشايخه:

نشأ الأنصاري نشأة علمية متأصلة إما بالتلقي من بطون الكتب والمراجع والمصادر والانكباب عليها في مختلف العلوم، وإما بالتلقي من أفواه العلماء والقراءة عليهم والسماع منهم، وقد ذكر الأنصاري في ثبته أنه درس الكتب الكثيرة على أكثر من مائة وخمسين شيخًا، وكان يذكر في ثبته شيخه ثم يذكر شيوخ شيوخه بسلسلة متصلة إلى المؤلف وهكذا[٢].

وكان له شيوخ في الحديث[٣] يسند عنهم، وقد ذكر ذلك في ثبته، وأبرزهم: شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وقد أجازه كثير من العلماء، فقد ذكر في ثبته أنه أجازه أكثر من مائة وثمانية عشر عالماً، وهذه الكثرة من العلماء الذين درس عليهم أو أجازوه تدل على الصلة

---

(١) «الطبقات الكبرى» للشعراني ص٤٥٣.

(٢) يوجد نسخة مخطوطة من ثبت الأنصاري بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض مصورة على ميكروفيلم رقم ١٠٥١/ف.

(٣) انظر «الكواكب السائرة» ١/١٩٧ ـ ١٩٨.

الوثيقة بين الأنصاري ومشايخه، بل وعلى تنوع العلوم والمعارف التي اغترفها منهم، فمشايخه في مختلف العلوم ليس العلوم الشرعية فحسب، بل حتى العلوم الطبيعية كالطب والهندسة والجبر والمقابلة والحساب والجدل والمنطق وسائر العلوم، حتى استطاع أن يؤلف فيها، وسأذكر بعضًا من مشايخه الذين ذكر من ترجم له أنه نهل من معين علمهم؛ فمنهم:

١ ـ إبراهيم بن صدقة الصالحي أبو إسحاق الحنبلي، وقد أخذ عنه الحديث.

٢ ـ أحمد بن أبي بكر أبو العباس السكندري.

٣ ـ أحمد بن رجب بن طيبغا أبو العباس، المعروف بابن المجدي، وقد أخذ عنه الحديث.

٤ ـ أحمد بن عبدالله بن مفرج الغزي الشافعي، وقد أخذ عنه الفقه.

٥ ـ أحمد بن علي الاتكاوي أبو العباس.

٦ ـ أحمد بن علي الدمياطي، الشهير بابن الزلباني.

٧ ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل، وهو من أشهر مشايخه، وأكثر من أخذ عنهم، لكن أكثر عنه من الحديث والفقه.

٨ ـ حسين بن علي بن يوسف الحصكفي الشافعي الحلبي، وقد أخذ عنه علوم العربية وعلوم القرآن.

٩ ـ رضوان بن محمد أبو النعيم العقبي الشافعي، وقد أخذ عنه القرآن وعلومه.

١٠ ـ زين الدين جعفر العجمي.

١١ ـ شمس الدين محمد بن الشرواني.

١٢ ـ صالح بن شيخ الإسلام السراج أبو حفص عمر البلقيني، وقد أخذ عنه القرآن وعلومه.

١٣ ـ طاهر بن محمد بن علي أبو الحسن النويري المالكي، وقد أخذ عنه القرآن وعلومه.

١٤ ـ العز بن عبدالسلام بن أحمد البغدادي.

١٥ ـ الكمال محمد بن عبدالواحد بن الهمام.

١٦ ـ محمد بن أبي بكر المراغي.

١٧ ـ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الأندلسي الشافعي، وقد أخذ عنه الفقه.

١٨ ـ محمد بن سليمان بن مسعود أبو عبدالله الكافيجي، وقد أخذ عنه العربية والمنطق.

١٩ ـ محمد بن علي القاياتي أبو عبدالله الشافعي، وقد أخذ عنه الحديث.

٢٠ ـ موسى بن أحمد بن موسى السبكي الشافعي، وقد أخذ عنه الفقه.

٢١ ـ نور الدين علي بن محمد ابن الإمام فخر الدين البلبيسي الشافعي، وقد أخذ عنه القرآن وعلومه.

تلاميذه:

إن نبوغ الأنصاري وشهرته وكثرة مجالسه العلمية والتنوع المختلف في الفنون وتضلعه بها وتمكنه منها كل ذلك جعل طلاب العلم يزدحمون على مجالسه من كل حدب وصوب، فأخذ طلاب العلم يقصدونه من مختلف المدن والأمصار، بل وصل به الحال إلى أن يرى تلاميذه وتلاميذ تلاميذه[(١)].

وذكر بعضهم أن الأنصاري أفتى ودرّس بالقاهرة نحو ثمانين سنة، وانتفع منه غالب الناس[(٢)].

ولا شك أن مثل هذه المدة الطويلة لا بد أن يتخرج عليه فيها أعداد كبيرة جدًا من التلاميذ، بل وكما ذكرنا أنه رأى تلاميذ تلاميذه.

---

(١) «الكواكب السائرة» للغزي ١٩٩/١.

(٢) «بدائع الزهور» ٣٧١/٥.

ولا يمكن سرد كل تلاميذه ولا جلّهم، لكن سأحاول أن أذكر أبرز من وقفتُ عليه من تلاميذه ـ مرتبة على حروف المعجم ـ فمنهم:

١ ـ أبو بكر بن محمد بن يوسف القاري.

٢ ـ أحمد بن أحمد بن أحمد بن محمد شيخ الإسلام شهاب الدين بن حجر الهيثمي المصري المكي الشافعي.

٣ ـ أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي.

٤ ـ أحمد بن محمد بن عمر بن أبي بكر شهاب الدين الحمصي.

٥ ـ أحمد شهاب الدين الرملي المصري الشافعي.

٦ ـ بدر الدين العلائي الحنفي.

٧ ـ البدر بن السيوفي، مفتي البلاد الحلبية.

٨ ـ جمال الدين عبدالله الصافي.

٩ ـ جمال الدين يوسف بن الشيخ زكريا الأنصاري.

١٠ ـ شمس الدين الخطيب الشربيني.

١١ ـ شمس الدين الشبلي.

١٢ ـ شهاب الدين البرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة.

١٣ ـ الصالح عبدالوهاب بن ذوقا بن موسى الشعراوي المصري.

١٤ ـ عبدالقادر بن حسن الصاني.

١٥ ـ علي بن أحمد بن علي بن عبدالمهيمن الشافعي، المعروف بالقرافي.

١٦ ـ كمال الدين بن حمزة الدمشقي.

١٧ ـ محمد بن أحمد بن محمود بن الفرفور الدمشقي الشافعي.

١٨ ـ محمد بن سلام بن علي الطبلاوي.

١٩ ـ محمد بن عبدالله بهاء الدين المصري.

٢٠ ـ نور الدين المحلي.

٢١ ـ نور الدين النسفي المصري الدمشقي.

آثاره العلمية:

تنوعت مؤلفات الشيخ الأنصاري في مختلف الفنون، واجتمع له من العلوم والمعارف ما لم يجتمع لغيره من كثير من العلماء الأعلام، حتى لم يترك فنًا إلا وكتب فيه، بل تعدى ذلك حتى كتب في العلوم غير الشرعية كالمنطق والجبر والمقابلة وغيرها، وأسرد ما وقفت عليه من مؤلفاته مرتبة حسب الفنون، وكل فن مرتب على حروف المعجم.

أولاً: مؤلفاته في التفسير وعلوم القرآن:

١ ـ تبيين ما في أحكام النون والتنوين[١]، له نسخة مخطوطة في رامبور ١/ ٤٥/ ٩.

٢ ـ تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر[٢]، له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود.

٣ ـ تلخيص تقريب النشر في معرفة القراءات العشر، له نسخة مخطوطة بمكتبة القصبي بطنطا ـ مصر ـ برقم ١/ ٤١٦.

٤ ـ الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، والمقدمة هي لابن الجزري.

٥ ـ الدقائق المحكمة في شرح المقدمة[٣]، لها نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية برقم ١٧٤/ ١٩٠ ـ ٢٠/ ٢ فنون. ونسخة أخرى بجامعة الملك سعود برقم (٢٤٨٧)، ونسخة أخرى بجامعة الإمام محمد بن سعود

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٦/ ٤٠٠.

(٢) «تاريخ الأدب العربي» ٦/ ٤٠٠.

(٣) «تاريخ الأدب العربي» ٦/ ٤٠٠.

الإسلامية برقم ٤٧٣/خ قراءات، ويقع الكتاب في اثنتين وثلاثين ورقة، وقد طبع بالمطبعة الميمنية ١٣٠٨هـ.

٦ ـ ذكر آيات القرآن والمتشابهات[١].

٧ ـ شرح البسملة، له نسخة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٣٣٧٨).

٨ ـ شرح مقدمة التجويد لابن الجزري، ولعلها الدقائق المحكمة أو الحواشي المفهمة.

٩ ـ فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنـزيل، وهو حاشية على تفسير البيضاوي[٢]، له نسخة مخطوطة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم ١٩٩٩/خ تفسير.

١٠ ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن[٣]، وقد طبع الكتاب بهامش السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير، بمطبعة بولاق ١٢٩٩هـ، وله نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم ٨٩٣/ ص.

١١ ـ مختصر المرشد وسماه: المقصد لتلخيص ما في المرشد[٤] في الوقف والابتداء. وهو مختصر كتاب المرشد للنعماني في التجويد، وقد طبع الكتاب قديماً في مطبعة بولاق ١٢٨٠هـ، ويقع في اثنتين وأربعين ومائة ورقة، وللكتاب نسخة مخطوطة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم ٧٧٧/خ قراءات.

١٢ ـ مختصر قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين.

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٤٠٠/٦.
(٢) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٣٩٧/٦.
(٣) «معجم المطبوعات العربية والمعرّبة» ليوسف إليان سركيس ٤٨٦/١.
(٤) «معجم المطبوعات» ٤٨٧/١، و«المنتخب» ص٥٩.

١٣ ـ مقدمة في البسملة والحمدلة[١]، لها نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٩٦٨).

ثانياً: مؤلفاته في السنة وعلومها:

١٤ ـ تحفة الباري بشرح صحيح البخاري، طبع الكتاب بتحقيق محمد أحمد عبدالعزيز سالم، في دار الكتب العلمية، بيروت، في سبع مجلدات.

١٥ ـ تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين[٢]، وهو اختصار لكتاب بذل الماعون، لابن حجر، في أربعة عشر فصلاً وخاتمة، له نسخة في مكتبة الإسكندرية برقم ١٤٤/١ ـ فنون. ونسخة في طنطا بمكتبة القصبي برقم ج١/٣٠٩، ونسخة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٣١١٣ ز).

١٦ ـ شرح صحيح مسلم بن الحجاج.

١٧ ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، طبع الكتاب بتحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي في مجلد، دار ابن حزم، بيروت عام ١٤٢٠هـ، وسبق أن طبع قبل ذلك في المغرب، فاس، بالمطبعة الجديدة عام ١٣٥٤هـ، في ثلاث مجلدات. وله نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم ٣٣٤.

١٨ ـ فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام[٣]، له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم ف/٧٩٠.

١٩ ـ مختصر الآداب للبيهقي.

٢٠ ـ هداية المتنسك وكفاية المتمسك.

ثالثاً: مؤلفاته في الفقه وأصوله:

٢١ ـ أدب القاضي على مذهب الشافعي، ذكره بروكلمان[٤]، وله

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٣٩٧/٦.

(٢) «تاريخ الأدب العربي» ٤٠٠/٦.

(٣) «تاريخ الأدب العربي» ٣٩٧/٦.

(٤) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٣٩٨/٦.

نسخة مخطوطة في جامعة الملك سعود بالرياض برقم ٢٤٩٧م.

٢٢ ـ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، طبع عام ١٣١٣هـ بالمطبعة الميمنية بالقاهرة. وهو شرح لكتاب روض الطالب لشرف الدين إسماعيل بن المقري اليمني، الذي هو اختصار لروضة الطالبين للنووي[1].

٢٣ ـ الإعلام والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام[2]، طبع الكتاب في عالم الكتب ـ بيروت ـ عام ١٤٠٤هـ، وله نسخة مخطوطة في جوتا برقم ١١٤٥، والظاهرية برقم ٦٦٢٦.

٢٤ ـ تحرير تنقيح اللباب. والتنقيح للعراقي، وهو اختصار لكتاب لباب الفقه، لإمام الحرمين. وطبع الكتاب بمطبعة القاهرة عام ١٣١٦هـ، كما طبع الكتاب بتاريخ ١/٩/٢٠٠٣م في مجلد (١٩٢ صفحه) بتحقيق عبدالرؤوف محمد الكمالي ـ دار البشائر.

٢٥ ـ تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب، وهو المعروف بشرح تحرير التنقيح. وهو في الفقه الشافعي، وطبع الكتاب بمطبعة بولاق عام ١٢٩٢هـ ويقع في أربع وأربعين ومائة ورقة، وطبع بمطبعة مصطفى الحلبي عام ١٣٤٠هـ بالقاهرة.

٢٦ ـ حاشية على شرح جمع الجوامع، له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم ٦١٣٤.

٢٧ ـ حدود الألفاظ المتداولة في الفقه.

٢٨ ـ شرح البهجة الصغير، وسماه: خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية.

٢٩ ـ شرح المنهج، وهو المعروف بـ فتح الوهَّاب بشرح منهج

---

(١) «معجم المطبوعات» ١/٤٨٣.

(٢) «تاريخ الأدب العربي» ٦/٣٩٨.

الطلاب، وقد طبع بدار إحياء الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٨٠هـ[١]، وله نسخة مخطوطة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية ـ الرياض ـ برقم (٢٤٠/خ).

٣٠ ـ شرح بهجة الحاوي الكبير، وسماه: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، وقد طبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة عام ١٣١٨هـ.

٣١ ـ شرح مختصر أدب القضاء للغزي.

٣٢ ـ شرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي.

٣٣ ـ شرح مختصر جمع الجوامع.

٣٤ ـ غاية الوصول إلى شرح الفصول، في الفرائض، وله عنوان آخر ذكره بروكلمان وهو: غاية الوصول إلى شرح لبِّ الأصول[٢]، وبأسفله حاشية للشيخ محمد الجوهري، وطبع الكتاب في مصر عام ١٣١٠هـ ويقع في ثمانٍ وسبعين ومائة ورقة، وله نسخة مخطوطة في جامعة الملك سعود برقم ف ٦/ ٤.

٣٥ ـ غاية الوصول في شرح الأصول. وقد طبع الكتاب بمطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٣١٠هـ، ويقع في ثمان وسبعين ومائة ورقة.

٣٦ ـ فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن للزركشي[٣]، وبهامشه حاشية الشيخ يس على الشرح المذكور، وقد طبع الكتاب بمطبعة النيل عام ١٣٢٨هـ، ويقع في سبع وسبعين ورقة.

٣٧ ـ الفتحة الأنسية لغلق التحفة القدسية[٤]، في الفرائض، والتحفة القدسية هي لابن الهائم.

---

(١) «معجم المطبوعات» ٤٨٦/١.

(٢) «معجم المطبوعات» ٤٨٦/١، «إيضاح المكنون» ١٥٣/٣.

(٣) «معجم المطبوعات» ٤٨٦/١.

(٤) «معجم المطبوعات» ١٧٦/٤.

٣٨ ـ قطعة على مختصر ابن الحاجب.

٣٩ ـ مختصر جمع الجوامع، وجمع الجوامع هو للسبكي.

٤٠ ـ منهج الوصول على تخريج الفصول، في علم المواريث، منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية برقم ١٠٨/٥٧٧١.

٤١ ـ المنهاج في فقه الإمام الشافعي. اختصره من منهاج الطالبين وشرحه شرحًا مفيدًا، وطبع الكتاب بمطبعة بولاق عام ١٢٩٤هـ، وبمطبعة الجمالية ١٣٢٩هـ، ويقع في سبع عشرة ومائة صفحة.

٤٢ ـ المنهج، وقد طبع مع حاشية البجيرمي عليه بالمطبعة الأميرية عام ١٢٨٦ بالقاهرة.

٤٣ ـ نبذة في بيان الألفاظ المصطلح عليها عند الأصوليين.

٤٤ ـ نشر منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي.

٤٥ ـ نهاية الهداية إلى تحرير الكفاية. وطبع الكتاب بعد أن قدم رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض دراسة وتحقيق الدكتور عبدالرازق أحمد حسن عبدالرازق، في مجلدين، دار ابن خزيمة بالرياض، وهذا الكتاب شرح ألفية ابن الهائم في الفرائض.

٤٦ ـ نهج الطالب لأشرف المطالب. مع شرح تحفة الراغب، له نسخة مخطوطة في باريس برقم ١٠٤٩.

رابعًا: مؤلفاته في اللغة العربية:

٤٧ ـ أقصر الأماني في علم البيان والبديع والمعاني، له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم (٢٧١٤).

٤٨ ـ بلوغ الأرب لشرح شذور الذهب، طبع الكتاب بتحقيق يوسف الحاج أحمد في رسالة دكتوراه بدمشق عام ١٩٩٠م.

٤٩ ـ تهذيب الدلالة. له نسخة مخطوطة في المكتبة العمومية بدمشق برقم ١٦٧/٧٧.

٥٠ - الدرر السنية حاشية علىٰ شرح الخلاصة، وهو موضوع رسالتي للدكتوراه التي أقوم بتحقيقها، والكتاب حاشية على شرح ابن الناظم.

٥١ - ديوان شعره.

٥٢ - الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة. والبردة هي للبوصيري، له نسخة بجامعة الملك سعود برقم ف/ ٤٨٠/ ٢.

٥٣ - فتح رب البرية في شرح القصيدة الخزرجية - في علم العروض - طبع الكتاب بهامش العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة لابن أبي بكر الدماميني، مطبعة مصر عام ١٣٠٣هـ، وله نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض برقم (٦٣٥٥)، ونسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ١٦٤٠/خ.

٥٤ - فتح منزل المثاني بشرح أقصر الأماني في البيان والبديع والمعاني، له نسخة بجامعة الملك سعود برقم (٤١١)، وقد طبع الكتاب في القاهرة بمطبعة الجمالية عام ١٣٢٢هـ.

٥٥ - الملخص من تلخيص المفتاح في علم البلاغة، طبع الكتاب بمطبعة بولاق عام ١٣٠٥هـ.

٥٦ - المناهج الكافية في شرح الشافية، طبع الكتاب في مجلد بتحقيق الدكتورة رزان يحيى خدام، وهي رسالة دكتوراه طبع ضمن سلسلة إصدارات مجلة الحكمة عام ١٤٢٤هـ.

خامسًا: مؤلفاته في العلوم الطبيعية وعلم الكلام والعقائد:

٥٧ - أضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، وذكره آخرون[١] بعنوان: الأضواء البهية في إبراز دقائق المنفرجة، وطبع الكتاب بمطبعة التقدم، ويقع في أربع وأربعين صفحة، وله نسخة بجامعة الملك سعود برقم ٤٧٣٨/ ٨م.

---

(١) كما في «معجم المطبوعات» ١/ ٤٨٣.

٥٨ ـ رسالة في تعريف الألفاظ التي يتداولها محققو الصوفية، له نسخة مخطوطة، القاهرة رقم ١٤٩.

٥٩ ـ شرح رسالة التوحيد.

٦٠ ـ فتح الرحمن بشرح رسالة الولي رسلان، وهو شرح الرسالة الرسلانية في علم التوحيد، وقد طبع الكتاب مع كتاب حل الرموز ومفتاح الكنوز، للعز بن عبدالسلام، مطبعة مصر ١٣١٧هـ في ست عشرة ورقة.

٦١ ـ فتح المبدع في شرح المقنع، في الجبر والمقابلة، وهو منظومة في الحساب.

٦٢ ـ فتح الوهاب بشرح الآداب، له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم (١٩٢٦).

٦٣ ـ المطلع شرح إيساغوجي، في علم المنطق. وقد طبع الكتاب في دار إحياء الكتب العربية، وطبع أيضًا في مطبعة بولاق مع شرحين آخرين: الأول للمفضل الأبهري، والثاني ليوسف الغناوي، وله نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم ٦٨٤٣/٧م، ونسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٨٧٥/خ.

سادسًا: مؤلفاته في العلوم العامة:

٦٤ ـ التحفة العلية في الخطب المنبرية[1]، له نسخة مخطوطة في القاهرة برقم ١٢٨١، ونسخة أيضًا بجامعة الملك سعود برقم (٢٠٤٢).

٦٥ ـ تعريف الألفاظ الاصطلاحية في العلوم. وقد طبع الكتاب بذيل اللؤلؤ النظيم في روم التعلّم والتعليم، بمطبعة مصر عام ١٣١٩هـ.

٦٦ ـ تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية. ويسمى: مختصر الأزهية، له نسخة مخطوطة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٤٤٥/خ أدعية، وأصل الكتاب للزركشي.

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» ٦/٣٩٩.

٦٧ ـ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، له نسخة مخطوطة بالقاهرة برقم ٢/ ١٢، وعليه شرح قرة عيون ذوي الأفهام، للشنواني ١٠١٩هـ.

٦٨ ـ شرح الشمسية.

٦٩ ـ شرح الطوالع في أصول الدين، والطوالع هي للبيضاوي.

٧٠ ـ عماد الرضا بآداب القضاء.

٧١ ـ فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد.

٧٢ ـ الفتوحات الإلهية[1] في نفع أرواح الذات الإنسانية، وهو عبارة عن وصف مختصر للتصوف، له نسخة مخطوطة في مكتبة برلين برقم ٦/٣٠٣٥، وقد شرح الكتاب حفيد الأنصاري: الشيخ يوسف.

٧٣ ـ اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، ومقدمة في تعريف الألفاظ التي تدور على لسان الأصوليين والمتعلمين وعلماء البلاغة، وقد طبع الكتاب بالقاهرة عام ١٣١٩هـ بمطبعة الموسوعات. له نسخة مخطوطة بجامعة الملك سعود برقم ٢/٦٢٢٩م، ونسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٨٤٧/خ.

وفاته:

توفي الأنصاري سنة ست وعشرين وتسعمائة، ويكاد يكون هذا بالاتفاق بين المؤرخين، لكنهم اختلفوا في اليوم والشهر على أقوال:

القول الأول: أنه توفي يوم الجمعة رابع ذي الحجة، ذكر ذلك ابن العماد في «شذرات الذهب» ٨/ ١٣٥، والشوكاني في «البدر الطالع» ٢٥٣/١، وعمر كحالة في «معجم المؤلفين» ٤/ ١٨٢.

القول الثاني: أنه توفي يوم الأربعاء ثالث شهر ذي الحجة، ذكر ذلك ابن إياس في «بدائع الزهور» ٥/ ٣٧٠، ومبارك في «الخطط التوفيقية» ١٢/ ٦٢.

---

(١) ذكرها المحبي في «خلاصة الأثر» ١٩٩/٢، «تاريخ الأدب العربي» ٣٩٨/٦.

القول الثالث: أنه توفي يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة، ذكر ذلك الغزي في «الكواكب السائرة» ١/٢٠٦.

أما الشهر فهو قريب من الإجماع وهو شهر ذي الحجة، وقد رجح ذلك صاحبه وقرينه وأعرف الناس به السخاوي في «الذيل على رفع الإصر» (ص١٥٠).

وأما تحديد اليوم ما بين الأربعاء أو الجمعة فهو خلاف يسير يصعب علينا تحديده لعدم وجود القرينة، وقد دفن قرب قبر الإمام الشافعي، وصَلَّى عليه بالجامع الأموي والجامع الأزهر جمع كبير من العلماء والفضلاء وخلق لا يحصون، فرحمه الله رحمة واسعة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المبحث الرابع:
أهمية الكتاب ووصف المخطوطات ومنهج الأنصاري في شرحه

* أهمية الكتاب:

تكمن أهمية الكتاب بأهمية وقدر ألفية ابن مالك وشهرتها، فقد قال فيها الشاعر ابن المجراد:

خلاصةُ النحو لا أبغي بها بـدلاً ... مستغرقًا درسها في كل أوقاتي
قَدْ جَمَعتْ لبَّ علم النحو مختصرًا ... نظمًا بديعًا حوى جلَّ المهمات
قل لابن مالك إني قد شغفت بها ... لم يأتِ مثل لها يومًا ولا يأتي
وها أنا أسأل الرحمن معفرةً ... له تبوئه في خير جنات[1]

وقال أحد المغاربة يصف ألفية ابن مالك:

لقد مزقت قلبي سهام جفونها ... كما مزق اللخميّ مذهب مالكِ
وصال على الأوصال بالقَدِّ قَدُّهَا ... فأضحت كأبيات بتقطيع مالكِ
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها ... كتقليد أعلام النحاة ابن مالكِ[2]

---

(١) «نفح الطيب» ٢/ ٢٣٢.

(٢) «حاشية ابن حمدون على شرح المكودي» ١/ ١٥.

وآثاره في خدمة الألفية بشرحها المختصر أو المطول، وشروح علماء النحو لها وتهذيبها واختصارها، وما جعل الله للألفية من القبول والإقبال عليها على مر العصور والأزمان لهو أكبر دليل على أهمية هذه الألفية، فقد تعدى شروح الألفية إلى أكثر من مائة شرح، أبرزها: شرح ابن مالك نفسه لها، والذي سمّي: «بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة».

ثم يأتي بعدها: شرح ابن الناظم بدر الدين وهو من أبرز تلاميذ أبيه، وقد سمى هذا الشرح: «الدرَّة المضية في شرح الألفية» وهو المعروف بشرح ابن الناظم، وقد فرغ ابن الناظم من شرحه للألفية سنة ٦٧٦هـ، وهو من أعرف الناس بمنهج أبيه وأسلوبه وطريقة عرضه وتناوله للمسائل النحوية، فاهتم النحاة بهذا الشرح، وقد طبع شرح ابن الناظم في ألمانيا سنة ١٨٦٦هـ بمدينة (Leipzig)، وفي القاهرة سنة ١٣٤٢هـ، كما طبع في بيروت بتحقيق الشيخ محمد بن سليم اللبابيدي، بمطبعة القديس جاورجيوس سنة ١٣١٣هـ، ولشهرة شرح ابن الناظم فإنه إذا أطلقت كلمة (الشارح) فلا ينصرف الذهن إلا إليه، ولأهمية شرح ابن الناظم فقد تناوله الكثير من النحاة بالتعليق عليه، وسأذكر أبرز الحواشي والتعليقات على شرح ابن الناظم؛ فمنها:

١ ـ إيضاح المعالم من شرح ابن الناظم. للشيخ عبدالقادر بن أحمد بن مصطفى بن عبدالرحيم بن محمد بدران الحنبلي، المتوفى سنة ١٢٤٦هـ.

٢ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وهو يتناول جوانب الشاهد الشعري في شرح ابن الناظم، للشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، وقد طبع الكتاب سنة ١٤٠٦هـ بدار الكتاب العربي، كما حقق الكتاب رسالة ماجستير في جامعة الموصل في العراق بتحقيق أسمر حسين بتاريخ ٢٠٠٧م، كما حققه عباس مصطفى الصالحي ـ دار الكتاب العربي ـ عام ١٤٠٦هـ.

٣ ـ حاشية ابن حمزة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين بن أحمد بن حسين بن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي، المتوفى ١١٢٠هـ، وقد أشار إليها الزركلي في الأعلام، وذكر أنها لم تُكمل.

٤ ـ حاشية ابن قاسم العبادي، وهي للعلامة شهاب الدين أحمد بن

قاسم العبادي المصري الشافعي، المتوفى سنة ٩٩٤هـ، وقد تناول في هذه الحاشية المصطلحات والألفاظ والتعبيرات الواردة في كلام ابن الناظم شرحًا وتعليقًا ومناقشة وتذليلاً، والكتاب له نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٦٤٢ في ٣٧٠ ورقة، ونسخة أخرى بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ٦١٠٥ في ٤٥١ ورقة.

٥ ـ حاشية التميمي، وهي للقاضي تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الغزي المصري الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٠هـ.

٦ ـ حاشية العيني على شرح ابن المصنف واسمها: فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، ويسمى أيضًا: الشواهد الصغرى. تأليف: العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المصري الحنفي، المتوفى بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ.

٧ ـ حاشية كمال الخضيري الشيخ أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الخضيري المصري السيوطي، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، وهو والد جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، وهي حاشية مفقودة. وقد أشار الزركلي في الأعلام إلى هذه الحاشية وذكر أنه لم يتمها وهي في مجلدين.

٨ ـ حاشية محمد حمزة للشيخ محمد بن كمال الدين بن محمد الحسيني الحنفي، المتوفى ١٠٨٥هـ.

٩ ـ الدرر السنية على شرح الألفية، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦هـ، وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه على ثلاث نسخ خطية، وقد فصلت القول في هذا الكتاب في مبحث مستقل.

١٠ ـ شرح شواهد شرح ابن الناظم لمحمد بن علي بن أبي الحسن الموسوي العاملي البحراني الشيعي واسمه: الشواهد على شرح ابن الناظم، المتوفى سنة ١٠٠٩هـ، وقد طبع هذا الشرح في المطبعة العلوية في النجف بالعراق، في مجلد سنة ١٣٤٤هـ.

١١ ـ المسعف والمُبين في شرح ابن المصنف بدر الدين، تأليف عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز المعروف بابن جماعة الكناني الحموي المصري، المتوفى سنة ٨١٩هـ، والكتاب له نسخة مخطوطة بمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٢٩٤.

١٢ ـ المشنف على ابن المصنف، لجلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، وصل فيه إلى باب الإضافة ولم يتمه كما أشار إلى ذلك حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٧٥٣، وطبع الكتاب في إيران طهران بمطبعة ميرسركارأقا، بتاريخ ١٢٧١هـ، وطبع في القاهرة بالمطبعة البهية بتحقيق محمد محمود التركزي الشنقيطي، بتاريخ ١٣٢٢هـ، وطبع في بيروت ضمن منشورات لجنة التراث العربي ١٩٦٦م، وطبع في دمشق بدار اليقظة بتحقيق أحمد ظافر كوجان سنة ١٩٦٧م.

١٣ ـ الموضح المعرف لما أشكل على ابن المصنف، للشيخ محيي الدين عبدالقادر بن أبي القاسم أحمد السعدي الأنصاري المالكي، المتوفى سنة ٨٨٠هـ، له نسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق في ١٥٧ ورقة.

١٤ ـ الموضح المعرف لما أشكل في شرح ابن المصنف، للشيخ ابن عبد المعطي، المتوفى سنة ١١٢٢هـ تقريبًا، وللكتاب نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ١٩١/ ٤١٥ في ٢٨٢ ورقة.

ونسخة مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق في (١٥٧) ورقة تحت رقم (٤٩٤٩) كتبت بخط نسخي. «قال وأقول» بالحمرة قُوبلت سنة ٩٨٣هـ، وعليها تملّك سنة ٩٢٤هـ. وفي آخرها ترجمة للمؤلف. وعدد لوحاتها (١٥٧) لوحة.

ومنها مصوّرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم المخطوطات رقم الحفظ (ف١٥١٩).

١٥ ـ حاشية على شرح المصنف على الألفية لعلي بن إسماعيل بن موسى بن عماد الدين.

١٦ ـ الشرح النبيل الحاوي لكلام ابن المصنّف وابن عقيل: لمحمد بن أحمد بن عماد بن يوسف بن عبد النبي الأفقهسي.

١٧ ـ تعليقه على شرح ابن المصنف للألفية: لمحمد جواد الجزائري ١٣٥٥هـ.

□□□□□□

منهجي في التحقيق

إن المنهج الذي اتّبعته يتلخص فيما يلي:

١ ـ قابلت بين النسخ، وأثبت الصواب، وأشرت في الحاشية إلى مواطن النقص أو الخلاف بين النسخة الأصل وغيرها.

٢ ـ ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ مع تحرير النص وفق القواعد المتبعة.

٣ ـ شرحت الكلمات المبهمة التي أغفلها الأنصاري مع الإشارة إلى مصادره في الشرح.

٤ ـ وثّقت الأقوال والآراء الواردة مع الإشارة إلى المصادر التي رجعت إليها إن وجدت، والمؤلفات الأخرى التي تورد آراءهم مع الإشارة في كثير من الأحيان إلى أكثر من مُؤَلَّف في توثيق الرأي.

٥ ـ صحّحتُ نسبة الآراء إلى أصحابها إذا ظهر خطأ من الشارح.

٦ ـ خرّجت الآيات والقراءات والأحاديث الواردة في النص مع ذكر سند الحديث وذلك بالرجوع إلى كتب الصحاح وأمهات كتب الحديث.

٧ ـ خرّجت الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائليها.

٨ ـ خرّجت أمثال ومأثور كلام العرب وذلك بالعودة إلى كتب الأمثال وكتب اللغة والنحو.

٩ ـ عرّفتُ الموجز بالأعلام الذين ورد ذكرهم في النص من النحاة وغيرهم. ولمّا كانت هذه الأسماء منها ما يتكرر عشرات المرات فقد اقتصرت على ترجمة الاسم عند وروده لأول مرة.

١٠ ـ صنعت فهارس مفصلة واشتملت على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشعر والأمثال والأعلام والقبائل والأماكن والبلدان والمصادر والمراجع التي رجعت إليها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

وصف المخطوطات

اعتمدت في عملي بتحقيق الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وهي التي استطعت أن أتوصل إليها بعد الجهد الكبير والمشقة المضنية، وبحمد الله استطعت من خلال هذه النُسَخ الثلاث أن أثبت كامل النص فلم يتفلّت منه شيء، ولم يفتني منه شيء بفضل الله، وأرجو أن أكون أخرجتُ الكتاب على أحسن وجه، وهذه النسخ على النحو التالي:

أولاً: النسخة الأولى:

وهي النسخة البريطانية، ورمزت لها بالحرف (أ) واعتمدتها أصلاً لباقي النسخ، وذلك لثلاثة أسباب:

السبب الأول: أنها نسخة كاملة بخلاف النسختين الأخريين، حيث أصيبتا بشيء من النقص والتلف أفقدهما بريق كمالهما، وإن كان ذلك في كلمات ليست بالكثيرة، لكنه يعدُّ نقصًا، فلا تقدم على من حصل له التمام من النسخة المعتمدة وهي نسخة (أ).

السبب الثاني: أنها فيما يظهر أثبت وأقدم المخطوطات الثلاثة.

السبب الثالث: أن اسم الناسخ وتاريخ النسخ مثبت على هذه النسخة بخلاف الأخريين، وهذه النسخة المعتمدة هي ضمن مجموعة المتحف البريطاني برقم (ISL)٠,١.. ٤٦٧٥ في ١٢٨ لوحاً وهي بعنوان:

(حاشية على شرح الخلاصة)، وتحتها مكتوب: **(الدرر السنية)**. ثم كتب اسم المؤلف: زكريا محمد الأنصاري.

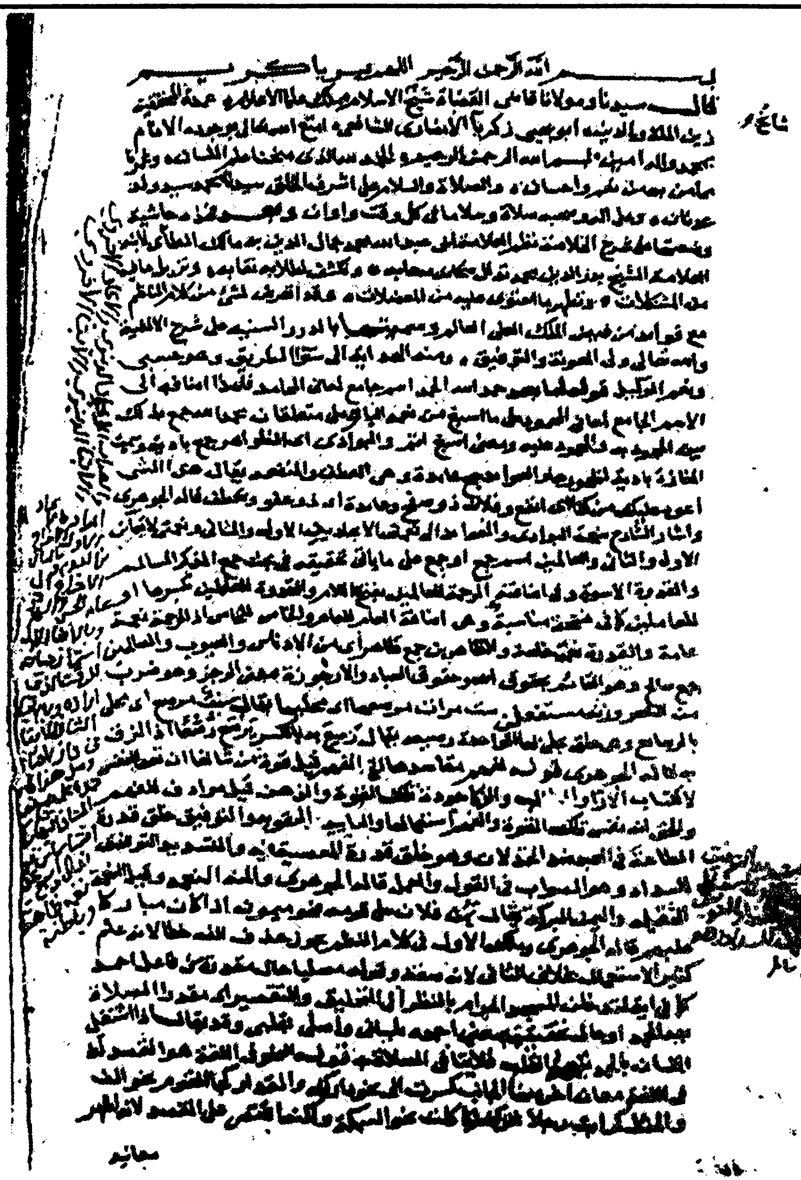
وتتسم هذه النسخة بالوضوح والتمام؛ فلم نواجه صعوبات في فك حروفها وكلماتها كما استفدت من الحواشي المدونة حولها من التعليقات التي كتبها المحشون، والتي أجلت لنا كثيرًا من الغوامض والمبهمات، فلهذه الحيثيات اعتمدت هذه النسخة.

ثانيًا: النسخة الثانية:

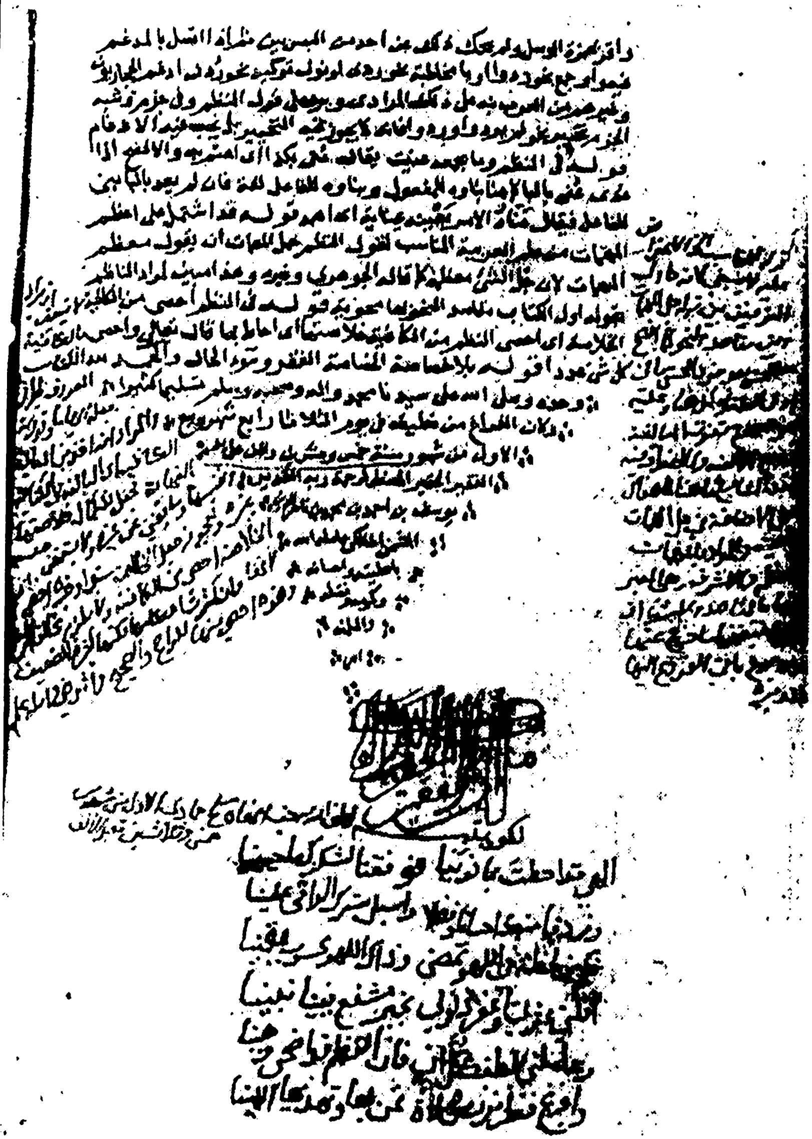
ورمزت لها بالحرف (ب) ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وهي ناقصة من آخرها لكنها تتميز بجودة خطها ووضوحها، ولذا يمكن الاستفادة منها في تقويم النسخة الأصل المعتمدة، وهي ضمن مخطوطات الظاهرية بدمشق تحت رقم (١٦٤٣) كتبها محفوظ الإمام سنة ١٣٣هـ بخط نسخي، وهي نسخة مقابلة، وعدد لوحاتها (١٦٠) لوحة، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم المخطوطات، رقم الحفظ (ف١٤١١).

ثالثًا: النسخة الثالثة:

ورمزت لها بالحرف (جـ) وهي نسخة متقنة مزينة بالحواشي، وهي تخص مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (٥٦٢٣ ـ ٥٦٢٤) في ٤٢٥ ورقة، وكتب عليها عنوان الكتاب: **(حاشية على الدرر السنية شرح الألفية)**، وهي مرصعة بالحواشي الكثيرة، وهي نسخة جيدة، لكنها أصيبت بشيء من الطمس والمسح لبعض الكلمات، ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ نسخه، وإن كان قد ذكر بعض تواريخ التملكات للنسخة.



الورقة الأولى من النسخة الأصل (أ)



الورقة الأخيرة من النسخة الأصل (أ)

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين يا فتاح يا عليم
قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام
ملك العلما الاعلام عمدة المحققين زين الملة والدين
ابو يحيى زكريا الانصاري الشافعي امتع الله تعالى
بوجوده الانام وحرسه بحبيبه النبي الانام بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي منحنا علم اللسان وعمرنا بما نحسن به من نعمه
واحسانه والصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا
محمد سيد ولد عدنان وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما
في كل وقت واوان وبعد فهذه حاشية وضعتها
على شرح الخلاصة نظم العلامة ابي عبد الله محمد جمال الدين
ابن مالك الطائي لابن العلامة الشيخ بدر الدين محمد
تزيل صعابه وتكشف لطلابه نقابه وتبرز ما فيه من
المشكلات وتظهر ما احتوى عليه من الفضلات وقد
اتعرض لشيء في كلام الناظم مع فوائد من فيض الملك
العلي العالم وسميتها بالدرر السنية على شرح الالفية
والله تعالى ولي المعونة والتوفيق ومنه الهداية
الى سوا الطريق وهو حسبي ونعم الوكيل قوله
اما بعد حمد الله الحمد اسم جامع لصفات المحامد
فلهذا اضافه الى الاسم الجامع لصفات المحمود قوله بما لم من
المحامد على ما اسبغ من نعمه الخ الباء وعلى متعلقان به
بحمد الله جمع بذلك بين المحمود به والمحمود عليه ومعنى

الورقة الأولى من النسخة (ب)

٣٥٥

الاولى كقول الشاعر فهاص بدار قد تقادم عهدها واما

باموات الرخيالها فالبدء والرمة عيلان وبهاص مجهول من اهلها من

العظم كسره بعد جبره وكل وجع على وجع بهر هيض وبا بدار يعني

في وعد الشاهد انه تقديره اما في دار يحذف اما الاولى الثانيه

بالثانيه والمعنى يكسر و تقرن اما بدار تخرب واما بموت

اموات تزله وقول الحريري فهو ليسقته الراعد من صيف

وان من خريفه فلن يعدما اضحى سقيه والعدما للوعد اي لن

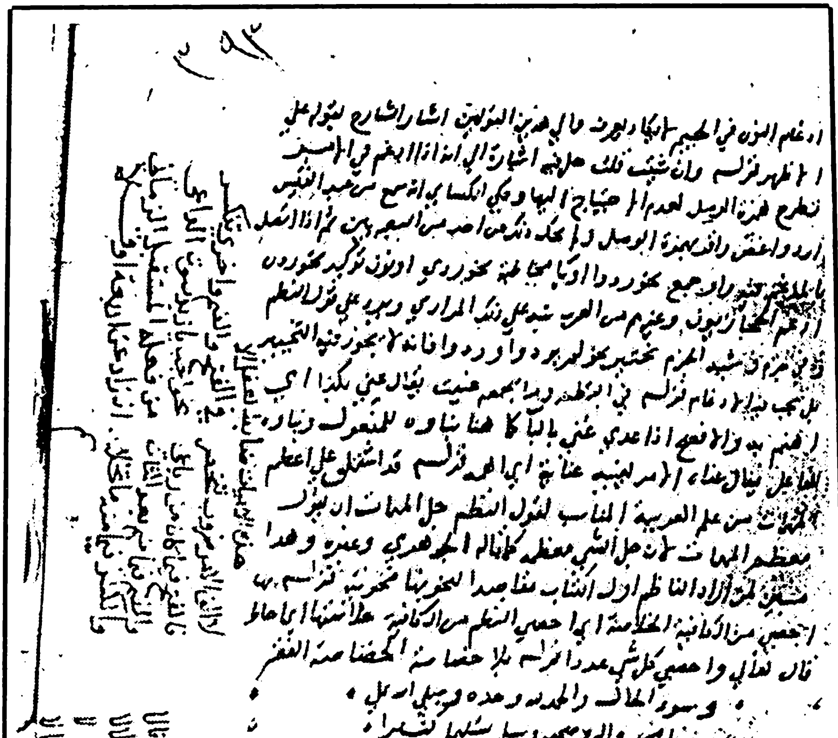
يعدم المري والرواعد جمع راعدة وهي الغمامة الماطرة والصيف

المطر الذي يجي في الصيف والشاهد في

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



الورقة الأولى من النسخة (جـ)



الورقة الأخيرة من النسخة (جـ)



الورقة نسخة (أ) التعليق على باب الكلام وما يتألف منه

منهج الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه

أشار الشيخ زكريا في مقدّمة شرحه إلى أنّه وضع شرحه تسهيلاً وتوضيحًا لشرح ابن الناظم، ومزيلاً ما حصل فيها من المشكلات والمبهمات والمعضلات، وأنه لم يكتف بالتعليق على شرح ابن الناظم، بل تعدى ذلك إلى التعليق إلى النظم نفسه المتمثل بنظم الخلاصة لابن مالك، وأنه أتحف شرحه بكثير من الفوائد والفرائد، هذا هو الذي دفع الأنصاري إلى وضع هذه الحاشية.

وإنني في دراستي هذه التي تبحث في منهج الشيخ زكريا الأنصاري سأحاول تتبع طريقته في العرض والشرح والاستدلال، لإبراز منهجه الذي اختطّه لنفسه ورسمه في مقدمته.

تقوم طريقته في تناول أبواب الكتاب على تقطيع شرح ابن الناظم إلى مقاطع، وهذه المقاطع تختلف طولاً وقصرًا بحسب مقتضيات البحث والشرح، فهو كثيرًا ما يقف على كلمة أو كلمتين.

قال في باب إنّ وأخواتها:

[قوله: (أو ظرفًا)، أي نحو: إنَّ زيدًا لعندك.

قوله: (أو شبهه)، أي: وهو الجار والمجرور].

قال في باب النسب:

[قوله: (ويقال في النّسب إلى أخت وبنت: أَخَوِيّ وبَنَوِيّ) قضيته:

وجوب الجبر فيهما وهو المنقول، وإن اقتضى إلحاق النظم البنت بالابن جواز الأمرين، ومراده أنّها ملحقة به إذا جُبر برد لامه].

أمّا طريقته في افتتاح الباب فتختلف من باب لآخر، فتارةً يفتتحه بتعريفه لغويًا، ثم يتبعه بالتّعريف الاصطلاحي كما أورده ابن الناظم:

ففي باب تعدّي الفعل ولزومه قال:

[التّعدي لغةً: التجاوز، يقال: فلان عدى طوره، أي جاوزه، واصطلاحًا: أن يجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به].

وتارةً يفتتح الباب بتعريفه كما أورده ابن الناظم مضيفًا إليه من المعاني والأمثلة ما يوضحه.

قال في باب الفاعل:

[قوله: (الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدّم).

زاد غيره: تامٌ أصليُ المحلّ؛ ليخرج بالأول: الناقص ككان، وبالثاني: قائم زيدٌ، لأنّ المسند وهو (قائم) أصلُه التأخير؛ لأنّه خبر، فلا يسمّى مرفوعهما فاعلاً، وإن سمي به في الأول مجازًا كما مرّ...]

وتارةً أخرى يفتتحه بتعريف ابن الناظم، ثم يتبعه تعاريف أخرى جمعها:

ففي باب اسم الإشارة يقول:

[قوله: (اسم الإشارة: ما دلَّ على حاضر، أو منزل منزلة الحاضر وليس متكلمًا ولا مخاطبًا).

وعرَّفه بعضهم بما دلَّ على حضور عيني أو ذهني كـ: هذا البيت، أو تلك الجبّة. وبعضُهم: بما وُضِعَ لمسمى وإشارة إليه. وبعضهم: بما وُضع لمعين في حال الإشارة. وبعضهم: بما وضع لمشار إليه...].

وتارةً أخرى يفتتحه بتعريفٍ نَهَلَه من مَعِين ثقافته وحفظه وعلمه وتجربته، وذلك حين يغفل ابن الناظم التعريف بادئًا بذكر قاعدة نحوية أو صرفيةٍ أو إصدارِ حكم:

ففي باب جمع التكسير قال:

[هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدرٍ كـ: (أعناق) في (عُنُق) و(فُلْك) في (فُلْك)، يجعل ضمة واحدة كضّمة (قُفْل)، وبضم جمعه كضمة (بُدْن)].

وقال في باب الإبدال:

[هو جعل حرف مكان آخر. والإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف بقلب أو حذف أو إسكان، ففي (قال): إبدال وإعلال. وفي (قلت): إعلال بلا إبدال. وفي (تراث) عكسه].

وقد يبدأ الباب بذكر كلام أحد النحاة ولا يعقب عليه:

قال في باب اشتغال العامل عن المعمول:

[قال المرادي: المراد بالعامل هو ما يجوز عمله فيما قبله، فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول، دون الصفة المشبهة، والمصدر واسم الفعل والحرف؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلاّ ما يصلح للعمل فيما قبله. انتهى].

وأحيانًا يبدأ الباب بتعريف ابن الناظم ثم يتبعه بتعريف نحوي آخر يرى أنّه أولى:

قال في باب التصريف:

[قوله: (هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى) الأَولى قول ابن هشام تبعًا للناظم في «شرح كافيته»: هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأوّل كالتغيير الذي قاله الشارح. والثاني كتغيير قَوَلَ وغَزَوَ إلى قال وغزا. والتصريف يطلق بمعنى العملي وبمعنى العلمي. . .].

وقد يفتتح الباب بالتعليق على بيت النظم ـ الألفية ـ:

قال في باب المقصور والممدود:

[قوله في النظم: (ألف) هو مفعول بـ(استحقّ)، ووقف عليه بلغة ربيعة].

وقد يبدأ الأنصاري الباب بمقدمة يوجز فيها أقسام الباب ومنهج ابن الناظم في ترتيبه والسَّير عليه:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (الاستثناء نوعان: متصل)، أي: كقام القومُ إلاّ زيدًا، (ومنقطع) أي: كقامَ القومُ إلاّ حمارًا، ويقال له: منفصل.

قوله: (فالاستثناء المتصل): إخراج مذكور بـ(إلاّ) أو ما في معناها)، خُصَّت (إلاّ) بالذكْر لأصالتها في الاستثناء: إذ هي حرف، والحرف هو الموضوعُ لإفادة المعاني التي لم يستقَل هو بها كالنفي والاستفهام بخلاف الباقي؛ فإنّه إمّا اسم أو مشترك بين الفعل والحرف...].

وقد يكون الشاهد الشعري مفتاحًا للباب الذي يدرسه الأنصاري:

قال في باب التّعجّب:

[قوله: (وقول الشاعر: واهًا لليلى ثمّ واهًا واها)].

وقد يكون الحديث النبوي الشريف من أوّل الشواهد التي يعتمد عليها الأنصاري في شرح بداية الباب:

قال في باب التنازع في العمل:

[قول الناظم: (إن عاملان) جرى على الغالب لا شرط فقد يتنازع ثلاثة نحو: **«تسبّحون وتحمدون وتكبّرون دُبر كلِّ صلاة ثلاثًا وثلاثين»** فتنازعت ثلاثة في اثنين ظرف ومصدر...].

على أنّ الأنصاري في شرحه يعمد أحيانًا إلى نقل جزء من المتن فيشرحه ثم ينقل قولاً آخر من المتن اقتطعه من فكرة جديدةٍ، فيظنُّ القارئ

أو السامع للوهلة الأولى أنّه ما زال في الفكرة السابقة، وكأنَّ الأنصاري يعتمد على ذاكرة السامع الذي اعتاد حفظ المتون واستظهارها:

قال في باب الإضافة:

[قوله: (ولا تفارقها الإضافة معنى ولا لفظًا أيضًا، إلاّ إذا عوّض عن المضاف إليه بالتنوين كما في نحو: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا))].

فالفكرة تتحدّث عن (حيث) والسياق يوحي أنه يتابع الحديث عنها وإذ بنا أمام (إذ) دون تقديم، ثم ينتقل للحديث عن (إذا) والسياق يوحي أنَه يتحدّث عن (إذ) وهكذا...

ونراه حينًا يتعرض بالشرح لمتن ابن الناظم مع عدم الحاجة بسبب وضوحه:

قال في باب تعدي الفعل ولزومه:

[قوله: (والمراد بالفعل المطاوع: الدال على قبول المفعول لأثر الفاعل فيه) أي: على أن يقبل المفعول أثر الفاعل فيه].

على أنّه يمكن للقارئ أو السامع التفريق بين المتن والشرح بإحدى ثلاث طرق:

الأولى: استخدامه لفظ (قوله).

الثانية: شرح الأنصاري وتعليقه باستخدامه ضمير الغائب مشيرًا به إلى ابن الناظم أو بضبط حركات كلمةٍ ما.

الثالثة: الشرح اللغوي للكلمات التي ساقها ابن الناظم في المتن. فالشارح يعمد إلى ضبط ما في المتن وإلى ضبط شرحه ضبطًا لفظيًا دقيقًا، وكأنه يخشى على السامع غفلته وعدم دقته في الضبط.

قال في باب الحال:

[قوله: (ونُبْلاً) هو بضم النون وإسكان الباء: الفضل. قال الجوهري: النّبل والنبالة: الفضل: وقد نَبُلَ ـ بالضم ـ فهو نبيل].

وفي باب (أسماء الأفعال والأصوات) قال:

[قولُه: (ودَجْ للدجاج) هو بفتح الدال وإسكان الجيم مخفّفة.

قولُه: (وقُوْسِ) هو بضمّ القاف وكسر السين.

قوله: (وماءِ للظبية)، أي: لحكاية صوتها إذا دَعَت ولدها، وهو بالمدّ والهمز)].

لجأ الأنصاري أيضًا إلى شرح ألفاظ متن ابن الناظم مدلّلاً على حفظه وإتقانه، وليبيّن أنه لا انفصال بين النحو والتصريف وبين اللغة.

فقد دلَّلَ بشرحه اللغوي على أنّ الاهتمام بالشرح لا يمنع من متابعة المسألة، ثم إنّه ربما لمس حاجة المتعلّمين والقارئين إلى هذه المعاني.

وهو هنا يختلف في ذلك بين كلمة وأخرى؛ فقد تحتملُ الكلمة معنًى واحدًا، وقد تحتمل أكثر من معنى، فتراه يسوقُها واثقًا من حفظه أشدَّ الثقة.

قال في باب اشتغال العامل عن المعمول:

[قوله: (وكل) بفتح الواو والكاف، من وَكَلَ أمره إلى غيره لعجزه وضَعْف رأيه، وهو صفة نقص].

وقد تحتمل الكلمة بعد ضبطها أكثر من معنى:

قال في باب جمع التكسير:

[قوله: (من نحو: (حُصّ) هو بضمّ الحاء المهملة: الورس، ويقال: الزعفران، قاله الجوهري، وبضمّ المعجمة: البيت في القصب، أو البيت يسقف بخشب كالأرج، فيُجمع على فعول كالأول...].

وكان الشارح في شرحه اللغوي يشير ـ أحيانًا ـ إلى المصدر الذي أخذ المعاني منه، وكان الصحاح أوّل ذلك.

وهو في تناوله اللغوي يشير إلى المصدر أحيانًا فيقول: (في «الصحاح»)، وأحيانًا يذكر اسم الجوهري: فيقول: (قاله الجوهري، ذكر ذلك الجوهري...):

ففي باب أبنية المصادر قال:

[قوله: (ولثمه لثمًا)، هو من لثمت الحجارةُ خُفَّ البعير، إذا أصابته وأدمته. قاله الجوهري.

قوله (وكجَوَى) الجوى: الحرقة وشدّة الوجد من عشق وحزن، وتقول منه: جَوِيَ الرجل بالكسر فهو (جوٍ) مثل (دوٍ) قاله الجوهري].

وقال في باب الحال:

[قوله: (وتفرّقوا أيدي سبأ)، أي: متبدّدين تبددًا لا بقاء معه. كما قاله بعد، فالأول: تفسير لـ(أيدي)، والثاني: لـ(سبأ)، هذا وقد قال في «الصحاح»: هما اسمان جُعِلاَ واحدًا مثل: معد يكرب، وهو مصروف...].

أما المصدر الثاني فهو: «القاموس المحيط» لكنّه كان أقل استخدامًا له من «الصحاح».

قال في باب التمييز:

[قوله: (وله جمام المكوك) قال في «القاموس»: المكوك كأسٌ يُشربُ به، ومكيالٌ يَسَعُ صاعًا ونصفًا، أو نصف رطل إلى ثمان أواقٍ، أو نصف ويبة... أو ثلاث كيلجات والكيلجة منًّا وسبعة أثمان منٍّ. والمن: رطلان].

ويجمعُ أحيانًا في شرحه اللغوي بين «الصحاح» و«القاموس» ثم يختم برأيه:

قال في باب ظن وأخواتها:

[والوِرد خلاف الصدر، من ورد الماء، ولامه للتعليل والآل السراب أو ما يوجد أوّل النهار. قاله صاحب القاموس. وقال الجوهري: هو الذي يرى أول النهار وآخره كأنه يرفع الشخوص وليس هو السراب. وكلٌّ صحيحٌ هنا، والسراب هو الذي يُرى نصف النهار كأنّه ماء].

وقد يوافق رأي «الصحاح» ويرد ما ورد في «القاموس» معتبرًا إياه وهمًا:

قال في باب التصغير:

[قوله: (نحو صاب) هو عصارة شجر مرٍّ، قاله الجوهري. ووهمه في القاموس بأنّه شجر مرٌّ، لا عصارة شجر].

وقد تحتملُ الكلمة أكثر من معنى، فيذكر المعاني جميعها:

قال في باب اسم الإشارة:

[أراد ببني الغبراء: اللصوص، وقيل: الفقراء، وقيل: الأضياف، وقيل: أهل الأرض؛ لأنَّ الغبراء هي الأرض، وبنوها: أهلُها].

إلاّ أنّ السّمة العامة في شرحه اللغوي اعتماده على ذاكرته وحفظه وعدم ذكر مصدر للمعاني التي يسوقها:

قال في باب الترخيم:

[قوله: (صَمَيَان) هو التّقلّب والتَّوَثُّب، ويقال: رجل صميان، أي: شجاع. قوله: (وعلاوة) هي ما علي به على البعير بعد تمام الوقر، أو علق عليه نحو السقاء].

على أنه يردُ في تضاعيف الشرح ذكر إحالة الأنصاري إلى كتب أخرى غير «الصحاح» و«القاموس» يُكَنّي عنها بقوله: (وغيره... وبعضهم...):

قال في باب جمع التكسير:

[قوله: (وعَيِّل، وعيائِل) عَيِّل، واحد العيال، وجمع العيال: عيائيل. قاله صاحب «القاموس» وغيره. وبعضهم جعل العيال والعيائيل جمعين لعَيِّل].

وقد ذكر الأنصاري في الشرح أسماء لغويين آخرين كالخليل وأبي عبيدة وابن القطاع. دون ذكر كتبهم مع وجودها:

قال في باب أفعل التفضيل:

[قوله: (وقالوا: هو أَلَصّ من شظاظٍ، فبنوه من لصّ، ولا فعل له) اعتُرض عليه بأنّ له فعلاً. فقد حكى ابن القطّاع: لصصتُ الشيء لصًّا،

جعلتُه في ستر، ومنه: اللصّ. انتهى].

يقوم الشرح في مجمله على بسط الآراء والمذاهب والاختيارات والمفاضلة بينها أو ردِّ بعضها، واختيار الأنسب منها.

وكان للشيخ طريقتان:

الأولى: ذكر أقوال العلماء وآرائِهم وحججهم.

الثانية: ذكر الخلافات النحوية متمثلة في مدرستي البصرة والكوفة.

أمّا الطريقة الأولى: ـ وهي الأوسع انتشارًا في الشرح ـ فتقوم على بسط أقوال العلماء وآرائهم، وهو هنا قد يذكر أسماء النحويين أو الشُّرّاح، وقد يُكَنِّي عنهم بمثل (قيل... قال بعضهم...):

قال في باب ظن وأخواتها:

[قوله: (وهما على السواء) جرى عليه المرادي وابن عقيل، وضعّفه ابن هشام والمكودي، فقال: الأرجح: الإعمال].

وقال في باب النائب عن الفاعل:

[قوله: (ولم تجز نيابة الثالث باتّفاق. غلَّطه ابن هشام وغيره في نقل الاتفاق، وقال المرادي: قوله في التسهيل: ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقًا يقتضي جوازه، وقد نقل جوازه عن بعضهم، فأجاز: أُعلم زيدًا فرسك مُسْرَجٍ. انتهى].

وقد يأتي الأنصاري بآراء بعض النحويين وخلافاتهم من غير أن يتدخّل بشرح أو تعليق:

قال في باب التنازع في العمل:

[قوله: (ولا يجوز تقديمه عند الجميع... إلخ) ظاهر كلام التسهيل جواز تقديمه، وحكى فيه ابن هشام أربعة أوجه:

أحدها: إضماره مؤخّرًا.

وثانيها: إضماره مقدّمًا.

وثالثها: إظهاره.

ورابعها: حذفه لدلالة المفسّر عليه. وصححه، وقال ابن عصفور: إنّه أسدّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل].

وقد يأتي برأي نصَّ عليه أحد النحاة، ثمّ يسوق عليه استدراكات أخرى مبَيّنًا الحكم الذي نصّ عليه وحجة كل فريق:

قال في باب المفعول معه:

[قوله: (ومثال الاسم المشبه للفعل: حسبك وزيدًا درهم)، الكاف في موضع جر بالإضافة، وزعم ابن عطية أنّها في موضع نصب. ورُدَّ بأنّ إضافة (حسب) محضة.

وزعم الزجاج أن (حسب) اسم فعل. ورُدَّ بدخول العوامل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقول العرب: بحسبك درهم.

وتمثيله كالزمخشري بحسبك وزيدًا درهم. للاسم المشبه للفعل صحيح، فقد ذكر أبو البقاء أن (حسب) مصدر، لكنه مخالف لما قاله والده في «التسهيل»...].

أمّا الطريقة الثانية: فتقوم على ذكر الخلافات النحوية متمثّلة في مدرستي البصرة والكوفة. وكان الأنصاري يذكر حجّة كلِّ مدرسةٍ والأمثلة التي اعتمدتها، سواءٌ كانت آيةً قرآنية، أو بيتًا من الشعر، ثم يختار ما يراه الأصحّ بعد أن يُفنّد حجّة المدرسة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الأنصاري لم يتعصّب لمدرسةٍ دون أخرى، فلا هو بصري ولا كوفي؛ لأنه كان يصدر في تعليلاته عن قناعةٍ عقليةٍ، قناعةِ عالمٍ درسَ واختار ما صحَّ عنده، لا ما صح عند صاحبه أو أستاذه.

قال في باب ظن وأخواتها:

[قوله: (وإذا تقدّم الفعل لم يجز إلغاؤه) هو مذهب البصريين إلاّ الأخفش، وذهب الكوفيون إلى جوازه، لكن الإعمال أرجح].

وقال في باب كان وأخواتها:

[قوله: (ثم رفعوا بها المبتدأ)، أي: عند البصريين، أمّا الكوفيون غير الفرّاء فجعلوه مرفوعًا بالابتداء على ما كان قبل دخول الفعل. واحتجّ للبصريين بأن كل فعل يرفع، وقد ينصب وقد لا ينصب، فأمّا أنه ينصب ولا يرفع فلا. وباتّصال اسم هذه الأفعال بها إذا كان ضميرًا نحو: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، والضمير بالاستقراء إنّما يتصل بعامله].

والأنصاري في بسطه للخلاف بين المدرستين يذكر مؤيدي كلِّ مذهب، والحجّة إن توفّرت أو سمح الشرح بذكرها.

قال في باب حروف الجرّ:

[قوله: (فإذا رفع)، أي: ما بعد مذ ومنذ، وكان مفردًا، (فهما اسمان مبتدآن) أي: ما بعدهما خبر.

وهذا أحد أقوال ثلاثة ذهب إليه المبرِّد وكثير من البصريين. واختاره الناظم هنا لقوله: (حيث رفعا)، لأنّ المبتدأ رافعٌ للخبر.

وثانيهما: ما بعدهما مبتدأ، وهما ظرفان في محل الخبر، وذهب إليه الأخفش وطائفة من البصريين.

وثالثها: أنّه فاعل بـ(كان) محذوفة تامة، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب السُهيلي ومحققو الكوفيين، واختاره الناظم في «شرح تسهيله»].

وكان ابن الناظم واحدًا من النحويين الذين ناقشهم الأنصاري وتعّرض لهم مبيّناً مواطن الضعف، فكان يقابل رأيه برأي النحويين السابقين واللاحقين.

قال في باب التوكيد:

[قوله: (نحو: قام زيد قام زيد... إلى آخره)، هذه الأمثلة لكونها من باب تأكيد الجملة بالجملة لا تصلح أمثلة لتأكيد المفرد الذي الكلام فيه. فالوجه أن يقال: (قام قام زيد) كما مثّل به غيره].

كما اعترض على بعض عبارات المصنّف وابنه التي وجدها غير دقيقة أو لا تفي بالمعنى.

قال في باب المفعول المطلق:

[قوله: (وإمّا للبناء على أنَّ المسوّغ لحذف العامل منه نيّة التخصيص)، أي: بأن تُجعل المصادر المذكورة مصادر نوعية، فيجعل له مخصصًا محذوفًا تقديره: سقيًا عظيمًا أو نافعًا أو نحوه. فيخرج عن محلّ النِّزاع].

وما ردَّ به على أبيه وافقه عليه ابن هشام في «توضيحه» لكنّه أشار إلى ردّه في «مغنيه» بأنّه أراد بمنع حذفه منع حذفه في غير ما استثنى ممّا ناب مناب الفعل. نحو: أنت سيرًا، أو أنت سيرًا سيرًا وسقيًا وجذعًا.

وردّه أيضًا ابن عقيل وغيره بأنَّ سقيًا ورعيًا ونحوهما ليست من التأكيد في شيء، بل هو بمثابة: اسق؛ لأنّه واقع موقعه ونائب عنه، ولهذا لا يجمع بينهما بأنّ المصدر المؤكد لا يعمل بلا خلاف، والنائب عن الفعل يعمل على الصحيح، فـ(زيدًا) في (ضربًا زيدًا) منصوب بـ(ضربًا)، وبالجملة ما قاله الشارح ممنوع؛ لأنّه إذا اقتضى القياسُ منع حذف عامل المؤكد وأمكن حمل الوارد من ذلك على غير التأكيد، فحمله عليه أولى للجمع بين الأمرين، ولا ريب أن الحذف منافٍ لمقصود التأكيد، فقوله: (وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام)، ممنوعٌ كسائر مقدماته. وبذلك عُلِم أنّ المصدر مؤكد ومبين للنوع أو العدد، وبدل من اللفظ بالفعل.

واتّسمت مراجعة الأنصاري لابن الناظم بالأدب والكياسة، وابتعد أسلوبه عن القدح والتجريح.

قال في باب ظن وأخواتها:

[قوله: (وموهم ذلك) أي: جوازه. ولو قال: وموهمهم خلاف ذلك، كان أوضح].

وقال في باب اشتغال العامل عن المعمول:

[قوله: (هو الوجه) ينافي جواز النصب. فلو قال: (هو الأوجه) لسلم من ذلك].

إلاّ أن الأنصاري يبالغ أحيانًا في اعتراضه دون حاجة:

قال في باب المصدر:

[قوله: (الأبنية المذكورة)، حقُّه أن يقول: أبنية المصادر؛ لأنه يبحث في هذه الأبنية...].

وكان الأنصاري يشير إلى نُسَخِ شرح ابن الناظم ويفاضل بينها أحيانًا، فتراه حينًا يشير إلى اختلاف لفظتين ولو كان معناهما أو دلالتهما واحدة.

قال في باب (لا) التي لنفي الجنس:

[مراده بإلغائها: إبطال عملها عملَ إنَّ وإعمالُها عمل ليس، وفي نسخة بدل (إلغاء لا): (إجراء لا مجرى ليس)].

وحينًا يسوقُ زيادةً وردت في نسخة أخرى ليست ضمن النسخة التي يشرحها. وهذا يدلّ على حفظه وسعه إطّلاعه.

قال في باب الحال: [قوله في نسخة: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

وتظهر في ثنايا الشرح شخصية الأنصاري التعليمية ـ حيث يلجأ إلى أسلوب الحوار على طريقة أهل الجدل (فإن قيل... قلت...) مما يمنحُ القارئ والسامعَ حيوية ذهنية عقلية حيث يعرض وجوه المسألة واحتمالاتها.

قال في باب المفعول المطلق:

[قوله: (والثاني نحو عبدالله أظنّه جالسًا، أي: أظنُّ ظنِّي) أو أظنُّ الظنَّ، فيقدّر معرفة لا نكرة؛ لأنَّ الضمير معرفة، وهي لا تقوم مقام النكرة، فإن قلتَ: فيه إضمارٌ قبل الذّكر. قلتُ: ممنوع؛ لأنّ الفعل يدلّ على ذكر المصدر.

فإنْ قلتَ: الضمير يجوز عوده على عبدالله، فلا يكون نائبًا عن المصدر.

قلت: لا؛ لأنَّ (ظن) قد استوفى مفعوليه فلا ينصب الضمير على أنَّه مفعول به بجعله عائدًا على (عبدالله). نعم، إن جعل (عبدالله) منصوبًا بما يفسَّره أظنُّه أو مرفوعًا بالابتداء، لم يكن من هذا الباب، وفي نسخة: (عبدالله أظنُّه جالسٌ) على الإلغاء، وهو جائز؛ لتوسّط العامل، لكنّه قبيح؛ لتوكيد الفعل بضمير المصدر...].

ولعلَّ من السمات الواضحة في منهج الأنصاري قدرته على الرّبط بين مختلف المسائل الواردة في شرحه، إذ تبدو إحاطته بالمتن جليّة، حتى إذا شرعَ في الشرح ظهرت هذه القدرة بأوضح صورة، فإن كان للمسألة التي يعرضُ لها ارتباط بما ذكره سابقًا أشار إليه مستخدمًا ألفاظًا مثل (كما مرَّ.. مرَّ بيانه...):

قال في باب إعمال اسم الفاعل:

[قوله: (عند جميع النحويين) يغني عنه قوله فيما مرَّ: (قبل العمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال باتفاق)، مع أنَّه مردود بحكاية والده الخلاف فيه كما مرَّ].

وإن كان للمسألة ارتباط بما سيأتي أشار إلى ذلك باستخدامه عبارات مثل (كما سيأتي... كما سيجيء..) بل إنّه أحيانًا يربط بين ما تقدم شرحه وما سيأتي:

قال في باب المفعول المطلق:

[قوله: (بفعله)، أي: فعله الذي من لفظه أو من معناه، ليشمل أنواع الثاني الآتي كلامه].

الأصول النّحويّة في الشرح:

أحاول في هذا البحث تلمّس الأصول التي بُنيت عليها المادّة النحوية والصّرفية عند الأنصاري بكلِّ ما تحملُها من أدلّة وبراهين وصفها العلماءُ الأوائل بطريقي السّماع والقياس.

أولاً: السَّماع:

(وهو ما ثبت في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته[1]، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم وكلام نبيه ﷺ وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعدَه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر).

١ ـ القرآن الكريم:

هو كلام الله المنـزَّل على نبيّه محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام، وكلُّ ما ورد أنَّه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياسُ عليه[2].

مما لا شكّ فيه أنّه لم يتوافر لنصٍّ مهما بلغ من تواتر الرّواية، وإقبال العلماء على العناية به وخدمته ما توفّر للقرآن الكريم وقراءاته.

وقراءة في تاريخ نشأة النحو العربي الذي هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره...، تبيّن أنّه نشأ خوفًا على النّصّ

(١) «التعريفات» للجرجاني (٢٢٣).

(٢) «الاقتراح» (٧)

القرآني من التّحريف ومن أن تمسّه أيدي العابثين بعد أن ظهر اللّحن وفَشَا.

وممّا يروى في هذا المجال أنَّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مرَّ على قوم يُسيئون الرمي فقرّعهم فقال أحدهم: إنّا قومٌ متعلمين فأعرض عنهم مغضبًا، وقال: والله، لخطؤكم في لسانكم أشدّ عليَّ من خطئكم في رميكم.

وثمة رواية تقول: إنّ أبا الأسود الدّؤلي سمعَ قارئًا يقرأ الآية الكريمة: **(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ)** بكسر اللام في رسوله، فقال: ما ظننتُ أمرَ الناس يصل إلى هذا. واستأذن زياد بن أبيه والي الكوفة (٤٥ ـ ٥٣هـ)، وقيل: استأذن ابنه عبيدالله والي الكوفة من بعده (٥٥ ـ ٦٤هـ) في أن يضعَ رسمَ العربية، وظهر المصحف العثماني الذي انتشر في كلِّ أطراف الدّولة الإسلامية، كما أقبل علماء العربية على تقعيد النّحو بإيعاز من أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه. وتوسّع الأمر في المائة الثانية حيث دون علماء النّحو ما وصلهم من كلام العرب.

تنوّعت صور احتجاج الأنصاري بالقرآن الكريم، فكان يزيد أحيانًا على ابن الناظم في احتجاجه بالقرآن فيحتج بآياتٍ أخرى تستوفي المسألة من أطرافها:

قال ابن الناظم في باب الموصول:

(والموصول الحرفي: هو كلُّ حرفٍ أُول هو مع صلته بمصدر نحو: (أنْ) في قولك: (أريد أن تفعل) و(ما) في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ و(كي) نحو: (جئتك لكي تحسنَ إليّ) و(لو) في مثل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

قال الأنصاري في شرحه: [والموصول الحرفي: كلُّ حرفٍ أول هو وصلته بمصدر وجملته ستّة: أنْ وأنَّ وما وكي ولو والذي نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:

١٨٤]، ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

وقد يكثر من إيراد الآيات إثباتًا لفكرة أو دفعًا لوهم، فيستوفي البحث:

قال في باب المفعول فيه:

[قوله: (مضمّن معنى في)... وخرج من التعريف نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ إذا قدّر بـ(في)؛ فإنّ النكاح ليس بواحدٍ مما ذكر. ونحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، ونحو: ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ﴾ فإنها ليست بمعنى (في)...]

وأشار الأنصاري في عدة مواضع إلى أنّه إذا وردت مسألة وكانت مدار بحث بين النحويين والقرّاء: قُدِّم رأي القرّاء؛ لأنَّ قولهم حجّة، فهم ناقلون للغة عمَّن ثبتت عصمته عن الغلط، فما نقله القرّاء ثبت تواترًا، وما نقله النحويون آحاد، ولو ثبت أن ذلك ليس تواترًا، فالقرّاء أعدل وأكثر والرُّجوع إليهم أولى.

فنجده حين يريد الحكم على مسألة وبعد أن يجمع لها آراء النحاة يذكر إجماع القّراء عليها:

قال في باب الإدغام:

[قوله: (فما يجوز فيه الوجهان)، أي: الإدغام والفكُّ ـ الأكثر في كلامهم: الفك ـ وكلاهما فصيح، وقُرِئ بهما في المتواتر، ولعلَّ الناظم قدّم الفك لكثرته، ذكره المرادي، وذكر السعد التفتازاني عكسه، وهو ما عليه أكثر القراء].

وقد يستشهد بالقرآن احتجاجًا على معنى لغوي للفعل الذي يشرحه:

قال في باب كان وأخواتها:

[والمراد بزال: ماضي يزال، ولا مصدر له، بخلاف ماضي (يَزْيَل) فإنّه فعلٌ تامٌ متعدٌ لمفعول. ومعناه: (ماز)، تقول: (زِل ضأنك عن معزك)، أي: مِزْ بعضها من بعض، ومصدره الزَّيل، وبخلاف ماضي (يزول) فإنُّه فعلٌ تام قاصرٌ، ومعناه: انتقل، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره: الزَّوال].

وكثيرًا ما يستطرد في الاستدلال بآي القرآن حيث يتخذها شواهد لشرح شواهده:

قال في باب ظن وأخواتها:

[قوله: (كقوله: أرجو وآملُ أن تدنو مودّتها وما إخال لدينا منكِ تنويلُ)، قاله كعب بن زهير: وعطف (آمل) على (أرجو) مع أنّهما بمعنى؛ لاختلافهما لفظًا، كقوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وهذا العطف من خصائص الواو].

ويناقش الأنصاري الشاهد القرآني الذي استشهد به ابن الناظم وقد يردُّه مستدلاً برأي آخر، وقد يردُّ الرأيين:

قال في باب الابتداء:

[من ذلك حذف المبتدأ والخبر معًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾، تتمته: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾، أي تقديره: وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ كذلك، ليكون الخبر مفردًا لا جملة، فيكون أقلَّ حذفًا.

وقيل: لا حذف في الآية، إنّما فيها تقديم وتأخير، أي: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ﴾ .

وعلى القولين لا شاهد في الآية، فالأَوْلَى التمثيل بنحو: (نعم) في جواب: (أَزيدٌ في الدار؟)].

ونراه حينًا يشرح ويفسِّر الآية التي ذكرها ابن الناظم:

قال في باب الحال:

[قوله: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾، أي: أيُّ شيءٍ عَرَض لي حالة كوني لا أراه حاضراً].

ونراه أحيانًا يتعرّض إلى إعراب الآية وذكر الوجه الأصح:

قال في باب الابتداء:

[قوله: (وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧])، (هي) ضمير القصة، وهو مبتدأ و﴿أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) مبتدأ ثان، وخبره: ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ ، والمبتدأ الثاني وخبره، خبرُ الأول.

ولا يجوز رفع ﴿أَبْصَٰرُ﴾ بـ﴿شَٰخِصَةٌ﴾؛ لأنَّ ضمير القصة يلزم بعده جملة، فإنْ جُعل الضمير للأبصار كما قيل به خرج عمّا نحن فيه، وكذا إن جُعل عمادًا كما قيل به. وقدّم مع الخبر على المبتدأ نحو: (هو القائمُ زيدٌ)، والأصلُ فيه: (زيدٌ هو القائم)، وفي الآية: ﴿أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ هي شاخصة على أظهر الوجهين].

وهو في استشهاده بالقرآن يحيل الآية إلى موضعها من القرآن:

قال في باب اسم الإشارة:

[قوله: (وإذا أُشير للبعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب) أي: البعيد حقيقة نحو: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]، أو حكمًا نحو: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨].

إلا أنّ الأنصاري قد يسهو أحيانًا فلا يحيل الآيات، بل قد لا يشير إلى كونها آية، فلا يقدِّمها بـ(كقوله تعالى... نحو قوله تعالى...):

قال في باب كان وأخواتها:

[أشار به إلى اختلافهم في سبب تسميتها ناقصة، وأنَّ الصحيح أنَّها سميت بذلك لعدم اكتفائها بمرفوعها. وقيل: لسلبها الدلالة على الحدث... ورُدَّ الثاني بأنّها تُستعمل أوامر. نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾، وصيغة (أفعل) موضوعة لطلب الحدث دون الزمان...].

هذا وقد استشهد الأنصاري في شرحه بكثير من الآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة، حيث بلغت الآيات التي وردت (ثلاثمائة وخمسون) آية من القرآن الكريم، وقد حظيت القراءات القرآنية الصحيحة والشاذة بعناية الأنصاري.

والقراءة الصحيحة هي كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندُها[1].

ومنه قول ابن الجزري:

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوي، وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الأنصاري كان يعزو القراءة إلى صاحبها مع ذكر وجه القراءة؛ لأن ابن الناظم كان يعمِّم فيقول: (كقول بعض القراء):

قال في باب الحال:

[قوله: (وكقراءة بعض القراء) هو ابن محيصن، إن قُرئ ذلك بضمِّ

(١) «الكليات» ص٧٠٣.

الفاء وكسر الهاء، ويعقوب، إن قُرئ بفتح الفاء وضمِّ الهاء، بجعل الفتحة فتحةَ إعراب].

بل إنه قد يصححُ نسبة القراءة إنْ أخطأ ابن الناظم في نسبتها:

قال في باب عوامل الجزم:

[قوله: (كقراءة أبي عمرو وغيره: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾) صوابُه: كقراءة قالون، والبزي، وعاصم، وحمزة، والكسائي...].

وقد ورد في شرح الأنصاري قراءات مختلف القرّاء مجموعةً في موضعٍ كالشاهد السابق، ومتفرّقةً على أبواب الكتاب، وفي ثنايا البحث كما في بابِ الحال.

والشارح في عمله قد يقتصر على شرح القراءة بأوجهها المختلفة واحتمالاتها وتوافقها مع القواعد النحوية أو عدم توافقها:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (وهو أولَى من أن يستثني المنصوب (من أهلك) أو المرفوع (من أحد)، أي: لاستلزام ذلك تناقض القراءتين؛ فإنَّ المرأة تكون مسريًا بها على قراءة الرّفع وغيره، وغير مسريّ بها على قراءة النّصب. وما سلكه الشارح سالم من ذلك، حيث جعل الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين، وأنّ الاستثناء منقطع، والمستثنى: الجملة الحاصلة من المبتدأ والخبر. هذا وقد أجاب الرضيّ عن لزوم التناقض بأنّ الإسراء مقيَّدٌ في المعنى بعدم الالتفات...].

وقد يقتصرُ عمله على مجرّد عزو القراءة إلى صاحبها:

قال في باب الحال:

[قوله: (فأمّا قراءة مَنْ قرأ: **(وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)** [الزمر: ٦٧])، أي: بنصب مطويات، والقارئ لها الحسنُ البصري].

وقد تكون القراءة القرآنية حجّةً قاطعة ينهي بذكرها خلافًا نحويًا وقع بين لغة قبيلتين:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (وما لزيدٍ علمٌ غير ظن بنصبِ مرجح)، أي: عند بني تميم. أمّا عند الحجازيين فالنّصب واجب. ويشهد لبني تميم: قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى﴾ ، قُرِئ برفعِ (غير) على أنه صفة للقاعدين بجعل (أل) للجنس، أو على أنّه بدل].

٢ ـ الحديث النَّبوي الشّريف:

يُراد بالحديث الشريف: أقوال النبيّ ﷺ، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله وما وقع في زمنه[١].

وقد نهى الرسول ﷺ قبل تدوين القرآن الكريم عن تدوين أحاديثه حتى لا تختلط بالقرآن، فيلتبس الأمر على النّاس، فكانت أحاديثه ـ آنذاك ـ تُرْوَى بالمعنى، خاصة حين تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها.

ومع إجماع اللغويين والنُّحاة على أنّ النبيّ ﷺ أفصح العرب قاطبةً، وأنَّ الحديث لا يسبقه شيء في الاحتجاج وفي تفسير القرآن والفقه، إلاّ أنَّهم انقسموا فريقين إزاءَ الاحتجاج بالحديث في بناء القواعد النحويّة[٢]:

الفريق الأول: غلب على ظنَّه أنّها لفظه، فأجاز الاحتجاج به.

الفريق الثاني: غلب على ظنه أنّها مرويّةٌ بالمعنى لا باللفظ، فلم يُجز الاحتجاج بها.

بينما ذكر البغدادي في «خزانة الأدب»[٣] ثلاثة أقوال:

---

(١) «كشاف اصطلاحات الفنون» ٢٧/١، «أصول النحو» (٤٦).
(٢) «أصول النحو» ص٤٧ ـ ٤٩ بتصرف.
(٣) «خزانة الأدب» ٩/١ ـ ١٥ بتصرف.

الأول: جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن مالك والرضي الاستراباذي وغيرهما، وسبقهما إلى ذلك ابن الأنباري.

الثاني: منع الاحتجاج بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان. وحجّتهم: أن الأحاديث رويت بالمعنى ولم تُنقل عن النبيّ ﷺ بألفاظها.

الثالث: جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ والأمثال النبوية. وهذا قول الشاطبي والسيوطي.

والرّاجح هو الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقًا؛ لأن رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وقد جعلها ابن الأنباري في كتابه «لمع الأدلّة» أصلاً من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو.

وقد سار الأنصاري على خطى ابن مالك ومن ثمّ ابنه الذي شرح ألفية المصنّف الذي هو موضع بحثي.

وقد استشهد الأنصاري في بحثه بـ(ثلاثين) حديثًا من الأحاديث النبوية على المسائل النحوية التي يعرضُ لها منوّعًا فيها بين حديثٍ وخَبَر.

قال في باب الاستثناء:

[ومنه خبر: **«ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيّه من أهل الدُّنيا ثم احتسبه إلا الجنّة»**].

ما يهمُّنا في هذا المجال هو الوقوف على أثر الحديث النبوي في إثباتِ قاعدة نحوية أو صرفية. ونذكِّر هنا أنَّ استشهاده بالحديث كان قليلاً، وغالبًا ما يكون مشاركًا لآي القرآن في إثبات القاعدة:

قال في باب الفاعل:

[ومن أحكام الفاعل: الرّفع، كما عُلِم من كلام النّاظم، وقد يُجَرُّ

لفظاً بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، أو اسمه نحو: (من قُبْلَةِ الرّجلِ امرأتَه الوضوءُ) أو بمن أو بالباء...].

وقد يذكر الأنصاري روايةً أخرى للحديث الذي ذكره ابن الناظم مبيّنًا اختلاف القاعدة النحوية مع اختلاف الرواية:

قال في باب الفاعل:

[قوله: (وقوله: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار**») هو ظاهر على رواية الحديث كذلك. لكن رواه البخاري وغيره بلفظ: «**إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم...**» فعليه (الواو) فيه ضمير].

وكعادته في شرح الشواهد عامّة نراه يشرح بعض ألفاظ الحديث النبوي:

قال في باب المبتدأ والخبر:

[ومنه قوله ﷺ في صفة أهل الجنّة: «**لا منيّ ولا منية**» وهي الموت].

وتراه في باب المبتدأ والخبر يقف ضدَّ مَنْ أكثر من ذكر روايات حديث نبوي من أجل إثبات قاعدة نحوية ذاكرًا حجّته في ذلك. فقال: [... ومذهب الجمهور: أنَّ الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا، بناء على أنَّه لا يكونُ إلاّ كونًا مطلقًا. وأوجبوا جعل الكون المقيّد مبتدأ، فيقولون في قول أولئك: (لولا زيدٌ سَالَمَنا ما سَلِم) أنه مؤول بقولنا: لولا مسالمةُ زيدٍ لنا ما سلم، أي: لولا مسالمته لنا موجودة ما سلم. ولحّنوا المعرّي.

وقالوا: الحديث مرويٌّ بالمعنى، والمشهور في الرّوايات: «**لولا حدثان قومك**»، و«**لولا حداثة قومك**»، و«**لولا أنّ قومَك حديثو عهد**».

وردَّ ذلك.

أمّا الأول: فبأنّ الأصل عدم التأويل.

وأما الثاني: فبورود مثل شعر المعرّي في الشعر الموثوق به.

وأمّا الثالث: فبأنّه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث وغالبها

على أنّه إنّما يتمّ لو لم تكن رواة الحديث عربًا. أمّا إذا كانوا عربًا وهو الظاهر فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم].

والأنصاري في استشهاده بالحديث النبوي الشريف لا يشير إلى أنه حديث، وكأنه يعتمد على معرفة القارئ أو السامع للحديث، وهو في استشهاده قد يذكر الحديث كاملاً، وأحيانًا يورد منه موضع الاستشهاد:

قال في باب الإضافة:

[قوله: (بمفعوله الثاني) أو بالظرف كما ذكره الناظم، وفي معناه المجرور، مثال الظرف: قول الشاعر:

كناحتِ يومًا صخرةٍ بعسيلِ

ومثال المجرور: قوله: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي)، وفي معنى المفعول الثاني والثالث...].

٣ - كلام العرب:

حين أقبل علماؤنا الأوائل على ضبط اللغة وتقعيدها، وجدوا أنَّ النصّ القرآني الذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ قد حفظ في الصدور والسطور.

أمّا الحديث النبوي الشريف فعامة علماء البصرة والكوفة على عدم الاحتجاج به إلاّ بما ثبت أنّه على اللفظ المرويّ.

فما بقي أمامهم غير كلام العرب شعرًا ونثرًا، فوضعوا له حدودًا صارمة، حيث حدَّدوا القبائل التي يؤخذ عنها والتي لا يؤخذ عنها، وعلّلوا ذلك بعلل تدلُّ على علمٍ ودرايةٍ وإحاطةٍ بالقبائل العربية ولهجاتها والمؤثّر فيها.

فكانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانةً عمّا في النّفس والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين

قبائل العرب، وهم (قيس) و(تميم) و(أسد) فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم (هُذيل) و(بعض كنانة) و(بعض الطائيين)[1].

وبالجملة، لم يؤخذ عن حضري قطّ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولها.

كما حدَّد اللغويون زمن الاحتجاج بالشعر بوفاة الشاعر إبراهيم بن هرمة، الذي كانت وفاته بعد الخمسين ومائة تقريبًا.

الشواهد الشعرية عند الأنصاري:

اشتمل شرح الأنصاري على نحو (سبعمائة وخمسون) شاهدًا شعريًا له ولابن الناظم. وهو في دراسته للشاهد الشعري أثبت قدرةً على الإحاطة به من كلِّ الجوانب، بدءًا من الاهتمام بعزو البيت الشعري إلى قائله الذي غالبًا ما يسهو ابن الناظم عن ذكر قائله، بل يكتفي بعبارات من مثل: (قال الشاعر، قوله، كقوله..):

قال في باب اسم الإشارة:

[قوله:

وَكَمْ عَلَّمتُهُ نظمَ القوافي ... فلمّا قالَ قافيةً هَجَاني

قاله معن بن أوس...].

لكنَّه أحيانًا يسهو عن ذكر الشاعر:

قال في باب إنّ وأخواتها:

[قوله: (وربّما جاء الفعل المنصرف) غير مفصول. كقول الشاعر:

علموا أن يُؤَمَّلون فَجَادوا ... قَبْلَ أن يُسألوا بِأَعْظِمِ سُؤْلِ]

(١) «الاقتراح» ص٢٢ ـ ٢٤.

وإذا لم يعرف الأنصاري القائل اكتفى بقوله: كقول الراجز . . . القولُ لأعرابي:

قال في باب الفاعل:

[قوله (. . . قول الراجز:

أسـقـى الإلـهُ عُـدُوات الـوادي   وجَـوْفَـهُ كـلَّ مُـلِـثٌ غَـادِي

كلَّ أجشَّ حالك السواد).

قاله رؤبة].

وقال في باب ظن وأخواتها:

[قوله:

(قـالـتْ وكُـنـتُ رجـلاً فَـطِـيـنَـا   هـذا لـعـمْـرُ الـلـهِ إسـرائِـيـنَـا)

قاله أعرابي صاد ضبًا وأتى به إلى امرأته. . .].

على أنَّ الأنصاري كان يسهو أحيانًا عن ذكر اسم الشاعر، وكأنه كان معروفًا أو أنّ السامع يعلمه:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (ومنقطع كقوله:

لم أُلْفِ في الدَّارِ ذا نُطْقٍ سوى طَلَلٍ   قَدْ كادَ يَعْفُو وما بالعَهْدِ مِنْ قِدَمِ)

أي: لم أجد في منزل القوم صاحب نطق، والشاهد في (سوى طلل) وهو ظاهر. . .].

وقد يعمد الأنصاري أحيانًا إلى عزو الشاهد الشعري إلى أكثر من شاعر، لكنّه يقدِّمُ مَنْ قويت عنده صحة النسبة:

قال في باب ظنّ وأخواتها:

[قوله: (وأنشد الأزهري:

قد كنتُ أَحجو أبا عمروٍ أخا ثِقةٍ   حتّى ألـمّـتْ بـنـا يـومًـا مُـلـمّـاتُ)

قاله تميم بن أبي مقبل، أو أبو سنبل الأعرابي].

وقد يصحِّح الأنصاري نسبة البيت إلى شاعر آخر مع أنّ ابن الناظم وأباه قد عزواه إلى شاعر صحَّ عندهما نسبته، ونلمس هنا أدّبه الجمّ في التّصحيح كما في باب ظن وأخواتها حيث قال:

[قوله: (ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة:

أَجُـهَّـالاً تـقـولُ بـنـي لـؤيِّ   لَـعَـمْـرُ أبـيـكَ أمْ مُـتَـجَـاهـلـيـنـا)

مدح به قائله مضر على أهل اليمن...

ونسبته البيت إلى ابن أبي ربيعة تَبِعَ فيه والده، ووهما في ذلك فإنَّه هو للكميت...].

والأنصاري في حاشيته قد يُعَرِّف بالشاعر فيذكر اسمه كاملاً، وقد يعرف بقبيلته،.. وقد يذكر اسم الشاعر مع لقبه، أو يذكر لقبه، ثم يذكر نسبه:

قال في باب إنّ وأخواتها:

[قوله: (وكقول الشاعر:

أنـا ابـنُ أبـاةِ الـضَّـيـمِ مِـن آلِ مـالـكٍ   وإنْ مـالـكٌ كـانـتْ كـرامَ الـمـعـادنِ)

قاله الطِّرماح. واسمه: الحكم بن حكيم].

[قوله: (وقول الشاعر:

شلّتْ يـمـينُك إنْ قَـتلتَ لـمـسلـمًـا   حَـلّـتْ عـلـيـكَ عـقـوبـةُ الـمـتـعـمِّـد)

قالته عاتكة بنت زيد، ابنة عمّ عمر بن الخطاب، زوج الزّبير بن العوام...].

وأحياناً يذكر لقب الشاعر ثم اسمه ثم عصره:

قال في باب الموصول:

[قوله: وقال الآخر:

(يقولُ الخنا وأبغضُ العُجمِ ناطقًا إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ)

قاله ذو الخِرَق الطُّهوي. واسمه: دينار بن هلال، شاعر جاهلي].

ويذكر الأنصاري غالبًا مناسبة البيت أو الأبيات التي يستشهد بها:

قال في باب ظنّ وأخواتها:

[قوله: (قال الشاعر: أبو حنشٍ يؤرِّقنا... إلخ)، هو من قصيدة لعمرو بن أحمر الباهلي، ذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام، فصار يراهم بهم إذا أتى أوّل الليل...].

والأنصاري في ذكر موضع الشاهد كان دقيقًا وحريصًا على إثباته، سواء ذكره ابن الناظم أو غفل عنه. وهنا نقف على صور مختلفة، فحينًا يحدِّد الموضع ثم يشرح معنى البيت أو ألفاظه:

قال في باب اشتغال العامل عن المعمول:

[قوله: (وأنشد الشجري على جوازه:

فارسًا ما غادروه مُلْحَمًا غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وكِلْ

قاله علقمة. والشاهد في (فارسًا) و(ما) زائدة، والتقدير: غادروا فارسًا، أي: تركوه. و(ملحمًا) مفعول ثانٍ لغادر، وهو بضم الميم وفتح المهملة، من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلِّصًا، و(غير زمّيل) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء،

أي: غير جبان. و(لا نكس) بكسر النون وسكون الكاف، أي: ولا ضعيف].

وحينا تراه يشرح ألفاظ البيت ثم يحدّد موضع الشاهد:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (وقول الآخر:

لِـدَمٍ ضـائـعٍ تَـغَـيَّـبَ عـنـهُ   أقـربـوهُ إلاّ الـصَّـبَـا والـدَّبـور)

اللام تعليلية و(ضائع)، أي: هالك، و(الصبا): الريح الشرقية، و(الدبور): الريح الغربية، والشاهد في (إلاّ الصبا والدَّبور)].

وقد لا يشير إلى موضع الشاهد، بل يكتفي بقوله: والشاهد فيه ظاهر:

قال في باب النائب عن الفاعل:

[قوله: (وبنحو قول الراجز:

لـم يُـغْـنَ بـالـعـلـيـاء إلاّ سـيِّـدًا

ولا شفى ذا الغَيِّ إلا ذو هُدى)

قاله رؤبة، والشاهد فيه ظاهر، والمعنى: لم يجعل الله أحدًا يعتني بالعلياء إلا من له سيادة. والغي: الضلال].

وحينًا يشرح معنى البيت ومناسبته ثم يذكر موضع الشاهد:

قال في باب المفعول معه:

[قوله: (ومثله قول الشاعر:

فـمـا أنـت والـسَّـيَـر فـي مَـتْـلَـفٍ   يُـبَـرِّحُ بـالـذَّكَـرِ الـضَّـابـطِ)

قاله أسامة بن الحارث الهذلي، و(ما) استفهام إنكار. ينكر على نفسه السفر في هذا المتلف، وهو بفتح الميم القفر الذي يتلف فيه مَنْ سلكه،

وذلك لأنّ أصحابه كانوا يسألونه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام، فأبى، وقال ذلك، ويروى: فما أنا، والشاهد في: (السَّير) حيث انتصب بفعل محذوف، أي: ما تصنع والسّير...].

ولعلَّ ما يلفت الانتباه في شرح الأنصاري: إعراب ألفاظ البيت إضافة إلى شرحها، بل إنك تجد اختلاف الإعراب باختلاف المعاني تاركًا المجال مفتوحًا لأقوال النحاة:

قال في باب الإضافة:

[قوله: (وشذَّ إضافتها إلى المفرد، في نحو قول الرّاجز:

أَمَا ترى حيثُ سُهَيْلٍ طالعا)

تمامه:

.... نجمًا يضيء كالشَّهابِ لامعا

والهمزة للاستفهام، و(ترى) من رؤية البصر، و(طالعًا)، أي: نجمًا طالعًا مفعولها إن جُعل (حيث) ظرفًا لها، وحال من (سهيل) إن جعل (حيث) مفعولها. ويحتمل أن تكون من رؤية القلب: فتكون (حيث) و(طالعًا) مفعوليها.

والشاهد في: (حيثُ سهيل) حيث أضيفت (حيث) إلى مفرد، فـ(حيث) على هذا قيل: معربة لأنّ سبب بنائها إضافتها إلى الجمل، وهي منتفية.

وقيل: هي مبنية دائمًا. وقيل: سهيل مرفوع، فـ(حيث) مضافة إلى جملة، والتقدير: حيث سهيل مستقرٌّ طالعًا. فـ(طالعًا) مفعول (ترى)، أو حال من الضمير في الخبر].

وقد عني الأنصاري بتفسير المفردات الغريبة والواضحة في الشواهد التي ذكرها، كما عني ببيان المعنى العام لتلك الشواهد.

ويلاحظ هنا أنّه قد يقدِّم المعنى العام، ثمّ يقدِّم المعنى اللغوي لكلِّ لفظة؛ لأنَّ المفردات تشكّل اللَّبنات التي ينبني عليها الشرح، وتفسيرها أولاً يعني التّمهيد لتفسير البيت بعد ذلك مجملاً:

قال في باب إنّ وأخواتها:

[قوله: (كقول الشاعر:

ألا اضْطِبارَ لِسَلْمى أمْ لها جَلَدٌ   إذَا أُلاقي الذي لاقاهُ أمثالي

أي: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، أينتفي الصبرُ من هذه المرأة أم لها تثبت وجَلَد. . .].

قال في باب كان وأخواتها:

[قوله: (قضى الله يا أسماءُ أن لستُ زائلاً أحبّكِ حتى يُغمِضَ العينَ مُغْمِضُ)

قاله الحسين بن مطير الأسدي، أي: حَكَم الله أو قدّر بأني لستُ زائلاً أحبك.

والإغماضُ: إطباقُ الجفن على الجفن].

لكن المنهج العام لشرح الشواهد: أنَّه يشرح الألفاظ ثم يعطي المعنى العام:

قال في باب إعراب الفعل:

[قوله: (قال الشاعر:

متى تؤخذوا قسرًا بِظِنَّة عامرٍ   ولا ينجُ إلاّ في الصِّفادِ يزيدُ

والشاهد في: (تؤخذوا)، أي: متى تثقفوا تؤخذوا. يقال: ثقفته ثقف، أي: صادفته، و(قسرًا)، أي: قهرًا، تمييز، و(الظِّنة): التُّهمة، والصِّفاد ـ بكسر ـ: ما يوثق به الأسير، أي: ولا ينجُ يزيد إلاّ وهو في الصفاد. . .].

والأنصاري في شرح الألفاظ المفردة لا يذكر مرجعًا لغويًا إلاّ نادرًا فمرجعيته هي ذاكرته المُتَّقِدة الحاضرة، فتراه حينًا يشرح لفظًا شُرح معناه. أي: يشرح الشرح:

قال في باب الموصول:

[قوله:

(فتلك خطوبٌ قد تملّت شبابَنَا   قديمًا فَتُبْليـنا المَنُون وما تُبْلِـي
وتُبلي الأُلى يَستلئمونَ على الأُلى   تراهُن يوم الرَّوعِ كالحِـدَا القُبْـلِ)

قالهما أبو ذؤيب خويلد الهذلي، و(الخطوب) جمع خطب، وهو الأمر العظيم. و(تملت)، أي: تمتعت. و(تبلينا المنون)، أي: وتفنينا المنية، أي: الموت. و(ما تبلى)، أي: ولا تفنيها، أي: ولا تقدر على إفنائها. و(تبلي)، أي: وتفني المنون القوم (الذين يستلئمون)، أي: يلبسون اللأمة، أي: الدرع حالة كونهم على الخيول اللاتي تراهن يوم الفزع (كالحدا القبلي) والحدا جمع حدأة بوزن عنَب وعِنَبة، و(القُبلي) بضمِّ القاف وإسكان الموحدة: اللاتي في أعينهنَّ قَبَل ـ بفتحتين ـ وهو الحَوَل؛ وذلك لتقلّب أعينهنَّ من شدّة طيرانهنَّ وفزعهن.

والشاهد في (الأُلى) حيث أُطلق أولاً على الذين، وثانيًا على اللاتي].

وتقف في مواضع قليلة من شرحه على ذكر لغويين ذكروا معنى اللفظة كما في باب: نعم وبئس.

وتظهر ثقافته في مختلف العلوم والفنون في ثنايا شرحه للشاهد الشعري:

قال في باب الموصول ـ حيث ظهرت معرفته بعلم الفلك ـ:

[قوله: (وقال الشاعر:

إذا دَبَـرَانٌ مـنـكِ يـومًـا لَـقِـيـتُـهُ   أُؤَمِّـلُ أنْ ألـقـاكِ غَـدْوًا بـأَسْـعُـدِ

الشاهد في قوله: (دبران) حيث حذف (ال) منه، إذ أصله: (الدبران) لأنّه عَلَم بالغلبة، ولزمته (ال) غلب على الكوكب الذي يدبر الثريا. وهو خمسة كواكب في الثور، و(غدوا) منصوب بالظرفية، وأراد به (غدا) لكنّه جاء به على أصله؛ لأن أصل (غد): (غَدَو) حذفت الواو منه بلا تعويض على خلاف أصله، و(أَسْعُد) بضمّ العين جمع سعد، وسعود النجوم عشرة: أربعةٌ في برج الجدي والدلو ينزلها القمر، وهي: سعد الذابح، وسعد بُلَع، وسعد السعود، وسعد الأخبية، وستة ليست من المنازل، وهي: سعد ناشرة، وسعد الملك، وسعد الهمام، وسعد البهام، وسعد البارع، وسعد مطر.

وكلُّ سعد من هذه السّتّة كوكبان، بين كلّ كوكبين في رأي العين قدر ذراع].

وتظهر إحاطة الأنصاري بالشواهد من خلال ذكره للرواية أو للرِّوايات الأخرى للبيت، علمًا أن الرواية الأخرى قد يختلف معها موضع الشاهد، بل قد لا يغدو شاهدًا:

قال في باب إعمال المصدر:

[قوله: (وقال الآخر:

لقد علمتْ أولَى المُغِيْرَةِ أنّني لقيتُ، فلم أَنْكُل عن الضَّربِ مِسْمَعًا)

قاله المرار الأسدي، والشاهد في (مسمعا) حيث نصب بـ(الضرب) وهو مصدر معرّف بـ(أل)، والمعنى: لقد علمت أوائل الخيل المغيرة أنني لقيت فلم أنكل، أي: أعجز. وروي بدل (لقيت): (لحقت) و(كررتُ) و(ضربت))][1].

(١) ورواية (لحقت) وردت في «كتاب سيبويه» ١/١٩٣، ورواية (كررت) وردت في «اللمع» لابن جني ص١٩٦.

وقال في باب كان وأخواتها:

قوله: (كقوله:

(إذا متُّ كان النّاسُ نصفان، شامت وآخر مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنع)

قاله العُجَير بن عبدالله السلولي.

وروي بدل (نصفان): (صنفان)[1] وهو المراد من الرّواية الأولى، والشاهد في: (كان النّاس نصفان) حيث وقع اسم كان ضمير الشأن والجملة بعده خبرها، وروي: (صنفين)[2] على أن يكون (النّاس) اسم كان، فلا شاهد فيه].

وقد تختلف رواية شطر كاملٍ لا كلمة واحدة:

قال في باب النعت:

[قوله: ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني فأَعِفُّ ثم أقول: ما يعنيني

قاله رجلٌ من بني سلول، واللئيم: الدنيء الأصل، الشحيح النفس، والشاهد في: (يسبني) وهو ظاهر من كلام الشارح. و(أعفُّ)، أي: أكفُّ، ويروى عجز البيت هكذا:

.... فمضيت ثمة قلتُ: لا يعنيني

أي: لا يقصدني، من عنى عنيًا، إذا قصد].

وحينَ يكتفي ابن الناظم بإيراد شطر من البيت؛ صدره أو عجزه، يُتمّه الأنصاريُّ مع ذكر قائله:

---

(١) كما في «كتاب سيبويه» ٧١/١.

(٢) كما في «خزانة الأدب» ٧٦/٩.

قال في باب المفعول معه:

[قوله: (كما حذف ناصب العيون من قوله: وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونَا) قاله الراعي عبيد بن حصين. وصدره:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يومًا)

وقال في باب كان وأخواتها:

[قوله: (وقال الشاعر: وباتَ وباتتْ لهُ ليلةٌ).

قاله امرؤ القيس بن عانس ـ بالنون ـ الصحابي، على الصحيح.

وقيل: امرؤ القيس بن حجر الكندي، وتمامه:

كَلَيْلَةِ ذي العائِرِ الأَرْمَد...]

وقد يترك الشاهد غير متم له، اعتمادًا على عدم معرفته به:

قال في باب إن وأخواتها:

[قوله: وكقول الشاعر: ولكنّني من حبِّها لعميدُ.

اللام زائدة؛ لدخولها على غير ما أصّلوه، فإنَّها دخلت على خبر لكن. وجوّز الكوفيون دخول اللام عليه، واحتجّوا بذلك. ورُدَّ بأنَّ ما احتجُّوا به لم يُعرف له قائل ولا تتمّة، ولو صحَّ فهو شاذ كما أشار إليه الشارح أو مؤول بأنّ أصله: (ولكن إني) فحذفت الهمزة فاتصلت النونان، فأدغمت الأولى في الثانية، فاللام على هذا إنّما دخلت على خبر إن، و(عميد) من عَمِدَه العشق ـ بكسر الميم ـ إذا هَدَّه].

وإذا وجد الأنصاري خطأً في نسبة عجز البيت إلى صدره أشار إليه وصحّحه:

قال في باب لا التي لنفي الجنس:

[قوله: (قال الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ)

قاله أمية بن أبي الصلت، ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها، وأحوال يوم القيامة وأهلها، وألغيت (لا) الأولى وما عملت عمل ليس، وفيه مع ما بعده الشاهد. (اللغو): القول الباطل، و(التأثيم) ـ من أثمته ـ: إذا قلت له: أثمت.

وقوله: (وما فاه) إنّما هو عجزٌ لبيتٍ آخر، والأصلُ هكذا:

فــلا لــغـوٌ ولا تــأثــيــمَ فــيــهــا ولا حَــيْــنٌ ولا فــيــهــا مُــلــيــمُ
وفــيــهــا لــحــمُ ســاهــرةٍ وبــحــرٍ ومــا فــاهــوا بــه أبــدًا مُــقــيــمُ]

وقد يجد الأنصاري ارتباطًا معنويًا وإعرابيًا بين موضع الشاهد الذي هو مدار بحثه وبين بيت سابق له:

قال في باب إنّ وأخواتها:

[قوله: (كقول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قَدْ عَلموا أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحفى وينتعلُ)

قاله الأعشى القيسي، و(في فتية) حال من (شأو) أو من الضمير في (يتبعني) في بيت قبله وهو قوله:

وقد غدَوتُ إلى الحانوتِ يتبعني شأوٍ مُشِلٌ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ]

وإذا وقع خطأ أو تصحيف في رواية البيت الشعري أشار إليه وشرحه، بل استوفاه شرحًا وضبطًا:

قال في باب العطف:

[قوله: (وعلى هذا قول الراجز:

لـقـائـل يـا نَـصْـرُ نـصـرًا نـصـرا ....

من التوكيد اللفظي).

قائل البيت: رؤبة أو غيره، قيل: وهو مصحّف، والرّواية: يا نصر نضر نصرًا، وغيره: نصرًا.

فالنصر الأول بالمهملة: نصر بن سيار أمير خراسان.

والثاني بالمعجمة: حاجب نصر.

والثالث بالمهملة: مصدر، أي: انصر نضرًا الحاجب نصرًا. وعلى ما في الشرح وغيره: (نصر) الثاني والثالث تأكيد لفظي يجوز رفعه اتباعًا للفظ كما في الثاني، ونصبه اتباعًا للمحل كما في الثالث، والشاهد في كلٍّ منهما.

وجوّز الشارح في الثالث أن يكون مصدرًا].

وإذا تكرّر استخدام الأنصاري للشاهد أشار إلى ذلك:

قال في باب الإضافة:

[قوله: (وقد يفعل مثل هذا دون عطف) كما تقدّم في قول الشاعر:

ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابة ....

تقدّم تمامُه وبيانُه].

بل قد يكون الارتباط أحيانًا مع بيت سابقٍ على البيت الذي هو موضع الاستشهاد، فتراه يذكر الرواية الأخرى للبيت فيجدها أنسب للبيت السابق، وهذا يدلُّ على حسن تذوّقه للمعاني:

قال في باب لا التي لنفي الجنس:

[قوله: (قال الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خلّةً اتّسَعَ الخرقُ على الرّاقع)

قاله أنس بن عباس بن مرداس السّلمي، وقيل: غيره، أي: لا نسبَ اليومَ حاصلٌ بيننا، والشاهدُ فيه ظاهر.

وروي بدل (الخرقُ على الرّاقع): الفتق على الرّاتق، وهو الأنسب بالبيت قبله:

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي]

وحينًا آخر ترى الأنصاري يذكر البيت التالي للشاهد الشعري لكن دون أن يتعرّض له بشيء من الشرح أو التعليق:

قال في باب لا التي لنفي الجنس حيث قال:

[قوله: (كقول الشاعر:

ألا رجلاً جزاه اللهُ خيرًا يدل على محصَّلةٍ تبيتُ)

بعده:

تُرَجِّلُ لِمَّتي وتَقُمُّ بيتي وأُعطيها الإتاوةَ إنْ رضِيتُ

هما لأعرابي أراد أن...].

وإذا تكرّر مرور الشاهد في باب آخر، يذكره الأنصاري ويشير إلى تقدّم بيانه وقد يذكر الباب الذي ذُكر فيه:

قال في باب المفعول معه:

[قوله: (ومثال الثاني: قول الآخر:

وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونَا)

الشاهدُ فيه ظاهر، وتقدم بيانه].

ومما يلفت النظر: حرص الأنصاري أحيانًا على التّطرق إلى النواحي البلاغية الموجودة في بعض الشواهد من تشبيه أو استعارة أو مجاز بعد أن يستوفيه بحثًا كذكر قائله وشرح ألفاظه وموضع الشاهد:

قال في باب المبتدأ والخبر:

[قوله: وقول الشاعر:

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم دُجى الليل حتى نظَّم الجَزْعُ ثاقبُه
نجومُ سماءٍ كلّما انقضَّ كوكبٌ بدا كوكبٌ تأوي إليه كواكبُه

قالهما أبو الطمحان القيني، واسمه شرقي بن حنظلة، شاعر جاهلي.

و(دجى الليل): ظلمته، و(الجزْع) - بإسكان المعجمة -: الخرز اليماني الذي فيه بياضٌ وسواد، والشاهد في قوله: (نجوم سماء) كما بيّنه الشارح بعد، وهذا استعارة بالكناية، حيث شبه بني لام بن عمر بالنجوم في السماء، وطوى ذكر المشبه. ويجوز أن يكون تشبيهًا بليغًا].

وقال في باب كان وأخواتها - وقد مرَّ ذكره سابقًا -:

[قوله: (وقال الشاعر: وباتَ وباتت له ليلةٌ).

قاله امرؤ القيس بن عانس - بالنون - الصحابي على الصحيح.

وقيل: قاله امرؤ القيس بن حُجْر الكندي. وتمامه:

كَلَيْلَةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ

(العائر) - بالعين المهملة -: القذى، تدمع منه العين، وقيل: هو نفس الرَّمد، وعليه فالأرمد صفة مؤكدة لذي العائر، والشاهد في (بات) حيث استعمله تامًّا ولم يحتج إلى خبر، والضمير فيه للشاعر في (بات) وفيه التفاتٌ من الخطاب في قوله: (تطاول ليلك بالإثمد) إلى الغَيْبَة. و(باتت له ليلة) جملة حالية، وبتُّ والحالُ أن بيتوتي كانت شديدة.].

ولم يكن علم العروض بعيدًا عن شرح الأنصاري، بل نراه يتعرّض إليه من خلال شرحه لألفاظ الشاهد. ففي باب نون التوكيد قال:

[قوله: (وقد يخلو من التوكيد بهما كما في قوله:

فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودَى بها)

قاله الأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة مدح بها رهط قيس بن معدي كرب، ويزيد بن عبدالرحمٰن الحارثي. و(إمَّا) أصله: إن ما، فـ(إن) شرطية و(ما) زائدة، أي: فإن تريني (ولي لِمَّة) جملة حالية، واللَّمة: شعر الرأس دون الجُمَّة.

والشاهد في (إمّا تريني) حيث ترك فيه نون التوكيد بعد (إمّا) الشرطية، و(أودى)، أي: هلك: وهو يتعدّى بالباء كما هنا، والمعنى: أنَّ الحوادث أهلكت اللِّمَّة، وإنّما لم يقل (أودت) ليوافق تأسيس القافية، وهو الألف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الرّوي].

على أنَّ الأنصاري في شرحه لم يكن يقتصر على شرح شواهد ابن الناظم، بل كان يستشهد على بعض الظواهر بشواهد جاز الاستشهاد بها واستخدمها السابقون واللاحقون في الاستشهاد بها في موضعها.

والأنصاري هنا قد يذكر البيت كاملاً وقد يذكر شطرًا منه، ولكنك تجد أنّه لا يعزو الشاهد ولا يعلّق عليه، بل يستشهد به على شاهد قرآني أو على حديث نبوي شريف، أو على شاهد شعري ساقه ابن الناظم للاستشهاد:

قال في باب اسم الإشارة:

[قوله: (اسم الإشارة: ما دلَّ على حاضرٍ أو مُنزَّل منزلة الحاضر، وليس متكلمًا ولا مخاطبًا).. فالأولى تعريفه باسم مُظْهَرٍ دلَّ على حاضرٍ بإيماء، وأدخل بقوله (أو منزل منزلة الحاضر) مثل قوله:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ]

وقال في باب الاستثناء:

[قوله: (بيد أنّي من قريش، واسترضعتُ من بني سعد).

ووجه الاستثناء فيه المنزّل منزلة الاستدراك: أنَّه ﷺ لمّا اختصَّ بصفةٍ فاق بها غيره وربَّما تُوُهِّم أنَّه ليس من جنسهم فاستدركه وَبيَّن به أنَّه منهم، كقوله:

فإنْ تَفُقِ الأنامَ وأنتَ مِنهم فإنَّ المسكَ بعضُ دمِ الغزالِ]

وقد ورد في شرح الأنصاري عدد غير قليل من الأراجيز التي احتجَّ بها المصنف، ومن ثمَّ ابنه ثم الأنصاري نقلاً عن كبار اللغويين ومشاهير الرُّواة من الرُّجَّاز، مثل العجاج وابنه رؤبة، وأبي النجم العجلي، وغيرهم.

كما في قوله:

[قوله: (كقول العجاج:

خَلَّى الذِّنابات شمالاً كَثَبا وأمَّ أوْعالٍ كَها أو أقربَا

وصف به العجاج حمارًا وحشيًا، فضمير (خلى) يرجع إليه، ويروى بدل (خلى): (تخلّى)، و(الذنابات) اسم موضع و(شمالاً) مفعول ثان...].

وقال في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:

[قوله: (كقول رؤبة: الحَزْنُ باباً والعَقُور كلبا).

صدره: (فذاكَ وَخْمٌ لا يبالي السَّبَّا) ذمَّ به إنسانًا بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه عقور. والشاهد في: (الحزن باباً)، وفي (العقور كلبا)؛ فإن كلاً منهما مثل: الحسن وجها)].

كما ورد في الشرح أراجيز كثيرة لم ينسبها لقائليها، عبَّر عن بعضها بعبارة: كقول الراجز. وفي الرجز. ونحوه:

قال في باب أفعل التفضيل:

[قوله: (وقد اجتمع فصلان في قول الراجز:

لأُكْلَةٌ من أقِطٍ بِسَمْنِ

أَلْيَنُ مَسًّا في حشايا البْطن.

من يثربياتٍ قِذاذٍ خُشْنِ)].

المنهج اللغوي عند الأنصاري:

اللغة[1]: (هي ما يُعَبِّر به كلُّ قومٍ عن أغراضهم).

سار الأنصاري في شرحه على ابن الناظم على طريقة النّحاة في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم على القواعد النحوية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنَّ أبا البركات بن الأنباري قد ذكر في كتابه «لمع الأدلّة»[2] أنَّ كلام العرب دليلٌ قطعي من أدلّة النحو يفيد العلم.

وقد بلغ عدد الشواهد من الأقوال والأمثال (١٨).

ما بين حكايةٍ مسموعةٍ عن العرب ومَثَلٍ سائر وغير ذلك.

والأنصاري في احتجاجه بالمثَل قد يذكر المناسبة ويشرحه وقد يتركه دون شرح أو تعليق:

قال في باب تعدّي الفعل ولزومه:

[قوله: (كقولهم: كليهما وتَمْرًا) لفَّ الأمثلة على حدة ثم نَشَر معانيها لذلك على ترتيب اللّفّ، فصار ذلك لفًّا ونشرًا مرتّبًا.

وأصل كليهما وتمرًا: أنَّ جندلة اليشكري أشرف على عمرو بن صران بن الأقرع الجعدي وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال له عمرو: من أيّهما تحبُّ أن أطعمك؟ يعني: الزّبد والسّنام. فقال جندلة: كليهما وتمرًا].

وقد يشرح الأنصاري ألفاظ المثل أو القول بعد أن يكون ابن الناظم قد شرح معناه:

قال في باب الحال:

[قوله: (وجاؤوا قضَّهم بقضيضهم)، هو من القضّ: وهو الكسر بمعنى: القاضّ، أي: الكاسر، و(القضيض) بمعنى: المقضوض؛ أي:

---

(١) «الكليات» (٧٦٦).

(٢) «لمع الأدلة» (ص٨٣).

جاؤوا جميعًا كما قال الشارح، أي: مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضًا من شدّة الازدحام].

وقد يكتفي بإعطاء معنى عام للمثل:

قال في باب المفعول فيه:

[قوله: (وإن استُعمل شيء منه ظرفًا عُدَّ شاذًّا، كقولهم: هو منّي مقعد القابلة)، أي: هو مني مستقرٌّ في مقعد القابلة، أي: قريب منّي كقرب القابلة ممن تولّدها.

قوله: (وعمرو مزجر الكلب، وعبدالله مناط الثريّا)، أي: هو مني بعيد كبعد الزّاجر الكلب من مزجره، وكبعد الشخص من مناط الثريّا، أي: متعلقهما، من ناط ينوط، أي: تعلّق].

والأنصاري في شرحه للمثل قد يعتمد على ذاكرته الحاضرة:

قال في باب تعدّي الفعل ولزومه:

[قوله: وأتبيع راجع بقوله: (أحشفًا وسوءَ كَيْلَة)، وسوء كيلة منصوب على أنّه مفعول معه، وقدّر الجوهري ذلك بقوله: أتجمع أن تعطيني حشفًا وتسيء لي الكيل].

وقد يشير إلى المرجع الذي اعتمد عليه في نقل المثل كالصحاح:

قال في باب النداء:

[قوله: (وأطرق كرى)، يقال: أطرق الرجل، أي: أرخى عينيه، والكرى: النعاس. قاله الجوهري، قال: «وفي المَثَل: أطرق كرا أطرق كرا، إنَّ النعام في القرى»].

وكان الأنصاري يشير إلى لغات العرب ولهجاتها في معرض حديثه عن مخالفتها للقواعد النحوية والصرفية، وأكثر مَنْ ورد ذكرهم في الشرح:

أهلُ الحجاز وبنو تميم، وتارةً يجمع بينهما في معرض ذكر الخلاف، وتارةً يفرد ذكر قبيلة في إثبات الحكم ويكني عن الأخرى بقوله: عند بعضهم... عند غيرهم...

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (وما لزيد علمٌ غيرَ ظن بنصب مرجّح)، أي: عند بني تميم. أما عند الحجازيين فالنصب واجب.

ويشهد لبني تميم: قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، قُرئ برفع (غير) على أنه صفة للقاعدين يجعل (ال) للجنس، أو على أنه بدل].

وقال في باب العدد ـ ذاكرًا اسم قبيلة واحدة ـ:

[قوله: (ومنه قول الشاعر:

كم عَمَّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ فَدْعَاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عشاري)

قاله الفرزدق، هجا به جريرًا والشاهد في نصب عمّة، ويقاس بها الجمع، وحكى فيها الشارح كغيره مع النصب: الجرّ، ـ وأنّه المشهور ـ والرّفع[(١)].

فالنصب على التمييز بجعل (كم) خبرية عند تميم، واستفهامية تهكمًا عند غيرهم].

وقد يعرض الأنصاري إلى لغة أقلَّ حجَّةٍ من غيرها، ولكن ذلك قليل في شرحه:

قال في باب الإدغام:

[قوله: (وإن شئت قلت: جلّ) فيه إشارة إلى أنّه إذا أدغم في الأمر،

---

(١) انظر لرواية النصب والجر: «الأصول في النحو» ٣١٨/١، «المقتضب» للمبرد ٥٨/٣، «الحلل في شرح أبيات الجمل» ص٩٩.

تطرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائي: أنَّه سمع من عبد القيس: ارُدَّ واغُضَّ وامُرَّ بهمزة الوصل، ولم يحك ذلك عن أحد من البصريين.

ثم إذا اتَّصل بالمدغم فيه واو جمع نحو: رُدُّوا، أو ياء مخاطبة نحو: رُدِّي، أو نون توكيد نحو: رُدُنَّ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب. . .].

وقد يشير الأنصاري إلى لغة قبيلة بذكر ما ينطق به لسانُها وفق قواعد النحو:

قال في باب النسب:

[قوله: (وإلى البحرين: بحرانيّ)، لك أن تقول: لِمَ لا يكون بحراني؟ على لغةِ من يجعل المثنى المسمى به جاريًا مجرى سلمان].

الحدود والمصطلحات النحوية والصرفية:

الحدُّ لغةً(١): الفصل بين شيئين؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر. أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر، وجمعه: حدود، وفَصْلُ ما بين كلِّ شيئين حَدُّ بينهما.

واصطلاحًا(٢): المُعَرِّفُ الجامعُ المانعُ.

اهتمَّ الأنصاري كغيره من النحويين والتّصريفيين بإيراد الحدود في كتابه (الدرر السنية).

وقد مرّت الحدود والمصطلحات النحوية والتصريفية بمراحل تنوّعت فيها ما بين السهولة ووصف الظاهرة كما تقبلها السجيّة والطبع، وبين الفلسفة والتّقعيد التي عانت منها لغتنا العربية في القرون المتأخرة ولاسيّما على يد (الرُّمّاني) الذي طرح كتابه (الحدود) مُقحمًا مفاهيم الفلسفة والمنطق، فباتت بحاجة إلى تعريفٍ وتبسيط.

---

(١) «لسان العرب» (حدد) ٧٩/٣.

(٢) «كشاف اصطلاحات الفنون» ٢٨٦/١.

وإذا وقفنا عند الحدود التي وردت في شرح الأنصاري وجدناها تأتي سهلة من غير تكلّف، فحيث تستدعي الحاجة إليها يوردها بِيُسْرٍ من غير مناقشة ولا مفاضلة، ولا موازنة ولا تعليق ولا إضافة حينًا، وحينًا آخر يفاضلُ ويوازن.

وهو يعمدُ أحيانًا إلى تعريف الحدّ لغة واصطلاحًا كغيره من الشرّاح قال:

[**النُّدبة**: هي لغةً: البكاء على الميت وتحديد محاسنه.

وعرفًا: المتوجَّع منه، أو المتفجَّعُ عليه، وهي من كلام النساء غالبًا، وتكون بياءٍ أو واو].

[**التعدي**: لغةً: التّجاوز. يقال: فلان عدى طوره، أي: جاوزه.

واصطلاحًا: أن يجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به].

[**الإدغام**: لغة: الإدخال، يقال: أدغمت الطعام واللجام في الفرس إذا أدخلتهما فيه.

واصطلاحًا: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرجٍ واحدٍ بلا فصل].

وقد يعرِّفها كمصطلح عُرف وحُدَّ في كتب النحويين والتصريفيين واللغويين.

وقال في تعريف جمع التكسير:

[هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدَّر كـ: (أعناق) في (عنق) و(فلْك) في (فُلْك)].

[**الإمالة**: هي أن تنحو بالألف نحو الياء أو بالفتحة نحو الكسرة.

عبارة ابن هشام هي: (أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفَتَى. . .].

[**التّجريد**: وهو أن ينتزع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخر مثله من تلك الصفة، مبالغةً في كمالها].

إنّ المصطلحات النحوية والصرفية التي ساقها الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه كثيرة منها:

[**الابتداء**: هو الأخذ في النطق بالحرف بعد الصمت، لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيله بعضهم].

[**الرَّوْمُ**: أن تأتي بالحركة خفيّة كأنك تروم الحركة ولا تتمّها، بل تختلسها اختلاسًا].

[**الإشمام**: تنبيهًا على حركة الوصل مع تحصيل بعض الغرض من الوقف].

[**الضعيف**: ما يكون في ثبوته كلام].

[**الشاذ**: ما يكون بخلاف القياس، من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته].

[**النادر**: ما قلّ وجوده وإن لم يخالف القياس].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مصادر الكتاب

يعدُّ شرح الأنصاري من الشروح الغنيّة بالمصادر التي اعتمد عليها والتي أثرت الكتاب.

وقد تنوعت مصادره بين كتب لغوية وكتب نحوية وصرفية.

أولاً: كتب اللغة والمعاجم:

كان الأنصاري يفسّرُ كثيراً من الكلمات التي وردت في الشرح من شواهد قرآنية وشعرية، ويذكر أحيانًا اللغات الواردة في بعض الكلمات، ومن أهم المعاجم التي صرّح بذكرها أو بأسماء مؤلفيها:

١ ـ تاج اللغة وصحاح العربية:

وهو من أهم المصادر اللغوية التي أفاد منها الشارح، وقد تنوّعت طرق الاعتماد عليه، فتارةً يأخذ منه معنىً لغويًا:

قال في باب التعجب:

[قوله: وانضرج. يقال: ضرجه، أي: شقّه. وعين مضروجةٌ، أي: واسعة الشق، والانضراج: الانشقاق. والانضراج: الاتّساع. قاله الجوهري]

وتارةً يأخذ منه حكمًا نحويًا كالاسمية والصرف ومنع الصرف والجمع:

قال في باب الحال:

[قوله: (وتفرّقوا: أيدي سبأ)، أي: متبدّدين تبدّدًا لا بقاء معه كما قاله بعد، فالأول: تفسير لـ(أيدي)، والثاني: لـ(سبأ)، هذا وقد قال في «الصحاح»: «هما اسمان جُعلا واحدًا، مثل معد يكرب، وهو مصروف؛ لأنّه لا يقع إلا حالاً، أضفت أو لم تضف].

كما اعتمد الأنصاري في شرحه على «القاموس المحيط» للفيروزآبادي إلاّ أنّه كان أقلّ استخدامًا له من «الصحاح».

ثانياً: كتب النحو والصرف:

نقل الأنصاري في شرحه نصوصًا كثيرةً من كتب النحو وقد صرَّح في أكثر المواضع بالنقل منها.

وكانت كتب ابن مالك ـ المصنف ـ من أكثر الكتب ظهورًا في الشرح، ومن هذه الكتب التي صرّح بذكرها:

١ ـ شرح التسهيل:

وقد أكثر الشارح من الاستدلال بكتاب «شرح التسهيل»، فتراه حينًا ينقل منه نصًا أو شرحًا بحرفيته كما في باب اسم الإشارة حيث قال:

[قوله: (ولا يجوز هذا لك، قال الناظم في شرح تسهيله: «الكراهة كثرة الزوائد»].

وحينًا آخر يلخّص قول ابن مالك بأسلوبه:

قال في باب أفعل التفضيل:

[قوله: (لأنَّ أفعل هو لاسم فاعل ما كان لونًا أو خلقة...).

عللّ والده ذلك في شرح تسهيله بأنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل، لم يبن منه أفعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلمّا امتنع صوغ أفعل التفضيل، امتنع صوغ فعل التعجب منه؛ لتساويهما وزنًا

ومعنى، وجريانهما مجرى واحد في أمورٍ كثيرة، وشذَّ من هذا النوع قولهم: ما أحمقه وما أرعنه وما أهوجه...].

وأحيانًا يجمع في نقله بين «التسهيل» و«شرح التسهيل» لابن مالك:

قال في باب النعت:

[تنبيه: اختلف في العامل في التابع؛ فالجمهور على أنه العامل في المتبوع إلا البدل فالعامل فيه مقدر. وقيل: الاستثناء.

واختاره الناظم في «شرح تسهيله» وهو ظاهر مذهب سيبويه. ولم يتعرض كثيراً لبيان ترتيب التوابع.

وقال في «التسهيل»: (يبدأ عند اجتماعهما بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنَّسق، وأجاز بعضهم تقديم التوكيد على النعت].

٢ - «شرح الكافية الشافية»:

والشرح قليلُ الذكر في شرح الأنصاري، وغالبًا ما يكون من باب الاستئناس إذ يُذكر عقب ذكر كتب المصنِّف الأخرى، أو عقب شرح رأيه أو شرح نظمه، وغالبًا ما يرد في تضاعيف نقولاته من المرادي:

قال في باب المفعول معه:

[قوله: (فالعيون نصب بفعل مضمر) بيَّن به أنَّ (أو) في قول الناظم:

أو اعتقدْ إضمار عاملٍ تصب للتنويع، وقد ذكر المرادي فيه احتمالين:

أحدهما: أن يكون تخييرًا فيما امتنع عطفه بين نصبه على المعية، أو بين إضمار عامل حيث يصحُّ إضماره.

ثانيهما: أن يكون تنويعًا في ذلك، والمعنى: أن ما امتنع فيه العطف نوعان:

نوع يجب فيه النصب على المعيّة، ونوع يُضمر له عامل؛ لأنَّ المعيّة فيه أيضًا ممتنعة كما في «علفتها تبنًا وماءً باردًا».

قال: ويجوز أن يجعل قوله: (أو اعتقد إضمار عامل) شاملاً للناصب كما مثّلناه، أو للجار كقولك: «مالك وزيد» فيجوز جرّه لا بالعطف، بل بإضمار الجار كما نصَّ عليه في شرح الكافية. وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال].

٣ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام:

ورد ذكر كتاب التوضيح عشرات المرات؛ فهو من المراجع القوية التي اعتمد عليها، فكان أحيانًا ينقل منه نصًا كاملاً:

قال في باب التوكيد:

[قال ابن هشام في «توضيحه»: والتّاء فيها بمنزلتها في النافلة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت العبد عامته].

وكان حينًا آخر ينقل منه نصًا لا يذكر معه اسم الكتاب بل يكتفي بقول: (قال ابن هشام):

قال في باب إنّ وأخواتها:

[وقيل: إنّ (لدى) ليست بمعنى لدن، واعلم أنَّ لدن بمعنى عند، قال ابن هشام: إلاّ أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو: (جئت من عنده) و(من لدنه) بخلاف نحو: (جلست عنده) فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بـ(من).

الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس وبها قرئ: ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ .

الرابع: جواز إضافتها إلى الجملة كقوله:

.... لدن شبَّ حتى شابَ سودُ الذَّوائب

الخامس: جواز إفرادها قبل (غدوة) فتنصبها إما على التمييز أو على

التشبيه بالمفعول به أو على إضمار (كان) واسمها، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) تامة، والجرُّ هو القياس والغالب في الاستعمال.

السادس: أنها لا تقع إلا فَضْلَة، تقول: (السفر من عند البصرة) ولا تقول (من لدن البصرة). انتهى].

على أنَّ الأنصاري قد ينقل من كتب ابن هشام دون أن يذكر ذلك، فيظن القارئ أو السامع أنّه من كلامه:

قال في باب الفاعل:

[وقد يجرُّ لفظًا بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، واسمه نحو: (من قُبْلة الرجلِ امرأتَه الوضوءُ)، أو بمن أو بالباء أو باللام الزائدات نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ونحو: ﴿... وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفتح: ٢٨]، ونحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦].

وهذا الكلام منقول بحرفيته من «التوضيح» ١/ ٣٣٦.

٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

اعتماد الأنصاري على «مغني اللبيب» كان أقلَّ من التوضيح، وكان في اعتماده عليه قد يكتفي بقوله: قال في مغنيه... ذكر ذلك في المغني... وفي المغني...

قال في باب النائب عن الفاعل:

[قال ابن هشام في المغني: (أجازوا «سِيْر بزيد» سير بتقدير الصفة، أي: واحد وإلا لم يفد)].

٥ ـ كتاب توضيح المقاصد والمسالك للمرادي:

وكان من أكثر الكتب ذكراً في شرح الأنصاري، فلا يكاد يخلو باب من ذكره أو من ذكر اسم مؤلفه أو حتى من النَّقل منه من غير إحالةٍ إليه:

قال في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:

[قوله: (فإنَّ ذلك لا يسوغ في اسم الفاعل إلا إذا أمن اللبس. فقد يجوز على ضعف وقلة في الكلام نحو: زيد كاتب الأب، يريد: كاتب أبوه).

قال المرادي: (ليس هذا على إطلاقه بل نقول: إن قصد ثبوت اسم الفاعل، فإن كان من لازم عومل معاملة الصفة المشبهة فتقول: «زيد قائم الأب» بالرفع والنصب والجرّ على حد الحسن الوجه. وإن كان من متعدٍّ بحرف جرٍّ، فكذلك عند الأخفش ونقل المنعُ عن الجمهور وإن كان من متعدٍّ إلى واحد فكذلك عند المصّنف بشرط أمن اللبس وفاقًا للفارسي، وذهب كثير إلى منعه وفصّل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا.

وإن كان من متعدٍّ إلى أكثر من واحدٍ لم يجز جعلُه كالصفة المشبهة. انتهى].

وقد ينقل الأنصاري نصًا كاملاً من المرادي دون أن يعزوه إليه بداية بل في آخر ما يُمليه، فيقول: ذكره المرادي... نبه عليه المرادي...)، وربما يعود السبب إلى أنّه كان يملي ملخصًا أو تنبيهاً حفظه ثم تذكر آخرًا أنّه للمرادي:

قال في باب التصريف:

[والحاصل: أنَّ الزّائد يعبَّر عنه بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فبأصله وإلا المكرر فيقابل بمثل ما يقابل به الأصل، ثم الزّائد إن لم يكن من أحرف سألتمونيها فهو تكرير، كباء جلبب، وإلاّ فقد يكون تكريرًا وقد يكون غير تكرير، بل تكون صورته صورة المكرَّر، ولكن دلَّ دليل على أنّه لم يقصد به تكرير فيقابل بلفظه: كسَمْنَان، وهو ماء لبني ربيعة فوزنه (فَعْلان) لا (فَعْلال)؛ لأن فعلالاً نادر، **قاله المرادي].**

وقد يتبنّى الأنصاري كلام المرادي حتى يغدو من محفوظاته، فلا

يتذكر صاحب القول بل يكني عنه بـ(غيره... قاله أحدهم...)، وعند التحقيق يَتَّضح أن المرادي هو المعنيّ، وأنَّ النَّقل منه حرفي. وذلك غير قليل في شرح حاشية الدرر:

قال في باب النداء:

[قوله: (وأمّا المؤنث بالهاء، فيجوز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علمًا... إلى آخره)، فسّر الإطلاق بذلك؛ ليبين به مراد والده بالإطلاق أنّه لا يشترط في المؤنث بالهاء الشروط التي تخصّ الخالي منها، لا أنّه لا يشترط فيه شيء أصلاً، وإلا فله كغيره شروط أخر: أن لا يكون نكرة مبهمة كما عُلِم قبل هذا؛ ليخرج نحو قول الأعمى: (يا امرأة، خذي بيدي)، وأن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به؛ ليخرج به: طلحة الخير، وطالعة جبلًا. وأن لا يكون مختصًّا بالنّداء؛ ليخرج نحو: فلة وأن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا ليخرج نحو يا لعمره، ونحو: واعمرتا، ونحو: يالجعفر، ونحو: واجعفرا].

٦ ـ الكتاب لسيبويه:

لم يرد في الشرح اسم كتاب سيبويه صريحاً الذي ذاع صيته، ذلك أن اسمه لا يرد إلى الذهن إلا مرتبطًا مع «الكتاب» وقد ورد في الشرح بصيغ مختلفة (قال سيبويه... مذهب سيبويه...).

قال في باب إعمال اسم الفاعل:

[قوله: (وعلى إضمار فعلٍ) هو مذهب سيبويه: واقتصر على الفعل؛ لأنّه الأصل، وإلاّ فحقّه أن يقول: فعل أو اسم فاعل، أو على إضمار عامل].

وإذا كان في المسالة أكثر من رأي بدأ برأي سيبويه:

قال في باب النعت:

[وأمّا قول ابن الحاجب: الإدغام: أن يأتي بحرفين ساكن فمتحرك، فمردود. بخلاف ما لو كان المنعوت واحدًا، فإنه يجوز العطف بغير الواو.

وحكى سيبويه: مررتُ برجلٍ راكبٍ فذاهب، وبرجلٍ راكبٍ ثم ذاهب، واستثنى مما ذكر نعت اسم الإشارة، فعن سيبويه والمُبَرِّد وغيرهما: أنَّه لا يجوز تفريقه، فلا يقال: مررت بهذين الطويل والقصير...].

كما ورد في الشرح كتب أخرى كثيرة اختلف ذكرها بين مرة واحدة وبين أكثر على سبيل ذكر مَنْ أجمع على الآراء، ومن هذه الكتب:

٧ ـ الكشاف للزمخشري:

٨ ـ الخصائص لابن جني.

٩ ـ الارتشاف لأبي حيان.

١٠ ـ الإغفال للفارسي.

١١ ـ الأفعال لابن القطاع.

١٢ ـ شرح الجمل لابن عصفور.

١٣ ـ الكافية لابن الحاجب.

١٤ ـ شرح الكافية للرّضي.

نقد الكتاب:

يراد بالنَّقد هنا إبراز ما للكتاب من مزايا ومحاسن وما عليه من مآخذ واعتراضات.

من ميزات هذا الكتاب:

١ ـ المؤلف تبع ابن الناظم في تسلسل الأبواب وبالتالي الأفكار والشروح.

٢ ـ المؤلف ذكر الكثير من التعليلات النحوية، حتى إنه قلما ترد مسألة نحوية إلا ويذكر لها التعليل المناسب.

٣ ـ اعتنى الأنصاري بشرح مفردات (شرح ابن الناظم) وضبطها ضبطًا دقيقًا.

٤ ـ اهتم بعزو الآراء والمذاهب النحوية وكان موفَّقًا إلا في القليل النادر.

٥ ـ ظهرت براعة الأنصاري وثقافته في مختلف العلوم، فكثيراً ما يومئ إلى معلومات ثقافية تضفي على بحثه نوعًا من الحيوية:

قال في باب ما لا ينصرف:

أُؤَمِّـلُ أن أعـيـشَ وأنَّ يـومـي ... بـأوَّلَ أو بـأَهْـوَنَ أو جُـبَـارِ
أو الـتـالـي دُبَـارِ فـإنْ أَفُـتْـه ... فَـمُـؤنـسَ أو عَـرُوبَـة أو شِـيَـارِ

(أول): اسم يوم الأحد، و(أهون): يوم الإثنين، و(جبار): يوم الثلاثاء، و(دبار): يوم الأربعاء، و(مؤنس): يوم الخميس، و(عَروبة): يوم الجمعة، و(شيار): يوم السبت...].

وقال في باب إعراب الفعل:

[واختَلف في الرُّوح مَنْ تكلم فيها؛ فقال جمهور المتكلمين: إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماءِ بالعودِ الأخضر.

وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية: إنَّها عَرَض، وهي الحياة التي سار البدن بوجودها حيًا].

٦ ـ ظهور شخصية الأنصاري من خلال شرحه، فهو لا يكتفي بإيراد الأقوال فقط، بل يورد الأقوال مقرونة بالأدلّة، ويناقش ويورد اعتراضات عليها، ويجيب عن الاعتراضات التي ترد على القول الذي ساقه أو رجَّحه، لكنه يعترض بأسلوب مؤدَّب مع الكبار خاصة كالناظم...

٧ ـ توسَّع الأنصاري في الاستشهاد الشعري، حيث أورد في شرحه ما يَربو على خمسين شاهدًا شعريًا لم ترد في شرح ابن الناظم.

٨ ـ حرص الأنصاري على ذكر التنبيهات في آخر كل باب تقريباً، وفي بعض الأحيان كان يذكرها في تضاعيف البحث، حيث يودِعُها بعض الخلافات النحوية والاعتراضات على بعض الأقوال:

قال في باب الإبدال، فصل في زيادة الوصل والفصل:

[**تنبيه**: ما ذكره من أنَّ اللام الثانية إذا كانت واوًا تقلب ياء في الصفة دون الاسم، مخالفٌ لقول التصريفيين: إنَّها في الاسم دون الصفة، أو يجعلون (حُزوَى) شاذًا، وقال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا إعلال مخصوص بالاسم، ثمّ لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بما عرض لها الاسمية كالدُّنيا.

ويزعمون أن تصحيح (حُزوَى) شاذٌ كتصحيح (حَيْوَه).

وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيَّدٌ بالدّليل وموافق لقول أئمة اللغة حيث قالوا: ما كان من النعوت بمثل الدُّنْيَا والعُلْيا، فإنَّه بالياء؛ لأنَّهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف، إلا أنَّ أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القُصيا، نقله عنه المرادي، ثم قال: وأمّا قول ابن الحاجب بخلاف الصّفة كالغُزْوَى يعني تأنيث الأَغْزَى فقال ابن المصنِّف: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل، والقياسُ أن يُقال كما قال: (العُلْيَا). انتهى)].

٩ ـ يزخر الشرح بآراء النحويين واللغويين المتقدّمين والمتأخرين، ومذاهبهم وشروحاتهم وتأويلاتهم بالإضافة إلى أقوال القرّاء والشعراء والرّجّاز، ذكرهم في الأكثر من دون الإشارة إلى المصادر التي استقى منها أقوالهم وآراءهم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الشيخ زكريا الأنصاري كان من العلماء الذين تلقوا العلم سماعًا من مشايخهم بدءًا من كتاب سيبويه. وحين تسمع عبارة: (قرأ على شيخه كذا وكذا)، فهذا يعني: أنّه قرأه من ذاكرته دون النظر في كتاب لأنه أسس نفسه منذ نعومة أظفاره على حفظ المتون في مختلف الفنون.

وهو في شرحه قد يذكر صاحب القول مع كتابه، وقد يذكره دون ذكر كتابه، وقد يذكر أسماء مجموعة من العلماء فينسبها إلى إحدى المدرستين البصرية والكوفية، وقد يكنّي عن مجموعة من العلماء بعبارة من مثل (قال

جماعة...) أو (قيل... سُمع...)، وقد يكون ذلك بسبب عدم معرفته بصاحب القول أو عدم تأكده من اسمه.

قال في باب المبتدأ والخبر:

[قوله: (مما يخبر به عن المبتدأ: الجار والمجرور نحو: الحمد لله والظرف)، أي: في نحو زيد عندك. قال ابن هشام تبعًا لجماعة: «والصحيح: أنَّ الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف».

وقال جماعة: «الصحيح: أنه معمول المحذوف».

وقال آخرون: «الصحيح: أنّه مجموعهما؛ لأنَّ المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه، لزومًا وسمّوا الباقي باسم الخبر مجازًا»].

وردت في أكثر الأبواب حواشٍ مكتوبة على الأطراف أو في هامش الورقة، في بعضها توسُّعٌ وشرح، وفي بعضها زيادة من نسخ أخرى.

قال في باب المبتدأ والخبر:

[والشاهد في قوله: (نجوم سماء) كما بيّنه الشارح بعد، وهذه استعارة بالكناية].

هنا وردت حاشية في هامش المخطوط (ب) نصها:

(قوله: (بالكناية) فيه نظر؛ لأن الاستعارة بالكناية التي يُطوى فيها ذكر المشبه به، ولا يذكر إلاّ المشبّه، ويقابلها التصريحية وهي التي يُطوى فيها ذكر المشبه ويذكر فيها المشبه به. ولعلَّ هذا سبق قلم).

المآخذ على الكتاب:

١ ـ يبدأ الأنصاري شرحه بذكر عبارة من متن ابن الناظم، قد تكون كلمة واحدة أو كلمتين أو أكثر قد لا تفي بالغرض لفهم مراد ابن الناظم، بل إنَّك في أثناء الشرح قد لا تعرف عمَّا يتحدَّث إلا إذا رجعت إلى المتن كاملاً:

قال في باب ما لا ينصرف:

[قوله: (لعدم التمكّن من التعويض)].

هذه عبارة لا تفي بالغرض من أجل فهم المسألة، والعبارة كاملة هي: [(ولا مع الألف واللام والإضافة؛ لعدم التمكن من التعويض)].

وفي بعض المواضع يدخل في فكرة جديدة دون أن يمهِّد لها.

٢ ـ قد تَعرِض للشارح أثناء بسط رأي نحوي ما، كلمة فيشرحها شرحًا لغوياً، ثم لا يتابع عرض الرأي، علمًا أنه لم يكن أنهاه، بل قد تعرضُ له قراءة قرآنية فبدلاً من بيان وجه القراءة أو حتّى ذِكرها يحذف القارئ:

قال في باب الاستثناء:

[قوله: (وكقراءة بعض القراء) هو ابن محيصن، إن قَرئ ذلك بضمّ الفاء وكسر الهاء، ويعقوب إن قَرئ بفتح الفاء وضمّ الهاء، بجعل الفتحة فتحة إعراب].

٣ ـ في أثناء بسط الموضوع قد يرد معه رأي لا ينسبه لأحد حتى يظن السامع أو القارئ أنّه له، ثم يظهر أنَّ القول لنحوي آخر ذُكر قوله في كتابه أو في كتاب نحوي آخر، أو حتى في الشرح الذي بين أيدينا: حاشية الدرر. كابن مالك وابن هشام والمرادي. . . بل قد لا يُذكر اسمه مطلقًا في الشرح كالأشموني الذي كانت له نصوص كاملة في الشرح منقولة بحرفيتها وخاصة فيما ذكر تحت ما يسمى: «تنبيهات»، التي سبق الحديث عنها.

٤ ـ في أبواب التصريف نلمس سرعةً في عرض الأفكار وإنهاء الباب حتى إنّ القارئ لا يستطيع فهم جزئيات كثيرة دون العودة إلى المتن ويكاد يكون عمله مقتصرًا على الشرح اللغوي للألفاظ.

وربّما يعود السبب إلى أن للتصريف كتبًا، وله خاصة كتاب «المناهج الكافية في شرح الشافية» الذي بسط فيه الصرف بأسلوب تعليمي مبسّط.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذا العمل الجليل، ووفقني إلى إخراج هذا السِّفر العظيم الذي يعد من أبرز وأهم كتب الحواشي على شرح ابن الناظم، فشهرة مؤلفه وجلالته وإبداعه في طرح المسائل النحوية ومناقشتها بشكل مميز جدًّا يزخر بالفوائد والشرائد مما جعل من الكتاب يأخذ طابعًا مميزًا جدًّا من هاتين الناحيتين، وخلصت في عملي من خلال هذه الدراسة وتحقيقي للكتاب إلى عدة أمور:

أولاً: تمكن الأنصاري في هذا الفن وإبداعه فيه وسعة اطلاعه وذلك باستعراضه للمسائل النحوية الدقيقة ومناقشتها مناقشة علمية.

ثانيًا: استقلالية وحيادة الأنصاري في أحكامه النحوية فهو لا يلتزم مذهبًا معينًا من مذاهب النحاة، فتمكنه في هذا الفن جعل منه أن يستقل بنفسه وأن يسير على منهج واضح يكاد يكون مطردًا في أغلبها، معتبرًا فيه المعايير النقدية.

ثالثًا: الكتاب يعتبر موروث علمي كبير في جانب النحو يجمع أقوال النحاة باختلاف عصورهم ومراتبهم العلمية ويجلي لنا المدارس النحوية ومذاهبها فقد استعرض كمًّا هائلاً من هذه الأقوال.

رابعًا: يحوي هذا الكتاب بين دفتيه الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والحكم والأمثال وأقوال العرب، فهو يعد موسوعة نحوية لهذه الشواهد، وربما أورد ما لم يورده ابن الناظم من هذه الشواهد وقد تتبعت

هذه كلها وأحلتها إلى مصادرها وأضفت إلى ما يحتاج إلى التعليق فعلّقت عليه.

خامسًا: استطرد الأنصاري في حاشيته إلى ذكر كثير من الفوائد غير النحوية مما يناسب المقام ذكره واستعراضه لها كما أوضح كثير من المفردات المعجمية وموضحًا دلالتها ومعانيها وأسندها إلى معاجمها وقواميسها.

سادسًا: من خلال دراستي للكتاب تجلى لي التعبيرات الدقيقة وعمق الأسلوب والقدرة الفائقة على تضمين كلامه فلسفة نحوية قلّ أن نجدها في أسلوب الكثير من النحاة فهو يعلل ويدلل ويحاور.

سابعًا: تبيَّن لي من خلال عملي في الكتاب واطلاعي على كثير من أحكامه أنه معتدل في أحكامه، منصف في اختياراته، متحرٍّ في اجتهاداته، يحاول أن يستعرض أكبر قدر من أقوال النحاة ليستضيء بها في أحكامه وترجيحاته مطبقًا عليها المعايير النقدية النحوية مترفعًا عن أسلوب التعنت والتقليد الأعمى، وكون الأنصاري متبحرًا في مختلف العلوم وفي كل فن له مؤلفات أبدع في تأليفها وإخراجها مما ساعده على تمكنه في الإبداع في كل فن ومنها النحو يشهد له في ذلك نتاجه العلمي الذي نراه ملموسًا أمامنا.

وبالمجمل؛ فالكتاب بمادته العلمية الرصينة يعد من أنفس كتب النحو وأفضل الحواشي التي كتبت على شرح ابن الناظم والمعروفة لدي ـ فيما أعلم ـ أربعة عشر شرحًا، وأسأل الله أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم وأن يتقبله مني وأن أكون قد أعطيت الكتاب حقه دراسةً وتحقيقًا وتعليقًا، والحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

رسالة دكتوراه

الدرر السنية

حاشية على شرح الخلاصة

تأليف

زكريا بن محمد الأنصاري

المتوفى ٩٢٦ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور وليد بن أحمد بن صالح الحسين

المجلد الأول

(اللّهم يسر يا كريم)(١)

قال سيدنا ومولانا، قاضي القضاة(٢)، شيخ مشايخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، عمدة المحققين، زين الملة والدين، (أبو)(٣) يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، أمتع الله تعالى بوجوده الأنام، (بمحمد وآله، آمين)(٤):

بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله الذي منحنا علم اللسان، وغمرنا بما منَّ به من نعم وإحسان، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد سيد ولد عدنان، وعلى آله وصحبه صلاة وسلامًا في كل وقت وأوان.

---

(١) في (ج): وبه نستعين، يا فتاح يا عليم.

(٢) كره جمع من العلماء التسمي بـ: «قاضي القضاة»، منهم شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب كما في «كتاب التوحيد» وقاسه على حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: **«إنّ أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك؛ لا مالك إلا الله»** أخرجه البخاري ١٢٩/٤، ومسلم ١٦٨٨/٣، ووجه الكراهة ـ كما قاله شيخنا محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله ـ: لأنه جعل نفسه في مرتبة عليا لا تكون إلا لله «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» (ص٥١٣)، «القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين رحمه الله ٥/٣، وهذه العبارة لم يذكرها المؤلف الأنصاري، وإنما هي من كلام الناسخ.

(٣) في (ج): (ابن).

(٤) في (ج): (وحرسه بعينه التي لا تنام).

هذا أيضًا من كلام الناسخ، وليس من كلام المؤلف الأنصاري والعبارة: بمحمد وآله. هي من التوسل المذموم المنافي للتوحيد، فلا يجوز التوسل حتى بالأنبياء.

وبعد:

فهذه حاشية وضعتها على «شرح الخلاصة»[١]، نظم العلامة أبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك الطائي لابنه العلامة الشيخ بدر الدين محمد، تذلل صعابه، وتكشف لطلابه نقابه، وتزيل ما فيه من المشكلات، وتظهر ما احتوى عليه من المعضلات. وقد أتعرض لشيء من كلام الناظم مع فوائد من فيض الملك العلي العالم. وسميتها بـ: «الدُّرَر السنية على شرح الألفية». والله تعالى ولي المعونة والتوفيق، ومنه الهداية إلى سواء الطريق.

وهو حسبي ونعم الوكيل.

قوله: (أما بعد، حمدًا لله)، الحمد: اسم جامع لمعاني المحامد، فلهذا أضافه إلى الاسم الجامع لمعاني المحمود.

قوله: (بما له من المحامد)[٢] على ما أسبغ من نعمه... إلخ)، (الباء) و(على) متعلقان بحمد الله، جمع بذلك بين المحمود به والمحمود عليه. ومعنى (أسبغ): أتم[٣].

و(البوادي)، أي: الظواهر، جمع بادية، وسميت المفازة بادية لظهورها[٤].

---

(١) الخلاصة هي منظومة شعرية في النحو تحوي ألف بيت نظمها ابن مالك لابنه محمد الأسد، وهي اختصار للنظم الكبير المعروف بالكافية الشافية التي بلغت أبياتها ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين بيتًا. قال ابن مالك في ألفيته:

أحصى من الكافية الخلاصه كما اقتضى غِنًى بلا خَصَاصَه

و«شرح الخلاصة» يعني به شرح ابن الناظم لألفية والده.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، ومنه حديث الملاعنة: «**إن جاءت به سابغ الأليتين**»، أي: تامَّهُمَا «النهاية» ٢/٣٣٨.

(٤) قاله بمعناه الفراء والزجاج، نقله الأزهري عنهما، ومنه قوله تعالى: ... ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]. =

و(العوائد) جمع عائدة، وهي: العطف والمنفعة، يقال: هذا الشيء أعود عليك من كذا، أي: أنفع، وفلان ذو صفح وعائدة، أي: ذو عفو وتعطف. قاله الجوهري[1][2].

وأشار الشارح بـ(نعمه البوادي والعوائد) إلى نعمتي الإيجادين الأول والثاني، ونعمتي الإبقائين الأول والثاني[3].

= أي: ظاهره وأنشد الفراء:

أضحى لخَالي شبهي بادي بَدِي ... وصار للفَحْل لساني ويدي

وكذا قال ثعلب، نقله عنه ابن سيده في «المحكم». انظر: «تهذيب اللغة» ٢٠٣/١٤، «المحكم» ٤٤١/٩.

(١) انظر: «الصحاح» (عدد) ٥١٤/٢.

(٢) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي الجوهري، من أبرز مشايخه: أبو علي الفارسي، وأبو سعيد السيرافي، كما أخذ عن خاله إبراهيم بن إسحاق الفارابي، من القائلين بوحدة الوجود.
قال الحافظ الذهبي عنه: إمام اللغة، وأحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة في كتابه «الصحاح» ثم قال الذهبي وتبعه الحافظ ابن حجر وابن الصلاح وغيرهم: إن في كتابه «الصحاح» أوهام عديدة.
ونرى المؤلف الأنصاري يكثر في كتابه هذا عن الجوهري كثرة مفرطة، وقد أفرد الدكتور أحمد عبدالغفور عطار مقدمة إضافية في مجلد لطيف طبع مع «الصحاح».
وقد قيل: إنه أول من حاول الطيران، فصنع له جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة. فاجتمع إليه أهل نيسابور ينظرون إليه، فسقط إلى الأرض قتيلاً سنة أربعمائة هجرية.
«إنباه الرواة» للقفطي ص٥، و«بغية الوعاة» ٤٤٦/١ ـ ٤٤٧، و«معجم الأدباء» ٦٥٦/٢.

(٣) في هامش (أ): والصواب: الإيجاد الدنيوي والإيجاد الأخروي، والإبقاء الدنيوي والإبقاء الأخروي.
المراد بالإيجاد الأول: الإخراج من العدم، وبالثاني: الإخراج إلى عالم الحس والشهود، وبالإبقاء الأول: استمرار حياته للوقت الذي أراده، وبالإبقاء الثاني: الإبقاء في دار الأحياء، وعلى هذا جاء حمده علي جميع نعمه المشار إليها سابقًا اقتباسًا من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠].

و(العالمين): اسم جمع أو جمع على ما يأتي تحقيقه في بحث جمع المذكر السالم.

و(القدوة): الأسوة. وفي إضافته الرحمة للعالمين ـ بفتح اللام[1] ـ والقدوة للعالمِين ـ بكسرها ـ أو للعاملين كما في نسخة مناسبة، وهي من إضافة العام للعام، والخاص للخاص، إذ الرحمة نعمة عامة، والقدوة نعمة خاصة.

و(الطاهرين): جمع طاهر، أي: من الأدناس والعيوب.

و(الصالحين): جمع صالح: وهو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد.

و(الأرجوزة) بمعنى: الرجز، وهو ضرب من الشعر، وزنه: مستفعلن ست مرات[2].

قوله: (مرصعها)، أي: محلِّيها، يقال: سيف مرصَّع، أي: محلّى بالرصائع، وهي حلق يحلى بها، الواحدة رصيعة، يقال: رصع به بالكسر يرصع رصعًا إذا لزق به، قاله الجوهري[3].

---

(١) إضافة الرحمة للعالمين ـ بفتح اللام ـ منه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان محمد ﷺ رحمةً لجميع الناس... أخرجه الطبري في «تفسيره» ١٦/٤٤٠، والطبراني في «الكبير» ١٢/٢٣ (١٢٣٥٨). وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنما بعثني الله رحمة للعالمين**». أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ٦/٢٥٩ (٦١٥٦).

(٢) قال الأزهري: أصل الرَّجَز في اللغة: تتابع الحركات، ومن ذلك: قولهم: ناقة رجزاء: إذا كانت قوائمها ترتعد عند قيامها، ومن هذا: رَجَزُ الشعر؛ لأنه أقصر أبيات الشعر، فالانتقال من بيت إلى بيت سريع كقول دريد بن الصمة:

يا ليتني فيها جذع أَخُبُّ فيها وأَضَع

وزعم الخليل أن الرَّجَز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث، ولو كان شعرًا ما جرى على لسان الرسول ﷺ: «**أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب**» «تهذيب اللغة» ١٠/ ٦١٠.

(٣) انظر: «الصحاح» ٢/١٩١٢ (رصع).

قوله: (لفهم مقاصدها... إلخ)، (الفهم) قيل: قوة من شأنها أن تعد النفس لاكتساب الآراء والمطالب، والذكاء: جودة تلك القوة.

و(الذهن) قيل: مرادف للفهم، والحق أنه نفس تلك القوة، والفهم استعمالها.

و(التأييد): التقوية.

و(التوفيق): خلق قدرة الطاعة في العبد، ضد الخذلان وهو خلق قدرة المعصية فيه.

و(التسديد): التوفيق للسداد، وهو الصواب في القول والعمل، قاله الجوهري[١].

و(المنَّة)[٢] النعمة، وقيل: النعمة الثقيلة. و(اليمن): البركة، يقال: يمن فلان على قومه فهو ميمون إذا كان مباركًا عليهم، قاله الجوهري[٣].

١ ـ قالَ مُحمد، هوَ ابنُ مالك	أَحْمَدُ ربِّي الله خيرَ مالكِ
٢ ـ مصليًا على النبيّ المُصطفَى	وآلِهِ المستَكْملينَ الشرفَا
٣ ـ وأَستعينُ اللَّهَ في أَلفيَّةْ	مقاصدُ النَّحْوِ بِها مَحْويةْ
٤ ـ تُقربُ الأَقْصَى بِلَفظٍ مُوجزِ	وَتبسُطُ البذْلَ بوَعْدٍ مُنْجَزِ
٥ ـ وتَقْتضِي رضًا بغيرِ سُخْطِ	فائقَةً أَلْفيَّةَ ابنِ مُعطِ
٦ ـ وهوَ بسَبْقٍ حائزٌ تَفْضيلا	مُستَوْجبٌ ثنائيَ الجَميلا
٧ ـ واللهُ يقْضِي بهباتٍ وافِره	لي ولهُ في درجاتِ الآخِره

و(مالك) الأول في كلام النظم يجوز حذف ألفه خطًّا؛ لأنه علم كثير

---

(١) انظر: «الصحاح» (سدد) ٢/٤٨٥.

(٢) في (ج): القمعة.

(٣) انظر: «الصحاح» (منن) ٦/٢٢٢٠.

الاستعمال بخلاف الثاني[1]؛ لأنه صفة[2].

وقوله: (مصليًا): حال مقدرة من فاعل أحمد[3] كما في آية: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧] بالنظر إلى التحليق والتقصير، أي: مقدرًا الصلاة بعد الحمد، أو حال تحقيقه، بمعنى: أحمده بلساني وأصلي بقلبي. وقد يقال: إذا اشتغل اللسان بالحمد تبعه القلب، فلا تتأتى الصلاة به.

قوله: (النحو في اللغة هو القصد) له في اللغة معان أخر، منها الجانب، كـ: سرت إلى نحو دارك، والمقدار كجاء القوم نحو ألف والمثل، كرأيت رجلاً نحوك، والبعض كأكلت نحو السمكة، ولكنه اقتصر على القصد؛ لأنه أظهر معانيه وأكثرها تداولاً[4].

قوله[5]: (وفي اصطلاحنا: عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني: أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب)، أشار بقوله: (في ذواتها) إلى الصرف. وبقوله: (أو فيما يعرض لها بالتركيب) إلى الإعراب، فعلم النحو شامل لهما، وإن كان عرف الناس الآن على خلافه، فعطف الصرف على النحو في كلام كثير في العرف القديم من عطف الخاص على العام تنويهًا به إذ هو الأصل، ومن سلك

---

(١) في هامش (ب): قوله: (بخلاف الثاني... إلخ) تفيد عبارته تعيين الثاني، وفيه نظر، إذ قرئ (ملك) بحذفها، اللهم إلا أن يقال: القراءة سنّة متبعة.

(٢) الأظهر ـ والله أعلم ـ يجوز حذف ألف: (مالك) حتى لو كان صفة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾ [الفاتحة: ٤] بدون ألف وهي قراءة الجمهور على أنها صفة مشبهة صارت اسمًا لصاحب الملك. «التحرير والتنوير» ـ ابن عاشور ١/١٧٥.

(٣) قاله خالد بن عبدالله الأزهري «إعراب الألفية» (ص٥)، وعبدالمجيد الشرنوبي «إرشاد السالك» (ص٢) وقدرها الشرنوبي: أثني على الله حال كوني قائلاً: اللّهم صلّ (على النبيّ المصطفى).

(٤) ذكر بعض هذه المعاني اللغوية للنحو الجوهري في «الصحاح» ٦/٢٥٠٣، كما ذكرها بهاء الدين ابن النحاس الحلبي في «شرح المقرب» ١/١٠٧، والأزهري في «تهذيب اللغة» ٥/٢٥٢، وابن سيده في «المحكم» ٤/٢٠، وابن منظور في «اللسان» ١٤/٧٦ (نحا) والفيروزآبادي كما في «ترتيب القاموس» ٤/٣٣٩ وغيرهم.

(٥) ساقطة من (ج).

العرف الآن حَدُّ النحو بأنه: علم بأصول تعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء، وبعضهم حده بأنه: قانون تعصم مراعاته الإنسان عن لحن اللسان[(١)].

وقد ذكرت في «شرح الشذور»[(٢)] موضوعه، وفائدته، واستمداده ومسائله.

وقوله: (من الكيفية والتقديم والتأخير) بيان لما يعرض لها بالتركيب، وعطف ما بعد الكيفية عليها من عطف الخاص على العام.

قوله: (وفي الحذو عليه)، أي: الجري عليه. والتقدير به من غير زيادة ولا نقص. يقال: حذوت الفعل بالفعل حذوًا: إذا قدرت كل واحدة

---

(١) اختلفت التعريفات الاصطلاحية للنحو، وأشهر هذه التعريفات ما عرفه ابن عصفور كما في «المقرب» (ص٦٧): علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها. اهـ.

وعرَّفَهُ جمال الدين علي بن مسعود الفرخان في كتابه «المستوفى» ٣/١: هو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم؛ ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بأحدهما إلى الآخر.

وعرَّفَهُ محمد بن علي الإشبيلي في كتابه «البسيط» ٥/١: هو علم بالتغييرات اللاحقة للكلم ومدلولاتها. اهـ.

وعرفه محمد بن يحيى بن هشام الأندلسي بأنه: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب. اهـ.

وعرفه القاسم بن أحمد الأندلسي كما في كتابه «المباحث» ٧/١ بأنه: علم يبحث فيه عن أحوال الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا فقط.

وعرفه ابن الأثير الجزري في كتاب «البديع» ٧/١: هو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا واصطلاح ألفاظ حَدًّا ورسمًا.

وهناك تعريفات أخرى تركتها خشية الإطالة لكن أجمع هذه التعريفات تعريف ابن عصفور، ثم تعريف الأنصاري الذي ينصبُّ تعريفه على أواخر الكلم من الناحية الإعرابية.

(٢) هو «شرح شذور الذهب» لابن هشام وسماه: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» ذكره عمر رضا كحالة في «معجم المؤلفين» ٧٣٣/١، والسخاوي في «الضوء اللامع» ٢٣٦/٣، والغزي في «الكواكب السائرة» ٢٠٢/١.

على صاحبتها، قاله الجوهري[1].

قوله: (المعاني البعيدة) الأنسب بتعبير الناظم بالأقصى، المعنى: الأبعد، ويفهم منه حكم البعيد بالأولى، وكأنه ـ كغيره من الشراح ـ أخرج أفعل التفضيل عن بابه ليفيد حكم الأمرين بالمطابقة.

قوله: (بسبب وجازة اللفظ) حمل الباء في قول الناظم (بلفظ) على السببية[2] وهو صحيح، ويجوز أن تكون للمعية[3].

قوله: (بما تمنحه) متعلق بـ(توسع). قوله: (من الفوائد) (من) بيان لـ(ما)، و(الفوائد) جمع فائدة، وهي: اسم للغاية من حيث حصولها من الفعل، والغرض: اسم لها من حيث كونها مقصودة للفاعل[4]، فالفائدة أعم منه لصدقها دونه بأفعال الله تعالى، وبما إذا حاول شخص الاحتراز عن الخطأ في (الفكر)[5] واشتغل بعلم النحو[6].

قوله: (مآربهم)، أي: حاجاتهم.

قوله: (وَأَخرِ فعل تعجب)، تقول: ما أحراه. وأحر به من قولهم: هو حري أن يفعل كذا أي: حقيق وجدير به.

---

(١) انظر: «الصحاح» (حذو) ٦/٢٣١٠.

(٢) ورد بهامش (ب): قوله (السببية... إلخ) قيل عليه: إنهم يقولون: الكلام يوجز ليحفظ، ويبسط ليفهم، اللهم إلا أن يقال من باب خوف العادة، تأمل.

(٣) وافق الأنصاري على أن الباء للمعية الأشموني كما في «شرحه على الألفية» وقال: الباء بمعنى مع، أي: تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره. «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ١/٣١.

(٤) في هامش (أ): أي: بالفعل الذي ترتب عليه.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في هامش (ب): النحو على أربعة أقسام: الأول: أن يكون مصدرًا معنى مقصد تقول: نحوت كذا، أي: قصدت، والثاني: أن يكون ظرفًا، قال أبو الفتح: وأصله المصدر، والثالث: بمعنى المثل تقول: هذا نحو هذا، أي: مثل هذا، والرابع: أن يكون بمعنى القسم، يقال في هذا: على أربعة أنحاء، أي: أربعة أقسام.

الكلام وما يتألف منه

٨ ـ كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ‏ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ
٩ ـ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّ ‏ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

الكلام وما يتألف منه

قوله: (الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه)، اللفظ هنا بمعنى: الملفوظ وهو: الصوت المشتمل على بعض الحروف وخرج به: الخط (والعقد)[1] والإشارة وما يفهم من حال الشيء وحديث النفس والتكليم، وبما بعده: الكلمة كزيد، والمركب الإضافي كغلام زيد، والمزجي كبعلبك، والتوصيفي كرجل قائم، والإسنادي الذي لم يقصد ككلام النائم أو الدال لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلامًا عند النحاة[2].

قوله: (فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل)، أي: باستقم، فاستقم تتميم

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) أشار الأنصاري إلى أن كل ما ذُكِرَ لا يسمى كلامًا عند النحويين؛ لأنهم يشترطون في الكلام أن تحصل به الفائدة سواء من جهة الطلب أو من جهة الخبر، وإليه أشار ابن مالك في «الكافية» فقال:

قولٌ مفيدٌ: طلبًا أو خبرًا ‏ هو الكلامُ، كـ(اسْتَمِعْ وسترى)

فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا. اهـ.

«شرح الكافية الشافية» لابن مالك ١/١٥٧.

للحد، وخالفه المرادي[١] فقال: بل هو تمثيل لا تتميم[٢]. قال: وقد نص في «شرح الكافية» على أن في قوله: (مفيد) كفاية[٣].

قوله: (وقد ظهر... إلخ)، يقال عليه: لا نسلم أن ما ليس ركنًا في الإسناد حرف فقط، ولا أن ما لا يصح أن يسند إليه فعل للوحدة[٤] فقط بل أعم فيهما، فالاعتبار إنما هو بالاستقرار[٥].

قوله: (والمراد بالكلمة: لفظ... إلخ)، قيل: كيف يصح تعريفها مع كون التاء فيها للوحدة وبينهما تناف، وأجيب بأنها لما كانت الوحدة فيها إضافية لا حقيقية ضعف النظر إليها من حيث إضافتها إلى ما فوقها المعتبرة لمحل الصدق، فعرِّفت بالنظر إلى حقيقتها و(مفهومها)[٦].

قيل: وفي تعريفها بما ذكر نظر؛ لأنه تعريف بالخفي أو بالأخفى[٧].

---

(١) الحسين بن قاسم بن عبدالله المرادي، أبو محمد المعروف بـ«ابن أم قاسم» من مؤلفاته: «الجنى الداني في حروف المعاني» و«إعراب القرآن» و«شرح الشاطبية» و«غاية النهاية» ١/٢٢٧. توفي سنة ٧٤٩.

انظر: «بغية الوعاة» ١/٥١٧، و«الأعلام» ٢/٢١١.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ١/٢٤ وقد نقل قول المرادي المكودي في «شرحه للألفية» (ص١١) ويجمع بين القولين أي بكونه تتميمًا للحد أو تمثيلاً له ما ذكره الصبان في حاشيته على «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» فقال: تتميمًا للحد من جهة الدلالة وتمثيلاً له من جهة الإيضاح. «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ١/٥٨.

(٣) ذكره ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ١/١٥٨.

(٤) في (ج): أمر.

(٥) أشار ابن مالك إلى ذلك فقال: إن الكلام لا يَسْتَغْني عن إسناد، والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه، فالاسم يكون مسندًا، ومسندًا إليه، فلذلك صح أن يتألف كلام من اسمين دون فعل وحرف، والفعل يسند ولا يسند إليه، والحرف لا يسند، ولا يسند إليه. «شرح الكافية الشافية» ١/١٦٠ وبهذا يتنزل كلام الأنصاري أن ما ليس ركنًا في الإسناد قد يكون حرفًا وقد يكون غير حرف، وهو المتعين، والله أعلم.

(٦) من (أ): (ومعرفها).

(٧) أي تعريف ابن الناظم لـ(الكلمة) فيه نوع من الخفاء ومعنى قول الناظم: (وكلمة بها كلام قد يؤم): أن الكلمة يقصد بها الكلام، يعني بذلك في اللغة لا في الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة: كلمة الإخلاص وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه؛ =

قوله: ((مستقل)[1] مخرج للأبعاض الدالة على معنى، كألف المفاعلة) قد يقال: يرد عليه ضمير الفاعل مثلاً في نحو: ضربت، فإنه غير مستقل مع أنه كلمة، ويجاب بأن المراد بالمستقل ما يشمل المستقل بمرادفه، وبأن الأصل في الضمير أن يكون مستقلاً نحو: أنا وأنت وهو، فلا يضر عروض اتصاله لمعنى، ثم لا يخفى أنه لا حاجة لوصف الأبعاض بالدالة)[2].

قوله: (كأحد جزأي امرئ القيس فإنه كلمة)، الذي قاله غيره أن مجموعهما كلمة حقيقة، وأن كلا منهما كلمة مجازًا، وهو المعتمد إذ الكلمة قول مفرد، وقد فسروا المفرد بأنه الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه[3]، وهو متأدى[4] بنحو: امرئ القيس، وأعرب آخره إعراب المحكي للدلالة على النقل، وأوله كان فارغًا فأعرب، ومن جعله مركبًا راعى اللفظ[5].

قوله: ((وبجملته) مخرج للمركب، كغلام زيد، فإنه دال بجزأيه على جزء معناه) رد بأنه مع ذلك دال بجملته، أيضًا، وليس في الحد أنه لا يدل

= ولذا حدّها ابن غازي في نظمه على غرار نظم ابن مالك فقال:

واحده كلمة وقد يُؤمْ ... بها كلام لغة والقول عَمْ

«حاشية ابن حمدون على المكودي» ١/٣٠.

(١) في هامش (ب): قال المرادي في «شرح التسهيل»: مستقل لا حاجة له؛ لأن حروف المضارعة وألف المفاعلة بعد اتصالها بالفعل صارا كلمة واحدة ولذلك لم يذكره في شرحه على الألفية.

(٢) في (ب)، (ج): (بالدلالة).
وفي هامش (أ): بل لا يصح؛ لأن الدالّ حقيقة كما حققه بعض المحققين، إنما هو الصيغة بتمامها.

(٣) في هامش (أ): قال المحققون ما قاله الشارح وأن المفرد هو الملفوظ به بلفظ واحد عرفًا.

(٤) في (ج): صادق.

(٥) عَلّقَ ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/٤ على كلمة: (امرؤ القيس) أن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، فامرؤا القيس: اسم واحد تحقيقًا لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد. اهـ.

إلا بجملته، فلو قال كغيره في الحد: دال على معنى مفرد ـ كما في بعض النسخ ـ كان أولى.

قوله: (مخرج للمهمل ولما دلالته عقلية) العطف فيه من عطف (الخاص على العام)[(١)]، وقول النظم: (والقول عم)، أي: عم الكلمة والكلام والكلم عمومًا بدليًا لا شموليًا. وقد يوجد في مادة لا يوجد فيها شيء من الثلاثة، كالمركب من كلمتين تركيبًا غير مفيد كما في (إن قام من)[(٢)] قولك: إن قام زيد.

قوله: (أصدق كلمة قالها شاعر: كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل)[(٣)]

ولبيد هو ابن ربيعة العامري[(٤)] الصحابي توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه، و(لا محالة) بالفتح، أي: لا بد. وقيل: لا حيلة، واعترض بأن الجنة نعيم (دائم)[(٥)] لا يزول[(٦)(٧)].

---

(١) في (ج): (العام على الخاص).

(٢) من (ج).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ١٣٩٥/٣، ومسلم في «صحيحه» ١٧٦٨/٤ وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، والبيت في ديوان لبيد بن ربيعة (ص٢٥٦).

(٤) لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر أبو عقيل العامري الشاعر المشهور الصحابي الجليل عاش مائة وستين سنة توفي في خلافة معاوية رضي الله عنه كان شاعرًا فحلاً في الجاهلية لكنه لم يقل في الإسلام شعرًا بل قال: أبدلني الله بذلك القرآن، وقيل: إنه لم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا وهو:

ما عاتب المرءُ اللبيب كنفسه والمرءُ يصلحه الجليس الصالحُ

«الإصابة» ٦/٩، «طبقات ابن سعد» ٣٣/٦، «الاستيعاب» ١٣٣٥/٣.

(٥) في (ج): (وهي).

(٦) لا وجه لهذا الاعتراض؛ لأن الشاعر يريد بالنعيم الزائل نعيم الدنيا بدليل البيت الذي بعده حيث ذكر فيه نهاية الإنسان في الدنيا فقال:

وكل أناسٍ سوف تحدث بينهم دويهية تصفر منها الأنامل

ولو كان هذا الإشكال واردًا لاعترض عليه النبيّ ﷺ لما تلفظ به واستدرك عليه ولم يحدث ذلك، فدل على أن النعيم الذي يريده الشاعر هو نعيم الدنيا، ولاسيما أن النبيّ عليه الصلاة والسلام جعلها أصدق كلمة، ولا تكون كذلك مع ورود مثل هذا الاعتراض.

(٧) في (ج): (لا تزول).

وأجيب بأن قائله قاله قبل إسلامه، وكان ممن يعتقد أن لا جنة أو[1] لا دوام لها، أو بأنه أراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا؛ لأنه كان بصدده[2]، والشاهد فيه: أنه أطلق الكلمة على الكلام.

قوله: (كتسميتهم ربيئة القوم عينًا)، الربيئة والربيء: الطليعة، والجمع الربايا، قاله الجوهري[3].

وهو صادق بما قاله غيره أنه الناظور الذي يجلس على (مكان عالٍ)[4] ينظر للقوم، يكون مفردًا وأكثر، والعين جزء منه، ولما كانت هي المقصودة في كون الناظور ربيئة؛ لأن غيرها من الأعضاء لا يغني بدونها غناها فيما قصد صارت كأنها الناظور، فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلاً: لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة، وإن كان كل منهما جزءًا منها.

قوله: قال[5]:

(وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني)[6]

قاله: معن بن أوس المزني[7] في ابن أخت له، والهجو: إظهار

---

(١) في (ج): (و).

(٢) في (ج): (بضدد منها)

(٣) انظر: «الصحاح» ١/٥٢.

(٤) في (ج): (مكافه عالي).

(٥) من (ج).

(٦) البيت لمعن بن أوس وهو في ديوانه (ص٣٤)، قال ابن بري: هذا البيت ينسب إلى معن بن أوس قاله في ابن أخت له وقال ابن دريد هو لمالك بن فهم الأزدي، وكان اسم ابنه سُلَيْمَه رماه بسهم فقتله فقال البيت. قال ابن بري: ورأيته في شعر عقيل بن عُلفة يقول في ابنه عُمَلِّس حين رماه بسهم وبعده:
فلا ظَفِرَتْ يمينك حين تَرمي وشلَّت منك حاملة البنان
«لسان العرب» ٦/٢١٠ (سدد)، «تاج العروس» ٨/١٧٨ (سدد)، كتاب «العين» ٧/١٨٣.

(٧) هو معن بن أوس بن نصر المزني شاعر مخضرم اشتهر بشعره في الجاهلية والإسلام، وهو صاحب القصيدة المشهورة بلامية العجم، قال معاوية بن أبي سفيان: كان=

المعايب و(كم) خبرية ومميزها محذوف، أي: كم تعليم علمته، أي: ابن أخته[١].

١٠ ـ بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

قوله: (وإلا فلا فائدة في التقسيم)[٢]، أي: لا فائدة خاصة، وإلا فلها[٣] فائدة، وهي الحصر في الأقسام.

قوله: (للاسم علامات)، أي: خواص، والفرق بين الخاصة والحد أن الحد يطِّرد وينعكس، والخاصة تطِّرد ولا تنعكس.

= معن بن أوس أشعر أهل الإسلام، وفد على عمر بن الخطاب وخاطبه بقصيدته التي أولها:

تَأَوَّبَهُ طيفٌ بذات الجرائم ... فنام رفيقاهُ وليس بنائم

«الإصابة» ٦/٣٠٧، «تاريخ دمشق» ٥٩/٤٢٦، «الأغاني» ١٢/٦٨.

(١) في هامش (ب) ما نصه: قال الحافظ: قاله معن بن أوس في ابن أخت له، وقال ابن دريد: قاله مالك بن فهم الأزدي في ابنه سلمة حين رماه بسهم فقتله، وقبله:

أعلمه الرماية كل يوم ... فلما استد ساعده رماني

قوله: أعلمه، أي: علمته، أُتي بصيغة المضارع استحضارًا لتلك الصفة، والرماية: مصدر سميت بالسهم رميًا ورماية. وقوله: استد بالسين المهملة بمعنى: استقام، ونقله ابن دريد ورواه في كتاب «الاشتغال» بالشين من الاشتداد، وهو القوة، وكم خبرية مميزها معروف. أي: كم تعليم علمته هو في موضع النصب على المصدرية أو كم مرة علمته فهي منصوبة على الظرفية، والقوافي: جمع قافية، وهي عند الأخفش: الحرف الأخير من البيت المكمل له أي: الكلمة الأخيرة، وعند قطرب: حرف الروي وهو الذي تُبنى عليه القصيدة. وعند غيرهما: كل حرف ساكن بعده حرف الروي بلا فصل أو معه، والهجو: خلاف المدح، وقافية: مفعول، قال: نصبه لكونه مفردًا متضمنًا مدلوله معنى الجمل إذ المراد منها: القصيدة كما هو محل الاستشهاد، وهي تتضمن الجملة، فإطلاق القافية على القصيدة من باب تسمية الكل باسم بعضه، والضمائر المستترة في البيتين لابن أخت الشاعر أو ابنه على الخلاف السابق، والله أعلم. «شوارد السيد».

(٢) في (ج): (القسمة).

(٣) في (ج): (فلما).

قوله: (وهو نون ساكنة... إلخ)، خرج بالساكنة نون ضيفن[1] للطفيلي، ورعشن للمرتعش[2]. وبقوله: (تلحق الآخر) نون انكسر ومنكسر. وبقوله: (وتسقط خطًا) النون اللاحقة لآخر القوافي[3]، وترك ما زاده غيره من قوله: لغير توكيد احترازًا عن (نون)[4] نحو: ﴿لنسفعا﴾؛ لأنها خارجة بقوله: و(تسقط خطًا) بناء على مذهب البصريين من أنها تكتب بالنون[5].

قوله: (تنوين الأمكنية)، يسمى أيضًا: تنوين التمكين والتمكن والصرف، وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف إشعارًا ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من[6] الصرف كزيد، ورجل.

---

(١) في هامش (أ): نون صيفن في نسخة يعني: الأولى من النونين في الاسمين.

(٢) قال محمد بن علي الصبان في «حاشيته على شرح الأشموني»: خرج به النون الأولى المتحركة المزيدة في آخر ضيف، وأخرجها الروداني بقيد (تلحق الآخر)، نظرًا إلى أنها آخر ضيفن لا أنها لحقت آخره، والأشموني ومن وافقه نظروا إلى أنها لحقت آخر ضيف، وأما الثانية فتنوين.
«حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٧١/١.

(٣) قال أبو حيان: التنوين الذي يلحق الروي المقيد، أنكره الزجاج والسيرافي، وتأولا ما ورد من ذلك، وأثبته الأخفش، وسماه: التنوين الغالي، وسمى الحركة قبلها بالغلو، وتدخل فيما دخل فيه التنوين الذي قبله من الاسم الممكن ذي أل وغيره. وذهب بعضهم إلى أنه ضرب من تنوين الترنم، واختار هذا القول أبو البقاء ابن يعيش.
«ارتشاف الضرب» لأبي حيان ٦٧١/٢، «إرشاد السالك» لابن قيم الجوزية ٩١/١.

(٤) من (أ)، (ب).

(٥) قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ قرأ حمزة في الوقف بتسهيل الهمزة، وقرأ الجمهور بالنون الخفيفة وكتبت بالألف باعتبار الوقف، إذ الوقف عليها بإبدالها ألفًا، قال الشهاب: لأنه يوقف على النون الخفيفة بالألف تشبيهًا لها بالتنوين، وقاعدة الرسم مبنية على حال الوقف والابتداء. مع أن أبا عمرو قرأ بتشديد النون: (لنسفعنّ). ويرى أبو جعفر النحاس أن الوقف عليه بالألف فرقًا بينه وبين النون الثقيلة؛ ولأنه بمنزلة قولك: رأيت زيدًا.
«إعراب القرآن» للنحاس ٧٣٩/٦، «معجم القراءات» عبداللطيف الخطيب ٥٠٨/١٠.

(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (وتنوين المقابلة) كمسلمات، يسمى بذلك؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

قوله: (نحو:

يَا صَاحِ مَا هَاجَ[1] العُيونَ الذُّرَّفَنْ مِن طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ[2] أَنْهَجَنْ)[3]

قاله العجاج[4] واسمه: عبدالله بن رؤبة (التميمي)[5] البصري[6]، أدرك أبا هريرة رضي الله عنه، وروى عنه.

وقوله: (من طلل... إلخ)، ليس تمام ما قبله كما زعمه جماعة منهم الشارح على ما هو ظاهر كلامه، بل لكل منهما قافية تخالف قافية الآخر، إذ تمام الأولى قوله:

من طلل أمسى يحاكي المصحفا. وصدر الثاني: قوله:

ما هاج أشجانًا وشجوًا قد شجا من طلل كالأتحمي أنهجا[7]

---

(١) في (ج): (هذا).

(٢) في (ج): (الأنجمي).

(٣) البيت للعجاج وهو في «ديوانه» ٢/٢١٩، وانظر: «شرح أبيات سيبويه» ٢/٣٥٢، و«خزانة الأدب» ٣/٤٤٣.

(٤) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي، أبو الشعثاء العجاج، من شعراء الرجز، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبدالملك، أصابه الفالج آخر عمره فأقعده، وهو والد رؤبة الشاعر المشهور أيضًا.
«الشعر والشعراء» ص(٢٣٠)، «الأعلام» للزركلي ٤/٨٦، «شرح شواهد المغني» ص(١٨).

(٥) من (ج).

(٦) في هامش (ب): قاله رؤبة بن العجاج المذكور قصيدة مرجوزة طويلة وبعده مشتبه.

(٧) هو كما ذكره الأنصاري في تفصيل البيتين انظر «الكتاب» ٤/٢٠٧، و«شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٣١، و«ديوان العجاج» ص(٧)، و«الخصائص» ١/١٧١، و«شرح شواهد المغني» ص(٢٦٨)، وفي بعض النسخ (شجن ـ أنهجن) بالنون. وكذلك (الذرفن ـ المصحفن).

ومعنى هاج: ثار وتحرك. والذرفن ـ بضم المعجمة ـ جمع (ذارفة)[١] من ذرف الدمع إذا سال، والطلل: ما شخص من آثار الدار وما سود فيها، ويحاكي، أي: يشابه. والمعنى: يا صاحبي، أي شيء هيَّجَ العيون الذارفة بالدموع من رؤية طلل (بال)[٢] قد أمسى يشابه سطور المصحف في الخفاء والاندراس، أهو تذكر[٣] الأحبة أو غيره؟

والأتحمي[٤] نوع من البرود بها خطوط دقيقة[٥] وليست الياء فيها للنسب[٦] على الأصح، وإنما هي مثل الياء في قولهم: قصب بردي.

والشاهد في (الذرفن)، حيث جمع فيه بين أل والتنوين، وفي (أنهجن) حيث أدخل فيه تنوين الترنم[٧] وهو فعل من نهج الثوب إذا بلي وخلق.

قوله:

(وقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي المخترَقِنْ)

---

(١) في (أ): (ذرافة).

(٢) في (ب): (دارس)، وفي (ج): (دار).

(٣) في (ج): (تذر).

(٤) في (ج): (الأنجمي).

(٥) قاله الليث نقله عنه الأزهري، وكذا قال ابن سيده «تهذيب اللغة» ٤٥١/٤، «المحكم» ٢٨١/٣.

(٦) في (ج): (للنسبة).

(٧) قال سيبويه معلقًا على هذا التنوين: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نوّنَ منها وما لم ينون على حالها في الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء. وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينوّن وما لم ينوّن، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدَّة نونًا ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحرف المد.
قال العجاج: يا صاح ما هاج الدموع الذرفن.
وقال العجاج أيضًا: من طللٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ.
«الكتاب» ٢٠٧/٤.

تمامه:

(مُشْتَبِه الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ)[1]

قاله رؤبة بن العجاج[2] أي: ورُبَّ مهمهة قاتم الأعماق، القاتم: المكان المظلم المغبر من القتام بفتح القاف، وهو الغبار[3].

والأعماق: جمع عمق بفتح العين وضمها: ما بَعُد من أطراف المفازة. والخاوي: من خوى البيت: إذا خلا من الساكن.

(المخترقن)[4]: بفتح الراء ممر الرياح؛ لأن المار يخترقه[5]، والشاهد فيه حيث أدخل فيه النون الساكنة التي تسمى بالتنوين الغالي[6].

قوله: (هذه الأنواع كلها إلا تنوين الترنم والغالي مختصة بالأسماء)، ظاهره أن المستثنيين تنوينان حقيقة، وليس كذلك، بل قوله في حد التنوين: (وتسقط خطًّا) يخرجهما.

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج وهو في «ديوانه» ص١٣/٢، وانظر: «شرح شواهد المغني» ٧٩٣/٢، و«الكتاب» ٢٠٧/٤، وكتاب «العين» ٣٩٣/٣.

(٢) رؤبة بن العجاج التميمي الراجز، من أعراب البصرة وأبوه العجاج ـ تقدمت ترجمته ـ شاعر مثله وأخذ عنه الشعر والرجز، وكان رأسًا في اللغة روى عنه الكبار كالنضر بن شميل وأبو عبيدة وأبو زيد النحوي توفي سنة خمس وأربعين ومائة. ومعنى رؤبة: القطعة من الخشب يشعب بها الإناء جمعها رئاب.
«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٦٢، «معجم الأدباء» ١٤٩/١١، «وفيات الأعيان» ٣٠٣/٢، «شذرات الذهب» ٢٢٣/١.

(٣) قال الجوهري: قاتم الأعماق، أي: مُغْبَرُّ النواحي، والقتمة: لون فيه غبرة وحمرة، ويقال: أسود قاتم: إذا كان شديد السواد. حكاه ابن السكيت.
«الصحاح» ٢٠٠٥/٥ (قتم).

(٤) في هامش (ب): الممر الواسع المتخلل للرياح، وفي (ج): (المخترق).

(٥) قاله الأزهري واستشهد بقول رؤبة أيضًا: يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ من حيثُ انْخَرَقْ.
«تهذيب اللغة» ٢١/٧.

(٦) في هامش (ب): لابن مالك:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... رنم أواحك اضطرر غالٍ وما همزا

ومن هنا ذكر ابن هشام[١] أن التنوين[٢] منحصر في الأربعة الأول، وقال: إنها مختصة بالاسم، ثم قال: وزاد جماعة تنوين[٣] الترنم كقوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت: لقد أصابن[٤]

وبعضهم التنوين[٥] الغالي كقوله:

قالتْ بناتُ العَمِّ يا سلمى وإنْ كانَ فقيرًا معدمًا قالت: وإنْ[٦]

ثم قال: والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون (ضيفن) في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين؛ لثبوتهما مع أل، وفي الحرف وفي الفعل، وفي الخط، وفي الوقف، ولحذفهما في الوصل. قال: وعلى هذا فلا يردان على من أطلق أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا[٧].

قوله: (وأما النداء) حقيقته طلب الإقبال على وجه مخصوص، ويطلق مجازًا على الصيغة التي يحصل بها ذلك[٨]، وعلى كون الاسم منادى بتلك

---

(١) عبدالله بن يونس بن أحمد بن عبدالله الأنصاري ولد سنة ٧٠٨هـ، له مصنفات منها: «مغني اللبيب» و«شرح شذور الذهب» و«أوضح المسالك» و«شرح قطر الندى». توفي ٧٦١هـ. انظر: «بغية الوعاة» ٣٤١/٢، و«الأعلام» ١٤٧/٤.

(٢) ذكر ذلك ابن هشام في «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ١٥/١.

(٣) تنوين التّرنّم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علّة.

(٤) البيت لجرير وهو في «ديوانه» ص(٨١٣) وانظر: «خزانة الأدب» ٦٩/١، و«الخصائص» ٩٦/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ٣٤٩/٢، و«شرح الأشموني» ١٢/١، و«شرح المفصل» ٢٩/٩، وروي البيت (العتابا ـ أصابا) فلا يكون فيه شاهد.

(٥) بتنوين الغالي: هو الذي يلحق القوافي المقيدة.

(٦) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج وهو في «ديوانه» ص(١٨٦)، والبيت الذي قبله هو:

قالتْ سليمى ليت لي بَعْلاً يَمُنْ يَغْسِلُ عَنْ جِلْدِي وَيُنسيني الحَزَنْ

(٧) إلى هنا ينتهي كلام ابن هشام الذي نقله عنه الأنصاري من كتابه «أوضح المسالك» ١٥/١.

(٨) قد يخرج النداء عما وضع له في الأصل وهو الدعاء بيا أو بإحدى أخواتها إلى معنى آخر كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

وقول الشاعر:

يا رُبَّ سَارٍ بَاتَ ما توسَّدَا إلا ذراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليَدَا

فإن (يا) في الشاهدين للتنبيه وليس للنداء ولا للدعاء.

الصيغة)[1]، ويصح أن يراد هنا كل منها.

قوله: (فإن الموضوع بالنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم لا غير) تبع أباه في أن المعتبر في الإسناد إلى الشيء إسناد ما لمعناه؛ ليخرج[2] ما أسند إليه ما[3] للفظه نحو: من حرف جر، وكرم فعل ماض، وزيد ثلاثي، فإنه لا يختص بالاسم كما رأيت، والحق ما سلكه غيرهما من[4] أن كلا منهما خاص بالاسم إذ (من) و(كرم) فيما ذكر اسمان، فإن قلت: فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف، وعن الثاني بأنه فعل؟ قلتُ: لم نرد[5] أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل أردنا أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من البصرة، وكرم زيد كان (من) حرفًا و(كرم) فعلاً، وقد ذكرت زيادة على هذا في «شرح الشذور».

قوله: (وتقديره: حصل للاسم) جعل (للاسم) متعلقًا بـ(حصل) لا (بمسند) كقول الزمخشري[6]: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل[7]، ولئلا يلزم الدّور، وإن أمكن الجواب عنه بما يأتي.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) في (ج): (ليتخرج).

(٣) من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (ج): (يزد).

(٦) محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، جار الله، ولد سنة ٤٦٧هـ وكان معتزليًا، من مصنفاته: «الكشاف» و«أساس البلاغة» و«المفصل».
انظر: وفيات الأعيان ١٦٨/٥، و«إشارة التعيين» ٣٤٥، و«بغية الوعاة» ٢٧٩/٢ ـ ٢٨٠.

(٧) هو مثل عربي، ونهر معقل هو نهر حفره معقل بن يسار بن عبدالله المزني الصحابي الجليل بالبصرة بأمر من عمر بن الخطاب، فنسب إليه، والمراد بنهر الله ما يقع عند المد، فإنه يطم على الأنهار كلها ومنه قول الشاعر:
إذا قدموهم ثم أقبلت أخروا ويبطل نهر الله جدول معقل
ومعقل بن يسار ممن أسلم قبل الحديبية وشهد بيعة الرضوان ونزل البصرة وبنى بها دارًا ومات بها في خلافة معاوية.
«الإصابة» ٢٥٩/٩، «خلاصة الأثر» ٢٨٠/٢.

قوله: (ومسند)، أي: وإسناده[١] إليه. .. إلخ يصح مع ذلك بقاء (مسند) على معناه من أنه اسم مفعول[٢]. والمسند من خواص الاسم أيضًا؛ لأنه المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه والمعنى: يتميز[٣] الاسم بمحكوم به.

وقوله: (اعتمادًا على (التوقيف)[٤])، نظر فيه المرادي بأن الاعتماد على التوقيف[٥] لا يحسن في مقام التعريف[٦] ويرد بأن مثل ذلك لا يؤثر كما في الحيثيات.

١١ - بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

قوله: (أو بتاء التأنيث الساكنة)، خرج به المتحركة[٧] بحركة إعراب، فإنها تختص بالأسماء، والمتحركة بحركة بناء، فإنها تلحق الحروف كـ(لات، ثمت) والأسماء كلها كـ(لا قوة)[٨].

قوله: (ومتى لم يحسن في الكلمة شيء من هذه العلامات) نفيه (يحسن) هنا، وفيما ذكره بعد في (قط) عن دخول شيء من العلامات على الكلمة لا ينافي صحة دخوله عليها كما ذكرها بعد في (قط) بقوله: (لاستعماله مسندًا إليه في المعنى)؛ لأن الحسن بالنظر للفظ مع المعنى، والصحة بالنظر للمعنى.

قوله: (ما لم يدل على نفي الحرفية دليل فتكون اسمًا)، قيل: حقه

---

(١) في (ج): (واسنادِ).

(٢) وكذا قال أبو زيد المكودي في «شرح الألفية» ص(١٣).
قال: قوله: (مسندًا) يطلق على المصدر وهو اسم مفعول. والتقدير: وإسناد إليه.

(٣) في (ج): (وتيميّز).

(٤) في (أ): (التوفيق). وفي المطبوع من شرح ابن الناظم: التنوين.

(٥) التوقيف: توقيفُ المعلِّم المتعلِّم على ما أراده وقصده.

(٦) ذكره المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» ١/٣٦.

(٧) في (ج): (المتحرك).

(٨) علل ابن مالك أيضًا فقال: إن اللاحقة الأسماء المتمكنة متحركة بحركة الإعراب كـ(مُسْلِمَة) واللاحقة (لا) و(رُبَّ) و(ثُمَّ) مفتوحة، وقد تسكن مع (رُبَّ) و(ثُمَّ). «شرح الكافية الشافية» ١/١٦٧.

أن يقول: نفي الحرفية والفعلية، وإلا فكيف يتم مطلوبه إذ الدليل (حينئذٍ)[١] أعم من المدلول.

وأجيب: بأن الاسم لما كان هو الأصل والأشرف تعين الحمل عليه عند نفي الحرفية، والأولى أن يجاب بأن نفي الفعلية علم من قوله: (ومتى لم يحسن... إلخ).

قوله: (فهو اسم)، أي: ظرف زمان لاستغراق ما مضى نحو ما رأيته قط، كما أشار إليه بعد، وفيه خمس لغات: فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء المضمومة، وفتح القاف وتشديد الطاء المكسورة، وفتح القاف وإسكان الطاء، وفتح القاف وكسر الطاء، وأفصحها[٢] الأولى[٣].

١٢ ـ سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ
١٣ ـ وَمَاضِيَ الْأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ
١٤ ـ وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

وقول **النظم**: (سواهما الحرف) قد يقال فيه دور؛ لأن من علامات الاسم دخول الحرف عليه، فجعل[٤] الحرف متوقفًا على عدمه، وعدمه يتوقف عليه؛ لأن العدم مضاف إليه، ويجاب بأن هذا تعريف لمن يعرف

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (وافصحهن).

(٣) قال ابن سيده: إذا كانت (قط) بمعنى الدهر ففيها ثلاث لغات: الأولى: (قَطُّ) فتح القاف وضم الطاء مع تشديدها، الثانية: (قُطُّ) ضم القاف وضم الطاء مع تشديدها، والثالثة: (وقطُ) ضم القاف والطاء بدون تشديد، أما إذا كانت في معنى (حَسْب) فهي: مفتوحة القاف ساكنة الطاء، ونقل الأخير عن سيبويه وأنه بمعنى الاكتفاء، وقد يقال: (قَطٍ) بفتح القاف وكسر الطاء منونة.
وحكى ابن الأعرابي: ما رأيته قطِّ مكسورة مشددة. وكما ذكر الأنصاري أن فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء المضمومة هي الأفصح بل هي الأكثر استعمالاً.
«المحكم» ٦/١١٠.

(٤) في (ج): (وقد جعل).

الاسم والفعل بعلاماتهما من حيث ما صدقهما لا من حيث مفهومهما، وتعريف الحرف إنما هو لمفهومه على أن الاسم قد يعرف بغير الحرف، ومع ذلك فأحسن تعاريفه: لفظ يدل على معنى في غيره[(١)].

قوله: (فعلامة المضارع أن تحسن فيه لم)، قد يقال: فيه دور؛ لأن معرفة المضارع متوقفة (على معرفة حسن دخول (لم) عليه ومعرفته)[(٢)] على معرفته، ويجاب عنه بما يأتي.

قوله: (وسمي مضارعًا... إلخ)، عللت التسمية في هذا دون قسيميه للخفاء فيه دونهما.

قوله: (وهو موضوع للماضي من الأزمنة)، أي: مع الحدث.

قوله تبعًا للنظم: (وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر وتحسن فيها نون التوكيد)، قد يقال: فيه دور لأخذ الأمر في تعريف الأمر، ويجاب بأنه تعريف للأمر الاصطلاحي بالأمر اللغوي، وبأن المراد بالأمر الثاني ما صدقه، وبالأول مفهومه[(٣)].

---

(١) الأنصاري تبع أبا حيان الأندلسي في ذلك فقد قال أبو حيان معلقًا على كلام ابن مالك عندما قال: الحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًا لا بنفسها ولا بنظير. قال أبو حيان: هذا الحد الذي ذكره فيه صيغة النفي، وهو قوله: (لا تقبل). فهو عدمي، والعدمي لا يكون في الحد؛ لأن الحد إنما يكون بما تقومت منه الماهية، والأعدام لا تتقوَّم منها الماهية؛ لأنها سُلُوبٌ... وقد عدل المصنف - يعني: ابن مالك - في حد الحرف عما حده به النحويون إلى هذا الذي اختاره كما فعل في حد الاسم وحد الفعل، وأحسن ما قيل في حد الحرف: الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط.اهـ.

«التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» لأبي حيان الأندلسي ٤٩/١.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) الأصل في الأمر أن يتضمن شيئين: الأول: أن يدل على معنى الأمر. والثاني: أن يقبل نون التوكيد، فإن قبل نون التوكيد ولم يفهم منه معنى الأمر فليس بفعل أمر ويكون مضارعًا مثل: هل يَفْعَلَنَّ. أو فعل تعجب نحو: - أحسننَّ بزيد - فإن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح.

«توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ٤١/١.

وظاهره أن ابن الناظم لم يرد التعريف لفعل الأمر، وإنما أراد التوضيح بما يتميز به فعل الأمر، وما يختص به من علامة. ولذا نفاه الأنصاري بأن يكون تعريفًا اصطلاحيًا.

قوله: (إذا دلت الكلمة على معنى فعل الأمر) الأولى حذف (معنى فعل)[1] لما سيأتي.

قوله: (وحيَّهل بمعنى أقبل أو أسرع أو عجل)، وفي[2] نسخة إسقاط (أسرع)[3] للاستغناء عنه بعجل، وعبارة المرادي: بمعنى أقبل أو قدم أو عجل تقول: حيَّهل على زيد، أي: أقبل. وحيَّهل زيدًا، أي: قدم. وحيَّهل بزيد، أي: عجل. ومنه إذا ذكر الصالحون فحيَّهل بعمر[4].

قوله: (وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل...) إلى آخره، تسمح في تعبيره بالمرادفة إذ هيهات مثلاً لا تدل على ما دل عليه (بَعُدَ) من الحدث والزمان؛ لتكون مرادفة له، وإنما تدل على (بَعُد) الدال على ذلك، فلو قال: إذا دلت الكلمة على فعل كان أولى[5].

* * *

المعرب والمبني

١٥ ـ وَالاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

قوله: (المعرب والمبني)[6]، أي: أن الاسم منحصر في قسمين:

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) من (ج).
(٣) في (أ): (أو أسرع الأولى تركه).
(٤) هذه عبارة المرادي ذكرها في «توضيح المقاصد والمسالك» ٤١/١.
(٥) اختيار الأنصاري لكلمة (دلت) بدلاً من رادفت هو اختيار عامة النحاة في تعليقهم على هذه العبارة في هذا المعنى وعدولهم عن كلمة: (رادفت). انظر مثلاً: «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» ٤٠/١.
«شرح التسهيل» لابن عقيل المعروف باسم «المساعد على تسهيل الفوائد» ١٠/١، و«أوضح المسالك» لابن هشام ٢٨/١ وغيرهم.
(٦) ما بين القوسين بدله في هامش (ج): (... مبني).

المعرب والمبني، أخذ الحصر من كلام النظم بعد؛ حيث ذكر أن المبني ما أشبه الحرف، (وأن المعرب ما سلم من شبه الحرف)[١]، فعلم أن الأسماء قبل التركيب كفواتح السور لا تخرج عنهما خلافًا لابن عصفور[٢] فإنه اختار أنها قسم ثالث لا معرب ولا مبني[٣]، ومذهب الناظم وغيره أنها مبنية؛ لشبهها[٤] بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة، وهذا وإن لم يصرح به في النظم (فهو مفهوم من كاف ـ كالشبه الوضعي ـ هذا وكلام الشارح فيما سيأتي في قول النظم)[٥]: (وكل حرف مستحق للبناء) قد يوهم أنها معربة، بمعنى أنها قابلة للإعراب.

قوله: (ويسمى متمكنًا)، أي: في الاسمية، أو فيها وفي الإعراب، والأول يسمى متمكنًا غير أمكن، وهو المعرب (الذي لا ينصرف، والثاني يسمى متمكنًا أمكن، وهو المعرب)[٦] المنصرف[٧].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن. ولد سنة ٥٩٧هـ. من مؤلفاته: «الممتع في التصريف» و«المقرّب» و«شرح الجمل».
«بغية الوعاة» ٢/١٧٥، و«شذرات الذهب» ٥/٣٣٠، و«الأعلام» ٥/٢٧.

(٣) انظر كلام ابن عصفور في «شرح جُمَل الزجاج» ١/٣٣.
وتبعه في ذلك أبو حيان والسيوطي، نقله عنهما ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» ١/٣٩، ثم قال ابن حمدون معلقًا على كلامهم: والحق أن الإعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون، وأحسن ما يجاب به عن الناظم أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا: لشبه من الحروف، مع قوله: ومعرب الأسماء ما قد سلما. من شبه الحرف، إذ يلزم من إعراب السالم من شبه الحرف بناء غير السالم، فحينئذٍ لا واسطة بينهما.
وقال ابن طولون في «شرح الألفية»: من قال: إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني ليس بشيء ١/٥٧.

(٤) في (ج): (لشبههما).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) تنوين التمكين أو الأمكنية أو التمكن، سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. «شرح الأشموني» ١/٣١.

قوله: (والثاني: المبني، وهو ما أشبه الحرف شبهًا تامًا)، إن قلت: لِمَ لَمْ يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة أحرف: كَسَوف، أو أربعة: كلعلَّ، أو خمسة: كلكنَّ كما أعرب المضارع حين أشبه الاسم، وسيأتي بيانه؟ قلت[١]: لأن المضارع بعد المشابهة قابل للإعراب فإنه يعتقب عليه في التركيب معان تحتاج إلى الفرق بينهما كما سيأتي بيانه، بخلاف الحرف لا يعتقب عليه في التركيب ذلك، فلو أعرب لكان إعرابه ضائعًا، وبذلك علم أن المقتضي للإعراب في الاسم والمضارع تعاقب المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية، والإضافة في الاسم نحو: ما أحسن زيد بالرفع في النفي، وبالنصب في التعجب، وبالجر في الاستفهام، فلا يردان، (إذ العارض)[٢] لبعض الحروف معاني إفرادية كالباء تكون للإلصاق والاستعانة والسببية وغيرها، ولا الظروف المعربة وإن تضمنت معنى (في) وبعضهم[٣] أجاب بأن الظروف لم تتضمن معنى الحرف، وإنما حذف منها اختصارًا، فهو[٤] مراد بخلاف غيرها، وأما الشارح فأخرجها بلزوم التضمن كما سيأتي في كلامه.

١٦ ـ كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
١٧ ـ وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

قوله: (فإن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا) هذا في مقابلة الحروف بالنسبة للوضع، فلا ينافي قوله[٥] قول البصريين[٦]: الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بينهما؛ لأن ذلك عام بالنسبة[٧]

(١) ساقطة من (ج).
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) في (ج): (بعضهم).
(٤) في (ج): (فهم).
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) في (ج): (التصريفين).
(٧) في (ج): (وبالنسبة).

للاستعمال[١].

قوله: (والأصل فيهما يدي، ودمي بدليل قولهم: الأيدي، والدماء). قال الجوهري: اليد أصلها يَدْيٌ على فَعْل بالتسكين؛ لأن جمعها أَيْدٍ ويُدِيٌّ، وهما جمع فعل كفَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ[٢]. قال: والدم أصله دَمَوٌ بالتحريك، وإنما قالوا: دَمِيَ يَدْمَى لمناسبة الياء للكسرة كما قالوا: رَضِي يَرْضَى وهو من الرضوان، ثم قال: وقال سيبويه: أصله دَمْيٌ على فعل بالتسكين؛ لأنه يجمع على دِمَاء ودُمِيّ، كَظَبْيٍ وظِبَاءٍ وظُبِيٍّ[٣].

وقال المبرد[٤]: أصله فَعَلٌ بالتحريك، وإن جاء جمعه مخالفًا لنظائره، والذاهب منه الياء بدليل قولهم في التثنية دَمَيان، وهذا أصح. انتهى[٥].

يعني: تحريكه أصح من تسكينه وإن كان واويًا (عنده)[٦] كما قدمه، ويائيًا عند المبرد.

وكلام الشارح يحتمل كلام سيبويه والمبرد، وهو إلى الأول أقرب.

قوله[٧]: (للزوم متى تضمن معنى همزة الاستفهام)، يعني: (متى) الاستفهامية، أما (متى) الشرطية فإنها إنما تتضمن معنى حرف الشرط.

قوله[٨]: (وإن لم يوضع له لفظ) الأولى حرف.

---

(١) ذكر ذلك الأشموني في «شرحه على الألفية» ٤٢/١، وقال: أصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدًا، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء. وكلام البصريين يتنزل على الأسماء.

(٢) انظر: «الصحاح» (فلس) ٢٥٣٩/٦.

(٣) انظر: «الصحاح» (دمي) ٢٣٤٠/٦.

(٤) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، أخذ عن المازني والسجستاني. من مؤلفاته: «الكامل» و«المقتضب» و«شرح لامية العرب» و«إعراب القرآن» و«معاني القرآن» وغير ذلك. ت٢٥٠هـ.
«وفيات الأعيان» ١٨٣/٢، «بغية الوعاة» ٤٦٣/١، «الأعلام» ١٤٤/٧.

(٥) نقله عن المبرد الجوهري كما في «الصحاح» ٢٣٤٠/٦.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) ساقطة من (ج).

قوله[1]: (للزوم محله تضمن معنى الخطاب)، الأنسب بما قدمه من أن تضمن ذلك لازم للمحل لا عكسه أن تكون الإضافة في (محله)[2] للمفعول، ويرفع (تضمن) الفاعليةُ، وكذا قوله بعد.

(فلما لازم محله تضمن معنى الحرف)، الأنسب بذلك أيضًا أن ينصب (محله) بالمفعولية ويرفع (تضمن) بالفاعلية، وإنما قلت: الأنسب؛ لأن عكس ذلك جائز أيضًا بناء على أن بين المحل والتضمن تلازمًا.

قوله[3]: (مما يستعمل ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى)، قيل: يقتضي أن ما لا يرى إلا ظرفًا مبني لتضمنه ما ذكر وليس كذلك. ويجاب بأنه إنما يقتضي أنه مبني إن تضمن ذلك، وإلا فمعرب، وهو كذلك.

قوله[4]: (وذلك نحو: أي في الاستفهام وفي الشرط)، احترز بذلك عن (أي) الموصولة ففيها تفصيل ذكره تبعًا للنظم في بحث الموصول.

قوله[5]: (لكن عارض ذلك لزوم الإضافة)، أي: إلى المفرد كما وجد في بعض النسخ؛ لئلا ينتقض (بإذ وإذا) وغيرهما مما يلزم إضافته إلى الجمل، فإنها مبنية مع أنها تضاف، لكن لا تضاف إلى المفرد بل إلى الجمل.

قوله[6]: (وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الاستعمال... إلخ). أدخل بعضهم[7] في الشبه الاستعمالي الشبه الافتقاري، وجماعة جعلوا الأول قاصرًا على ما ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه كأسماء الأفعال، والثاني قاصرًا على ما يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى جملة

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (محل).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (ج): (كبعضهم).

كالأسماء الموصولة ولا خلاف في المعنى، وإنما ذلك اصطلاح[1].

قوله: (ولذلك أعرب اللذان واللتان) كذا قاله وعليه كثير، لكنْ المحققون على أن (اللذان واللتان) صيغتان موضوعتان لتثنية (الذي) و(التي) (رفعًا، وأن (اللذين واللتين) صيغتان موضوعتان لتثنية (الذي) و(التي)[2] جرًا ونصبًا، وكذا (ذان) و(تان) و(ذين) و(تين) كما أنهم وضعوا المرفوع والمنصوب والمجرور من الضمائر، وكل منهما ضمير.

واحتج لذلك بحذف ياء (الذي والتي) وألف (ذا وتا)[3] مع أن القياس أنهما لا يحذفان؛ بل تبقى الياء كما في ظبيان، وتقلب الألف واوًا أو ياء كما في عصوان ورحيان، وبأن هذه الألفاظ معرفة مع التثنية، والمثنى ليس كذلك بدليل أنك لو أردت تعريفه أدخلت عليه لام التعريف بخلافها، وبأن نونها تشدد بخلاف نون المثنى.

١٨ ـ وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا　　مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

قوله: (وهو سما على وزن هدى لغة في الاسم) فيه سبع لغات على ما قاله بعضهم، وعليها اقتصرت في «شرح الشذور»، وعشر على ما قاله

---

(١) ضابط الشبه الاستعمالي ـ كما قال ابن هشام ـ أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصلاً إلى جملة.

فالأول: مثل: (هيهات، وصه، وأواه) فإنها نائبة عن (بَعُدَ واسكت، وأتوجع)، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به.

والثاني: كإذْ وإذا وحيث والموصولات، أي: أن هذه مفتقرة إلى الجملة بعدها، وما ذكره الأنصاري شبيه بالتقسيم الذي ذكره ابن هشام في نوعي الشبه. ولم يشر الأنصاري إلى الافتقار غير المتأصل «أوضح المسالك» ١/٣٢، من باب الاحتراز مثل المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فهو مضاف إلى الجملة بعده فلا يبنى مثل هذا؛ لأن الافتقار ليس لذاته وإنما هو لعارض. «أوضح المسالك» ١/٣٢، «حاشية الصبان» ١/١٠٦.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج): (ذواتا).

آخرون، ونظمها بعضهم فقال:

سم وسما واسم بتثليث أول لهن سما عاشر تمت انجلا[1]

١٩ ـ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

٢٠ ـ مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

قوله: (المعاني التي تعتور عليها)، أي: تتوارد عليها.

قوله: (فَبُنِيَ الماضي على الفتح)، أي: أصالة فلا يرد، نحو: ضربت؛ لأن السكون عارض. أوجبه كراهتهم، توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو، ولا ينافي ذلك قولهم: الأصل في المبني أن يسكن؛ لأن ذلك في المبني من حيث هو، وهذا في الماضي فقط.

قوله: (وبني الأمر على السكون)، الأحسن قول غيره: على ما يجزم به مضارعه[2]. فبني نحو: اضرب على السكون، ونحو: اضربا على حذف

---

(١) اللغات في (اسم): ذكر بعضهم أنها ست لغات كابن عقيل ٣٥/١، والمرادي ٥٥/١، وأوصلها بعضهم إلى عشر لغات كالأشموني كما في «شرحه على الألفية» ٤٤/١ وقد جمعها في نظمه فقال:

لغاتُ الاسم قد حَوَاهَا الحَصْرُ في بيتِ شِعْرٍ وهو هذا الشِّعْرُ

اسْمٌ، وحذف هَمْزِهِ، والقَصْرُ مُثَلَّثَاتٍ، مع سماةٍ عَشْرُ

وأوصلها بعضهم إلى ثماني عشرة لغة كما في «حاشية الصبان» ٥٧/١ و«حاشية الخضري» ٢٩/١ ونقلاً عمن نظمها:

سُمٌ سُمَةٌ اسْمٌ سُمَاةٌ كذا سُمَا سُمَاءُ بِتَثْلِيثٍ لأوَّلِ كُلِّهَا

(٢) الناظم وابنه وجمع من النحويين كالمكودي وابن طولون وابن عقيل وغيرهم على أن الأمر مبني على السكون والعبارة التي استحسنها وفضلها الأنصاري استحسنها ابن هشام والأشموني والصبان وغيرهم بل نظمها أحدهم فقال:

والأمر مبني على ما يجزمُ به مضارعه أيا من يفهمُ

ويرد على استحسان الأنصاري وغيره أن أمر الإناث مبني على السكون صحيحًا=

النون، ونحو: اغز[1] على حذف آخره.

قوله: (وأما المضارع فأعرب حملاً على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام)، أي: نحو يقوم.

(والتخصيص)، أي نحو: سيقوم، وقد يقال: ذكروا في باب الإضافة أن المضاف لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا، وكلاهما لا يكون إلا في الاسم فيشكل على قولهم هنا: الفعل يشبه[2] الاسم في التخصيص، ويجاب بأن ما هناك حكم على المجموع، أي: مجموع الأمرين لا يكون إلا في الاسم أو أن ذلك لا يكون أصالة إلا فيه، وما سلكه من أن المضارع أعرب؛ لشبهه الاسم في الأربعة التي ذكرها مخالف لما اختاره والده من أنه إنما أعرب؛ لمشابهته له في أن كلًا منهما يتعاقب عليه بعد التركيب معان[3] كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بجزم (تشرب) إذا أريد النهي عن كل منهما، وبنصبه إذا أريد النهي عن الجمع بينهما، وبرفعه[4] إذا أريد النهي عن الأول فقط، ويكون الثاني مستأنفًا. قال: وهذا أولى من قولهم: إنما أعرب لشبهه له في تلك الأربعة؛

= كاضربْنَ، أو معتلاً كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزومًا لبنائه باتصال نون الإناث، والأمر المؤكد بالنون مبني على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزومًا لبنائه باتصال نون التوكيد، والأمر الذي لا مضارع له كهات وتعال، مبني مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزومًا، والعبارة التي استحسنها الأنصاري هي مذهب البصريين ولذا ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة فأصل قم: لتقم، واقعد: لتقعد، فحذفت لام الأمر ثم حذف حرف المضارعة، وهذا ما رجحه ابن هشام كما في «المغني» ١٥٣/٦.
«أوضح المسالك» لابن هشام ٣٧/١، «شرح الأشموني» ٤٤/١، «حاشية الصبان» ١١٢/١، «شرح ابن طولون» ٦٠/١.

(١) في (ج): (اضربوا).
(٢) في (ج): (شبه).
(٣) انظر هذه المخالفة في: «تسهيل الفوائد» ص(٧).
(٤) في (ج): (أو ترفعه).

لأن المشابهة له فيها بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة فيما اعتبرته[١].

قوله: (لأنه اتصل به ما لا يتصل هو...) ضمير (هو) راجع إلى (ما)، وكذا ضمير (ولا نظيره)، أي: من كل ضمير رفع متصل بارز متحرك كتاء المتكلم والمخاطب، وإنما قيدت بمتحرك؛ ليكمل التنظير[٢] به كنون الإناث، وبناء الفعل معها على السكون؛ ولأن اتصال الساكن بالفعل لا يوجب بناءه كيفعلون.

٢١ ـ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٢٢ ـ وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَأَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ كَمْ

قوله في النظم: (وكل حرف مستحق للبنا)، قيل: لا يلزم من الاستحقاق الوجود.

وأجيب بأن الواضع حكيم يعطي الأشياء ما تستحقه، وبأن ذلك[٣] حكم بالجواز لا بالوقوع، والجواز لا يستلزم الوقوع[٤].

قوله[٥]: (لأنها لا تتصرف... إلخ)، أي: لا تتصرف تصرف الأفعال

---

(١) علل الصبان في «حاشيته» على قول الناظم هذا بأن الوجه الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد، فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب. والثالث أيضًا يأتي في الماضي، فإنه يقبل اللام إذا كان جوابًا لـ(لو). والرابع ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ورد بهامش (أ): قوله: (وبان ذلك) أي: عدم استلزام الاستحقاق للوجود.

(٤) أي أن الحرف لا يعتوره الإعراب بوجه من الوجوه، وهي اللفظة التي دل عليها كلمة (كل حرف).

الدالة على العموم ولا يفهم من كلام الأنصاري في قوله: (الجواز لا يستلزم الوقوع) إمكانية الإعراب في الحرف.

(٥) ساقطة من (ج).

ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب، كالفعل المضارع والأسماء حتى يكون بعضها معربًا كالأفعال والأسماء، ولا يخفى أن هذا المعنى حاصل بدون قوله: (ولا تتصرف)[1].

والمراد بالمعاني: المعاني التركيبية لا الإفرادية كما مر.

قوله: (قلت: لا ينافيه؛ لأن المحكي والمتبع داخلان في المعرب بمعنى: القابل للإعراب)، قد يفهم هذا أن الأسماء قبل التركيب معربة بالمعنى المذكور، وتقدم أنها مبنية[2]، مع أن القبول ثابت لكل اسم كيف كان، فالأولى أن يجاب: بأن الإعراب في ذلك مقدر كما في المقصور ونحوه؛ لتعذر قبول آخره للإعراب لاشتغاله بالحركة المذكورة، وبما تقرر علم أن الحركة لا تنحصر في حركتي الإعراب والبناء، بل تكون حركة إعراب وبناء وحكاية وإتباع وتخلص من التقاء الساكنين، وحركة نقل وحركة مناسبة، وإنما قال: في المعرب ولم يقل: في المبني، وإن حصل الانحصار به؛ لأن الإعراب في الاسم أصل، والإلحاق بالأصل أولى.

قوله[3]: (وفي الحرف في منذ على لغة من جر بها)، قيد بها ليحترز عن لغة من رفع بها، فإنها حينئذٍ اسم لا حرف.

٢٣ ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
٢٤ ـ وَالاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

قوله[4]: (الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر المعرب)، جرى على أن الإعراب لفظي، وهو ما اختاره والده ونسبه إلى المحققين.

---

(١) لأن عدم التصرف هو بناء، ولذا استدرك الأنصاري على عبارة ابن الناظم أن فيها نوع من التكرار، وأنه لا فرق بين العبارتين: عبارة استحقاق البناء، وعبارة عدم التصرف.
(٢) ورد في هامش (أ): قوله: (مبنية)، أي: عند الناظم، وذهب غيره إلى أنها من قوله.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) ساقطة من (ج).

وقال كثير: إنه معنوي، وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا فيكون الأثر علامة الإعراب، والأول أقرب إلى الصواب. وقد بينته في «شرح الشذور» ثم قد يقال: أخذه المعرب في تعريف الإعراب يستلزم الدور، وجوابه يعرف مما مر في تعريفي الحرف وفعل الأمر، ولو قال كابن هشام: في آخر الكلمة أو في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع سلم من ذلك[1].

قوله[2]: (والمراد بالعامل ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر)، أي: من الفاعلية والمفعولية والإضافة، والظاهر أن هذه المعية معية الدليلية والمدلولية لا معية الشرطية والمشروطية أو غيرهما.

قوله[3]: (نحو: جاءني ورأيت) الأَولى: جاء ورأى[4].

قوله[5]: (أو دعا)، أي: العامل. (الواضع إلى ذلك)، أي: الأثر، عطف على (كان) وهذا كالحروف الجارة، فإن الواضع لما رآها ملازمة للأسماء وغير منزلة منها منزلة الجر، ورأى أن كل ما لازم شيئًا أثّر فيه غالبًا استحسن أن يجعلها مؤثرة في الأسماء أثرًا ليس للفعل. وظاهر كلامه أن هذا (ليس)[6] من تتمة تعريف العامل، وأن العامل نوعان، فـ(أو) للتنويع، وبكل حال فقوله: (دعا الواضع)، أي: حمله باقٍ على ظاهره إن كان الواضع غير الله تعالى، وإلا فمؤول بطلبٍ مجازًا مرسلاً في مجاز عقلي[7]، ويحتمل أن يكون كلٌّ منهما يغني عن الآخر وتكون (أو) للتخيير لا للتنويع.

---

(١) عبارة ابن هشام في تعريف الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة. «أوضح المسالك» ١/٣٩.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) كونه الأولى؛ لأن الفعل هو الأصل وهو المؤثر في الجهة المقتضية، فلا حاجة لأن يذكر ما أثر به؛ لأنه يريد أن يوضح العامل فقط.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) ورد أعلاها في (أ): أي: ضمن مجاز عقلي.

قوله[١]: (وسنوضح هذا في موضع آخر) هو حروف الجر[٢].

قوله[٣]: (وأنواع الإعراب) هو أولى من قول بعضهم: ألقابه؛ لأن حق الألقاب؛ لمساواة كل منها البقية، والملقب، أن يطلق كل منها على البقية، كأن يقال: الرفع والنصب، وعلى الملقب كأن يقال: الإعراب الرفع، وكل منهما ممتنع؛ لاستلزام الأول حمل الشيء على مباينه، والثاني: حمل الأخص على الأعم، فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، وهو جنس لها لا أنها ألقاب له، وهو ملقب بها.

قوله[٤]: (والجر يختص بالأسماء... إلخ)، أدخل الباء على المقصور عليه، والناظم أدخلها على المقصور وهو الأولى[٥]، وعلى كل حال ليس هذا الكلام تكرارًا مع قوله فيما مر: (بالجر والتنوين)؛ لأنه ذكر ثَمَّ لبيان تعريف الاسم[٦]، وهنا لبيان أنه نوع خاص بالاسم من أنواع الإعراب.

قوله[٧]: (ومعنى هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه)[٨] الأولى: وهو الإضافة؛ وذلك لأن المضاف إليه قد يكون فاعلاً، وقد يكون مفعولاً كما في المصدر، وكما في قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، وأحسن بزيد، ومررت به، ومرَّ به. فإن قلت: إذا كان كما عرف من كلامه كالنظم. وصرح به ابن هشام[٩] وغيره من أن الضم علامة للرفع، والفتح علامة للنصب، والكسر علامة للجر، والسكون علامة للجزم، فما الفرق بين العلامة وذيها؛ وهل هما إلا شيء واحد؟ إذ المراد بالرفع وما عطف عليه الحركات والسكنات.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ذكره في أول حروف الجر (البيت رقم ٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) أي في قول الناظم: والاسم قد خصص بالجر.

(٦) ورد بهامش (أ): قوله: (لبيان...) إلخ، الأول علامة للاسم، وهنا لبيان ما يختص به الاسم، وأن في العلامة الاختصاص.

(٧) مكانها بياض في (ج).

(٨) في (ج): (إلى).

(٩) ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/٣٩.

قلت: الفرق أن العلامات[١] هي الحركات والسكنات البنائية وهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، وذا العلامة هي الحركات، والجزمات الإعرابية، وهي: الرفع والنصب والجر والجزم، وإن اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود، فعلم أن تعريفهم[٢] الإعراب بالأثر (الذي مرَّ فقط (حدٌّ)[٣] فسقط ما قيل: إنه)[٤] رسم؛ لأنه تعريف له بعلامته.

والحاصل أن العلامة وصاحبها هنا متحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا كالكسر والانكسار، والإيجاب والوجوب.

قوله: (وأما الفعل المضارع فمحمول... إلخ)، قدمه، وإنما أعاده توطئة لما بعده، ولو قال: وأما الفعل المضارع لما كان محمولاً في الإعراب على الاسم، كان له ثلاثة أنواع... إلخ، كان أولى.

٢٥ ـ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كـ ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

٢٦ ـ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ يَنُوبُ نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ

وقول النظم: (وغير ما ذكر ينوب)، أي: فالرفع أصله بالضمة، وينوب عنها الواو، والألف، والنون، والنصب أصله بالفتحة وينوب عنها الألف، والياء، والكسرة وحذف النون، والجر أصله بالكسرة وينوب عنها الياء والفتحة، والجزم أصله بحذف الحركة، وينوب عنه حذف الحرف. فجملتها أربع عشرة علامة، أربع منها أصول، وينوب عنها عشرة، وستأتي مواضع النيابة مفصلة وهي سبعة[٥].

---

(١) في (ج): (الكلام).

(٢) في (ج): (تقديمه يفهم).

(٣) من (ب).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) أي: أنه ينوب عما ذكره الناظم في نظمه ثلاثة أشياء:

الأول: الحركات. فالكسرة تنوب عن الفتحة في الجمع بالألف والتاء، والفتحة تنوب عن الكسرة في جر ما لا ينصرف من الأسماء.

الثاني: الحروف: الألف في المثنى والواو في الجمع الذي على حَدِّه والأسماء الستة والنون فيما لحقه من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة كلها تنوب عن الضمة... إلخ. =

٢٧ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ
٢٨ - مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
٢٩ - أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
٣٠ - وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ
٣١ - وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

قوله في النظم: (وارفع بواو وانصبن بالألف) البيت. قَضِيَّتُه وقضيةُ كلام الشارح أولاً أن هذه الأسماء معربة بالحروف، لكنه جزم في أثناء المسألة بأنها معربة بحركات مقدرة عليها، وكأنه نظر أولاً إلى الصورة الظاهرة، وثانيًا إلى الصورة المعنوية. وملخص ما ذكروا في إعرابها عشرة مذاهب بيَّنها المراديُّ[١] وغيره قال: أقواها مذهبان؛ أحدهما: وهو مذهب سيبويه[٢] والفارسي[٣]، وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف المذكورة، وأتبع فيها[٤] ما قبل الآخر للآخر[٥]، والثاني: هو مذهب قطرب[٦] ....

= **الثالث**: الحذف ينوب عن الفتحة في نصب الفعل المرفوع بالنون وعن السكون فيه وفي الفعل المعتل الآخر.
وظهر من كلام الناظم أن أصل الإعراب للحركات.
«المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للشاطبي ١/١٣٨.

(١) ورد في هامش (أ): أي: في «شرح التسهيل».

(٢) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء، ولد سنة ١٤٨هـ، اشتهر بلقبه الذي يعني رائحة التفاح، تعلم على الخليل بن أحمد الفراهيدي.
كتب «الكتاب» الذي قيل: إنه قرآن النحو. توفي سنة ١٨٠هـ.
«وفيات الأعيان» ٣/٤٦٣، و«بغية الوعاة» ٢/٢٢٩ - ٢٣٠، و«إشارة التعيين».

(٣) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل، أبو علي، ولد سنة ٢٨٨هـ، من كتبه: «التذكرة» و«العوامل» و«المسائل الشيرازيات» و«الإيضاح».
«شذرات الذهب» ٣/٨٨، «الأعلام» ٢/١٧٩ - ١٨٠.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، ولد سنة ٢٠٦هـ، من كتبه: «معاني القرآن»=

والزيادي[1] والزجاجي[2] وغيرهم أنها معربة بالحروف[3].

وقال الناظم في «شرح تسهيله»: إن الأول: أصحها، والثاني: أسهلها وأبعدها عن التكلف وتقديرهما مذكور في كلام الشارح[4].

قوله: (فإن الأعرف فيه البناء كقوله: فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا)، ومقابل (الأعرف) أنها تعرب بالحروف أو بالحركات المقدرة فيها، كقوله في رواية: (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا)، وصدر البيت:

فإما كرام موسرون لقيتهم ....

وقائله: منظور بن سحيم الفقعسي[5]، وبعده:

وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فادخرت حيائيا[6]

= و«النوادر» و«الأزمنة» و«الأضداد». «شذرات الذهب» ١٥/٢، «بغية الوعاة» ٣٤٢/١، «الأعلام» ٩٥/٧.

(١) عبدالله بن أبي إسحاق (زيد) الحضرمي، ولد سنة ٢٩هـ، عالم بالنحو والقراءات. توفي سنة ١١٧هـ.
«بغية الوعاة» ١٤٢/٢، و«إنباه الرواة» ١٠٤/٢ ـ ١٠٨، و«الأعلام» ٧١/٤.

(٢) عبدالرحمٰن بن إسحاق، أبو القاسم، ولد سنة ٣٣٧هـ، لزم الزجاج ونسب إليه. من مؤلفاته: «الإيضاح في النحو» و«شرح خطبة أدب الكاتب» و«الكافي في النحو».
«إنباه الرواة» ١٦٠/٢، «الأعلام» ٢٩٩/٣.

(٣) ذكره المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٥٥/١، والمذهب الثاني الذي نقله الأنصاري عن المرادي مذهب قطرب والزيادي والزجاجي، هؤلاء من البصريين، وتبعهم هشام الضرير صاحب الكسائي من الكوفيين. قال في «التسهيل»: وهذا ـ أي: المذهب الثاني ـ أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٣/١.

(٤) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٣/١.

(٥) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي من شعراء الحماسة، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن الكوفة. وذكره المرزباني في «معجم الشعراء» وقال: إسلامي، ونقل عنه ابن حجر أنه قال: إنه مخضرم.
«معجم الشعراء» للمرزباني (٣٧٤)، «الإصابة» ٣١٥/٦.

(٦) البيتان لمنظور بن سحيم الفقعسي والشاهد قوله: (ذي) بمعنى الذي حيث استعملت كاستعمال الأسماء الخمسة ورواية: (ذو) هي الأشهر عند أكثر النحاة.
«ديوان الحماسة» للمرزوقي (١١٥٨)، «شرح شواهد المغني» ٨٣٠/٢، «شرح المفصل» ١٤٨/٣، «شرح ابن عقيل» ٤٨/١، «شرح الأشموني» ٧٢/١.

والشاهد في (ذي) وهو ظاهر.

قوله: (هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة) قيد أواخرها بحال الإضافة؛ لئلا يرد عليه (فم) فإن آخره حال إفرادها كما سيأتي.

قوله: (أن (ذو) أصله ذَوَي)، أي: بفتح الواو، وبالياء آخره بوزن فَعَل بالتحريك، وهو مذهب سيبويه. وعند الخليل(١): أصله ذَوْو(٢) بإسكان الواو، وبالواو آخره بوزن فَعْل بالإسكان.

وقال ابن كيسان(٣): يحتمل الوزنين جميعًا(٤).

قوله: (بدليل قولهم: ذويان)، أي: لأن الألف منقلبة عن ياء؛ نظرًا للغالب من أن معتل اللام بالياء أكثر من معتلها بالواو.

قوله: (فحذفت الياء)، أي: لتطرفها وللتخفيف.

قوله: (ثم ألزم الإضافة إلى اسم الجنس)، لأنه ذكر وصلة إلى الوصف به؛ لأنك(٥) لا تقول: مررت برجل مال. مثلاً، وشذت إضافته إلى

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبدالرحمن. من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض. ت١٧٠هـ.
«وفيات الأعيان» ٢/٢٤٤، و«إشارة التعيين» ص(٤١٢)، «الأعلام» ٢/٣١٤.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: «المهذب في النحو» و«اللامات» و«البراهان» و«معاني القرآن». ت٢٩٩هـ.
«إنباه الرواة» ٣/٥٧ ـ ٦٠، «إشارة التعيين» ٢٨٩، «الأعلام» ٥/٣٠٨.

(٣) في (ج): (ذوا).

(٤) ذكر مذهب سيبويه أبو حيان الأندلسي في «التذييل والتكميل» وعلل بأن أصله ذَوَيٌ قولهم: (ذواتا) في التثنية، فعادت اللام، كما قالوا في تثنية أب: أبوان، ودل ذلك على أن وزنه فَعَل وهو عنده من باب طَوَيْتُ وبه قال أبو الحسن واحتج بهذه الحجة.
وقال أبو علي وابن جني: لا يلزم هذا؛ لأنه لما استمر تحريك العين لحذف اللام لم يعتبر رَدُّها؛ لأنه عارض فتركوها محركة.
ثم نقل أبو حيان مذهب الخليل ـ وهو إسكان الواو ـ وقال: إنه من باب قُوَّة، فأصله ذَوٌّ مثل قَوٌّ. ثم نقل قول ابن كيسان.
«التذييل والتكميل» ١/١٦١، «الكتاب» ٣/٢٦٢.
«سر صناعة الإعراب» لابن جني ٢/٥٧٨، «أمالي ابن الشجري» ٢/٢٤٦.

(٥) في (ج): (لابد).

الضمير، كقوله: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه[1].

قوله: (وذال) مثلها، أي: في كونها مفتوحة لا بقيد النصب.

قوله: (فقلبت ياء) في نسخة: (فسكنت فقلبت ياء).

قوله: (وأما فم فأصله فوه)، أي: بفتح الفاء وإسكان الواو بوزن فَعْل، وهو ما عليه سيبويه والخليل، وذهب الفرَّاء[2] إلى أن وزنه فعل بضم الفاء[3].

قوله: (بدليل قولهم في الجمع...) إلخ، قيل: فيه دور؛ لأن الجمع فرع الإفراد والمصغر فرع المكبر، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد والمكبر على أصالته في الجمع والمصغر، ويجاب بمنع الدور؛ لأن توقُّف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود، فلم تَتّحد جهة التوقف.

قوله: (ولكنهم حذفوا في (غير)[4] الإضافة إلى غير ياء المتكلم أواخرها) صادق بالإفراد وبالإضافة إلى ياء المتكلم، وفي نسخة: (في غير الإضافة وفي الإضافة إلى ياء المتكلم). وهو واضح.

وقال بعضهم: يجوز ردها في الثاني فيقال: أبيَّ، بالتشديد.

قال الشاعر:

---

(١) في إضافة (ذو) إلى الضمير خلاف، فمنعه سيبويه وأبو حيان، وأجازه المبرد، وقال صاحب البديع: لم يرد مضافًا للضمير إلا مجموعًا.
«الكتاب» ٤١٢/٣، «التذييل والتكميل» ١٦٠/١، «المقتضب» ١٢٠/٣.

(٢) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، أبو زكريا، إمام الكوفيين، صنّف: «معاني القرآن»، «اللغات»، «المقصور والممدود»، «المذكر والمؤنث». ت٢٠٧هـ.
«وفيات الأعيان» ١٣٦/٢، و«إشارة التعيين» ص(٣٧٩)، و«بغية الوعاة» ٢٧٩/٢ - ٢٨٠، و«الإعلام» ١٤٥/٨.

(٣) قال أبو جعفر النحاس: حكى الكوفيون في (فم) لغات لا يعرفها أكثر البصريين. قال أبو حيان الأندلسي الفتح - أي: فتح الفاء - هو المشهور والضم حكاه الشيباني والفراء، والكسر حكاه الشيباني وأنشد الفراء على الفتح قول الشاعر: يا حَبَّذا عَيْنا سُلَيْمَى والفَمَا. والأفصح فتح الفاء ثم ضمها.
«التذييل والتكميل» لأبي حيان ١٧١/١، «شرح التسهيل» ٤٧/١، «سر صناعة الإعراب» (٤٨٤).

(٤) كذا بالأصول، وليست في المطبوع من «شرح ابن الناظم».

فـــلا وأبـــيَّ لا آتـــيــك حـــتـــى ينسى الواله الصَّبُّ الحنينا[1]

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين، ويجوز في الشعر وغيره عند الكوفيين، ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن يكون جمع (أبا) جمع سلامة، نبه عليه أبو حيان[2].

قوله في هن: (وهو الكناية عن اسم الجنس).

قال الجوهري: (الهن) كناية[3]، ومعناه شيء، تقول: هذا هنك، أي: شيئك[4]. قال الشاعر:

(رحت)[5] وفي رجليك ما فيهما وقـد بـدا هـنـك مـن الـمـئـزر[6]

قال سيبويه: سكنه للضرورة، وربما شُدِّد في الشعر، قال الشاعر:

ألا لـيـت شـعـري هـل أبـيـتـن لـيـلـة وهَـنّـي جـاذ بـيـن لـهـزمـتـي هـنـدِ[7]

انتهى.

ويكنى بـ(الهن) عن الفرج، كما علم وكما[8] يعلم مما يأتي، وعن

---

(١) لم أعثر على قائل لهذا البيت.

(٢) انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان ١/١٥٧ كما ذكرها في فصل الإضافة.

(٣) ورد بهامش (أ): سياق كلام الجوهري المشار إليه أن الأول إسقاط قول رسم، وأن يقوله للكناية عن الجنس، والأخذ بظاهره عيٌّ.

(٤) انظر: «الصحاح» ٦/٢٥٣٦ (هنو).

(٥) في (ج): رحلت.

(٦) البيت للأقيشر الأسدي وهو في «ديوانه» (٤٣)، والشاهد تسكين نون (هن) وهي ضرورة شعرية وليس بلغة، كما قاله سيبويه وغيره وأورده سيبويه في باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع.
«الكتاب» ٢/٢٩٧، «خزانة الأدب» ٤/٤٨٤، «تلخيص الشواهد» ص(٦٣).

(٧) البيت لسحيم بن وثيل، والشاهد فيه تشديد نون (هن) وقد كنى به عن ذكره. انظر: «الأشباه والنظائر» ١/٢٩٤، و«همع الهوامع» ١/١٣٩، و«لسان العرب» ١٥/٣٦٧ ـ هنا.

(٨) في (ج): (و).

كل ما يقبح التصريح بذكره[1].

قوله: (فأصله هنو بدليل قولهم في[2] هنة: هنية[3] وهنوات).

استدل بهما على فتح نون (هنو) أصالة، وعلى أنه محذوف اللام، وبـ(هنوات) على أنه واوي، وجه الدلالة من هنة على الثاني أن هاء[4] التأنيث بدل عن المحذوف، (كما سلكه السيد ركن الدين[5])[6] وإلا لثبتت في التثنية كما في (فاطمة) و(فاطمتان). واعترض الأول باحتمال أن الفتح في (هنة) لهاء التأنيث، وفي (هنوات) لجمعه بالألف والتاء، كما في (جفنات) جمع (جفنة) بالإسكان، فالأولى الاستدلال عليه بجمع (هن)[7] على (أهناء) كـ(جمل) و(أجمال).

قوله: (كقوله عليه الصلاة والسلام: «**من تعزّى بعزاء الجاهلية**») إلى آخره[8]، أي: من انتسب إليها فقولوا له: عض على ذكر أبيك ولا تقولوا عض على هن أبيك بالكناية.

---

(١) أما إطلاق الهن على فرج المرأة فقد ذكره ابن سيده في «المحكم» ٤/٤٢٦ (هنو)، ثم استعمل في كل ما يستقبح كما في «اللسان» ١٥/١٥١ (هنا).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) الحسن بن محمد بن شرف شاه، الإمام العلامة، السيد ركن الدين، أخذ عن النصير الطوسي، وحصل وتقدم حتى جعله الطوسي رئيس أصحابه في مراغة، ثم انتقل إلى الموصل ودرَّس في النورية وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح أيضًا الحاجبية ثلاثة شروح وله شرح الحاوي في أربعة مجلدات، وأثنى عليه الذهبي كما في «العبر».
«طبقات الشافعية» ٢/٢١٤، «الوافي بالوفيات» ١٢/٣٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) في (ج): (بيِّن).

(٨) الحديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٥/١٣٦، والبخاري في «الأدب المفرد» ص(٩٣٦) والطبراني في «المعجم الكبير» ٢/٢٧، وإسناده صحيح من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

قوله: (قال:

بــأبــه اقــتــدى عــديٌّ فــي الــكــرم ومــن يــشــابــه أبــه فــمــا ظــلــم)[1][2]

قاله رؤبة: وأراد بضمير (بأبه) عدي بن حاتم، وفي نسخة: (قال عدي: بأبه اقتدى عدي). والمعنى أن عديًا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم، فمن يشابه أباه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء؛ لأنه وضع الشيء في محله، والظلم وضع الشيء في غير محله.

والشاهد في (بأبه) وفي[3] (أبه) وهو ظاهر.

قوله: (قال الشاعر:

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا)[4]

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم والبيت الذي قبله يقول فيه:
أنــت الــحــلــيــم والأمــيــر الــمــنــتــقــم تــصــدع بــالــحــق وتــنــفــي مــن ظَــلَــمْ
والشاهد في البيت: قوله: «بأبه ـ أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة وهذا دليل وشاهد على أن من العرب من يعرب هذه الأسماء بالحركات.
«ديوان رؤبة» ص(١٨٢)، «همع الهوامع» ١٣٩/١، «شرح ابن عقيل» ٤٩/١، «أوضح المسالك» لابن هشام ٤٤/١، «جمهرة الأمثال» ٢٥٥/٢، «المقاصد النحوية» ١٢٩/١، «شرح الأشموني» ٥٠/١.

(٢) ورد بهامش (ب):
عدي بن حاتم الصحابي، والاقتداء: الاتباع. والظلم: وضع الشيء في غير محله.
و(يشابه) مجزومة بـ(من) لتضمنها معنى (إن) الشرطية. والمعنى: وأن عديًا اقتدى بأبيه حاتم في كرمه وجوده، ومن يتبع أباه ويقتفه في صفاته المحمودة أو في مطلق الصفات ويشابهه فيها، فما وضع الشيء في غير موضعه، وقد فعل ما ينبغي أن يفعله.
وقيل: المعنى: فما ظُلم أبوه حيث وضعته في موضعها.
وقيل: المعنى: فما ظُلمت أمه حيث لم تزده. والأولى ما ذكرناه.
والشاهد في قوله: (بأبه) و(أبه) حيث أعربه بالحركات. «شواهد السيد».

(٣) في (ج): (و).

(٤) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون إلى الفضل بن قدامة العجلي، ونسبه آخرون إلى بعض أهل اليمن، والنحاة يروون قبل هذا البيت:
واهًــــا لِــــرَيَّــــا ثــــم واهًــــا واهــــا هــــي الــمــنــى لــو أنــنــا نــلــنــاهــا
يــا لــيــت عــيــنــاهــا لــنــا وفــاهــا بــثــمــنٍ نُــرضِــي بــه أبــاهــا=

قاله أبو النجم[١] وقبله:

واهًا لليلى ثم واهًا واها ... هي المُنى لو أننا نلناها
يا ليت عينيها لنا وفاها ... بثمن نُرضي به أباها

إن أباها... إلى آخره.

و(واهًا): كلمة تعجب، و(ليلى): اسم امرأة. و(المجد): الكرم.

والشاهد في (أباها الثالث)[٢] (فإنه مضاف إليه ولم يجئ بالياء)[٣].

قوله: (وفي المثل: مكره أخاك لا بطل)[٤] قصته أن جبانًا معروفًا بالجبن وجد في معركة فأنكر ذلك عليه من يعرف حاله، فأجابه بذلك.

و(مكره) خبر مقدم أو مبتدأ و(أخاك) نائب فاعل أغنى عن الخبر على

= والشاهد في البيت: قوله: (أبا أباها) حيث أتى بـ: (أباها) مجرورًا بالكسر المقدر على الألف مع كونه مضافًا لغير ياء المتكلم فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا وهي لغة القصر التي أشار إليها الناظم.
«ديوان رؤبة» ص(١٦٨)، «ديوان العجلي» ص(٢٢٧)، «شرح شواهد المغني» ١٢٧/١، «سر صناعة الإعراب» ٧٠٥/٢، «شرح الأشموني» ٢٩/١، «أوضح المسالك» ٤٦/١.

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيدالله العجلي أحد رُجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى. قال أبو عمرو بن العلاء: هو أبلغ من العجاج في النعت، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجلس عبدالملك بن مروان، توفي ١٣٠هـ.
«خزانة الأدب» ١٠٣/١، «طبقات الشعراء» ص(٥٣٤)، «الأعلام» للزركلي ١٥١/٥.

(٢) في (أ): أبا أباها.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في هذه الرواية للمثل يكون فيه شاهد على لغة القصر ويروى: (أخوك) بالواو فلا يكون فيه شاهد على لغة القصر، وقد ذكرها الميداني في «مجمع الأمثال» والمثل هو من كلام أبي حنش خال بيهس الملقب بنعامة والمثل يضرب لمن يُحْمَل على ما ليس من شأنه.
«مجمع الأمثال» للميداني ٣٤١/٣، «شرح التسهيل» لابن مالك ٤٥/١، «همع الهوامع» ١٤١/١، «جمهرة الأمثال» للعسكري ٢٤٢/٢، «المقاصد الشافية» للشاطبي ١٥١/١.

قول الكوفيين والأخفش[(١)][(٢)].

٣٢ ـ بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا
٣٣ ـ كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
٣٤ ـ وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

قوله في النظم: (بالألف ارفع المثنى...) إلى آخره، جرى على أن إعراب المثنى بالحروف، وصرح به في «شرح تسهيله»[(٣)] وتبعه عليه الشارح، وهو مذهب جماعات، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنه معرب بحركات مقدرة نظير ما مرَّ في الأسماء الستة[(٤)].

تنبيه: إذا سمي بالمثنى فإعرابه بحاله، ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف[(٥)].

---

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي ثم البصري، أخذ النحو عن الخليل وسيبويه، من مصنفاته: «معاني القرآن»، «الأوسط في النحو»، «الاشتقاق».
«وفيات الأعيان» ٣٨٠/٢، «إشارة التعيين» ١٣١، و«بغية الوعاة» ٥٩٠/١ ـ ٥٩١.

(٢) زاد بعدها في (ج): (والشاهد فيه).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٥٩/١.

(٤) أي: إن من العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا كما مر في الأسماء الستة رفعًا ونصبًا وجرًا، وهذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، وقوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»، وقول الشاعر:
تَزودَ مِنَّا بينَ أُذْنَاهُ طعنةً دَعَتْهُ إلى هابي التراب عقيمِ
«شرح ابن عقيل» ٥٦/١ «التذييل والتكميل» ٢٤٦/١.

(٥) أي: أنه إذا سمي به مما أصله مثنى مثل: حسنين ومحمدين، فإنه يعرب إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا ويجوز ـ كما ذكر الأنصاري ـ أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:
ألا يا ديار الحَيِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ
فقوله: «السبعان» أصله سبع وسبع ثم سمي به مكان معين. وإعرابه بالكسرة الظاهرة على النون مثل عثمان وعفان وسلمان.
«شرح قطر الندى» لابن هشام ـ محمد محيي الدين عبدالحميد ص(٦٣).

قوله[1]: (وعطف مثله عليه)، أي: في اللفظ، فخرج نحو القمرين في الشمس والقمر مما هو من باب التغليب، فليس بمثنى حقيقة، وعليه والده[2].

قال ابن هشام: والذي أراه أن النحويين يسمونه مثنى، أي: حقيقة. وإلا لذكروه فيما حمل على المثنى، غايته أنه مثنى في أصله تجوز. انتهى[3].

ودخل المشترك والحقيقة والمجاز، ومما يشترط في المثنى أن لا يكون مبنيًا[4].

وأما قولهم: (منان)، و(منين) فليست الزيادتان فيهما للتثنية، بل للحكاية؛ بدليل حذفهما وصلا، وأما (يا زيدان)، و(لا رجلين)، فإنهما ثنيا قبل البناء، وأما (هذان) و(اللذان) ونحوهما فصيغ وضعت للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي عند المحققين كما تقدم التنبيه عليه[5].

قوله: (فإن دلَّ الاسم على التثنية بغير الزيادة نحو: شفع وزَكًا فهو

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قول ابن الناظم (وعطف مثله عليه) هي عبارة ابن مالك نص عليها في «شرح الكافية الشافية» وذكر أن ذلك ليس بمثنى حقيقي وإنما هو شبيه بالمثنى «شرح الكافية الشافية» ١/١٨٥.

(٣) ظاهر كلام ابن هشام ـ كما في «شذور الذهب» ـ أن ما ألحق به مثل اثنان واثنتان أنها تجري مجرى المثنى في إعرابه دائمًا من غير شرط، وإنما لم نسمها مثناة لأنها ليست اختصارًا للمتعاطفين، إذ لا مفرد لها، اهـ، وهو ظاهر كلام النحويين أنه مثنى حكمًا لا حقيقة لما علل به ابن هشام وعامة النحويين «شذور الذهب» ص(٤٩).

(٤) ذكره السيوطي في «همع الهوامع» ١/١٤٠، وقال لا يثنى ولا يجمع المبني، وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثني قبل البناء.

(٥) هذا الكلام هو نفس كلام السيوطي في «همع الهوامع» فلا أدري من نقل من الآخر، لأنهما متعاصران، فالسيوطي توفي سنة (٩١١هـ)، والأنصاري توفي سنة (٩٢٦)، وما ذكره السيوطي والأنصاري هو نفس ما نسب إلى ابن الحاجب وأبي حيان كما نقله السيوطي عنهما «همع الهوامع» ١/١٤٠، وقد سماه ابن مالك شبيه مثنى «شرح الكافية الشافية» ١/١٨٥.

اسم للتثنية)، أي: لا أنه مثنى، وقد يقال: قضية كلامه أن مدلوله[١] اثنان وليس كذلك، بل مدلوله زوج، وهو يصدق بهما لا أنه يدل عليهما؛ لأنه أعم، والأعم يصدق بالأخص ولا يدل عليه.

ويجاب بأنه يدل عليه عمومًا لا خصوصًا.

قوله[٢]: (نحو جاءني[٣] كلا رجلين...) إلى آخره.

وفي نسخة: (كلا الرجلين...) إلى آخره، بالتعريف وهو المعروف؛ فإن (كلا) و(كلتا) إنما يضافان لمعرف كما سيأتي في باب الإضافة[٤]، نعم جوز الكوفيون إضافتهما للنكرة إذا كانت محدودة، نحو: كلا رجلين عندك قائمان.

قوله: (فجعلت علامة التثنية ألفًا)، أي: في الرفع.

قوله: (وجعل الإعراب بالانقلاب)، أي: في غير الرفع، والمراد بما يحصل بالانقلاب، وهو الياء بقرينة كلامه بعد قوله: (فَلُجِئ...) إلى آخره، مسبب عن الجعلين المذكورين[٥].

قوله: (وأبقوا الفتحة قبلها إشعارًا بكونها ألفًا في الأصل). قال غيره: ولأن النون مكسورة، فلو كسر ما قبل الياء لوقعت الياء بين كسرتين، وذلك مستثقل جدًا.

---

(١) في (أ) أسفلها: أي: زكا، وفي (ج): (مدلول).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) في (ج): (جاء).
(٤) أشار إليه ابن مالك في باب الإضافة كما في قوله:
لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وكِلا
(٥) أي: أنهم قلبوا الألف ياء في حالة النصب والجر، وأبقوا الفتحة قبلهما إشعارًا بكونها ألفًا في الأصل، وهو الذي أشار إليه ابن الناظم إلا أنها لا تخرج عن كونها علامة إعراب ـ أعني: الياء ـ وإن كانت منقلبة وكما أن الألف تناسبها الفتحة وتألفها فكذلك الياء، وإليه أشار الناظم، وتخلف الياء في جميعها الألف جرًا ونصبًا بعد فتحٍ قد ألفْ.

قوله: (لأنه مثله في الورود فضلة في الكلام)، إن قلت: الجر علم المضاف إليه، وهو متردد بين العمدة والفضلة كما قدمه، وقضية كلامه هنا أنه فضلة لا متردد.

قلت: ما هنا محمول على الغالب، إذ الغالب أن المجرور في الكلام فضلة[1].

قوله: (عوضًا عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه)، أي: لفظًا كالزيدين، أو تقديرًا كالأحمرين[2]. لا يقال في ذلك مع ما مر من أن الألف والياء قائمتان مقام الإعراب بالحركات جمعًا بين عوضين عن معوض واحد وهو الإعراب بالحركات، وذلك غير جائز؛ لأنا نقول: ذاك عوض عما قلت، وهذا عوض عنه وعن دخول التنوين معًا.

قوله: (وكسرت على الأصل في التقاء الساكنين) خص بالمثنى؛ لأنه أسبق من الجمع.

قوله: (فحذفت في الإضافة نظرًا إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام، وإن كان التنوين يحذف معهما نظرًا إلى التعويض بها عن الحركة أيضًا)، أي: فغلبوا (ما يقع من الإضافة)[3] حكم الحركة، (أي: حكمها حكم المعجل له)[4] فإن قلت: هلاّ عكسوا ذلك؟ قلت: لو عكسوا بأن غلبوا مع الإضافة حكم الحركة لفصلوا بين المضاف والمضاف إليه وهو قليل، بل منعه بعضهم بغير الظرف.

قوله: (وقد اجتمع الاعتباران في قوله)، أي: قول الفرزدق:

---

(١) قوله: «فضلة»، أي: يمكن الاستغناء عنه ولذا يتغير بتغير الإعراب.

(٢) في هامش (أ): قوله: كالأحمرين تثنية أحمر، وهو لا ينصرف بلا تنوين فيه لفظًا، لكنه مقدر فيه.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ساقطة من (ب).

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[(١)]

أي: كلا الفرسين حين اشتد جريهما قد كفا عنه، وجملة (وكلا أنفيهما رابي) حال. ورابي من ربا يربو ربوًا، يقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع، والشاهد في (أنفيهما - قد[(٢)] أقلعا - ورابي). حيث اعتبر المعنى في الأول فثنى، واللفظ في الثاني فوحد[(٣)].

تنبيه: وزن (كلا) عند البصريين فِعَل نحو مِعًى، وألفه منقلبة عن واو؛ بدليل إبدالها تاء في كلتا[(٤)].

---

(١) البيت للفرزدق ولم أجده في ديوانه، لكنه منسوب إليه كما في «شرح التصريح» ٤٣/٢، «أسرار العربية» ص(٢٨٧)، «تلخيص الشواهد» ص(٦٦)، «شرح شواهد المغني» ص (٥٥٢). وهو للفرزدق أو لجرير كما في «لسان العرب» ١٥٦/٩ (سكف) وبلا نسبة في «الإنصاف» ص(٤٤٧)، «الخزانة» ١٣١/١، «الخصائص» ٤٢١/٢، و«شرح الأشموني».

الشاهد: قوله (كلاهما)، وقوله (كلا أنفيهما) حيث أجيز في ضميريهما اعتبار المعنى واعتبار اللفظ.

وقوله (كلاهما) يقصد عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق أو جريرًا وابنته وقوله (رابي) منتفخ من الجري.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) انظر: «حاشية الصبان» ١٤١/١، «همع الهوامع» ١٣٧/١، «شرح التسهيل» ٦٧/١، «شرح الأشموني» ٥٦/١.

(٤) نقل أبو حيان الأندلسي عن البصريين أنهم زعموا أن (كلا) كـ(معًى) وأن كلتا: فِعْلَى كذكرى والتاء بدل من لام الكلمة التي في كلا، وهي واو، وألف كلتا للتأنيث، وأنه كان ينبغي أن لا تنقلب الألف فيهما مع المضمر، كما لم تنقلب ألف: (معًى) إذا أضيف إلى المضمر. لكن أبا حيان رد كلام المصنف في «شرح التسهيل» وأضاف قائلاً: والذي يقطع ببطلان مذهب المصنف في دعواه أن (كلا) و(كلتا) مفردان في اللفظ كـ(مِعًى) مثنيان في المعنى، وأنهما أعربا إعراب المثنى، أنهما لو كانا أعربا إعراب المثنى للزم قلب ألفهما حالة التثنية، فتنقلب ألف (كلا) إلى الواو وكما تنقلب ألف (عصا)، وتنقلب ألف (كلتا) كما تنقلب ألف (ذكرى).

«التذييل والتكميل» ٢٦٠/١.

وقيل: عن ياء؛ لقول سيبويه: إنها لو سمي بها وثنيت لانقلبت ياء، ووزن (كلتا) فعلى كذكرى، وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جني، أو ياء، وهو اختيار أبي علي[1].

وذهب الجرمي[2] إلى أنها زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوًا ولا بعد ساكن غير ألف[3]، وإنما وقعت حشوًا في نحو: تمرتان؛ لئلا تلتبس تثنية المؤنث بتثنية المذكر. أو يقال: الممنوع وقوعها حشوًا في الحروف الأصول. وقول النظم: (وارفع بواو...) إلى آخره، فيه ما قدمته في نظيره من المثنى.

٣٥ - وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
٣٦ - وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا   وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا
٣٧ - أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا   وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا
٣٨ - وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ   ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

---

(١) انظر: كلام أبي حيان «التذييل والتكميل» ٢٥٩/١.

(٢) هو صالح بن إسحاق الجرمي البصري أبو عمر، إمام العربية. قال المبرد: كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة، وإليه انتهى علم النحو في زمانه، أخذ العربية عن سعيد الأخفش، واللغة عن يونس بن حبيب وأبي عبيدة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، رحمه الله!
«وفيات الأعيان» ٤٨٥/٢، «إشارة التعيين» ١٤٥، «إنباه الرواة» ٨٠/٢، «معجم الأدباء» ٥/١٢.

(٣) نقل كلام الجرمي السيوطيُّ، وعلل نفس التعليل الذي علل به الأنصاري «همع الهوامع» ١٣٧/١.
هذا التقسيم الدلالي هو دلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام وكما استعمله النحويون في مثل هذا الباب فقد استعمله غيرهم في توضيح بعض المسائل العلمية الأصولية، كما في دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.
انظر كتاب شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» القاعدة الرابعة ص(١١) كما استعمله الفقهاء في مسائل متفرقة ومثلوا لها، فعلى كلام الأنصاري نمثل للمطابقة مثل: مسلمون، ونمثل للتضمن: ركب وصحب، ونمثل لدلالة الالتزام مثل: ثمر وكمأة.

قوله: (القول في هذه الأبيات يستدعي تقديم مقدمة) هي بكسر الدال وفتحها. وحاصل ما فرق به فيها بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس أن دلالة الجمع على معنى كلٍّ من أفراده بالمطابقة كدلالة كل منها على معناه، ودلالة اسم الجمع على معنى كلٍّ من أفراده تضمن، ودلالة اسم الجنس على كل من أفراده التزامية[(١)].

قوله: (بشهادة التأمل)، يعني: الاستقراء.

قوله: (وإما أن يكون موضوعًا للحقيقة ملغي فيه اعتبار الفردية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه)، هذا إنما هو اسم الجنس الإفرادي الصادق بالقليل والكثير كالماء والعسل، وكلامه إنما هو في الجمعي؛ لأنه الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كما ذكره بعد[(٢)]؛ ولأن المقسم ما دل على أكثر من اثنين، فالوجه (حذف)[(٣)] الاستثناء المذكور ليناسب ما ذكر بأن يقول: إلا أن الواحد والاثنين لا ينتفيان بنفيه، ثم قد يقال في كل من قوله: (وإما أن يكون موضوعًا لمجموع الآحاد...) إلى آخره. وقوله: (وإما أن يكون موضوعًا للحقيقة...) إلى آخره، تجوز؛ إذ المجموع والحقيقة لا تعدد فيهما والمقسم ذكر فيه أنه دال على أكثر من اثنين. ويجاب بمنع التجوز؛ إذ الدال كما يدل بالمطابقة يدل بالتضمن والالتزام كما علم مما مر.

قوله: (أو لم يكن)، أي: له واحد مستعمل (كأبابيل)، قد يقال: يشكل عليه ما رجحه «الكشاف» في قوله: أبابيل، أي: خرائق، الواحدة: أبالة، وهي الحزمة الكبيرة شُبِّهَتْ (الفرقة)[(٤)] من الطير في تصافها بالأبالة.

وقيل: أبابيل مثل عباديد، وشماطيط لا واحد لها[(٥)]. ويجاب بأن

---

(١) في (ج): (التزام).

(٢) مثل ثمر وثمرة كما تقدم.

(٣) في (ب)، (ج): زيادة الاثنين ولا.

(٤) في (ب)، (ج): الحزمة.

(٥) ذكره الزمخشري في «تفسيره» والقول الثاني: أنه من الجمع الذي لا واحد له هو الأظهر، وهو الذي رجحه الجوهري ونقله عن الأخفش، كما هو أيضًا قول=

الشارح جرى على القول الثاني، أو أن كلامه في الاستعمال وكلام «الكشاف» في الوضع.

قوله: (والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع)، أي: فإن كان له اسم يخصه كأسماء العدد نحو: (عشرون) كما ذكره بعد في إلحاقها بالجمع في الإعراب(١).

قوله: (هو اسم الجنس)، أي: الجمعي، لما مر.

قوله: (وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء)، أي: بأن تدل التاء على الوحدة وحذفها على الجماعة أو عكسه كما سيأتي، وأشار بـ(غالب) إلى أن اسم الجنس لا ينحصر في ذلك، أو قد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو: روم ورومي، وزنج وزنجي، وحاصله كما قال المرادي في غير هذا المحل أن اسم الجنس ما يميز واحده بياء النسب أو بالتاء، ولم يلزم تأنيثه. انتهى(٢).

ومرادهم بالتاء: هاءُ التأنيث، فلو عبروا بها أو بالهاء كان أولى.

قوله: (وعكسه)، أي: عكس تمرة، وتمر. كمأة وجبأة، الكمأ واحدها كمؤ على غير قياس، وهو من النوادر. والجبأة واحدها جبؤ وهي الحمر من الكمأة، وهي نبت.

= أبي عبيدة، نقله عنه ابن سيده والأزهري، كما هو أيضًا قول الفراء نقله عنه الأزهري «الكشاف» ٢٨٦/٤، «تهذيب اللغة» ٣٨٩/١٥، «المحكم» ٤١٠/١٠، «الصحاح» ١٦١٨/٤، «اللسان» ٤٨/١ ـ (أبل).

(١) ألحقت «عشرون» بالجمع وليست بجمع؛ لأنه لا واحد لها من لفظها كما ذكر الرَّضِيّ أنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة، وألا يطلق الأول إلا على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة وكذا قال الأشموني في «شرحه».
«همع الهوامع» ١٥٦/١، «شرح الأشموني» ٦١/١.

(٢) أشار إلى ذلك المرادي في باب النسب عند قول ابن مالك.
والواحد اذكر ناسبًا للجمع ... إن لم يشابه واحدًا بالوضع
«توضيح المقاصد والمسالك» ١٢٠/٣.

وقال الأحمر[1]: الجبأة هي التي إلى الحمرة، والكمأة هي التي إلى الغبرة والسواد. قاله الجوهري[2]. ومما يعرف به الجمع كونه على وزن لم تبن عليه الآحاد.

قد يقال فيه دور، إذ لا يعرف كونه كذلك إلا بعد معرفة كونه ليس بمفرد ولا يعرف كونه كذلك إلا بعد معرفة كونه جمعًا فتتوقف معرفة كونه جمعًا على معرفة كونه ليس بمفرد وبالعكس.

ويجاب بأن توقفَ معرفة كونه جمعًا على ما ذكر توقفٌ على معرفة المفهوم كما هو شأن الحد غالبًا، وتوقف معرفة ما ذكر على معرفة الجمع توقفٌ على ما صدق، فلم تتحد جهة التوقف[3].

قوله: (وليس مسلوكًا به على سبيل رطب ونحوه)، أي: كـ(كلم) و(عنب) في أنه يغلب عليه التذكير. قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾. ولو كان جمعًا لقال: مواضعها، والطيبات.

قوله: (على نحو ركاب) الركاب: الإبل التي يسار عليها، الواحدة: راحلة. قاله الجوهري[4].

---

(١) هو علي بن الحسن وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر، شيخ العربية وصاحب الكسائي، قال عنه الكسائي: ما أعرف في أصحابي أحدًا مثله في الفهم والصيانة.

(٢) قال ثعلب: كان الأحمر يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو مات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة. وعند الإطلاق في عامة كتب النحو التي تنقل منه فهو المعني كما صرح بذلك السيوطي فقال: وحيث أطلق في «جمع الجوامع» فهو هو.
«بغية الوعاة» للسيوطي ١٥٨/٢، «معجم الأدباء» ٥/١٣، «تاريخ بغداد» ١٠٤/١٢.

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» ٧٠/١ (كمأ).

(٤) نقل ابن سيده عن سيبويه ورجحه: أنه ليست الكمأة بجمع كَمْء؛ لأن فَعْلَة ليست مما يُكَسَّر عليه فَعْل، إنما هو اسم للجمع. وخالفه ابن الأعرابي فقال: الكمأة الجمع والكمء الواحد على غير قياس ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى خبأة وخبء، ومنهم من جمعها على أكمؤ واستشهدوا بقول الشاعر:
ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلاً ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر=

قوله: (فقالوا: زيت ركابي) نسبة إلى الركاب؛ لأنه يحمل من الشام على الإبل[(١)(٢)].

قوله: (إلا إذا غلبت)، أي: وصارت علمًا أو أهمل واحدها. قاله الجوهري.

قوله: (وهو ما سلم فيه لفظ الواحد) قد يقال: يرد عليه نحو صنوان جمع صنو، فإنه سلم فيه لفظ الواحد مع أنه ليس بجمع تصحيح، وإلا لأعرب بالحروف. ويجاب: بأنه ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف، فقد يتخلف لعدم استيفائه شروط إعرابه بها كما سيأتي في كلامه، على أنا لا نسلم أنه سلم فيه لفظ الواحد حتى يكون جمع تصحيح، فقد ذكر عقب هذا أن جمع التكسير ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقًا أو تقديرًا، فيجوز أن يكون فيه تغيير تقديرًا بأن تقدر حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم، وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان[(٣)].

= والكمأة: نبات لا ورق لها ولا ساق توجد في الأرض من غير أن تزرع قيل سميت بذلك لاستتارها، يقال: كمأ الشهادة إذا كتمها وجاء في الحديث: **«الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين»**.

«لسان العرب» ١٤٩/١، «تاج العروس» ٤٠٨/١ (كمأ).

«فتح الباري» ١٦٣/١٠، «زاد المعاد» ٣٦٠/٤.

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (ركب) ١٣٨/١. وقال: لا واحد لها من لفظها والجمع رُكُب بالضم.

(٢) قاله الجوهري في «الصحاح» (ركب) ١٣٩/١. والأزهري في «تهذيب اللغة» (ركب) ٢١٧/١٠. وابن سيده في «المحكم» (ركب) ١٤/٧.

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (ركب) ١٣٨/١ ـ ١٣٩.

قال الفراء: الصِّنْوَان: النخلات أصلهن واحد.

وقال أبو زيد: تقول هاتان نخلتان صنوان، ونخيل صنوان.

قال أبو عبيد: أصل الصنو إنما هو في النخل.

وقال ابن سيده: الصِّنْوُ: الأخ الشقيق، والعم والابن والجمع صنوان.

وقال أبو حنيفة: إذا نبتت الشجرتان من أصل واحد فكل واحدة منهما صنو الأخرى، ومنه قول النبيّ ﷺ: **«عمُ الرجل صِنْوُ أبيه»**، وبهذا يتبين أن صنوان ليس بجمع=

قوله: (وهو ما تغير فيه لفظ الواحد)، أي: لغير الإعلال؛ لئلا يرد عليه ما تغير فيه لفظ واحده للإعلال مع أنه ليس بجمع تكسير، بل هو جمع تصحيح نحو: قاضون والأعلون[1].

قوله: (فأجري مجرى المثنى في خفة العلامة). قيل: فيه نظر إذ كيف يصح هذا مع جعل الواو علامة وليست بخفيفة، فالأولى أن يقال: كما كان[2] حروف الإعراب ثلاثة، والإعراب ستة: ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع، فلو جعل إعرابهما رفعًا بالواو وبالألف نصبًا، وجرًا بالياء لالتبس المثنى بالجمع، ولو جعل إعراب أحدهما بذلك دون الآخر لبقي أحدهما بلا إعراب بذلك، فوزعت الحروف عليهما بأن جعل إعراب المثنى بالألف رفعًا والجمع بالواو كذلك وإعرابهما معًا بالياء جرًا ونصبًا؛ لما قرره في المحلّين، ويجاب عن النظر بأن الواو وإن لم تكن خفيفة بالنسبة لأختيها فهي خفيفة كأختيها بالنسبة لبقية الحروف لكثرة دوران الثلاثة؛ لكونها حروف علة.

قوله: (وجعلوا الإعراب فيه بالانقلاب)، أي: في غير الرفع كما يعلم من كلامه بعد، والمراد بما يحصل بالانقلاب وهو الياء بقرينة كلامه بعد[3].

= تصحيح كما قاله الأنصاري ولذا فهو معرب بالحركات كما هو ظاهر الآية: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾».
«تهذيب اللغة» ٢٤٣/١٢ (صنا)، «المحكم» ٣٧٧/٨ (صنو)، «اللسان» ٤٢٥/٧ (صنا).

(١) قاضون جمع قاضي وأعلون جمع أَعْلَى والذي حصل لقاضون أنه التقى ساكنان: الياء التي آخر الكلمة وواو الجمع فحذفت الياء. وأما أعلون فأصلها أَعْلَيُون، فتحركت الفاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة لتدل عليها، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان أيضًا الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.
ولذلك لم يُكَسَّر المفرد، بل هما جمع تصحيح كما قال الأنصاري رحمه الله.
«الدر المصون» للسمين الحلبي ٤٠١/٣ ـ ٤٠٢، «فتح المغيث» ١١٧/٢.

(٢) في (ج): كانت.

(٣) الواو إما أن تكون ظاهرة مثل: الزيدون أو مقدرة كما في: صالحو القوم، أو منقلبة إلى ياء كما في مسلميّ. قاله الصبان «حاشية الصبان» ١١٩/١. ممن جعل الإعراب=

قوله: (لئلا يلتبس الجمع بالمثنى في حال الإضافة)، أي: وفي حال الوقف. وفي نسخة: (في بعض الصور)، وهي أعم.

قوله: (لأفضى[1] ذلك إلى الالتباس بالمثنى المرفوع)، أي: في حال الوقف؛ لارتفاع اللبس في الوصل بكسر نون المثنى وفتح نون الجمع.

قوله: (وفتحوها تخفيفًا)، أي: ولئلا يلتبس بالمثنى في نحو: (المصطفين) جمعًا.

قوله: (خال من تاء التأنيث)، أي: المغايرة لتاء نحو عِدَة وثبة - عليهن - ليدخل نحو ذلك، كذا قاله بعضهم. وتركه الشارح كوالده في النظم[2]؛ لأن ذلك ليس بجمع تصحيح، بل ملحق به، كما سيأتي، على أن الأولى أن يعبر بدل تاء التأنيث بهاء التأنيث، وشرط بعضهم كالناظم في «تسهيله» أيضًا خلوه من التركيب المزجي والإسنادي كمعدي كرب، وبرق نحره، وتركه الشارح؛ لأنه ليس شرطًا في هذا الجمع بل في مطلق الجمع[3].

قوله: (لمذكر عاقل علمًا)، أي: فلا يجمع نحو: زينب ولا حائض،

= بالانقلاب الجرمي وابن عصفور، ورده ابن مالك كما في «شرح التسهيل» من أربعة أوجه «شرح التسهيل» ١/٧٦.

(١) في (ب): لأدى.

(٢) لكن أشار إليه الناظم في «شرح التسهيل» بقوله: وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع بمغايرة ما في عدة وثبة علمين تنبيهًا على ما صار علمًا من الثلاثي المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يجمع بالواو والنون فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين، ذكر ذلك ابن السراج في الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه.
«شرح التسهيل» ١/٧٩.

(٣) ذكره في «شرح التسهيل» وأضاف قائلاً: فإن احتيج إلى تثنية شيء منها أضيف إليه (ذوا)، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه (ذوو).
«شرح التسهيل» ١/٧٩.

ولا نحو واشق علمًا لكلب، وسابق صفة لفرس ولا نكرة كرجل[١].

وقوله: (عاقل)، أي: حقيقة أو تنزيلاً ليدخل نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، لما وصفها بصفات من يعقل جمعها جمعه أو يقال: هذا ليس بجمع حقيقة، بل ملحق به[٢].

قوله: (أو صفة تقبل تاء التأنيث)، أي: فلا يجمع ما لا يقبلها نحو: صبور ولا سكران ولا أحمر، وخرج بقوله: (باطراد)، نحو قولهم: مررت بقتيلة بني فلان؛ لأن التاء إنما لحقته خشية الالتباس؛ إذ فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو رجل جريح، وامرأة جريح[٣].

قوله في نسخة: (إن قصد معناه)، أي: معنى التأنيث، وليس لهذا كبير فائدة.

---

(١) الاحتراز ظاهر من كلام ابن الناظم في قوله: لمذكر عاقل علمًا. ففي زينب وحائض كونه لمؤنث وفي واشق وسابق كونه لغير عاقل، أما رجل فهو لمذكر عاقل لكن مفرده قد نُكِّر فيجمع جمع تكسير؛ لعدم سلامة المفرد.

(٢) الوجه الأول الذي ذكره الأنصاري هو الأظهر، وهو الذي نقله أبو جعفر النحاس عن الخليل وسيبويه فقال: القول عند الخليل وسيبويه أنه لما خَبَّرَ عن هذه الأشياء بالطاعة والسجود وهما من أفعال من يعقل جعل فيهما يكون لما يعقل.
وهو المطرد الذي أشار إليه ابن مالك في «الكافية» فقال:
وغيرُ ذي العقل به يلحق إنْ   يضاهِهِ كـ(ساجدينَ) فاستبن
«إعراب القرآن» ١٩٢/٢ ـ «شرح الكافية الشافية» ٧٦/١.

(٣) أي: لا يجمع ما كان على وزن أَفعَل الذي مؤنثه فَعْلاء كأحْمَر حمراء ولا ما كان على وزن فعلان الذي مؤنثة فعلى كسكران سكرى، ولا يجمع مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وقتيل وجريح وإليه أشار ابن مالك في الكافية فقال:
وارفع بواوٍ، وانصبن واجرر بيا   سالم جمع خُصَّ باسم عريا
من تاء أنثى صفةً، أو عَلَمَا   لعاقلٍ، أو شبهِهِ إن أفهما
مُذكَّرًا لا مثل (سكران) ولا   (أخوَى) (صبورِ) وفعيلِ فُعِلَا
«شرح الكافية» ٧٥/١.

قوله: (أو في معنى ما يقبلها) عطف على (تقبل) وعبارة «التوضيح» (أو) تدل على التفضيل[1].

قوله: (كضارب ومذنب) مثالان للصفة التي تقبل تاء التأنيث باطراد.

قوله: (والأحسن والأفضل مثالان)، لما في معنى ما يقبلها، إذ يجوز أن يشتق من مادة كل منهما صيغة يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كحسنة وحسن وفاضل وفاضلة.

قوله: (قد ألحق بجمع المذكر السالم المطرد أسماء جمع وجموع تكسير وجموع تصحيح لم تستوف الشروط).

ذكر المرادي وغيره رابعًا وهو المفرد الذي هو جمع في الأصل[2] كـ: عليين وزيدين مسمى بهما، والشارح أدرجه في أسماء الجموع وأدرج فيها العالمين.

وقال: إن واحده أعم في الدلالة منه، وبعضهم جعله مما لا واحد له من لفظه كـ(أولو)[3]؛ لأن العالم عام والعالمين خاص بمن يعقل، و«الكشاف» رجح كونه جمعًا لعالم فقال: (العالم) اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وقيل: كل ما علم الخالق به من الأجسام والأعراض، فإن قلت: لم جمع؟ قلت: ليشمل كل جنس مما سمي به، فإن قلت: فهو اسم غير صفة، وإنما يجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام. قلت: يساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه وهي الدلالة

---

(١) قال أبو حيان: نعم، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصًا بالمذكر، كمَخْصِيّ، وأفعل التفضيل المعرف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو الأفضلون، وأفضلوا بني فلان، فإن تأنيثه بالألف مثل فضلى نساء بني فلان، والفضلى. وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء، وأما عبارة وهذا نفس ما علق عليه الأزهري على عبارة ابن مالك في شرحه على «التوضيح».
«شرح التصريح على التوضيح» ٦٨/١، «همع الهوامع» ١٥١/١.

(٢) ذكر القسم الرابع المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٦٩/١.

(٣) في (ب): قالوا.

على معنى العلم. انتهى[١].

(تنبيه)[٢]: إذا سمي بالجمع فإعرابه بحاله لما مرَّ، ويجوز إلحاقه (بحين في لزوم الياء وإعرابه بحركات النون منونة أو إلحاقه بعرجون في لزوم الواو وبحاله لما مر، ويجوز إلحاقه بعرجون في لزوم الواو)[٣]. وإعرابه بالحركات منونًا، ويجوز إعرابه بحركات النون منونة، ولزوم الواو وفتح النون ولزوم الواو، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف[٤].

---

(١) أما عالَمُون فهو عند الناظم على ما ظهر منه اسمُ جمعٍ، وليس بجمع عالم، وعلى مقتضى هذا الظاهر نصَّ في «شرح التسهيل» فقال: وأما عالمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل قال: وليس جمع عالم؛ لأن العالم عام، والعالمين خاص وليس ذلك شأن الجموع، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين، وما قاله بناء منه على أنه خاص بمن يعقل، وقد ذهب كثير من العلماء وأهل اللغة إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمعية. «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للشاطبي ١/١٨٣، «شرح التسهيل» ١/٨٨.

(٢) في (ب): قوله.

(٣) ما بين القوسين مضطرب في (ج).

(٤) قول الأنصاري: إعرابه بحاله، أي: أنه يعرب إعراب جمع المذكر السالم فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء وهي أفصح اللغات كما قال السيوطي واستشهد بقول زيد بن عدي.

تركنا أخا بكر يَنُوءُ بصدرهِ بِصِفِّينَ مَخضوبَ الجيوب من الدَّم

والوجه الثاني في الجمع: أن يجعل كـ(غسلين) في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفًا.

والوجه الثالث: أن يجعل كـ(هارون) في التزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة.

والوجه الرابع: التزام الواو وفتح النون مطلقًا.

والوجه الخامس: لزوم الواو، والإعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونةً، فتقول: هذا زيدونٌ، ورأيتُ زيدونًا، مررت بزيدونٍ ومنه قول أبي دهبل الجمحي:

طالَ ليلي وبِتُّ كالمجنونِ واعترتني الهُمومُ بالماطرونِ

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل.

«همع الهوامع» ١/١٧٠، «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري ١/٧٤.

قوله: (كحرة وحرين) في نسخة: (كحرة وإحرين) بزيادة همزة مكسورة أو مفتوحة وهي المناسبة لجعله ذلك من جموع التكسير.

لكن قال الجوهري بعد قوله: حرة: جمع حرون، وقالوا: إحرون أيضًا، وكأنه جمع إحرة.

قال: والحرة: أرض ذات حجارة سود[1].

قوله: (مما تغير فيه لفظ الواحد وبناؤه) العطف فيه عطف تفسير.

قوله: (فإنه جمع أهل وهو لا علم ولا صفة)، قيل: بل[2] هو صفة؛ لقولهم: الحمد لله أهل الحمد[3].

وأجيب: بأن الكلام في (الأهل) بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء[4].

قوله: (كما شذ تصحيح الوابل في قول الهذلي:

يُلاعِبُ الرِّيحَ بِالعَصْرِين قَسْطَلُهُ ... والوابِلُون وتهتَانُ التَّجَاوِيدِ[5]

---

(١) انظر: «الصحاح» (حرر) ٦٢٦/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) الأظهر أنه ليس بصفة، وهو الذي عليه عامة النحويين كابن هشام «أوضح المسالك» ٥٢/١، والمكودي «شرح المكودي على الألفية» ص(٢٢)، وابن قيم الجوزية «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» ١٣٥/١، والأشموني «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» ٦١/١، والصبان «حاشية الصبان» ١٣٢/١، والمرادي «توضيح المقاصد والمسالك» ٦٩/١، والسيوطي «همع الهوامع» ١٥٦/١ والشاطبي «المقاصد الشافية» ١٨٢/١، والأزهري «شرح التصريح على التوضيح» ٧٣/٢ وغيرهم.

(٤) ورد الأهل بمعنى القرابة في القرآن الكريم في عدة مواضع قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقال تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ﴾ [الزمر: ١٥]، وقال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢].

(٥) البيت لأبي صخر الهذلي ذكره في «تلخيص الشواهد» ص(٦٨)، «شرح أشعار الهذليين» ٩٢٥/٢، «لسان العرب» ١٣٧/٣ (جود) «المقاصد النحوية» ١٦٢/١، «شرح ابن الناظم» ص (٢٦) والشاهد قوله: (الوابلون) وهو من الجموع التي لم تستوف الشروط فتصحيحه شاذ لأنه لما لا يعقل فحقه أن لا يصح ولكنه ورد فوجب قبوله كما قال ابن الناظم.

قاله أبو صخر عبدالله بن مسلم السهمي الهذلي، شاعر إسلامي[(١)].

والعصران: الغداة والعشي. وقيل: الليل والنهار[(٢)]، والقسطل: الغبار[(٣)].

و(الوابلون) عطف على الريح، وهو جمع وابل: وهو المطر العظيم القطر[(٤)]، وفيه الشاهد حيث جمع بالواو والنون مع أنه ليس بعلم ولا صفة ولا مسماه عاقل، و(التهتان): قطر مطر ساعة بعد ساعة وهو مصدر كالترداد، وأصله: الهتن والهتون مصدر أهتن المطر يهتن بالكسر، أي: قطر[(٥)]. و(تهتان التجاويد) من إضافة المصدر إلى فاعله، وأصل (التجاويد): الأجاويد جمع أجواد وجمع جود، وهو المطر[(٦)].

قوله: (وهو كل مؤنث بالتاء محذوف اللام غير ثابت التكسير)، أفاد به أنه لا يجمع نحو تمرة لعدم الحذف، ولا نحو عِدَة وزنة كثيرًا بقرينة ما

---

(١) هو عبدالله بن مسلم وقيل: ابن سلمة السهمي، أبو صخر الهذلي من بني هذيل بن مدركة، عاش في العصر الأموي مواليًا لبني مروان متعصبًا لهم، وله في عبدالملك وأخيه مدائح، حبسه عبدالله بن الزبير عامًا ثم أطلق سراحه توفي سنة ٨٠هـ.
انظر: «شرح شواهد المغني» ص(٦٢)، «خزانة الأدب» ١/٥٥٥، «الأغاني» ٥/١٨٥، «الأعلام» للزركلي ٤/٩٠.

(٢) الأظهر ـ والله أعلم ـ في تفسير العصرين ما جاء في حديث فضالة بن وهب الليثي أن النبيّ ﷺ قال له: **«حافظ على العصرين»**. قلت: وما العصران؟ قال: **«صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها»** أخرجه الحاكم ١/٢٠ وصححه العلامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» (١٨١٣).

(٣) انظر: «المحكم» (قسطل) ٦/٦١١، «لسان العرب» (قسطل) ١١/٥٥٧.

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» (وبل) ١٥/٣٨٧، «المحكم» (وبل) ١٠/ ٤٣٦، «لسان العرب» (وبل) ١١/٧١٩.

(٥) انظر: «المحكم» (هتن) ٤/٢٧٩، «تهذيب اللغة» (هتن) ٦/٢٣٧، «لسان العرب» (هتن) ١٣/ ٤٣١.

(٦) انظر: «تهذيب اللغة» ١/١٥٦.

ذكره بعد؛ لأن المحذوف الفاء[١]، ولا نحو: يد ودم؛ لعدم تأنيثه بالتاء[٢]، وشذ أبون وأخون، ولا نحو اسم وبنت لذلك، وشذ بنون[٣]، ولا نحو شاة وشفة؛ لأنهما كسرا على شياه وشفاه[٤].

وشرط بعضهم شرطًا آخر: أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون، ليخرج نحو هنة؛ لأن مذكره جمع بذلك[٥]، فلو جمع هو به أيضًا لحصل الالتباس[٦].

قوله: (كأرة...) إلى آخره، الأرة: موضع النار، وأصلها أري عوض

---

(١) أجاز الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري أن يجمع عدة على عدون وزنة على زنون؛ لأنهما علمين لمذكر «شرح التصريح على التوضيح» ٧١/١.

(٢) ولعدم التعويض عن لامهما المحذوفة وأصلهما: يَدْيٌ ودَمْي، بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر، وذهب المبرد إلى فتح الميم، وحذفت لامهما على غير قياس.

(٣) شذ بنون جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله (بنو) لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو، قاله الجوهري، نقله عنه الأزهري «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري ٧٢/١.

(٤) أصل (شاة) التي جمعت على شياه شوهة، بسكون الواو، كصحفة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفًا، فصار شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منهما هاء التنبيه. وأصل (شياه) شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وأصل (شفة): شفهة، حذفت لامها وهي الهاء أيضًا، وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة «شرح التصريح على التوضيح» ٧٢/١.

(٥) في (ج) زيادة: فقيل: هنون.

(٦) ولأن هنة تجمع على هنات مثل ابنة وبنات جمع مؤنث سالم قال أبو سليمان الخطابي: يقال للمذكر إذا كني عنه: هن وللمؤنث: هنة.

قال سيبويه: وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث، فإنك إذا أردت الجمع لم تكسره على بناء يرد ما ذهب منه، وذلك لأنها فعل بها ما لم يفعل بما فيه الهاء مما لم يحذف منه شيء، وذلك أنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين، فكأنه عوض فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء وذلك قولك هنة وهنات وفئة وفئات وشية وشيات، وثبة وثبات، وقلة وقلات، وربما ردوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء. وأما هنة ومنة فلا تجمعان إلا بالتاء لأنهما قد ذكرتا.

«كشف المشكل» ٢٥٠/٤، «الكتاب» ٥٩٨/٣، «همع الهوامع» ٢٩٢/١.

عن الياء الهاء[1]؛ والقلة عودان يلعب بهما الصبيان، وأصلها: قلو عوض عن الواو الهاء[2].

والظبة: الطرف، فظبة السيف والسهم طرفهما[3] قال الشاعر:

وَإِذَا الكُمَاةُ تَنَحَّوا أَنْ يَنَالَهُمُ حَدُّ الظُّبَاتِ وَصَلْنَاهَا بِأَيْدِينَا[4]

و(اللدة): الترب، وفلدة الرجل: تربه، والهاء عوض عن الواو في أوله؛ لأنهما من الولادة، وهما لدان، والجمع لدون ولدات[5].

و(الرقة): الدراهم، والهاء عوض عن الواو في أوله؛ لأنها من الورق، ذكر ذلك الجوهري[6].

قوله: (فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة)، قال المرادي: ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين[7].

---

(١) قاله في «معجم الوسيط» وذكر ابن الأثير أن معناه القديد وأورد فيه حديث بلال قال: قال لنا رسول الله ﷺ: **«أمعكم شيء من الإرة»**، أي: القديد. وقيل: هو أن يغلى اللحم بالخل ويحمل في الأسفار.
«المعجم الوسيط» ١/١٥ ـ «اللسان» ١/١٢٦ ـ أري.

(٢) انظر: «العين» ٥/٢١١، «تهذيب اللغة» ٩/٢٢٦، «جمهرة اللغة» ٢/٩٧٦.

(٣) ومنه ما ورد في «صحيح البخاري» قول أبي رافع: ثم وضعت ظُبَةَ السيف في بطنه حتى أخذ في ظهره ـ أي طرفه ـ وكما جاء عند الطبراني في «معجمه» من حديث أنس مرفوعًا قال: **«رأيت كأني مردفٌ كبشًا وكأنَّ ظبة سيفي انكسرت...»**، الحديث قال الحافظ ابن حجر ظبة السيف وهو حرف حد السيف ويجمع على ظبات «صحيح البخاري» ٤/١٤٨٣ ـ «المعجم الكبير» للطبراني ٣/١٤٩، «فتح الباري» ٧/٣٤٤.

(٤) لم أعثر على قائل هذا البيت.

(٥) قال ابن سيده: التِّرْب: اللِّدَةُ والسِّنُ. وقيل: ترب الرجل الذي ولد معه، وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث يقال هي تِرْبُهَا والجمع أتراب. وأورد ابن الأثير حديث: أنا لدة رسول الله. أي: تربه.
«المحكم» ٩/٤٧٩، «النهاية» ٤/٢٤٦.

(٦) انظر: «الصحاح» (ورق) ٤/١٥٦٤.

(٧) ذكره المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٧٠.

قوله: (قال الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَه لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدا)[1][2]

قاله الصمة بن عبدالله بن الطفيل، شاعر إسلامي، ومعنى: (دعاني): اتركاني من ذكر نجد يخاطب به خليله، ومن عادتهم يخاطبون الواحد بصيغة التثنية كما في قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل[3]

و(نجد) اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق[4]، والشاهد في (سنينه) حيث أجراه مجرى (حين) في إعرابه بالحركات

---

(١) البيت للصمة بن عبدالله بن الطفيل القشيري وهو في «ديوانه» ص(٦٠)، انظر: «خزانة الأدب» ٥٨/٨، «شرح المفصل» ١١/٥، «المقاصد النحوية» ١٦٩/١، «شرح الأشموني» ٣٧/١، «تلخيص الشواهد» ص(٧١).

(٢) ورد في هامش (ب): دعاني، أي: اتركاني، يخاطب به خليله، ومن عادتهم مخاطبة الواحد بصيغة التثنية، وقد سبق في شرح البيت الأول من هذا الكتاب ما أغنانا عن ذلك. ونجد من بلاد العرب، وهو خلاف الغور، والغور هو تهامة، وكل دار ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو قاله (...) ولعبن بنا.
قولهم: لعبت به، أي: أذْلَلْته وسخرت به، وشيبًا بالكسر جمع أشيب، والأصل الضم بدل الكسر؛ للمحافظة على الباء، وهو حال من الضمير في (بنا)، أي: لعبن بنا ونحن شيبة و(شيبننا)، أي: جَعَلْنَنَا شيبًا. و(مردًا) حال من مفعوله، وهو جمع أمرد، وهو الشاب الذي ظهر شاربه، ولم تنبت لحيته.
قاله في «القاموس» والشاهد في قوله: (سنينه) حيث أعربه بالحركات على النون، ولذلك لم تسقط نونه بالإضافة. «شواهد السيد».

(٣) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس وهو مطلع معلقته التي يقول فيها:
قِفَا نَبْك مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمنْزِل بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
وهو في «ديوانه» ص(٨)، انظر: «سر صناعة الإعراب» ٥٠١/٢، «الكتاب» ٢٠٥/٤، «خزانة الأدب» ٣٣٢/١، «شرح شواهد المغني» ٤٦٣/١، «شرح الأشموني» ٤١٧/٢.

(٤) ذكر ذلك الحموي، ونقله عن السكري «معجم البلدان» ٢٦٢/٥.

ولزومه النون مع الإضافة[1].

٣٩ ـ وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ   فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
٤٠ ـ وَنُونَ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ   بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

قوله: (وأما كسر نون الجمع فإنما يجيء للضرورة)، مع قوله: (وأما فتح نون التثنية فلغة قوم من العرب)، بيّن به مراد والده بقوله في نون الجمع: (وقل من بكسره نطق) مع قوله: (ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه)؛ إذ ليس الثاني عكس الأول من كل وجه، بل الأول ضرورة، والثاني لغة كما عرفت[2].

قوله[3]: (كقوله:

عَرِينٌ مِن عُرَينَةَ ليس منا   برئت إلى عرينة من عرينِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ   وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ)

قالها[4] جرير[5] وفي نسخة: (رباح) بدل أبيه[6]، وأراد بـ(عرين):

---

(١) ولو أعربها بالحروف لقال: (سنيه) بحذف النون للإضافة، وهذه لغة بني عامر فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم، ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة.

(٢) بل جعل ابن مالك الاثنين لغة ففتحها في المثنى لغة، وكسرها في الجمع لغة، وأنشد في فتح نون المثنى ما نقله عن الفراء من قول حميد بن ثور الهلالي:
على أَحْوذِيَّيْنَ استقلت عشيةً   فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ
كما أنشد على كسر نون الجمع قول الشاعر وهو لجرير:
عرفنا جعفرًا وبني رباح   وأنكرنا زعانف آخرين
«شرح الكافية الشافية» لابن مالك ١/١٩٩.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): قالهما.

(٥) جرير بن عطيّة بن حذيفة بن الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي من تميم، أشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، وكان هجّاءً مرًا. ت١١٠هـ.
«وفيات الأعيان» ١/١٠٢، «الأعلام» ٢/١١٩.

(٦) الرواية التي في ديوان جرير: عرفنا جعفرًا وبني عبيد أما في «شرح الكافية»=

عرين بن ثعلبة بن يربوع[1]. و(عُرينة) بضم العين: بطن من بجيلة، والمعنى: تبرأت من عرين منتهيًا إلى عرينة، كما في قولك: أحمد إليك الله، أي: أنهي حمده إليك. و(الزعانف) بفتح الزاي جمع زعنفة بكسرها وكسر النون، وأراد بها الأدعياء، الذين ليس (أصلهم واحدًا)[2]، أي: وأنكرنا الأدعياء من جماعة (آخرين)، وتطلق الزعنفة على القصير[3]. والشاهد في كسر نون آخرين، وكسرها إنما يكون بعد الياء كما في البيت لا بعد الواو.

قوله: (وقول الآخر:

أَكُلَّ الدَّهرِ حِلٌّ وارتِحَال ... أَمَا يبقِي عَلَيّ ولا يَقِيني

وَمَاذا يبتَغِي الشُّعراء مِنّي ... وَقَد جَاوزْتُ حَدّ الأَرْبَعِينِ)[4]

قالهما سحيم بن وثيل الرياحي[5]، والهمزة في (أَكُلَّ) للإنكار. وقوله:

= لابن مالك: (وبني رباح). بالباء، وفي نسخة: (وبني رباح). بالباء الموحدة.
«ديوان جرير» ص(٥٧٧)، «شرح الكافية الشافية» ١/٢٠٠.

(١) هو عرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة، جدّ جاهلي بنوه بطن من تميم من العدنانية، والنسبة إليه عريني، وإليه ينسب عبدالله بن مطر العريني البصري من رجال الحديث المعروفين.
«نهاية الأرب» ص(٢٩٤)، «التكملة من اللباب» ٢/١٣٤، «الأعلام» للزركلي ٤/٢٢٨.

(٢) في (ج): لهم أصل واحد.

(٣) ذكر المعنيين ابن سيده كما ذكر معاني أخرى منها أن الزعانف تطلق على أطراف الأديم كما روي ذلك عن ثعلب، وتطلق على الشيء الرديء والرذيل.
«المحكم» لابن سيده ٢/٤٥٣.

(٤) البيتان كما قال الأنصاري لسحيم بن وثيل الرياحي، وهكذا نسبهما الشاطبي في «المقاصد الشافية»، وقد أورد ابن مالك في «شرح التسهيل» قبل الشاهد بيتين ليدلك على أن القوافي مجرورة.
«المقاصد الشافية» ١/١٩٥، «شرح التسهيل» ١/٩٣.

(٥) سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم، عاش أربعين في الجاهلية وستين في الإسلام، ناهز المائة، وكان شريفًا في قومه، من أشهر شعره البيت الذي يقول فيه:

أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني

«خزانة الأدب» ١/١٢٦، «جمهرة الأنساب» ١/٢١٥، «الإصابة» ٥/٧.

(حل)، أي: حلول. (ولا يقيني) أي: الدهر، أي: لا يحفظني، من (وقى وقاية). وفي نسخة بدل تبتغي (تذَّري). والشاهد في كسر نون (الأربعين)، واعترض عليه بأنه يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب بالإضافة على لغة من أعرب ذلك بالحركة[1].

قوله: (وأنشد:

عَلَى أَحْوِذِيينَ استَقَلَّت عَشِيَّة ... فَمَا هِي إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ)[2]

قاله حميد بن ثور بن حزن: شهد حنينًا مع الكفار، ثم قدم على النبيّ ﷺ[3]. و(الأحوذي): الخفيف في الشيء لحذقه. وأراد بـ(الأحوذيين) هنا جناحي قطاة[4].

يصفهما بخفتهما، أي: ارتفعت القطاة في الهواء، ولغة فتح النون، قيل: لا تختص بالياء، كقوله:

---

(١) جوز ابن مالك ـ كما في «شرح التسهيل» ـ أن تكون الكسرة للضرورة الشعرية وبذلك لا يكون فيه شاهد على هذا النحو. «شرح التسهيل» ٩٣/١.

(٢) البيت كما قال الأنصاري هو لحميد بن ثور، وهو في «ديوانه» ص(٥٥)، وانظر: «خزانة الأدب» ٤٥٨/٧.

(٣) حميد بن ثور بن حزن، أبو المثنى الهلالي، كان أحد الشعراء الفصحاء، وكان كل من هاجاه غلبه، وقد وفد على النبيّ ﷺ فأسلم وأنشد النبيّ ﷺ حين أسلم فقال:

أصبح قلبي من سُلَيْمَى مقصدًا ... إنْ خَطَأً منها وإنْ تَعَمُّدَا

من ساعةٍ لم تكُ إلا مَقْعَدًا ... فَحَمَّل الهمَّ كنارًا جَلْعَدَا

إلى قوله:

ما يشتفي منكم طبيبٌ أبدًا ... الجِدُّ فيما ينبغي وأوْجَدا

حتى أتيتُ المصطفى مُحمَّدا ... يتلو من الله كتابًا مُرشِدَا

«الإصابة» ٢٨٩/٢، «تاريخ دمشق» ٢٦٩/١٥، «مجمع الزوائد» ١٢٥/٨، «المعجم الكبير» للطبراني ٤٧/٤.

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» (حذا) ٢٠٦/٥، «المُحْكَم» (حوذ) ٤٩٦/٣.

أعـرف مـنـهـا الـجـيـد والـعـيـنـان ... ومـنـخـريـن أشـبـهـا ظـبـيـانـا[١]

وقيل البيت (مصنوع)[٢] قاله ابن هشام[٣].

قال المرادي، وحكى الشيباني أن ضم النون لغة، يعني: مع الألف. وحكي عن العرب: هما خليلانُ[٤].

٤١ ـ وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٤٢ ـ كَذَا أُولاَتُ وَالذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ ... كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلْ

قوله: (الذي يجمع بالألف والتاء هو جمع المؤنث السالم)، جرى فيه على الغالب، وإلا فنحو (حمام) و(حبلى) يجمع بالألف والتاء، كما شمله[٥] النظم، مع أن الأول مذكر والثاني جمعه غير سالم. والمراد بالألف والتاء: الألف والتاء المزيدتان كما يشير إليه تعلقهما بجمع[٦]، فإن كانت التاء أصلية كأبيات وأموات، أو الألف أصلية: كقضاة وغزاة كان النصب بالفتحة على الأصل[٧].

---

(١) هذا البيت من الرجز وهو لرؤبة كما في «ديوانه» ص(١٨٧)، وقيل هو لرجل من بني ضبة كما في «المقاصد النحوية» ١/١٨٤، وبلا نسبة كما في «أوضح المسالك» ١/٦٥، «تلخيص الشواهد» ص(٨٠)، «شرح الأشموني» ١/٣٩، «همع الهوامع» ١/٤٩.
الشاهد قوله: (العينان) بفتح النون وهو دليل على أن نون المثنى لا تختص بالياء، بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال كما قاله ابن عصفور والسيرافي.

(٢) في (ج): موضوع.

(٣) انظر: «أوضح المسالك» لابن هشام ١/٦٧.

(٤) ذكره المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٧٢، والشيباني هو أبو عمر إسحاق ابن مرار الكوفي نسبة إلى بني شيبان لتأديبه أولادهم، أخذ عن الإمام أحمد، توفي سنة ٢٠٦هـ.

(٥) في (ج): يشمله.

(٦) في (ج): بجميع.

(٧) قاله أبو حيان الأندلسي وكذا قال الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري: ربما نصب بالفتحة على لغة كما قال أحمد بن يحيى إن كان محذوف اللام، وتُرَدّ إليه في الجمع=

قوله: (وله إعراب على حدة)، أي: بالنسبة إلى المجموع لا إلى الجميع.

قوله: (وذلك أن رَفْعَهُ بِضَمَّة وَجَرَّه وَنَصْبَهُ بِكَسْرة) هو المشهور، وربما نصب بالفتحة إن كان محذوف اللام كـ(سمعت لغاتهم).

قوله: (أجروه في النصب مجراه في الجر كما فعلوا ذلك في جمع المذكر السالم)، أي: ولأنه لو لم يحمل النصب على الجر فيه لزم مزية الفرع على الأصل، فإن قلت: قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربًا بالحركات دون جمع المذكر، فهلا تحملت تلك المزية هنا أيضًا. قلت: إن تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع[1] الثقل الناشئ من اجتماع الحركة والحرف، ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض، وما ذكر من أن الكسر حال النصب كسرة إعراب هو ما عليه الجمهور[2].

وقال الأخفش والمبرد: إنها كسرة بناء[3].

= كـ(سمعت لغاتهم) بفتح التاء، حكاه الكسائي. (ورأيت بناتَك)، بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقول الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فلما جلاها بالأيام تَحَيَّرَتْ ... ثباتًا عليها ذُلُّهَا واكْتِئَابُهَا

«شرح التصريح على التوضيح» ١/٨١، «التذييل والتكميل» ١/٣٣٥.

(١) ورد بهامش (أ): قوله دفع الثقل، أي: في جمع المذكر السالم وهو إعراب بالحركات مع وجود الدال على الحرفية وهو الواو والياء.

(٢) ذكر الشاطبي وجهًا آخر للشبه بينهما فقال: جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر في كونه بالياء، فكذلك حمل النصب هاهنا على الجر في كونه بالكسرة لنوع من المقابلة، كما جعلوا هاهنا التنوين في مقابلة النون هنالك فلم يزل مع وجود مانع الصرف في اللغة الفصحى كما لم تزل النون هنالك، وكذا قال ابن عصفور: وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا.

«المقاصد الشافية» ١/٢٠٨، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ١/٥٧، «شرح الأشموني» ١/٧٠.

(٣) انظر: «معجم البلدان» ١/١٣٠.

نقله عن الأخفش الأشموني في «شرحه على الألفية» وقال: إنه قول فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه «شرح الأشموني» ١/٧٠.

قوله[1]: (وأذرعات) بذال معجمة: قرية من قرى الشام[2].

قوله: (فأما أولات فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه)، أي[3]: وإنما له واحد من معناه وهو (ذات) كما أن واحد (أولو): (ذو)[4].

قوله: (ومنهم من يجعله كأرطأة علمًا)، أي[5]: فيعربه إعراب ما لا ينصرف، وحاصل ما ذكر في إعراب ما سمي به ثلاثة أوجه[6].

قال المرادي: وإنما نون إعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية؛ لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة كما مر بيانه[7].

٤٣ ـ وجُرَّ بالفتحةِ ما لا يَنْصَرِفْ ما لم يُضف، أو يَكُ بعد أل رَدِفْ

قوله: (فالمنصرف ما لم يشابه الفعل)، غير مطرد لدخول الاسم المبني فيه.

قوله: (وغير المنصرف ما شابه الفعل)، أي: مشابهة خاصة كما ستعلم.

قوله: (فالمنصرف ينون ويجر بالكسرة)، أي: إذا أعرب بالحركة بأن لم يكن مثنى ولا مجموعًا على حده.

---

(١) مكانها بياض في (ج).

(٢) انظر: «معجم البلدان» ١/١٣٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ولات: اسم جمع بمعنى ذوات، وهو كما قال الأنصاري لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه وهو ذات. وهو بمعنى صاحبة وأصله أُلَى، بضم الهمزة وفتح اللام، قلبت الياء ألفًا ثم حذفت؛ لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ووزنه فعات «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري ١/٨٢.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) وهي الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن الناظم فيما سمي به من هذا الاسم.

(٧) ذكره المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ص(٧٤).

قوله: (لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء وتعاقبهما على معنى واحد في باب: راقودٌ خلًا وراقودُ خلٍّ)، أي: أن المعنى في كل منهما على التمييز، وبيان تعاقبهما أن (راقودًا) إن نون لم يجر (خَلًا) وإلا جر، و(الراقود): دن طويل الأسفل، يطلى داخله بالقار، وهو معرب، وجمعه رواقيد. قاله الجوهري[1].

قوله: (أو دخله الألف واللام فأمن فيه التنوين جر بالكسرة نحو: مررت بأحمركم وبالحمراء)، أي: سواء كانت (أل) معرفة نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أم موصولة: كالأعمى والأصم على رأي من جعلها موصولة فيهما[2]، أم زائدة كقوله:

رأيت الوليدَ بنَ اليَزِيدِ مُباركًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كاهله[3]

فإن قلت: إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته (أل) هل يسمى منصرفًا؟ قلت: فيه خلاف، والتحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (بأل) فمنصرف كأحمركم، وإلا فغير منصرف كأحسنكم. وظاهر كلامه كالناظم أنه غير منصرف مطلقًا، وكان فيما ذكر بدلها كما صرح به في «التسهيل»[4].

---

(١) انظر: «الصحاح» (رقد) ٢/٤٧٦.

(٢) الأظهر ـ والله أعلم ـ أن: (أل) في قوله تعالى: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ﴾ داخلة على صفة مشبهة فهي حرف تعريف كما ذكر ذلك في «المغني» «شرح شواهد المغني» ١/١٦٤. ويبعد أن تكون موصولة أو زائدة.

(٣) البيت لابن ميادة الرماح بن أبرد الذبياني وهو في «ديوانه» ص (١٢) والشاهد قوله: اليزيد حيث دخلت (أل) الزائدة عليها فحفظتها بناء على أنه باق على علميته. ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه (أل) للتعريف كما قال الموضح في «شرح القطر» وعلى هذا لا شاهد فيه.

والبيت يمدح به الشاعر الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان. انظر: «خزانة الأدب» ٧/٣٧٣، «أوضح المسالك» ١/٧٣، «شرح الأشموني» ١/٨٥، «مغني اللبيب» ١/٥٢.

(٤) الخلاف بين الأنصاري والناظم وابنه كالخلاف بين الأخفش وسيبويه في نفس هذه المسألة، وأحسن ما رأيت ما فصل فيه الرضي الإستراباذي في «شرح كافية» ابن الحاجب حيث قال: الأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال=

٤٤ ـ واجعَل لِنحوِ يَفعلانِ النُّونا رَفْعًا، وتَدْعِينَ وتَسْألُونا
٤٥ ـ وَحَذفُها للجزمِ والنَّصب سِمَهْ كلَمْ تكوني لِتَرومِي مَظْلَمَهْ

قوله: (فإن المضارع إذا اتصل به أحد هذه الثلاثة كانت علامة رفعه نونًا مكسورة بعد الألف...) إلى آخره، إنما أعربوها بالنون لمشابهتها حروف العلة التي الحركات أبعاضها؛ لأنها تدغم في الواو والياء، وتبدل الألف من النون في الوقف على الاسم المنصوب المنون على المشهور، ومن نون التوكيد الخفيفة ومن نون (إذن) في الوقف أيضًا، فإن قلت: الإعراب يفتقر إلى حرف وهو ههنا منتف؛ لأن الحرف هو الإعراب.

قلت: إنما يفتقر إليه إذا كان حركة؛ لأنها لا تقوم بنفسها بخلاف ما إذا كان حرفًا[١].

٤٦ ـ وسمِّ معتلًا من الأسماء ما كالمصطفَى والمرتقِي مَكارِما
٤٧ ـ فالأوَّل الإعراب فيه قدِّرا جميعه، وهو الذي قد قُصِرا
٤٨ ـ والثَّانِ مَنقوص، ونصبُه ظهَرْ ورفعه يُنوى، كذا أيضًا يُجر

قوله: (اعلم أن الاسم المعرب على ضربين: صحيح، ومعتل)،

= التسمية، كما لو سمي، مثلاً بـ: «أحمر» من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضًا، لكنه لم يعتبر فيها؛ لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة: غير ما وضعت له لغة، ولذلك نراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي كـ(زيد) و(عمرو) وقليلاً ما يلمح إلى ذلك. اهـ.
ولذا ألزم الأخفش سيبويه اعتبار الصفة بعد زوالها، وأن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره لكان باب: (حاتم)، غير منصرف، للعلمية الحالية، والوصف الأصلي. «شرح كافية ابن الحاجب» ١/١٥٤.

(١) وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة، والنون دليل عليها. وعليه الأخفش والسهيلي، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له، ثم إنه مخالف لما عليه جمهور النحويين.
«همع الهوامع» ١/١٧٢.

المعتل في الإعراب ما لامه حرف علة بشرط يعلم من كلامه بعد. وفي التصريف ما فاؤه أو عينه أو لامه كذلك، والصحيح ما عدا ذلك.

قوله: (نحو: نحي) النحي بكسر النون زق السمن ونحوه وجمعه أنحاء. قاله الجوهري[(١)].

قوله: (فالصحيح: يظهر عليه الإعراب)، أي: ما لم يمنع منه مانع كالإضافة إلى ياء المتكلم: كغلامي.

قوله: (والمقصور: يقدر فيه الإعراب... إلخ)، سمي مقصورًا؛ لأن إعرابه مقدر على الألف فهو كالمحبوس، وهو معنى المقصور.

وقوله: (لتعذر الحركة على الألف)، أي: لأن ما فيها من الإطالة يمنع تحريكها.

قوله: (في الكلام) على الفعل المعتل أن جزمه بحذف حرف العلة إنما جزم بحذف حرفها؛ لأنه بسكونه ضعف فقرب من الحركة فتسلط عليه الجازم تسلطه عليها، فإن قلت: لِمَ لَمْ يلحق النصب بالجزم في المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة؟ قلت: إنما ألحق به ثم؛ لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبًا بالحركة على الأصل، ثم قضية كلامهم أن حرف العلة حذف[(٢)] بالجازم[(٣)].

---

(١) انظر: «الصحاح» (نحا) ٦/٥٢٧.

(٢) في (ج): محذوف.

(٣) هذه هو الأصل أن حرف العلة يحذف بالجزم، وأما ما ورد خلافه فقيل إنه أجري فيه المعتل مجرى الصحيح ومنه حديث: «**مَن أكل من هذه الشجرة - يعني: الثوم - فلا يغشانا**، أخرجه البخاري ١٤٥/٦ وقول رؤبة ابن العجاج:

إذا العجوز غضبت فطلِّق ولا تَرَضَّاها ولا تملَّق

وقيل إن الألف مولدة من إشباع الفتحة بعد سقوط الألف الأصلية بالجزم.

وقيل: إنه ضرورة شعرية. وهو الأقرب؛ للمحافظة على الأصل.

قال المرادي: والتحقيق أن الحذف عنده لا به، أي: لأن المحذوف به إنما هو الضمة المقدرة، أي: وإنما حذف الحرف استتباعًا ومناسبة[(١)].

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كـ:تقرأ أو تقرئ، وتوضؤ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي ويمتنع حينئذٍ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الحذف والإثبات بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر[(٢)].

٤٩ ـ وأيُّ فعلٍ آخِرٌ منهُ ألِفْ أو واو أو ياءٌ فمعتلًا عُرِف

٥٠ ـ فالألفَ انوِ فيه غيرَ الجزم وأَبْدِ نصبَ ما كَيَدْعو يَرمِي

٥١ ـ والرفعَ فيهما انوِ، واحْذِف جَازمًا ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا

قوله: (ويظهر جزمه بالحذف)، أي: بحذف حرف العلة، وقد لا يحذف للضرورة كما في قوله:

ألم يأتيك، والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زيادي[(٣)]

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ٧٨/١.

(٢) حرف العلة معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض، وعدم الاعتداد بالعارض هو ما عليه أكثر النحويين ولأن الاعتداد بالعارض علّة للحذف، وعدمه علة للإثبات، وما ذكر من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أنَّ الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع؛ لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها.
«شرح التصريح على التوضيح» ٩٠/١، «المقرب» لابن عصفور ٢٠٥/٢.

(٣) البيت لقيس بن زهير العبسي.
والشاهد قوله: (ألم يأتيك) حيث لم يحذف حرف العلة مع دخول الجازم وهي ضرورة شعرية، انظر البيت في «خزانة الأدب» ٣٥٩/٨، «أوضح المسالك» ٧٦/١، «شرح الأشموني» ١٦٨/١، «الكتاب» ٣١٦/٣، «مغني اللبيب» ١٠٨/١.

وأما ثبوته في قوله: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] في قراءة[(١)] قنبل فمؤول بأن الياء فيه للإشباع لا أصلية، أو تجعل[(٢)] (من) موصولة وإنما سكن (يصبر) لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصل بنية الوقف، أو للعطف على المعنى؛ لأن (من) الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها، ولهذا جاءت بعدها الفاء واستبعدت هذه الأمور، فلهذا اختار ابن مالك أن الجزم قد يقدر في المعتل[(٣)].

□ □ □ □ □ □

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات العشر ١٢٨/٢.

(٢) في (ج): بجعل.

(٣) وإليه أشار بقوله: (فالألف انو فيه غير الجزم)، فتظهر الحركة مع الجزم بعد حذف حرف العلة نحو لم يخش، واختار الخضري مذهب سيبويه أنه إنما يحذف الحركة المقدرة، ويحذف الحرف عنده لا به فرقًا بين المجزوم وغيره، وأما ثبوتها مع الجازم كقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي.

وتضحك مني شيخةٌ عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيرًا يمانيًا

فضرورة وعند السيوطي لغة وخرج عليها قراءة قنبل: (إنه من يتقي ويصبر) بالياء وجزم (يصبر) «حاشية الخضري» ١٠٤/١.

النَّكِرَةُ والمَعرِفة

٥٢ ـ نكرةٌ قابلُ أل مؤثرا أو واقعٌ موقعَ ما قد ذكرا
٥٣ ـ وغيره معرفةٌ: كهم وذي وهندَ وابني والغلام والذي

* * *

باب النكرة والمعرفة

قوله: (والمعرف بالإضافة)، أي: المعنوية بخلاف اللفظية كـ: ضارب زيد. كما يعلم من باب الإضافة.

قوله: (وواحد أهمله)، وهو المعرف بالنداء، أي: أهمل التصريح به، وإلا فقد نبه عليه بدخوله في قوله: (وغيره معرفة)، وفيما دل(١) عليه بالكاف في قوله: (كـ: هم). غايته أنه ترك تمثيله. وقد صرح في غير هذا الكتاب بعدة من المعارف وبذلك يرد على من قال: إنما أهمله؛ لأنه يجوز أن يرى مذهب من يجعل المنادى معرفًا بأل مقدرة أو بالقصد والمواجهة، أو بالخطاب لوقوعه موقعه فيكون في رتبة المعرف بأل أو اسم الإشارة أو الضمير(٢).

---

(١) في (ج): نبه.

(٢) ولذلك صرح ابن مالك في «شرح التسهيل» في باب: النكرة والمعرفة بأنه استغنى بحد النكرة عن حد المعرفة فقال: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

قوله: (يعني: أن النكرة ما يقبل التعريف)، (أورد عليه الأسماء)[١] المتوغلة في الإبهام[٢] وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل (أل) المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها. ويجاب: بأن هذا تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس لكنه[٣] قد يشكل بقوله وغيره معرفة[٤].

قوله: (وهو صاحب)، لا يقال: صاحب اسم فاعل[٥] وفي (أل) الداخلة عليه أقوال: أصحها أنها موصول اسمي، فلا يكون (ذو) نكرة؛ لأن (أل) ليست مؤثرة؛ لأنا نقول: صاحب من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية.

فـ(أل): فيه مؤثرة فيكون (ذو) نكرة كصاحب.

---

(١) في (ج): ورد عليه بالأسماء.

(٢) ورد بهامش (ب): الأسماء المتوغلة في الإبهام مثل: غير ومثل، وأسماء الفاعلين: كضارب ومضروب وليس ما ذكره الشارح بوجه في الجواب، وهو للشيخ خالد في «التصريح» إنما الصواب في الجواب أن غير ومثل في معنى ما يقبل (أل)؛ لأنهما بمعنى نفاء ومماثل، والوجه في الجواب عن أسماء الفاعلين منع عدم قبولها لأل المعرفة؛ لأنها تقبلها فيما إذا كانت للعهد الذكري كجاءني ضارب فأكرمت الضارب، فتنبه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) اعترض على ابن الناظم في تعريف النكرة بأنه غير جامع؛ لأن هناك أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل مثل: «جاء زيد راكبًا» والتمييز في نحو: (اشتريت رطلاً عسلاً) واسم لا النافية للجنس في نحو: (لا رجل عندنا) ومجرور (رب) في نحو: (رُبَّ رجل كريم لقيته).
وأما قول الأنصاري قد يشكل عليه بقوله وغيره معرفة؛ وذلك لأن بعض المعارف يقبل (أل) مثل يهود ومجوس فتقول: اليهود والمجوس، أما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعًا موقع: (الرجل) لا موقع (رجل).
«منحة الجليل» بتحقيق شرح ابن عقيل ـ محمد محيي الدين عبدالحميد ٧٧/١.

(٥) قد تأتي (صاحب) اسم فاعل واستشهد صاحب «مرقاة المفاتيح» ١٥٥/١١ بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون: هل فيكم من صاحب رسول الله. . .»** الحديث على أن مِنْ: زائدة وصاحب اسم فاعل مضاف إلى رسول الله. اهـ.

قوله: (واحترز بقوله: (مؤثرًا) من العلم الداخل عليه الألف واللام للمح الصفة)، ينبغي أن يقول: أو الزائدة؛ ليدخل نحو قوله: (باعدأم العمر من أسيرها)(١).

وقوله: (مؤثرة)، أي: في التعريف.

٥٤ - فما لذي غيبةٍ أو حضور كأنت وهو سمّ بالضّمير

قوله: (المضمر: ما دل على نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب)، أي: وضعًا؛ لأنه في مقام بيانه فيخرج الاسم الظاهر في نحو قول من اسمه زيد: زيد ضرب. وقولك لزيد: يا زيد افعل كذا. وقولك لزيد الغائب: زيد فعل كذا، فإنه لم يوضع ليدل على شيء عن ذلك بل ليدل على معنى حاضرًا كان أو غائبًا، وكذا اسم الإشارة فإنه لم يوضع للدلالة على حضور بل ليدل على معنى أعم منه وهو الدلالة على مشار إليه، وإنما جاءه الحضور من جهة أن المشار إليه لا بد من حضوره ذهنًا، وبذلك يندفع ما ذكره بعد من أن في كلام الناظم إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر(٢).

٥٥ - وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي إلا اختيارًا أبدا

قوله: (المضمر أولاً: ينقسم إلى بارز ومستتر وهو ما لا صورة له في

---

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي وعجز البيت: حراس أبوابٍ على قصورها. والشاهد قوله: (أم العمرو) حيث دخلت: (أل) على (عمرو) وهو معرفة. وقال الشاطبي: لم تدخل عليها وهي أعلام بل على تقدير تنكيرها. لتكون: (أل) مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على القائم وبابه، وهذا معنى ما ذكره سيبويه.
«الكتاب» ٢/٧، «المقاصد الشافية» ١/٢٤٢.

(٢) يخرج بهذا الاعتبار عن الرسم سائر المعارف؛ لأنها لم توضع باعتبار غيبة ولا حضور، إذ كان العلم موضوعًا لتعيين مسماه مطلقًا، والمبهم موضوعًا لتعيينه بقيد الإشارة إليه، وكذا سائرها، وهذا المعنى هو المعبر عنه في التسهيل بقوله: في رسمه: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلمه أو خطابه أو غيبته.
«شرح التسهيل» ١/١٢٠، «المقاصد الشافية» ١/٢٥٥.

اللفظ)، تفسيره المستتر بهذا يعم المستتر اصطلاحًا والمحذوف فلا يرد ما يقال: إن القسمة ناقصة، ويفارق المستتر اصطلاحًا المحذوف بأنه مرفوع، وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك.

قوله: (وهو ما يصح وقوعه في أول الكلام)، أي: ويقع[1] بعد (إلا) في اختيار بقرينة ما يأتي في كلامه كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار[2]

أي: أحد. أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، والمبالاة بالشيء: الاكتراث به، و(ما) زائدة، أي: ما نبالي عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا كنت جارتنا.

وحاصله: إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك. والشاهد في (إلاك) والقياس: إلا إياك.

٥٦ ـ كالياء والكاف من ابني أكرمك والياء والها من سليه ما ملَك
٥٧ ـ وكلّ مضمر له البنا يجبْ ولفظ ما جُرّ كلفظ ما نُصب
٥٨ ـ للرّفع والنّصب وجرٌ (نا) صلَح كاعْرفْ بنَا فإنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ
٥٩ ـ وألف والواو والنونُ لما غاب وغيره: كقاما واعلما

قوله: (مدلول عليه بالياء ونا... إلى آخره)، قيل: عليه أن الضمير حينئذٍ غير متضمن لمعنى الحرف؛ لأن الحرف المتصل به هو الدال عليه. ويجاب: بأن الحرف وإن دل عليه دل أيضًا على تعيين ما تضمنه الضمير.

وحاصله: أنَّ (إيا) ضمير مشترك بين المتكلم والمخاطب والغائب

---

(١) في (ج): أو وقع.
(٢) البيت بلا نسبة في كتب النحو كـ «أوضح المسالك» ٨٣/١، «شرح الأشموني» ٤٨/١، «شرح شواهد المغني» ص(٨٤٤)، «شرح ابن عقيل» ٩٠/١، «شرح المفصل» ١٠١/٣، وغيرهم والشاهد قوله: (إلاك) حيث أوقع الضمير المتصل بعد (إلا) وهي ضرورة شعرية، وأجاز ابن الأنباري وقوعه في الاختيار مطلقًا، ومنعه المبرد مطلقًا.

المتضمن كل منها معنى الحرف فالحرف المتصل به قرينة (ليعلم)[1] المراد منها فالضمير متضمن لمعنى الحرف.

قوله: (وقيل: بنيت المضمرات استغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعاني)، أي: ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف، وفي كسرة جمع المؤنث السالم.

قوله[2]: (وقيل: بنيت) لشبهها بالحرف وضعًا كتاء ضربت، وكاف ضربك، وأجرى مجراهما بقية المضمرات: كأنا، ونحن، وأنتما؛ طردًا للباب[3].

قوله: (ولذلك عقبه... إلخ)، قيل: عليه كيف يستقيم هذا؟ وهو إنما عقبه بصلوح المجرور المتصل، وبصلوح (نا) للثلاث، وبصلوح الألف والواو والنون للغائب والمخاطب، وليس هذا سببًا للبناء، بل ينبغي أن يكون سببًا للإعراب[4].

---

(١) في (ب): ليتعين، وفي (ج): يتعين.

(٢) سقط من (ج).

(٣) اختلف في سبب بناء المضمرات:

القول الأول: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف.

القول الثاني: شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين.

القول الثالث: شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بالتضمن.

القول الرابع: شبه الحرف في الجمود.

القول الخامس: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري ١/١٠٠.

(٤) الأظهر ـ والله أعلم ـ أن ذلك يستقيم وما ذكره ابن الناظم من أن الناظم قصد إظهار علة البناء ولذلك قال: (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)، وهذا ما أشار إليه الأشموني في «شرحه على الألفية» وغيره.

«شرح الأشموني» ١/٨٨.

ويجاب: بمنع الحصر فيما ذكر، فإنه وإن عقبه بذلك عقبه أيضًا باختلاف صيغ أكثر الضمائر لاختلاف معانيها كـ(أنا) للمتكلم، و(أنت) للمخاطب، و(هو) للغائب، فألحق بذلك الضمائر مشتركة (كأنا)[1] والكاف طردًا للباب.

قوله: (فالصالح منه للرفع هو (نا) وحدها)، أي: فلا يصلح للرفع والنصب والجر من الضمائر إلا (نا)، وما قاله بعضهم من أن ذلك لا يختص بها، بل يأتي في (الياء) وفي (هم) لأنك تقول: قومي، وأكرمني، وغلامي، وهم فعلوا، وأنهم لهم مال.

رد بأنه غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل[2].

قوله: (علم أن ما عداها... إلخ)، لم يعلم ذلك مما قاله فقط بل منه مع قول النظم، قيل: (كالياء والكاف..) البيت، كما أشار إليه الشارح. بقوله بعد: (ويعرف هذا من التمثيل في قوله قبل: من ابني أكرمك وسليه ما ملك) مع أن في علمه من ذلك خفاء[3].

قوله[4]: (لا يتعدى النصب إلا أن الجر يستلزم أن المجرور لا يتعدى

---

(١) في (ب): كنا.

(٢) وأجيب أيضًا: أن الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلٌ وما أورده ليس كذلك لأن ياء المخاطب غير ياء المتكلم بدليل: أن ياء المخاطب مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه، والثاني: أن ياء المخاطب موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر، و(ما) للمؤنث غير (ما) للمذكر ولأن الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة، فانتفى الإيراد وثبت المراد.
«شرح التصريح على التوضيح» للأزهري ١/١٠٠.

(٣) لا خفاء في ذلك ـ والله أعلم ـ سواء في كلام الناظم أو كلام ابنه ولا سيما التمثيل الذي مثل به الناظم سواء في ياء المتكلم أو كاف الخطاب أو هاء الغيبة في الجر أو النصب كما مثل لها الناظم وابنه.

(٤) ساقطة من (ج).

إلا[1] إلى المنصوب المتصل)، لأن السالبة الكلية تنعكس كيفيتها بالعكس.

قوله[2]: (فالتاء تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة...) إلى آخره، إنما كان كذلك؛ لأن المتكلم واحد وهو العمدة في الإخبار بخلاف المخاطب، فأعطي الحركة الثقيلة التي هي حركة العمدة، وأعطي المخاطب المذكر الفتح لخفته، والمؤنث الكسر لأنه المناسب له، وإنما ضمت تاء المخاطبين والمخاطبتين، والمخاطبين والمخاطبات في نحو: ضربتما، وضربتم، وضربتن إجراء للميم والنون مجرى الواو؛ لاشتراكهما في الغنة والزيادة، ولقرب الميم من الواو مخرجًا فضم ما قبل الميم والنون كما ضم ما قبل الواو.

قوله: (وتشترك الألف والواو والنون في المجيء للمخاطب تارة وللغائب تارة) وإلى ذلك أشار بقوله: (لما غاب وغيره) (إنما قال: أشار؛ لأن قوله: (وغيره))[3] أعم من المخاطب؛ لكن لما كان الثلاثة لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب.

٦٠ ـ ومن ضمير الرّفع ما يستتر كافعل أوافقْ نغتبطْ إذ تشكر

قوله: ((على)[4] الضمير المستتر)، (أي: المستتر)[5] (اصطلاحًا كما هو المفهوم عند الإطلاق[6]، ولا لذلك لفظة)، أي: الشاملة للمنصوب

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٤) في (ج): يلي.
(٥) من (ب).
(٦) ينبغي أن يُعلَم ـ كما قال الشاطبي ـ أن الاستتار في الذهن إنما كان يستعمل فيما كان منكشفًا ثم اختفي، والضمير المستتر هنا لم يكن ظاهرًا ثم اختفى؛ لأن حقيقة الضمير البارز ألا يخفى أبدًا، والضمير المستتر هنا لا يظهر أبدًا وإذا كان كذلك لم يَلِقْ بالموضع لفظ الاستتار، وإنما كان الأولى الإتيان بلفظ يعطي معنى عدم الظهور جملة. كما قال في «التسهيل».
«شرح التسهيل» ١/١٢٠، «المقاصد الشافية» ١/٢٧٦.

والمجرور، بقرينة[1] مقابلته بالعمدة.

قوله: (فالواجب الاستتار في خمسة أشياء... إلى آخره)، زاد بعضهم أشياء أخر منها (أفعل) في التعجب كـ(ما أحسن الزيدين)، والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر عليه كـ(ضربًا يا زيد)[2]. وإنما يرد على الشارح لا على الناظم؛ لأنه لم يدع الحصر بل مثل بأشياء ليقاس عليها.

قوله في تفسير الجائز الاستتار: (هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وبالصفات المحضة)، أي: وباسم الفعل الماضي نحو: هيهات. وشمل كلامه الفعل والصفة المذكورين كما مثل لهما، والمحذوفين كتعلق الظرف الواقع خبرًا أو صفة أو صلة أو حالاً.

قوله[3]: (بمعنى أنه يجوز أن يخلفهما الظاهر)، نحو: قام زيد وتقوم هند، أو الضمير المنفصل في نحو: زيد إنما قام، هو ما ذكر من التقسيم المذكور.

قال ابن هشام فيه: هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو: زيد قام. واجب، فإنه لا يقال: قام هو على الفاعلية. وأما: زيد قام أبوه، أو ما قام إلا هو. فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى: ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام. انتهى[4].

وجوز سيبويه في نحو: مررت برجل مكرمك هو، أن الضمير فاعل بخلاف يكرمك هو؛ لأصالة الفعل في العمل وشدة طلبه المعمولية بخلاف الصفة.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، ومما لم يذكره الناظم وابنه والأنصاري أفعل التفضيل كقوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤]، ففي (أحسن) ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/٨٨.

٦١ ـ وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هُو وأنـتَ، والـفـروعُ لا تـشـتـبـه

٦٢ ـ وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعلا إيّـاي، والـتـفـريـع لـيـس مـشـكـلا

قوله: (الضمير المنفصل ضربان: أحدهما مختص بالرفع وهو (أنا) للمتكلم و(نحن)... إلخ)، ظاهره أن الضمير مجموع (أنا) ومجموع (أنت) وفروعه، وهو في (أنا) مذهب للكوفيين واختاره الناظم، ومذهب البصريين أنه (أن) والألف زائدة، واحتجوا له بحذفها وصلاً[١]، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: هذا فصدي أنه[٢]. وأما (أنت) وفروعه فالضمير عند البصريين: (أن) أيضًا و(التاء) حرف خطاب. ومذهب جمهور الكوفيين أنه بجملته ضمير[٣] وأما (نحن) وهو مجموع كل منهما ضمير، وكذا: (هما) و(هم) و(هن) على خلاف في ذلك

---

(١) نقله عنهم المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٩١/١، وقال ابن مالك في «التسهيل»: الصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلاً هو الأصل وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع: ﴿أنا أحيي﴾ و﴿إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩]، وقرأ بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون «شرح التسهيل» ١٤١/١.

(٢) روي هذا المثل لحاتم الطائي الجاهلي المعروف بلفظ: «فصدي» بالصاد وروي بلفظ: «فزدي» وهما بمعنى واحد كما في «القاموس المحيط» (فصد) وغيره وفي المثل أيضًا: لم يحرم من فزد له. حكي عن بعض العرب: «وقد عرقب ناقته لضيفه: أي: قطع عصب رجلها، فقيل له: هلا فصدتها وأطعمته دمها مشويًا! فقال: هذا فصدي أنه» والفصد شق العرق.

وقال الميداني «مجمع الأمثال» (٤٥٤٢) قيل: أول من تكلم به كعب بن هل هو أمامة؟! وذلك حين كان أسيرًا في عنترة، فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة، فنحرها فلامته على نحره إياها فقال: هكذا فصدي يريد أنه لا يصنع إلا ما يصنع الكرام.

(٣) نقل هذا التفصيل في الضمير (أنت) عن البصريين والكوفيين السيوطي في «همع الهوامع» ٢٠٧/١ ـ ٢٠٨، والمرادي في «توضيح المقاصد» ٩٢/١، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذا الموضع التاء فقط وهي تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث ورده السيوطي وذلك لأن التاء على ما ذكر المتكلم وهو مناف للخطاب.

يطلب من المطولات[١]، وأما (إيا) فهو الضمير، ولواحقه حروف كما صرح به الشارح، وهو مذهب سيبويه[٢].

وذهب الخليل إلى أن (إيا) ضمير مضاف إلى لواحقه وهي ضمائر.

واختاره الناظم في «التسهيل»، وإن كان كلامه في النظم يقتضي أن المجموع هو الضمير والكلام على ذلك طويل[٣]، وما أفاده كلامه كالناظم من أن (هو) ضمير رفع دائمًا، استشكل بنحو: كان زيد هو الفاضل، فإنه ليس محل إعراب ألبتة لا رفع ولا غيره عند البصريين.

وأجيب بأنه ليس بضمير على الصحيح[٤]، ولا يلزم منه فساد طرد قوله فيما مر، فما لذي غيبة أو حضور البيت؛ لأن هذا ليس لذي غيبة، بل للغيبة، فهو حرف كالهاء في (إياه) إذ الغرض منه الإعلام، أو لا يكون ما بعده خبرًا لا نعتًا، فلم يسق إلا للدلالة على معنى في غيره، وعلى هذا فمن سماه ضمير الفصل تسمح بقرينة لزومه للإضافة، أو مشى على مذهب الكوفيين، ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون مع ما ذكر عمادًا.

٦٣ ـ وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصلْ إذا تأتّى أن يجيءَ المتصلْ

قوله: (أو كان محصورًا)، أي: فيه، قد يقال وما قبله محصور فيه أيضًا، ويجاب: بأنه صحيح عند علماء المعاني والبيان، أما عند النحاة فإنما

(١) انظر: تفصيل ذلك في «شرح التسهيل» ١/١٤٠، «همع الهوامع» ١/٢٠٨ ـ ٢٠٩، «شرح التصريح على التوضيح» ١/١٠٤، «المقاصد الشافية» ١/٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) صرح به سيبويه في «الكتاب» ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» وهو الذي رجحه الناظم كما قال الأنصاري، وهو اختيار الخليل والأخفش والمازني، وأطال الناظم في «شرح التسهيل» هذه المسألة ورجحها من ستة أوجه «شرح التسهيل» ١/١٤٥، واختار الزجاج إلى أن (إيا) اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر، أضيف (إياه) إليها.

(٤) مذهب جمهور البصريين أن (هو) بجملته ضمير، وهو اختيار المرادي وغيره وعليه أكثر النحويين «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٩٢.

يكون ذلك بـ(إنما) أو بـ(ما) و(إلا)[1].

قوله: (كقوله:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبًا إلي همُ)[2]

---

(١) المواضع التي يتعين فيها الانفصال اثنا عشر موضعًا، ذكر الأنصاري منها موضعين: الحصر بإنما، والحصر بإلا.

والثالث: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كقول الشاعر:

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُم ظافرينَ وقَدْ أغْرَى العِدَا بِكُم اسْتِسْلامكُمْ فَشَلاَ

الرابع: أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها.

نحو: زيدٌ عمرٌو ضارٌ به، هو مطلقٌ عند البصريين وبشرط اللَّبس عند الكوفيين.

الخامس: أن يحذف عامله، نحو قول لبيد بن ربيعة:

فإنْ أنت لم ينفعك علمك فانتسبْ لعلك تهديك القرون الأوائلُ

السادس: أن يؤخر عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

السابع: أن يكون العامل حرف نفي، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

الثامن: أن يفصله متبوع، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

التاسع: أن يلي واو المصاحبة، نحو قول خويلد الهذلي:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذو قصيدةً تكون وإياها بها مَثَلاً بعدي

العاشر: أن تلي (إمّا) نحو قول الشاعر:

بكَ أو بي استعانَ فَلْيَلِ إما أنا أو أنتَ ما ابتغى المُسْتَعِينُ

الحادي عشر: أن يلي اللام الفارقة، نحو قول الشاعر:

إنْ وجدتُ الطريقَ حَقًّا لإياك فَمُرْني فَلَنْ أَزال مُطيعَا

الثاني عشر: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحدا رتبة.

ذكر تفاصيل ذلك: ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/١٤٧ ـ ١٤٨، المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٩٣ الشاطبي في «المقاصد الشافية» ١/٢٩٤ وغيرهم.

(٢) البيت كما قال الأنصاري لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة التميمي، وذكر هذا البيت ضمن قصيدة له كما في «ديوان الحماسة» ص(٤٣٣) قالها عندما قدم من بلده نجد متوجهًا إلى صنعاء اليمن فاشتاق إلى أهله القصيدة، ومطلعها:

لا حبذا أنت يا صنعاء من بلدٍ ولا شعوب هوى مني ولا نقم

وربما نسب بيت الشاهد إلى زياد بن منقذ التميمي كما في «خزانة الأدب» ٢/٣٩١، «الأغاني» ١٠/٣٢٣، و«سر صناعة الإعراب» ١/٢٧٤، وغيرها.

والشاهد عجز البيت: (إلا يزيدهم حبًا إليّ هُمُ) فـ(هم) الآخر فاعل يزيد، أراد إلا يزيدون أنفسهم حبًا إليّ. فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل.

قاله زياد بن حمل التميمي، المعنى: لست أصاحب قومًا، فأذكر لهم قومي إلا (بالغوا في الثناء عليهم حتى)[1] يزيدوا قومي حبًا إليّ[2]، و(من) زائدة و(فأذكرهم) بالنصب جواب النفي، ويجوز الرفع عطفًا على أصاحب، و(هم) في[3] (يزيدهم) مفعول أول ليزيد و(حبًا) مفعول ثان له، والشاهد في (هم) الأخير، والأصل: إلا يزيدونهم. ففصل ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّر.

وقيل: الأصل: يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم من قصد ضمير الفاعل للضرورة، وأخر بنى ذلك قائله على أن الضميرين لمسمى واحد، وعليه: والمحبوب هم القوم المصاحبون، وعلى الأول: قومه[4].

قوله: (وقال الآخر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير[5]

قاله الفرزدق[6] على الصحيح واسمه همام، وقيل: هميم بالتصغير بن غالب بن صعصعة التميمي، شاعر إسلامي، و(الأموات) تنازعه[7] (الباعث)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) هذا المعنى نقله الأزهر عن ابن كيسان «شرح التصريح على التوضيح» ١٠٦/١.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الأصل: «يزيدون أنفسهم» هو ما ذكره ابن مالك وخالف الأزهري الأنصاري في تعليله فقال: فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك.
«شرح التصريح على التوضيح» ١٠٧/١.

(٥) البيت للفرزدق وهو في «ديوانه» ٢١٤/١، انظر: «خزانة الأدب» ٢٨٨/٥، وقيل: هو لأمية بن أبي الصلت كما في «الخصائص» ٣٠٧/١، ولم أجده في «ديوانه».
والظاهر في البيت ـ كما قال الشاطبي ـ أن الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير يمكن على الجملة أن يتصل فيه الضمير لا من حيث هو شعر، بل من حيث أنه خال عن الموانع الموجبة للانفصال أو المخيرة فيه «المقاصد الشافية» ٢٩٩/١.

(٦) همّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق، قيل: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. وكان من الطبقة الأولى، شعره ونقائضه مع جرير معروفة.
انظر: «الشعر والشعراء» ٤٧٨، «وفيات الأعيان» ٨٦/٦، «الأعلام» ٩٣/٨.

(٧) في (ج): تناغمه.

و(الوارث)، ويجوز فيه النصب بالمفعولية والجر بالإضافة، والشاهد في (ضمنت إياهم)، والقياس: ضمنتهم.

٦٤ ـ وصِل أوِ افصلْ هاءَ (سلنيه)، وما أشبهه، في (كنته) الخُلْفُ انتمى
٦٥ ـ كذاكَ (خِلتَنيهِ)، واتصالا أختارُ، غيري اختارَ الانفصالا

قوله: (أما الأول فكالهاء من نحو: (سلنيه)، جواز الاتصال والانفصال في هذا يخصص ما قبله في النظم من وجوب الاتصال فيه ويفارق ما بعده من نحو: (كنته) و(خلتنيه) حيث اختلف في اختيار اتصاله دون هذا بأن ذاك خبر في الأصل، والأصل فيه (الانفصال كما أشار)[1] إليه الشارح بعد[2].

قوله: (ومنعكها في قوله[3]: بشيء يستطاع) قاله قحيف العجلي على الصحيح[4] وكان قد طلب منه ملك من الملوك فرسًا اسمها سكاب فمنعه إياها فقال: أبيت اللعن. إن سكاب علق نفيس لا يعار ولا يباع[5]، و(أبيت

(١) في (ج): أخ تفصيلاً كما استند.
(٢) ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/١٥٣ جواز الاتصال والانفصال، والاتصال أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]. وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم. ويدل على عدم لزومه قول النبيّ ﷺ في خطبة حجة الوداع: **«فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم»** [أخرجه الترمذي في «سننه» كتاب الوصايا (٥)].
(٣) في (ج) زيادة: فلا تطمع أبيت اللعن فيها... ومنعكها.
(٤) البيت نسبه الأنصاري ـ كما هنا في الشرح ـ إلى قحيف العجلي وهو كذلك في «شرح شواهد المغني» ١/٣٣٨، «المقاصد النحوية» ١/٣٠٢، وقيل: هو لعبيدة بن ربيعة كما في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص(٢١١)، كتاب «الخيل» لابن الأعرابي ص(٩٩)، وقيل: هو لرجل من بني تميم كما في «تلخيص الشواهد» ص(٨٩).
ونص البيت:
فلا تطمَعْ أبيتَ اللعنَ فيها ومَنْعُكَهَا بشيءٍ يُسْتَطَاعُ
الشاهد قوله: (منعكها) حيث أتى بالضمير الثاني وهو: (ها) متصلاً ولو أتى به منفصلاً لجاز.
(٥) انظر: «خزانة الأدب» ٢/٤١٥.

اللعن) تحية الملوك في الجاهلية، أي: أبيت أن (تلق)[١] من الأمر ما تلعن عليه[٢].

و(العلق) بكسر العين: النفيس من كل شيء[٣].

وقوله: (فيها)، أي: سكاب (ومنعكها) مبتدأ خبره (يستطاع).

و(بشيء)، أي: بإعطائك شيئًا غير سكاب متعلق بأحدهما.

قوله: (إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر)، أي: من الانفصال معه، ومن الاتصال مع غيره[٤].

قوله:

(فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْه فَإِنَّه   أَخُوهَا غَذَتْه أُمُّهُ بِلِبَانِهَا)

قاله أبو الأسود الدؤلي[٥] وقبله.

---

(١) في (ب)، (ج): تأتي.

(٢) يشهد لذلك حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم وفد اليمن على رسول الله ﷺ فقالوا: أبيت اللعن، فقال ﷺ: **«سبحان الله! إنما يقال هذا لملك ولست ملكًا؛ أنا محمد بن عبدالله**، قالوا: إنا لا ندعوك باسمك، فقال: **«فأنا أبو القاسم..»** الحديث «نوادر الأصول في أحاديث الرسول» ٢١٧/٢.

(٣) قاله ابن السكيت نقله عنه الأزهري في «تهذيب اللغة» ٢٤٦/١.

(٤) تقدم أن الاتصال أحسن وأكثر لكثرة وروده في القرآن والسنّة وكلام العرب.

(٥) هو ظالم بن عمرو أبو الأسود الدُّؤَلي قاضي البصرة روى عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وجمع من الصحابة وهو من كبار التابعين.
قال العجلي: كان أبو الأسود أول من تكلم في النحو. أمره علي بن أبي طالب بوضع شيء في علم النحو لما سمع اللحن، فلما وضعه قال له علي: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت فمن ثم سمي النحو نحوًا. توفي أبو الأسود في طاعون الجارف الذي وقع في البصرة سنة تسع وستين.
«وفيات الأعلام» ٥٣٥/٢، و«الشعر والشعراء» ص٧٣٣، «معجم الشعراء» ٢٤٠، و«الأعلام» ٢٣٦/٣.

دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبها الغُوَاةُ فَإِنَّنِي   رَأَيْتُ أَخَاها مُغنيًا بِمَكَانِهَا[1]

خاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئًا[2] من الشراب فاضطرب أمر[3] البضاعة، فذكر له أن نبيذ الزبيب يقوم مقام الخمر[4]، فإن لم تكن الخمر نبيذ الزبيب فهي أخته اغتذيا من شجرة واحدة، و(اللبان) بكسر اللام كالرضاع يقال: هذا أخوه بلبان أمه ولا يقال: بلبن أمه.

وقوله: (غذته أمه)، أي: غذت النبيذ أمه بلبان الخمر، والشاهد في أوله حيث وصل الضمير المنصوب بـ(كان)، والقياس، وعليه الأكثر، فإن لا يكن إياها أو تكنْ إياه. وإن كان الصحيح عند الشارح كوالده الاتصال.

قوله:

(لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّر)[5]

---

(١) البيتان كما قال الأنصاري لأبي الأسود الدُّؤلي وهو في «ديوانه» ص(١٦٢)، وانظر: «خزانة الأدب» ٣٢٧/٥، و«شرح المفصل» ١٠٧/٣، و«الكتاب» ٤٦/١، و«شرح ابن الناظم» ص(٤٠).

والشاهد قوله: (يكنها) و(تكنه) حيث استعمل اتصال الضمير ومثله قول النبيّ ﷺ لعمر بن الخطاب في ابن صياد: **«إنْ يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليهِ، وإلا يَكُنْهُ فلا خير لك في قَتْله»** أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب: الجنائز باب (٧٨ ـ ١٢٨٩)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الفتن (٢٩٣٠).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج): من.

(٤) في (ج) زيادة: فكن.

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في «ديوانه» ص(٩٤)، انظر «شرح المفصل» ١٠٧/٢، «شرح التصريح» ١٠٨/١، «خزانة الأدب» ٣١٢/٥، وهو بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١٠٢/١، «المقرب» ٩٥/١.

الشاهد قوله: (لئن كان إياه) حيث جاء خبر (كان) ضميرًا منفصلاً، والأكثر أن يكون كذلك.

قاله عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي[1]، ولام (لئن) هي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط[2]، فلذلك تسمى المؤذنة بالقسم والموطئة له. والشاهد في (كان إياه).

قوله:

(. . . . . إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسِي)

قاله رؤبة، وصدره:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ[3]

والطيس: الرمل الكثير.

والشاهد فيه ظاهر على ما في نسخة: (وليس ذلك بمرضي؛ لأن الاتصال قد جاء في الكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ﴾ [الأنفال: ٤٣] الآية ليس بمرضي؛ لأن الضمير الثاني ليس خبرًا في الأصل بل الخبر في الأصل ﴿قَلِيلًا﴾، وقوله: ﴿كَثِيرًا﴾.

---

(١) عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي أبو الخطاب. لم يكن في قريش أشعر منه وهو من طبقة جرير والفرزدق، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسمي باسمه، كان يتغزل بالنساء فنفاه عمر بن عبدالعزيز، ثم غزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها غرقًا سنة ثلاث وتسعين.

«سير أعلام النبلاء» ٣٧٩/٤، «الشعر والشعراء» (٤٥٧)، «الأغاني» ٣٠/١، «الأعلام» ٥٢/٥.

(٢) في (ج): الشرطية.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج وهو من الرجز، انظر: «ديوان رؤبة» ص(١٧٥)، «خزانة الأدب» ٣٢٤/٥، «المقاصد النحوية» ٢٤٤/١، «شرح شواهد المغني» ٤٨٨/٢، والشاهد كما ذكره الأنصاري قوله: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر، وهذا في ضرورة الشعر كما قال ابن مالك: (وليسي قد نظم).

قوله[1]: (ومن شواهده: قول الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاه وَقَد مُلِئَتْ   أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ)[2]

(الأرجاء) جمع رجى بوزن عصى: الناحية، و(الأضغان) بفتح الهمزة جمع ضغن بكسر الضاد: الحقد، و(الإحن) بكسر الهمزة جمع إحنة: الضغن أيضًا.

والشاهد في (حسبتك إياه) حيث فصل الضمير.

٦٦ ـ وقدّم الأخصَّ في اتصالِ   وقدِّمَنْ ما شئتَ في انفصالِ

٦٧ ـ وفي اتحاد الرتبة الزَمْ فَصْلا   وقد يُبيحُ الغيبُ فيه وَصْلا

قوله[3]: (فعلم ضرورة... إلخ)، لاحقًا في أن القضية نظرية لا ضرورية، فتحمل الضرورة على ما يلزم بعد النظر المستلزم لها ولم يذكر ما يسلتزمه[4].

---

(١) من (ج).

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١/٩٩، «شرح التصريح» ١/١٠٧، «المقاصد النحوية» ١/٢٨٦، «شرح الأشموني» ١/٩٧، «شرح ابن الناظم» ١/٤١.
الشاهد قوله: (حسبتك إياه) حيث جاء بالضمير (إياه) منفصلاً وهو المفعول به الثاني لـ(حسب)، ويجوز الاتصال فيقول: حسبتكه، ولذا وافق الناظم في «التسهيل» سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه، قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الأصل أن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فيجب تقديم الأخص مع الاتصال، ويخير بين تقديم الأخص وتقديم غيره مع الانفصال، فعلم ضرورة أنه متى تقدم غير الأخص وجب الانفصال، ومن أوجه الضرورة التي أشار إليها الأنصاري مما خالف الأصل قول الشاعر الجاهلي مغلس بن لقيط الأسدي من قصيدة يرثي بها أخاه:
وقد جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ   لضغمهماها يقرعُ العظمَ نابها
فقد وصل ضمير الغائب (ها) العائد على المصدر بالضمير (هما) مع اختلافهما في اللفظ، والقياس أن يقول: لضغمهما إياها.

قوله: (لأنه قد وجد شرطه)، استدل بوجود الشرط على وجود مشروطه؛ (ومعلوم أن الشرط مدار عدمي لا وجودي فيلزم من عدمه عدم مشروطه)[١] (وجوده)[٢] ولا يلزم من وجوده ولا عدمه.

قوله: (فإن كان مخالفًا في الرتبة لم يجز اتصال ما بعده بحال)، أي: إلا ما ندر لقول عثمان رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطانًا[٣].

وأجاز المبرّد وكثير من القدماء تقديم الأخص مع الاتصال نحو: أعطيتهوك، ولكن الانفصال عندهم أرجح[٤].

قوله: (كقولك: ظننتني إياي، وعلمتك إياك)، إن قلت: فيه ظن وعلم لا ينعقد من مفعوليهما مبتدأ وخبر.

قلت: بل ينعقد منهما ذلك، وقصارى أمره أنه مثل: أنا أبو النجم وشعري شعري، وذلك جائز.

قوله: (ولا يمكن فيه الاتصال)، أي: على الراجح، والمراد: أنه[٥] لا يمكن صناعة، وإلا فهو ممكن حقيقة[٦].

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قول عثمان رضي الله عنه رواه ابن الأثير في «النهاية» ٢/١٧٧، وذكره ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/١٢٢، وانظر: «التصريح» ١/١٠٨، «المساعد» ١/١٠٦، «همع الهوامع» ١/٢٢٠، «ارتشاف الضرب» ٢/٩٣٥.

(٤) نقل قول المبرد أبو حيان الأندلسي «ارتشاف الضرب» ٢/٩٣٥، ابن عقيل «المساعد» ١/١٠٦، وكون الانفصال أرجح في مثل هذا هو ما عليه عامة النحويين.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قوله: لا يمكن صناعة، أي: لا يمكن الاتصال في مثل هذا الحال إذا تساويا في الرتبة وهذا هو الأصل وقوله وإلا فهو ممكن حقيقة، أي: قد يخرج عن هذا الأصل في الضرورة الشعرية كقول مغلس بن لقيط:

(وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ... لضغمهماها يقرع العظم نابها)

وسيعلق الأنصاري على هذا البيت.

قوله: (كقول مغلس[1] بن لقيط:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيْبُ لِضَغْمَةٍ لضغمهماها يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[2]

هذا من قصيدة رثى فيها الشاعر أخاه واشتكى من قريبين له يؤذيانه.

و(الضغمة): العضة يكنى فيها عن الشدة[3]؛ لأن من عرضت له شدة يعض[4] على يديه؛ ولأنها بمعنى الباء ولام (لضغمهماها) للتعليل، أي: وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة يقرع العظم نابها؛ لأجل ضغم القريبين إياها، أي: مثل الضغمة التي أصبتها.

والشاهد فيه حيث اجتمع فيه ضميران، والقياس في الثاني الانفصال[5] نحو: لضغمهما إياها، والضميران مفعولان لـ(ضغم)، وهو مصدر حذف فاعله، وإن لم يجز حذف فاعل الفعل؛ لأنه فرع الفعل في العمل فاغتفر فيه ما لا يغتفر في الأصل.

قوله:

(لِوَجْهِك فِي الإِحْسَانِ بسطٌ وَبَهْجَةٌ أَنَالَهُمَاه قفو أَكْرَمِ والِدِ)[6]

---

(١) مغلِّس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة الأسدي، أبو السعدي، شاعر جاهلي، كان كريمًا حليمًا شريفاً.
«خزانة الأدب» ٣١١/٥ ـ ٣١٢، «معجم الشعراء» ٣٩١، «الأعلام» ٢٧٥/٧.

(٢) تقدم التعليق على هذا البيت قبل قليل.

(٣) انظر: «لسان العرب» ٦٨/٨ (ضغم)، وقيل: هو أن يملأ فمه مما أهوى إليه وأنشد سيبويه:
وقد جعلتْ نفسي تطيب لضغمَةٍ لضغمهماها يقرعُ العظمَ نابُها
وفي حديث عتبة بن عبد العُزّى «فغدا عليه الأسدُ فأخذ برأسِهِ فضغمه ضغمة» ومنه سمي الأسد: ضيغمًا.

(٤) في (ج): (عضَّ).

(٥) والانفصال هو الأكثر في كلام العرب لكن الاتصال جائز وهو قليل، ووجه إباحة الاتصال ما تقدم من زوال بعض القبح اللفظي وزوال إيهام التكرار.
ولذا قال ابن مالك: (وقد يبيح الغيب فيه وصلا).
أتى بـ(قد) الدالة على القلة، قاله الشاطبي «المقاصد الشافية» ٣٢٣/١.

(٦) البيت مجهول قائله كما في «همع الهوامع» ٢١٩/١، «أوضح المسالك» ١٠٥/١، «شرح الأشموني» ٥٤/١، «شرح التصريح» ١٠٩/١، وغيرهم والشاهد كما ذكره الأنصاري في قوله: (أنالهماه) حيث وصل الضمير الثاني والقياس: أنالهما إياه، أي: الانفصال.

أي: لوجهك في وقت الإحسان بشاشة وحسن أنالهماه. أي: البسط والبهجة الوجه اتباع أكرم الآباء. والشاهد في (أنالهماه؛ حيث وصل الضمير الثاني والقياس)[١]: أنالهما إياه.

قوله: (وقوله: وقد يبيح الغيب فيه وصلاً)، بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل، تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقًا بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ، وقد أجاز بعضهم اتصاله مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقًا، وهو ضعيف، نبه عليه المرادي[٢].

٦٨ ـ وقبلَ يا النّفسِ معَ الفعلِ التُزِمْ   نونُ وقايةٍ، ولَيسي قد نُظِم
٦٩ ـ وليتني فشا، وليتي ندرا   ومعْ لعلَّ اعكِسْ، وكُن مخيّرا
٧٠ ـ في الباقيات، واضطراراً خفّفا   منّي وعنّي بعضُ مَن قد سلَفا
٧١ ـ وفي لدنّي لدُنِي قَلَّ، وفي   قذني وقطْني الحذفُ أيضًا قد يَفي

قوله: (فإذا نصبها الفعل وجب أن يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة الإتباع)، هو ظاهر في غير المعتل، أما فيه نحو: دعا ورمى فلا كسرة فيه، فكان ينبغي أن يقال: وألحق المعتل بغيره طردًا للباب، أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة، كما أن الإعراب كذلك فإنه يظهر تارةً ويقدر أخرى[٣].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) نبه عليه المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٩٩، ونبه على أن الناظم شرط في غير هذا النظم في جواز اتصال الغائبين أن يختلف لفظهما ولم يذكر ذلك هنا، واعتذر عنه الشارح بأن قوله: (وصلا) بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقًا، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ.

(٣) قال الشاطبي: أدخلوها ـ أي: نون الوقاية ـ أيضًا في المعتل نحو: أعطاني ويخشاني ويدعوني ونحوه، وإن كان لا يتحرك حملاً للمعتل على الصحيح؛ ولأنه كان يلزم في (يدعوني) قلب الواو ياء، وكذلك قال ابن مالك في «شرح التسهيل».
«شرح التسهيل» ١/١٣٥، «المقاصد الشافية» ١/٣٢٨.

قوله: (والوجه ليسني أو ليس إياي)، أي: إن وصل قيل: ليسني وإلا فقد مر أن (ليسني) ضرورة، وأن الأصل: ليس إياي[١]. ففيه ثلاثة أوجه؛ أولها[٢]: ليسني، ثم ليس إياي، ثم ليسي، وإنما جاز حذف النون فيها؛ لأنها تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها، ونقل الكوفيون عن العرب جواز حذفها في (أفعل) في التعجب لقولهم باسميته، فتقول: ما أحسني وأجملي[٣].

قوله[٤]: (ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي)[٥]

قاله زيد الخيل الذي سماه النبيّ ﷺ زيد الخير[٦]، وقبله:

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلاَقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد لعداوة بينهما وبينه، فلما لقياه طعنهما فهربا فقال زيد الخيل حينئذٍ: (تمنى... إلى آخره)،

---

(١) ومنه قول بعض العرب فيما حكاه سيبويه عنهم: عليه رجلاً ليسني «شرح التسهيل» ١٣٦/١، «توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ١٠٠/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) نقله عن الكوفيين السيوطي وأوضح علة أخرى في جواز الحذف هو شبهها بالأسماء من حيث أنه لا يتصرف.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت لزيد الخيل كما قاله الأنصاري وهو في «ديوانه» ص(١٩٧)، انظر: «شرح الأشموني» ٥٦/١، «شرح ابن عقيل» ١١١/١، «همع الهوامع» ٦٤/١، «خزانة الأدب» ٣٧٥/٥، «شرح أبيات سيبويه» ٩٧/٢، والشاهد فيه: (ليتني) حيث حذفت نون الوقاية مع مجيء (ليت) مضافة إلى ياء المتكلم وذلك ضرورة شعرية.

(٦) زيد الخيل بن مُهَلْهِل بن زيد الطائي. صحابي وفد إلى النبيّ ﷺ سنة تسع من الهجرة وسماه النبيّ ﷺ زيد الخير وكان شاعرًا، خطيبًا، شجاعًا، كريمًا، قيل: أصابته حمى المدينة فمات بسببها.
«خزانة الأدب» ٣٧٩/٥، «الشعر والشعراء» ٢٩٢، «الأغاني» ٢٤٧/١٧، «الأعلام» ٦١/٣.

و(العوالي): الرماح[1]، و(المنية) ـ بضم الميم ـ التمني، أي: تمنى مزيد تمنيًا كتمني جابر. و(إذ) ظرف بمعنى: حين وضمير (قال) لجابر. وأصادفه، أي: أجده.

وقوله: (وأفقد)، أي: وأنا أفقد، وروي بدله: (وأتلف)، وروي: (وأغرم)، وروي بدل (بعض) (جل)، وحاصل ما ذكره في (ليتني) مع قوله: (وإن كان لعل فالوجه تجردها من النون) إلى قوله: (ولا تلحقها النون إلا في الضرورة) أن (ليتي) نادر و(لعلني) ضرورة[2].

قال ابن هشام: وهو غلط بل حذف نون (ليت) ضرورة عند سيبويه، وجائز ثبوتها وحذفها عند الفراء، وحذف نون (لعل) أكثر من إثباتها، و(لعلني) أكثر من (ليتي)[3]، أي: وإن اشتركا في القلة مع أن ما قاله الشارح مخالف لقول[4] الناظم: (ومع لعل اعكس)، أي: إثباتها في (لعل) نادر، على أن أبا حيان قال: إنه ليس بنادر بل فصيح[5]، لكنه أقل من حذفها من (إن) و(أن)، والشاهد في (ليتي) بدون نون الوقاية للضرورة.

قوله: (كقوله:

---

(١) وعوالي الرماح أسنتها، واحدتها: عالية، ومنه قول الخنساء حين خطبها دريد بن الصمة: أتروني تاركة بني عمي كأنهم عوالي الرماح.
«لسان العرب» (علا) ١٥/٨٧.

(٢) حذف التاء في (ليت) هي ضرورة عند سيبويه، وجَوَّز الفراء في (ليت) الوجهين: إلحاق النون وحذفها. وتجويزه هذا في الاختيار كما قال المرادي، لكن الأفصح والأكثر إلحاق النون وهي لغة القرآن، فلم يرد في القرآن إلا بإلحاق النون، على العكس من (لعل) فإنها لم تأت في القرآن إلا بحذف النون؛ ولذا جعل الأنصاري كغيره من النحاة أن إلحاق النون ضرورة شعرية.
«توضيح المقاصد والمسالك» ١/١٠٢، «أوضح المسالك» ١/١١٠.

(٣) ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/١١٠ ـ ١١٢.

(٤) في (ج): (له).

(٥) ذكره أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٢/٢٤٥.

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدِ[1]

أراد بـ(أخط): أنحت[2]، وبـ(القبر): (الغلاف)[3]، وبـ(الأبيض): السيف، و(الماجد): العظيم.

والشاهد في (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية، والأشهر تركها.

قوله: (ولا يعلق ما بعدها بما قبلها)، أي: بخلاف بقية أخوات ليت[4]، لكن (لعل) أبعد كما قال: (من أخواتها عن الفعل لشبهها بحروف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها)، وهذا أخص مما قبله[5]، فإنه تعليق ناشئ من شبه (لعل) بحروف الجر بخلاف التعليق فيما قبله[6].

---

(١) البيت بلا نسبة كما في: «شرح ابن الناظم» ٤٣/١، «شرح الأشموني» ١٠٣/١، «همع الهوامع» ٢٢٤/١، «تلخيص الشواهد» ص(١٠٥)، والشاهد في البيت كما قاله الأنصاري أنه جاء بنون الوقاية مع (لعل) وهو قليل والأشهر حذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾.

(٢) في (ج): (أنحلت)

(٣) في (ب): القراب.

(٤) إنما شذ الحذف في ليت دون البواقي؛ لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع (ما) دونهن، ويجري الخلاف في أخوات ليت: إنَّا، وأنَّا، ولكنَّا، وكأنَّا ـ أن المحذوف ليس نون الوقاية بل نون الأصل؛ لأن تلك دخلت للفرق فلا تحذف، ثم اختلف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة؛ لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الاعتلال، وقيل: الثانية المدغم فيها؛ لأنها طرف، وما ذهب إليه الناظم من أن المحذوف من أخوات ليت هو نون الوقاية هو مذهب الأكثرين من البصريين والكوفيين والأظهر ـ والله أعلم ـ ما رجحه سيبويه وسار عليه الناظم.

«همع الهوامع» ٢٢٤/١ ـ ٢٢٥، «توضيح المقاصد والمسالك» ١٠٣/١.

(٥) جاء في هامش الأصل: قول الشارح: إذ كانت تغير معنى الابتداء، الظاهر أن مراده: تغييره من الخبر إلى الإنشاء، إذ لو كان المراد بالتغيير النسخ لم يكن خصوصية لها، قاله شيخنا. قال: ويرد عليه لعل، انتهى.

(٦) علل الشاطبي نقلاً عن الخليل في (لَعَلّ): أن لَعَلّ آخره لام، واللام قريبة من النون، ولذلك تدغم فيها حتى تبدل لامًا وذلك قولك: مَلّك. في: (من لك)، فحذفوا هاهنا النون لمكان قربها من اللام وكراهية التضعيف. «المقاصد الشافية» للشاطبي ٣٣٢/١.

قوله[1]: (بمعنى: حسب) احترز به عن (قد) بمعنى: اسم الفعل، أي: اكفني[2]، فتلزمها حال اتصال الياء بها نون الوقاية[3]، وعن (قد) الحرفية إذ لا تتصل بها ياء المتكلم[4].

قوله: (أو قط أختها)، أي: أخت (قد) بمعنى: حسب، احترز بها عن (قط) بمعنى: اسم الفعل فتلزمها نون الوقاية، وعن (قط) الظرفية إذ لا يتصل بها ياء المتكلم[5].

قوله: (إلا ما ندر)، أي: اضطر إليه.

قوله:

---

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) في (ج): (المعنى).

(٣) ذهب سيبويه وبعض النحويين أن عدم اللحاق يختص بالشعر كقول حميد بن مالك الأرقط، وقيل لأبي نخيلة:

قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

وأشار ابن مالك في «ألفيته» وفي «شرح التسهيل» أن الأكثر إثبات النون.

«شرح التسهيل» ١/١٣٧، «المقاصد الشافية» ١/٣٣٧.

(٤) قد تأتي على ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: اسم فعل مثل: قدني بمعنى: يكفيني.

الحال الثانية: (قد) الاسمية بمعنى: حسب. مثل: قد زيدٍ ابتسامة. بمعنى: حسبُ زيد ابتسامةٌ. و(قد) في هذه الحال في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف، وزيد مضاف إليه.

الحال الثالثة: (قد) الحرفية، وتكون حرفًا مبنيًا على السكون لا محل له من الإعراب، ولا يدخل إلا على الفعل المتصرف كقول الشاعر:

أَخَالِدُ قَدْ - واللهِ - أَوْطَأتَ عشوةً ... وَمَا العَاشِقُ المِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ

«موسوعة النحو والصرف والإعراب» إميل بديع يعقوب ص(٥٢٠).

(٥) قط: إما أن تكون اسمًا بمعنى حسب فيكون لها أحكام (قد) الاسمية وإعرابها، وتقدم ذكرها، وإما أن تكون اسم فعل بمعنى: يكفي، فيكون لها أحكام (قد) التي هي اسم فعل، وإما أن تكون ظرف زمان لاستغراق الزمن الماضي يسبقه النفي أو الاستفهام مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه نحو قول الفرزدق:

مَا قَالَ: (لا) قَطُّ إلا فِي تَشَهُّدِهِ ... لَوْلا التَّشَهُّدُ كَانَتْ لاؤُهُ نَعَمُ

والأخيرة هذه كما قال الأنصاري لا يدخلها ياء المتكلم ولا نون الوقاية.

(أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي)[١]

أي: عن القوم المعروفين عنده[٢]، (ومن[٣] قيس)، أي: من قبيلته. والشاهد في (عني) و(مني) حيث تركت فيهما نون الوقاية.

قوله: ((وقد لا يلحق)). كقراءة[٤] نافع[٥]: ﴿مِن لَّدُنِي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، فيه نظر: إذ يجوز أن تكون النون المذكورة نون الوقاية؛ لأن حذف نون (لدن) لغة[٦].

قوله: «قدي وقطي (في كلامهم أكثر من قدني وقطني)[٧]، رده ابن هشام، فقال بعد قوله: إن إثبات النون فيهما هو الغالب، أي: حفظًا لسكونهما، وغلط ابن الناظم فجعل الحذف فيهما أعرف، من الإثبات[٨].

---

(١) البيت بلا نسبة كما في «شرح التسهيل» ١٣٨/١، «أوضح المسالك» ١١٨/١، «المقاصد الشافية» ٣٣٥/١، «شرح الأشموني» ١٠٤/١، وغيرها.
والشاهد: قوله: (عني)، و(مني) حيث حذف النون للضرورة الشعرية.

(٢) في (ج): (كقوله).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ما بين القوسين مكرر في (ج).

(٥) نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، المدني (١٦٩هـ) أحد القرّاء السبعة المشهورين، كان أسودَ صبيح الوجه حسن الخلق، إليه انتهت رئاشة القراءة في المدينة وتوفي بها.
«وفيات الأعيان» ٣٦٨/٥، «الأعلام» ٥/٨.

(٦) قراءة التخفيف هذه قرأ بها نافع وأبو بكر عن عاصم وأبي جعفر وحماد والمفضل والأصبهاني والأعشى كلهم بتخفيف النون فحذفت نون الوقاية وبقيت النون الأصلية، وعلى كلام الناظم أن التخفيف قليل، ونبه عليه في «شرح التسهيل» وخالف ظاهر كلام سيبويه الذي أجازها في الضرورة فقط مستدلاً بقراءة نافع وأبي بكر وغيرها من الشواهد التي تجيز ذلك في الكلام الفصيح.
«شرح التسهيل» ١٤٩/١، «المقاصد الشافية» ٣٣٦/١، «معجم القراءات» للدكتور عبداللطيف الخطيب ٢٧١/٥.

(٧) في (ج): (أعرض).

(٨) ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٢٠/١، واستشهد لإثبات النون في (قط) بحديث النار حتى تقول جهنم: «قطني قطني»، ذكر هذه الرواية ابن حجر في «فتح الباري» ١٧٤/١.

قوله: (ومن شواهدهما قول الشاعر:

إِذَا قَـالَ قَـدْنِـي قَـالَ بِـالـلـهِ حـلـفَـة لـتـغـنـي عـنـي ذا إِنَـائِـك أجـمـعَـا)[1]

قاله حريث بن عناب ـ بتشديد النون ـ الطائي، أي: إذا قال الضيف (قدني)، أي: يكفيني.

قال المصنف: ويروى: قلت: بالله كل[2].

وقوله: (لتغني عني)، أي: لتبعد، والإناء في الحقيقة لساقي اللبن، وهو المضيف، وإنما أضافه للمخاطب لأدنى ملابسة وهو شربه منه.

قوله: (وقال الآخر: قدني من نصر الخبيبين قدي)، قاله حميد بن مالك الأرقط[3].

وعجزه: (ليس الإمام بالشحيح الملحدي)، أي: بالبخيل المائل عن الحق، وأراد بـ(الخبيبين) بصيغة التثنية، خبيب بن عبدالله بن الزبير بن العوام، وأباه عبدالله؛ لأنه كان يكنى بأبي خبيب. وقيل: أراد بهما عبدالله وأخاه مصعب، ويروى (الخبيبين) بصيغة الجمع على إرادة خبيب بن عبدالله، ومن كان على رأيه، وكلاهما تغليب.

والشاهد في (قدني، وقدي)، حيث أثبت النون في الأول وحذفها في

---

(١) البيت لحريث بن عنّاب الطائي وفي لفظ كما في «خزانة الأدب» ١١/ ٤٣٤.
إذا قال قطني: قلت بالله حلفةً...
وهو بلا نسبة في «تلخيص الشواهد» ص(١٠٧)، «شرح ديوان الحماسة» ص(٥٥٩)، «شرح شواهد المغني» ٥٥٩/٢، «شرح المفصل» ٨/٣، «همع الهوامع» ٤/ ٢٤٢، «مغني اللبيب» ٢٣٦/١.

(٢) لم أجد من ذكر هذه الرواية (قلت: بالله كل) في كل من ذكر هذا البيت.

(٣) هذا الرجز لحميد بن مالك الأرقط كما قال الأنصاري وهو في: «شرح الأشموني» ١٠٥/١، «شرح ابن الناظم» ص(٤٥)، «شرح شواهد المغني» ٤٨٧/١، «خزانة الأدب» ٢٤٦/٦، والشاهد فيه قوله: (قدني) و(قدي) حيث أثبت النون في الأولى، وهو الأشهر وحذفها في الثانية وهو قليل.

الثاني. كذا قاله الشارح كغيره، وتعقب بأن الثاني لا شاهد فيه على حذف النون؛ لجواز أن يكون أصله (قد) ثم ألحق به ياء القافية[1] وكسرة الدال للساكنين.

و(قال الشاعر:

امْـتَـلأَ الْـحَـوْضُ وَقَـالَ قَـطْـنِـي مَـهْـلاً رُوَيـدًا قَـدْ مَـلأْتَ بَـطْـنِـي)[2]

الجملة الأخيرة للتعليل، أي: لأنك قد ملأت بطني بالماء.

(ومهلاً) منصوب بمحذوف، أي: أمهل مهلاً، والشاهد في (قطني)، أي: حسبي، حيث أثبت نون الوقاية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قوله: ياء القافية يعني (...) المسمى عندهم بالرمل.

(٢) البيت من الرجز وهو بلا نسبة كما عند المبرد في «الكامل» ٩١/٢، «أمالي ابن الشجري» ٣١٣/١.

«شرح الأشموني» ١٠٦/١، «شرح المفصل» ٨٢/١، «مجالس ثعلب» ص(١٨٩)، «شرح ابن الناظم» ص(٤٦)، «المقاصد الشافية» ٣٣٨/١.

والشاهد فيه قوله: (قطني) حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، مما يدل على أن نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء، ولحقت (قط) هنا للمحافظة على سكون الطاء الذي هو حالة البناء.

العلم

٧٢ ـ اِسمٌ يعيّن المسمّى مطلقا   عَلَمُه، كجعفرٍ وخِرنِقا
٧٣ ـ وقَرَنٍ وعَدنٍ ولاحق   وشذقمٍ وهَيلةٍ وواشق

***

فصل: العلم(١)

قوله: (فإنه يدل على معين بوضع اللفظ له)، أي: بوضعه له في ضمن كلي، فإن الشمس كلي كما هو مقرر في محله(٢).

---

(١) في هامش (أ): مبحث العلم.

(٢) فصل في هذه المسألة الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٣٤٨/١، فقال: خرج بهذا القيد النكرات كلها كرجل وفرس، إذ لا تعين مسمياتها من حيث إنها وضعت لواحد لا بعينه، فإذًا لا يعترض هذا التعريف بنحو (شمس) و(قمر)؛ لأن لفظ (شمس) لا يعين مدلوله من حيث الوضع له ولكن التعيين إنما حصل بعد الوضع لأمر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي، لا أن ذلك في أصل التسمية، فليس الاسم هو المعين بل المعين هو التعين في الخارج فقد خرج على هذا (شمس) و(قمر) وأشباههما عن تعريف الناظم بقوله: (يُعيِّن المسمى).

وقد تكلف السيرافي في (شمس) و(قمر) أنهما موضوعات لكثيرين موجودين في الخارج فاء لفظ (شمس) يطلق حقيقة على القرص، ويطلق على الشعاع الجزئي مجازًا، كالواقع منه على الدار والحانوت والسوق والجبل وأشباه ذلك. وهذا الذي قال إذا سُلِّم فلا يحتاج إليه.

قوله: (وأما العلم الجنسي: فهو كل اسم جنس[١] يجري مجرى العلم الشخصي في الاستعمال)، أي: في كونه يكون مبتدأ، وفي امتناع دخول (أل) عليه وفي غيرهما مما يأتي آخر الفصل[٢].

قوله: (وخِرْنِق في النساء) هو اسم امرأة من (شعراء العرب، وهي أخت)[٣] طرفة بن العبد[٤].

قوله: (وقالوا[٥]: باءت عرار بكحل يعنون بقرتين)، هو من أمثال العرب، يقال في القاتل إذا قتل قتيله المساوي له في القوة، وأصله: في بقرتين متساويتين في القوة، اسم إحداهما (عَرار) بالعين المهملة، والأخرى (كحل) بفتح الكاف وسكون الحاء، تناطحتا فماتتا ثم صار مثلاً فيما ذكر[٦].

---

(١) في هامش (أ): قوله: كل اسم جنس، أي: كل اسم دل على جنس أي: على الحقيقة والطبيعة الجنسية لا الإفرادي ولا الجمعي.

(٢) علم الجنس: هو ما كان ذهنيًا بأن كان الموضوع له معينًا في الذهن، أي: ملاحظ الوجود فيه كـ(أسامة) علم للسبع، أي: لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم جنسٍ وإن كان خارج الماهية بأن كان الموضوع له معينًا في الخارج كزيد فهو علم الشخص فيجتمع الاثنان بجواز أن يكونا مبتدأ وفي امتناع دخول أل عليهما.
وأما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي، أي: من غير أن تعين في الخارج أو الذهن كالأسد اسم للسبع، أي: لماهيته.
«همع الهوامع» ١/٢٤٤، «شرح ألفية ابن مالك» لابن الوردي ١/١٤١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) خرنق: هو اسم امرأة شاعرة. قال أبو عبيدة: هي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة. رهط الأعشى، وهي القائلة:
لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ   سُمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ
وهي كما قال الأنصاري أخت طرفة بن العبد لكنها أخته لأمه كما قاله الأشموني.
«شرح الأشموني» ١/١٠٩، «المقاصد الشافية» ١/٣٥٣.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) ذكره ابن سمعون في «أماليه» ١/٤٨٢، والميداني في «مجمع الأمثال» ١/١٢٥، والزمخشري في «المستقصى» ٢/٢، وقيل: هذا المثل في مناسبة ذكرها الميداني وهو ابن كثير بن شهاب الحارثي ضرب عبدالله بن الحجاج الثعلبي بالري فلما عزل كثير أقيد منه عبدالله فهتم فاه وقال:
باءت عرار بكحلٍ فيما بيننا   والحق يعرفه أولو الألباب

٧٤ ـ واسمًا أتى وكنيةً ولقبا وأخرن ذا إن سواه صَحِبا

٧٥ ـ وإن يكونا مُفردين فأضفْ حتمًا، وإلا أَتْبِع الذي رَدِفْ

قوله: (مصدرًا بأب أو أم)، زاد الإمام الرازي: أو ابن أو بنت[١] (كابن دابة للغراب، وبنت الأرض؛ للحصى اليسير أو ابن بنت)[٢].

قوله: (فإن أشعر برفعة المسمى أو ضعته[٣] سمي لقبًا) إنما قال: (أشعر) دون دلَّ؛ لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرًا معنى المدح أو الذم لا لهما معاً، ولا للمعنى المذكور[٤].

وهاء (ضعة) بفتح الضاد وكسرها عوض من الواو، قاله الجوهري[٥].

قوله: (وإذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب) تبع فيه النظم، ومحله في اللقب مع الاسم[٦]، أما اللقب مع الكنية فلا ترتيب بينهما مع أنه وجد في بعض نسخ النظم بدل قوله:

(وأخرن ذا إن سواه صحبا) (ذا اجعل آخرًا إن اسمًا صحبا)

وإنما أخر اللقب عن الاسم؛ لأنه صفة في المعنى وحقها التأخير؛ ولأنه لو قدم عليه لضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد ما يفيده الاسم وزيادة[٧].

---

(١) نقله عن الفخر الرازي خالد الأزهري كما في «شرح التصريح على التوضيح» ١/١٣٢.

(٢) من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «الصحاح» (وضع) ١/١٢٥١.

(٦) إذا اجتمع الاسم واللقب، فلابد من الترتيب وهو أن يقدم الاسم على اللقب، وأشار ابن مالك إليهما في «الكافية» فقال:

والاسمَ قَدِّمْ إن يُلاقِ اللقبا وأتْبِعْ إنْ بعضهما تركبَا

«شرح الكافية الشافية» ١/١٠٢ باب الكلم.

(٧) وذكر الشاطبي وجهًا آخر لتقديم الاسم على اللقب، وهو أن اللقب في الغالب منقول من اسم آخر نكرة كبطة وقُفَّة، كما أن الغالب في الأعلام النقل كفضل وأسد، فلو قدم اللقب لذهب الوهم إلى أنه الاسم العلم لذلك الشخص الأصلي له، فلما أخر أمن ذلك اللبس وارتفع المحذور فلم يعدل عنه.

«المقاصد الشافية» ١/٣٥٨.

قوله تبعًا[1] للنظم: (فإن كانا مفردين أضيف الاسم إلى اللقب)، محله إذا لم يكن في الاسم مانع من الإضافة، فإن كان فيه مانع منها، نحو: الحارث كُرْز لم يضف لوجود (أل)[2] والمفرد يقابل المثنى، والمجموع في باب الإعراب، والمضاف والشبيه به في بابي النداء و(لا)، والجملة في باب: المبتدأ والخبر، والمركب هنا و(في باب: الكلمة وهو)[3] هنا الجملة، والمضاف والمركب تركيب مزج، وثم ما دل جزؤه على جزء معناه.

قوله: (وأما إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلابد من الإتباع)، تبع فيه النظم، والمعروف، وهو ما جرى عليه الناظم في «تسهيله» أنه لا يتعين الإتباع بل يجوز معه القطع إلى الرفع أو النصب[4].

٧٦ ـ ومنه منقولٌ كفضلٍ وأَسد وذو ارتجال كسُعاد وأُدد

قوله: (العلم ينقسم إلى: منقول ومرتجل) هو المشهور[5]، وعن

---

(١) مكررة في (ج).

(٢) ذكر أبو حيان أنه إذا كان في الأول أل فليس إلا الإتباع وفاقًا، وسواء كانت الألف واللام فيهما أو في أحدهما فإنه لا تجوز الإضافة في هذه الحال، تقول: جاء الحارثُ كُرْزٌ، ورأيتُ الحارثَ كُرْزًا، ومررتُ بالحارثِ كرزٍ.
«التذييل والتكميل» ٣١٨/٢، «همع الهوامع» ٢٤٧/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) ذكره ابن مالك في «شرح التسهيل» ١٧٣/١.

(٥) المنقول: هو ما له أصل في النكرات مستعمل ثم سمي به الشخص، فتصييره علمًا على شخص معين بعد أن كان موضوعًا ليدل على معنى من المعاني الجنسية هو النقل الذي لأجله سمي منقولاً، كأنه نقل عن موضعه في الأصل إلى غيره، أما المرتجل فهو ما ليس له أصل في النكرات ولا استعمل قبل العلمية لغيرها، ومثل الناظم للأول بفضل وأسد ومثل للثاني بسعاد أدد. ومعنى أدد: اسم رجل شيخ قبيلة من اليمن وهو أُدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. وذكر سيبويه أنه من: (الود) من مادة (ودد).
«المقاصد الشافية» ٣٧٢/١، «الكتاب» ١٢٨/٢.

سيبويه: أن الأعلام كلها منقولة[١]، وعن الزجاج[٢]: أنها كلها مرتجلة[٣]، قال بعضهم: وتقسيمها إلى منقول، ومرتجل جري على الغالب، وإلا فالذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل[٤].

قوله: (وأدد اسم رجل) مشتق عند سيبويه من الود، وهو الحب، فهمزته بدل من الواو، وعند غيره من الأد بفتح الهمزة وكسرها، وهو العظم[٥].

قوله: (كثور وأسد)، أي: علمين لرجلين.

قوله: (وبذر: اسم ماء)، هو بتشديد المعجمة: اسم لبئر ماء قرب مكة[٦].

قوله: (نحو: تأبط شرّا)، يقال: تأبط إذا أخذ شيئًا تحت إبطه، سمي

---

(١) نقل كلام سيبويه هذا أبو حيان الأندلسي؛ لكن الشاطبي نقل عن سيبويه التقسيم، بل التقسيم حتى في المرتجل فقال: المرتجل في كلام سيبويه على وجهين:
أحدهما: ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي ومثلوا له بـ(فقعس) وهو أبو قبيلة من بني أسد، فلم يستعملوا مادته (ف ق ع س) في غير هذا الموضع.
«المقاصد الشافية» ٣٧١/١، «ارتشاف الضرب» ٩٦١/٢.

(٢) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، لزم المبرّد، له من التصانيف: «معاني القرآن»، «الاشتقاق»، «خلق الإنسان»، «فعلت وأفعلت»، «خلق الفرس»، «شرح أبيات سيبويه». ت٣١١هـ.
«بغية الوعاة» ٣٤٧/٢ ـ ٣٤٩.

(٣) نقل كلام الزجاج أبو حيان الأندلسي والسيوطي، وحكي عنه أن المرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا.
«ارتشاف الضرب» ٩٦٢/٢، «همع الهوامع» ٢٤٧/١.

(٤) نقله عنهم المرادي والسيوطي وأبو حيان وغيرهم «ارتشاف الضرب» ٩٣٦/٢، «همع الهوامع» ٢٤٨/١، «توضيح المقاصد والمسالك» ١١١/١.

(٥) قال ابن سيده: الود: الحب، يكون في جميع مداخل الخَير وقد قرئ: **﴿سيجعل لهم الرحمن وُدًا﴾** ثم نقل كلام سيبويه في اشتقاقها وأن المصدر منها جاء في مودة على مفعلة.
«المحكم والمحيط الأعظم» ٣٦٨/٩ ـ ودد.

(٦) ذكره في «لسان العرب» وأنشد قول كثير عزة:

سقى اللّهُ أمواهًا عرفتُ مكانها ... جُرَابًا وملكومًا وَبَذّر والغمْرَا

وهذه كلها آبار بمكة، قال ابن بري: هذه كلها أسماء مياه بدليل إبدالها من قوله أمواهًا.
«لسان العرب» (بذر) ٣٥٢/١.

به رجل؛ لأنه جاء يومًا إلى قبيلة وقد أخذ تحت إبطه حية فقيل له: تأبط شرًا[1].

قوله: (وبَرَقَ نحره)، هو بفتح الراء يقال: برق السيف يبرق بروقًا. إذا تلألأ، ويقال: برق البصر بالكسر يبرق برقًا. إذا تحير فلم يطرف، قاله الجوهري[2].

قوله:

(نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالِـي بَـنِـي يـزيـدُ ظـلـمًـا عَـلَـيـنـا لَـهُـم فـديـد)

قاله رؤبة[3]: ومفعول (نبئت) الأول: التاء النائبة عن الفاعل، والثاني: أخوالي، والثالث: جملة: لهم فديد، أي: فادين، و(الفديد): الصياح[4]، أي: أخبرت أن هذه الجماعة الذين هم أقربائي لهم صياح من أجل ظلمهم علينا، و(بني يزيد) بدل من (أخوالي)، أو عطف بيان. وفيه الشاهد بأن يزيد علم منقول عن الجملة، دل عليه ضمة الدال كذا أنشده الزمخشري وغيره بالياء التحتية. قال ابن يعيش: صوابه بالمثناة الفوقية[5]. وهو اسم رجل،

---

(١) تأبط شرًا: سمي به رجل وهو ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي من مضر شاعر عَدَّاء من قتال العرب في الجاهلية كان من أهل تهامة، وقيل في سبب تسميته بذلك أنه أخذ سيفًا أو سكينًا تحت إبطه وخرج فسئلت أمه عنه، فقالت: تأبط شرًا وخرج. ويقال: كان ينظر إلى الظبي في الفلاة فيجري خلفه فلا يفوته. قُتِلَ في بلاد هذيل وألقي في غار يقال له: (رخمان) فوجدت جثته فيه بعد مقتله.
«خزانة الأدب» ٦٦/١ ـ ٣٥٨/٣، و«هدية العارفين» ٢٤٨/١، «الأعلام» ٩٧/٢.

(٢) انظر: «الصحاح» (برق) ١٤٤٨/٤.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج كما في «ديوانه» ص(١٧٢)، وانظر: «خزانة الأدب» ٢٧٠/١، «شرح المفصل» ١٢٨/١، «أوضح المسالك» ١٢٤/١ وغيرها.
والشاهد: قوله: (يزيد)، حيث سمي به، وأصله فعل مضارع ماضيه (زاد) فهو منقول من جملة فعلية.

(٤) الفديد: الصوت، وقيل شدَّته ورجل فَدَّاد: شديد الصوت. قاله ابن سيده «المحكم والمحيط الأعظم» ٢٧٧/٩ (فدد).

(٥) ذكره ابن يعيش في «شرح المفصل» ٩٥/١.

وإليه تنسب الثياب اليزيدية، ورد بأن الرواية إنما صحت بالياء التحتية، وبأن (تزيد) بالتاء الفوقية، لم يسمع في كلامهم إلا مفردًا.

٧٧ ـ وجملةٌ وما بمزج ركّبا ... ذا إن بغيرِ وَيه تمّ أعربا

٧٨ ـ وشاع في الأعلام ذو الإضافة ... كعبد شمسٍ وأبي قحافة

قوله: (والمركب ينقسم: إلى جملة، ومركب تركيب مزج، ومضاف) لا يرد عليه ما تركب من حرفين كـ(أنما) أو من حرف واسم، نحو: يا زيد، أو من حرف وفعل نحو: قد قام؛ لأنها إذا سمي بها حكيت كالجملة فالتحقت بها، وأما المركب التوصيفي كزيد القائم، فملحق بالمفرد[1].

قوله: (ويراد بها ما كان في أصله مبتدأ وخبر... إلخ).

لم يرد عن العرب علم منقول عن جملة اسمية نحو: زيد منطلق، لكن لو سمي بها جاز، فكلام الشارح فيها بالنسبة إلى الجواز[2].

قوله: (ما لم يكن آخره ياء، فيبنى على السكون) إنما لم تفتح الياء كياء المنقوص؛ لأن الفتحة ثم فتحة إعراب، والأصل فيه الظهور، وهنا فتحة بناء، والأصل فيه السكون، فلزم مع الياء تخفيفًا، وبالجملة كان المركب هنا مبنيًا في الجملة، لم يكن لبنائه حظ في التحريك بخلاف المنقوص كنظيره في (اللذان) حيث لم يقولوا: اللذيان. كما قالوا في نظيره من (الشجيان)[3].

---

(١) ابن مالك أطلق القول في الجملة ولم يقيدها باسميه ولا فعلية وإن كان الأكثر استعمال الجملة الفعلية فيما هو منقول منها إلى العلم مع أن التسمية بالجملة الاسمية سائغ في كلام العرب كما مثل له الأنصاري بـ: زيد القائم. فهو يجري مجرى برق نحره كما قال الشاطبي «المقاصد الشافية» ١/٣٧٩.

(٢) صرح بذلك المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ١/١١٣.

(٣) جعل بعض النحويين هذا من قبيل الشاذ الذي خالف نظيره من النكرات ككسر ما استحق الفتح: كمعدي من: معدي كرب، والقياس فتح الدال.
«همع الهوامع» ١/٢٤٩.

قوله: (وأما **الثاني**: فيعرب ما لم يكن اسم صوت كـ(ويه) من سيبويه وعمرويه فيبنى)، إذا أعرب الثاني مع بناء الأول كما هو الفرد أعرب إعراب ما لا ينصرف، (ويجوز بناؤه على الفتح، ويجوز إعرابهما إعراب المتضايفين، وسيأتي بيان ذلك في باب: ما لا ينصرف)[1].

وأما قوله: (اسم صوت فيبنى)، أي: على الكسر وينون إن نُكِّرَ، ولم يذكر فيه (سيبويه) إلا البناء، وجوز الجرمي فيه إعرابه إعراب ما لا ينصرف[2]، وقد عرف الشارح الأولين من المركبات الثلاثة خاصة، وتعريف الثالث منها وهو المركب تركيب إضافة: كل اثنين[3] نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله[4].

قوله: (ولا يخفى ما هي عليه من الكثرة والانتشار)، قيل[5]: وإليه أشار الناظم بقوله: (شاع)[6].

٧٩ ـ ووَضعُوا لبعضِ الأجناس علمْ كعَلَم الأشخاص لفظاً، وهو عمْ
٨٠ ـ من ذاك أمّ عِرْيَطٍ للعقرب وهكذا ثعالةٌ للثعلب
٨١ ـ ومثله برّةُ للمَبرّة كذا فجارُ علمٌ للفَجْرة

قوله: (ومسميات أعلام الجنس أعيان ومعان)، هذا تقسيم لما يشمل المفهوم والماصدق، وإلا فعلم الجنس إنما هو موضوع للماهية بغية

(١) ساقطة من (ج).
(٢) لم يذكر سيبويه إلا البناء على الكسر نحو: (سيبويه) وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف.
«ارتشاف الضرب» ٢/٩٦٤.
(٣) في (ج): (اسمين).
(٤) هذه العبارة ذكرها ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/١٢٦.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) في قوله: وشاع في الأعلام ذو الإضافة...

حضورها في الذهن، فكيف ينقسم إلى العين والمعنى[١]؟!

قوله: (جعلوه علمًا على المعنى مؤنثًا، ليكمل شبهه بـ(نزال) أراد بـ(نزال) اسم امرأة لا اسم فعل إذ لا تأنيث فيه[٢].

قوله: (ومنه الأعداد المطلقة)، أي: عن معدوداتها.

قوله: (هذه الأسماء كلها أسماء أجناس)، أي: من حيث المعنى، وإلا فعلم الجنس مغاير لاسم الجنس، كما أنهما مغايران لعلم الشخص؛ لأن علم الشخص وضع لمعين في الخارج كزيد، وعلم الجنس وضع لمعين في الذهن، أي: للحقيقة المعينة في الذهن كأسامة، واسم الجنس عند النحاة، وجمع من الأصوليين وضع للحقيقة مطلقًا، أي: بلا تعيين كأسد، وعند جمع من محققي الأصوليين وضع لشائع في جنسه[٣].

---

(١) إذا كان الأنصاري لا يرى تقسيم علم الجنس إلى نوعين، فابن هشام جعله ثلاثة أنواع:
أحدها: وهو الغالب ـ أعيان لا تُؤْلَفُ كالسباع والحشرات كأسامة وثعالة، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب.
والثاني: أعيان تؤلف، كَهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب، وأبي المضاء للفرس، وأبي الدغفاء للأحمق.
والثالث: أمور معنوية كسبحان للتسبيح.
«أوضح المسالك» لابن هشام ١/١٣٣.

(٢) الذي دفع الأنصاري إلى حمله بأن نزال اسم امرأة ظاهر سياق كلام ابن الناظم الذي شبه (نزال) بالعلم المؤنث.

(٣) يعني أن العلم الجنسي ساوى العلم الشخصي في أحكامه اللفظية كما ذكر ابن الناظم أوجه التشابه بينهما، أما من حيث المعنى ففرق الأنصاري بين علم الجنس واسم الجنس، ووجه التفريق هو أن اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي فـ(أسد) موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً، وعلم الجنس كـ(أسامة) موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها وبيان ذلك: أن الحقيقة الحاضرة في الذهن وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة. وفي كلام سيبويه إيماء إلى هذا الفرق. وقال ابن مالك بعد ذكره كلام سيبويه: هذا جعله خاصاً شائعًا في حال واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن، =

قوله: (وذلك أنها لا تقبل الألف واللام)، أي: لا تقبل حرف التعريف، وكذا لا تضاف بدون تنكير[1].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

= وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة في الخارج.

«توضيح المقاصد والمسالك» للمرادي ١/١١٥ ـ ١١٦.

(١) المراد به أعلام الأجناس.

اسم الإشارة

٨٢ ـ بذا لمفردٍ مذكّر أشر	بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر
٨٣ ـ وذان تان للمثنّى المرتفع	وفي سواه ذين تين اذكر تطع
٨٤ ـ وبأولى أشر لجمعٍ مطلقا	والمدّ أولى ولدى البعد انطقا
٨٥ ـ بالكاف حرفًا دون لامٍ أو معه	واللام إن قدّمت ها ممتنعة

قوله: (اسم الإشارة: ما دل على حاضر، أو منزلٍ منزلة الحاضر، وليس متكلمًا، ولا مخاطبًا)، وعرفه بعضهم بما دل على حضور عيني أو ذهني كـ: هذا البيت أو[1] تلك الجبة، وبعضهم بما وضع لمسمى وإشارة إليه، وبعضهم بما وضع لمعين في حال الإشارة[2]، وبعضهم بما وضع لمشار إليه، ويرد الأولين مدخول (ال) الحضورية فإنها تصدق بهما وليست باسم إشارة، والبقية مشتملة على دور، وإن أمكن عنه جواب فالأولى تعريفه باسم مظهر دلَّ على حاضر بإيماء[3]. وأدخل بقوله: (أو منزل منزلة الحاضر)، مثل قوله:

---

(١) في (ج): (و).

(٢) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ١٨١/٣: اسم الإشارة هو الموضوع لمعيّن في حال الإشارة. فـ(الموضوع المعيّن) جنس يشمل المعارف، وفي (حال الإشارة) فصل يُخرج سائر المعارف، ويخصُّ اسم الإشارة.
وانظر: «شرح المفصل» ١٢٦/٣.

(٣) مكانها بياض في (ج).

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ   إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيْرُ المَجَامِعُ[١]

قوله: (ويختلف حاله)، أي: المشار إليه أو اسم الإشارة بتجَوّزٍ، والمشار إليه إمَّا مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع فهذه ستة، والمخاطب كذلك فالمجموع ستة وثلاثون، لكن العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث. (في الأول، ولفظ المثنى لهما في الثاني فالواقع منها أربعة وعشرون، والستة والثلاثون أقسام عقلية، وإن نظرت فيها إلى أحوال المشار إليه في القرب والبعد والتوسط كانت مائة وثمانية)[٢].

قوله: (ذا للواحد)، زاد بعضهم[٣]: (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة، (ذا) عند البصريين ثنائي لفظًا، ثلاثي وضعًا لقولهم في التصغير: (ذيا). كما سيأتي في بابه، وهل المحذوف عينه أو لامه؟ وهل عينه واو من باب طوى أو ياء من باب جيء؟ وهل وزنه فعل بالإسكان أو فعل بالتحريك؟ قولان[٤] في الثلاثة أصحهما فيها الثاني.

---

(١) البيت للفرزدق في «ديوانه» ص(٤١٨).

(٢) ما بين القوسين ورد في النسخة (ب) بعد قوله: (ذين وتين جرًا ونصبًا للاثنين والثنتين) الآتي بعد.

(٣) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ١٨٤/٣: لم يستوفِ المصنف ما يشار به للواحد المذكر القريب؛ إذ يُقال فيه (ذاء) بهمزة مكسورة بعد الألف: و(ذائِه) بهمزة بعد ألفٍ وهاء تليها مكسورة. قال الراجز:
(ها ذائِه الدِّفْترُ خيرُ دِفْتَرِ)، وانظر: «توضيح المقاصد» ١١٨/٣.

(٤) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ١٨٢/٣ ـ ١٨٣: واختلف البصريون في ألف (ذا) فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، فالعين واللام المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل. وقال بعضهم: الألف منقلبة عن واو، وجعلوه من باب طويت.
واحتجَّ البصريون على أنّها منقلبةٌ عن أصل بقولهم في التصغير (ذَيّا) وأصلهُ عندهم: (ذَيَيّا) فقد انقلبت الألف ياء، وأُعيدت لام الكلمة ياء، وأدغم فيها ياء التصغير، ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ (ذا) ثنائي الوضع نحو (ما) وأنّ الألف أصلٌ بنفسها وليست منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف واحد أو على حرفين؛ لكان قد ذهب مذهبًا جيدًا سهلاً قليل الدعوى، وهذا الذي قدرنا أنْ لو قيل به وقفتُ به عند السِّيرافي. قال: (ذا) على حرفين كـ (ما) فلمّا صغّروا ألحقوا ياء ليتمّ التصغير وكانت باء لأنها أكثر ما تلحق.

وعند الكوفيين واحد وضعًا فألفه زائدة، وعند السيرافي[1] وغيره: ثنائي وضعًا والألف أصلية، كألف (ما) ليست منقلبة عن شيء.

قوله: (وذي، وذه، وتي، وتا، وته)، للواحدة لها أيضًا (وهي، وتهي، وذات) بالضم (وذه، وته) بالاختلاس وقد شملهما كلامه.

قوله: ((وذان، وتان) رفعًا، (وذين، وتين) جرًا ونصبًا للاثنين وللاثنتين) فيه لف ونشر مرتب، وأما نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، فمؤول[2] بأن المثنى بالألف مطلقًا في لغة كنانة وغيرها أو بأن (إن) بمعنى: نعم كقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك (إن وراكبها). أو بأن فيها ضمير الشأن، أي، إن الشأن هذان لساحران، وقدمت عن المحققين أن (ذين وتين) ليسا بمثنيين حقيقة بل هما لفظان وضعا للمثنى.

قوله: (مطلقًا)، أي: سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، أي: عاقلاً كان أو غيره بقرينة بقية كلامه.

قوله: (كقوله:

---

(١) الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، كان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض. مات ببغداد ٣٦٨هـ. من مصنفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «ألفا القطع والوصل»، «الوقف والابتداء»، «صفة الشعر»، وغير ذلك.
«بغية الوعاة» ٤٢٨/١ ـ ٤٢٩.

(٢) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» ١٢٩/٣ ـ ١٣٠: قرأ ابن كثير وحفص (إنْ) بالتخفيف وقرأ أبو عمرو: **﴿إنَّ هذين لساحران﴾** بتشديد النون، والياء في هذين، وقرأ الباقون بتشديد النون والألف... وقال الكوفيون (إنْ) هنا بمعنى النفي واللام بمعنى (إلاّ) والتقدير: ما هذان إلاّ ساحران، وهو حسن، غير أنَّ أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى (إلاّ). وأمّا قراءة الجماعة: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ **فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، كأنّهم أبدلوا من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها...**
وقال قوم: (إنَّ) هنا بمعنى (نعم) والمعنى: نعم هذان لساحران. و(اللام) فريدة للتأكيد وقد جاءت (إنَّ) بمعنى (نعم) كثيرًا قال الشاعر:
قالوا: عذرْتَ، فقلتُ: إنَّ وربُّما نَال العُلَى وشِفا الغليلِ الغادرُ

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللِّوَى ... وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّام[1]

قاله جرير بن عطية، وميم (ذم) بالحركات الثلاث الفتح للتخفيف، والضم للإتباع، والكسر ـ وهو الأصل ـ على الأرجح، أي: ذم المنازل بعد مفارقة. (منزلة اللوى)، أي: العلم، و(العيش) معطوف على المنازل. والشاهد في (أولئك) حيث استعمل في غير العقلاء، وكافُه مفتوحةٌ، و(الأيام) بالجر صفة أو عطف بيان، ويروى (الأقوام) فلا شاهد فيه.

قوله: (وفي أولاء لغتان المد والقصر) فيها أيضًا لغات[2] أُخر: (هلاء) بإبدال الهمزة هاء، و(أُولاءُ) بضم الهمزتين و(أُولاءٍ) بالتنوين.

(قوله)[3]: (وإذا أشير للبعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب)، أي: البعيد حقيقة نحو: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: ٨]، أو حكمًا نحو: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٥٨].

قوله: (يدل على حال المخاطب غالبًا)، أي: من كونه مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا.

قوله: (وإنما حكم على هذه الكاف بأنها حرف؛ لأنها لو كانت اسمًا؛ لكان اسم الإشارة مضافًا... إلى آخره)، أي: ولكان للكاف محل من الإعراب من رفع أو نصب أو جر، واللازم منتف لانتفاء العامل.

تنبيه[4]: لا يلحق الكاف أسماء الإشارة المؤنثة إلا (تي، وتا، وذي)، قالوا: (تيك، وتلك، وتيلك) بكسر التاء في الثلاثة، (وتيك، وتلك) بفتح التاء فيهما، وتالك وذيك.

---

(١) البيت لجرير في «ديوانه» ص(٤٥٢)، و«خزانة الأدب» ٥/٤٣٠، «شرح التصريح» ١/١٢٨، «شرح المفصل» ٩/١٢٩، «المقاصد النحوية» ١/ ٤٠٨.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٣٤، «شرح الأشموني» ١/١٢٠.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٢٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (أ)، (ب): (قوله).

قوله: (كقول طرفة:

(رَأَيْتُ بَنِي غَبْراء لا يُنْكِرُونَنِيْ وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ)[١]

أراد (ببني) الغبراء: اللصوص، وقيل: الفقراء، وقيل: الأضياف، وقيل: أهل الأرض؛ لأن الغبراء هي الأرض[٢] وبنوها أهلها، و(أهل) بالرفع عطف على الواو في (لا ينكرونني)، وأراد بأهل الطراف: الأغنياء. و(الطراف)[٣] بكسر الطاء: البيت من الأدم. و(الممدد) صفته، والشاهد في (هذاك) حيث ألحق الهاء بالمقرون بالكاف.

قوله: (ولا يجوز هذالك) قال الناظم في «شرح تسهيله»[٤] (لكراهة)[٥] كثرة الزوائد[٦]. وقال غيره: لأنها تدل على قرب المشار إليه، واللام على بعده، وهو منتقض بالكاف.

٨٦ ـ وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان وبه الكاف صلا

٨٧ ـ في البعد أو بثمّ فه أو هنّا أو بهنالك انطقن أو هنّا

قوله:

(١) البيت لطرفة بن العبد في «ديوانه» (٢٨)، و«تخليص الشواهد» (١٢٥)، و«الجنى الداني» (٣٤٧)، و«الدرر» ١٢٩/١، «المقاصد النحوية» ٤١٠/١، «شرح التسهيل» ٢٤٤/١، وبلا نسبة في: «شرح الأشموني» ١٢٢/١، «همع الهوامع» ٢٩٨/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) «لسان العرب» (طرف) ١٤٩/٨.

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٤٤/١: ولا تلحق المقرون باللام، فلا يُقال (هذالك) كرهوا كثرة الزوائد، ولا تلحق أيضًا المقرون بالكاف في التثنية والجمع فلا يقال: (هذانك) ولا (هؤلائك).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) وقد ردَّ أبو حيان في «التذييل والتكميل» ١٩٨/٣ تعليل المصنف بقوله: وهذا تعليلٌ ليس بجيّد؛ لأنَّ كل زائدة منهما هي لمعنى لا تدلُّ عليه الزائدة الأخرى، فاللام زائدة تُشعر بالبعد، والكاف للمخاطب، والهاء تنبيه له.
وقال السُّهيلي: الأظهر أنَّ اللام تدلُّ على تراخٍ وبُعْدٍ في المشار إليه.

(هَنًّا وهِنًّا ومن هُنًّا لهن بها ذات الشمائل والأيمان هينوم)[١]

قاله ذو[٢] الرمة غيلان، وضبط بعضهم (هنا) بفتح الهاء وتشديد النون في الثلاثة وبعضهم بفتحها في الأول، وبكسرها في الثاني، وبضمها في الثالث، والكل[٣] بمعنى الإشارة إلى المكان، لكن المضموم يشار به إلى القريب والآخران إلى البعيد.

والشاهد فيه حيث فتح الهاء وكسرها وشدد النون، و(هنا) الأول ظرف لـ(زجل) وهو الصوت الرقيق في قوله قبله:

للجن بالليل في أرجائها زجل كما تنازح يوم الريح عيشوم

والثاني والثالث معطوفان عليه بزيادة (من) في الثالث. و(هينوم)[٤] - وهو الصوت الخفي - مبتدأ خبره (لهن بها)، أي: فيها، وضمير (لهن) للجن، و(بها) لـ(الأرجاء)، و(ذات الشمائل) منصوب على الظرف، و(الشمائل): جمع شمال، على غير قياس.

والأيمان: جمع يمين، عطف على الشمائل.

قوله[٥]: (وقد يراد بهنا: الزمان) وكذا هناك وهنالك. قاله في التسهيل[٦].

---

(١) البيت لذي الرُّمة في «ديوانه» ٤٠٩/١، «تخليص الشواهد» (١٣٣)، «شرح التصريح» ١٢٩/١، «شرح المفصل» ١٣٧/٣، «المقاصد النحوية» ٤١٢/١.
وبلا نسبة في: «الخصائص» ٣٨/٣، «شرح الأشموني» ١٢٣/١.

(٢) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي ت١١٧هـ. شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. أكثر شعره تشبيب وبكاء على الأطلال. عشق (ميّة المنقرية) واشتهر بها.
«خزانة الأدب» ١٠٦/١، «الشعر والشعراء» ٥٣١، «الأعلام» ١٢٤/٥.

(٣) انظر: «شرح الأشموني» ١٢٣/١.

(٤) «لسان العرب» (هنم) ١٤٨/١٥.

(٥) ساقط من (ج).

(٦) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٥١/١: وقد يشار بـ(هناك) و(هنالك) و(هنًّا) إلى الزمان فمن الإشارة إليه بـ(هناك) قول الأفوه الأوديّ:
وإذا الأمور تعاظمت وتَشَابَهَتْ فهناك يعترفون أين المفزعُ
ومن الإشارة بـ(هنالك) قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ۝١١﴾، =

قوله: (كقول الآخر:

حَـنَّـتْ نَـوَارِ وَلاَتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ وَبَـدَا الـذِي كَـانَـتْ نَـوَارِ أَجَنَّـتِ)[1]

قاله شبيب[2] بن جعيل الثعلبي حين أسر يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم و(نوار) بالرفع بالفاعلية في الأول، وباسمية (كان) في الثاني على لغة تميم، وبالبناء بالكسر فيهما على لغة غيرهم؛ و(لات) بمعنى: ليس، أي: ليس هذا موضع حنين. قاله الجوهري[3].

وقيل: (لات). مهملة، و(هنا): خبر مقدم، و(حنت): مبتدأ بتقدير أن، أي: حنينها هنا، و(أجنت) بالجيم، أي: سترته، وعائد الموصول محذوف، أي: أجنته.

والشاهد في (هنا) حيث أشير بها إلى الزمان وأصلها المكان، وعليه الجوهري في البيت؛ فعليه لا شاهد فيه.

□ □ □ □ □ □

= ومن الإشارة إلى الزمان بـ(هنا) قول الشاعر:

حـنـت نـوار ولات هـنـا حـنـت وبـدا الـذي كـانـت نـوار أجـنـت

(١) البيت لشبيب بن جعيل في «الدرر» ١/١٣٥، «المقاصد النحوية» ١/٤١٨، «شرح شواهد المغني» (٩١٩)، ولحجل بن نضلة في «الشعر والشعراء» (١٠٢).
ولهما معًا في «خزانة الأدب» ٤/١٩٥.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٣٠)، «تذكرة النحاة» (٧٣٤)، «الجنى الداني» (٤٨٩)، «شرح الأشموني» ١/١٢٤، «همع الهوامع» ١/٣٠٥.

(٢) شُبَيب بن جُعَيْل، شاعر جاهلي، أسره بنو قتيبة الباهليون في حرب كانت بينهم وبين تغلب، وله شعر يخاطب به أمّه في أسره.
«الدرر» ١/٢٤٤، «شرح شواهد المغني» ٩١٩، «المقاصد النحوية» ١/٤١٨.

(٣) «الصحاح» (لات) ٦/٢٥٦١.

المَوْصُول

٨٨ـ موصول الأسماء الذي، الأنثى التي والـيـا إذا مـا ثـنّـيـا لاتـثـبـت
٨٩ ـ بـل مـا تـلـيـه أَوْلـه الـعـلامـةْ والـنّـون إن تـشـدد فـلا مـلامـة
٩٠ ـ والنّـون مـن ذيـن وتـيـن شـدّدا أيـضـاً وتـعـويـض بـذاك قـصـدا
٩١ ـ جمع الذي الألى الذين مطلقا وبـعـضـهـم بـالـواو رفـعًـا نـطـقـا
٩٢ ـ باللات واللاء التي قد جمعا والـلاء كـالـذيـن نـزرًا وقـعـا

***

الموصول
يسمى أيضًا ناقصًا ومبهمًا

قوله: (ما افتقر إلى الوصل بجملة)، أي: صريحة أو مؤولة؛ ليدخل الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة بقرينة ما سيأتي.

قوله: (مشتملة على ضمير)، أي: أو خلفه[1]؛ ليدخل نحو قولهم: (أبو سعيد الذي رويت عن الخدري)، أي: عنه، لكنه قليل.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٢٦، «شرح الأشموني» ١/١٢٦.
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٣/٦: وقوله أو خَلَفِه ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى، وهو خَلَفٌ من الضمير ومنه ما روي من كلامهم. . . ، وانظر: «شرح التسهيل» ١/١٨٦.

قوله: (والموصول الحرفي: كل حرف أوّل هو وصلته بمصدر)، وجملته ستة: إن، وأن، وما، وكي، ولو، والذي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، ويوجد في كثير من النسخ بعد قوله، ونحو: و﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، و(كي) في نحو: جئت لكي تحسن. و(لو) في مثل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، المعنى ـ والله أعلم ـ يود أحدهم التعمير، نص على ذلك أبو علي.

ومنه قول قتيلة:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... منَّ الفتَى وَهوَ المغِيظُ المحنَقُ[1]

انتهى.

وجملة الموصول الاسمي المشهور خمسة عشر، تسعة نصٌّ[2]: الذي، و(التي) وتثنيتهما والألى، والذين، واللاتي، واللائي، واللواتي. وستة مشتركة: من، وما، وأي، وأل، وذو، وذا، وكلها تأتي في كلامه إلا (اللواتي).

قوله: (وأمّا الأسماء الموصولة فمنها: (الذي) للواحد) أصله (لذي) ثلاثي، وذهب الكوفيون إلى أن أصله واحد، وهو (الذال) كما زعموا ذلك

---

(١) البيت لقتيلة بنت النّضر في: «خزانة الأدب» ٢٣٩/١١، «الدرر» ١٤٠/١، «حماسة البحتري» (٢٧٦)، «الجنى الداني» (٢٨٨)، «شرح التصريح» ٢٥٤/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٩٦٦)، «المقاصد النحوية» ٤٧١/٤.
وبلا نسبة في «تذكرة النحاة» (٣٨)، و«همع الهوامع» ٣١٥/١.
(٢) أي: نصٌّ في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعداها.

في اسم الإشارة، فاللام والياء زائدتان. وفي (الذي)[1] ست لغات: إثبات يائه مع (أل) ودونها، أو حذفها مع بقاء كسر الذال، ومع إسكانها، ومع تشديدها مكسورة ومضمومة، والستة تأتي في (التي) أيضًا.

قوله: (واللذان واللتان رفعًا. .. إلى آخره)، قدمت عن المحققين أن هذين ليسا بمثنيين حقيقة بل هما لفظان وضعا للمثنى.

قوله: (ولهذا شدد بعضهم النون تعويضًا عن الحذف المذكور نحو: اللذان واللتان)، حاصله: أنه ذكر كالناظم في تثنية (الذي) و(التي) لغتين، وفيهما لغة ثالثة[2] وهو حذف النون كقول الفرزدق:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكا الأَغْلَالا[3]

وقول الآخر:

هُمَا اللَّتا لَوْ ولدت تَمِيْم ... لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُم صَمِيم[4]

---

(١) قال الأنباري في «الإنصاف» ٢/٦٦٩ ـ ٦٧٠: ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم في (ذا) و(الذي) الذالُ وحدها، وما زيد فيها تكثير لهما. واحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنَّ الاسم هو الذال وحدها، أنَّ الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو (قام ذانِ) و(رأيت ذين) لو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يُحذفان، ولوجب أن يقال في التثنية «الذيان» كما يقال: (العَمِيَان) فلما حذفت الياء والألف مِنْ تثنية (الذي) و(ذا) دلَّ على أنهما زائدان لا أصلان وأنَّ ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحدٍ منهما على حرف واحد، وحرّكوا الذال لالتقاء الساكنين...
انظر: «شرح المفصل» ٣/١٣٩، «شرح الكافية» ٢/٣٩ ـ ٤٠، «همع الهوامع» ١/٣١٩، «التذييل والتكميل» ٣/١٩ ـ ٢٠.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٢٨، «شرح الأشموني» ١/١٢٧.
قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٣/٢٧: الحذف لغة بني الحارث بن كعب وبعضُ ربيعة يقولون: هما اللذا قالا ذلك. بحذف النون، وهما اللتا قالتا ذلك.
وانظر: «توضيح المقاصد» ١/١٢٨.

(٣) البيت للفرزدق في: «شرح المفصل» ٣/٥٤، «توضيح المقاصد» ١/١٢٩، وقيل: للأخطل في «الديوان» ١/١٠٨، «الكتاب» ١/١٨٦، «سرّ صناعة الإعراب» ٢/٥٣٦.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٩٩، «المنصف» ١/١٦٧، «شرح التسهيل» ١/١٩٢.

(٤) للفرزدق في «ديوانه» ١/٣٦١.

ورابعة[1]: وهي (لذان) بحذف (أل) والحذف في كلامه بمعنى المحذوف[2].

قوله: (لأنه مخصوص بمن يعقل، (والذي) عام له ولغيره)، قيل: عليه إن (الذي) خص بمن يعقل، ثم جمع كما قال الرضي[3]، فالأولى أن يعلل بأن الجمع يستدعي سبق التنكير عليه، و(الذي) معرفة (بصلتها وهي لا تفارقها)[4]، وبأن الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لا حظ لها في الإعراب كالحروف.

قوله: (وأنشدوا على ذلك قول الراجز:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا)[5]

قاله رجل من بني عقيل جاهلي، وقيل: رؤبة. و(النخيل)[6] بالتصغير: موضع بالشام، و(غارة) بالنصب على التعليل أو الحال، أي: مغيرين، و(الملحاح) من ألح السحاب، أي: دام مطره. والشاهد في (اللذون) حيث

وبلا نسبة في «توضيح المقاصد» ١/١٢٩.

(١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/١٨٩: وقد يقال: لَذِي ولَذَان ولَذين ولَتي ولاتي.

(٢) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٣/٣٢: ولم يذكر المصنف شاهدًا على ما ادّعاه من حذف الألف واللام من لَذِي ولَذَان.. سوى قراءة هذا الأعرابي، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابيًا يقرأ بتخفيف اللام، يعني: (صراطَ لَذِينَ).

(٣) «شرح الرضي» ٢/٦١.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٢). ولليلى الأخيلية في «ديوانها» (٦١).
ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في «الدرر» ١/٩٢، «شرح شواهد المغني» ٢/٨٣٢، «المقاصد النحوية» ١/٤٢٦.
وبلا نسبة في: «الأزهية» (٢٩٨)، «أوضح المسالك» ١/١٤٣، «تخليص الشواهد» (١٣٥)، «شرح الأشموني» ١/١٣١، «شرح التصريح» ١/١٣٣، «همع الهوامع» ٣/٣٢١.

(٦) «معجم البلدان» ٥/٢٧٨.

أجراه مجرى جمع المذكر السالم فرفعه بالواو حالة الرفع.

والحاصل: أن الشارح ذكر كالناظم لغتين في (اللذين)، وفيه لغتان أخريان: حذف نونه؛ لطوله بالصلة[1] كقوله:

وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ[2] دِمَاؤُهُم ... هُمُ القَومُ كُلّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[3]

وحذف (أل) فيقال: لذين.

قوله[4]: (كقوله:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَينَا اللاّء قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا)[5]

قاله رجل من بني سليم، أي: ليس آباؤنا (الذين أصلحوا شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح فـ(اللاء) صفة لآبائنا)[6]. وفيه الشاهد حيث أطلق على (الذين).

قوله[7]: (كقول الآخر:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/١٣٢: ذكره المغاربة.

(٢) في (ج): بفتح.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة في «خزانة الأدب» ٦/٧، «الكتاب» ١/١٨٧، «المقاصد النحوية» ١/٤٨٢، «المقتضب» ٤/١٤٦، «المنصف» ١/٦٧، وبلا نسبة في «الأزهية» (٩٩)، «الدرر» ٥/١٣١، «سر صناعة الإعراب» ٢/ ٣٥٧.
قال ابن يعيش في «شرح المفصل» ٣/١٥٦: والشاهد فيه حذف النون من (الذين) استخفافًا على ما تقدم. والذي يدل على أنه أراد الجمع قوله (دماؤهم) فعود الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدلُّ على أنّه أراد الجمع.

(٤) قال ابن الناظم (٥٦): (وقد يجيء (اللاء) بمعنى (الذين) كقوله...).

(٥) البيت لرجل من بني سليم في «تخليص الشواهد» (١٣٧)، «الدرر» ١/١٤٨، «شرح التصريح» ١/١٣٣، «المقاصد النحوية» ١/٤٢٩، «التذييل والتكميل» ٣/٣٥، وبلا نسبة في «الأزهية» (٣٠١)، و«أوضح المسالك» ١/١٤٦ و«شرح الأشموني» ١/١٣٢، «همع الهوامع» ٣/٣٢٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) قال ابن الناظم (٥٧): (كما قد يجيء (الأولى) بمعنى (اللاء) كقول الآخر..).

فَـأَمَّـا الأُلـى يَـسْـكُـنَّ غـورَ تـهـامَـة   فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحَجْلَ أَقْصَما[1]

(الغور): كل ما انحدر مسيله مغربًا عن تهامة. والشاهد في (الأُلى) حيث أطلق على اللاتي ويكتب بغير واو، والأشهر فيه القصر كما في البيت. و(الحجل)[2] بفتح المهملة وكسرها وإسكان الجيم: الخلخال. و(أقصما) بالقاف، وقيل: بالفاء، والفرق بينهما أن الأول كسر بإبانة، والثاني: كسر بدونها، وهو منصوب على الحال أي: مقصومًا.

قوله:

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّت شَبَابَنَا   قَدِيمًا فَتُبلِينَا المنُونُ وَمَا تبلى
وَتُبْلِي الأُلى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلى   تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كالحدأ القبلى[3]

قالهما أبو ذؤيب خويلد الهذلي. و(الخطوب) جمع خطب، وهو الأمر العظيم.

و(تملت)، أي: تمتعت. و(تبلينا المنون)، أي: وتفنينا المنية، أي: الموت. (وما تبلى)، أي: ولا تفنيها، أي: ولا تقدر على إفنائها. (وتبلي) أي: وتفني المنون القوم (الذين يستلئمون)[4]، أي: يلبسون اللأمة. أي: الدرع حالة كونهم على الخيول اللاتي تراهن يوم الفزع (كالحدأ القبلى)

---

(١) البيت لعمارة بن راشد في «تاج العروس» (قصم).
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٣٨)، «المقاصد النحوية» ٤٥٣/١، «شرح ابن عقيل» ١٤٥/١ و«التذييل والتكميل» ٤٠/٣، «شرح التسهيل» ١٩٣/١.

(٢) «لسان العرب» (حجل) ٦٥/٣.

(٣) البيتان لأبي ذؤيب في «شرح أشعار الهذليين» ٩٢/١.
البيت الثاني في «تخليص الشواهد» (١٣٩)، «خزانة الأدب» ٢٤٦/١١، «الدرر» ١٤٧/١، «شرح شواهد المغني» ٦٧٢/٢، «المقاصد النحوية» ٤٥٥/١، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٢٩/١، «همع الهوامع» ٣٢٣/١.

(٤) «لسان العرب» (لأم) ٢١٢/١٢.

(والحدأ جمع حدأة بوزن عنب وعنبة، و(القبلى)[1] بضم القاف وإسكان الموحدة: اللاتي في أعينهن قبل - بفتحتين - [2]، وهو الحول. وذلك لتقلب أعينهن من شدة طيرانهن - وفزعهن -.

والشاهد (في الألى)[3] حيث أطلق أولاً على (الذين)، وثانيًا على (اللاتي).

٩٣ - ومن وما وأل تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيئ شهر

٩٤ - وكالتي أيضًا لديهم ذات وموضع اللاتي أتى ذوات

٩٥ - ومثل ما ذا بعدما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

قوله: (فأما (من) فهي لمن يعقل) الأولى لمن[4] يعلم؛ ليشمل نحو من عنده علم الساعة.

قوله: (أو تشبيهًا كقوله: أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيُر جَنَاحَه)[5].

قاله العباس بن أحنف وتمامه: (لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَويتُ أَطِيرُ).

و(السرب): القطيع من كل شيء، والهمزة للنداء، فنداؤه سرب القطا

---

(١) ما بني القوسين ساقط من (ج).

(٢) «لسان العرب» (قَبَل) ٩/٢٥.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٣/٤٢: و(من)، و(ما) يجوز أن يراد بكلٍّ منهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث إلاّ أنَّ لكلٍّ منهما بالنسبة إلى من يعلم وما لا يعلم اعتبارًا...

(٥) البيت لمجنون ليلى في «ديوانه» (١٣٧).
ولعباس بن الأحنف في: «ديوانه» (١٦٨)، «تخليص الشواهد» (١٤١).
وللعباس أو للمجنون في: «الدرر» ١/١٧٥، «شرح التصريح» ١/١٣٣، «المقاصد النحوية» ١/ ٤٣١ وبلا نسبة في: «أوضح المسالك» ١/١٠٥، «شرح الأشموني» ١/١٣٣، «شرح التسهيل» ١/٢١٧.

وشكواه إليها وطلبه منها إعارة الجناح كما يفعل ذلك مع العاقل سوَّغ إطلاق (مَن) عليها.

والشاهد: في (هل[1] من يعير).

وقوله: (من قد هويت) يصلح أن يكون لمن يعقل وحده أو غيره، وروي: هل من معير. فلا شاهد فيه.

قوله: (ومنه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾) [النور: ٤٥]، فصله[2] عما قبله؛ لأنه من مطلق التغليب لا من التغلب في الموصول بقرينة آخر كلامه في[3] تفصيله المذكور تغليب في الموصول، وهو قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥].

قوله[4]: (ويجوز في ضميرها)، الهاء ليست عائدة على خصوص (من) الموصولة؛ لأن (من) في قوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب: ٣١]، ليست موصولة بل شرطية، فهي عائدة على (مَنْ) التي هي أعم من ذلك فتشمل الموصولة، والشرطية، والاستفهامية، والنكرة الموصوفة؛ لأن الحكم في الجميع سواء.

قوله: (وقول الشاعر:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ)[5]

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٠٣٤/٢: وقعت على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فصل بـ(من) وهو قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾، إذ الدَّابة تقع على ما يدبُّ من عاقل وغيره.

(٣) كذا في (ج)، وفي غيرها: نعم و.

(٤) قال ابن الناظم (٥٨): (ويجوز في ضميرها اعتبار المعنى واعتبار اللفظ وهو أكثر...).

(٥) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٣٢٩/٢، و«الكتاب» ٤١٦/٢، و«الدرر» ١٦٤/١، و«تخليص الشواهد» (١٤٢)، و«شرح أبيات سيبويه» ٨٤/٢، و«المقاصد النحوية» ٤٦١/١.
وبلا نسبة في «الخصائص» ٤٢٢/٢، و«شرح المفصل» ١٣٢/٢، و«شرح التسهيل» ٢١٣/١.

قاله الفرزدق، وخاطب به الذئب الذي أتاه، وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارًا (ثم رمى إليه من زاده، وقال له: تعال تعش)[1] ثم بعد ذلك لا ينبغي أن يخون أحد منا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين الذين يصطحبان. والشاهد في آخره حيث راعى معنى (من) في يصطحبان بالتثنية.

قوله: (نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾)[2] [الصافات: ٩٦]، هو مبني على أن (ما) فيه موصول اسمي لا حرفي.

قوله: (كقولك لمن أراك شبحًا)، أي: شخصًا.

قوله: (لا ندري أبشر هو أم مدر) مثله ما لو دريت أنه بشر، ولم تدر أنه ذكر أو أنثى ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، قاله الناظم في «شرح تسهيله»[3].

قوله: (وأما الألف واللام فتكون اسمًا موصولاً) هو مذهب[4] الجمهور، وذهب المازني[5] إلى أنها حرف[6] موصول.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) ورد بهامش (أ) ما نصه: مذهب أهل السنة أن (ما) في الآية مصدرية.

(٣) «شرح التسهيل» ٢١٧/١.

(٤) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٦٠/٣: (ذهب أبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأكثر النحويين إلى أن «ال» موصول اسمي، وهو اختيار المصنف، واستدلوا بعود الضمير إليها، تقول: جاءتني الضاربُها زيدٌ) فالضمير عائدٌ على «أل».
وانظر: «توضيح المقاصد» ١٣٨/١ و«الأصول في النحو» ٢٢٣/٢ ـ ٢٧٠ و«شرح الأشموني» ١٣٩/١.

(٥) بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، كان إمامًا في العربية، متسقًا في الرواية، له من التصانيف: «كتاب في القرآن عند النحو»، «تفاسير كتاب سيبويه»، «العروض»، «القوافي». توفي سنة سبع ـ أو ثمان ـ وأربعين ومائتين.
«بغية الوعاة» ٣٩١/١ ـ ٣٩٣.

(٦) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٦١/٣: (استدلَّ المازنيُّ على أنَّها حرف موصول لا اسمٌ بتخطي العامل عمله إلى صلتها لا إليها، فإذا قلت: «مررتُ بالضارب» فالعاملُ الجرَّ في «الضارب» هو الباء. وكذلك «جاء الضاربُ» و«رأيتُ الضاربَ» ولا موضع لـ«أل» من الإعراب، ولا يكون اسمٌ في الكلام إلاّ وله موضعٌ من الإعراب. =

قوله[1]: (الأول استحسان خلو الصفة معهما[2] عن الموصوف، إذا قلت: جاء الكريم المحسن، فلولا أن الألف واللام، هنا اسم موصول. . . إلخ).

بيانه أن قولك: جاءني[3] الكريم المحسن. حسن؛ لاعتماد الصفة فيه على الألف واللام بخلاف: جاءني كريم محسن، فإنه قبيح لفوات الاعتماد، وإن كان معتمدًا فيه على الموصوف المقدر، وذكر المحسن في المثال لا حاجة إليه.

قوله: (نحو: قد أفلح المتقي ربه... إلخ)، إن قلت[4]: الضمير إنما هو عائد إلى الموصول المحذوف فلا يتم الدليل. قلت: رد بأن لحذف الموصوف مظان[5] لا يحذف في[6] غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها.

= وأيضًا لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسمٌ ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفًا واحدًا.
وأيضًا، فهمزة الوصل في «الضارب» مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلاّ مكسورة إلاّ ما شذّ من قولهم: «ايْمُنُ الله» وإذا كانت حرفًا كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام.
وأيضًا لو كانت اسمًا لجاز أن يفصل بينها وبين صلتها بمعمول الصلة، فتقول: جاءني «الزيدا ضاربٌ» كما يجوز ذلك في الذي إذا قلت: «جاءني الذي زيدًا ضرب»).
انظر: المسألة في «شرح اللمع» لابن برهان (٥٨٧)، و«شرح الجمل» لابن عصفور ١٧٨/١ ـ ١٧٩، و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٣٧/٢، و«توضيح المقاصد» ١٣٩/١، و«شرح الأشموني» ١٤٠/١.
انظر: «التذييل والتكميل» ٥٩/٣، و«توضيح المقاصد» ١/ ١٣٩، و«اللباب» للعكبري ١٢٧/٢، و«همع الهوامع» ٣٢٩/٣.

(١) قال ابن الناظم (٥٩) (ويدلك على أنّ الألف واللام في نحو: «الضارب» اسم موصول أمورٌ...).
(٢) في (ج): (معها).
(٣) في (ج): (جاء).
(٤) انظر: «الأصول» في النحو ٢٢٣/٢ ـ ٢٧٠، و«التذييل والتكميل» ٦٠/٣، و«توضيح المقاصد» ١٣٨/١.
(٥) قال الأبذي في «شرح الجزولية» (٤٤٤): (لأنّ الموصوف لا يجوز حذفه إلاّ إذا كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف».
(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (فلولا أن الألف واللام بمعنى الذي واسم الفاعل معها قد سد مسد الفعل... إلخ)، وجه الأحقية فيه أن الفعل[1] أصل في العمل فلو لم يكن اسم الفاعل بمعنى[2] الفعل، والألف واللام موصولة؛ لبعد عن العمل لقربه حينئذٍ بها من الجامد، فيكون منع أعماله أحق منه بدونها[3].

قوله: (ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُني)[4]، قاله بجير بن غنمة الطائي شاعر جاهلي، وتمامه على ما قاله الناظم: (يرمي ورائي بامسهم وامسلمة)، أي: بالسهم. والسلمة[5]. وهي بكسر اللام، واحدة السلام، وهي الحجارة. والشاهد في (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى: (الذي).

قوله: (وقال الآخر:

فَـإِنَّ الـمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي ... وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ[6]

---

(١) قال ابن الناظم: (الثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي كقولك: جاء الضارب أبوه زيدًا أمسِ).

(٢) في (ج): (فيه معنى).

(٣) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٣/٦٤ - ٦٥: (وبأنّه لو كانت مُعَرِّفة؛ لقَدَح لحالتها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، والأمرُ بخلاف ذلك، فإنَّ لحاقها يُسَوغ لما لا يجوز أن يعمل دونها أن يعمل، وهو الماضي، فعُلم أنها غير المُعَرِّفة وأنّها موصولة بالصفة، لأنَّ الصفة يجب تأولها بفعل، لتكون في حكم الجملة المُصَرَّح بجزأيها، ولذا وجب العمل مطلقًا، وحَسُن العطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾.

(٤) البيت لبجير بن غنمة في «الدرر» ١/١٣٧، و«شرح شواهد المغني» ١/١٥٩، و«شرح شواهد الشافية» (٤٥١)، و«المقاصد النحوية» ١/٤٦٤.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٤٣)، و«الجنى الداني» (١٤٠)، و«شرح الأشموني» ١/١٤١، و«شرح المفصل» ٩/١٧، و«همع الهوامع» ٣/٣٠٨.

(٥) «لسان العرب» (سلم) ٤/٢٠٨٢.

(٦) البيت لسنان بن الفحل في «الإنصاف» ١/٣٨٤، و«خزانة الأدب» ٦/٣٤ - ٣٥، و«الدرر» ١/١٥١، و«شرح التصريح» ١/١٣٧، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٥٩١)، و«المقاصد النحوية» ١/٤٣٦.
وبلا نسبة في «الأزهية» (٢٩٥)، و«أوضح المسالك» ١/١٥٤ و«تخليص الشواهد» (١٤٣)، و«شرح الأشموني» ١/١٤٣، و«شرح المفصل» ٣/١٤٧.

قاله سنان[1] بن الفحل من طيء يقال: طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة، والشاهد في (ذو) حيث جاءت موصولة بمعنى: (التي).

قوله[2]: (كما أنشد أبو الفتح:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ (رَأَيْتُهُم)[3] فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا)[4]

تقدم الكلام عليه في بحث (المعرب والمبني) والشاهد في (ذي) حيث جاءت موصولة بمعنى: (الذي)[5] معربة.

قوله: (وقد تلحقها التاء)، أي: بعد قلب الواو ألفًا.

قوله: (حكى الفراء: الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به)، جرى على أنه خبر والمعروف بالفضل؛ لأنه قسم، و (به) الثانية بفتح الباء، وأصلها بها بكسرها نقلت حركة الهاء إليها بعد سلبها حركتها، فالتقى ساكنان فحذفت الألف. والشاهد في (ذات) حيث جاءت بتاء التأنيث مضمومة.

قوله[6]: (كقول الراجز:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ[7] ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ)[8]

قاله رؤبة، أي: جمعت النوق، و(الأينق) بالياء التحتية ثم بنون مضمومة جمع ناقة، وأصلها: نَوَقَة، وجمعها أنُوق، استثقلت الضمة على

---

(١) سنان بن الفحل أخو بني أم الكهف من طيء، شاعر إسلامي في الدولة المروانيّة. «خزانة الأدب» ٤٠/٦، و«المقاصد النحوية» ٤٣٦/١ ـ ٤٣٧.
(٢) قال ابن الناظم (٦٠): (وقد تُعْرَب كما أنشد...).
(٣) في (ج): لقيتهم.
(٤) قال ابن الناظم (٦٠): (وربّما جمع ذات بالألف والتاء مع بقاء البناء...).
(٥) في (ج): (التي).
(٦) قال ابن الناظم (٦٠): (وربّما جمع «ذات» بالألف والتاء مع بقاء البناء...).
(٧) في هامش (ب): سوابق.
(٨) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (١٨٠)، و«الدرر» ١٥١/١.
وبلا نسبة في «الأزهية» (٢٩٥)، و«أوضح المسالك» ١١١/١، و«تخليص الشواهد» (١٤٤)، و«همع الهوامع» ٢٨٨/١، و«شرح الأشموني» ١٤٤/١.

الواو، فقدمت الواو فصار (أونق) فقلبت ياء فصار (أينُق)، ويجمع على (أيانق) جمع الجمع. و(الموارق) جمع مارقة من مرق السهم، شبهت هذه الأينُق بالسهام التي تمرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسبقها. وروي سوابق جمع سابقة. و(ذوات) بمعنى: (اللاتي)، وفيه الشاهد فإنه جمع فيه (ذات) على ذوات بمعنى: اللاتي. وقوله: (سايق) بالياء من السوق.

قوله[1]: (وأنشدوا:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ)[2]

قاله يزيد[3] بن مفرغ الحميري من جملة قصيدة هجا بها عباد بن زياد بن أبي سفيان ملك سجستان، فلما ظفر به سجنه وأطال سجنه، فكلموا فيه معاوية، فبعثوا إليه فيه فأخرجه، وقدمت إليه بغلة فنفرت، فقال: (عدس... إلى آخره) وعدس بمهملات وسكون (السين)[4]: صوت يزجر به البغل، وقد يسمى به البغل كما هنا، أي: يا عدس و(إمارة) بكسر الهمزة، أي: أمر وحكم. وقوله: (أمنت) يروى بدله: نجوت، و(طليق)، أي: مطلق من الحبس. والشاهد في (هذا) حيث جاءت (ذا) فيه موصولة على رأي الكوفيين[5].

---

(١) قال الناظم (٦١): (فمتى لم يتقدّم على (ذا)، (ما) ولا (مَنْ) الاستفهاميتان لم يجز في (ذا) عند البصريين أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون وأنشدوا قول ابن مفرغ...).

(٢) البيت ليزيد بن مفرّغ في «ديوانه» (١٧٠)، و«خزانة الأدب» ٤١/٦ ـ ٤٢، و«الدرر» ١٥٣/١، «الإنصاف» ٧١٧/٢، و«تخليص الشواهد» (١٥٠)، و«تذكرة النحاة» (٢٠)، و«شرح التصريح» ١٣٩/١، و«المقاصد النحوية» ٤٤٢/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١١٦/١، و«شرح الأشموني» ١٤٦/١، و«شرح المفصل» ١٦/٢.

(٣) يزيد بن زياد بن ربيعة الملقب بمفرّغ، (ت٦٩هـ) أصله من الحجاز، واستقر بالبصرة، كان هجّاءً مقذعًا، ونظمه سائر، وهو الذي وضع «سيرة تبّع وأشعاره» له ديوان. «الشعر والشعراء» ٣٦٧، «طبقات فحول الشعراء» ٦٨٦، «الأعلام» ١٨٣/٨.

(٤) كذا في «الأصول»، ولعله أراد (الدال).

(٥) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٢٧/٣: (وأجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة وإنْ لم يتقدّم عليها استفهام).

قوله: (والأظهر: أن (هذا) اسم إشارة)، أي: لتقدم هاء التنبيه لتبادره إلى الفهم.

قوله: (وتحملين: حال)، أي: أو خبر آخر[١].

قوله: (ماذا الواقف؟) (ذا) مبتدأ، و(الواقف) صفته، و(ما) خبره أو بالعكس. ومثله: (من ذا الذاهب).

قوله: (وأن تكون ملغاة، دخولها في الكلام كخروجها) إلغاؤها[٢] بوجهين:

أحدهما: هذا. وهو تقدير هاء زائدة وعليه الكوفيون والناظم.

والثاني: تقديرها مركبة مع (ما) كما قدرها كذلك من قال: عماذا تسأل؟ فأثبت الألف؛ لتوسطها.

قوله: (ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من الاستفهام)، أي: من اسمه.

(وفي الجواب) فالبدل[٣] والجواب على الاحتمال الأول مرفوعان على المختار، وعلى الثاني: منصوبان على المختار؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال. وقد قرره الشارح بقوله: (هذا)، أي: احتمل[٤] كون (ذا) (ملغاة إن فرغ ما بعد (ذا) من ضمير الاستفهام أو ملابسته)[٥] إلخ لكن مفهومه: أن (ما) بعد (ذا) إذا لم يفرغ عن ذلك نحو: من ذا رأيته؟ ومن ذا رأيت إياه؟ لا يحتمل الأمرين، وليس مرادًا بل يحتملهما، لكن احتماله للأول أرجح فيكون رفع البدل، والجواب أرجح كما أن نصبهما على التالي أرجح كما أشرت إلى ذلك فيما مر.

---

(١) ورد في هامش الأصل: «غايته أنّه قدم فيه الخبر الجملة على الخبر المفرد».

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٤١ ـ ١٤٢.

(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٤٢، و«شرح التسهيل» ١/١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤) في (ج): (احتمال).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (على حد قول الشاعر:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الـمَـرْءَ مَـاذَا يُـحَـاوِلُ   أَنَحبٌ فَيقضى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ)[1]

قاله لبيد العامري. و(ما) مبتدأ، و(ذا) خبره، أو بالعكس. وقوله: (أنحب) بدل تفصيل من (ما) والنحب[2]: النذر، أي: ألا تسألان المرء ماذا يطلب باجتهاده في الدنيا أنذر أوجب على نفسه أن لا ينفك عن طلبه فهو يسعى في قضائه؟ أم هو في ضلال وباطل. ويجوز نصب (أنحب) بتقدير: أن يكون ما أو ماذا مفعولاً بـ(يحاول)، و(ذا) زائدة على الأول، ويكون (أنحب) بدلاً من (ماذا) أو من (ما). وجملة (فيقضى) قيل: في محل رفع أو نصب على أنه صفة لـ(أنحب) بوجهيه، والشاهد في (ذا) حيث جاءت بمعنى: (الذي).

٩٦ ـ وكلها يلزم بعده صلة   على ضميرٍ لائقٍ مشتملة

٩٧ ـ وجملةٌ أو شبهها الذي وصل   به كمن عندي الذي ابنه كفل

٩٨ ـ وصفةٌ صريحةٌ صلة أل   وكونُها بمعرب الأفعال قلّ

قوله: (لما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة)، أي: غير أي، وإنما أخرها لاختصاصها بمزيد كلام فيها.

قوله: (وحاصلها: أن كل موصول يلزمه أن يقرن بصلة)، أي: ملفوظة أو مقدرة نحو قول الشاعر:

نَـحْـنُ الأُلَـى فَـاجْـمَـعْ جُـمُـوْ   عَـكَ ثُـمَّ وَجِّـهْـهُـمْ[3] إِلَـيْـنَـا[4]

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» (٢٥٤)، و«الكتاب» ٤١٧/٢، و«خزانة الأدب» ٢٥٢/٢، و«الأزهية» (٢٠)، و«الجنى الداني» (٢٣٩)، و«شرح التصريح» ١٣٩/١، و«شرح التسهيل» ١٩٨/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٥٩/١، و«شرح المفصل» ١٤٩/٣.

(٢) «لسان العرب» (نحب) ٤٣٦٢/٧.

(٣) في (ج): (جهزهم).

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص في «ديوانه» (١٢٦)، و«خزانة الأدب» ٢٨٩/٢، و«الدرر» ٢٩٧/١، و«شرح شواهد المغني» ٢٥٨/١، و«المقاصد النحوية» ٤٩٠/١.
وبلا نسبة في «شرح التصريح» ١٤٢/١، و«همع الهوامع» ٣٤٤/٣، و«توضيح المقاصد» ١٤٢/١.

أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة. وفي نسخة: بدل (يقرن) (يُعرَّف).

قوله: (مشتملة على ضمير)، أي: (أو خلفه)[1] كما مر. وقول: النظم (بعده) يفهم أنه يمتنع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول وهو كذلك؛ لأنها مبينة له كالصفة والمضاف إليه، وأما (فيه) في نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، (على الراجح[2] من أن (ال) اسم موصول فمتعلق بموصول دلت عليه الصلة لا بالصلة، أي: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين)[3].

قوله: (أو من فعل وفاعل)، أي: أصالة أو نيابة؛ ليتناول الفعل ومفعول ما لم يسم فاعله.

قوله: (ولا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية)، زاد[4] بعضهم: ولا تعجبية. وألا تستدعي كلامًا قبله، فلا يجوز: مررت بالذي ما أحسنه، وإن كانت عندهم خبرية لما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف، ولا يجوز: جاء الذي حتى أبوه قائم)؛ لأن فيه استعمال (حتى) من غير تقدم معنى.

وقوله: (طلبية) تبع فيه والده[5] من شمول الطلب للإنشاء فيشمل

---

(١) في (ج): (أبو حنيفة).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ١/١٤٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/١٤٥: وشرط أكثرهم أن لا تكون تعجبية فلا يجوز «مررتُ بالذي ما أحسنه، وإن كانت عندهم خبرية، ومن النحاة مَنْ أجاز ذلك. وهو مذهب ابن خروف، وزاد المغاربة في شروط الصلة أن لا تستدعي كلامًا قبلها فلا يجوز: «جاء الذي حتّى أبوه قائم» وانظر: «شرح الأشموني» ١/١٥٠.
قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣/٣٣٣: غير (أل) من الموصولات الاسمية تُوصَل بجملة خبرية معهود معناها غالبًا فخرج بالخبرية الإنشائية، وهي المقارنة حصول معناها للفظها فلا يُوصَل بها.
قال ابن مالك: لأنَّ الصلة معرِّفة للموصول، فلابدَّ من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

(٥) «شرح الشذور» للأنصاري (مخطوط).

نحو: (بعت) بقصد الإنشاء، وإلا فحقه أن يذكر الإنشائية أيضًا ويقتصر عليها، وقد أوضحت الكلام على بيان الطلب والإنشاء أوائل «شرح الشذور»[1].

قوله: (وإن كان الموصول الألف واللام فصلته صفة[2] صريحة)، اختصت بها؛ لأن كلًّا منهما شبيهين للأول: شبه بالموصول، وشبه بالمعرفة، وللثاني: شبه بالمفرد وشبه بالجملة.

قوله: (بخلاف التي غلبت عليه الاسمية)، أي: وبخلاف ما يوصف به وليس بمشتق كما فهم بالأولى نحو أسد.

قوله: (كأبطح، وأجرع) (أبطح)[3] معناه في الأصل: ذات ما ثبت لها البطح، ثم صار مختصًا بالمسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى. و(أجرع)[4] معناه في الأصل: ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصًا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا.

قوله: (وقد توصل الألف واللام بفعل مضارع... إلى آخره)، قد وصلت أيضًا شذوذًا بجملة اسمية في قوله:

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[5]

وَبظرف في قوله:

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/١٤٥ (المراد بالصفة هنا اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ خلافًا لمن منع وصلها بالصفة المشبهة.

(٢) والمراد هنا بالصريحة: الخالصة الوصفية، احترازًا ممّا يُوصف به وليس بمشتق نحو أسد).

(٣) «لسان العرب» (بطح) ١/٢٢٨.

(٤) «لسان العرب» (جرع) ٢/٢٥٣.

(٥) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٠١)، و«الدرر» ١/٢٧٦، و«رصف المباني» (٧٥)، و«شرح شواهد المغني» ١/١٦١، و«المقاصد النحوية» ١/١٥١، و«همع الهوامع» ٣/٣٣٣.

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى المَعَهْ فَهُوَ حَر بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَه[1]

ولا يقاس[2] عليهما. وقيل: إن (أل) في البيت الأول زائدة، وفي **الثاني**: بقية الذي، ويحتمل أن يقال: إنها بقية (الذي) في الأول أيضًا.

قوله: (قال الشاعر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرضى حُكُومَتُهُ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[3]

قاله الفرزدق، وقبله:

يَا أَرْغَمَ اللهُ أنفًا (أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الخَنَا وَمقَال الزُّورِ والخَطَلِ

خاطب)[4] به رجلاً من بني عذرة أي: يا قوم أرغم الله أنفًا، أي: ألصقه بالرغام بالفتح: وهو التراب، و(الخنا)[5]: الفحش و(الخطل)[6]: النطق الفاسد المضطرب، و(الحكم): المحكم بين الخصمين. والشاهد في (الترضي) حيث جاءت فيه صلة (أل) فعلاً مضارعًا. قيل: ولامه مدغمة في التاء كاللام الحرفية، والحق وجوب الإدغام في الحرفية، وجوازه في الاسمية للفرق بينهما، ولم يعكس؛ لأن الحرفية أكثر وقوعًا فناسبها التخفيف.

---

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٠٣)، و«خزانة الأدب» ٣٢/١، و«الدرر» ٢٧٧/١، و«شرح شواهد المغني» ١٦١/١، و«المقاصد النحوية» ٤٧٥/١، و«همع الهوامع» ٣٣٣/٣.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٣٣/١: (الأبيات من الضرورات القبيحة، ولا تُوصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلاَّ في ضرورة باتِّفاق...)، أي: الذين رسول الله، والذي معه).

(٣) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» ٣٢/١، و«الدرر» ١٥٧/١، و«الإنصاف» ٥٢١/١، و«شرح التصريح» ٣٨/١، و«المقاصد النحوية» ١١١/١، وليس في «ديوانه».
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١١٨/١، و«تخليص الشواهد» (١٥٤)، و«الجنى الداني» (٢٠٢)، و«همع الهوامع» ٣٣٢/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) «لسان العرب» (خنا) ٤/ ٢٣٨.

(٦) «لسان العرب» (خطل) ١٤٥/٤.

قوله: (وقال الآخر:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ)[1]

قاله: ذو الخرق الطهوي واسمه: دينار بن هلال شاعر جاهلي. (وأبغض العجم) مبتدأ خبره صوت الحمار بتقدير: مضاف في المبتدأ، أي: وأبغض أصوات العجم. والجملة معطوفة على مفعول (تقول) وهو (الخنا) و(العجم) جمع: أعجم، وهو الحيوان، و(ناطقًا) حال من العجم. قيل: ويحتمل أن تكون من فاعل (يقول) المضمر إلا أنه ضعيف للفصل بين المبتدأ وخبره بأجنبي.

وقوله: (اليجدع)[2] من الجدع، وهو قطع الأذن، وقيل: إن الحمار إذا كان مقطوع الأذن يكون صوته أرفع. والشاهد في (اليجدع) حيث جاءت فيه صلة (أل) فعلاً مضارعًا، وظاهر كلام الشارح أن وصل الألف واللام بالفعل المضارع لا يختص بالضرورة، وصرح به والده[3] قال: لتمكن قائل ذلك أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي، والحمار المجدع.

وهذا مبني على تفسير الضرورة ما هي، فعنده أنها ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصًا، وعند غيره ما جاء في الشعر دون الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا.

٩٩ ـ أيٌّ كما، وأعربت ما لم تضف وصَدر وصْلها ضميرٌ انحذف

١٠٠ ـ وبعضهم أعرب مطلقًا وفي ذا الحذف أيًا غير أيٍ يقتفي

١٠١ ـ إن يستطل وصلٌ وإن لم يستطل فالحذف نزر وأَبَوْا أن يختزلْ

---

(١) البيت لذي الخرق الطُهوي في «خزانة الأدب» ٣١/١، و«الدرر» ١٥٨/١، و«تخليص الشواهد» (١٥٤)، و«شرح شواهد المغني» ١٦٢/١، و«المقاصد النحوية» ١/ ٤٦٧.
بلا نسبة في «الإنصاف» ١٥١/١، و«تذكرة النحاة» (٣٧)، و«سرّ صناعة الإعراب» ٣٦٨/١، و«شرح المفصل» ١٤٤/٣، و«همع الهوامع» ٣٣٢/٣.

(٢) «لسان العرب» (جدع) ٢٠٧/٢.

(٣) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٠٢/١: (وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكّن قائل الأول أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي...).

١٠٢ ـ إن صلح الباقي لوصلٍ مكمل والحذفُ عندهم كثيرٌ منجلي
١٠٣ ـ في عائدٍ متصلٍ إن انتصبْ بفعلٍ أو وصف كمن نرجو يهب

قوله: (فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء)، أي: من الإعراب لسلامته من المعارض.

قال العلامة[1] العز بن جماعة: (وفي هذا)[2] إشارة إلى تحقيق نفيس، لما تلقيناه من الأشياخ من أن محل قول أئمة الأصول المانع مقدم على المقتضى إذا لم يتعدد المقتضي، وإلا فالمقتضى مقدم لسلامته حينئذٍ. من المعارض.

قوله: (وقد تبنى، وذلك إذا صرح بما تضاف إليه، وكان العائد مبتدأ محذوفًا).

اختلفوا[3] في سبب بنائها حينئذٍ، فقيل: لمخالفتها بقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت إلى حقها من البناء، وقيل: لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له، فلما نقص من صلتها شيء رجعت إلى قياسها؛ وقيل: لأن صدر صلتها لما حذف صار ما أضيف إليه بمنزلته فكانت بمنزلة ما لم يضف لفظًا ولا نية. وأشار الناظم إلى هذا في «شرح تسهيله»[4]، ولا يخفي ما في كل منها ولخفاء سبب بنائها.

قال الزجاج[5]: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في هذا، وفي نصب

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الدين بن جماعة، أتقن العلوم وبرع في سائر الفنون. من مؤلفاته: «شرح جمع الجوامع»، «حاشية على الألفية لابن الناظم»، «حاشية على التوضيح»، «حاشية على شرح الشافية للجاربردي». «بغية الوعاة» ٦٦/١ ـ ٦٨.
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١٤٧/١ ـ ١٤٨.
(٤) «شرح التسهيل» ٢٠٨/٢ ـ ٢٠٩.
(٥) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٨٩/٣: (وقد أورد بعض النحويين الخلاف في هذه المسألة فقال: «أَيُهم» إنْ وصلت بجملة أُعربت اتّفاقًا، أو بمفرد بنيت عند سيبويه جوازًا، وقد حكى سيبويه أنّ من العرب مَنْ لا يبنيها، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنّها معربة. =

غدوة بـ(لدن)؛ لأنه يسلم أن (أيا) تعرب إذا أفردت، فكيف يبنيها إذا أضيفت؟

وقال الجرمي[1]: ـ (خرجت من الخندق ـ يعني: خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة، فلم أسمع أحدًا يقول: لأضربن أيُّهم قائم بالضم، بل كلهم ينصب).

قوله: (ومثل ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)[2]

قاله غسان[3] بن وعلة. و(ما) زائدة، وروي بدل (لقيت) (أتيت) والشاهد في (أيهم أفضل) إذ التقدير: أيهم هو أفضل.

= حُجَّة الأول أنَّ أصلها البناءُ شرطًا أو استفهامًا؛ لتضمنها معنى الحرف، أو موصولة لنقصانها، إلاَّ أنَّها أُعربت حملاً على نظيرها «بعض» ونقيضها «كل». بجامع عدم انفكاكهن عن الإضافة، والإضافة من أحكام الأسماء، فإذا لزمت عارضت موجب البناء، فلم يؤثر، فإذا حُذف من صلتها شيء خالفت بقية أخواتها فازدادت مخالفة، فوجب الرجوع إلى أصلها من البناء.

(1) انظر: «الإنصاف» ٧١٢/٢. وقد ردَّ الأنباري في «الإنصاف» ٧١٥/٢، حكاية الجرمي فقال: (وأمّا ما حُكي عن أبي عُمَرَ الجرميّ أنه قال: خرجت من الخندق، فلم أسمع أحدًا يقول: ضربت أيُّهم أفضل» قلنا: هذا يدلُّ على أنّه ما سمع (أيُّهم) بالضّم وقد سمعه غيره.
والذي يدلُّ على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسَّان ـ وهو أَحَدُ مَنْ تؤخذ عنه اللغةُ من العرب أنّه أنشد:
إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فسلم على أيُّهم أفضل
برفع «أيُّهم» فدلُّ على أنّها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها).

(2) البيت لغسان بن وعلة في «الدرر» ١٥٥/١، و«شرح التصريح» ١٣٥/١، و«المقاصد النحوية» ٤٣٦/١، و«الإنصاف» ٧١٥/٢.
وله، أو لرجل من غسان في، «خزانة الأدب» ٦١/٦، وفي «شرح شواهد المغني» ٢٣٦/١ وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٠٩/١، و«تخليص الشواهد» (١٥٨)، و«شرح الأشموني» ٧٧/١، و«شرح المفصل» ١٤٧/٣، و«همع الهوامع» ٣٤٩/٣.

(3) غسان بن وعلة بن مرّة بن عباد، شاعر مقلّ.
«المقاصد النحوية» ٤٣٦/١، «الدرر» ٢٧٢/١.

قوله: (أو غيره)، أي: غير مبتدأ مرفوعًا كان نحو: (امرر بأيهم قام، أو منصوبًا)[1] امرر بأيهم أكرمته، أو مجرورًا نحو ما مثل به الشارح.

قوله في الكلام على حذف العائد: (وهو مبتدأ) احترز به عن العائد المنصوب والمجرور، وسيأتي بيانهما[2]. وعن المرفوع الذي ليس بمبتدأ، فلا يحذف في نحو: جاء اللذان قاما أو ضربا.

قوله: (لكنه لا يحسن ولا يكثر إلا إذا طالت الصلة)، فإن قلت: بما فارقت أي: أخواتها في ذلك؟ قلنا[3]: باستغنائها عن الطول بلزوم إضافتها لفظًا أو معنى (بخلاف أخواتها، فافتقرت إلى اشتراط الطول ولم تفتقر إليه، أي: بالاتفاق كما يأتي)[4].

قوله: (وهو الذي هو في السماء إله)، أي: هو إلـٰه معبود في السماء، وأفهم كلامه كالنظم أنه لا تشترط إطالة الصلة في، (أي): وهو كذلك بالاتفاق.

قوله: (كقوله:

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لا ينطق بِمَا سفه وَلا يَحِد عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ)[5]

(يُعْنَ) بضم الياء وفتح النون مضارع (عني) بكذا بضم العين، وكسر النون، أي: اعتنى به، أي: من يعتنِ بالحمد ويرغب في حمد غيره له فلا يتكلم بالذي هو سفه أي: كلام فاحش، ولا (يحد) من حاد عن الطريق

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٢) في (ج): (بيانها).
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٤٩.
(٤) ما بين قوسين سقط من (ج).
(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١١٩، و«تخليص الشواهد» (١٦٠)، و«الدرر» ١/١٧٥، و«شرح الأشموني» ١/١٥٥، و«شرح التصريح» ١/١٤٤، و«المقاصد النحوية» ١/٤٤٦، و«همع الهوامع» ٣/٣٤٩.

يحيد حيودًا، وحيدة، وحيدودة إذا مال عنه.

والشاهد في (بما سفه) إذ التقدير: بما هو (سفه.

وقوله: (يعني: أن العائد إذا كان مبتدأ لا يجوز)[1] اقتطاعه من الصلة وحذفه إلا أن يكون الخبر مفردًا)، هذا معتبر في (أي) وغيرها.

وزاد بعضهم[2] لحذفه ألا يكون معطوفًا ولا معطوفًا عليه، ولا واقعًا[3] بعد (لولا)؛ فلا تحذف في نحو: (جاء الذي زيد وهو فاضلان). ولا في نحو: (جاء الذي هو وزيد قائمان). ولا في نحو: (جاء الذي لولا هو لأكرمتك).

قوله في النظم: (إنِ انتصب بفعل أو وصف) احترز به عن المنصوب بحرف.

نحو: (جاء الذي إنه فاضل). فلا يحذف؛ لعدم فضليته، ولعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه، ولعدم ما يدل عليه إن حذف معه، وكلام الشارح أيضًا مفيد لذلك، لكنْ في قوله: (وأما ما حذف منه العائد المنصوب بالوصف فقليل) انتقادٌ على الناظم حيث أطلق أنه كثير كالفعل، فأشار الشارح إلى حمله على وصف غير صلة لـ(أل): فقوله[4]: (فقليل)، أي: إن كان الوصف صلة؛ لـ(أل) كما أشار إليه بقوله: (وشاهده: قول الشاعر:

فِي الـمُعْقِبِ البَغْيِ أَهْلَ البَغْيِ مَا ... يَـنْـهَـى امرَءًا حَـازِمًـا أَنْ يَـسْـأَمَـا)[5]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٥٠، و«شرح الأشموني» ١/٥٦، و«همع الهوامع» ٣/٣٤٨.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال ابن الناظم (٦٧): (وأمثال ذلك مما حذف منه العائد منصوبًا بفعل كثيره؛ وأمّا ما حذف منه العائد المنصوب بالوصف فقليل).

(٥) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٦١)، و«شرح الأشموني» ١/١٥٨، و«المقاصد النحوية» ١/٤٧٠، و«توضيح المقاصد» ١/١٥٢.

تقديره كما أفاده الشارح في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي من النكال، والذل ما يمنع الرجل الحازم أن[1] يمل من سلوك طريق السداد؛ لكن قوله: (ظلم) في قوله: ـ (ظلم أهل البغي) زيادة لا حاجة لها[2]، بل لا معنى لها؛ لأن أعقاب البغي واقع على الأهل لا على ظلمهم (والمعقب) من (أعقب) وهو يتعدى إلى مفعولين.

قال تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ [التوبة: ٧٧]، (والبغي) مرفوع بالفاعلية، (وأهل البغي) مفعول أول، والثاني هو العائد المحذوف؛ لأن أصله في المعقبة البغي. وفيه الشاهد حيث حذف العائد المنصوب بالوصف، والجار والمجرور خبر (ما ينهى) أما إذا كان صلة لغير (أل) فحذف العائد كثير، لكن حذف المنصوب بفعل أكثر منه كقوله:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلُ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ[3] فَمَا لَدَى[4] غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ[5]

قوله: (ولو كان العائد المنصوب بالفعل ضميرًا منفصلاً... إلخ)، محله إذا كان انفصالاً بالتقديم أو بقصد الحصر كقولك: (جاء الذي إياه أكرمت)، و(جاء الذي إنما)[6] أكرمت إياه). فإن كان بغير ذلك كقولك: (هذا درهم هند الذي أعطيتها إياه). جاز حذفه؛ لعدم إخلاله بالمقصود من الانفصال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

تنبيه: شرط ابن عصفور[7] في جواز حذف العائد المنصوب أن يكون

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) زيادة من (ج).

(٤) في (ج)، (الذي).

(٥) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (١٠٦١)، و«شرح التصريح» ١/١٤٥، و«المقاصد النحوية» ١/٤٤٧، و«شرح الكافية الشافية» ١/ ٢٩٠، و«توضيح المقاصد» ١/١٥١.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٥٢، «شرح الأشموني» ١/١٥٩.

متعينًا للربط وإلا فلا يجوز حذفه للبس، نحو: (جاء الذي ضربته في داره)[1]. وإنما تركه الشارح كوالده؛ لأنه لا يختص بما هنا، وشرط قوم أن يكون الناصب له تامًا، فلو كان ناقصًا لم يجز حذفه، نحو: (جاء الذي ليسه زيد).

١٠٤ ـ كذاك حذف ما بوصفٍ خفضا كأنت قاضٍ بعد أمرِ مِن قضى

١٠٥ ـ كذا الذي جرّ بما الموصولَ جر كـمـرّ بـالـذي مـررت فـهـو بـر

قوله: (يجوز حذف العائد مجرورًا بإضافة الوصف إليه)، أي: إن[2] كان الوصف عاملاً بأن يكون غير ماض، بخلاف ما إذا كان المضاف غير وصف أو وصفًا غير عامل، نحو: جاء الذي قام أبوه، وجاء الذي أنا ضاربه أمس.

قوله: (لأنه مثله في المعنى)، أي: من حيث إنه فضلة، وأنه منصوب في المعنى.

قوله: (وقال الشاعر:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ يَمِيْنِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا)[3]

قاله سعد[4] بن ناشب من بني مازن. (وتلادي)[5] بكسر المثناة الفوقية: ما ولد عندك.

---

(١) في (ج): (دارها).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٥٣/١، و«شرح الأشموني» ١٦٠/١.

(٣) البيت لسعد بن ناشب في «خزانة الأدب» ١٤١/٨، و«تخليص الشواهد» (١٦٣)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٦٩)، و«المقاصد النحوية» ٤٧١/١.

(٤) سعد بن ناشب بن معاذ بن جعدة المازني. ت١١٠هـ. شاعر من الفتّاك المردة من أهل البصرة، اشتهر في العصر المرواني.
«الشعر والشعراء» ٧٠٠، «الأعلام» ٨٨/٣.

(٥) «لسان العرب» (تلد) ٤٢/٢.

وقوله: (انثنت)[1]، أي: انصرفت، أي: يحقر في عيني أعز أموالي، ولا أراه شيئًا إذا ظفرت بإدراك ما أنا طالبه. وفيه الشاهد حيث حذف العائد المجرور بإضافة الوصف إليه.

قوله: (ويجوز أيضًا حذف العائد المجرور بحرفٍ جُرّ به الموصول لفظًا ومتعلقًا) وفي نسخة: بدل (ومتعلقًا) (ومعنى) والأولى ذكر الثلاثة فيخرج[2] باتحادهما لفظًا، نحو: (حللت في الذي حللت به). وباتحادهما معنى، نحو: (مررت بالذي مررت به) إذا عنيت بإحداهما السببية، والأخرى: الملاصقة، وباتحادهما متعلقًا نحو: (سررت بالذي مررت به). ونحو: (زهدت في الذي رغبت فيه)، كما مثل به الشارح. وقال: (لم يجز أن يحذف إلا فيما ندر من قوله:

(وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وهوْ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَم)[3]

قاله رجل من همدان.

والشهدة[4]: العسل بشمعه. وقوله: (وهو) بتشديد الواو)، أي: وهو (علقم) على من صبه الله عليه، فـ(على) المذكورة متعلقة بـ(علقم)، والمحذوفة بـ(صبَّه).

والمعنى: أن لساني كالعسل يشتفي به الناس، ولكنه كالعلقم على من سلطه الله عليه، هذا والوجه جواز الحذف فيما إذا اختلف متعلقاهما لفظًا لا معنى، نحو: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، والموصوف بالموصول كالموصول فيما ذكره، فيجوز حذف العائد المجرور في نحو: (مررت

---

(١) «لسان العرب» (ثنا) ١٣٦/٢.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٥٣/١، و«شرح الأشموني» ١٦١/١.

(٣) البيت لرجل من همدان في «شرح التصريح» ١٤٨/١، و«المقاصد النحوية» ٤٥١/١، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٦٦/٥، و«الدرر» ٩٧/١، و«أوضح المسالك» ١٧٧/١، و«تخليص الشواهد» (١٦٥)، و«الجنى الداني» (٤٧٤)، و«شرح الأشموني» ١٦٢/١، و«شرح شواهد المغني» ٨٤٢/٢، و«شرح المفصل» ٩٦/٣.

(٤) «لسان العرب» (شهد) ٧/ ٢٢٦.

بالرجل الذي مررت به، فإن قلت: يشكل عليَّ ما قالوه، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول. قلت: ما قالوه شرط للحذف القياسي، والحذف في هذا سماعي لا قياسي.

وزاد بعضهم، لحذفه ألا يكون متعينًا للربط، وألا يكون نائبًا عن الفاعل، وألا يكون محصورًا، فلا يحذف في نحو: (مررت بالذي مررت به في داره)، ولا في نحو: (مررت بالذي مر به بداره)، ولا في نحو: (مررت بالذي ما مررت إلا به)، وإنما ترك الشارح كوالده ذلك؛ لأنه لا يختص بما هنا.

قوله: (ولو كان العائد مجرورًا بحرف ما جر به الموصول... إلخ)، أي: لم يجر به الموصول الصادق بالمراد من أنه لم يجر أصلاً.

وقوله: (خوف اللبس)، أي: لبس المجرور بالحرف؛ إذ لا يعرف عند الحذف أنه ضمير أو مضاف إليه نحو: مررت بأخيه.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المعرف بأداة التعريف

١٠٦ ـ أل حرفُ تعريف أو اللام فقط فنمطٌ عرَّفت قل فيه النَّمط

***

المعرف بأداة التعريف

قوله: (مذهب سيبويه: أن اللام وحدها المعرفة) هذا ما نقله الناظم في شرح[١] «كافيته». ونقل أيضًا في «تسهيله»[٢] و«شرحه» له: أن مذهبه أن المعرف (أل) لكن الهمزة عنده زائدة، معتد بها في الوضع. وعند الخليل: همزة قطع أصلية. فقول النظم (أل) حرف تعريف) يحتمل مذهب الخليل، ومذهب سيبويه[٣] على النقل الثاني.

---

(١) «شرح الكافية الشافية» ٣١٩/١.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٥٣/١ ـ ٢٥٤: (على أنَّ الصحيح عندي قولُ الخليل؛ لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر.

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضًا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصلٍ بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا).

(٣) قال سيبويه في «الكتاب» ١٤٧/٤: (و«أل» تعرف الاسم في قولك «القوم والرّجل») على هذا يكون مذهب سيبويه كمذهب الخليل في كون حرف التعريف «أل» إلاّ أنَّ الخلاف بينهما في الهمزة. فعند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل.

وقوله: (أو اللام فقط) مذهب ثالث على النقل الثاني، وثانٍ[1] على الأول، وإنما فتحت همزة الوصل مع أن أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف، ودليل كون التعريف باللام وحدها تخطي العامل الضعيف إياها نحو (بالرجل) وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها، ولو كان التعريف بها مع الهمزة لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف.

وقوله: (مبالغة في الخفة)، أي: لأن الواحد أخف من الاثنين، والساكن أخف من المتحرك.

قوله: (وليس ذلك بأبعد من قولهم: خذ)، حيث حذفوا همزة القطع للتخفيف كما تحذف همزة الوصل إذ أصله: اأخذ بهمزة الوصل (ثم بهمزة قطع، فحذفت همزة القطع ثم همزة الوصل)[2]، وقيس عليه البقية.

(ووي) كلمة تعجب يقال: ويك ووي لعبدالله، قاله الجوهري[3].

قوله: (ومن التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر، أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة، أو مبدلة) أي: نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[4] فإنه على قول سيبويه: يلتبس فيه الاستفهام بالخبر إن حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، أو تبقى همزة الوصل في غير الابتداء إن لم تحذف، وعلى قول الخليل: (لا يأتي شيء من ذلك؛ لأن همزة القطع لا تحذف في مثل ذلك). ومذهب الخليل سالم أيضًا من ارتكاب عدم النظير، وهو افتتاح حرف بهمزة وصل، ووضع كلمة مستحقة (للتقديم)[5] على حرف واحد ساكن.

قوله: (فإن عهد مصحوبها بتقدم ذكر أو علم... إلخ)، الأولى قول

---

(١) في (ج): (وثالث).
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) «الصحاح» (وي) ٢/٧١٨.
(٤) [الأنعام: ١٤٤] ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.
(٥) في (ب)، (ج): (التصدير) بدلاً من «للتقديم».

غيره[١] فإن عهد مصحوبها بتقدم ذكرٍ نحو: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أو بحضور مدلوله علمًا[٢] نحو: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، أو حسًا كقولك: («القرطاس» لمن سدد سهمًا) فهي عهدية.

قوله: (فهي لبيان الحقيقة)، ويقال لها: الماهية، وبعضهم[٣] جعل هذه قسمًا برأسه. والفرق بين المعرف بلام الحقيقة (كاشتر اللحم)، واسم الجنس (كاشتر لحمًا) كالفرق بين علم الجنس، واسم الجنس في أن النظر في الأول إلى الماهية بقيد التشخص الذهني.

وفي الثاني بالنظر إليها مطلقًا.

١٠٧ ـ وقد تُزاد لازماً كاللات ... والآن والذين ثمّ اللات
١٠٨ ـ ولاضطرارٍ كبَناتِ الأوبر ... كذا وطبتَ النفسَ يا قيسُ السَّرِي
١٠٩ ـ وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نُقلا
١١٠ ـ كالفضل والحارث والنُّعمان ... فذكر ذا وحذفُه سيّان

قوله[٤]: (بني لتضمنه معنى أداة التعريف) رده والده. وقال: (إنما بني لتضمنه معنى الإشارة[٥].

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٥٧.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٥٧ (الكلام المنقول للمرادي).
(٤) قال ابن الناظم (٧٠) (الآن) فإنّه بني...).
(٥) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» ٤/١٠٣ «(الآن» ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وقد يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آت. وفي علة بنائه إشكال؛ فذهب قومٌ إلى أنه بُني؛ لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون مذكورة شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة وألف ولام، فلمّا خالفت أخواتها من الأسماء، بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، ولزمت موضعًا واحدًا بنيت لذلك؛ لأنّ لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها. وهذا رأي أبي العباس المبرّد وقال الفرّاء أصلهُ: (آن) من آن الشيء يئين إذا أتى وقته، =

قوله: (كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ)[1]

أصل (جنيتك): جنيت لك فحذف الجار وأوصل الفعل. و(أكمؤ) جمع كمء بوزن فلس إلى ثلاثة. فإن زاد قيل: كمأة. ذكره الجوهري[2].

(والعساقل)[3] جمع عُسقول بضم العين، وهو نوع من الكمأة و(بنات أوبر)[4] جمع ابن أوبر جمعوه بهذا، فرقًا بين جمع من يعقل وما لا يعقل، كما قالوا في جمع ابن عرس بنات عرس، وبنات الأوبر كمأة صغار على لون التراب، وهي أردأ الكمأة، وفيه الشاهد حيث زاد فيه (أل) للضرورة؛ لأنه علم لا يحتاج إلى تعريف.

قوله: (ومثله قول الآخر:

أَمَا وَدِمَاءِ مَائِرَات تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ العُزّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما)[5]

= يقال: آن لك أن تفعل كذلك وأنى لك... وآن فعلٌ ماض فلما أدخل عليه الألف واللام ترك على ما كان عليه من الفتح.
وقول آخر أنّ أصله (أوان) فحذفوا الواو وصار (آن) وكلا القولين فاسد.
وذهب أبو إسحاق إلى أنّ (الآن) إنما تعريفه بالإشارة، وأنه إنّما بني لمّا كانت فيه الألف واللام لغير عهد متقدّم؛ لأنّك تقول: (الآن فعلت) ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، وهذا فاسد. وأمّا قوله إنّ تعريفه بالإشارة فإنّ أسماء الإشارة لا تدخلها لام. نحو: هذا وتلك...).

(١) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» ٣١٩/١، و«أوضح المسالك» ١٢٧/١، و«تخليص الشواهد» (١٦٧)، و«الخصائص» ٥٨/٣، و«سرّ صناعة الإعراب» ٣٦٦/١، و«شرح الأشموني» ١٦٩/١، و«شرح التصريح» ١٥١/١، و«المقاصد النحوية» ٤٩٨/١، و«المنصف» ١٣٤/٣، و«شرح التسهيل» ٢٥٩/١.

(٢) «الصحاح» (كمأ) ٤٠٨/٢.

(٣) «الصحاح» (عقل) ١١٣/٢.

(٤) «الصحاح» (وبر) ٦٦١/١.

(٥) البيت لعمرو بن عبد الجن في «خزانة الأدب» ٢١٤/٧.
وله أو لرجل جاهلي في «المقاصد النحوية» ٥٠٠/١.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٣١٨/١، و«تخليص الشواهد» (٣٦٧)، و«سرّ صناعة=

قاله عمرو[1] بن عبد الجن. و(أما) تنبيه واستفتاح و(دماء) بالجر بواو القسم، وجوابه: قوله بعد.

لَقَدْ ذَاقَ منا عامر يوم لعلع.

(ومائرات)[2]: من مار الدم على وجه الأرض إذا ماج كموج الهواء، وروي: فائرات. (وتخالها)، أي: تظنها.

(والقنة)[3] بضم القاف وتشديد النون: أعلى الجبل. (والعزى): اسم صنم كان لقريش وبني كنانة. (وبالنسر)، أي: على قنته، وهو صنم كان لذي الكلاع بأرض حمير. وفيه الشاهد حيث زيد فيه (أل) للضرورة كما مر. و(عَندما) مفعول ثان لـ(تخالها) وهو دم الأخوين. ويقال: البقم[4]، وهو شجر يصبغ به.

قوله: (ومن ذلك قول الآخر:

رَأَيْتُكَ[5] لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسِ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[6]

قَالَهُ راشد[7] بن شهاب اليشكري. و(أن) زائدة. والوجوه: الأنفس

= الإعراب» ١/٣٦٠، و«المنصف» ٣/١٣٤، و«شرح التسهيل» ١/٢٥٩.

(١) عمرو بن عبد الجن بن عائذ الله ابن أسعد التنوخي: فارس، من شعراء الجاهلية وأمرائها، خلف جذيمة الأبرش على ملكه بعد قتله، ونازعه عمر بن عدي فانتزع منه الملك. «الأعلام» ٥/٨٠.

(٢) «لسان العرب» (مير) ١٣/٢٢١.

(٣) «لسان العرب» (قنن) ١١/٣٢٧.

(٤) «لسان العرب» (بقم) ١/٤٦٦.

(٥) في هامش (ب):
رأيتك لما أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا قيس بن عمرو

(٦) البيت لرشيد بن شهاب في «الدرر» ١/١٣٨، و«شرح التصريح» ١/١٥١، و«المقاصد النحوية» ١/٥٠٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٢٩، و«تخليص الشواهد» (١٦٨)، «الجنى الداني» (١٩٨)، و«شرح الأشموني» ١/١٧٠، و«شرح عمدة الحافظ» (١٥٣)، و«همع الهوامع» ٣/٣١٢، و«شرح التسهيل» ١/٢٦٠.

(٧) راشد بن شهاب بن عبده بن عصم بن ربيعة بن عامر، شاعر جاهلي من أسياد قومه. «الأعلام» ٣/١٢.

والذوات. (وصددت)، أي: أعرضت. و(عن عمرو)، أي: الذي قتلناه، وكان حميم قيس أي: طابت نفسك عن قتله. والشاهد في النفس حيث زيد فيه (أل) مع أنه تمييز. ومعنى (السّرِي)[1] في كلام الناظم: السيد. وتمثيله بالنعمان للمنقول معترض بأنه مثل به في «شرح تسهيله» لما قاربت الأداة نقله؛ لأنها (غلبة)[2] لازمة، وعلى (ما) هنا عارضة؛ كونها للمح، وأجيب بأنه محتمل أن العرب سموا بالنعمان فتكون الأداة لازمة[3]، وسموا بنعمان فتكون عارضة.

قوله: (ونحو: زيادة الألف واللام في هذا البيت زيادتها في قراءة بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾) [المنافقون: ٨]، أي: نحوها من حيث الشذوذ، لا من حيث الضرورة بقرينة قوله: (والشاذ قد يلحق بالمجوز[4] للضرورة).

قوله: (لأن المصادر... إلخ)، يقتضي أن اللمح إنما يكون للوصف وهو المشهور، لكن كلام الناظم يقتضي أعم من ذلك فلا يحتاج إلى تأويل ما ذكر بالوصف، (وهو المشهور)[5] فعليه المعنى باللمح[6] ما نقل عنه مما يقبل (أل)، فإن قلت: ما وجه تقديم الفضل على الحارث؟ والحارث على النعمان في النظم؟ قلت: أما على المشهور؛ فلأن الدلالة على الوصف في المصدر مطابقة. وفي الحارث تضمن، وفي النعمان التزام، وأما على غيره فلسلوك الترقي؛ لأن كُلًّا منهما أقل مما بعده بحرف.

١١١ ـ وقد يصيرُ علماً بالغَلَبة مضافٌ أو مصحوبُ أل كالعقبة

١١٢ ـ وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجِب، وفي غيرهما قد تَنحذف

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٦٠.

(٢) في (ب): علمية بدلاً من (غلبة).

(٣) في (ج): (زائدة.

(٤) في (ج): (بالمجرور).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (يعني: إن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما ألحق بالأعلام) ذكر مثله جماعة منهم أبو حيان[1] فقال: الصحيح[2] أن هذه الأسماء جارية مجرى الأعلام، وليست بأعلام؛ لأن تعريفها ليس بالوضع، وصحح المرادي[3] عكسه. والخلاف لفظي؛ إذ العلم نوعان: اتفاقي ووضعي، فالنافي أراد الوضعي، والمثبت أراد الاتفاقي، والتعريف بالأداة في ذلك قبل الغلبة تعريف عهد كما ذكره ابن هشام في «مغنيه»[4].

قوله: (على بعض ما له معناه) الضمير الأول راجع إلى بعض، والثاني إلى (ما). وفي نسخة: (على بعض معناه).

قوله: (إلا في النداء)، أي: فيجب حذف الأداة فيه كما صرح به الناظم.

قوله: (في ذي الغلبة)، أي: مما عرف بالأداة.

قوله: (جاز تخصيصه بالإضافة)، أي: مع وجوب حذف الأداة.

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، ولد بمطقشارين مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال ٦٥٤هـ. من تصانيفه: «البحر المحيط في التفسير»، «التذييل والتكميل في شرح التسهيل»، «مطوّل الارتشاف ومختصره»، «التذكرة في النحو»، «المبدع في التصريف». ت٧٤٥هـ.
«بغية الوعاة» ١/٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٢/٣٢٢ (وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وغيره من شيوخنا: و«الصحيح أنَّ هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام، «وليست بأعلام إذ تعريفها: ليس بوضع اللفظ على المسمّى بل بالإضافة أو بالألف واللام ولذلك تلزم الألف واللام في الثريا وأمثاله.
والدليل على أنَّ (ابن عمر) ليس باسم علم أنَّ الاسم العَلَم الواقع عليه إنما هو (عبدالله) وإنّما غَلَبَ (ابن عمر) عليه بعد استقرار تسميته بذلك).

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/١٦٠: (يعني أن من المعرّف بالإضافة أو الأداة ما يغلب على بعض ما له معناه فيصير علمًا بالغلبة، خلافًا لمن ذهب إلى أنَّه ليس بعلم. بل أُجري مجراه).

(٤) قال ابن هشام في «المغني» (٧٢) (الثاني: أن تكون حرف تعريفٍ، وهي نوعان: عهدية، وجنسية...).

قوله: (وكقول الشاعر:

أَلاَ أَبْـلِـغْ بَـنِـي خَـلْـفٍ رَسُـولاً　　أَحَـقًّـا أَنَّ أَخْـطَـلَـكُـمْ هَـجَـانِـي)[1]

قاله النابغة[2] الجعدي، وهو من قصيدة هجا فيها الأخطل النصراني حين هجاه الأخطل، و(ألا) للتنبيه، وبنو خلف رهط الأخطل. (ورسولاً) حال من الفاعل أو اسم مصدر بمعنى الرسالة فيكون مفعولاً ثانيًا، والهمزة في (أحقًّا) للإنكار التوبيخي، وانتصاب حقًّا على الظرفية كما قاله سيبويه[3]، أي: أفي حقٍّ هجاني أخطلكم؟ أو على أنه صفة لمصدر محذوف كما قال المبرد أي: أهجاني أخطلكم هجوًا حقًّا؟

والشاهد في (أخطلكم) لأنه علم بالغلبة فلما نكَّره نزع منه (أل) وأضافه إلى قبيلته؛ ليعرف بهم.

قوله: (وقال الشاعر:

إِذَا دبـرَانِ مِـنْـك يَـوْمًـا لَـقِـيـتُـهُ　　أُؤَمِّلُ أَنْ أَلْـقَـاكَ غـدوًا بـأَسْـعُـدِ)[4]

الشاهد في قوله: (دبران) حيث حذف (أل) منه إذ أصله الدبران[5]؛ لأنه علم بالغلبة، ولزمته (أل)، غلب على الكوكب الذي يدبر الثريا، وهو

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في «ديوانه» (١٦٤)، و«الكتاب» ١٣٧/٣، و«خزانة الأدب» ٢٧٣/١٠، و«الدرر» ١٢٢/١، و«تخليص الشواهد» (١٧٦)، و«المقاصد النحوية» ٥٠٤/١. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٧٢/١، و«همع الهوامع» ٢٨٨/٣.

(٢) قيس بن عبدالله بن عُدس بن ربيعة الجعدي العامري أبو ليلى. (ت٥٠هـ). شاعر صحابي من المعمَّرين. كان ممن هجر الأوثان، ونهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام. له ديوان.

«الشعر والشعراء» ٢٩٥، «الأعلام» ٢٠٧/٥.

(٣) انظر: «الكتاب» ١٣٧/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٢٢/١، و«تخليص الشواهد» (١٧٦)، و«المقاصد النحوية» ٥٠٨/١، و«همع الهوامع» ٢٥٠/٣

(٥) «لسان العرب» (دبر) ٢٨٢/٤.

خمسة كواكب في الثور. و(غدوا) منصوب بالظرفية، وأراد به (غدا) لكنه جاء به على أصله؛ لأن أصل غد غدو، حذفت منه الواو بلا تعويض على خلاف أصله. و(أسعد) بضم العين جمع سعد، وسعود[1] النجوم عشرة: أربعة في برج الجدي والدلو ينزلها القمر، وهي سعد الذابح، وسعد بلع، وسعد السعود، وسعد الأخبية.

وستة ليست من المنازل وهي سعد ناشرة، وسعد الملك، وسعد الهمام، وسعد البهام، وسعد البارع، وسعد مطر. وكل سعد من هذه الستة كوكبان بين كل كوكبين في رأي العين قدر ذراع، وأما سعد الأخبية فثلاثة أنجم كأنها أثافي، ورابع تحت واحد منهن.

والحاصل: أنه كنى بالدبران عن الإدبار الذي هو ضد الإقبال، والسعد وبالأسعد عن السعيد الذي هو ضد النحس، والمعنى إذا رأيت منك إدبارًا يومًا، أي: شيئًا أكرهه فلا أقطع رجائي منك بل أؤمل خيرك بأن ألقاك في الغد في سعد وإقبال.

□ □ □ □ □ □

(١) «لسان العرب» (سعد) ٦/ ٢٦٢.

الابتداء

١١٣ ـ مبتدأ زيد وعاذر خبر | إن قلت زيد عاذرٌ من اعتذر
١١٤ ـ وأوّل مبتدأ والثاني | فاعلٌ أغنى في أسارٍ ذان
١١٥ ـ وقس كاستفهام النفي وقد | يجوز نحو فائز أولو الرّشد
١١٦ ـ والثاني مبتدا وذا الوصف خبر | إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

***

الابتداء

قوله[١]: (والابتداء: هو كون الاسم كذلك)، أي: كونه مجردًا عن العوامل اللفظية... إلى آخره. واعترض بأن التجريد عدمي فلا يؤثر. وأجاب الشارح[٢] في باب: (إعراب الفعل بأنا لا نسلم أن التجريد عدمي؛ لأنه استعمال الفعل على أول أحواله، وذلك ليس بعدمي)، وغيره بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات. والعدم المخصوص يصح كونه علامه

---

(١) قال ابن الناظم (٧٤): (المبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة، مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفًى به.

انظر تعريفه في «الكتاب» ٣/ ١٢٦، و«أوضح المسالك» ١/ ١٣١، و«شرح الأشموني» ١/١٧٧، و«ارتشاف الضرب» ٣/١٠٧٩، و«همع الهوامع» ٣/٣٥٩.

(٢) راجع باب: إعراب الفعل.

ورد كل منهما بما لا يجدي.

قوله: (والمجرد من العوامل اللفظية)، أي: لفظًا وتقديرًا ليخرج نحو قولك: زيد؛ لمن قال: من قام؟ إذ التقدير: قام زيد؛ فهو مجرد مما ذكر لفظًا لا تقديرًا.

قوله: (وغير المزيدة) مدخل لنحو: (بحسبك زيد) قال الناظم في «شرح كافيته»[1]: (إن (حسبك) في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: بحسبك درهم). قلت: يجوز إعرابه فيما ذكر مبتدأ؛ لأنه وإن لم يتعرف بالإضافة يتخصص بها. والتخصيص من مسوغات الابتداء، وإن كان الخبر معرفة.

قوله: (أو وصفًا)، المراد به: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

وما جرى مجراها كالمنسوب نحو: (ما قرشي أبواك). وأما أفعل التفضيل فليس من ذلك؛ لأنه لا يرفع إلا الضمير المستتر أو الظاهر بشروط مذكورة في بابه، والضمير المستتر غير مكتفٍ به، وشرط المرفوع هنا أن يكون مكتفيًا به، وإذا رفع الظاهر بالشروط لا يكون مبتدأ، كذا قيل، والحق: إنه قد يكون مبتدأ كما في نحو: (هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟).

قوله: (مخرج لأسماء الأفعال)، أي[2]: وللأسماء قبل التركيب.

قوله: (كما في قوله:

أَقَـاطِنٌ قَـوْمُ سَـلْـمَـى أَمْ نَـوَوا ظَـعـنًـا   إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيْبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا)[3]

---

(١) «شرح الكافية الشافية» ١/٣٣٧-٣٣٨، و«توضيح المقاصد» ١/١٦٢، و«همع الهوامع» ٣/٣٦٠.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٦٢.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٣٤، و«تخليص الشواهد» (١٨١)، و«شرح الأشموني» ١/١٧٨، و«شرح التصريح» ١/١٥٧، و«شرح شذور الذهب» (٢٣١)، و«المقاصد النحوية» ١/٥١٢.

معناه: (قوم سلمى) وهي المحبوبة هل هم مقيمون (أم نووا ظعنًا)؟ أي: رحيلاً، فإن نووه فعيش من قطن ـ أي: أقام وتخلف ـ عجيب، والشاهد في (قاطن) فإنه اعتمد على الاستفهام وسد فاعله مسد الخبر.

قوله: (وقول الآخر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ)[1]

أي: يا خليلي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبتي إذا لم تكونا عوناً لي على من أقاطعه وأهجره، (فإذا) ظرف لوافٍ. والشاهد في (وافٍ) فإنه اعتمد على نفي وسد فاعله مسد الخبر.

قوله: (ومن الشواهد عليه قول الشاعر:

خَبِيْرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ)[2]

(بنو لهب) بكسر اللام، وسكون الهاء، حي من الأزد، وهو فاعل (خبير) سد مسد الخبر. والشاهد في (خبير) حيث وقع مبتدأ بلا اعتماد على استفهام أو نفي، وإنما صح جعله مبتدأ مع أنه نكرة لكونه عاملاً فيما بعده أو لتضمنه الوصف، والوصف من مسوغات الابتداء، والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر أو عاف حين تمر عليه الطير.

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٨٢/١، و«أوضح المسالك» ١٣٣/١، و«تخليص الشواهد» (١٨١)، و«شرح الأشموني» ١٧٩/١، و«شرح التصريح» ١٥٧/١، و«شرح شواهد المغني» ٨٩٨/٢، و«المقاصد النحوية» ٥١٦/١، و«همع الهوامع» ٣٦١/٣.

(٢) البيت لرجل من الطائيين في «تخليص الشواهد» (١٨٢)، و«شرح التصريح» ١٥٧/١، و«المقاصد النحوية» ٥١٨/١، وبلا نسبة في «الدرر» ١٨٣/١، و«أوضح المسالك» ١٣٦/١، و«شرح الأشموني» ١٨١/١، و«شرح عمدة الحافظ» (١٥٧)، و«همع الهوامع» ٣٦٢/٣.

قوله[1]: (فإن قلت: لِمَ لم يجعل الوصف في هذه المثل خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأ؟ قلت: لعدم المطابقة... إلخ)، قلت: الجواب صحيح في فائز أولو الرشد ونحوه.

أما في (خبير بنو لهب) ونحوه فلا، وقد أجيب عنه بأن ذلك جائز فيه؛ لأن خَبِيْرًا بوزن فعيل، وفعيل يستوي فيه المفرد والمذكر وضدهما، فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقوله: ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، أي: معينون.

وقول الشاعر:

إِذَا لاَقَـيْـتِ قَـوْمِـي فـاسـأَلِـيْـهِـمْ كَـفَـى قَـوْمًـا بِـصَـاحِـبِـهِـمْ خَـبِـيـرًا[2]

أي: كفى قومًا عالمين بصاحبهم. وأطلق كالنظم الاستفهام والنفي؛ ليشمل الأول جميع أدواته: كهل، ومن، وما، والثاني: كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفًا كان نحو: ما، ولا، وأن، أو اسمًا: كغير نحو: (غير قائم الزيدان؟) لكن غير مبتدأ مضاف إلى الوصف، والزيدان فاعل سد مسد الخبر أو فعلاً نحو: (ليس قائم الزيدان)؛ لكن الوصف بعد (ليس) مرفوع على أنه اسمها، والفاعل سد مسد خبرها، وكذا (ما) الحجازية، كذا قيل.

وفيه تجوز؛ لخروج بعضه عن كونه مبتدأ حقيقة بقولهم في تعريفهم (المجرد عن العوامل اللفظية).

قوله: (ومتى كان المفرد كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] جاز أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، وجاز أن

---

(١) قال ابن الناظم (٧٥): (فهذا مثل قوله:... فائزٌ أولو الرَّشَد. فإن قلت... قلتُ: لعدم المطابقة، فإنَّ الوصف في هذا لو كان خبرًا مقدمًا لتحمّل ضمير ما بعده وطابقه في التثنية والجمع، فلمَّا لم يطابقه عُلِم أنّه لم يتحمَّل ضميره، بل مكرر إسناد الفعل إلى الفاعل).

(٢) البيت لجثامة الليثي في «لسان العرب» ٣٩٠٨/٧.

وبلا نسبة في «سرّ صناعة الإعراب» ١٣٦/١، و«مجالس ثعلب» ٣٢٨/١.

يكون خبرًا مقدمًا متحملاً للضمير) ويستثنى منه نحو: (أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ) فإنه يتعين فيه الوجه الأول؛ لأن الوصف إذا تحمل ضمير المؤنث وجب تأنيثه.

١١٧ ـ ورفعوا مبتدأ بالابتدا   كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا

قوله في النظم: (ورفعوا)، أي: سيبويه[١] ومتابعوه، وقيل: العرب.

قوله: (ولا خلاف عند البصريين[٢] أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ)، أفاد بذلك أن العامل في المبتدأ معنوي، وفي الخبر لفظي. واحتج لكون العامل فيه المبتدأ بأنهم أجمعوا على أن العامل في الحال هو العامل في ربها، فليجعل ما أجمعوا عليه دليلاً لما اختلفوا فيه، فإذا قلنا: (هذا زيد قائمًا). فالعامل في الحال هو المبتدأ وهو هذا فيكون عاملاً في الخبر وهو (زيد)، وبأن المبتدأ لما كان لا يستقل بنفسه في إفادة المعنى التركيبي، وكان مبدوءًا به كالفعل وجب أن يرفع ما بعده كالفعل. واعترض[٣] على ذلك بأن (المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: (القائم أبوه ضاحك)، فلو كان يرفع الخبر لأدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا بدون إتباع ولا نظير له، وبأن المبتدأ قد يكون جامدًا كزيد. والعامل إذا كان غير متصرّف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم خبره عليه).

---

(١) قال سيبويه في «الكتاب» ١٢٧/٢: (واعلم أنَّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كلُّ واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء...).

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١٠٨٥/٣: (وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر وقد نسب هذا إلى المبرّد، وذهب الأخفش وابن السرّاج والرّماني إلى أنهما مرفوعان بالابتداء، وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية).
وانظر: «الكتاب» ٨١/١، ١٢٦/٢، و«الإنصاف» ٤٤/١ ـ ٥١، و«المقتضب» ١٢٦/٤، و«شرح الأشموني» ١٨٣/١.

(٣) انظر: «شرح الجمل» لابن عصفور ٣٥٦/١ ـ ٣٥٧.

وأجيب[١] عن الأول: (بأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر فاختلفت جهتا الطلب).

وعن الثاني بأن ما ذكر فيه إنما هو في العامل المحمول على الفعل والمبتدأ عمدة ليس بالحمل على الفعل بل بالأصالة.

قوله: (هو هو) الضمير الأول للشيء، والثاني للذي.

قوله: (فإن المبني عليه)، أي: على الذي يبنى عليه شيء فالمبني عليه هو المبتدأ، والمبني الخبر وهو مبني على المبتدأ)[٢].

قوله: (وذلك قولك)، أي: كقولك. قوله: (لأنه اقتضاهما)، في نسخة: (اقتضا لهما).

١١٨ ـ والخبر الجزء المتمّ الفائدة   كالله برّ والأيادي شاهدة

١١٩ ـ ومفرداً يأتي ويأتي جمله   حاويةً معنى الذي سيقت له

١٢٠ ـ وإن تكن إيّاه معنى اكتفى   بها كنطقي الله حسبي وكفى

قوله: (خبر المبتدأ ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ)، أي: غير الوصف الذي مر بيانه فيخرج فاعل الفعل، (وفاعل اسم الفاعل)[٣]، وفاعل الوصف المذكور فإنها ليست مع المبتدأ المذكور، فإن قلت: التعريف مع ذلك لَيشمل نحو: (زيد زيد)[٤]. و(شعري شعري) مع أن العرب نطقت به.

---

(١) قال الأبذي في «شرح الجزولية» ٨٦٥ ـ ٨٧٥: رادًا على حجّة ابن عصفور: (أمّا الأول فلا يلزم؛ لأنّ طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب وإنما يمتنع أن يعمل في فاعلين أو مفعولين بهما إذا كان لا يتعدّى إلاّ إلى واحدٍ وأمّا إذا عمل رفعين من وجهين مختلفين فلا مانع من ذلك.
وأمّا الثاني:... فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل ومُشَبَّهًا به والمبتدأ ليس من ذلكم القبيل لأنّ عمله متأصّل؛ لأنه إنّما يعمل فيه لطلبه له كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له، ولذلك لا أثر للتّقدم هنا لهذا المعنى).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) ليست في (ب).

قلت: نطقت به على تضمينها الثاني معنى لم تضمنه للأول، وحيث: ضمنت في الثاني المعروف المشهور فبذلك أفاد.

قوله كالناظم: (الله بر والأيادي شاهدة) (الأيادي): النعم مجازًا، ومعنى الجملتين: الله واسع العطاء ونعمه شاهدة بذلك.

قوله: (نحو: البر: الكر بستين). البر: مبتدأ، والكر مبتدأ ثان، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول (ومثله السمن منوان بدرهم).

قوله: (نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦])، محله إذا قدر ذلك مبتدأ ثانيًا بخلاف ما إذا قدر تابعًا للباس.

قوله[1]: (أو متضمنًا للمبتدأ)، أي: شاملاً له، إذ قوله «المصلحين» في الآية التي ذكرها شامل (لِلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ.

قوله: (ومنه قولهم: زيد نعم الرجل)، أي: فزيد مبتدأ والجملة بعده خبره والرابط شمول الرجل لزيد.

قوله: (نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢])، أي: فـ(الحاقة): مبتدأ و(ما) استفهامية بمعنى: التعظيم، وهي مبتدأ ثان، والحاقة بعدها خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. ومثله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢]، وحاصل[2] ما ذكره: أن الربط في الأمر الأول يحصل بأربعة أشياء: الضمير، واسم الإشارة وتضمن الخبر للمبتدأ، والاسم المعاد، فإن قلت: قد ذكر[3] أنه يحصل أيضًا بعطف جملة فيها ضمير بالفاء على أخرى نحو: ـ (زيد جاء عمرو فأكرمه).

قلت: الجملتان فيما ذكر منزلتان منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير

---

(١) قال ابن الناظم (٧٧): (أو متضمنًا للمبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾).

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ١/١٨٥، و«توضيح المقاصد» ١/١٦٥.

(٣) ذكرها ابن عصفور. انظر: «شرح الجمل» لابن عصفور ١/٣٥٦.

واحد في إحداهما كما في جملتي الشرط والجزاء؛ وذلك لأنهما نزلتا منزلة (زيد لما جاء عمرو أكرمه).

فالإخبار إنما وقع بمجموعهما، والربط إنما حصل بالضمير، نبه على ذلك المرادي[1].

قوله: (أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقولك: نطقي الله حسبي).

قال المرادي[2]: (والذي يظهر في هذا ونحوه أنه ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد؛ لأن الجملة في (نحو ذلك إنما قصد لفظها كما قصد حين أخبر عنها)[3] في نحو: «**لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة**»[4]. وما قاله ظاهر، وللأول أيضًا وجه، وهو: أنه وإن كان الإخبار باعتبار اللفظ فيطلق عليه جملة باعتبار أنه مركب إسنادي، أو غايته التجوز، وهو جائز.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]) هي ضمير القصة، وهو مبتدأ، و﴿أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾)[5] مبتدأ ثاني. وخبره: ﴿شَاخِصَةٌ﴾، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، ولا يجوز رفع (أبصار) بـ﴿شَاخِصَةٌ﴾؛ لأن ضمير القصة يلزم بعده جملة، فإن جعل الضمير للأبصار كما قيل به، خرج عما نحن فيه، وكذا إن جعل عمادًا كما قيل به، وقدم مع الخبر على المبتدأ نحو: (هو القائم زيد)، والأصل فيه زيد هو القائم. وفي الآية: ﴿أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هي شاخصة على أظهر الوجهين، أي: من كون هو في الآية الأخيرة ضمير الشأن، والجملة بعده

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٦٥ ـ ١٦٦.
(٢) «توضيح المقاصد» ١/١٦٦.
(٣) مكررة في (ج).
(٤) انظر: «صحيح البخاري» كتاب: المغازي، الباب (٣٦)، الحديث (٣٩٦٨).
(٥) مكررة في (ج).

خبره، والوجه الآخر يجعل الضمير المسؤول عنه وهو الله؛ لأنهم قالوا[١] للنبيّ ﷺ: صف لنا ربك. فنزلت السورة فهو مبتدأ و(الله) و(أحد) خبران.

وأجاز الزمخشري[٢] أن يكون (أحد) بدلاً من (الله) أو خبر مبتدأ محذوف، وأجاز أبو البقاء أن يكون (الله) بدلاً من (هو)، و(أحد) خبر (هو).

١٢١ ـ والمفرد الجامد فارغٌ وإن ... يشتقّ فهو ذو ضميرٍ مستكن

١٢٢ ـ وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ... ما ليس معناه له محصّلا

قوله: (لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق)، أي: فيتحمله نحو: (زيد أسد)، إذا[٣] أريد به شجاع.

قوله: (وإن كان مشتقًا فإن لم يرفع ظاهرًا... إلخ)، حاصله: أنه يحتمل ضمير الفاعل نحو: (زيد منطلق)، إلا إن رفع الظاهر نحو: (زيد ضارب أبوه). وبذلك علم أن كلام الناظم مقيد بما إذا رَفَع ضميرًا، والمراد بالمشتق[٤] هنا: ما دل على ذات مبهمة باعتبار صفة معينة كضارب، وأسود، ومضروب؛ ليخرج اسما الزمان والمكان والآلة، فإنها تدل على خصوصية الذات بكونه زمانًا ومكانًا وآلة فلا تتحمل ضميرًا، وإن كانت مشتقة بالمعنى الأعم المشهور.

قوله: (إلا إذا جرى الخبر على غير من هو له) بأن وقع تاليًا لغير من هو له، فهو في نحو: (زيد عمرو ضاربه)، جار على عمرو، وهو ليس له في المعنى بل لزيد؛ لأنه الضارب.

وقوله: (فيرفع ضميره)، أي: ضمير من هو له، وإنما قيد بهذا؛ لأن الكلام فيه.

---

(١) «البحر المحيط» ١٠/٥٧٠.

(٢) «الكشاف» ٦/٤٦٠.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٦٧.

قوله: (ومما يدل على صحة قولهم قول الشاعر:

قَوْمِي ذُرَى المُجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[1]

وذرى جمع: ذروة، وذروة الشيء أعلاه، والمجد: الكرم كما مر.

و(قومي): مبتدأ، و(ذرى المجد): مبتدأ ثان، و(بانوها): خبره، و(هما) خبر الأول، وضمير النصب في (بانوها) راجع)[2] إلى ذرى المجد، (و(بانو): جمع)[3] بانٍ اسم فاعل من بنى يبني، وأصله (بانيون) فأعل إعلال قاضيون، وحذفت نونه للإضافة، وفيه ضمير مستتر عائد على قومي. والشاهد فيه حيث لم يقل: (بانيها هم) على اللغة الفصيحة أو (بانوها هم) على غيرها بإبراز الضمير لأمن اللبس وقد وقع (بانوها) خبرًا عن (الذرى)، وإنما هو في المعنى للقوم؛ لأنهم البانون[4].

فقوله كغيره (إذ[5]لم يقل: بانوها هم)، جرى على (غير)[6] اللغة الفصيحة[7].

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٨/١، و«همع الهوامع» ٣٦٧/٣، و«شرح ابن عقيل» ٢٠٨/١.

(٢) مكررة في (ج).

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٥٠/٣ ـ ٣٥١: (قال أبو حيان: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: «زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو» فيكون جاريًا على من هو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيدًا، وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواءٌ خيف اللَّبس نحو: «زيدٌ عمرو ضاربه هو» أم أُمن نحو: «زيدٌ هندٌ ضاربها هو» هذا مذهب البصريين. وجوّز الكوفيون الاستتار في حال الأمن، وتبعهم ابن مالك، واستدلَّ بما حكاه الفرّاء عن العرب، «كلُّ ذي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك»، أي: هي، وبقوله:
قومي ذرا المجد بانوها وقد عَلِمَتْ
أي: (بانوها هم).

(٥) في (ج): (إذا).

(٦) سقط من (ب).

(٧) في (ج): (الفصحى).

١٢٣ ـ وأخبروا بظرفٍ أو بحرف جرّ ناوين معنى كائنٍ أو استقر
١٢٤ ـ ولا يكون اسم زمانٍ خبرا عن جثةٍ وإن يفد فأخبرا

قوله: (مما يخبر به عن المبتدأ الجار والمجرور نحو: الحمد لله. والظرف)، أي: نحو: زيد عندك. قال ابن هشام[١] تبعًا لجماعة: (الصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف).

وقال جماعة[٢]: الصحيح أنه معمول المحذوف، وقال آخرون: الصحيح أنه مجموعهما؛ لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزومًا وسموا الباقي باسم الخبر مجازًا.

وقد يقال[٣]: الخلاف لفظي؛ لأن القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل، وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره، والقائل: بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به، وهو معمول لعامل لابد من اعتباره، والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود، وكان شيخنا الإمام العلامة الكمال بن الهمام يختاره تبعًا للرضي[٤]، واعلم أن[٥] الظرف الشامل للجار والمجرور نوعان: مستقر ولغو؛ لأنه إن كان عامله مصرحًا به فلغو وإلا

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٤٢/١: (والصحيح أنَّ الخبر في الحقيقة متعلَّقهما المحذوفُ وأنَّ تقديره كائن أو مستقر، لا كان ولا استقر، وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله:
فإنَّ فؤادي عندكِ الدَّهر أجمع).

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٧٥/٣ ـ ٣٧٦: (واختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرًا، فالأصح أنَّه كونٌ مقدر، وقيل: المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه أبو العالية إلى سيبويه، وأنَّه عمل فيه النصب لا الرفع؛ لأنه ليس الأول في المعنى، ورُدَّ بأنَّه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنَّه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل: بالمخالفة. وعليه الكوفيون. وإذا قلت: «زيدٌ أخوك» فالأخ هو زيد أو «زيد خلفك» فالخلف ليس زيدًا. فمخالفته له عملت النصب).

(٣) وانظر: «شرح الرضي» ٩٢/١.

(٤) انظر: «حاشية الخضري» ٢٠٧/١، و«همع الهوامع» ٣٧٦/٣.

(٥) «شرح الرضي» ٩٢/١ ـ ٩٣.

فمستقر، وشرطه ليكون خبرًا أن يكون تامًا كما علم من قوله: والخبر المتم الفائدة فخرجت الأسماء المقطوعة عن الإضافة ونحوها فلا يجوز (الأمر قبل)، و(لا زيد عنك)[1].

قوله: (ولك أن تقدره بمفرد نحو: كائن ومستقر، ولك أن تقدره بجملة نحو: كان واستقر)، ضابط ذلك أن يقدر بالكون المطلق فيشمل تقدير ثابت وثبت، وحاصل وحصل ونحوها، وقد أشار إلى ذلك الشارح بنحو، والناظم بمعنى، وكل من التقديرين نسب إلى سيبويه[2]، والأول منهما قول (الكوفيين)[3]، واختاره الناظم، ورجح بأمرين (ذكرهما الشارح، **والثاني**: قول (البصريين)[4] ورجح بأمرين)[5]:

أحدهما: أنه[6] لا خلاف في التقدير بجملة في الموصول نحو: (جاءني الذي عندك)، وفي النكرة الموصوفة الواقع في خبرها الفاء نحو: كل رجل عندك فله درهم، إذ النكرة الموصوفة الواقعة مبتدأ لا يجوز دخول الفاء في خبرها إلا إذا وصفت بجملة لا بمفرد، فلا يجوز (كل رجل قائم فله درهم، فيحمل ما هنا على ذلك).

الثاني: أن الأصل[7] في العمل للفعل، ولما تعادل القولان بترجيح

---

(١) قال الخضري في «حاشيته» ١/٢٠٧ ـ ٢٠٨: (ثم إنَّ الخلاف في المتعلق العام، أمَّا الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقًا ذكر أو حذف.
قوله: (وجب الحذف): أي عند الجمهور؛ لأنَّه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرًا الاستقرار معنى عامله، أي: فيه فهمه منه؛ ولأنَّ الضمير يستقر فيه إذا قلنا بأنَّه الخبر. أمَّا الكون الخاص فيمتنع حذفه فلا قرينة، وأمَّا معها فتارة يجوز كبزيد، في جواب: بمن مررت، وتارةً يجب «اليوم الجمعة صمتُ فيه» على الاشتغال، ويسمى الظرف في كلّ ذلك لغوًا لخلوّه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني.
(٢) ما بين القوسين مكانه بياض في (ج).
(٣) «الكتاب» ١/٢٧.
(٤) في (ب): البصرين.
(٥) في (ب): (الكوفيين).
(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٧) انظر: «شرح الأشموني» ١/١٩٠. =

كل منهما بأمرين، رجح الناظم في «شرح الكافية»[١] القول الأول، (بأن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل)، ورجحه[٢] غيره أيضًا بأن (أصل الخبر الإفراد)، قلت[٣]: وهو الحق؛ إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر، وهو علامة الحقيقة، فإن أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر، ومن ثم قال السعد[٤] التفتازاني: الإنصاف أن المفهوم من نحو: (زيد في الدار) ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر. ويؤيده قول ابن هشام[٥]: (الحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلاً بل بحسب المعنى).

قوله: (ولا يجوز أن يكون تقديره: أما[٦] استقر في الدار فزيد... إلخ)، رُدَّ بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين (أما) والفاء به؛ لأنه لازم الحذف (فقد[٧] سأل ابن جِنّي[٨] أبا الفتح الزعفراني: هل

= وهو قول الأخفش، والفارسي وللزمخشري، وحجتهم أنَّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا. انظر «الإيضاح» للفارسي ٤٣/١، و«المفصل» للزمخشري (٢٤)، و«شرح الرضي» ٩٣/١، و«شرح ابن يعيش» ٩٠/١، و«همع الهوامع» ٣٧٦/٣.

(١) «شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٣٤٩/١.

(٢) ابن يعيش في «شرح المفصل» ٩٠/١.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق، من مصنفاته: «شرح العَضُد»، «شرح التلخيص»، «شرح القسم الثالث من المفتاح»، «شرح تصريف العِزّي»، «الإرشاد في النحو». مات بسمرقند سنة ٧٩١هـ.
«بغية الوعاة» ٢٣٧/٢ ـ ٢٣٨.

(٥) «أوضح المسالك» ١٤٢/١.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) انظر: «شرح الأشموني» ١٩٠/١.

(٨) ابن جني: عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو=

يجوز النصب في قولهم: فإذا زيدًا ضربته؟ قال: نعم، فقال ابن جني: يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل، وهو ممتنع.

فقال أبو الفتح: (لا يلزمني ذلك؛ لأن الفعل لازم الحذف، فيجوز في الظرف والجار والمجرور بعد، إما أن يكون الأمر كذلك فيكون المحذور ظهور الفعل لا تقديره لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات، ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل، وإنما يلزم أن لو قدر قبل معموله، أما لو قدر بعد المبتدأ بأن يقال: أما في الدار فزيد استقر، فلا يلزم ذلك، وكذا في (إذا) المذكورة).

قوله: (وأما اسم (الزمان فإنما يخبر به في الغالب عن اسم)[1] المعنى)، اعلم[2] أن المعنى إن استغرق جميع الزمان أو أكثره، والزمان نكرة، نحو: (الصوم يوم)، و(السير شهر) رفع اسم الزمان غالبًا، ويجوز نصبه وجره بـ(في) نحو: (الصوم يومًا أو في يوم)، وإن كان الزمان معرفة أو نكرة ولم يستغرقه المعنى ولم يكن أكثره فالغالب النصب أو الجر، نحو: (الصوم أو الخروج اليوم). أو (في اليوم) ونحو: الخروج يومًا أو في يوم. وقد يرفع نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، (بتأويل: أشهر الحج أشهر معلومات)[3]، وخرج بالغالب نحو: (طلوع الشمس يوم الجمعة) فلا يجوز لعدم الفائدة.

قوله[4]: (في أيار) هو بفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية، شهر من شهور الروم، وهو غير منصرف للعلمية والعجمة.

= والتصريف، صنف: «الخصائص في النحو»، «سرّ صناعة الإعراب»، «شرح تصريف المازني»، «شرح المقصور والممدود»، «اللّمع في النحو»، «المذكر والمؤنث»، وغير ذلك. ت٣٩٢هـ.

«بغية الوعاة» ١١٢/٢.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك ٣٥١/١، و«شرح الرضي» ٩٤/١، و«توضيح المقاصد» ١٦٩/١، و«شرح الأشموني» ١٩١/١، و«همع الهوامع» ٣٧٧/٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) قال ابن الناظم (٧٩) (الورد في أيار).

قوله: (أو دل دليل على تقدير مضاف كقول الشاعر:

أَكُلَّ عَامٍ نَعمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ[1]

قاله صبيٌّ من بني سعد. والشاهد في (أكل عام)، نعم، قيل: والأحسن أن تكون (نعم) فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على الاستفهام فلا مبتدأ ولا خبر، فلا شاهد فيه (ويلقحه) من ألقح الفحل الناقة (وتنتجونه) بفتح التاء من النتج[2] لا من الإنتاج، ولا من النتاج.

يقال: أنتجت الفرس تنتج نتاجًا، ونتجها أهلها نتجًا، وأنتجت الفرس إذا حان نتاجها. والمعنى: أتحوون كل عام نعمًا لقوم ألقحوه، وأنتم تنتجونه في حيكم.

قوله: (ونحو: الليلة الهلال)، (أي: حدوث الهلال)[3] أو رؤيته كما قدره به بعد، وهو مذهب البصريين[4]، وذهب بعضهم إلى أنه لا تقدير فيه؛ لأنه يشبه اسم المعنى في الحدوث وقتًا دون وقت، فأفاد الإخبار عنه، وإليه ذهب في «التسهيل»[5].

قوله: (أو كان المبتدأ عامًا، واسم الزمان خاصًا كقولك: نحن في شَهْرِ كذا)، وجه عموم (نحن) فشموله المتكلم، وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان، والزمان خاص؛ لأنه عينه.

١٢٥ ـ ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيدٍ نمرة

١٢٦ ـ وهل فتًى فيكم فما خلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا

---

(١) الرجز لقيس بن حصين في «الكتاب» ١/١٢٩، و«خزانة الأدب» ١/٤٠٩، ولصبي في بني سعد قيل إنّه قيس بن حصين في «المقاصد النحوية» ١/٥٢٩، ولحصين بن زيد في «شرح أبيات سيبويه» ١/١١٩.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/٦٢، و«تخليص الشواهد» (١٩١)، و«اللمع في العربية» (١١٣).

(٢) «لسان العرب» (نتج) ١٤/٣٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) انظر: «الارتشاف» ٣/١١٢٥، و«همع الهوامع» ٣/٣٧٧، و«توضيح المقاصد» ١٥/١٦٩.

(٥) «التسهيل» (٥٠).

١٢٧ ـ ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعمل   برّ ٍ يزين وليقس ما لم يقل

قوله[١]: (لأنه محصل للفائدة)، أي: وشأن المحصل أن يكون شاملاً محيطًا.

قوله[٢]: (بأن يكون المبتدأ نكرة محضة، والخبر الظرف، أو جار ومجرور مقدم)، إنما وجب تقديمه؛ لئلا يتوهم أن الخبر صفة؛ لأن احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياجه إلى الخبر، وبذلك فارق عدم جواز (رجل في الدار) على الراجح، وقضية كلامه أجازه نحو: (عند رجل مال)، و(في دار رجل) وليس كذلك، فكان ينبغي أن يقول: بعد مقدم مختص يصلح للإخبار عنه؛ ليخرج ذلك وقد يشير إلى ذلك تمثيله بقوله: نحو: (عند زيد نمرة)، و(في الدار رجل).

قوله[٣]: (وإما بعمل)، أي: بكونها عاملة، ثم حاصل ما ذكره الناظم من مسوغات الابتداء بالنكرة ستة، وأشار إلى زيادة بالكاف وبقوله: (وليقس ما لم يقل)، وذكر ابن هشام في «مغنيه»[٤] من المسوغات[٥] (أن تكون النكرة بمعنى الفعل نحو: سلام عليكم، وويل لزيد، أو خارقة للعادة نحو: بقرةٌ سجدت وحصاة سبحت، أو واقعة بعد واو الحال نحو: سريت ونجم قد أضاء، أو بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل قائم، أو معطوفة على مبتدأ نحو: (زيد ورجل (قائمان، أو معطوفان عليها ما هو مبتدأ نحو رجل وعمرو)[٦] كريمان) أو كانت عامة شموليًا كان العموم نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ

---

(١) قال ابن الناظم (٨٠): (والأصل في الخبر أن يكون نكرة لأنه محصل للفائدة...).

(٢) قال ابن الناظم (٨٠): (وقد ينكّران بشرط حصول الفائدة وذلك في الغالب بأن يكون...).

(٣) قال ابن الناظم (٨٠): (أو يختصّ فيقرب من المعرفة إمّا بوصف نحو «ولعبدٌ مؤمنٌ خير من مشرك» أو بعمل نحو «أمرٌ بمعروفٍ صدقة، ونهي عن منكرٍ صدقة»...).

(٤) «مغني اللبيب» ٦١٠ ـ ٦١٤.

(٥) في (ج) (المسنوعات).

(٦) ساقطة من (ج).

﴿قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، أو بدليًا نحو: أرجل عندك أم امرأة؟).

لا يقال: فيصح أن يبتدأ، أي: برجل بلا مسوغ؛ لأن عمومه بدلي؛ لأنا نقول: عمومه متوهم بخلافه مع المسوغ فإنه نص، وقد أشار الشارح إلى ما يشمل ما ذكر من المسوغات[1] الزائدة، بقوله: (وقد يبتدأ بالنكرة في غير ما ذكر... إلى آخره)، وذكر العز[2] بن جماعة أن جميع المسوغات ترجع إلى مسوغين، التخصيص والتعميم.

وقال كثير[3]: يرجع إلى حصول الفائدة، وإليه أشار الناظم بقوله: ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد.

قوله: (نحو قول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ)[4]

قاله النمر[5] بن تولب، وقد أسلم وحسن إسلامه، والشاهد فيه في الأربعة المذكورة، وسوغ الابتداء بها كونها في مقام التقسيم كما في قولك: (الناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته).

قوله: وقول الآخر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدَ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيّاك أَخْفَى ضَوؤُه كُلَّ شَارِقِ)[6]

---

(١) في (ج): (المسموعات).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١٦٩/١.

(٣) انظر: «الكتاب» ١٦٦/١، و«شرح الرضيّ» ٩٩/١، و«توضيح المقاصد» ١٦٩/١.

(٤) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (٦٥)، و«الكتاب» ٨٦/١، و«الدرر» ١٩٢/١، و«تخليص الشواهد» (١٩٣)، و«حماسة البحتري» (١٢٣)، و«المقاصد النحوية» ٥٦٥/١، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٣٨٢/٣.

(٥) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي. ت١٤هـ. شاعر مخضرم، عاش عمرًا طويلًا في الجاهلية، وكان من ذوي النعمة والوجاهة جوادًا، له ديوان. «الشعر والشعراء» ٣١٥، «خزانة الأدب» ٣٢١/١، «الأعلام» ٤٨/٨.

(٦) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١٩٣/١، و«تخليص الشواهد» (١٩٣)، و«شرح الأشموني» ١٩٤/١، و«شرح شواهد المغني» ٨٦٣/٢، و«المغني» (٦١٣)، و«المقاصد النحوية» ٥٤٦/١، و«همع الهوامع» ٣٨٣/٣.

الشاهد في (نجم) حيث وقع مبتدأ مع أنه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه بعد واو الحال كما مر.

وقوله: (فمذ بدا محياك) في محل الرفع بالابتداء، وخبره الجملة بعده، والتقدير: فمذ بدو محياك، أي: وجهك أخفى ضوؤه كل شارق من شمس وقمر ونجم وغيرها.

قوله: (وقول[1] ابن عباس رضي الله عنهما: (تمرة خير من جرادة) سوغ الابتداء فيه بالنكرة العموم؛ لأنها في معنى كل تمرة.

قوله[2] (وقولهم[3]: شر أهر ذا ناب) (وشيء جاء بك)، سوغ الابتداء بالنكرة فيهما[4] الوصف إذ المعنى شر عظيم وشيء مهم، ففي الحقيقة هذان مما ذكر لا من غيره كما زعمه، إلا أن يراد بالوصف فيما ذكر الوصف الملفوظ به. ومعنى أهر[5] ذا ناب جعله مهرًا، أي: مصوتًا.

١٢٨ ـ والأَصل في الأخبار أن تؤخرا	**وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا**
١٢٩ ـ فامنعه حين يستوي الجزآن	**عرفا ونكرا عادمي بيان**
١٣٠ ـ كذا إذا ما الفعل كان الخبرا	**أو قصد استعماله منحصرا**
١٣١ ـ أو كان مسندا لذي لام ابتدا	**أو لازم الصّدر كمن لي منجدا**

قوله: (كما هو متأخر عنه طبعًا)، التأخر الطبيعي هو أن يكون المتأخر محتاجًا إلى المتقدم وليس معلولاً له.

قوله: (ومشنوء من[6] يشنؤك)[7]، أي: مبغوض من يبغضك.

---

(١) ورد القول في «مغني اللبيب» (٦١٢)، و«شرح الأشموني» ١/١٩٣.
(٢) من (ج).
(٣) «مجمع الأمثال» ١/٢٧٠، وهو من «شواهد الكتاب» ١/ ٣٢٩، و«المغني» (٦٠٩).
(٤) في (ج): (غيرها).
(٥) «لسان العرب» (هرر) ١٥/٧٣.
(٦) ساقطة من (ج).
(٧) «لسان العرب» (شنأ) ٧/٢٠٧.

قوله[1]: (فمنها أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس معهما قرينة) لم يَحْكِ فيه خلافًا، فيحتمل أن فيه الخلاف الذي حُكي في الفاعل مع المفعول، ويحتمل خلافه، ويفرق بأن العامل ثم أقوى؛ لأنه لفظي، وأصل في العمل فتصرف في معموله بالتقديم والتأخير بخلافه هنا.

قوله: (قال الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ)[2]

الشاهد فيه ظاهر وعليه الأكثرون، وقيل: لا تقديم ولا تأخير، وأنه جاء على عكس التشبيه للمبالغة فلا شاهد فيه.

قوله: (ومنها أن يكون الخبر فعلاً، بشرط كون المبتدأ مفردًا، والفعل مسند إلى ضميره نحو: زيد قام)، أي: بخلاف (زيد قائم) أو (زيد قام أبوه) كما صرح بالثاني بعدُ، وقضية كلامه كالنظم جواز التقديم في نحو: ما زيد قائم، والأوجه ما قاله بعضهم: إن غير الفعل من المشتقات المعتمدة على نفي أو استفهام كالفعل فلا يجوز تقديمه في نحو: (أزيد قائم؟) و(ما زيد قائم) بخلاف (زيد قائم) ونحوه مما لا اعتماد فيه كما علم؛ لضعف الفاعلية في نحو: (قائم زيد). لأن الاعتماد مشترط في الاكتفاء بالفاعل لا مشترط في العمل.

وقوله: (بشرط... إلى آخره)، أخذه من تنظير النظم بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) إذ المعنى أنه يمتنع تقديم الخبر حينئذٍ إذا عدم البيان.

قوله: (ولو كان المبتدأ مثنى أو مجموعًا كما في نحو: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، جاز تأخيره نحو: «قاما أخواك» و«قاموا إخوتك» إنما لم

(١) قال ابن الناظم (٨٢): (أما أسباب منع التقديم فمنها:...).

(٢) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» ١/٤٤٤.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٤٥، و«الإنصاف» ١/٦٦، و«تخليص الشواهد» (١٩٨)، و«الدرر» ١/١٩٣، و«شرح الأشموني» ١/١٩٩، و«شرح التصريح» ١/١٧٣، و«شرح المفصل» ١/٩٩، و«همع الهوامع» ٣/٣٨٤، و«الارتشاف» ٣/١١٠٣.

يمتنع[1] ذلك مع أنه ملبس بالفاعل على لغة: أكلوني البراغيث، وبالبدلية من الضمير؛ لأن الظاهر في مثل ذلك الإخبار عن الاسم بالجملة قبله، لا إسناد الفعل إليه، ولا البدل حملاً على الأكثر.

قوله: (ومنها قصد بيان انحصار الخبر)، أي: كونه محصورًا فيه بقرينة ما بعده، وكذا قول الناظم: (أو قصد استعماله منحصرًا)، أي: منحصرًا فيه.

قوله: (أعني: انحصار جملة ما للمبتدأ من الأخبار التي يصح فيها النزاع فيما ذكر)، المراد: انحصار ما اتّصف به معنى المبتدأ عند الحاضر من الأخبار التي وقع النزاع فيها بينه، وبين المنازع له فيما ذكره من الخبر، فقوله: (فيما ذكر) متعلق بـ(انحصار).

قوله: (يوهم انحصار المبتدأ)، يعني: كونه منحصرًا فيه بأن ينحصر فيه الخبر؛ لا أنه ينحصر في الخبر كما يوهمه كلامه.

قوله: (كما إذا قلت: إنما زيد شاعر في الرد على معتقد أنه كاتب وشاعر، أو كاتب لا شاعر)، هو في **الأول**: قصر إفراد، وفي **الثاني**: قصر قلب، كما هو مقرر في علم المعاني[2] والبيان.

قوله: (إلا فيما ندر من نحو قوله:

فَيَا رَبِّ هَلْ إلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِم وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ)[3]

قاله الكُميت[4] بن يزيد (وهل) نافية، أي: ما النصر على الأعداء

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٣/٣٨٥، و«توضيح المقاصد» ١/١٧٠، و«شرح التسهيل» ١/٢٧٢.

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز».

(٣) البيت للكميت في «الدرر» ١/١٩٥، و«تخليص الشواهد» (١٩٢)، و«سرّ صناعة الإعراب» ١/١٣٩، و«شرح التصريح» ١/١٧٣، و«المقاصد النحوية» ١/٥٣٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٤٧، و«شرح الأشموني» ١/٢٠١، و«همع الهوامع» ٣/٣٨٦، و«توضيح المقاصد» ١/١٧١.

(٤) الكميت بن يزيد بن خنيس الأسدي. ت١٢٦هـ. شاعر الهاشميين من أهل الكوفة، كان عالمًا بالأدب والأخبار والأنساب، له ديوان، أشهر شعره (الهاشميات).
«الشعر والشعراء» ٣٤٧، «الأعلام» ٥/٢٣٣.

يرتجى إلا بك ولا المعول، أي: الاعتماد في الأمور إلا عليك. والشاهد في الصدر والعجز، وكان حقه ـ لولا النظم ـ أن يقول: وهل النصر يرتجى إلا بك؟ وهل المعول إلا عليك؟ وقيل: لا شاهد في الصدر إذ (النصر) مبتدأ، (ويرتجى) خبره، ولا حصر في المبتدأ، وإنما الحصر في متعلقه، وليس الكلام فيه، ويجاب بأن ما ثبت لمتعلقه من تقديم وتأخير ونحوهما ثبت له، ولا يجوز أن يقال: (المعول) و(النصر) مرفوعان بما قبلهما لاعتماده على (هل)؛ لأنه حينئذ يفعل. وذلك لا يجوز فيه، فكما لا يجوز: ما إلا قام زيد، لا يجوز ما إلا في الدار زيد، ومراد الشارح بالنادر: الضرورة التي عبر بها غيره.

قوله: (ومنها أن يكون الخبر مسندًا إلى مبتدأ مقرون بلام الابتداء نحو: لزيد قائم).

لا يرد عليه قول الشاعر: أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبة[1]؛ لأن لام الابتداء فيه إنما دخلت على مبتدأ محذوف تقديره: لهي عجوز شهربة، أو اللام زائدة لا لام الابتداء.

قوله: (أو واجب التقدير) معطوف على (مقرون بلام الابتداء)[2].

قوله: (نحو ما تضمن استفهامًا) فيه إشارة إلى أن الصدارة لا تنحصر في أسماء الاستفهام، وهو كذلك، إذ مثلها أسماء الشرط، والمضاف لواحد منها، و(ما) التعجبية وغيرها، وإنما ألزمت هذه الأسماء صدر الكلام؛ لئلا يحمل السامع الكلام التي هي فيه على معناه قبل التغير، فإذا جاء المغير

---

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (١٧٠)، و«شرح التصريح» ١/١٧٤، و«شرح المفصل» ٣/١٣٠، وله أو لعنترة بن عروس في «خزانة الأدب» ١٠/ ٣٢٣، و«الدرر» ١/٢٩٥، و«المقاصد النحوية» ١/٥٣٥.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٤٨، و«تخليص الشواهد» (٣٥٨)، و«الجنى الداني» (١٢٨)، و«سرّ صناعة الإعراب» ١/٣٧٨، و«شرح الأشموني» ١/٣٠٦، و«شرح المفصل» ٧/٥٧.

(٢) مكررة في (ج).

تشوش الذهن، فلا يدرى أذلك المغير راجع لما قبله أو لما يأتي، فينتظر كلامًا آخر.

قوله: (لأن لام الابتداء (و)[1] الاستفهام لهما صدر الكلام)، فيؤول عطفه قبل النظم لازم الصدر على لام الابتداء بعطف العام على الخاص بجعل (أو) بمعنى الواو.

١٣٢ ـ ونحو عندي درهمٌ ولي وطر ... ملتزمٌ فيه تقدّم الخبر

١٣٣ ـ كذا إذا عاد عليه مضمر ... مما به عنه مبينا يخبر

١٣٤ ـ كذا إذا يستوجب التصديرا ... كأين من علمته نصيرا

١٣٥ ـ وخبر المحصور قدّم أبدا ... كما لنا إلا اتباع أحمدا

قوله: (منها أن يكون الخبر ظرفًا أو حرفًا)، أي: مع مجروره.

(والمبتدأ نكرة محضة نحو: عندي درهم، ولي وطر)[2]، أي: حاجة. والمراد كما قال ابن هشام[3]: أن يوقع تأخره في لبس ظاهر نحو: «في الدار رجل» و«عندك مال» و«قصدك غلامه رجل» و«عندي أنك فاضلٌ»، فإن تأخر الخبر فيما عدا الأخير يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وفي الأخير يوقع في إلباس (أن) المفتوحة بالمكسورة و(أن) المؤكدة بالتي بمعنى: «لعل»؛ ولهذا يجوز تأخيره بعد (أما) كقوله:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وأَمَّا أَنَّنِي جَزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِيْنِي[4]

لأنَّ «إنَّ» المكسورة وأنَّ (التي) بمعنى: (لعل) لا يدخلان بعد (أما).

قوله: (وحاجة النكرة إلى التخصيص؛ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها

---

(١) في (أ): (أو) بدلاً من (و).

(٢) «لسان العرب» (وطر) ١٥/٣٣٦.

(٣) «أوضح المسالك» ١/١٤٩ ـ ١٥١.

(٤) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٢/٢٦، و«شرح التصريح» ١/١٧٥، و«شرح شواهد المغني» ٢/٦٦١، و«المقاصد النحوية» ١/٥٣٦، و«همع الهوامع» ٣/٣٨٨.

آكد من حاجتها إلى الخبر)، أي: لتوقف الإخبار على حصول التخصيص.

قوله: (ومنها أن يعود على الخبر أو ما اتصل به ضمير مع المبتدأ).

في نسخة: (أن يكون مع المبتدأ ضمير عائد على ما اتصل بالخبر)، **والأولى**: أوفق بكلام الناظم مع زيادة.

والثانية: أوفق[1]. بنحو: ملء عين حبيبها زيدًا، لا بنحو: (على التَّمرة مثلها زُبْدا وعند زيد صاحبه) إذ الضمير فيهما لم يعد على الخبر بل على جزئيه، وأولى من ذلك كله أن يقال: إذا عاد الضمير، على ما اشتمل عليه الخبر إذ الخبر في نحو: هذين في الحقيقة مجموع الكلمتين لا الثانية فقط التي عاد عليها الضمير، ولا ريب أن المجموع مشتمل على جزئيه.

قوله: (وقول الشاعر:

أَهَابُكِ إِجْلَالاً وَمَا بِكِ قُدْرَة ... عَلَيّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا)[2]

قاله نصيب[3] بن رباح الأكبر، وكان عبدًا أسوداً شاعرًا إسلاميًا، والمعنى: أهابك لا لاقتدارك عليّ بل إجلالاً وإعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فيحصل لها المهابة، والشاهد في (ملء عين حبيبها) حيث وجب فيه تقديم الخبر.

قوله: (ومنها أن يكون الخبر واجب التصدير)، أي: أو مضافًا إليه نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟ وصاحب كم غلام أنت؟

---

(١) زاد هنا في (ج) عبارة تكررت بعد وهي: (قوله: لأنا نقول: لا يقع من مقتضيات الصدر إلى قوله: كما أشار إليه الشارح بقوله: (منها).

(٢) البيت للمجنون في «ديوانه» (٧٠).
ولنصيب بن رباح في «ديوانه» (٦٨)، و«تخليص الشواهد» (٢٠١)، و«شرح التصريح» ١٧٦/١، و«المقاصد النحوية» ٥٣٧/١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٥٢/١، و«شرح الأشموني» ٢٠٣/١، و«شرح عمدة الحافظ» (١٧٣).

(٣) نصيب بن رباح أبو محجن (١٠٨هـ). مولى عبدالعزيز بن مروان، شاعر فحل مقدّم في النسيب والمداح، له ديوان شعر.
«طبقات فحول الشعراء» ٦٧٥، «الأعلام» ٣١/٨.

قوله: (لتضمنه معنى الاستفهام)، لا يقال: الأولى قراءته بالكاف لا باللام؛ لأن الصدارة لا تنحصر في معنى الاستفهام كما مر؛ لأنا نقول: لا يقع من مقتضيات الصدر خبرًا مفردًا إلا اسم الاستفهام أو المضاف إليه.

قوله: (ومنها أن يكون المبتدأ محصورًا)، أي: فيه.

تنبيه: اقتصر في لزوم تأخير الخبر وتقديمه على أربعة أسباب في كل منها لشهرتها، وإلا فهي أكثر من ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله: (منها)[1].

١٣٦ ـ وحذف ما يعلم جائزٌ كما ... تقول زيدٌ بعد من عندكما

١٣٧ ـ وفي جواب كيف زيدٌ قل دَنِف ... فزيدٌ استغني عنه إذ عرف

قوله[2]: (دنف)[3]، أي: مريض مرضًا لازمًا نشأ عن الحب.

قوله: (وقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ)[4]

قاله قيس[5] بن الخطيم بالخاء المعجمة، شاعر جاهلي؛ وجملة: (والرأي مختلف) حال، والشاهد في قوله: (نحن بما عندنا)، أي: راضون كما بيَّنه الشارح.

قوله[6]: (وقول الشاعر:

---

(١) سقط من (أ).

(٢) قال ابن الناظم (٨٤): (ودنف خبر محذوف المبتدأ).

(٣) «لسان العرب» (دنف) ٤/٤١٧.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (٣٢٩)، و«الكتاب» ١/٧٥، و«الدرر» ٢/٣٤٩، و«تخليص الشواهد» (٢٠٥)، و«المقاصد النحوية» ١/٥٥٧.
ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في «شرح أبيات سيبويه» ١/٢٧٩، ولدرهم بن زيد الأنصاري في «الإنصاف» ١/٩٥.
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٠/ ٢٩٥، و«المقتضب» ٣/١١٢.

(٥) قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، أبو يزيد (٢ق هـ). شاعر الأوس وأحد أبطالها في الجاهلية، أدرك الإسلام، وقُتل قبل أن يدخل فيه. شعره جيِّد، وله ديوان.
«طبقات فحول الشعراء» ٢٢٨ ـ ٢٣١، «خزانة الأدب» ٧/٣٤ ـ ٣٧، «الأعلام» ٥/٢٠٥.

(٦) قال ابن الناظم (٨٥): (ومن ذلك حذف المبتدأ... وقول الشاعر...).

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُم[1] وَوُجُوهُهُم دُجَى اللَيلِ حَتَّى نَظَّمَ الجَزعَ ثَاقِبهْ[2]
نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ **بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُه)**

قالهما أبو[3] الطمحان القيني، واسمه حنظلة بن شرقي، شاعر جاهلي. (ودجى الليل) ظلمته، (والجزع)[4] بإسكان المعجمة الخرز اليماني الذي فيه بياض وسواد، والشاهد في قوله: (نجوم سماء) كما بينه الشارح بعد، وهذا استعارة بالكناية[5] حيث شبه بني لام بن عمر بالنجوم في السماء وطوى ذكر المشبه، ويجوز أن يكون تشبيهًا بليغًا.

وقوله: (كلما انقض)، أي: سقط، وغاب؛ بيان لوجه الشبه الذي بني عليه الاستعارة، وهو أن مثلهم في ذهاب واحد منهم، وقيام آخر منهم مقامه في السيادة، بحيث يأوي إليه الباقون، كمثل كوكب من الكواكب يذهب ثم يبدو آخر عوضه، من ذلك حذف[6] المبتدأ والخبر معًا في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ﴾ [الطلاق: ٤]، تتمته: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: تقديره: (ذلك، وقيل الأولى تقديره:)[7] واللائي لم يحضن كذلك؛ ليكون الخبر مفردًا لا جملة فيكون أقل حذفًا.

وقيل[8]: لا حذف في الآية، وإنما فيها تقديم وتأخير، أي: (واللائي

---

(١) في (ج): (أجسامهم).

(٢) البيتان لأبي الطمحان القيني في «خزانة الأدب» ٩٥/٨، و«تخليص الشواهد» (٢٠٢)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ١٥٩٨، و«المقاصد النحوية» ٥٦٧/١.

(٣) حنظلة بن شرقي، أحد بني القين من قضاعة: شاعر، فارس، معمّر، عاش في الجاهلية وكان فيها من عشراء الزبير بن عبدالله بن عبد المطلب، أدرك الإسلام وأسلم. «الأعلام» ٢٨٦/٢.

(٤) «لسان العرب» (جزع) ٢٧٥/٢.

(٥) في هامش (ب) تعليقٌ نصُّه: (قوله بالكناية فيه نظر؛ لأنَّ الاستعارة بالكناية التي يُطوى فيها ذكر المشبه به ولا يذكر إلاّ المشبه، ويقابلها التصريحية وهي التي يطوى فيها ذكر المشبه ويُذكر فيها المشبه به، ولعل هذا سَبْقُ قلم).

(٦) انظر: «شرح ابن عقيل» ٢٤٦/١.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) «البحر المحيط» ٢٠٠/١٠ و«شرح الكافية الشافية» ١/ ٣٥٤.

يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم)[١] وَاللَّائِي لم يحضن فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وعلى القولين لا شاهد في الآية، فالأولى التمثيل بنحو: نعم في جواب: أزيد في الدار؟

قوله: (وقد يحذف المبتدأ[٢] وجوبًا كما إذا كان خبره: إما نعتًا مقطوعًا) أي: لمجرد مدح[٣]. نحو: الحمد لله الحميد أو ذم نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم). أو ترحم نحو: ـ (مررت بعبدك المسكين). وإنما حذف وجوبًا؛ ليعلم أنه كان نعتًا في الأصل فقطع؛ لقصد[٤] إنشاء المدح أو الذم، أو الترحم، كما في النداء؛ ولأنهم أرادوا أن يستصحبوا له الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرًا، وهي إيلاؤه المنعوت، فلو أظهر لم يعلم ذلك؛ لاحتمال إرادة الإخبار كما قرر في محله.

قوله: (وإما مصدرًا بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل، كقولهم: سمعًا وطاعة)، أصلهما[٥]: أسمع سمعًا، وأطيع طاعة، ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر، فصار بدلاً من اللفظ، أي: التلفظ بالفعل فلا يجمع بينهما، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليفيد الدوام والثبوت، وأوجبوا حذف المبتدأ فيه استصحابًا لحالة النصب، وأجرى للحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية.

قوله: (قال سيبويه[٦]: (وسمعت من يوثق بعربيته، يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله، وثناء عليه).

قوله: (وأنشد)، أي: من يوثق بعربيته أو سيبويه.

فَقَالَتْ: حنانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا   أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ[٧]؟

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (المبتدأ والخبر).

(٣) انظر: «شرح الأشموني» ٢١١/١ و«همع الهوامع» ٣٩١/٣.

(٤) في (ج): القطع.

(٥) انظر: «همع الهوامع» ٣٩١/٣.

(٦) «الكتاب» ٣١٩/١ ـ ٣٢٠.

(٧) البيت لمنذر بن درهم الكلبي في «خزانة الأدب» ١١٢/٢، و«شرح أبيات سيبويه» ٢٣٥/١، وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٢٠/١، «أوضح المسالك» ١٥٣/١، و«شرح الأشموني»=

أي: أمري حنان، أي: رحمة. وفيه الشاهد والمعنى: لأي شيء جئت هاهنا؟ ألك نسب هنا، أي: قرابة، أم لك معرفة بالحي؟ وإنما قالت ذلك خوفًا عليه ورحمة؛ لئلا يتأتى عليه أمر من جهة إنكار الحي عليه.

قوله: (وإما صريحًا في القسَم، كقولهم: في ذمتي (لأفعلنّ)، أي: في ذمتي)[1] يمين، كأنه أخذ تبعًا لأبيه في «تسهيله»[2] اعتبار الصراحة في وجوب الحذف مما يأتي في وجوب حذف الخبر، وفي اعتبارها هنا نظر، كيف والمثال المذكور ليس صريحًا قطعًا؟! إذ كونه قسمًا إنما فهم من ذكر جوابه، ولهذا لم يذكر «التوضيح»[3] وغيره قيد الصراحة[4]، وأتى بالمثال المذكور، لا يقال: يلتزم التقييد بالصراحة. ويمثل لها بقولهم: لعمرك لأفعلن. على رأي ابن عصفور[5]، حيث جوَّز تبعًا للكوفيين أن يكون المحذوف هو المبتدأ؛ لأنا نقول: القائل بالتقييد لا يرى ذلك، وإنما وجب الحذف في ذلك، لئلا يكون كالجمع بين العوض والمعوض؛ لأن جوابه دال عليه فهو كالقائم مقامه.

قوله: (قال:

تَسَاور سوَارًا إلى المَجْدِ والعُلا ... وَفِي ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا)[6]

= ٢١١/١، و«شرح التصريح» ١٧٧/١، و«المقاصد النحوية» ٥٣٩/١، و«المقتضب» ٢٢٥/٣.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٨٦/١: (... أو بصريح في القَسَم...).

(٣) قال ابن هشام في «التوضيح» ١٥٤/١: (وقولهم: في ذمّتي لأفعلن، أي: في ذمتي ميثاق أو عهد).

(٤) قال المكودي في «شرحه» (٥١): (بقوله: (وفي نصٍّ يمين ذا استقر)، وذلك نحو قولك: لعمرك لأفعلنّ، فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي، ووجب حذفه لسدِّ الجواب مسدّه، و(ذا) إشارة لتحتم حذف الخبر)، وانظر: «شرح ابن عقيل» ٢٣٥/١.

(٥) انظر: «شرح الجمل» ٣٥١/١.

(٦) البيت لليلى الأخيلية في «ديوانها» (١٠١)، و«خزانة الأدب» ٢٤٣/٦، و«الكتاب» ٥١٣/٣، و«تخليص الشواهد» (٢٠٧)، و«شرح أبيات سيبويه» ٣١٥/٢، و«المقاصد النحوية» ٥٦٩/١، وبلا نسبة في «المقتضب» ١١/٣، و«شرح التسهيل» ١/ ٢٨٨.

قالته ليلى[١] الأخيلية من شعر هجت به النابغة الجعدي لكونه هجاها، وفضلت عليه سوار بن أوفى القشيري، لما كان بينها وبينه من المودة.

وفي نسخة: (تسور سوار) وهو تصحيف، والصحيح: (تسور سوارًا) (بضم التاء من المساورة[٢] وهي المغالبة، وكان كل من سوار والنابغة يفضل نفسه على الآخر، فليلى خاطبت النابغة بقولها: (تساور سوارًا...) إلخ)[٣] على وجه الإنكار، أي: ترفع نفسك عليه وتغالبه (وفي ذمتي إن فعلت)، أي: رفعت نفسك عليه، (ليفعلا) أي: ليرفع الآخر نفسه عليك، والشاهد فيه، أي: وفي ذمتي يمين أو قسم، وألف (ليفعلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

وفي نسخة عقب هذا البيت: (ولا يحذف المبتدأ وجوبًا في سوى ذلك إلا في باب نعم إذا قيل: إن المخصوصة خبر، فإن المبتدأ لا يجوز ذكره)، وأفاد بها زيادة مخصوص باب: نعم، على ما في النسخة الأولى، وقد ذكره الشارح مع أول الأمور التي ذكرها هنا تبعًا للنظم في بابيهما.

١٣٨ ـ وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتمٌ وفي نصّ يمينٍ ذا استقر
١٣٩ ـ وبعد واو عيّنت مفهوم مع ... كمثل كلّ صانعٍ وما صنع
١٤٠ ـ وقبل حالٍ لا يكون خبرا ... عن الذي خبره قَد أضمرا
١٤١ ـ كضربي العبد مسيئاً وأتم ... تبييني الحقّ منوطاً بالحكم

قوله[٤]: (الأول: خبر المبتدأ بعد لولا الامتناعية)، أي: بخلاف لولا التحضيضية، فإنها كما سيأتي في بابها لا تدخل إلا على الأفعال نحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١][٥].

---

(١) ليلى بنت عبدالله بن الرحال بن شداد بن كعب (ت٨٠هـ)، شاعرة فصيحة ذكية وجميلة، اشتهرت بأخبارها مع الشاعر توبة بن الحمير، لها ديوان.
«الشعر والشعراء» ٤٥٥، «المقاصد النحوية» ٤٧/٢، «الأعلام» ٢٤٩/٥.

(٢) «لسان العرب» (سور) ٤٢٦/٦.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) قال ابن الناظم (٨٧): (وحاصله: أنَّ ما يجب حذفه من الأخبار أربعة...).

(٥) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

قوله: (بشرط تعليق امتناع الجواب على نفس المبتدأ)، أي: وجوده، إذ المبتدأ ذات والذوات لا يعلق بها أحكام.

قوله: (تقديره لأجل ضرورة تصحيح الكلام: لولا زيد مانع لزرتك)، لو قال كغيره: موجود. بدل مانع كان أولى لما يأتي عقبه.

قوله: (وسد جواب لولا مسده)، أي: وإن كانت قرينة الحذف (لولا)؛ لأنها تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، وسواء أكان الجواب مذكورًا أم محذوفًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] الآية، إذ المعنى: لولا أن تطئوا المؤمنين والمؤمنات، أي: تقتلوهم مع الكفار، لو أذن لكم في الفتح لأذن لكم فيه، وساغ ذلك مع لزوم حذف العوض والمعوض عنه؛ لأن قرينة حذف الجواب جوازًا تصيره كالمذكور فيسد مسد الخبر المحذوف وجوبًا.

قوله: (وقد يعلق امتناع الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ)، لا ريب أنها هنا وفيما مر، تعلق ذلك كما مرت الإشارة إليه، لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة، وهنا النسبة المقيدة بأمر خاص[1]، ومن هنا عبر غيره[2] ـ فيما مر ـ (بأن يكون الخبر كونًا مطلقًا، وفي هذا بأن يكون كونًا مقيدًا،

---

(١) قال المكودي في «شرحه» (٥١): فهم في قوله: غالبٌ أن لـ(لولا) استعمالين: غالبٌ وغير غالب وأنَّه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمالُ الغالب فيها أن يعلّق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر؛ لسدِّ الجواب مسدّه، وغير الغالب أن يُعلَّق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: (لولا زيدٌ باكٍ لضحكت)، فالامتناع في هذه الصورة معلّق على بكاء زيد، لا على زيد، ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دلَّ عليه دليل فغالبًا حال من لولا.

وانظر: «همع الهوامع» ٣٩٣/٣، و«شرح الأشموني» ٢٠٦/١.

(٢) قال ابن عقيل في «شرحه» ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣:... الخبر إما أن يكون كونًا مطلقًا، أو كونًا مُقيَّدًا، فإن كان كونًا مطلقًا وجب حذفه نحو: (لولا زيدٌ لكان كذا)، أي: لولا زيدٌ موجود. وإن كان كونًا مقيَّدًا، فإمَّا أن يدلَّ عليه دليل، أوْ لا، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره نحو: (لولا زيد محسنٌ إليَّ ما أتيتُ)، وإن دلَّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال: (هل زيدٌ محسنٌ إليك؟)، فنقول: (لولا زيدٌ لهلكت)، أي: لولا زيدٌ محسنٌ إليَّ فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّه...

والكون المطلق هو مجرد الوجود والحصول والاستقرار ونحوها، والمقيد: هو الوجود الخاص كقيام وقعود وركوب ومنع، وحداثة عهد، وهذا هو المراد بغير الغالب المشار إليه في النظم[1] بقوله: غالبًا.

قوله: (وقول الزبير)، أي: ابن العوام رضي الله عنه، أي: في زوجته أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما: وكان ضرابًا للنساء.

(وَلَوْلاَ بَنُوْهَا حَوْلَهَا لَخَبطْتُهَا)، وفي أكثر النسخ: (لخطبتها) وهو تصحيف وتمامه: كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَم أَتَلَعْثَم[2]، أي: أتأنى، والشاهد في (بنوها حولها) حيث ذكر الخبر وجوبًا وهو حولها؛ لكونه كونًا مقيدًا لا دليل عليه، و(بنوها) لا يدل عليه بخلاف الغمد في البيت الآتي، فإنه يدل على الإمساك.

قوله: (كقول المعري[3]): وهو أبو العلاء أحمد بن عبدالله:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ[4]

أي: لذاب، مدح به سيفًا، والعضب[5]: السيف القاطع. (والغمد): بكسر المعجمة غلاف السيف، وهو مرفوع بالابتداء، و(يمسكه) خبره، وما ذكره الشارح تبعًا لأبيه من التفصيل بين الكون المطلق والكون المقيد هو مذهب[6]

---

(١) في (ج): التكلم.

(٢) البيت للزبير بن العوام في «تخليص الشواهد» (٢٠٨)، «شرح شواهد المغني» ٨٤١/٢، «المقاصد النحوية» ٥٧١/١.

(٣) أحمد بن عبدالله بن سليمان (٣٦٣هـ). شاعر وفيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان (سوريا)، عمي منذ صغره، له عدّة مؤلفات منها: «عبث الوليد»، «رسالة الملائكة»، أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته فثلاثة أقسام: «لزوم ما لا يلزم»، «سقط الزند»، «ضوء السقط».
«معجم الأدباء» ٢٩٥، «الأعلام» ١٥٧/١.

(٤) البيت لأبي العلاء المعري في «الدرر» ١٩٦/١، «أوضح المسالك» ١٥٦/١، «الجنى الداني» (٦٠٠)، «رصف المباني» (٢٩٥)، «توضيح المقاصد» ١٧٤/١.

(٥) «لسان العرب» (عضب) ٢٥٢/٩.

(٦) رأي الرماني في «المساعد» ٢٠٩/١، «همع الهوامع» ٤٢/٢، «شرح التصريح» ١٧٩/١.
ورأي ابن الشجري في «أمالي ابن الشجري» ٢١١/٢.

الرماني، وابن الشجري[١] والشلوبين، وجرى عليه ابن هشام وغيره[٢]. ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقًا بناء على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وأوجبوا جعل الكون المقيد مبتدأ، فيقولون في قول أولئك: لولا زيد سالمنا ما سلم. أنه مؤول بقولنا: لولا مسالمة زيد لنا[٣] ما سلم، (أي: لولا مسالمته لنا موجودة ما سلم)[٤]، ولحنوا المعري.

وقالوا: الحديث مروي بالمعنى، والمشهور في الروايات[٥]: **«لولا حدثان قومك»**.

و**«لولا حداثة قومك»**، و**«لولا أن قومك حديثو عهد»**. ورد ذلك.

أما الأول: فبأن الأصل عدم التأويل.

وأما **الثاني**[٦]: فبورود مثل شعر المعري في الشعر الموثوق به كقول الشاعر:

---

(١) هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب أبو السعادات المعروف بابن الشجري، صنّف: «الأمالي»، «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، «شرح اللمع»، «شرح التصريف الملوكي». ت٥٤٢هـ.
«بغية الوعاة» ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) «أوضح المسالك» ١/١٥٦، «شرح الكافية الشافية» لابن مالك ١/٣٥٤، و«شرح التصريح» ١/١٧٩، و«التذييل والتكميل» ٣/٢٨١.

(٣) في (ج): زيادة: موجودة.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) قال ابن الناظم (٨٧): (وقوله ﷺ: **«لولا قومُك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمت الكعبة فجعلت لها بابين»**).
الحديث في «صحيح البخاري» كتاب: العلم، باب (٤٨)، رقمه (١٢٦).
«حدثنا عبيدالله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسِرُّ إليك كثيرًا، فما حدّثتك في الكعبة؟ قلت: قالت لي: قال النبيّ ﷺ: **«يا عائشة، لولا قومك حديثٌ عهدهم ـ قال ابن الزبير ـ: بكفر، لنقضتُ الكعبة، فجعلتُ لها بابين: بابٌ يدخل الناسُ، وبابٌ يخرجون»**، ففعله ابن الزبير.

(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/١٧٤: (وتأوّل ابن أبي الرّبيع قوله في الحديث: **«لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت»**، على أنّ **«حديثٌ عهدهم»**، مبتدأ وخبر وهي جملة مقدمة من تأخير. والتقدير: لولا قومُك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم.
ثم قال: **«عهدهم بالكفر حديث»**. قال: على أنّ هذه الرواية لم أرها من طريق=

لَـوْلاَ زُهَيْـرٌ جَفَـانِـي كُـنْـتُ مُـنْـتَـصِـرًا وَلَـمْ أَكُـنْ جَانِحًا لِلصُّلْحِ إِنْ جَنَحُوا[١]

وقول الفريعة بنت همام، وزوجها في بعث عمر رضي الله عنه:

فَـوَالـلـهِ لَـوْلاَ الـلـهُ تُـخْـشَـى عَـوَاقِـبُـه لَـزُحْـزِح مِـنْ هَـذَا الـسَّـرِيْـرِ جَـوَانِـبُـه

وقول الزبير السابق.

وأما الثالث[٢]: فبأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث وغالبها، على أنه إنما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربًا، أما إذا كانوا عربًا وهو الظاهر فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم.

قوله: (**الثاني**: خبر المبتدأ الصريح في القسم)، أي: الخالص فيه بأن لا يستعمل في غيره (نحو: لعمرك لأفعلن) ومعناه: بقاؤك قسمي لأفعلن، وجوز ابن عصفور ـ تبعًا للكوفيين كما مر ـ أنه يجوز في (لعمرك لأفعلن) أن يقدر (لقسمي عمرك) فيكون من حذف المبتدأ.

= صحيح، والرّوايات المشهورات في ذلك: **«لولا حدثان قومك»**، **«لولا حداثة قومك»**، **«لولا أنَّ قومك حديثو عهد بجاهلية»**، ونحو ذلك.

(١) قال الخضري في «حاشيته» ٢٣٣/١: (وكيف يلحنون المعري مع ورود مثله في الشعر الموثوق به كبيت الشارح؟ وقوله:

لـولا زهـيـر جـفـانـي كـنـتُ مـعـتـذرا ولـولا الـشّـعـر بـالـعـلـمـاء يُـزري

وكان يغنيهم عن تلحينه جعل (يمسكه) بدل اشتمال من الغمد على أنَّ الأصل أن يمسكه فحذفت وارتفع الفعل، والخبر محذوف، أي: «موجود» ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث، ولا يجوز يمسكه حالاً من الخبر المحذوف؛ لامتناع ذكر الحال أيضًا عند هؤلاء؛ لكونه خبرًا في المعنى.

صدر البيت من شواهد «حاشيته الخضري» ٢٣٣/١.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٩٣/٣: (قلت: والظاهر أنَّ الحديث حرّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: **«لولا حدثانُ قومك»**، وهذا جارٍ على القاعدة، وقد بيَّنت في كتاب «أصول النحو» من كلام ابن الضائع وأبي حبان: أنَّه لا يُستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مرويّ بالمعنى لا بلفظ الرّسول، والأحاديث رواها العجم والمولّدون، لا من يحسنُ العربية، فأدوها على قدر ألسنتهم).

قوله[1]: (نحو: كل رجل وضيعته)[2]، أي: حرفته؛ (سميت ضيعة)[3] لأنه إذا تركها ضاعت أو ضاع هو، وتطلق الضيعة على الثوب والعقار، والكل صحيح هنا.

قوله: (فالخبر في نحو هذا مضمر)، أي: محذوف. وزعم الكوفيون[4] والأخفش: أن نحو: كل رجل وضيعته (مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه: مع ضيعته)[5]. أي: كائن معها، ورد[6] بأنه لا يلزم من كون الواو بمعنى (مع) أن تكون بمنزلتها؛ لأن (مع) ظرف، فيصح أن تكون خبرًا بخلاف الواو.

قوله: (قال:

تَمنَّوا لِي المَوْتَ الّذِي يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوتَ يَلْتَقِيَانِ)[7]؛

قاله الفرزدق: (ويشعب)[8]، أي: يفرق، والشاهد في عجز البيت، وهو ظاهر.

قوله: (أو أفعل تفضيل) معطوف على (مصدرًا).

قوله: (مضافًا إلى المصدر المذكور)، قال المرادي[9]: (والغرض أن

---

(١) قال ابن الناظم (٨٨): (الثالث: خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة، وهي الناصبة على المعيّة نحو...).

(٢) «لسان العرب» (ضيع) ١٠٦/٨.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «أوضح المسالك» ١٦٠/١، و«همع الهوامع» ٣٩٤/٣، و«التذييل والتكميل» ٢٨٣/٣ ـ ٢٨٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) «الخضري في حاشيته» ٢٣٥/١.

(٧) البيت للفرزدق في «شرح التصريح» ١٨٠/١، و«المقاصد النحوية» ٥٤٣/١، و«حاشية الخضري» ٢٣٦/١. وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٨٣/٦، «أوضح المسالك» ١٥٨/١، و«تخليص الشواهد» (٢١١)، و«شرح الأشموني» ٢٠٨/١ وليس في «ديوانه».

(٨) «لسان العرب» (شعب) ١٢٦/٧.

(٩) «توضيح المقاصد» ١٧٥/١.

يكون المضاف مصدرًا في المعنى، ولا يختص بأفعل التفضيل)، وقريب مما قاله قول ابن[1] هشام: أن يكون المبتدأ إما مصدرًا... إلى آخره، أو مضافًا إلى المصدر المذكور. قوله: (فمسيئًا حال من ضمير) مفسر بمفعول المصدر في نسخ من الضمير في كان المفسر بمفعول المصدر.

قوله: (والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئًا، وأتم تبييني الحق إذا كان منوطًا بالحكم)، محل التقدير بـ(إذا كان) إذا أريد المستقبل، فإن أريد الماضي قدر بإذ كان، وما ذكر من تقدير الخبر بزمان مضاف إلى فعل صاحب الحال هو مذهب سيبويه[2] والجمهور، واختار ابن مالك[3] مذهب الأخفش: أنه يقدر بمصدر مضافٍ لصاحب الحال، أي: ضربي العبد ضربه قائمًا؛ لقلة الحذف، لكن يلزم عليه حذف المصدر وإبقاء عمله، وقد نص سيبويه والأكثرون على منعه، وفي كلام سيبويه في موضع ما يشعر بجوازه.

قوله: (حكى[4] الأخفش: زيد قائمًا، وخرجت فإذا زيد جالسًا)، أي: وجد قائمًا وجالسًا. ومنه قولهم[5]: (حكمك مسمطًا) أي: حكمك لك مثبتًا.

قوله: (وأنشد:

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/١٦٠: (أن يكون المبتدأ إمّا مصدرًا عاملاً في اسم مُفسِّر لضمير ذي حال لا يصحُّ كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور نحو: «ضربي زيدًا قائمًا»، أو مضافًا للمصدر المذكور نحو: أكثرُ شربي السُّويق ملتوتًا»، أو إلى مؤول بالمصدر المذكور نحو «أخطَب ما يكونُ الأمير قائمًا وخبر ذلك مقدّر بإذْ كان أو إذا كان؟!

(٢) انظر: «الكتاب» ١/٤١٩.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ١/١٠٥، و«شرح التسهيل» ١/٢٨٠، و«توضيح المقاصد» ١/١٧٥.

(٤) في (ج): (حُكِيَ عن).

(٥) قال الخضري في «حاشيته» ١/٢٣٧: (وما حكاه الأخفش شاذٌ كقولهم (حكمك مسمطًا كمحمدٍ) أي حكمك لك حال كونه نافذًا. و(خرجت فإذا زيدٌ جالسًا) بناء على أنّ إذا حرف أتى على أنّها ظرف فهي الخبر ولا حذف).

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَبَاكَا ... يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا)[1]

قاله: رؤبة بن العجاج. ورأي مصدر مضاف إلى فاعل، (والفتى) مفعول و(أباك) بدل منه، أو عطف بيان عليه. (ويعطي الجزيل) جملة حالية سدت مسد خبر المبتدأ، وفيه الشاهد. و(عليك) اسم فعل معناه: الزم. و(ذاكا)، أي: العطاء الجزيل (مفعوله، والمعنى رؤية عيني أباك حصلت إذا كان يعطي العطاء الجزيل)[2]، فألزم طريقته، وتشبه به في ذلك.

إذ الولد سر أبيه.

١٤٢ ـ وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... عن واحدٍ كهم سراةٌ شعرا

قوله:

(يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى ... وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةْ)[3]

قاله الخليل. مدح به رجلاً بأن إحدى يديه يرجى منها الخير، والأخرى غيظ للأعداء، وهو الغضب الكامن، والشاهد فيه ظاهر.

وقول ابن هشام[4]: (إن هذا ليس من تعدد الخبر كما ذكره ابن الناظم؛ لأن (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر)، مردود[5] بأن

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق «ديوانه» (١٨١)، و«الكتاب» ١/١٩١، و«الدرر» ١/١٩٦، و«المقاصد النحوية» ١/٥٧٢.
وبلا نسبة في «شرح أبيات سيبويه» ١/٣٩٨، و«تخليص الشواهد» (٢١٢)، و«شرح الأشموني» ١/٢١٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) البيت لطرفة بن العبد في ملحق «ديوانه» (١٧٥)، و«شرح التصريح» ١/١٨٢، و«المقاصد النحوية» ١/٥٧٢، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١/١٣٣، و«أوضح المسالك» ١/١٦١، و«تخليص الشواهد» (٢١٢)، و«شرح الأشموني» ١/٢١٤.

(٤) «أوضح المسالك» ١/١٦١.

(٥) ردّه أيضًا الأشموني في «شرحه» ١/٢١٥.

ابن الناظم[1] لم يطلق ذلك، بل ذكر عين ما اعترض به عليه، فإنه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه العطف، وقسم يجب فيه تركه، وقسم يجوز فيه الأمران).

قال: فالأول: ما تعدد لتعدد ما هو له... إلخ، واستشهد له بالبيت المذكور.

قوله: (كقولك: الرمان حلو حامض بمعنى: مزٌّ)، رده ابن[2] هشام بقوله: إنه ليس من تعدد الخبر كما ذكره ابن الناظم، (إذ حلو وحامض بمعنى خبر واحد، أي: مزٌّ وهو مردود بأن ابن الناظم[3])[4] لم يطلق ذلك؛ بل ذكر عين ما اعترض به عليه، فإنه قال فيه:

(والثاني: ما تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا تصدق الأخبار ببعضه عن المبتدأ) ثم مثل له بالمثال المذكور؛ فعلم أنه قائل بأنهما خبران في معنى خبر واحد.

قوله: (وزيد أعسر يسر)، بمعنى: أضبط، وهو من يعمل بكلتا يديه.

قاله الجوهري. ولا يقال: أعسر أيسر، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعسر يسرًا.

قوله: (وقد أجاز فيه أبو علي الفارسي العطف[5]: وجعل منه:

لُقَيْم بنُ لُقْمَان مِنْ أُخْتِهِ ... فَكَانَ ابْنَ أُخْتٍ لَهُ وَابْنَمَا)[6]

قاله النمر بن تولب رضي الله عنه، و(لُقَيم) - بضم اللام -

---

(1) انظر: «شرح ابن الناظم» ٨٩ - ٩٠.

(2) «أوضح المسالك» ١/١٦٢.

(3) انظر: «شرح ابن الناظم» (٩٠).

(4) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(5) ساقطة من (ج).

(6) البيت للنمر بن تولب (١٢٠)، و«تخليص الشواهد» (٢١٣)، و«المقاصد النحوية» ١/٥٧٥ وبلا نسبة في «سمط اللآلي» (٧٤٣).

ابن لقمان[1] بن عاد، وكان يلد النجباء، وكانت له أخت بالعكس منه، فنامت في فراش زوجته ليغشاها، فيكون أولادها كأولاده فغشيها، فجاءت بلقيم، فكان ابنًا له وابن أخته، وكان من أحزم الناس، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره (من أخته)، أي: أخت لقمان. وميم (ابنما) زائدة.

قوله: (وهو سهو)، أي: جعل أبي علي البيت شاهدًا على جواز العطف في مثل: الرمان حلو حامض، سهو إذ لقيم يصح (أن يخبر عنه بكل من كونه ابنا وابن أخت، بخلاف نحو الرمان، لا يصح)[2] أن يخبر عنه بكل من حلو وحامض.

قوله: (والثالث: ما تعدد لفظًا ومعنى دون تعدد ما هو له)، فهذا يجوز فيه الوجهان نحو: (هم سراة شعراء). وإن شئت قلت: (هم سراة وشعراء) قد يقال: لا فرق بين هذا المثال، ومثال القسم الأول، إذ هم متعدد معنى لـ(بنوك)، ويجاب بأن المراد أن كلا من أفراد (هم) متصف بكونه سريًا وشاعرًا، فلهذا أجمعهما، بخلاف كل من أفراد (بنوك) ليس المراد أنه متصف بكونه كاتبًا وصائغًا وفقيهًا. فلهذا أفردها.

وقوله: (سَراة) بفتح السين، جمع سري، أي: سيد، قاله الجوهري.

قال: وهو جمعٌ عزيز أن يجمع فعيل على فَعَلة، ولا يعرف غيره، وقال صاحب «القاموس»[3]، وغيره: إنه اسم جمع.

قوله: (قال الشاعر:

يَـنَـامُ بِـإِحْـدَى مُـقْـلَـتَـيْـه وَيَـتَّـقِـي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ)[4]

---

(١) في (ج): (العمرو).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) «القاموس المحيط» (سري) ١٢٩٥.

(٤) البيت لحميد بن ثور في «ديوانه» (١٠٥)، و«خزانة الأدب» ٢٩٢/٤، و«المقاصد النحوية» ٥٦٢/١، وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٢١٤)، و«شرح الأشموني» ٢١٤/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٤٠/١.

قاله حميد[1] بن ثور الهلالي وصف به الذئب، يزعم العرب أنه ينام بإحدى عينيه، والأخرى مفتوحة تحرس. وروي بدل (الأعادي) (المنايا)، جمع منية.

(ومنه قوله[2] ﷺ في صفة أهل الجنة: «**لا مني، ولا منية**»[3]، وهي: الموت. (وهاجع)، أي: نائم.

قوله: (وقال الآخر: فكان ابن أخت له وابنما)، تقدم بيانه قريبًا.

قوله: (ونحوه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، رده ابن هشام[4] بأنه ليس من تعدد الخبر كما ذكره ابن الناظم؛ لأن الثاني تابع، وهو مردود بأن ابن الناظم قائل بأنه تابع؛ لأن المعطوف من التوابع، فإن أراد بالتابع شيئًا آخر من بقية التوابع فغير مناسب، إذ لا سبيل إلى ذكره بالعطف.

❏ ❏ ❏ ❏ ❏ ❏

---

(١) حُمَيْد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، أبو المثنى (ت٣٠هـ)، شاعر مخضرم شهد حنينًا مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي ﷺ. مات في خلافة عثمان بن عفان. «الشعر والشعراء» ٣٩٧، «طبقات فحول الشعراء» ٥٨٣ ـ ٥٨٤، «الأعلام» ٢٨٣/٢.

(٢) أخرجه أبو يعلى والطبراني والبيهقي في البعث عن أبي أمامة، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في كتاب: صفة الجنة، رقم الحديث ٣٩١ ـ ٣٩٣.

(٣) سقط من (ح).

(٤) «أوضح المسالك» ١٦٢/١.

كان وأخواتها

١٤٣ ـ تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدا اسْمًا والخَبَرْ   تَنْصِبُه كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

* * *

كان وأخواتها

لما فرغ من ذكر أحكام المبتدأ والخبر أخذ في بيان نواسخها، وهي ثلاثة أقسام: قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: كان وأخواتها، وما الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة، وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو: إن وأخواتها، ولا نافية للجنس، وقسم ينصبهما معًا وهو: ظننت وأخواتها، (وأعلم وأخواتها)[١]، وقد ذكر هذه النواسخ في سبعة أبواب، وبدأ بـ(كان) وأخواتها.

قوله: (على نسبة معانيها)، أي: الأفعال المذكورة إلى مضمونها، أي: جملة[٢] المبتدأ والخبر.

قوله: (ثم رفعوا بها المبتدأ)، أي: عند البصريين[٣]، أما الكوفيون

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال السيوطي في «الهمع» ٤٠٨/٣: (فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها وربّما يسمّى فاعلاً مجازًا لشبهه به، وقع ذلك في عبارة المبرد، وعبَّر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين أنّها لم تعمل فيه شيئًا وأنّه باقٍ على رفعه).

غير الفراء[1] فجعلوه مرفوعًا بالابتداء على ما كان قبل دخول الفعل. واحتج للبصريين بأن كل فعل يرفع وقد ينصب، وقد لا ينصب، فأما أنه ينصب ولا يرفع فلا، وباتصال[2] اسم هذه الأفعال بها إذا كان ضميرًا نحو: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، والضمير[3] بالاستقراء إنما يتصل بعامله.

قوله: (ونصبوا الخبر)، أي: بها أيضًا بلا خلاف، وإنما جعلوا الاسم مشبهًا بالفاعل لا (فاعلاً، والخبر مشبهًا بالمفعول لا)[4] مفعولاً؛ لأن حق الأفعال التامة أن تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجمل عكس الأفعال الناقصة، كما قرره الشارح قبل؛ ولأن التامة وضعت لتقرير الفاعل على اتصافه بمصادرها كزيد في ضرب زيد، فإنه متصف بالضرب، والناقصة وضعت لتقرير اسمها على اتصافه بمصادر خبرها المتصفة بمصادرها كزيد في (كان زيد قائمًا)، وفي (صار زيد غنيًا) فإنه متصف بالأول بالقيام المتصف بالكون، أي: الحصول والوجود، وفي الثاني: بالغِنى[5] المتصف بالصيرورة، أي: حصول الشيء بعد عدم حصوله، وسيأتي إيضاح ذلك.

قوله: (يصير المرفوع في هذا الباب اسمًا والمنصوب خبرًا) التسمية بهما هي في الحقيقة. ويسمى الأول فاعلاً، والثاني: مفعولاً مجازًا.

١٤٤ ـ كَكَانَ ظَلَّ باتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيسَ زالَ بَرِحَا

١٤٥ ـ فَتِئَ وانْفَكَّ وَهَذي الأَرْبَعَةْ ... لِشِبْهِ نَفْي أَوْ لِنَفْي مُتْبَعَةْ

١٤٦ ـ ومثلُ كانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرهَمَا

---

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١١٤٦/٣: (وزعم الفراء أنّه ارتفع لشبهه بالفاعل)، وانظر: «همع الهوامع» ٤٠٩/٣.

(٢) انظر: «همع الهوامع» ٤٠٩/٣.

(٣) في (ج): (والعلم).

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) في (ج): (بالمعنى).

قوله: (معنى (كان)[1]: وجد)، أي: سواء كان منقطعًا نحو: كان زيد غائبًا. وقد قدم، أم لا نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

والأفعال السبعة التي ذكرها أولاً هي؛ لاقتران مضمون الجملة بعدها بأوقاتها التي تدل عليها بمادتها وصيغتها نحو: (كان زيد قائمًا)، أي: اقترن قيامه بوجوده في الزمن الماضي، ونحو: بات زيد متفكرًا، أي: اقترن تفكره بجميع الليل في الزمن الماضي، وما زال وأخواتها لاستمرار خبرها لاسمها، وما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها، وفي كلامه إشارة إلى ذلك.

قوله: (و (صار): تجدد) أي: تحول، وبه عبر غيره[2].

قوله: (ومعنى (ليس): نفي الحال) هو قول الأكثرين[3]، وقال غيرهم: هي للنفي مطلقًا. وهو مذهب سيبويه[4].

قوله: (كقوله:

وَمَا مثله فِيهِم وَلاَ كَانَ قَبْلَه ... وليس يكون الدهرَ ما دام يذبل)[5]

قاله حسان[6] بن ثابت، مدح به الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وضمير (فيهم) للصحابة رضي الله عنهم. والشاهد عجزه، حيث نفت (ليس) المستقبل[7] مع أن وضعها نفي الحال، واسمها ضمير الشأن، أو ضمير يعود على (مثله)،

(١) في هامش (ب) تعليقٌ نصُّه: قوله: «معنى كان»، أي: المقيدة لا المطلقة، إذ لو أُريد المطلقة؛ لكانت التامة إذ هو بمعناه. تأمّل ح. ط.

(٢) قال الأشموني في «شرحه» ٢١٩/١: «وصار» ومعناها التحوّل من صفة إلى صفة.

(٣) «الارتشاف» ١١٥٧/٣.

(٤) «الكتاب» ٢٣٣/٤، و«الأصول في النحو» ٩٧/١.

(٥) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» ص(٢٦)، و«الدرر» ٩/١، و«الجنى الداني» (٤٩٩)، و«المقاصد النحوية» ٢/٢.

(٦) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ٥٤هـ. شاعر رسول الله ﷺ، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، توفي بالمدينة، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٣١١، «طبقات فحول الشعراء» ٢١٥، «الأعلام» ١٧٥/٢.

(٧) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١١٥٧/٣: (وذهب المبرّد وابن السراج وابن درستويه والصيمري إلى أنّها قد تنفي في الاستقبال. ومنعه الزمخشري فقال: ولا تقول: «ليس زيدٌ قائمًا غدًا»).

وخبرها: (يكون)، أي: يوجد (والدهر) منصوب على الظرفية، وما بعده بدل منه، و(يذبل) بالمعجمة، وضم الموحدة، اسم لجبل معروف يقال له: يذبل الجوع؛ لأنه مجدب دائمًا.

قوله: (وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه وهو: (زال... إلخ)، إنما اشترط تقدم ذلك في الأربعة المذكورة لتضمنها النفي، فاعتبر تقدم النفي عليها للإثبات المقصود، إذ نفي النفي إثبات.

والمراد: بـ(زال): (ماضي يزال)[(١)]، ولا مصدر له، بخلاف ماضي (يزيل)، فإنه فعل تام متعد لمفعول، ومعناه: ماز، تقول: زل ضأنك عن معزك، أي: مز بعضها من بعض. ومصدره: الزيل. وبخلاف ماضي (يزول)، فإنه فعل تام قاصر[(٢)]، ومعناه: انتقل. ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره: الزوال.

قوله: (وقوله:

وَلا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ)[(٣)]

قاله ذو الرمة[(٤)] غيلان. وصدره:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى

ووجد كذلك في نسخة. (ألا) للتنبيه، تدل على تحقيق ما بعدها.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لذي الرمة في «ديوانه» ٥٥٩/١، و«الدرر» ٢٠٦/١، و«الإنصاف» ١٠٠/١، و«تخليص الشواهد» (٢٣١)، و«الخصائص» ٢٧٨/٢، و«شرح التصريح» ١٨٥/١، و«المقاصد النحوية» ٦/٢، و«همع الهوامع» ٤١١/٣، و«الارتشاف» ١١٦١/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦٥/١، و«شرح الأشموني» ٢٢٢/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٤٧/١.

(٤) ذو الرّمّة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي ١١٧هـ، شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره، كان شديد القِصر، يضرب لونه إلى السواد، أكثر شعره تشبيب وبكاء على الأطلال، عشق ميّة المنقرية واشتهر بها، له ديوان شعر ضخم.
«خزانة الأدب» ١٠٦/١، «الشعر والشعراء» ٥٣١، «الأعلام» ١٢٤/٥.

و(مي) مرخم (مية)، أي: ألا يامية. (اسلمي) من السلامة، وقولي يا دار: استمريت (على البلا) بكسر الموحدة من بلي الثوب (إذا خلق)[1]، فـ(يا) الأولى للنداء، ويجوز أن تكون للتنبيه، وجملة (اسلمي) دعائية على الوجهين. (ومنهلاً)، أي: منسكبًا، (والقطر) المطر، (والجرعاء)[2]: رملة مستوية لا تنبت شيئًا. والشاهد فيما قاله أن (زال) عمل الرفع والنصب، لتقدم النفي عليه.

قوله: (وقول الآخر:

لَـيْـسَ يَـنْـفَـكُّ ذَا غِـنـىً واغْـتِـزَازٍ ... كُـلُّ ذِي عِـفَّـةٍ مُـقِـلٌّ قَـنُـوْعُ)

أي: لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنيًا وعزيزًا. و(ليس) مهملة، ويجوز إعمالها بأن يضمر فيها ضمير الشأن، ويكون اسمها وما بعده خبرها، والشاهد في (ينفك) حيث أعمل عمل كان لتقدم النفي عليه.

قوله: (وقد يغني معنى النفي عن لفظه)، أي: يغني تقدير لفظه عن ذكر لفظه.

قوله: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ.

قوله: (وقال الشاعر:

تَـنْـفَـكُّ تَـسْـمَـعُ مَـا حَـيِـيْـتَ ... بِـهَـالِـكٍ حَـتَّـى تَـكُـونَـه)[3]

قاله خليفة بن براز وتمامه:

وَالْـمَـرْءُ قَـدْ يَـرْجُـو الـرَّجَـاءَ ... مُـؤَمِّـلاً والْـمَـوْتُ دُونَـه

أي: لا تنفك تسمع: مات فلان وفلان مدة حياتك حتى تكون إياه،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٢) «لسان العرب» (جرع) ٢/٢٥٣.
(٣) البيت لخليفة بن براز في «خزانة الأدب» ٢٤٢/٩، و«الدرر» ٢٠٦/١، و«المقاصد النحوية» ٧٥/٢، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٨٢٤/٢، و«تخليص الشواهد» (٢٣٣)، و«شرح عمدة الحافظ» (١٩٨)، و«شرح المفصل» ١٠٩/٧، و«همع الهوامع» ٤١١/٣، و«التذييل والتكميل» ١١٩/٣.

أي: الهالك، فالشاهد في (تنفك) حيث عمل مع حذف حرف النفي.

قوله: (وأما شبه النفي فهو النهي لقوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ   تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِيْنُ)[1]

أي: يا صاحبي، اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر، والشاهد في (زال) حيث أجراه مجرى (كان) لتقدم شبه النفي عليه، وقضية كلامه أن شبه النفي محصور في النهي وغيره.

قال: إن شبه النفي هو النهي والدعاء، وجعل منه قوله فيما مر: ولازال منهلاً بجرعائك القطر، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (فالمصحح لرفع (دام) الاسم، ونصبها الخبر كونها صلة (لما) المذكورة)، أي: المصدرية الظرفية، فالضمير في قوله: (فلو لم يكن صلة لها) عائد إلى (ما) المصدرية الظرفية، وعليه فلا حاجة لقوله: وكذا لو لم تكن (ما) نائبة عن الظرف.

١٤٧ ـ وغيرُ مَاضٍ مثلَهُ قَدْ عَمِلا   إنْ كانَ غيرُ الْماض منْهُ استُعْمِلا

قوله: (ما تصرف من هذه الأفعال وغيرها، فللمضارع منه والأمر ما للماضي من العمل... إلخ)، هذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام[2]: ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق، (ودام) عند الفراء[3] وكثير من

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٢٠٥/١، و«أوضح المسالك» ٢٣٤/١ و«تخليص الشواهد» (٢٣٠)، و«شرح الأشموني» ٢٢١/١، و«شرح التصريح» ١٨٥/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٤٧/١، و«شرح عمدة الحافظ» (١٩٩)، و«المقاصد النحوية» ١٤/٢، و«همع الهوامع» ٤١٠/٣.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢١/٣: (جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلاَّ أن الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيًا إلا (ليس)، فمجمع على عدم تصرفها).

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٢١/٣: (وأمّا (دام) فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفرّاء، وجزم به ابن مالك، وقال ابن الخبّاز: لا تتصرف (دام)؛ لأنّها للتوقيت والتأبيد فتفيد المستقبل.

المتأخرين، وصححه المرادي[1] ووجه بأن الغرض مما يتصرف منها حاصل بها نحو: أكرمك ما دمت محسنًا. وبأنها صلة (ما) الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه، وأما يدوم، ودم، ودائم، ودوام فمن تصرفات التامة، وما يتصرف تصرفًا ناقصًا وهو زال وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، (ودام) عند الأقدمين فإنهم أثبتوا لها مضارعًا فقط، وما يتصرف تصرفا تاماً[2]، وهو الباقي.

قوله: (قال الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى   وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ)[3]

الشاهد في: (وكونك إياه).

قوله: (وقال الآخر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا   أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا)[4]

أي: لم تجده معينًا لك في مهماتك، والشاهد في (كائنًا أخاك).

قوله: (وقال الآخر:

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا   أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ)[5]

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/١٧٩.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٦٧، و«شرح التصريح» ١/١٨٧، و«شرح الأشموني» ١/٢٢٨، و«شرح ابن عقيل» ١/٢٥١، و«تخليص الشواهد» (٢٣٣)، و«المقاصد النحوية» ٢/١٥، و«همع الهوامع» ٣/٤١٩، و«حاشية الخضري» ١/٢٤٧.

(٤) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٦٨، و«تخليص الشواهد» (٢٣٤)، و«الدرر» ١/٢١٤، و«شرح الأشموني» ١/٢٢٨، و«شرح التصريح» ١/١٨٧، و«شرح ابن عقيل» ١/٢٥٠، و«المقاصد النحوية» ٢/١٧، و«همع الهوامع» ٣/٤٢١.

(٥) البيت للحسين بن مطير في «ديوانه» (١٧٠)، و«الدرر» ١/٢١٥، و«شرح التصريح» ١/١٨٧، و«المقاصد النحوية» ٢/١٨.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٦٩، و«تخليص الشواهد» (٢٣٤)، و«شرح عمدة الحافظ» (١٩٧)، و«همع الهوامع» ٣/٤٢٢.

قاله الحسين[1] بن مطير الأسدي، أي: حكم الله أو قدر بأني لست زائلاً أحبك.

والإغماض إطباق الجفن على الجفن، والشاهد في (لست زائلاً أحبك).

١٤٨ ـ وَفي جميعِهَا توسُّطَ الْخَبَرْ أجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

١٤٩ ـ كَذاكَ سَبْقُ خبرٍ مَا النَّافِيَهْ فجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

١٥٠ ـ ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفي وَذُو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

(قوله[2]: (وقال الشاعر:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[3]

قاله السموأل[4] بن عادياء الغساني اليهودي، و(الناس) مفعول (سلي) أي: سلي الناس عنا وعنهم إن جهلت حالي وحالهم والشاهد في عجزه)[5].

قوله (وقال الآخر:

لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ)[6]

---

(١) الحسين بن مطير بن مكمل الأسدي ١٦٩هـ. مولى بني أسد، شاعر متقدم في القصيد والرجز، وفد على معن بن زائدة لمّا ولي اليمن فمدحه، ولما مات معن رثاه، له ديوان. «خزانة الأدب» ٤٧٥/٥، «الأعلام» ٢٦٠/٢.

(٢) قال ابن الناظم (٩٥): (الأصل تأخير الخبر في هذا الباب كما في باب المبتدأ والخبر وقد لا يتأخر، فيتوسط بين الفعل والاسم تارة، ويتقدّم على الفعل تارة كالمفعول، أمّا التوسط فجائز مع جميع أفعال هذا الباب، قال الشاعر:...).

(٣) البيت للسموأل في «ديوانه» (٩٢)، و«خزانة الأدب» ٣٣١/١، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٢٣).

(٤) السموأل بن غريض بن عادياء الأزدي. ت٦٥ق.هـ. شاعر جاهلي حكيم، ضرب به المثل في الوفاء.
«طبقات فحول الشعراء» ٢٧٩، «الأعلام» ١٤٠/٣.

(٥) وله أو للحلّاج الحارثي في «تخليص الشواهد» (٢٣٧)، و«المقاصد النحوية» ٧٦/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٣٠/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٥٣/١، و«شرح عمدة الحافظ» (٢٠٤).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).
البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٠/١، و«الدرر» ٢٢١/١، و«تخليص=

(الطيب) ما تطيبه النفس، وهو خلاف ما تكرهه، والشاهد في (ما دامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر (دام) على اسمها وهو (لذاته).

ويحتمل أن يكون من باب التنازع بإعمال الثاني، والإضمار في الأول، فيكون الضمير المستتر في (دام) اسمها، وهو مقدم على الخبر، و(لذاته) نائب الفاعل بمنغصة الذي هو خبر (دام) فلا شاهد فيه.

قوله: (بدليل تقدم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، أي: وتقدم المعمول يؤذن بتقدم عامله، وإنما امتنع تقدمه في نحو: (زيدًا لن أضرب)؛ لأن (أضرب) معمول لعامل ضعيف وهو (لن)، و(زيدًا) عامله قوي، وقد يقال: لا دليل في الآية بجواز أن يكون العامل في (اليوم) محذوفًا دل عليه الكلام، أي: لا يصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم.

قوله: (ولتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه لملابسة ضميره كقولهم: أزيدًا لست مثله)، أي: أباينت لست مثله.

قوله: (وذهب الكوفيون[1] والمبرد وابن السراج إلى منع ذلك، قاسوها على عسى ونعم وبئس وفعل التعجب)، أي: بجامع عدم تصرفها.

قوله[2]: (وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠])، أي: وإن ثبت أو وجد ذو عسرة.

قوله: (﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾) [الروم: ١٧]، أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح.

= الشواهد» (٢٤١)، و«شرح الأشموني» ٢٣١/١، و«شرح التصريح» ١٨٧/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٥٤/١، و«شرح عمدة الحافظ» (٢٠٤)، و«المقاصد النحوية» ٢٠/٢، و«همع الهوامع» ٨٧/٢.

(١) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١١٧١/١: (أمّا تقديم خبر ليس عليها، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات، وابن عبدالوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنّه لا يجوز).

(٢) قال ابن الناظم (٩٧): (من هذه الأفعال ما يجوز أن يجري على القياس، فيسند إلى الفاعل ويكتفي به، وتسمى حينئذ تامّة بمعنى أنّها لا تحتاج إلى الخبر، وذلك نحو قوله تعالى...).

قوله: (﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾)[١] [هود: ١٠٧ و١٠٨]، أي: ما بقيتا.

قوله: (وقال الشاعر: وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ)[٢] قاله امرؤ القيس بن عانس ـ بالنون، الصحابي على الصحيح ـ وقيل: قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي، وتمامه:

(كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ) و(العائر)[٣] بالعين المهملة: القذى تدمع منه العين، وقيل: هو نفس الرمد، وعليه فالأرمد صفة مؤكدة لذي العائر، والشاهد في (بات) حيث استعمله تامًا ولم يحتج إلى خبر، والضمير فيه للشاعر في (بات)، وفيه التفات من الخطاب في قوله: (تطاول ليلك بالإثمد) إلى الغيبة. و(باتت له ليلة) جملة حالية، وبت والحال أن بيتوتتي كانت شديدة.

١٥١ ـ ومَا سوَاهُ ناقصٌ والنقص في ... فتئَ ليسَ زالَ دائمًا قُفِي

قوله: (يعني: أن ما ليس تامًا من الأفعال المذكورة يسمى ناقصًا، بمعنى أنه... إلخ)، أشار به إلى اختلافهم[٤] في سبب تسميتها ناقصة. وأن

---

(١) [هود: ١٠٧، ١٠٨] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾.

(٢) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٨٥)، و«تخليص الشواهد» (٢٤٣)، وله أو لامرئ القيس بن عابس في «شرح التصريح» ١٩١/١، ولعمرو بن معديكرب في «ديوانه» (٢٠٠)، ولامرئ القيس بن عابس في «المقاصد النحوية» ٣٠/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٨/١، و«شرح الأشموني» ٢٣٥/١.

(٣) «لسان العرب» (عثر) ٤٥/٩.

(٤) قال أبو حيان في «الارتشاف» ١١٥١/٣ ـ ١١٥٢: (وسميت هذه الأفعال نواقص، لكونها لا تكتفي بمرفوعها، وقيل: سمِّيت بذلك؛ لأنَّها لا تدلُّ على الحدث، وكونُها لا تدلُّ على الحدث فلا تعمل في ظرف ولا مجرور، وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبي علي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.
والمشهور والمتصور أنَّها تدل على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسند إلى الجملة=

الصحيح أنها سميت بذلك لعدم اكتفائها بمرفوعها. وقيل: لسلبها الدلالة على الحدث، وتجردها للدلالة على الزمان، وصرح بذلك في «التسهيل»[1] فقال: سميت نواقص لعدم التقائها بمرفوعها، لا لأنها تدل على زمن دون حدوث، والأصح دلالتها عليهما إلا ليس. ورد الثاني[2] بأنها تستعمل أوامر نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، وصيغة (أفعل) موضوعة لطلب الحدث دون الزمان، وبأنها يستعمل لها اسم فاعل، واسم الفاعل يدل على ذات باعتبار حدث قام بها. وبأن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف تسلب الدلالة الأولى دون الثانية؟ وبما ذكره الشارح بقوله[3]: (لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان)؛ لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف تسلب الدلالة الأولى دون الثانية، وبما ذكره الشارح بقوله: (لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى فلا بد فيها من معنى زائدٍ على الزمان؛ لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث). وأحسن ما وجه به تسميتها بالناقصة ما ذكره الشارح في بعض النسخ بقوله: (والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: إن (كان) الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث، أنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة في نسبة معناها إلى مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمي ذلك سلبًا لدلالة الحدث نفسه).

١٥٢ ـ وَلاَ يلي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ	إِلاّ إذا ظَـرْفًـا أَتَـى أَوْ حَـرْفَ جَـرْ
١٥٣ ـ ومُضْمَرُ الشَّان اسمًا انْوِ إن وَقَعْ	مُـوهِـمُ مَـا اسْـتَـبَـان أَنَّـهُ امْـتَـنَـعْ

= وهي تنصبه فتقول: (كان زيدٌ قائمًا كونًا أجازه بعضهم) وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، وذهب ابن خروف إلى أنّها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أن لها مصادر.

(١) «شرح التسهيل» ٣٣٨/١.

(٢) انظر «الردود في شرح التسهيل» ٣٤٠/١، و«همع الهوامع» ٤١٨/٣ ـ ٤١٩.

(٣) «شرح الألفية» لابن الناظم (٩٨).

قوله: (لا يجيز البصريون إيلاء (كان) أو إحدى أخواتها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفًا أو حرف جر)، أي: جارًا ومجرورًا، وجوزوا ذلك فيهما دون غيرهما؛ لأنهم[1] يتوسعون (فيهما ما لا يتوسعون)[2] في غيرهما، فالأصل في منع غيرهما من الإيلاء المذكور أنه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، فلم يتوسع فيه.

قوله: (وأجاز ذلك الكوفيون تمسكًا بقول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدا)[3]

قاله الفرزدق، هجا به قومًا وصفهم بالفجور والخيانة، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل في طلبهم، والقنفذ يضرب به المثل في السرى، والمراد بعطية: أبو جرير، ومعناه: أن أبا جرير هو الذي عودهم ذلك.

(وقنافذ) بذال معجمة، خبر مبتدأ محذوف، أي: هم قنافذ، وهو استعارة بالكناية[4] حيث شبههم بالقنافذ وطوى ذكر المشبه. (وهداجون) صفته. الهداج فعال من الهدجان[5]. وهو مشية الشيخ. و(عطية) اسم كان وخبره (عودا)، (وإياهم) مفعوله، وفيه الشاهد حيث فصل به، يعني: بين (كان) واسمها بما ليس بظرف ولا جار ومجرور، وأجاب عنه البصريون[6] بأن في (كان) ضمير الشأن، والجملة خبرها فلا فصل، أو هي زائدة، فلا

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٤٣٢/٣.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» ١٨١/١، و«خزانة الأدب» ٢٦٨/٩، و«الدرر» ٢٢٢/١، و«تخليص الشواهد» (٢٤٥)، و«شرح التصريح» ١٩٠/١، و«المقاصد النحوية» ٢٤/٢، و«المقتضب» ١٠١/٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٧٥/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٦١/١، و«همع الهوامع» ٤٣٢/٣، و«شرح الأشموني» ٢٣٨/١.

(٤) ورد في هامش (ب) تعليق نصّه: سبق الكلام عليه فيما مرّ.

(٥) «لسان العرب» (هدج) ٤٨/١٥.

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ١٨٣/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٦٢/١، و«همع الهوامع» ٤٣٢/٣ ـ ٤٣٣.

اسم، ولا خبر، أو موصولة. واسم (كان) مستتر فيها يرجع إلى (ما) والجملة بعده خبرها، والعائد محذوف، أي: بالأمر الذي كان هو عطية عودهموه، أو ذلك ضرورة فلا اعتداد به.

قوله: (وقول الآخر:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم   وَلَيْس كُلَّ النوى يُلْقِي المساكينُ)[1]

قاله حميد بن ثور الأرقط أحد البخلاء المشهورين، وكان هجاء للضيفان، وصف به أضيافًا نزلوا به فقدم لهم تمرًا، و(معرسهم) موضع النزول آخر الليل، وأراد به الموضع الذي أنزلهم فيه، فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئًا كثيرًا في معرسهم قال ذلك، وأشار به إلى كثرة أكلهم. واسم (ليس) مستتر فيه ضمير الشأن، و(كل النوى) منصوب بـ(يلقي) و(المساكين) فاعله. والجملة خبر (ليس). واستشهد به الكوفيون[2] على تجويزهم نحو: (كان طعامك زيد آكلاً)، و(كان طعامك آكلاً زيد). ورد بأنه لو كان المساكين اسم ليس لكان يلقي مسندًا إلى ضميره، وكان يجب أن يقال: يلقون أو تلقي بالتاء المثناة فوق، ولم يرو إلا بالياء التحتية، فوجب توجيهه بما تقرر.

قوله: (كقوله:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ   وَآخَرُ مُثْنٍ بِالّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ)[3]

---

(١) البيت لحميد الأرقط في «الكتاب» ٧٠/١، ١٤٧، و«المقاصد النحوية» ٨٢/٢، و«تخليص الشواهد» (١٨٧).
وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٧٠/٩، و«شرح أبيات سيبويه» ١٧٥/١، و«شرح الأشموني» ٢٤٠/١، و«شرح ابن عقيل» ٢٦٣/١، و«شرح المفصل» ١٠٤/٧، و«المقتضب» ١٠٠/٤.

(٢) انظر «الارتشاف» ١١٧٣/٣.

(٣) البيت للعجير السلولي في «الكتاب» ٧١/١، «خزانة الأدب» ٧٢/٩، و«الدرر» ١١٨/١، و«الأزهية» (١٩٠) و«تخليص الشواهد» (٢٤٦)، و«شرح أبيات سيبويه» ١٤٤/١، و«المقاصد النحوية» ٨٥/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٤١/١، و«همع الهوامع» ٦٤/٢.

قاله العجير[1] بن عبدالله السلولي، وروي بدل (نصفان) (صنفان) وهو المراد من الرواية الأولى، والشاهد في (كان الناس نصفان) حيث وقع اسم (كان) ضمير الشأن، والجملة بعده خبرها. وروي صنفين على أن يكون (الناس) اسم كان، فلا شاهد فيه.

١٥٤ ـ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَـانَ أصحَّ عِـلْـمُ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا

قوله: (قد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة لا عمل لها)، أي: لا عمل لها العمل المشهور، وإلا فقد تعمل في الفاعل كقوله:

فَـكَـيْـفَ إِذَا مَـرَرْتَ بِـدَارِ قَـوْمٍ وَجِـيْـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ[2]

بجر (جيران) عطفًا على (قوم)، و(لنا) نعته، بتقدير زيادة (كانوا)، و(كرام) نعت لقوم وجيران. هذا ولكن قال ابن هشام: وليس من زيادتها.

قوله: (فكيف إذا مررت بدار قوم... إلى آخره) لرفعها الضمير خلافًا لسيبويه، ورد ما قاله بأن ذلك لا يمنع زيادتها، بدليل إلغاء[3] (ظننت) متأخرة ومتوسطة مع أنها عاملة في الفاعل.

قوله: (وتتعين الزيادة إذا وقعت في حشو الكلام)، أي: يشترط في زيادتها أن تكون في حشو الكلام فلا تزاد في أوله ولا آخره؛ لأن ما ذكر أولاً يكون معتنى بشأنه، وما ذكر آخرًا يكون محط الفائدة، وكلاهما ينافي الزيادة، وهذا قول الجمهور، وإلا فبعضهم جوَّز زيادتها في غير الحشو، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وكان بناؤه على أن

---

(١) العُجير بن عبدالله بن عبيدة بن كعب من بني سلول، ت٩٠هـ. من شعراء الدولة الأموية، كان جوادًا كريمًا، عدَّه ابن سلّام في شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين.
«خزانة الأدب» ٣٥/٥ ـ ٣٦، «طبقات فحول الشعراء» ٥٩٣، «الأعلام» ٢١٧/٤.

(٢) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٢٩٠/٢، و«الكتاب» ١٥٣/١، و«شرح الأشموني» ٢٤٢/١. وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٢٦٨/١.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٥٥١/٣: (وخُصّ متصرّف القلبي بالإلغاء آخرًا ووسطًا) وانظر «شرح الأشموني» ٢٤٢/١.

زيادتها لا تمنع عملها. واستثنى ابن هشام[1] الجار والمجرور، فلا تزاد (كان) بينهما؛ لشدة الاتصال بينهما، فكأنهما كلمة واحدة. والشارح تبع ظاهر النظم، فجوز ذلك، واستشهد له بقول الشاعر:

سَرَاة بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ المطهمةِ الصلَابِ[2]

ويروى:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ المُسَوَّمَة العِرَابِ

أي: خيولهم، (الجياد) جمع جواد، وهو الفرس النفيس، وهو مرفوع بالابتداء، و(تسامى) خبره، أي: تتسامى من السمو، وهو العلو، و(المسومة) الخيل التي جُعِلَ عليها سمة، أي: علامة، وتركت في المرعى، و(العراب) الخيل العربية. و(السراة)[3] بفتح السين جمع سري أي: سيد، والمراد: جياد خيول لبني أبي بكر، والمطهمة: المتناسبة الأعضاء، ويقال: القامة، والصلاب: الشداد، ومن لم يجز ذلك يجيب بأن هذا ضرورة.

قوله: (وندر زيادتها بلفظ المضارع، كقول أم عقيل ـ أي: ابن أبي طالب ـ وهي ترقصه:

(أَنْتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ   إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ)[4]

الماجد: الكريم، والشاهد في (تكون) فإنها زائدة، وهي بلفظ

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/١٨١: (كونها بين شيئين متلازمين ليس جارًا ومجرورًا نحو: (ما كان أحسن زيدًا).

(٢) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٩/٢٠٧، و«الدرر» ١/٢٢٧، و«الأزهية» (١٨٧)، و«تخليص الشواهد» (٢٥٢)، و«أوضح المسالك» ١/١٨١، و«شرح الأشموني» ١/٢٤٤، و«شرح ابن عقيل» ١/٢٦٩، و«شرح المفصل» ٧/٩٨، و«المقاصد النحوية» ٢/٤١.

(٣) «لسان العرب» ٤/٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢.

(٤) الرجز لأم عقيل في «خزانة الأدب» ٩/٢٢٥ ـ ٢٢٦، «الدرر» ١/٢٢٦، و«أوضح المسالك» ١/١٨٠، و«تخليص الشواهد» (٢٥٢)، و«شرح الأشموني» ١/٢٤٤، و«شرح التصريح» ١/١٩١، و«شرح ابن عقيل» ١/٢٧٠، و«المقاصد النحوية» ٢/٣٩.

المضارع، ومن شرط[1] زيادتها أن تكون بلفظ الماضي؛ لأجل خفته، فزيادتها هنا شاذة، و(نبيل): خبر بعد خبر لـ(أنت)، وهو من النُّبل[2] بالضم، وهو الفضل.

وكذا النبال، و(الشمأل) ـ بإسكان الميم ـ الريح التي تهب من ناحية القطب.

(وبليل)، بمعنى: مبلولة.

قولهم: من نحو قولهم: (ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها)، يعنون: الدنيا[3].

فائدة: (كان) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، يحتمل أن تكون تامة أو ناقصة، أو زائدة، قاله ابن الحاجب.

١٥٥ ـ وَيَحْذِفُونَهَا ويُبْقُونَ الخبرْ   وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كثيرًا ذا اشْتَهَرْ
١٥٦ ـ وَبَعْدَ أنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارتكِبْ   كَمِثْلِ أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ
١٥٧ ـ وَمِنْ مُضَارعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ   تُحذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

قوله: (أي: ولو كان المعطي زيدًا أو عمرًا بررت) كذا في نسخة، وفي أخرى بترك (بررت) وهو أولى.

قوله: (قال الشاعر:

حدبت علي بطون ضبة كلها   إن ظالمًا فيهم وإن مظلومًا)[4]

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٣/ ٤٣٨.
(٢) «لسان العرب» (نبل) ١٤/ ٢٥.
(٣) قال أبو حيان في «الارتشاف» ٣/١١٨٦: (ولا يزاد غيرها من أفعال هذا الباب خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا زيادة أمسى وأصبح في التعجب، وحكوا: (ما أصبحَ أبردَها وما أمسى أدفأها، يعنون: الدنيا. فإن ثبت فهو عند البصريين من القلَّة بحيثُ لا يقاس عليه).
(٤) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٩٥) و«الكتاب» ١/ ٢٦٢، و«الدرر» ١/ ٢٣٠، و«شرح أبيات سيبويه» ١/ ٣٦، و«تخليص الشواهد» (٢٥٩)، و«المقاصد النحوية» ٢/ ٨٧، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/ ١٨٣، و«شرح الأشموني» ١/ ٢٤٧.

قاله النابغة الذبياني، و(حدبت)[1] بكسر الدال المهملة، أي: عطفت ورقت، و(ضبة) بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الموحدة ابن أد بن طابخة بن إلياس. ويروى (ضنة) بكسر الضاد، وتشديد النون: ابن عبد بن كثير بن عذرة.

والشاهد في آخر البيت في موضعين، والتقدير: إن كنت ظالمًا، وإن كنت مظلومًا.

قوله: (وقال الآخر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكًا جنوده ضاق عنها السهل والجبل)[2]

(ذو بغى) فاعل (يأمن)، و(الدهر) منصوب بالظرفية، أو بالمفعولية، أي: لا يأمن في الدهر الحوادث، أو لا يأمن عذرات الدهر صاحب بغي وظلم، ولو كان ملكًا له جنود كثيرة، بحيث ضاق عنها السهل والجبل)[3]، و(ملكًا) خبر (كان) المحذوفة، والجملة بعده صفة له، والشاهد في و(لو ملكًا) حيث حذف منه (كان) مع اسمها بعد أداة الشرط.

قوله: (فأما قوله: الناس مجزيون بأعمالهم... إلخ)، أي: ونحوه مما ذكر فيه (إن)، ثم اسم مفرد ثم فاء الجزاء ثم اسم مفرد بخلاف نحو: سر مسرعًا إن راكبًا أو ماشيًا.

قوله: (وإن خنجرًا فخنجر) هو السكين الكبير، قاله الجوهري. وقال صاحب «القاموس»: هو بزنة جعفر، السكين أو العظيمة منها، وقد تكسر خاؤه.

---

(١) «لسان العرب» (حدب) ٣/٧٤.

(٢) البيت للعين المنقري في «خزانة الأدب» ١/٢٥٧، و«الدرر» ١/٢٣١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/١٨٥، و«تخليص الشواهد» (٢٦٠)، و«شرح الأشموني» ١/٢٤٧، و«شرح التصريح» ١/١٩٣، و«المغني» (٢٦٨)، و«شرح شواهد المغني» ٢/٦٥٨، و«المقاصد النحوية» ٢/٥٠، و«همع الهوامع» ٣/٤٤١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (ففيه أربعة أوجه... إلخ) أرجحها[1] الأول؛ لأن الحذف فيه أقل؛ ولأن فيه إضمار كان واسمها بعد (إن)، وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد.

والثاني: أضعفها؛ لأن فيه إضمار (كان) وخبرها بعد (إن)، وإضمار ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل، ولذلك لم يذكره سيبويه، والأخيران متوسطان، ومذهب أبي علي الشلوبين أنهما متكافئان (فزيادتها هنا شاذة)[2].

والأخيران متوسطان ومذهب أبي علي الشلوبين أنهما متكافئان، وقال ابن عصفور: إن رفعهما أحسن من نصبهما، ولا يجوز أن تكون كان تامة في نحو إن خير فخير إذ يلزم منه أنه إذا وجد خير في الجملة يجزون خيرا، وليس كذلك.

قوله: (وقل حذف كان بعد غير (إن ولو)، فمن ذلك حذفها بعد لد، كقول الراجز: أنشده سيبويه: مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إِتْلَائِهَا) لد أصله لدن وشولاً قيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي: رفعته للضراب فهي شائل بلا هاء، وقيل اسم جمع شائلة على غير القياس وهي الناقة التي خف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والتقدير: من لد أن كانت شولا كما قدره الشارح كغيره، وإنما قدره بأن كانت؛ لأن الغالب على لدن أن تضاف إلى المفرد، والتقدير المذكور تقدير معنى لا تقدير إعراب، فسقط رده بأنه يستلزم حذف الموصول وصلته وبقاء معموله بلا ضرورة وإتلائها بكسر الهمزة وفتحها وبالمثناة فوق من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تبعها فالكسر على أنه مصدر (بمعنى: من لد كانت شولا

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٤٢/٣: (في مسألة إنْ خيرًا فخير، أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول ورفع الثاني، وأضعفها عكسه، وبينهما نصبُهما ورفعهما، ثم قال الشلوبين: إنّهما متكافئان؛ لأنَّ في نصب الأول من الحُسن يقابله قُبح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه.
وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن، لقِلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما).
وانظر «شرح التصريح» ١٩٣/١، و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٤١٩/١.

(٢) ساقطة من (ج).

فما بعده إلى زمن إتلائها والفتح على أنه جمع تلو كقنو)[1] بمعنى: إلى زمن يكون لها إتلاء أي إتباع.

قوله: (تقديره: لأن كنت برًا فاقترب)، أصله: اقترب لأن كنت برًا، ثم قدمت اللام وما بعدها على (اقترب) للاختصاص، أي: لبرّك لا لبرّ غيرك اقترب. ثم حذفت اللام اختصارًا، ثم حذفت كان كذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت ما للتعويض، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب، والتزم حذف (كان) هنا خلافًا للمبرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه، والمبرد جوز الجمع بينهما قال العز بن جماعة: وهو (الحق عندي؛ إذ قصاراه حينئذٍ التأكيد والتقوية، فالجمع بينهما جمع بين دليلين وهو)[2] جائز، والمعنى بكونه عوضًا كونه يدل على ذلك لو حذف، لا أنه يدل عليه بشرط أن يحذف، وليس للخلاف في ذلك ثمرة معنوية، انتهى ملخصًا.

قوله: (ومثله قول الشاعر من البسيط:

أَبَـا خِـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـت ذَا نَـفَـر فَـإِنَّ قَـوْمِي لَـمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ)

قاله العباس بن مرداس السلمي الصحابي، أي: يا أبا خُراشة، لأن كنت ذا نفر كبيرًا وعزيزًا فيهم فخرت، فإن قومي معروفون لم تأكلهم الضبع، أي: السنة المجدبة. شبهها بالوحش المعروف، وقيل: هي الوحش المعروف، والمعنى أن الناس إذا جدبوا ضعفوا فتأكلهم الضباع، أي: قومي ليسوا بضعاف فتأكلهم الضبع.

قوله: (ومتى دخل على المضارع... إلخ)، مراده ما قاله غيره أنه يشترط في جواز حذف نون مضارع (كان) كونه مجزومًا بالسكون، وكونه غير متصل بضمير نصب، ولا بساكن نحو: لم يكن زيد قائمًا، بخلاف نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ﴾ لانتفاء الجزم، ونحو: ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾؛ لأن جزمه بحذف النون، ونحو: «**إن يكنه فلن تسلط**

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

عليه» لاتصاله بالضمير، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ لاتصاله بالساكن، وخالف في هذين يونس، وقد صرح الشارح بالأخير مع الخلاف فيه.

وقوله: (وقد تخفف)، أي: تكون سواء كانت ناقصة أو تامة، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ برفع (حسنة) في قراءة نافع، وابن كثير وأبي جعفر.

قوله: (وَمِمَّا يشهد له قول الشاعر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ)

قاله الخنجر[1] بن صخر الأسدي، والشاهد في (تك) حيث حذف نونه عند اتصالها بساكن، إذ أصله تكن، والوسامة: الحسن، والجمال من وسم بالضم، والضيغم الأسد من الضغم وهو العض، وكأنه نظر وجهه في المرآة فلم يره حسنًا، فتسلى بأنه يشبه الأسد، ومنشأ الخلاف بين القوم وبين يونس أنهم نظروا إلى أن النون فيما ذكر تحرك لالتقاء الساكنين، وبتحريكها خرجت عن شبهها بحرف اللين، وهو لم ينظر إلى هذه الحركة.

تنبيه: تحذف كان مع معموليها بعد أن في قولهم: افعل هذا إما لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض ولا النافية للخبر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) الخنجر بن صخر الأسدي، شاعر مقلّ، لم أقع له على ترجمة.
«خزانة الأدب» ٩/٣٠٤، «المقاصد النحوية» ٢/٦.

فصل في
مَا ولاَ ولاَتَ وَإنْ المشبهات بلَيس

١٥٨ ـ إعْمَالَ لَيسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ　　　مَع بَقَا النَّفْي وَتَرْتِيبِ زُكِنْ
١٥٩ ـ وسَبْقَ حَرْفِ جَرّ أوْ ظَرْف كَمَا　　　بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أجَازَ الْعُلَمَا

***

فصل:
في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

قوله: (ألحق أهل الحجاز ما النافية بليس... إلخ)، أشار به إلى إلحاقها بها بالجامع الذي ذكره، فإن قلت: هذا قياس في اللغة، وهو ممتنع، قلت: لا نسلم أنه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء، وما ذكره محقق له، ولو سلم فلا نسلم أنه ممتنع، لكنه لا يمتنع مطلقًا بل في المدلولات، أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع نبه على ذلك العز ابن جماعة.

قوله: (كما في قوله:
بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ　　　وَلاَ صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفُ[1])

---

(١) لم أقف له على نسبة، وقد ذكره «الأشموني» رقم ١٠١، وفي «قطر الندى» رقم ٥٠، و«شذور الذهب» رقم ٩٠.

أي: يا بني غدانة وهم حي من يربوع[١]، والصريف الفضة، والخزف ما عمل من طين وشوي بالنار حتى صار فخارًا، و(إن) زائدة للتأكيد عند البصريين، وقال الكوفيون: بل نافية، لكن أهملت ما على المشهور عندهم لشبهها حينئذ بما إذا كررت، فإنها تهمل نحو ما ما زيد قائم؛ لأنها حينئذ في صورة الناقضة للنفي، وأهملت على مذهب البصريين؛ لأن إن حينئذ في صورة إن النافية فكانت في صورة الناقضة للنفي، وعلل أيضاً (إهمالها)[٢] على المذهبين بأن ما عامل ضعيف والفصل يزيدها ضعفًا وهو قريب مما علل به الشارح إبطال عملها إذا قدم خبرها، وأما رواية (ذهبًا وصريفًا) بالنصب فشاذة، وخرجها بعضهم على أن إن نافية مؤكدة (لا)[٣] زائدة فأعملت ما، والشاهد فيه إبطال عمل ما لاقترانها بإن الزائدة.

قوله: (وندر أيضًا قول مغلس: من الوافر:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَغْشُو نَهَاراً وَيَسْرِقُ لَيْلَه إلاَّ نَكَالاً)[٤]

الشاهد في نصب نكالا مع انتقاض النفي وعليه يونس وجماعة[٥]، وجرى عليه الشارح وأوله الجمهور على أن أصله نكالان (نكال لعثوه ونكال)[٦] لسرقته لكن حذفت نونه للضرورة، وغيرهم على أنه منصوب بفعل محذوف[٧]، والعثو مجاوزة الحد في الفساد، والنكال بالفتح العذاب من النكل بالكسر وهو القيد.

قوله: (وقول الآخر: من الطويل:

---

(١) بلا نسبة.
(٢) ساقطة من (ب).
(٣) ساقطة من (ب).
(٤) لمغلس بن لقيط.
(٥) انظر: «المقاصد الشافية» ٢/٢٢١.
(٦) في (أ).
(٧) «همع الهوامع» ٢/١١.

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِب الحَاْجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا)[1]

أي: وما الزمان إلا يدور دوران منجنون، تارة يرفع وتارة يضع، والمنجنون الدولاب الذي يسقى عليه، وهو بضم الدال أكثر من فتحها، والشاهد في منجنونًا ومعذبًا حيث نصبهما مع انتقاض النفي، وجعله الشارح نادرًا، وغيره أوله بأنه من باب ما زيد إلا (سَيْري)[2]، أي: إلا يسير (سيري)[3]، والتقدير إلا يدور دوران منجنون، وإلا يعذب معذبًا، أي: تعذيبًا.

قوله: (فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها على الاسم)، أي: وإن كان الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا هذا هو المشهور، لكن نقل ابن عصفور عن أكثر البصريين أن المرفوع في نحو ما في الدار زيد اسم لما، وما قبله في محل النصب على الخبرية وهو قياس ما ذكروه في معمول الخبر، وللأول أن يفرق بأن الخبر عمدة ومعموله فضلة، ويتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة.

قوله: (إلا فيما ندر من قول الفرزدق:

فأصبَحُوا قد أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)

مدح به الفرزدق عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ومعنى أصبحوا: صاروا وروي بدل نعمتهم دولتهم، والشاهد في (مثلهم) حيث نصب مع تقدمه على اسم ما، وهو نادر كما جرى عليه الشارح تبعًا لسيبويه، وقيل: إن الفرزدق غلط[4]؛ لأنه تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة الحجازيين ولم يعرف شرطها عندهم، وقيل مثلهم مبتدأ لكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، وقيل: مثلهم حال والخبر محذوف تقديره ما بشر موجود مثلهم.

---

(١) بلا نسبة.

(٢) في (أ): سبرا.

(٣) في (أ): سبرا.

(٤) في هامش (ب): قوله: غلط فيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه. «شرح التوضيح». انتهى بحروفه.

قوله: كما قال:

(وقالُوا تعَرَّفْهَا المَنازِلَ من مِنًى ... وما كلُّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارِفُ)

قاله مزاحم[1] بن الحارث العقيلي، شاعر إسلامي، يقال: تعرفت ما عند فلان، أي: تطلبته حتى عرفته، والمنازل منصوب بالظرفية، أراد أنه اجتمع بمحبوبته في الحج، ثم فقدها، فسأل عنها فقالوا: نعرفها واسأل عنها في منازل الحج من مِنى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى مِنى حتى أسأل عنها، والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بإيلائها معمول الخبر الذي ليس بظرف ولا بجار ومجرور.

١٦٠ ـ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكنْ أوْ ببَلْ ... منْ بعْدِ مَنصُوبٍ بما الزَمْ حيثُ حلْ

قوله: (لا يجوز نصب المعطوف بـ: لكن، ولا بـ: بل، على خبر ما)، تبع في جعل ما بعدها معطوفًا، الناظم، وفيه توسع فإنه ليس معطوفًا بل هو خبر مبتدأ محذوف ولكن وبل حرفا ابتداء نبه عليه المرادي وغيره.

١٦١ ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيس جَرَّ البَا الخبَرْ ... وبَـعْـدَ لاَ وَنَـفْـيِ كـانَ قَـدْ يُـجَـرْ

قوله: (كقول سواد[2] بن قارب:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمغُنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)

هو صحابي خاطب به النبيّ ﷺ، وفتيلاً منصوب بمغن، وهو الخيط الذي يكون في شق النواة، والمعنى قدر فتيل، والشاهد في (بمغن).

---

(١) مزاحم بن الحارث من بني عقيل بن كعب، ت١٢٠هـ. شاعر غزل بدوي من الشجعان، كان في زمن جرير والفرزدق، ووصفاه بالجيّد.
«خزانة الأدب» ٢٧٣/٦، «طبقات فحول الشعراء» ٧٧٠، «الأعلام» ٢١١/٧.

(٢) سواد بن قارب الأزدي الدوسي أو السدوسي ١٥هـ. شاعر جاهلي، كاهن، وصحابي في الإسلام، عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب، ومات بالبصرة.
«الإصابة» ١٤٨/٣ ـ ١٤٩، «الأعلام» ١٤٤/٣.

وقوله: عن سواد بن قارب فيه التفات من التكلم إلى الغيبة.

قوله: (لا خير... إلخ)، الشاهد في (بخير) حيث زيدت الباء في خبر لا العاملة عمل إن، وهي النافية للجنس، ومنع أبو علي على ذلك فجعل الباء ظرفية لا زائدة، والخبر الجار والمجرور، وإليه أشار الشارح بقوله: (ويجوز أن يكون المعنى لا خير في خير بعده النار).

قوله: (وبعد نفي كان)، أي: ونحوها من النواسخ، وعبارة «التسهيل» وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء.

قوله: (كقوله:

وإنْ مُدَّتِ الأيْدِيْ إلى الزّادِ لَمْ أكُنْ   بأَعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ)

قاله عمرو[1] بن براق، والشاهد في (بأعجلهم)، وإذ ظرفية، بمعنى حين، مضافة إلى الجملة بعدها والعامل فيها أعجلهم ويجوز أن تكون تعليلية، وأجشع، أي: أشد حرصًا على الأكل ونحوه، وأعجل الأول بمعنى: عجل لا التفضيل.

قوله: (وكقول الشاعر:

دَعَانِي أَخِي وَالخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْني بِقُعْدُدِ)

قاله دريد[2] بن الصمة قتل يوم حنين كافرًا، والشاهد بقعدد بضم الدال وفتحها، وهو مفعول ثان ليجد، والمعنى طلبني في الحرب،

---

(١) عمر بن براقة: عمرو بن الحارث بن عمرو بن منبه النّهمي الهمداني ١١هـ. شاعر همدان قبل الإسلام، وفد على عمر بن الخطاب وكان شيخًا كبيرًا يعرج.
«خزانة الأدب» ٣٤٤/٣ ـ ٣٤٥، «الأعلام» ٧٦/٥.

(٢) دريد بن الصمة الجشمي البكري ٥٨هـ، شاعر شجاع من المعمّرين، غزا نحو مائة غزوة لم يهزم في واحدة منها، وأدرك الإسلام، ولم يُسلم فقُتِل على دين الجاهلية يوم حُنين.
«الشعر والشعراء» ٧٥٣، «الأعلام» ٣٣٩/٤.

والفرسان بيني وبينه، ولما طلبني لم يجدني ضعيفًا متأخرًا.

قوله: (وقول الآخر:

يَقُوْلُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ   أَلاَ هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ)

قاله الفرزدق هجا به جريرًا وكليبًا رهطه ورماهم بإتيان الأتن، كما أن بني فزارة يرمون بالنوق، أي يقول: الكليبي إذا ارتفع على الأتان وأقردت، أي: لصقت بالأرض وسكنت: ألا هل... إلخ، وروي: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم، والشاهد في (بدائم وقيل: مراد الشاعر أن الجنازة تقول بلسان الحال إذا ارتفع عليها الميت وسكنت هي الأهل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه ورد بأن هذا ليس مراد الشاعر بقرينة السوابق واللواحق وإن كان حسنًا.

قوله: (وقول امرئ القيس:

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاقِهَا   فإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ)

ضمير (عنها) راجع إلى أم جندب في قوله:

خليليّ مُرَّا بي على أمِّ جُنْدَب   لتقضيَ حاجاتِ الفؤادِ المعذَّبِ

و(تنأ) من النأي وهو البعد، و (لا تلاقها) بدل؛ لأن عدم الملاقاة هو النأي، قيل: ويجوز أن يكون حالاً بتقدير قد، و(حقبة) بكسر المهملة منصوب بالظرفية بمعنى حينًا وقيل: سنة وجواب الشرط (فإنك...) إلخ.

والشاهد في (بالمجرب) بفتح الراء[1].

١٦٢ ـ في النَّكِرَات أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ   وَقَدْ تَلِي لاَتَ وإنْ ذا الْعَمَلاَ

---

(١) في هامش (ب): قوله: بفتح الراء ضبطه في «شرح التوضيح» بكسر الراء، والمعنى على الأول بعيد جدًا، فتأمله.

١٦٣ ـ وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ   وحَذْفُ ذي الرَّفْعِ فَشَا والعكسُ قَلْ

قوله: (قال الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا   وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا)

(تعز): أمر من العزاء وهو الصبر والتسلي ولا في الموضعين بمعنى ليس، وقيل لا شاهد في الأول لاحتمال أن يكون (على الأرض) خبرًا، و(باقيًا) حال، والوزر: الملجأ، والواقي: الحافظ، أي: اصبر على ما أصابك فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ولا ملجأ يقي الشخص مما قضاه الله تعالى وقدره عليه.

قوله: (وقال الآخر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ)

قاله سعد[1] بن مالك جد طرفة، و(صد)، أي: أعرض، (عن نيرانها)، أي: الحرب، وصف نفسه بالثبوت عند اشتداد الحروب، وصدود الشجعان عنها، والشاهد في لا براح حيث استعمل (لا) بمعنى (ليس) والخبر محذوف، أي: لا براح لي، كما قدره الشارح.

قوله: (فترك تكرير (لا) ورفع الاسم بعدها دليل على إلحاقها بـ(ليس)، أي: لأن لا الداخلة على الجملة الاسمية إذا كررت أو نصب الاسم بعدها لم تكن ملحقة بليس بل بـ(إن).

قوله: (وقد تزاد التاء مع لا)، حركت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفًا وكسرت في قراءة شاذة.

قوله: (قال الشاعر:

---

(١) سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، شاعر جاهلي من سراة بني بكر وفرسانها قُتل في حرب البسوس.
«خزانة الأدب» ١/٤٧٤، «الأعلام» ٣/٨٧.

نَـدِمَ الـبُـغـاةُ ولاتَ سـاعـةَ مَـنْـدَمِ والـبـغـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيـهِ وَخِـيـمُ)

قاله محمد[1] بن عيسى التميمي، والشاهد في (ولات ساعة مندم)، والجملة حال، والمعنى: ندموا وقت لا ينفعهم الندم.

وقوله: (وخيم)، أي: وبيء من وبأت الأرض توبأ وباءً إذا كثر مرضها قاله الجوهري. قوله: (وقال الآخر:

طَـلَـبُـوا صُـلْـحَـنَـا وَلاَتَ أَوَانٍ فَـأَجَـبْـنَـا أنْ لَـيْـسَ حِـيـنَ بـقـاءِ)

قاله أبو زبيد[2] المنذر بن حرملة الطائي مات نصرانيًا، والشاهد في (ولات أوان)، أي: ليس الآوان أوان صلح، وأن تفسيرية واسم ليس محذوف وخبرها حين بقاء[3]، أي: ليس الحين حين بقاء الصلح.

قوله: (وقد ندر إجراء إن النافية)، قيد بالنافية ليحترز عن المخففة من الثقيلة.

قوله: (كقول الشاعر:

إِنْ هُـوَ مُـسْـتَـوْلِـيـاً عَـلَـى أَحَـدِ إِلاَّ عَـلَـى أَضْـعَـفِ الْـمَـجَـانِـيـنِ)

أنشده الكسائي، ويروى إلا على حزبه الملاعين، والشاهد في أول

---

(١) محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيدالله التيمي القرشي، شاعر.
«خزانة الأدب» ١٧٥/٤، «الأعلام» ٢٦٩/١.

(٢) أبو زبيد الطائي حرملة بن المنذر ت٦٢هـ. شاعر قديم معمَّرٌ من نصارى طيّئ، عاش جاهليًا، وأدرك الإسلام ولم يسلم، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه. مات بالكوفة في زمن معاوية، جُمع ما بقي من شعره في ديوان.
«الشعر والشعراء» ٣٠٧» «الأعلام» ٢٩٣/٧.

(٣) في هامش (ب): قوله: (واسم ليس محذوف) فيه نظر، إذ قال في «شرح التوضيح» في اسم لات أنه كان ينبغي أن حذفه لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها، محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لا يتصرفوا في أصله. انتهى. تأمله.

البيت حيث أعمل (إن) عمل (ليس)، وفيه شاهد آخر، وهو أن انتقاض النفي بعد خبر إن لا يقدح في عملها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

أفعال المقاربة

١٦٤ ـ كَكَانَ كادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيرُ مُضارِعٍ لِهَذينِ خَبَرْ
١٦٥ ـ وَكونُه بِدُون أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وكادَ الأمْرُ فيه عُكِسَا
١٦٦ ـ وَكَعَسَى حَرَى ولكنْ جُعلا خبرُها حَتْمًا بأَنْ مُتَّصلا
١٦٧ ـ وَأَلْزِمُوا اخلَوْلَقَ أنْ مثلَ حَرَى وبَعْدَ أَوْشَكَ انتِفَا أنْ نَزُرَا
١٦٨ ـ ومَثلُ كادَ في الأَصَحّ كَرِبا وَتَرْكُ أنْ مَعَ ذي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ ـ كأنْشَأَ السَّائقُ يحدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وأخذتُ وعَلِقْ

* * *

أفعال المقاربة

هذا من باب تسمية الكل باسم الجزء أو من باب التغليب.

قوله: (أفعال المقاربة على ثلاثة أضرب... إلخ)، أي: المسمى بهذا الاسم على التجوز ينقسم إلى الثلاثة، فلا يقال يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ولا جعل قسم الشيء قسيمًا له وحصره الأول فيما ذكره صحيح، وفي الثاني ناقص، فقد زاد في «التسهيل»: هلهل وألم، وأولى وأما حصره الثالث فيما ذكره فجرى عليه المرادي وغيره، وهو ممنوع، ومن ثم قال ابن هشام فيه وهو كثير ومنه أنشأ وطفق وجعل وعلق وأخذ.

وقوله: (لأن منها... إلخ)، لا يخفى أنه لا يفيد الحصر في الأضرب الثلاثة.

قوله هنا وفيما يأتي: (في الإمكان) الأولى في الوقوع.

قوله: (لأنها مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر في الأصل)، هذه مناسبة غير مطرده وإلا لزم منها أن يعمل العمل المذكور كل ما دخل على مبتدأ أو خبر وليس كذلك.

قوله: (كقول الراجز:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما)

الشاهد في آخره.

قوله (وقول الآخر:

فأُبْتُ إلى فَهْم وما كِدْتُ آيباً

وتمامه:

وكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهْي تَصْفرُ)

قاله تأبط شرًا، واسمه ثابت بن جابر، والشاهد في آخره.

وقوله: (فأبت) أي: رجعت و(فهم) قبيلة وهم فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان، و(مثلها) مجرور تمييز، أي: مثل هذه الخطة فارقتها، و(هي تصفر)، أي: خالية من قولهم بيت صفر من المتاع ومن قولهم: ما فيها صافر، أي: أحد.

قوله: (كقوله:

وقدْ جَعَلَتْ قلوصُ بني زيادٍ مِنَ الأكوارِ مَرْتَعُهَا قَريبُ)

يروى أيضًا ابني سهيل، والقلوص الشابة من النوق، ومن متعلقة بقريب، أي: طفقت وأقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من رحالهم

لما فيها من الإعياء، والشاهد في مرتعها قريب، فإنها جملة اسمية وقعت خبرًا لجعلت.

قوله: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً)، الشاهد في (أرسل) وكأنه بناه على جعل (إذا) ظرفًا له، أما إذا جعلت شرطية فخبر (جعل) الجملة الشرطية، فلا شاهد فيه.

قوله: (كقول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءُه فَرَجٌ قَرِيبُ)

قاله هدبة[1] بن خشرم العذري، ويروى بدل (الكرب) (الهم) وهو اسم (عسى)، والجملة بعده خبره، وفيه الشاهد حيث وقع خبر (عسى) مضارعًا بغير أن وقيل: واسم (يكون) (فرج) وخبره وراءه، والصحيح أن اسمها ضمير مستتر راجع إلى الكرب، وخبرها جملة (وراءه فرج)؛ لأن خبر هذا الباب لا يرفع الظاهر إلا شاذًا، تقول: كاد زيد يموت، ولا تقول كاد زيد يموت أخوه، والفرج انكشاف الهم.

قوله: (والأولى: جعل أن بصلتها مفعولاً به... إلخ)، يحتمل أن يكون ذلك مفعولاً به للفعل المذكور أو لمقدر دل عليه الفعل المذكور، كراجيًا بعد عسى، ومقاربًا بعد كاد.

وقوله: (على إسقاط الجار)، نظر فيه إلى تضمن عسى معنى المقاربة والدنو، كما أشار إليه كلام سيبويه بعد، والمعنى: قاربت من أن تفعل، أو دنوت من أن تفعل.

قوله: (والحق أن أفعال المقاربة)، أي: جملتها المسماة باسم جزئها ملحقة بكان إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ(أن).

---

(١) هدبة بن الخشرم بن كرز من بني عامر بن ثعلبة من سعد هذيم، من قضاعة ٧٠٥هـ. شاعر، راوية، من أهل بادية الحجاز، كان راوية الحطيئة، هاجى زياد بن زيد وقتلهُ فسُجن، ثم قتله أهل زياد وهو موثق بالحديد في المدينة أمام واليها وجمهور منها.
«الشعر والشعراء» ٦٩٥، «معجم الشعراء» ٤٨٣، «الأعلام» ٧٨/٨.

قوله: (أما إذا أقترن بها فلا)، أي: فلا تلحق بكان، ومنه ما تقدم له في أفعال الرجاء من أن الأولى جعل أن بصلتها مفعولاً به على إسقاط الجار.

قوله: (وأما أفعال المقاربة في الإمكان... إلخ)، المراد بها: كاد وكرب وأوشك كما تقدم.

قوله: (قال الشاعر:

كَـرَب الْـقَـلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ حِـيـنَ قَـالَ الْـوُشَـاةُ هِـنْـدٌ غَـضُـوبُ)

قاله كلحبة[1] اليربوعي، والشاهد فيه ظاهر، و(كرب) بفتح الراء أشهر من كسرها بمعنى كاد، والجوى: شدة الوجد، وتوقد حرارة القلب، يقال: منه جوي الرجل بالكسر، فهو جوٍ، الوشاة جمع واش، من وشى به إذا نم عليه، ويروى: حين قال العذول، أي: كاد القلب يذوب من شدة شوقه حين قال اللائم: محبوبتك هند غضوب عليك.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

أَبَيْتُـمْ قَبُوْلَ السِّلْـمِ مِنَّا فَكِـدْتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُو الْسُّيُوْفَ عَنِ الْسَّلِّ)

(السلم) بفتح السين وكسرها الصلح، و(أن تغنوا) خبر (كدتم)، وفيه الشاهد أي: إنا عرضنا عليكم الصلح فلم تقبلوه، فلما التقينا في الحرب جبنتم وعجزتم عن مقاومتنا، حتى كدتم عند ذلك تغنونا عن سل السيوف لعدم احتفالنا بكم.

تنبيه: إذا دخل النفي على كاد ففيها ثلاثة مذاهب: **أصحها**: أنها كسائر الأفعال، **والثاني**: أنها للإثبات في الماضي والمستقبل، **والثالث**: أنها في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كسائر الأفعال.

---

(١) كلحبة اليربوعي هبيرة بن عبدالله بن عبد مناف بن عرين التميمي اليربوعي العريني، شاعر جاهلي، من فرسان تميم وساداتها، عُرف بالكلحبة (صوت النار ولهيبها). «الأعلام» ٨/٧٦.

قوله: (وقال الآخر في كرب: وقد كربت أعناقها أن تقطعا) قاله أبو زيد الأسلمي، وصدره: سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما، وضمير (سقاها) يرجع على العروق في بيت سابق على هذا والسجل: الدلو إذا كان فيه ماء: قل أو كثر، والشاهد فيما قاله ظاهر و(تقطعا) أصله تتقطعا وتقطع أعناقها إما لشدة عطشها أو للذل الذي هي فيه.

قوله: (ومثله: قد بُرت أو (كربت)[1] أن تبورا... لما رأيت بيهسًا مثبورا) قاله العجاج، وبرت بضم الموحدة من بار إذا هلك، والشاهد فيه ظاهر والبهس بفتح الموحدة والهاء وبياء بينهما اسم رجل، وهو في الأصل اسم الأسد، وفي بعض النسخ: بهنسا بالنون بعد الهاء عوض الياء، وهو تحريف، والمبثور وهو الهلاك والخسران.

قوله: (قال الشاعر

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنُعُوا)

أي: من طبعهم أنهم لو سئلوا أن يعطوا ترابًا، وقيل لهم: هاتوه لقاربوا أن يمنعوا ذلك ويملوه، والشاهد في (أن يملوا)، وروي: فيمنعوا بالفاء.

قوله: (وطفق زيد) هو بكسر الفاء وفتحها، ويقال: (طبق) بالباء أيضًا.

١٧٠ ـ واسْتَعْمَلوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

قوله: (إلا كاد وأوشك)، قال ابن هشام: وطفق: وجعل، حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم، وحكى الكسائي أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه. قال: واستعمل مصدرًا، لطفق وكاد، حكى الأخفش طفوقًا طفق عمن قال: طفق بالفتح،

(١) في (ب): (كدت).

وطفقًا عمن قال: طفق بالكسر، وقالوا: كاد كودًا ومكادًا ومكادة، فعلم بذلك إن حصر الشارح ما يستعمل من غير الماضي في كاد وأوشك، ومن كاد في المضارع ممنوع.

قوله: (نحو قول الشاعر:

يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِـيَّـتـهِ ... فِـي بَـعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوَافِـقُـهَـا)

قاله أمية[1] بن أبي الصلت الثقفي، والغرات: جمع غرة، وهي الغفلة، أي: يوشك من فر من منيته، أي: موته في الحرب أن يقع فيها بغفلة، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (وهو)، أي: مضارع أوشك. (فيها)، أي: في هذه المادة (أعرف من مثال الماضي)، قال العز ابن جماعة ولا يخفى ما فيه، وكأنه نظر إلى قول الناظم: واستعملوا مضارعًا لأوشكا بعد تمثيله بأوشك، إذ مثل ذلك يشعر بأن أوشك أعرف، والشارح نظر إلى المنقول، فقد قال: المرادي وغيره: مضارع أوشك أشهر من ماضيها حتى زعم الأصمعي أن ماضيها لم يستعمل، وهو محجوج بنقل الخليل وغيره من الأئمة.

قوله: (كقوله:

فَـمُـوشِـكَـةٌ أَرْضُـنَـا أَنْ تَـعُـودَ ... خِـلَافَ الأنِـيـسِ وَحُـوشـاً يَـبَـابَـا)

---

(١) أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ٥هـ. شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، قدم دمشق قبل الإسلام، وكان ممن حرّم الخمر وعبادة الأوثان على نفسه، أقام في البحرين ثماني سنين، وعاد إلى الطائف ومكة وسمع من الرسول ﷺ وغادره إلى الشام، دون أن يسلم، ثم مات في الطائف. شعره من الطبقة الأولى، له ديوان مطبوع.

«الشعر والشعراء» ٤٦٦، «طبقات فحول الشعراء» ٢٦٢، «الأعلام» ٢/٢٣.

قاله أبو سهم[1] الهذلي. وقوله: (خلاف الأنيس)، أي: بعد المؤانس كقوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]، و(وحوشًا) منصوب بالحالية، أي: متوحشة، وهو جمع وحش، يقال: بلد وحش أي: قفر، و(يبابا)، أي: خرابًا.

١٧١ ـ بَعْدَ عسَى اخْلَوْلَقَ أوْشَكَ قَدْ يَرِدْ ... غِنى بأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثان فُقِدْ

١٧٢ ـ وجَرِّدَنْ عَسَى أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ... بهَا إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

١٧٣ ـ والْفَتْحَ والكَسْرَ أجِزْ في السِّيْنِ من ... نَحْوِ عَسَيتُ وَانتِقا الْفَتح زُكِنْ

قوله: (وجاز إسنادها... إلى (أن يفعل) مكتفى به)، أي: فهي حينئذٍ تامة لا ناقصة.

قوله: (وهكذا إذا كان بعد أن يفعل اسم ظاهر فإنه يجوز كونه اسم عسى على التقديم والتأخير، وكونه فاعل الفعل بعد أن)، يستثنى منه ما إذا قلت: عسى أن يقوم زيد في داره أو نحوه فيتعين أن يكون زيد مرفوعًا بيقوم إذ لو رفع بعسى لكان أجنبيًا من يقوم، فيمتنع الفصل بينه بين ومن داره لأنها صلة الموصول، والفصل بين أجزائها بأجنبي ممتنع.

قوله: (جاز في السين الكسر إتباعًا)، أي: للياء الساكنة؛ لأنهما أخوان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) أسامة بن الحارث الهذلي، وقيل: هو أسامة بن حبيب الهذلي، وقيل: أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، شاعر مخضرم.
«شرح أشعار الهذليين» ١٢/١٧ ـ ٣٠١.

إنَّ وأخَوَاتُهَا

١٧٤ ـ لإنَّ أنَّ لـيـتَ لـكـنَّ لَـعَـلْ كـأنَّ عكـسُ مَا لِكَـانَ مِـنْ عَـمَـلْ
١٧٥ ـ كـإنَّ زيـدًا عَـالِـمٌ بـأنِّـي كُـفءٌ ولَـكِـنَّ ابـنَـه ذُو ضِـغْـنِ
١٧٦ ـ وراعِ ذَا التَّرتيبَ إلاَّ في الّذي كَلَيتَ فيها أو هُنَا غَيرَ البَذِي

* * *

إن وأخواتها

قوله: (من الحروف ما استحق[1] أن تجرى في العمل مجرى كان)، أي: في مطلق العمل لا في خصوصه؛ لأنها لا تعمل عين عمل كان، بل عكسه كما سيأتي، وفي نسخة بدل (مجرى) (عكس) وعليها فالكلام على ظاهره.

قوله: (وليت للتمني: وهو طلب ما لا طمع في وقوعه)، أي: أو ما فيه عسر، كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالاً أحج به، ولا بد منه، وإلا لورد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] الآية؛ إذ لا يقال: التمني فيها طلب ما لا طمع في وقوعه، إذ الموت واقع لا محالة، وتمنيه مع أنه واجب الوقوع لا ينافي قولهم: التمني يكون

(١) في (ج): (تستحق).

في المستحيل والممكن لا في الواجب، فلا يقال: ليت غدًا يجيء؛ لأن مرادهم بالتمني الممتنع في الواجب تمني وقوعه في وقته (ثم بقرينة)[1] مثالهم المذكور بخلاف تمني الموت فإنه يتمنى وقوعه قبل وقته.

قوله: (ولكن للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم[2] عدم[3] نفيه...) إلى آخره، تكون أيضًا[4] للتوكيد[5] نحو: لو جاءني زيد لأكرمته لكنه لم يجئ، وفي نسخة بدل (نفيه) (ثبوته)، وفي أخرى: (ثبوته أو نفيه) وهي أحسن[6].

قوله: (ولعل للترجي والطمع)، أي: في المحبوب نحو: ﴿يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾، ولا تكون لعل إلا في الممكن.

قوله: (وقد ترد إشفاقًا)، أي: في المكروه، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]، أي: قاتلها، قال[7] ابن[8] هشام (قال الأخفش: وترد للتعليل نحو: أفرغ عملك لعلنا نتغدى، ومنه:

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٢) في (ج): (توهم).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) في (ج): (لكن).
(٥) ذكره ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٢٣٧ (لكنّ: وهو للاستدراك والتوكيد).
(٦) في هامش (ب): قوله: (وهو أحسن) في صحته نظر فضلاً عن حسنه، قال الشيخ الشنواني في بعض حواشيه هذا قسم لم يوجد له مثال في الخارج، فليطلب من هذا القائل مثال، قال شيخنا الشيخ إبراهيم اللاقاني: ولعل في هذا الكلام حذفًا، والتقدير: أو ثبوت ما يتوهم نفيه؛ نقله عنه شيخنا العلامة الشيخ الجمبلاطي. انتهى. تأمله.
وفي هامش (أ): قوله: (أحسن) فيه نظر؛ لأنها لا تصح إلا بتقدير، أو بثبوت ما يوهم نفيه كما لا يخفى على ذي درب سليم، ويكون (بثبوت) معطوفًا على (برفع) التعلق يتعقبه.
(٧) في (ج): (قاله).
(٨) «أوضح المسالك» ٢/٢٣٧.

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾، قال الكوفيون: وللاستفهام نحو[1]: (﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾)[2].

قوله: (وكأن للتشبيه)، أي: المؤكد بقرينة آخر كلامه؛ لأنها على الأشهر مركبة من (الكاف) و(أن).

قوله: (وهذه الحروف شبيهة بـ(كان)، أي: شبهًا لفظيًا كما دل عليه كلامه، واقتصر عليه ليرتب عليه قوله: (فعملت عكس عمل كان.. إلى آخره)، وإلا فهي شبيهة بها أيضًا شبهًا معنويًا بالأفعال التي هي بمعناها؛ لأن (إن) و(أن) بمعنى: حققت، و(كأن) بمعنى: شبهت، و(لكن) بمعنى: استدركت، و(ليت) بمعنى: تمنيت، و(لعل) بمعنى: ترجيت، وخرج بما ذكره من التشبيه ما الحجازية وأخواتها فإنها تعمل عمل كان كما مر.

قوله: (فتبين فرعيتها)، وجه فرعيتها أن أصل العمل للأفعال، وأصل عملها الرفع أن يكون في المسند إليه، فنصبه فرع على الأصل.

قوله: (فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر) هذا مذهب البصريين[3]، ومذهب الكوفيين أن رافع الخبر المبتدأ وينبني على الخلاف ما لو عطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر، فمن قال بالأول منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، ومن قال بالثاني جوزه لانتفاء ذلك؛ لأن الرافع هو المبتدأ لا غير، وسيأتي إيضاح ذلك (في الشرح)[4].

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) أنكر المرادي في «توضيح المقاصد» ١/٢٠٠، مجيء، (لعلَّ) للتعليل والاستفهام: (ولا يكون إلاّ في الممكن، ولا يكون للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك عند البصريين، خلافًا لمن قال ذلك).

(٣) «الإنصاف» ١/١٧٦ ـ ١٧٨.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (ولا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا)، أي: للتوسع فيهما، قيل: ولأنهما في الحقيقة ليسا بالخبر، بل معمولاه.

١٧٧ ـ وَهَمْزَ إنَّ افْتحْ لِسَدِّ مصْدرِ مَسَدَّهَا وَفي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

قوله: (وكل موضع هو للمصدر)، أي: يتعين كونه للمصدر (فإن فيه مفتوحة)، أي: لزومًا، (وكل موضع هو للجملة)، أي: يتعين كونه لها (فإن فيه مكسورة)، أي: لزومًا، وكل موضع يصلح لهما (يجوز فيه الفتح والكسر)، وأورد على الأول وقوعها بعد لو نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾، إذ لو قدر المصدر بعدها لوليها الاسم، وهي لا يليها إلا الأفعال، ويجاب بأن ذلك أمر تقديري لا يقتضي أن يليها الاسم لفظًا، على أن مؤدى صبروا، وجد منهم الصبر، فتقدير المصدر بعدها لو وجد صبرهم.

١٧٨ ـ فاكسِرْ في الابْتدَا وَفي بَدْءِ صِلَةْ وَحَيثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكمِلَةْ
١٧٩ ـ أوْ حُكِيَتْ بالقوْلِ أوْ حلَّتْ مَحَلّ حَال كَزرْتُه وإنِّي ذُو أمَلْ
١٨٠ ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللامِ كَاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى

قوله: (أو مبنيًا على ما قبله)، أي: خبرًا عن اسم ذات نحو: (زيد إنه منطلق)، وإدراجه في القسم الذي ذكره صحيح، وإن جعله بعضهم قسمًا مستقلاً، ووجه إدراجه فيما ذكر صدقه عليه من حيث أن المعنى: إن زيدًا منطلق، غايته أن يقال: الضابط أن يبتدئ الكلام بإنّ إما حقيقةً نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، أو حكمًا نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] الآية، ونحو: (زيد إنه منطلق)، وخرج بقولي: عن اسم ذات اسم المعنى فإنه يفتح معه إنّ نحو: (اعتقادي أنك فاضل)، كما سيأتي.

قوله: (قال:

مِنَّا الأَنَاةُ وبعض القوم يحسبنا إِنَّا بِطَاءٌ وفي إبطائنا سرع)[1]

قاله وضاح بن إسماعيل، و(من) بمعنى (في)[2] كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: فيها والأناة بفتح الهمزة من التأني[3] والتمهل، أي: فينا التأني في الأمور و(بعض القوم يحسبنا) حال والشاهد في (إنا بطاء) حيث كسر همزة (إن) لكونه مبنيًا على ما قبله، وبطاء بكسر الباء جمع بطئ، و(في إبطائنا سرع) حال، وسِرَعٌ بفتح السين وكسرها مع فتح الراء، أي[4]: وفيما زعموه من إبطائنا إسراع[5].

قوله (لأن تقديره ما ثبت[6] أن في السماء نجمًا)، فليست أنّ في التقدير (أول الصلة)[7].

قوله (الثالث: أن يتلقى بها[8] القسم)، أي: بأن تقع جوابًا له سواء وجد معه[9] اللام نحو: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١، ٢]، أم لا كالمثال الذي ذكره. قال المرادي[10]: (ولا يعارضه إجازته الوجهين بعد فيما (لا لام معه)[11]؛ لأن من فتحها لم يجعلها جوابًا للقسم).

---

(١) «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص(٦٤٧)، «تخليص الشواهد» ص(٣٤٤)، «المقاصد النحوية» ٢/٢١٦.

(٢) قال ابن هشام في «المغني» ص(٤٢٤): (الثامن: مرادفه في نحو: ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾، ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾).

(٣) «لسان العرب» (أني) ١/٢٥٠، الأناة والأني: الحلم والوقار.

(٤) من (ج).

(٥) في (ج): (سرع).

(٦) في (ج): (يثبت).

(٧) في (ج): (أو للصلة).

(٨) في (ج): (فيها).

(٩) في (ج): (بيعد).

(١٠) «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٢٠٢.

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (وقوله:

أَوْ حُكِيتْ بالقول...، معناه: حكيت ومعها القول... إلخ)، أشار به إلى أن الأولى أن يقال أو حكي (بها القول)[١] كما عبر به قبل عكس ما عبر به والده؛ لأن المحكي به في الحقيقة ليس (قال) في المثال الذي ذكره، بل ما بعدها من حيث أنه قول الحاكي بمعنى مقوله والمحكي (هو ما بعدها أيضًا من حيث إنه قول المحكي)[٢] بمعنى مقوله فالمحكي والمحكي به متّحدان لفظًا ومعنى، مختلفان اعتبارًا.

وقوله (ومعها القول)، أي: لفظ (قال) ولا يخفى ما في ذلك من التكلف الناشئ من جعل الباء للمصاحبة، فالأوجه جعلها للسببية الداخلة على الآلة، والمعنى: أو حكيت (إن) مع معموليها بالقول وهو (قال) في المثال، فالمحكي هي ومعمولاها، والمحكي به: قال، فالتعبير بما في النظم أولى من عكسه، ويؤيد ذلك تقييده القول بتجرده من معنى الظن مع[٣] قوله (واحترزت بالمجرد من معنى الظن من نحو: أتقول أنك فاضل)، وخرج بكل من عبارتي الناظم والشارح ما لو وقعت (إن) بعد قول للتعليل نحو: أخصك بالقول أنك ذكي، أي: لأنك ذكي فإنه يجب فتحها، وما لو وقعت بعده للاستئناف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، فإنه يجب كسرها لذلك، لا لكونها محكية[٤] بالقول.

قوله (الخامس: أن تحل محل الحال)، أي: سواء كانت مع الواو كالمثالين اللذَيْن ذكرهما أم بدونها نحو (زرته إنه راغب)، ونحو

---

(١) في (ج): (بالقول).
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) في (ج): (من).
(٤) في (ج): (محاكييه).

قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، وإنما لم يجز الفتح مع أن الحال تكون مصدرًا كما يكون جملة؛ لأن المصدر إنما يكون حالاً إذا كان صريحًا لا مؤولا، ذكره الرضي، وكحلولها محل الحال، حلولها محل الصفة: نحو مررت برجل إنه فاضل ولا بد فيهما أن تكون (إن) أول الجملة كما في الأمثلة المذكورة؛ لتخرج من الأول نحو أقبل زيد، وعندي أنه فاضل، ومن الثاني نحو مررت برجل عندي أنه فاضل فلا تكسر إن، وزاد ابن هشام في «توضيحه»[(١)] أن تقع بعد (إذ) كجئتك إذ إنَّ زيدًا جالسٌ وبعد (حيث) كجلست حيث إن زيدًا جالس، قال بعضهم: وقد أولع عوام الفقهاء وغيرهم بالفتح بعد (حيث) أبو حيان وغيره[(٢)] تمسكا بأنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وعلى[(٣)] لزوم الفتح اقتصر ابن الحاجب[(٤)] وغيره، والأوجه جواز الوجهين: الكسر[(٥)] باعتبار كون المضاف إليه جملة، والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر، ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر؛ لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردًا، وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى على أن الكسائي جوز إضافتها إليه، ومن ثم قال المرادي[(٦)]: (ويتخرج الفتح على مذهب الكسائي)، وعلى ذلك ينبغي

---

(١) «أوضح المسالك» ٢/٢٤١.

(٢) انظر: «همع الهوامع» ١/٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٣) في (ج): (وهي).

(٤) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلّامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي ولد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بإسنا من الصعيد.
صنّف في النحو: «الكافية» وشرحها ونظمها، «الوافية» وشرحها، وفي التصريف: «الشافية» وشرحها، وله «الأمالي» في النحو وغير ذلك. مات سنة ست وأربعين وستمائة.
«بغية الوعاة» ٢/١١٤.

(٥) في (ج): (أكثر).

(٦) «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٢٠٣.

جواز الوجهين أيضًا في (إن) الواقعة بعد (أن) ويؤيده جوازهما في (إذا) الفجائية مع اختصاصها بالجمل.

قوله ومثله بيت الكتاب، أي: كتاب سيبويه:

أَلـم تـرَ إنـيّ وابـنَ أسـودَ لـيـلـةً لَنَسْري إلى نَارَيْن يعلُو سَنَاهُما[1]

أي: ضوءهما، و(ليلة) ظرف لـ(نسري)، والشاهد في (إني) حيث كسرت لمجيء اللام في الخبر وهو (لنسري).

١٨١ - بَـعْـدَ إذا فُـجَـاءَةٍ أو قَـسَـم لا لامَ بَـعْـدَهُ بِـوَجْـهَـيـنِ نُـمِـي
١٨٢ - مَعْ تِلْـوِ فَـا الـجزَا وَذَا يَـطَّـرِدُ فِي نَـحْـوِ خَـيـرُ الـقَـوْلِ إنـي أحـمـدُ

قوله في الكلام على ما يجوز فيه الوجهان (في (إن) بعد (إذا) الفجائية والكسر هو الأصل)، قال والده: وهو أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير[2]، قال المرادي[3]: وذهب قوم إلى أن (إذا) هي الخبر، وعليه فلا تقدير في الفتح أيضًا فيستوي الوجهان انتهى.

قوله: (قال:

---

(١) البيت للشمردل بن شريك اليربوعي في «شرح أبيات سيبويه» ١٤١/٢.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١٤٩/٣، «تلخيص الشواهد» ٣٤٣، «شرح الأشموني» ٣٠١/١، «المقاصد النحوية» ٢٢٢/٢.

(٢) في (ج): (تقديره).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٠٣/١.
(قال المصنِّف: والكسرُ أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير. قلت: وذهب قوم إلى أنَّ (إذا) هي الخبر...).
قال الأشموني ٤٠٧/١: (قوله: «هي الخبر» أي: لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أي ففي الحضرة العبوديةُ، وإن ذهب بعضهم إلى أنَّها ظرف زمان وأنَّها خبر، أي: ففي الوقت العبودية.

وكُنتُ أُرى زَيْدًا كما قِيل سيِّدًا إذا أَنَّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

(أرى) بضم الهمزة على المشهور بمعنى أظن، ومفعوله الأول (زيدًا)، والثاني (سيدًا) أو (ما) مصدرية، أي: كقول الناس فيه ذلك، والشاهد في (أنه) حيث روي بالوجهين و(عبد القفا (واللهازم) كناية عن الخسة)[2] و(اللهازم)[3] جمع لهزمة بكسر اللام، وهي طرف الحلقوم، وقيل: مضغة[4] تحت الأذن، أراد أنه ظن سيادته، فلما نظر إلى قفاه ولهازمه تبين له عبوديته ولؤمه وخسته وخصهما بالذكر؛ لأن القفا موضع الصفع، واللهازم موضع اللكز.

قوله: (ومنها: أن تقع بعد قسم)، أي: فعل قسم.

قوله: (والكسر هو الوجه) الأولى هو الأوجه؛ لأن للفتح وجهًا كما ذكره.

قوله (وأنشدوا:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّي ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ[5]
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

قاله رؤبة، أي: لتقعدين أيتها المرأة، فلما دخلت نون التوكيد

---

(١) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» ٢٦٥/١٠.
«أوضح المسالك» ٢٤٣/١ «الجنى الداني» (٣٧٨)، «شرح الأشموني» ٣٠٢/١، «شرح ابن عقيل» ٣٢٧/١، «الدرر» ٢٩١/١.
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) «لسان العرب» (لهزم) ١٢/ ٣٤٣.
(٤) في (ج): (مضعفة).
(٥) الرجز لرؤبة بن العجّاج في ملحق الديوان ص (١٨٨)، «المقاصد النحوية» ٢٣٢/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٤٤/١، «شرح ابن عقيل» ٣٢٦/١، «شرح الأشموني» ٣٠٣/١، ووردت في (ج): (القارورة) بدل (القاذورة).

سقطت نون الرفع، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ويدل عليها كسرة الدال، و(مقعد) مفعول مطلق تجعله بمعنى القعود أو على أنه مفعول فيه، و(القصي) البعيد من قصى المكان يقصو، أي: بعد (وذي القاذورة)[1]، أي: الذي يبعد عن الناس لسوء خلقه و(المقلي)[2] المبغوض، من قلاه يقليه قلاء بالكسر، وهما صفتان للقصي و(أو) بمعنى إلى أو إلا؛ فلذلك نصب الفعل بإضمار أن بعدها، والشاهد في (إني) حيث روي بالوجهين.

قوله (ولو كان مع أحد معمولي (إن) بعد القسم اللام، كما في نحو: (حلفت بالله إنك لذاهب) وجب الكسر باتفاق... إلخ)، في معناه نحو: والله إن زيدًا لقائم، وعليه فالمراد بالاتفاق اتفاق البصريين.

فقد قال المرادي[3]: حكي عن الكوفيين تفضيل الفتح عن[4] الكسر في نحو: والله إن زيدًا لقائم، وعن بعضهم تفضيل عكسه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو الصحيح.

قوله (لأنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ)، تقدير[5] الأول: فالإكرام جزاؤه، وتقدير الثاني: فجزاؤه الإكرام.

قوله في إن (بعد فاء الجزاء والكسر هو الأصل إلى آخره)، هو أيضًا أحسن في القياس ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقًا بأن المفتوحة كما نبه عليه والده.

قوله (ومنها: أن تقع خبرًا عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين

---

(١) «لسان العرب» (قذر) ١١/٧٣، ووردت في (ج): (القارورة) بدل (القاذورة).

(٢) «لسان العرب» (قلا) ١١/ ٢٩٣.

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٢٠٤.

(٤) في (ج): (على).

(٥) مكررة في (ج).

واحد)، خرج به ما لو انتفى (القول الأول نحو عملي أني أحمد الله و)[1]، (والثاني، نحو قولي: إني مؤمن)[2]، وما لو اختلف القائل نحو قولي: إن زيدًا يحمد لله فيجب الفتح في الأول والكسر في الأخيرين، والمراد من القول ما يشمل معناه لا لفظه فقط.

قوله: (وقيل: الكسر على أن الجملة حكاية قول... إلخ) قائله السفاقسي[3].

قوله: (وبعد أمَّا الاستفتاحية) هي بمنزلة (ألا) الاستفتاحية.

قوله: (نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل)، مثال للعاطفة والجارة معًا؛ لأنها إن جعلت عاطفة نصب ما بعدها أو (حرف جر)[4] جرّ ما بعدها.

قوله (قال الشاعر:

أحقًّا أَنَّ جِيرَتَنا استقلوا فنيَّتُنا ونيتهم فريق)[5]

---

(١) من (ج).
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٣) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي العلّامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي النّحوي.
صاحب «إعراب القرآن». ولد في حدود سبع وتسعين وستمائة، أخذ عن أبي حيّان بالقاهرة، مات سنة ثنتين وأربعين وسبعمائة.
«بغية الوعاة» ١/٣٥٩.
(٤) في (ج): (جارة).
(٥) البيت للمفضل بن معشر البكري في «شرح أبيات سيبويه» ٢/٢٠٨.
أو لعامر بن أسحم بن عدي في «شرح شواهد المغني» ١/١٧٠.
أو للمفضل بن معشر البكري في «تخليص الشواهد» (٣٥١)، «المقاصد النحوية» ٢/٢٣٥، للمفضل بن معشر العبدي في «الكتاب» ٣/١٣٦.
بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٠٤، «مغني اللبيب» ص(٧٩).

قاله المفضل بن معشر البكري، و(حقًّا) منصوب على الظرف كما أشار الشارح[1] إليه، وقيل[2] على المصدرية، أي: أحق حقًّا، والشاهد فيه ظاهر، والجيرة بكسر الجيم جمع جار. و(استقلوا)، أي: نهضوا مرتحلين، وأراد بالنية الجهة التي يقصدها المسافر، ومعنى فريق: متفرقة.

قوله: (وتفتح إن بعد لا جرم نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ إلخ)، الفتح عند سيبويه[3] على أن (جرم) فعل (ماض)[4] وما بعدها فاعل و(لا) صلة، أي: وجب أن يعلم، وعند الفراء على أن (لا جرم) بمنزلة حقًّا كما ذكره الشارح[5] أو بمنزلة لا رجل فهو اسم مبني مع لا، ومعناه: لا بد، و(من) مقدرة بعده وتوجيه الكسر ما ذكره الشارح بقوله (وتقول العرب... إلخ).

قوله: (ومن أبيات الكتاب أي كتاب سيبويه:

تظلُّ الشمس كاسفة عليه ... كآبة أنها فقدت عقيلاً)[6]

(كآبة) منصوب على التعليل، ومعناه: الانكسار من الحزن، والشاهد في (أنها) حيث فتحت؛ لأنها في محل الجر بالإضافة، و(عقيلاً) بفتح العين اسم رجل وهو صاحب الهاء في عليه.

١٨٣ ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الكسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ ... لامُ ابتداء نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

١٨٤ ـ ولاَ يَلي ذي اللاَّمَ ما قَدْ نُفِيَا ... ولاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

١٨٥ ـ وقَدْ يَلِيهَا مَع قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لقَدْ سَمَا علَى العِدَا مُستحوِذَا

---

(١) قال ابن الناظم ١٢١/١: (تقديره: أفي حقّ ذلك؟)

(٢) في «حاشية الصبان» ٤١١/١: (وقال المبرّد: حقًّا مصدر لحق محذوفًا وأنَّ صلتها فاعل).

(٣) «الكتاب» ١٣٨/١.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) «شرح ابن الناظم» ص(١٢١)، وانظر: «شرح الأشموني» ٣٠٥/١، «حاشية الصبان» ٤١١/١.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٥٧/١، «المقاصد النحوية» ٢٤١/٢.

١٨٦ ـ وتَصْحَبُ الْوَاسِطَ معمولَ الْخَبَرْ والْفَصْلَ واسْمًا حَلَّ قبلَهُ الْخَبَرْ

قوله (بشرط ألا يتقدم معموله)، يقتضى أنه لا يجوز نحو: إن زيدًا طعامك لآكل وهو ممنوع (ولم أره)[١]، (لغيره)[٢] ثم رأيت ابن هشام قد وهمه في ذلك.

قوله (نحو إن زيدًا لرضي)، مثال للماضي المتصرف الخالي من (قد) فهو من أمثلة ما سيأتي مما ندر زيادة اللام فيه، فكان ينبغي تأخيره إلى الكلام على ذلك.

قوله (أو ظرفًا)، أي: نحو إن زيداً لعندك.

قوله: (أو شبهه)، أي: وهو الجار والمجرور، وقد مثل له بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم: ٤].

قوله: (كقول الشاعر:

إنَّ الكريمَ لَمَنْ يَرْجُوه ذُو جِدَةٍ ... ولو تعذَّرَ إيسارٌ وتنويلُ[٣]

(من) موصولة وهو مبتدأ خبره (ذو جدة)[٤]، أي: غني، والإيسار من اليسر، والتنويل[٥] من نولته إذا أعطيته النوال، أي: العطاء، والشاهد في (لمن يرجوه ذو جدة) حيث وقع خبر (إن) وهو جملة اسمية، ودخل عليها اللام للمبالغة في التوكيد؛ لأنه جعل مجرد رجاء الكريم محصلاً للغنى، ولو كان الكريم المرجو غير موسر ولا منول.

قوله (وقد ندر دخولها على الخبر المنفي في قوله:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (وأحراره).

(٣) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٣٥٥)، «المقاصد النحوية» ٢/٢٤٢.

(٤) «لسان العرب» (وجد) ٢١٩/١٥.

(٥) «لسان العرب» (نول» ٣٣٥/١٤.

وأَعْـلَـمُ إنَّ تـسـلـيـمًـا وتَـرْكًـا   لَـلا مُـتَـشَـابِـهَـانِ ولا سَـوَاءُ)[١]

قاله أبو حزام[٢] غالب بن الحارث العكلي، أي: وأعلم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين[٣] من السواء، والشاهد فيه ظاهر، وهذا أيضًا من أمثلة ما ندر زيادة اللام فيه، وقد عرفت ما فيه.

قوله: (وقد تدخل اللام على ما في محل الخبر)، كان الأنسب بما مر أن يقول وأما ما في محل الخبر فقد تدخل عليه[٤] اللام، وكأنه قصد الاختصار، ولدخولها على معمول الخبر ثلاثة شروط[٥] تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحًا للام نحو (إن زيدًا لعمرًا ضاربٌ) بخلاف (إن زيدًا جالس في الدار)، ونحو: (إن زيدًا راكبًا منطلق) و(إن زيدًا عمرًا ضَرَبَ) خلافًا للأخفش في هذا.

قوله: (متوسط[٦] بينه وبين الاسم) ليس توسطه بينهما شرط، بل الشرط أن يفصل المعمول عن (إن)، وإن اتصل الاسم والخبر نحو: إن في الدار لعندك زيدًا جالس.

قوله: (أو فصل) مجرور عطفاً على معمول الخبر، وكذا قوله: (أو اسمٍ).

---

(١) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العكلي في «سرّ صناعة الإعراب» ٣٧٧/١، «شرح التصريح» ٢٢٢/١، «المقاصد النحوية» ٢٤٤/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٧/١، «شرح الأشموني» ٣٠٩/١، «شرح ابن عقيل» ٣٣٧/١، «همع الهوامع» ١٧٥/٢، «توضيح المقاصد والمسالك» (٢٠٦)، «تخليص الشواهد» (٣٥٦).

(٢) أبو حزام العكلي غالب بن الحارث، شاعر من قبيلة عكل.
«خزانة الأدب» ٣٣١/١٠، «المقاصد النحوية» ٢٤٤/٢.

(٣) في (ج): (أقربين).

(٤) في (ج): (فيه).

(٥) الكلام بحرفيته منقول من «أوضح المسالك» لابن هشام» ٢٤٨/١.

(٦) ساقطة من (ج).

قوله: (متأخر عن الخبر) ليس بشرط، بل الشرط أن لا يلي (إنَّ)[1] لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فيصدق بتأخره عن الخبر نحو: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، وبتأخره عن معمول الخبر نحو: إن فيك لزيدًا محب.

قوله (كقوله:

فَـإِنَّـك مَـنْ حَـارَبْـتـه لَـمـحـارب شَـقِـي ومَـنْ سَـالَـمْـتـه لَـسَـعِـيـدُ)[2]

اللام في الموضعين زائدة ملحقة بالنادر ابتدائية؛ لكونها دخلت على خبر المبتدأ مؤخرًا.

قوله: (إني لبحمد الله لصالح) اللام الثانية زائدة لا ابتدائية، لدخولها على الخبر مع تقدم معموله عليه، وقد عرفت ما فيه.

قوله: (إن كل ثوب له ثمنه) اللام زائدة (لدخولها على ما ليس بشيء مما مر، والخبر محذوف، أي: إن كل ثوب وثمنه مقترنان.

قوله: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] اللام زائدة)[3] لدخولها على خبر إن المفتوحة[4].

قوله: (ولقول الشاعر: وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ)[5] اللام زائدة لدخولها

(١) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ص(٢٠٧).

(٢) البيت لأبي عزّة عمرو بن عبدالله في «المقاصد النحوية» ٢٤٥/٢، وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» ٣٥٨ ـ ٣٦١، «همع الهوامع» ١٧٢/٢، «الدرر» ٢٩٢/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) انظر: «شرح الأشموني» ٣٠٦/١، «مغني اللبيب» ص(٣٠٧)، «الأصول» لابن السراج ٢٧٤/١.

(٥) صدر البيت: يلومونني في حبّ ليلى عواذلي.
البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٣٥٧)، «الجنى الداني» (١٥٢).
«سرّ صناعة الإعراب» ٣٨٠/١، «شرح الأشموني» ٣٠٦/١، «شرح ابن عقيل» ٣٣٣/١، «همع الهوامع» ١٧٦/٢.

على غير ما أصّلوه؛ فإنها دخلت على خبر لكن، وجوز الكوفيون[(١)] دخول اللام عليه، واحتجوا بذلك، ورد بأن ما احتجوا به لم يعرف له قائل ولا تتمة، ولو صح فهو شاذ كما أشار إليه الشارح أو مؤول[(٢)] بأن[(٣)] أصله: ولكن إني، فحذفت الهمزة فاتصلت النونان[(٤)] فأدغمت الأولى في الثانية، فاللام على هذا إنما دخلت على خبر إن، و(عميد) من عمده[(٥)] العشق بكسر الميم إذا هده.

(قوله (وكقول الآخر:

وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُهَا   لكَالهائِمِ)[(٦)] المُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ)[(٧)]

قاله كثير[(٨)] عزة، واسم زال التاء وخبرها (لكالهائم)، واللام زائدة لدخولها على غير ما أصلوه، فإنها دخلت على خبر (زال)، و(الهائم)[(٩)] من

---

(١) «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢٠٨/١، (ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز دخول اللام في خبر «لكنَّ» كما يجوز في خبر «إنَّ»).
وقد ردَّ البصريون احتجاجهم بالبيت المذكور (فهو شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم...) ٢١٤/١.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢٩/٢ ـ ٣٠، (فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يُعلم له تتمة... ولو صحَّ إسناده إلى منْ يوثق بعربيته لَوُجِّه فجعل أصله (ولكن إنني) ثم حذفت همزة (إنَّ)، ونون (لكن) وجيء باللام في الخبر؛ لأنَّه خبر (إنَّ) أو حُملَ على أنَّ لامه زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): (النون).

(٥) «لسان العرب» (عمد) ٣٨٩/٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) البيت لكثير عزّة في «الديوان» (٤٤٣)، «المقاصد النحوية» ٢٤٩/٢، «الدرر» ٢٩٧/١، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٠٧/١، «همع الهوامع» ١٧٨/٢.

(٨) كُثَيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، ١٠٥هـ. شاعر متيّم مشهور من أهل المدينة، أكثر إقامته في مصر، نسب إلى حبيبته عزّة، له ديوان.
«شذرات الذهب» ١٣١/١، «الأعلام» ٢١٩/٥.

(٩) «لسان العرب» (هيم) ١٥/ ١٨٣.

هام على وجهه يهيم هيمًا وهيمانًا، أي: ذهب من العشق أو غيره، و(المقصى)[1]: المبعد، و(بكل مراد)[2] بفتح الميم، أي: بكل مذهب، وهو في الأصل مراد الريح، وهو المكان الذي تذهب فيه.

قوله: (وكقول الراجز:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى من اللحم بعظم الرَّقبهْ)[3]

قاله رؤبة، وقيل: غيره، والشاهد في (لعجوز) حيث دخلت اللام على خبر المبتدأ مؤخرًا، وهو مؤول على زيادتها، أو دخولها على مبتدأ محذوف، كما مر بيانه في باب الابتداء، والشهربة[4] العجوز الفانية، و(من) تبعيضية إن قدر مضاف في (بعظم الرقبة)، أي: بلحم عظمها، وإلا فبدلية[5] كما في قوله: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٣٨].

قوله: (وأحسن ما زيدت فيه قوله:

إن الخلافةَ بعدَهُم لدميمةٌ وخلائفٌ ظرفٌ لممَّا أحقرُ)[6]

الشاهد في (لمما) حيث[7] دخلت فيه اللام مع أنه خبر مبتدأ مؤخر، فهي زائدة، لكنها زيادة حسنها دخول اللام قبلها على خبر (إن) وهو (دميمة) بالدال المهملة من الدمامة[8]، وهي الحقارة، و(الخلائف) جمع

---

(١) «لسان العرب» (قصا) ١١/١٩٨.

(٢) «لسان العرب» (رود) ٥/٣٦٥.

(٣) الرّجز لرؤبة بن العجّاج في ملحق الديوان (١٧١)، «شرح التصريح» ١/١٧٤، «شرح المفصل» ١/١٣٠، أو له أو لعنترة بن عروس في «خزانة الأدب» ١٠/٣٢٣، «المقاصد النحوية» ١/٥٣٥، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (١٢٨)، «سر صناعة الإعراب» ١/٣٧٨.

(٤) «لسان العرب» (شهربة) ٧/٢٢٨.

(٥) «مغني اللبيب» ص(٤٢٢ ـ ٤٢٣).

(٦) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٣٥٨)، «المقاصد النحوية» ٢/٢٥٢.

(٧) تحرفت في (ج) إلى: (حيتيه).

(٨) «لسان العرب» (دمم) ٤/٤١٠.

خليفة، و(ظرف) بضم الظاء المعجمة جمع ظريف، و(ما) بمعنى من، أي: لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلى من سلف منهم، وإن كان الذين أحقرهم ظرفًا.

١٨٧ ـ وَوَصْلُ مَا بذي الْحُرُوف مُبْطِلُ إعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

قوله: (تدخل (ما) الزائدة على إن وأخواتها، فتكفها عن العمل، إلا (ليت) ففيها وجهان) جرى فيه على مذهب سيبويه[١]، وأما مذهب[٢] غيره فالوجهان جاريان على الجميع، فيجوز إهمالها كلها، بجعل (ما) كافة زائدة، وإعمالها بجعل (ما) زائدة ملغاة، وهو اختيار والده، ولهذا أطلق في النظم فقال: (وقد يبقى العمل) والشارح حمله بقرينة كلامه قبل على غير (ليت)، ونبه بعد على غرابته، والحاصل أن الوجهين جاريان في الجميع لكنهما مشهوران في (ليت)، والإعمال أشهر، والمشهور في غيرها بالإهمال، وخرج بالزائدة الموصولة والمصدرية، فلا تكفان، نحو: إنما عندك حسن.

قوله: (لأن (ما) قد أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء)، أي هيأتها للدخول على الجمل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

قوله (قال الشاعر:

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ)[٣]

---

(١) «الكتاب» ١٣٧/٢.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٣١١/١ ـ ٣١٢، «توضيح المقاصد والمسالك» ص(٢٠٧)، «شرح ابن عقيل» ٣٤٣/١، «حاشية الخضري» ٣٠٥/١.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٢٧)، «الكتاب» ١٣٧/٢، «الإنصاف» ٤٧٩/٤، «شرح التصريح» ٢٢٥/١، «شرح المفصّل» ٥٨/٨، «مغني اللبيب» (٨٩)، «تخليص الشواهد» (٣٦٢)، «خزانة الأدب» ١٠/ ٢٥١ ـ ٢٥٣، «الدرر» ١١٣/١.

قاله النابغة الذبياني، وضمير (قالت): يرجع إلى امرأة اسمها زرقاء اليمامة، يضرب بها المثل في حدة النظر، قيل: كانت ترى من مسافة ثلاثة أيام و(ألا) للتنبيه، والشاهد في (هذا الحمام) حيث روي بنصبه، ورفعه، والحمام عند العرب ذوات[1] الأطواق، من نحو الفواخت والقمارى والقطا، وعند العامة الدواجن فقط، و(لنا) خبر (ليت)، و(إلى) بمعنى (مع) و(أو) بمعنى الواو، كما جاء البيت بها في رواية، و(نصفه) بالنصب والرفع عطفًا على الحمام، و(فقد) بمعنى: فحسب، وهو مبني على السكون، لكن كسره الشاعر للضرورة، وهو مبتدأ خبره محذوف، أي: فحسبي ذلك.

١٨٨ ـ وجائزٌ رفعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى   مَنْصُوب إنَّ بَعْدَ أنْ تَستَكْمِلاَ
١٨٩ ـ وأُلْحِقَتْ بإنَّ لكنّ وأنْ   مِنْ دُون ليتَ ولعلَّ وكأنْ

قوله (قال:

إنَّ الربيعَ الجودَ والخَرِيفَا   يَدَا أبي العَبَّاسِ والصيوفا)[2]

قاله رؤبة و(الجود)[3]: السحابة السوداء، وروي (الجود) بفتح الجيم، أي: المطر الغزير، وهو صفة الربيع، وأراد به وبتالييه أمطارهن، وفي البيت قلب، أو عكس تشبيه، إذ الأصل أن يقال: إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف، فقلب أو عكس التشبيه مبالغة، وأراد بأبي العباس السفاح أول خلفاء العباسيين، والشاهد في الخريف والصيوف؛ حيث نَصْبُهُما عَطْفٌ على الربيع، وهو اسم (إن) الأول قبل مجيء الخبر، والثاني بعد مجيئه.

قوله: (وقد يرفع بالعطف على محل إن من الابتداء)، أي: على محل جملة (إن) ومدخوليها، (بل في الحقيقة على مدخوليها لا على محل

---

(١) في (ج): (ذات).
(٢) الرجز لرؤبة بن العجّاج في ملحق الديوان ص(١٧٩) «شرح التصريح» ٢٢٦/١، «أوضح المسالك» ٢٥١/١، «المقاصد النحوية» ٢٦١/٢.
(٣) «لسان العرب» (جود) ٤١٢/٢.

جملة[1] (إن)[2] ولا محل اسمها كما في نسخة، وفي الحقيقة أيضًا المعطوف إنما هو الجملة، كما صرح هو به بعد لا المفرد؛ بدليل قوله: (نحو[3]: إن زيدًا في الدار وعمرو، تقديره: وعمرو كذلك)، وبذلك علم أن في جعل محل (إن)[4] أو محل اسمها معطوفًا عليه، وجعل عمرو معطوفًا تسمحًا، نعم عطفه على الضمير في الخبر كما سيذكره لا تسمح فيه، (والمعطوف حينئذ مفرد، فمن)[5] جعله من الابتداء بيانًا لمحل ما ذكر تسمح أيضًا؛ لأن (إن) لا محل لها، واسمها محله رفع، والرفع ليس ابتداء بل ولا يعطف عليه.

قوله (قال الشاعر:

إنَّ النُّبُوَّةَ والخِلاَفَةَ فِيهِمُ ... والمَكرمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ)[6]

قاله جرير بن الخطفي يمدح به بني أمية، ويروى: إن الخلافة والمروءة فيهم[7] وهو الأصح، والشاهد في (المكرمات) حيث جاء مرفوعًا بعد استكمال خبر (إن) وهو مبتدأ حُذف خبره، أي: وفيهم المكرمات أو معطوف على الضمير المستكن في الخبر الذي هو (فيهم).

قوله (وقال الآخر:

فَمَنْ يَكُ لَم يُنجِب أَبُوهُ وَأُمُّه ... فَإِنَّ لَنَا الأُم النجيبة والأب)[8]

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) مكررة من (ج).

(٣) في (ج): (في الخير).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) في (ج): (في مفرد وفي).

(٦) البيت لجرير بن الخطفي في: «الكتاب» ١٤٥/٢، «شرح المفصل» ٦٦/٨، «تخليص الشواهد» (٣٦٩)، «المقاصد النحوية» ٢٦٣/٢، ولم أقع عليه في «الديوان».

(٧) من (ج).

(٨) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٥٢/١، «تخليص الشواهد» (٣٧٠)، «الدرر» ٤٧٩/٢، «شرح الأشموني» ٣١٣/١، «شرح التصريح» ٢٢٧/١، «المقاصد النحوية» ٢٦٥/٢.

(ينجب) بضم الياء من أنجب الرجل[١] إذا ولد[٢] ولدًا نجيبًا، ولا يقال للمرأة التي تلده إلا منجبة ومنجابة فقوله (نجيبة) إما على حذف الزائد أو لكون الأصل النجيبة أبناؤها، ثم حذف المضاف (وأقيم مقامه المضاف)[٣] إليه فارتفع واستتر.

قوله: (ويجوز كونه مفردًا معطوفًا على الضمير في الخبر)، قال في «التوضيح»[٤]: وذلك إذا كان بينهما، أي: بين الخبر والمعطوف[٥] فاصل، أي: فيجوز العطف على الضمير المرفوع المستتر.

قوله: (ونظيره: ولا سابق شيئًا إذا كان جائيًا)[٦] قاله زهير[٧] بن أبي سلمى[٨] والد كعب من قصيدة ذكر فيها النعمان بن المنذر؛ حيث طلبه كسرى ليقتله وصدره بدا لي أني لست مدركَ ما مضى، والشاهد في (ولا

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) فيها تقديم وتأخير في (ج).
(٤) «أوضح المسالك» ٢٥٦/١.
(٥) ورد في هامش (ب) ما نصه: قول الشارح: قال سيبويه: واعلم أن أناسًا من العرب يغلطون فهم ابن مالك ـ رحمه الله ـ أنه الغلط في كلامهم ضد الصواب، ورده بعضهم بأنه لو فتحنا هذا الباب لما ثبتت قاعدة لكلام عربي، والصواب: أن يفهم قول سيبويه يغلطون، أي: يعطفون على التوهم، كما في هذا المحل.
(٦) البيت لزهير بن أبي سلمى في «الديوان» (٢٨٧)، «تخليص الشواهد» (٥١٢)، «الكتاب» ١٦٥/١، «شرح المفصل» ٥٢/٢، «مغني اللبيب» ١٣١، «الدرر» ٤٦٨/٢، «همع الهوامع» ٢٧٨/٥، «المقاصد النحوية» ٢٦٧/٢.
وله ولصرمة الأنصاري في «الكتاب» ١٦٥/١، ٣٠٦/١.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١١٥/٢، «شرح المفصل» ٦٩/٨.
(٧) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مضر. ت١٣ق.هـ. حكيم الشعراء في الجاهلية، كان أبوه شاعرًا وخاله وأخته سلمى، وابناه كعب وبجير، وأخته الخنساء جميعهم شعراء، له ديوان.
«الشعر والشعراء» ١٤٣، «طبقات فحول الشعراء» ٦٣، «الأعلام» ٥٢/٣.
(٨) في هامش (ب) تعليق نصه: قوله: (سلمى) قال ابن دريد: ليس في كلام العرب (سلمى) بضم السين إلا والد كعب.

سابق) حيث عطفه على خبر (ليس) بتوهم دخول الباء الزائدة عليه، ويروى: (ولا سابقًا) عطفًا على اللفظ.

قوله (ومثله قول الشاعر:

وإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ)[١]

قاله بشر[٢] بن أبي خازم بالمعجمتين، (أي: بالخاء والزاي)[٣]، وقبله:

إِذَا جُزَّت نواصِي آل بدر فأدوها وَأَسرَى في الوثَاقِ

وسبب ذلك أن قومًا من آل بدر جاوزوا بني لام فعمد إليهم بنو لام وجزُّوا نواصيهم، وقالوا: قد مننا عليكم ولم نقتلكم فغضبوا منهم، فقال بشر: قد جززتم نواصيهم فاحملوها إلينا وأطلقوا من أسرتم منهم وإن لم تفعلوا، فاعلموا أنا وأنتم بغاة، أي: طالبون الشقاق والعداوة ما دام بقاؤنا، والشاهد في (وأنتم) حيث قدمه على خبر (إن) تنبيهًا على الأمر الذي ذكره الشارح.

قوله: (يدلك على صحته قول الشاعر:

خَلِيْلَيَّ هَلْ طِبٌ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوْحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ)[٤]

أي: يا خليلي هل طب موجود، فطب مبتدأ حذف خبره، والشاهد

---

(١) البيت لبشر بن أبي خازم في «الديوان» (١٦٥) «الكتاب» ١٥٦/٢، «شرح التصريح» ٢٢٨/١، «المقاصد النحوية» ٢٧١/٢، «الإنصاف» ١٩٠/١.

(٢) بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، أبو نوفل. ت٢٢ق.هـ. شاعر جاهلي فحل من الشجعان، من أهل نجد، توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على بني صعصعة بن معاوية، له ديوان.
«خزانة الأدب» ٤٤١/٤ ـ ٤٤٥، «الشعر والشعراء» ٢٧٦ ـ ٢٧٩، «الأعلام» ٥٤/٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣١٤/١، «شرح التصريح» ٢٢٩/١، «المقاصد النحوية» ٢/ ٢٧٤.

في (فإني) حيث حذف خبره، لدلالة خبر (ما) بعده عليه وهو (دنفان)، أي: (فإني دنف)، وأنتما دنفان، والدنف[1] بكسر النون من الدنف بفتحها وهو المرض الملازم.

١٩٠ ـ وخُفِّفَتْ إنَّ فقلَّ الْعَمَلُ ... وتَلْزَمُ اللامُ إذا مَا تُهْمَلُ
١٩١ ـ وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدَا
١٩٢ ـ والْفِعْلُ إن لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ ... تُلْفِيهِ غَالِبًا بإنْ ذي مُوصَلاَ

قوله: (تخفف إن فيجوز فيها الإعمال والإهمال)، أي: إن وليها اسم، فإن وليها فعل قالوا: وجب إهمالها، ولا يجوز ادعاء الإعمال[2] بإضمار ضمير الشأن.

قوله: (ثم إذا أهملت لزمت لام الابتداء)، تسمى أيضًا اللام الفارقة كما يشير إليه كلامه.

قوله: (وقد يستغنى عنها لقرينة رافعة لاحتمال النفي، كقولهم: أما أن غفر الله لك)، أي: لأن قصدهم إثبات الغفران للمخاطب لا نفيه عنه.

قوله (وكقول الشاعر:

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالِك ... وَإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المعادِنِ)[3]

قاله الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، والأباة: جمع[4] آب كالقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع، و(الضيم): و(مالك) الأول اسم أبي القبيلة، والثاني القبيلة؛ ولهذا قال: كانت. وصرف (المعادن) لدخول (أل) عليه لا

---

(١) «لسان العرب» (دنف) ٤١٧/٤.
(٢) في (ج): (العامل).
(٣) البيت للطرمّاح في «الديوان» (٥١٢)، «المقاصد النحوية» ٢٧٦/٢، «الدرر» ٢٩٩/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٦٣/١، «الجنى الداني» (١٣٤)، «شرح ابن عقيل» ٣٤٧/١، «همع الهوامع» ١٨١/٢، «شرح التصريح» ٢٣١/١.
(٤) «لسان العرب» (أبى) ٥٤/١.

للضرورة ـ كما قيل، والقرينة المجوزة لحذف اللام أن القصد الإثبات لا النفي؛ لأن القصد المفاخرة.

قوله: (وقول الشاعر)[١]:

شَلَّتْ يمينُكَ[٢] إنْ قتلتَ لَمسلمًا حَلَّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ)[٣]

قالته عاتكة بنت زيد ابنة عم عمر بن الخطاب زوج الزبير (بن العوام، رثت به الزبير)[٤]، والخطاب لقاتله عمرو بن جرموز، (شلت): بفتح[٥] الشين، معناه هنا الدعاء، والشاهد فيه ظاهر، وروي بدل (شلت يمينك): (ثكلتك أمك).

قوله: (مما ولي (أن) المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء أو ماض غير ناسخ فقليل)، الأول منهما أكثر من الثاني، وإن اشتركا في القلة، فقول ابن هشام[٦]: إن الأول منهما كثير معناه كثير في نفسه، فلا ينافي في ذلك قوله: (وأقل[٧] منه قولهم ـ فيما حكاه الكوفيون ـ ... إلخ)، وجه الأقلية أن الفعل الذي ولي (أن) ليس ناسخًا ولا ماضيًا.

١٩٣ ـ وإنْ تَخفَّف أنَّ فاسْمُهَا اسْتَكَنْ والخَبر اجْعَلْ جملةً من بَعْدِ أنْ

١٩٤ ـ وإنْ يكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يكنْ دُعَا ولم يكنْ تَصْرِيفُهُ مُمتَنِعَا

---

(١) في (ج): (وقال).

(٢) في (ج): (يمينه).

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد في «شرح التصريح» ٢٣١/١، «المقاصد النحوية» ٢٧٨/٢، «الدرر» ٣٠٠/١.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦٤١/٢، «الجنى الداني» (٢٠٨)، «سرّ صناعة الإعراب» ٥٤٨/٢، «شرح المفصل» ٧١/٨، «همع الهوامع» ١٨٣/٢.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٥) مكررة في (ج).

(٦) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢٦٤/١: (وإن ولي (إن) المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعًا ناسخًا... وأكثر منه كونه ماضيًا ناسخًا).

(٧) في (ج): (واكثر).

١٩٥ ـ فالأحسنُ الفصلُ بِقَدْ أو نفيٍ أوْ تَـنـفـيـسٍ أوْ لَـوْ وقـلـيـلٌ ذكـرُ لَـوْ
١٩٦ ـ وخُـفِّـفَـتْ كَـأَنَّ أيـضَـا فَـنُـوِي مَـنْـصُـوبُـهَـا وثَـابِـتًـا أيـضًـا رُوي

قوله: (فاسمها استكن) فيه تجوز[١]؛ لأن الضمير المنصوب لا يستكن، والحرف لا يستكن فيه الضمير، وإنما هو محذوف.

قوله: (فالأحسن الفصل) عبر[٢] ابن هشام بالوجوب.

قوله (كقوله:

لـقـد عَـلِـمَ الـضَّـيـفُ والـمـرْمِـلُـونَ إذا اغـبـرَّ أُفْـقٌ وهـبَّـتْ شَـمـالا[٣]
بـأنْـك ربـيـعٌ وغـيـثٌ مـريـع وأنْـك هـنـاك تـكـونُ الـثِّـمَـالا)

قالتهما جنوب[٤] أخت عمرو ذي الكلب، و(المرملون) من أرمل[٥] القوم إذا نفد زادهم، و(هبت)، أي[٦]: الريح، و(شمالاً) بفتح الشين تمييز أو حال، والشاهد في (بأنك وأنك) حيث أظهر اسم إن المخففة فيهما، والخبر في الأول مفرد، وفي الثاني جملة، و(الغيث) المطر، و(المريع) بفتح أوله الكثير، يقال: أرض مريعة[٧]: أي مخصبة كثيرة النبات، والثِمال بكسر المثلثة: الغياث وهو خبر تكون.

---

(١) «توضيح المقاصد والمسالك» (٢١١ ـ ٢١٢).
(٢) «أوضح المسالك» ٢٦٧/١: (ويجب الفصل في غيرهن بـ قد.. أو تنفين...).
(٣) البيت لكعب بن زهير في «الأزهية» (٦٢) «تخليص الشواهد» (٣٨٠).
وغير موجود في «ديوانه».
وهو لجنوب بنت عجلان في «شرح التصريح» ٢٣٢/١، «المقاصد النحوية» ٢٨٢/٢.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢٠٧/١، «أوضح المسالك» ٢٦٥/١، «شرح المفصل» ٧٥/٨.
(٤) جنوب بنت عجلان، شاعرة جاهلية، أخت عمرو بن العجلان بن عامر بن برد بن منبه أحد بني كاهل بن لحيان بن هذيل، ولها أخت شاعرة اسمها ريطة رثاها أخوها عمرو.
«خزانة الأدب» ٣٩٠/١٠.
(٥) «لسان العرب» (رمل) ٣٢١/٥.
(٦) ساقطة من (ج).
(٧) «لسان العرب» (مرع) ٨٣/١٣.

قوله: (ولا يجيء[1] خبرها إلا جملة)، أي: إذا لم يظهر اسمها، وإلا فيجوز أن يكون مفردًا كما مر آنفًا.

قوله (كقول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوْفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ)[2]

قاله الأعشى القيسي، و(في فتية) حال من (شاوٍ) أو من الضمير في (يتبعني). في بيت قبله، وهو قوله:

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني شاوٍ مِشَلٌ شَلولٌ (شُلْشُلٌ شَوِلُ)[3]

وشبه الفتية بالسيوف في الحدة، والشاهد في عجز البيت، وهو ظاهر، وأراد بـ(من يحفى) الفقير، وبـ(من ينتعل) الغني، و(كل من يحفى) مبتدأ خبره هالك، والجملة خبر (أن) وهي مع أنّ واسمها في محل مفعولي (علموا) و(الحانوت) بيت الخمار، و(الشاوي) الذي يشوي اللحم ونحوه؛ و(مشل) بكسر أوله وفتح ثانيه من شل[4] بيده شيئًا، وكذا الألفاظ بعده، وجمع بينها للمبالغة في التأكيد.

قوله: (وربما جاء (الفعل المتصرف)[5])[6] غير مفصول كقول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ)[7]

---

(١) في (ج): (يخفى).

(٢) البيت للأعشى في «الديوان» (٢٢٢)، «الأزهية» (٦٤)، «تخليص الشواهد» (٣٨٢)، «الكتاب» ١٣٧/٢، «المقاصد النحوية» ٢٨٧/٢، «الدرر» ٣٠٠/١، وبلا نسبة في «شرح المفصل» ٧١/٨، «همع الهوامع» ١٨٥/٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٤) في (ج): (شهد).

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٦) ليست في (أ)، (ب).

(٧) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٦٧/١، «تخليص الشواهد» (٣٨٣)، «الجنى الداني» (٢١٩)، «شرح التصريح» ٢٣٣/١، «شرح ابن عقيل» ٣٥٥/١، «همع الهوامع» ١٨٧/٢، «شرح الأشموني» ١/ ٣٢٣، «الدرر» ٣٠٢/١، «المقاصد النحوية» ٢٩٤/٢.

أي: علموا أنهم يؤملون فجادوا بأعظم سؤل، والشاهد في (أن يؤملون) حيث جاء الفعل بعد (أن) بلا فاصل.

قوله: (وقول الآخر: أنشده الفراء:

إنِّـي زعـيـمٌ يـا نُـوَيـْ قَـةُ إنْ أَمِـنْـتِ مِـنَ الـرزَاحِ[1]
ونَـجَـوْتِ مـن عَـرض الـمـنَـوْ نِ مـن الـغُـدُوِّ إلـى الـرَّوَاحِ
أَنْ تَـهْـبِـطِـيـنَ بـلادَ قـو مٍ يـرتـعـونَ مـن الـطِّـلاحِ)

قائل ذلك القاسم[2] بن معن و(الزعيم)[3] الكفيل، و(الرزاح)[4] بالراء المضمومة ثم الزاي: الهزال، و(المنون): الموت؛ والشاهد في (أن تهبطين) حيث خفف (أن)، ووقع الفعل بعدها بلا فاصل، وأصله: أنك تهبطين.

وقوله: (من الغدو)، أي: من زمنه، و(الطلاح)[5] بكسر الطاء جمع طلحة بفتحها، وهي: شجرة من شجر العضاه، وهو كل شجر يعظم وله شوك.

قوله: (فمن مجيئه مفردًا قول الشاعر:

كـأنْ وَرْيـدَيْـهِ رِشـاءُ خُـلْـبِ)[6]

---

(١) الأبيات للقاسم بن معن في «المقاصد النحوية» ٢/٢٩٧، «سرّ صناعة الإعراب» ٢/٤٤٨، وبلا نسبة في «الأزهية» (٦٥)، «شرح الأشموني» ١/٣٢٣، «شرح المفصل» ٧/٩.

(٢) القاسم بن معن بن عبدالرحمٰن أبو عبدالله. ت١٧٥هـ. من حفّاظ الحديث، كان عالمًا بالعربية والأخبار والأنساب والأدب، من مؤلفاته: «النوادر في اللغة» و«غريب المصنّف».
«بغية الوعاة» ٢/٢٦٣، «الأعلام» ٥/١٨٦.

(٣) «لسان العرب» (زعم) ٦/٤٩.

(٤) «لسان العرب» (رزح) ٥/٢٠١.

(٥) «لسان العرب» (طلح) ٨/١٨٠.

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق «ديوانه» (١٦٩)، «شرح التصريح» ١/٢٣٤، «المقاصد النحوية» ٢/٢٩٩.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣/١٦٤ ـ ١٦٥، «أوضح المسالك» ١/٢٦٨، «الجنى الداني» (٥٧٥)، «شرح المفصل» ٨/٨٣.

كذا رواه النحاة بالإفراد، وأنشده الصّغّانِي[١] بالتثنية، فقال: رشاءا خلب بألفين، وقائل البيت رؤبة بن العجاج، والوريدان عرقان في الرقبة، والخلب[٢] بضم الخاء: الليف، وقيل: البئر البعيدة القعر، والشاهد في (كأن) حيث خففت، وعملت في ظاهر، وجاء خبرها مفردًا.

قوله: (وقول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظبية تعطو إلى وارِقِ السَّلَم)[٣]

قاله علباء[٤] بن أرقم اليشكري يمدح به امرأته فالخطاب لها، و(مقسم) بضم الميم وفتح القاف وتشديد المهملة، أي: حسن من القسام، وهو: الحسن، يقال: رجل قسيم الوجه أي: جميله وحسنه، والشاهد في (كأن ظبية) حيث خففت (كأن) وجاء خبرها مفردًا، وهو (ظبية)، وقد بيَّن الشارح أن (ظبية) روي بالرفع والنصب والجر، وبيَّنَ توجيهَ كلٍّ منها، و(تعطو)[٥]، أي: تتناول، لكنه ضمن معنى الميل، فعدي بإلى، و(الوارق)

---

(١) الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدويّ العمريّ الإمام رضي الدين أبو الفضائل الصّغّاني حامل لواء اللغة في زمانه. ولد بمدينة لاهور سنة سبع وسبعين وخمسمائة.
له من التصانيف: «مجمع البحرين في اللغة»، «التكملة على الصحاح»، «العُباب»، «الشوارد في اللغات»، «التركيب»، «فعال وفعْلان»، «الأضداد»، «شرح البخاري»... وغير ذلك. مات سنة خمس وستمائة.
«بغية الوعاة» ١/٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٢) «لسان العرب» (خلب) ٤/١٦٦.

(٣) البيت لعلباء بن أرقم في «شرح التصريح» ١/٢٣٤، «المقاصد النحوية» ٤/٣٨٤، ولزيد بن أرقم في «الإنصاف» ١/٢٠٢، ولباغت بن صريم اليشكري في «شرح المفصل» ٨/٨٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٢٧٠، «الجنى الداني» (٢٢٢)، «سر صناعة الإعراب» ٢/٦٨٣، «همع الهوامع» ٢/١٨٨.

(٤) علباء بن أرقم بن سعد بن عجل بن عتيك بن كعب بن شِكر بن بكر بن وائل، شاعر جاهلي، كان معاصرًا للنعمان بن المنذر.
«معجم الشعراء» ٣٠٤.

(٥) «لسان العرب» (عطا) ٩/٢٧٤.

بمعنى: المورق، و(السَّلَم)[1] بفتحتين جمع سلمة، وهي شجرة من شجر العضاه، وتروى: ناضر السلم، من نضر وجهه بتثليث الضاد إذا أحسن وأراد به الخضرة.

قوله: (ومن مجيئه جملة قول الشاعر:

ووجهٍ مُشرقِ النَّحرِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ)[2]

روي بدل (الوجه): (الصدر)، وروي: ونحر مشرق اللون، أي: ورب وجه يلوح لونه، وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصغر، والشاهد فيه ظاهر، وقد جعل الشارح[3] اسم كأن ضميرًا راجعًا للشأن والأمر، وجوز غيره مع ذلك رجوعه للوجه وللنحر.

تنبيه: سكت عن (لكن) وحكمها أنها تخفف فتهمل وجوبًا نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، وعن يونس[4] والأخفش جواز إعمالها[5].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (سلم) ٣٤٦/٦.

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ١٣٤/٢ ـ «الإنصاف» ١٩٧/١، «أوضح المسالك» ٢٧١/١، «شرح التصريح» ١٣٤/١، «شرح ابن عقيل» ٣٥٨/١، «شرح المفصل» ٨٢/٨، «همع الهوامع» ١٨٧/٢، «شرح الأشموني» ٣٢٤/١، «خزانة الأدب» ٣٩٢/١٠.

(٣) قال ابن الناظم ص (١٣٢): (تقديره: كأنّه، أي: كأَنَّ الأمر ثدياه حُقَّانِ).

(٤) يونس بن حبيب الضّبي الولاء البصري أبو عبدالرحمٰن.
سمع من العرب، وروى عن سيبويه، وسمع منه الكسائي والفرّاء.
ولد سنة تسعين، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة.
«بغية الوعاة» ٣٠٦/٢.

(٥) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢١٤/١.

لا: التي لنفي الجنس

١٩٧ ـ عَملَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ في نِكرَةْ ... مُـفْـرَدَةً جَـاءتْـكَ أوْ مُـكَـرَّرَةْ
١٩٨ ـ فانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ ... وبَـعْـدَ ذَاكَ الـخـبـر اذكـر رَافِـعَـهْ
١٩٩ ـ وَرَكّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كلاَ ... حـولَ وَلاَ قُـوَّةَ والـثـانـي اجْـعَـلاَ
٢٠٠ ـ مرفوعًا أو منصوبًا أو مركّبًا ... وَإنْ رَفَـعْـتَ أوَّلاً لاَ تَـنْـصِـبَـا

***

لا: التي لنفي الجنس

لا: هذه تسمى: لا النافية للجنس، وتسمى: لا التبرئة؛ لأنها لنفيها الجنس تدل على البراءة منه، وخرج بها (لا) التي للنهي، ولا[١] والتي للدعاء، والزائدة، والتي لنفي الوحدة.

قوله: (فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها الاستغراق)، أي: تنصيصًا، وإلا فالاستغراق مقصود فيه كقسيمه[٢] الذي بعده بجامع أن النكرة في كل منهما واقعة في سياق النفي، غايته أن الاستغراق في هذا ظاهر،

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) ورد بهامش (ب) ما نصه: قسيمه: هو قوله: إذا لم يقصد قبله العبارة التي للشارح.

وفي الثاني نص.

قوله[1]: (لأنها لتوكيد النفي) الأولى للنفي المؤكد وكأنه ارتكب ذلك لمقابلته.

قوله: (وإن لتوكيد الإيجاب) ولو عبر في الأول بما قلته، وفي الثاني بالإيجاب المؤكد حصلت المقابلة.

قوله: (لأن الوهم) الأولى لأن العقل؛ إذ القضايا الوهمية إنما تعتبر في التحسين لا في إثبات الأحكام[2] كما هنا.

قوله: (وأما إعمالها عمل (إنَّ) فمشروط: ـ بأن تكون نافية للجنس، واسمها نكرة متصلة) ذكر لها شرطين هما في الحقيقة أربعة، وذكر لها في التوضيح ستة شروط، هي في الحقيقة سبعة، أربعة راجعة إليها[3]، واثنان إلى اسمها، وواحد إلى خبرها، فقال[4]: (وشرطها أن تكون نافية، وأن يكون المنفي للجنس، وأن يكون نفيه نصًا وأن لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة متصلة بها[5]، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة نحو: لا غلام سفر حاضر). انتهى.

ويجب أيضًا تأخير[6] خبرها، ولو ظرفًا؛ لضعفها ـ كما ذكره الناظم بقوله: وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه. (عند غير المبرّد وابن كيسان)[7]، وزاد ابن هشام ـ تبعًا لغيره: أن لا يبنى اسمها على عامل محذوف أو عامل

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) مكانها بياض في (ج).
(٣) في (ج): (لها).
(٤) «أوضح المسالك» ١/٢٧٤.
(٥) في (ج): (فيها).
(٦) في (ج): (تأخر).
(٧) ما بين القوسين ساقط من (ج).

معنوي، فإن بنى عليه لم تعمل نحو: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾، فإنه بتقدير: لا نرحب مرحبًا، ونحو: لا سلام على زيد، فإنه معمول للابتداء.

قوله: (فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء)، أي: لأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير، ووجب[1] عند غير المبرّد وابن كيسان التكرار أيضًا، وكالاسم المفصول المعرفة نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو)، وأما نحو قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فمؤول على حذف مضاف، أي: ولا مثل أبي حسن. قوله: (نصب) إنما لم[2] يبن كالمفرد لتعذر التركيب فيما فوق اثنين، وألحق به الشبيه به، لشبهه به في عمله في الثاني أو تخصيصه به، ويقال للشبيه به: المطول، والمطول أي: الممدود، وإنما بني ظريف في نحو لا رجل ظريف كما سيأتي؛ لأن الصفة مع موصوفها في المعنى واحد.

قوله: (بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلا لاَ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ)[3]

(يذود) جملة حالية، أي: يدفع، و(ألا) للتنبيه، ولا لنفي الجنس، وخبر لا محذوف، أي: حاصل، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (بلا تنوين) إيضاح[4] للفتح؛ إذ الفتح من ألقاب البناء ولا تنوين فيه، ومثله يأتي في قوله: (الكسر بلا تنوين).

قوله (قال الشاعر:

---

(١) «أوضح المسالك» ١/٢٧٥.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٢٨٠، «تخليص الشواهد» (٣٩٦)، «الجنى الداني» (٢٩٢)، «شرح الأشموني» ١/٣٣٣، «شرح التصريح» ١/٢٣٩، «الدرر» ١/٣١٧.

(٤) في (ج): (أيضا).

تَعَزَّ فلا إِلْفَيْن بالعيش[1] مُتِّعا ولكن لِوُرَّادِ المنَوُن تَتَابُعُ)[2]

(تَعَزَّ) أمر من العزاء[3]، وهو الصبر، والفاء للتعليل، والشاهد في (فلا إلفين)، و(المنون)[4]: الموت، والورّاد جمع وارد، أي: فلا يبقى أحد بعد مضي الإلفين، ولكن يتبع بعضهم بعضًا.

قوله (وقال الآخر:

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آ باءَ إلاّ وقد عَنَتْهُمُ شئون)[5]

أي: يحشرون يوم القيامة للعدل والفصل، أي: أهمتهم، (شئون)[6] جمع شأن وهو الخطب، والشاهد في (لا بنين) والاستثناء مفرغ، وقيل: (لا) زائدة، والجملة بعده حال.

قوله[7]: (وقد أنشدوا قول الشاعر:

لا سابغاتِ ولا جَأْواءَ باسِلَةً تَقِي المنُونَ لدى استيفاءِ آجَالِ[8]

---

(١) في (ج): (بالعشق)، وكتب في هامشها: (بالعيش) كذا عند الشارح والعيش في الصغير.

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٧٩/١، «تخليص الشواهد» (٣٩٥)، «شرح الأشموني» ٣٣٣/١، «شرح التصريح» ٢٣٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٣٣/٢، «همع الهوامع» ٢٠٠/٢، «الدرر» ٣١٧/١.

(٣) «لسان العرب» (عزا) ١٩٥/٩.

(٤) «لسان العرب» (منن) ١٩٧/١٣

(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨٠/١، «تخليص الشواهد» (٣٩٥)، «شرح الأشموني» ٣٣٣/١، «شرح التصريح» ٢٣٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٣٤/٢، «همع الهوامع» ٢٠٠/٢، «الدرر» ٣١٨/١.

(٦) «لسان العرب» (شأن) ٩/٧.

(٧) ساقطة من (ج).

(٨) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٣٩٦)، «شرح الأشموني» ٣٣٥/١، «همع الهوامع» ٢٠١/٢، «الدرر» ٣٢٠/١.

بالوجهين)، أي: الكسر بلا تنوين، والفتح في (سابغات)[1] وهي الدروع الواسعة، و(الجأواء)[2] بالمد يقال: كتيبة جأواء بينة الجأو، وهي التي يعلوها السواد لكثرة الدروع، و(باسلة) بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهي الشجاعة، أي: لا شيء من ذلك يدفع الموت عنه استكمال الأعمار.

قوله: (الأول الفتح على إعمال (لا) الثانية مثاله: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، أي: بفتحهما على التركيب، والكلام جملتان.

قوله: (على محل الاسم) في جعله محل الاسم معطوفًا عليه تسمح عرف مما قدمته في الباب قبله.

قوله (قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[3]

قاله أنس[4] بن عباس بن مرداس السلمي، وقيل: غيره، أي: لا نسب اليوم حاصل بيننا، والشاهد فيه ظاهر، وروي بدل (الخرق على الراقع): الفتق على الراتق، وهو الأنسب بالبيت قبله، وهو:

لاَ صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوه وَلاَ بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

قوله: (والثالث الرفع على أحد وجهين إلغاؤها أو زيادتها)، مراده بإلغائها: إبطال عملها عمل إن، وإعمالها عمل ليس، وفي نسخة بدل (إلغاء

---

(١) «لسان العرب» (سبغ) ١٦٠/٦.
(٢) «لسان العرب» (جأي) ١٥٩/٢.
(٣) البيت لأنس بن العبّاس بن مرداس في «الكتاب» ٢٨٥/٢، «تخليص الشواهد» (٤٠٥)، «شرح التصريح» ٢٤١/١، «المقاصد النحوية» ٣٥١/٢، «الدرر» ٤٧٦/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨٧/١، «شرح الأشموني» ٣٣٧/١، «شرح ابن عقيل» ٣٦٦/١.
(٤) أنس بن عباس بن مرداس السّلمي، شاعر جاهلي، كان والده شاعرًا فارسًا من سادات قومه، وجدّته لأبيه الخنساء الشاعرة.
«الدرر» ١٧٦/٦، «معجم الشعراء» ٢٦٢، «الأعلام» ٢٦٧/٣.

لا) (إجراء لا مجرى ليس)، فعلى إلغائها يكون الكلام جملتين، وعلى زيادتها يكون جملة واحدة.

قوله: (على محل لا الأولى... إلخ)، في جعله لـ(لا) محلاً، وجعله محلها مع اسمها معطوفًا عليه واقتصاره عليهما تَسَمُّح، عرف أيضًا من الباب قبله.

قوله (قال الشاعر:

هَـذَا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ لاَ أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ)[1]

(الصغار)[2] بفتح الصاد: الذل والهوان، أي: لعمرهم[3] قسمي أو يميني هذا هو الهوان، والشاهد في عجزه.

(وإن ألغيت الأولى، رفعت الاسم بعدها)، أي: على إلغائها بالمعنى السابق، أو على زيادتها.

قوله (قال الشاعر:

فـلا لَـغْـوٌ ولا تـأثـيـمَ فـيـهـا ومـا فَـاهُـوا بـه أبـدًا مُـقـيـمُ)[4]

---

(١) البيت لضمرة بن جابر في «خزانة الأدب» ٣٨/٢.
ولرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمّام أخي جساس ابني مرّة في «تخليص الشواهد» (٤٠٥).
وهو لرجل من مذحج أو لهمّام بن مرّة أو لرجلٍ من بني عبد مناة أو لابن أحمر أو لضمرة بن ضمرة في «شرح التصريح» ٢٤١/١.
أو لابن أحمر في «المقاصد النحوية» ٣٣٩/٢.
وبلا نسبة في «شرح المفصل» ١١٠/٢، «أوضح المسالك» ٢٨٣/١، «شرح الأشموني» ٣٣٦/١، وروايته «وهذا وجدُّكم الصَّغَار بعينه».
(٢) «لسان العرب» (صغر) ٣٥٢/٧.
(٣) في (ج): (لعمرك).
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» (٤٧٧)، «تخليص الشواهد» (٤٠٦)، «الدرر» ٢/ ٤٧٨، «شرح التصريح» ٢٤١/١، «المقاصد النحوية» ٣٤٦/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٨٦/١، «شرح الأشموني» ٣٣٨/١، «شرح ابن عقيل» ١/ ٣٦٩.

قاله أمية بن أبي الصلت (من قصيدة)[1] ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها، وأحوال يوم القيامة وأهلها، وألغيت (لا) الأولى، وأعملت عمل ليس، وفيه مع ما بعده الشاهد، واللغو[2][3]: القول الباطل، والتأثيم: من أثمته، إذا قلت له: أثمت.

وقوله: (وما فاهوا. . .)[4] إلخ، إنما هو عجز لبيت آخر، والأصل هكذا: فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم، وفيها لحم ساهرة وبحر، وما فاهوا به أبدًا مقيم، والحَيْنُ[5] بالفتح: الهلاك، و(الساهرة) أرض يجددها الله تعالى يوم القيامة، أي: ما نطقوا به واشتهوه حاصل موجودًا أبدًا لا ينقطع ولا يغيب.

٢٠١ ـ وَمُفْرَدًا نَعتًا لِمبْنِيٍّ يَلي فافْتَحْ أو انصبنْ أو ارْفَعْ تَعْدِلِ
٢٠٢ ـ وغيرَ ما يلي وغيرَ المفرد لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أو الرفعَ اقْصِدِ
٢٠٣ ـ والعطفُ إن لم تتكرَّرْ لا احكمَا له بما للنَّعْتِ ذي الْفَصْلِ انْتَمَى

قوله: (محل اسم (لا) فيه تسمح) علم مما مر، وكذا في قوله: (على محل لا مع اسمها) والمراد بمحل الاسم في الأول محله بعد (لا)، وفي الثاني محله قبله، ويأتي نظير ذلك في قوله (وجاز في المعطوف الرفع، أي: آخره)، وفي قوله: (والاتباع لاسمها على محله. .. إلخ).

قوله: (وكذلك إن كان النعت غير مفرد)، أي[6]: بأن يكون مضافًا أو شبيهًا به، وخرج بـ(اسم (لا) المبني) اسمها المعرب، ففي نعته الرفع والنصب فقط مطلقًا.

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «لسان العرب» (لغا) ٢٩٩/١٢.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٥) «لسان العرب» (حين) ٤٢٤/٣.
(٦) ساقطة من (ج).

قوله (قال الشاعر:

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِهِ　　إذا هو بالمجدِ ارتدى وتَأزَّرا)[(١)]

اسم (لا) فيه (أب) وخبرها (مثل مروان وابنه)، وأراد بمروان (مروان بن)[(٢)] الحكم، وبابنه عبد الملك بن مروان، والشاهد في (وابنا) حيث عطفه على محل اسم (لا)، ويجوز رفعه لعدم (تكرر (لا)[(٣)].

وقوله: (إذا هو)، أي: كل منهما ارتدى وتأزرا.

٢٠٤ ـ وأعْطِ لاَ مَعْ همزة استفْهَامِ　　ما تستحق دُونَ الاسْتِفْهَامِ

قوله: (والإتباع لاسمها على محله)، يعني: إتباع اسم (لا) الثانية[(٤)] على محل اسم (لا) الأولى ففي كلامه اختصار مجحف مع تسمح فيه، وفيما بعده قدمت التنبيه عليه.

قوله: (من الابتداء) الأنسب من الرفع.

قوله (كقول حسان)، يعني[(٥)]: ابن ثابت.

(ألا طعان ألا فرسان عاديةً　　إلا تجشؤكم حول التنانير)[(٦)]

---

(١) البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في «تخليص الشواهد» ٤١٣ ـ ٤١٤، «شرح التصريح» ٢٤٣/١، «المقاصد النحوية» ٣٥٥/٢، «خزانة الأدب» ٦٧/٤.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٨٥/٢، «أوضح المسالك» ٢٨٩/١، «شرح الأشموني» ٣٤٠/١، «شرح المفصل» ١٠١/٢، ١١٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) في (ج): (تكراره).

(٤) في (ج): (الفانية).

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٢٠١)، «الكتاب» ٣٠٦/٢، «تخليص الشواهد» (٤١٤)، «خزانة الأدب» ٦٩/٤، «المقاصد النحوية» ٦٣٢/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٤٢/١، «همع الهوامع» ٢٠٥/٢.

هو من قصيدة هجا بها الحارث بن كعب المجاشعي، والشاهد فيه ظاهر و(عادية) نعت لـ(فرسان) والتجشؤ من الجشؤ، أي: لا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون بالتجشؤ[1] على أعدائهم، أي: لستم بأهل حرب، وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير، كما أشار إليه بالتجشؤ؛ لأنه إنما ينشأ من الأكل الكثير، والتنانير جمع تنور: وهو الذي يوقد فيه النار.

قوله: (ومثله:

أَلاَ ارعـواءَ لـمـن ولَّـتْ شـبـيـبـتُـه ... وآذنـتْ بـمـشـيـبٍ بـعـدَهُ هَـرَمُ)[2]

الارعواء[3]: الانكفاف عن القبيح، والشبيبة: الشباب، (آذنت) بالمد، أي: أعلمت، والشاهد فيه ظاهر.

قوله: (كقول الشاعر:

ألا اصْطِبارَ لِسَلْمَي أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلاقِـي الـذِي لاقَـاهُ أَمْـثَـالِـي)[4]

أي: ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أينتفي الصبر من هذه المرأة أم لها تثبت وجلد؟ والشاهد في (ألا اصطبار) حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي والحرفان باقيان على معنييهما، و(لسلمى) متعلق بخبر (لا) المحذوف، أي: كائن و(إذا) ظرفية.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٢٩٢، «تخليص الشواهد» (٤١٤)، «شرح الأشموني» ١/٣٤٢، «شرح التصريح» ١/٢٤٥، «شرح ابن عقيل» ١/٣٧٥، «المقاصد النحوية» ٢/٣٦٠، «همع الهوامع» ٢/٢٠٥، «الدرر» ١/ ٣٢٤.

(٣) «لسان العرب» (رعي) ٥/ ٢٥٢.

(٤) البيت لقيس بن الملوّح في «ديوانه» (١٧٨)، «شرح التصريح» ١/٢٤٤، «المقاصد النحوية» ٢/٣٥٨، «الدرر» ١/ ٣٢٢. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٢٩١، «شرح الأشموني» ١/٣٤٣، «شرح ابن عقيل» ١/٣٧٥، «همع الهوامع» ٢/٢٠٥، «تخليص الشواهد» (٤١٥).

قوله: (وقد يراد بالاستفهام)، أي: مع (لا)، كما يوجد في بعض النسخ.

قوله: (كقول الشاعر:

أَلا عُمْرَ ولّى مُستطاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يدُ الغَفَلاتِ)[1]

(ألا) هنا للتمني، وفيه الشاهد؛ حيث أريد بها التمني، وقيل: الهمزة للاستفهام دخلت على (لا) النافية للجنس، ولكن أريد بالاستفهام التمني فيبقى لـ (لا) ما كان لها من العمل دون جواز الإلغاء والإتباع على المحل، ولكن لا خبر لها عند الأكثرين[2]، فاسمها (عمر) بإسكان الميم، ويجوز في غير البيت ضمها، و(ولى) و(مستطاع رجوعه) صفتان له (فيرأب) بالنصب جواب التمني من رَأَبْتُ[3] الإناء: شعبته وأصلحته، و(أثأت)[4]، أي: أخربت، وقد استعار للغفلات التي هي جمع غفلة يدًا تشبيهًا بمن يكتسب أشياء بيده.

قوله (كقول الشاعر:

أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ)[5]

بعده:

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩١/١، «تخليص الشواهد» (٤١٥)، «الجنى الداني» (٣٨٤)، «شرح الأشموني» ٣٤٤/١، «شرح التصريح» ٢٤٥/١، «شرح ابن عقيل» ٣٧٦/١، «المقاصد النحوية» ٣٦١/٢، «خزانة الأدب» ٧٠/٤.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ٢٩٣/١، «توضيح المقاصد» ٢١٩/١، «شرح الأشموني» ٣٤٤/١.

(٣) «لسان العرب» (رأب) ٧٧/٥.

(٤) «لسان العرب» (ثأي) ٧٩/٢.

(٥) البيت لعمر بن قعاس (أو قعناس) المرادي في «خزانة الأدب» ٥١/٣ ـ ٥٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٠٨/٢، «الجنى الداني» (٣٨٢)، «شرح الأشموني» ٣٤٥/١، «المقاصد النحوية» ٣٦٦/٢، «الأزهية» (١٦٤).

تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي وتَـقُـمُّ بَـيْـتِـي وأُعـطِـيـهَـا الإتـاوَة إنْ رَضِـيْـتُ

هما لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمنعة و(ألا) هنا للعرض، وعليه اقتصر الشارح أو للتحضيض، والأول طلب الشيء بلين، والثاني طلبه بحث، و(رجلًا) منصوب بمقدر، أي: ألا تروني رجلاً كما قاله الشارح، وقيل بما يفسره جزاه الله، ويروى: (رجلٍ) بالجر بتقدير ألا من رجل، و(رجلٌ) بالرفع بالابتداء لتخصيصه بالاستفهام، والمُحَصِّلة[1] المرأة التي تُحَصِّل تراب المعدن، واللِّمة[2] بكسر اللام: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين فهو جمة، والإِتاوة[3] بكسر الهمزة وبالمثناة: الخراج.

٢٠٥ ـ وشَاعَ في ذَا الْبَابِ إسْقاطُ الْخَبَرْ إذَا الـمـرادُ مَـعْ سُـقـوطِـهِ ظَـهَـرْ

قوله (كقول حاتم:

ورَدَّ جـازِرُهُـم حـرفًـا مـصَـرَّمَـةً ولا كـريـمَ من الوِلْدان مَصْبُوحُ)[4]

ركب فيه صدر بيت على عجز آخر، وليس البيت لحاتم، بل هو لرجل من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر[5] خاطبين لها، فقدمت حاتمًا عليهما فتزوجته، فقال الرجل[6]:

---

(١) «لسان العرب» (حصل) ٢٠٨/٣.
(٢) «لسان العرب» (لمم) ٣٣٢/١٢.
(٣) «لسان العرب» (أتي) ٦٧/١.
(٤) البيت لحاتم بن عبدالله الطائي في «شرح أبيات سيبويه» ٥٧٣/١.
ولأبي ذؤيب الهذلي في «شرح المفصل» ١٠٧/١، وملحق لشرح أشعار الهذليين (١٣٠٧)، ولرجل جاهلي من بني النبيت في «المقاصد النحوية» ٣٦٨/٢، ٣٦٩.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٩٩/٢، «شرح الأشموني» ٣٤٦/١، «شرح ابن عقيل» ٣٧٨/١، «تخليص الشواهد» (٤٢٢).
(٥) في (ج): (عور).
(٦) ساقطة من (ج).

هلاَّ سَألْتِ النَّبيتِيِّينَ مَا حَسَبِي)[1] عِـنْـدَ الـشِّـتَـاءِ إِذَا مَـا هَـبَّـت الـرِّيـحُ
وَرَدَّ جـازِرُهُـم حَـرْفًـا مُـصَـرَّمَـةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا[2] وَفي الأصلاءِ تَملِيحُ
إذا اللّقَاحُ غَدَت ملقى أَصِرَّتـهـا وَلاَ كَـرِيـمَ مِـنَ الِـولْـدَانِ مَـصْـبُـوحُ

النبيتيون جمع نبيتي؛ نسبة إلى نبيت، وهو عمرو بن مالك بن أوس، والجازر[3]: الذي ينحر الإبل، والحرف[4]: الناقة المهزولة، وقيل: المسنة و(مصرمة) صفتها يقال: ناقة مصرمة[5] إذا قطع أخلافها ليبس الإحليل ولا يخرج اللبن؛ ليكون أقوى لها، ويروى: مضمرة، أي: مهزولة، والشاهد فيه ظاهر، و(الأصلاء)[6] جمع صلاً وهو: ما حول الذنب و(تمليح)، أي: شيء من ملح، أي: الشحم، سمي الشحم ملحًا تشبيهًا له به، واللقاح[7]: جمع لقوح، وهي: الناقة الحلوب، والأصرة[8] جمع صِرار بكسر الصاد، وهو: خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها، وإنما يلقى إذا لم يكن ثم در، والولدان[9] جمع وليد من صبي وعبد، ومصبوح[10] من صبحته بالتخفيف، إذا سقيته الصبوح، وهو الشراب بالغداة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) «لسان العرب» (جزر) ٢٧١/٢.
(٤) «لسان العرب» (حرف) ١٢٨/٣.
(٥) «لسان العرب» (صرم) ٣٣٥/٧.
(٦) «لسان العرب» (صلا) ٣٩٨/٧.
(٧) «لسان العرب» (لقح) ٣٠٨/١٢.
(٨) «لسان العرب» (صرر) ٣٢٢/٧.
(٩) في (ج): (الولد).
(١٠) «لسان العرب» (صبح) ٢٧٢٠/٧.

ظن وأخواتها

٢٠٦ ـ انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَي ابْتِدَا ... أعْني رأى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
٢٠٧ ـ ظَنَّ حَسبتُ وزَعَمْتُ مَعَ عَدْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعتقَدْ
٢٠٨ ـ وهَبْ تَعَلَّمْ والّتي كَصَيَّرَا ... أيْضَا بهَا انْصِبْ مُبْتدًا وخَبَرَا

***

ظن وأخواتها(١)

قوله: (واقعة معانيها على مضمون الجمل)، أي: الجمل الاسمية بقرينة ما ذكره عقبه؛ إذ الفعل لا يدخل على فعل، وأما نحو: (قلت: قام زيد)، فالجملة الثانية حكاية يراد بها اللفظ، أي: (قلت(٢): هذا اللفظ)، فلم يقع الفعل حقيقة بعد الفعل، كذا قيل، ولا يخفى أن دخول الفعل على الفعل للتأكيد اللفظي لا مانع منه، فليس مرادًا، فإن كان المراد بمنعه امتناعه بدون فاعل ظاهر أو مقدر فغير موجود؛ إذ الفعل لابد له من فاعل ظاهر أو مقدر، وإن كان مطلقًا فمردود لوجود، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأحزاب: ٢٨].

وقوله: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾، وقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٩].

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) في (ج): (قال).

وقوله ﷺ: **«يا عبدالله، لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل»**[1]، وقول الشاعر[2]:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.

وقوله: (فإن تزعميني[3] كنت أجهل فيكم).

وقوله: (وكنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) وسيأتيان، وحينئذ فلا وجه للاعتذار عن (قلت: قام زيد).

قوله: (فتدخل على المبتدأ والخبر)، اقتصر على دخولها عليهما؛ لأنه الغالب؛ ولأنه المراد هنا، وإلا فقد تدخل على غيرهما، (كظننت زيدًا عمرًا) لا على وجه التشبيه، أي: ظننت المسمى بهذا هو المسمى بهذا، فالذات فيهما واحدة، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذ لا يقال: (زيد عمرو) إلا[4] على وجه التشبيه المقتضي لاختلافهما ذاتاً.

قوله: (وهي ـ أي: الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ـ ثلاثة أنواع)، أحسن منه ما صنعه ابن هشام[5]، فإنه قسمها إلى خمسة: القلبية منها أربعة ما يفيد في[6] الخبر يقينًا، ما يفيد فيه رجحانًا، ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان، والخامس: وهو غير قلبي ما يفيد تحويلاً، وحصر الأول في أربعة: وجد وألفى وتعلَّمَ ـ بمعنى: أعلم ـ ودرى، والثاني في خمسة: جعل وحجا وعد وهب (وزعم، والثالث: في اثنين: رأى وعلم، والرابع في ثلاثة: ظن وحسب)[7] وخال، وبذلك علم ما في تعبير الشارح بعد في النوع الأول والثاني مما ذكره.

---

(١) «صحيح البخاري» ٣٨٧/١ (باب: ما يُكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه).
(٢) الشاهد لامرئ القيس في «ديوانه» ص(٨).
(٣) في (ج): (تربيني).
(٤) في (ج): (لا).
(٥) «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ٢٩٤/١ ـ ٣٠٤.
(٦) من (ج).
(٧) ما بين القوسين ساقط من (ج).

قوله: (فمن النوع الأول[1]: رأى، لا بمعنى: أبصر، أو أصاب الرؤية[2]، أي: أو بمعنى: الرأي، أي[3]: المذهب، فإن كانت بمعنى شيء منها تعدت إلى واحد، نحو (رأيت الهلال)، و(رأيت زيدًا) أي: أصبته (رئته)[4]، و(رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا)، و(رأى الشافعي حُرْمَته)، وإن كانت حكمية فستأتي، ونسخ الشرح هنا وفيما يأتي مختلفة.

قوله: (وأنشد أبو زيد:

رأيتُ الله أكبر كلِّ شيءٍ   محاولةً وأكثرَهُم جنودًا)[5]

قاله خداش[6] بن زهير، والشاهد فيه ظاهر، و(محاولة) منصوب تمييزاً، أي: من حيث المحاولة، أي: القدرة وكذا (جنودًا).

وقوله: ومنه (علم) لغير عرفان أو علمة، وهي[7]: (انشقاق الشفة العليا)، فإن كانت بمعنى عرف تعدت إلى واحد، وبمعنى: العلمة كانت لازمة، وسيأتيان.

قوله: (ومنه، وجد، لا بمعنى: أصاب أو استغنى أو حقد أو حزن)،

---

(١) معاني الأفعال اعتمد فيها ابن النّاظم على أبيه في «التسهيل» «شرحه».

(٢) في (ج)، (ب): الرئة.

(٣) في «شرح التسهيل» ٨١/٢: (يقال: رأيت الشيء: بمعنى أبصرته، ورأيتُ رأي فلان بمعنى اعتقدته، ورأيتُ الصَّيد بمعنى أصبتُه في رئته، فهذه متعدّية إلى واحد)، ولم يذكر ابن الناظم معنى المذهب.

(٤) في (ب)، (ج): (رؤيته).

(٥) البيت لخداش بن زهير في «المقاصد النحوية» ٣٧١/٢.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٢٥)، «شرح الأشموني» ٣٤٩/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨١/١.

(٦) خداش بن زهير العامري، شاعر جاهلي من أشراف بني عامر وشجعانهم، لقّب بـ«فارس الضحياء» غلب على شعره الفخر والحماسة، هجا قريشًا لأنها قتلت أباه في حرب الفجار.
«الشعر والشعراء» ٦٤٩، «طبقات فحول الشعراء» ١٤٣، «الأعلام» ٣٠٢/٢.

(٧) «لسان العرب» (علم) ٣٧٢/٩.

فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد، أو بمعنى البقية كانت لازمة[(١)].

قوله: (ومنه درى في نحو قوله:

دُرِيتَ الوَفيَّ العَهْدُ يا عُرْوَ فاغتبطْ ... فَإِنَّ اغتباطًا بِالوَفَاءِ حِمِيْدُ)[(٢)]

الشاهد في أوله[(٣)]، والتاء مفعول أول نائب الفاعل، والثاني (الوفي)، ويجوز خفض العهد بالإضافة، ونصبه بالتشبيه بالمفعول، ورفعه بالفاعلية وأرجحها النصب، وأضعفها الرفع، (عرو) مرخم عروة، (فاغتبط) جواب شرط، تقديره: إذا دريت ذلك فاغتبط من الغبطة، وهي أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد، و(بالوفاء) متعلق (بما بعده)، وقد يكون درى[(٤)] للتحيل، فيتعدى إلى (واحد)[(٥)] نحو: درى الذئبُ الصيدَ، أي: استخفى له وتحيل ليفترسه.

قوله (فإذا دخلت عليه الهمزة للنقل تعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بالباء... إلخ)، محله إذا لم (يدخل)[(٦)] على الفعل استفهام، فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣﴾ [القارعة: ٣] فالكاف مفعول أول، والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين.

قوله (ومنه تَعَلَّمْ بمعنى اعلم، ولا يتصرف)، أي: فلا يستعمل إلا بصيغة الأمر كذا قاله تبعًا لأبيه، قال المرادي[(٧)]: (والصحيح أنها تتصرف؛

---

(١) لم يذكر الشارح الشواهد التي اعتمدها ابن الناظم.

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٦/١، «شرح الأشموني» ٣٥٧/١، «الدرر» ٣٣٣/١، «شرح التصريح» ٢٤٧/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨٣/١، «همع الهوامع» ٥٤١/١.

(٣) في (ج): قوله.

(٤) «لسان العرب» (دري) ٣٤٢/٤.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) مكررة في (ج).

(٧) «توضيح المقاصد والمسالك» (٢٢٤)، «همع الهوامع» ٥٤١/١ ـ ٥٤٢، «التذييل والتكميل» ٣٠/٦.

لأن يعقوب[١] (حكى)[٢] وقال: تَعَلَّمت إن فلانًا خارج، يعني: علمت، فإن لم تكن بمعنى: أعلم بل كانت أمرًا، من تعلمت الحساب، ونحوه تعدت إلى واحد، وتصرفت).

قوله:

(تعلَّم شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها　　فبالغْ بلطفٍ في التَّحيُّلِ والمَكْرِ)[٣]

قاله زياد[٤] بن سيار، والشاهد في (تعلَّمْ) حيث نصب مفعولين مثل أعلم أحدهما (شفاء النفس) والآخر (قهر عدوها).

قوله (ومنه ألفى في نحو قوله:

قد جَرَّبوه فألفَوْهُ المغيثَ إذا　　ما الرَّوعُ عمَّ فلا يَلْوِي على أَحَدِ)[٥]

أي: جرب الناس ذلك الممدوح فوجدوه مغيثًا إذا عمهم الروع، أي:

---

(١) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت.
كان عالمًا بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر راوية ثقةً، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي.
وله تصانيف في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب، وكان معلمًا للصبيان ببغداد ثم، أدّب أولاد المتوكل.
«بغية الوعاة» ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٢) مكررة في (ج).

(٣) البيت لزياد بن سيار في «خزانة الأدب» ١٢٩/٩، «شرح التصريح» ٢٤٧/١، «المقاصد النحوية» ٣٧٤/٢، «الدرر» ٣٣٤/١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٥/١، «شرح الأشموني» ١٥٨/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨٤/١، «همع الهوامع» ٥٤١/١.

(٤) زياد بن سيار بن عمرو بن جابر، من شعراء الجاهلية.
«خزانة الأدب» ١٢٩/٩.

(٥) البيت لأبي حفص الشطرنجي في «دلائل الإعجاز» ص(٦٢).
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٣١)، «خزانة الأدب» ٣٣٥/١١، «الدرر» ٣٣٣/١، «همع الهوامع» ٥٤٠/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٨/٢.

الخوف. ولم يلو، أي: يعطف ذلك الروع على أحد، و(الروع) مرفوع بـ(ما) (يفسره ما)[1] بعده، والشاهد في البيت ظاهر، وقيد في «التسهيل»[2] ألفى بمرادفتها (لوجد) احترازًا من ألفى بمعنى: أصاب، فإنما تتعدى[3] إلى واحد.

قوله: (ومن النوع الثاني خال، لا بمعنى تكبر، أو ظلع)[4]، أي: الفرس ونحوه إذا غمز في مشيه، فإن كانت بمعنى شيء منها كانت لازمة.

قوله: (ومنه ظن لا بمعنى: اتهم)، (أي)[5]: فإن كانت بمعنى اتهم تعدت إلى واحد، وسيأتي.

قوله: (ومنه حسب، لا بمعنى: صار، أحسب[6]، أي: ذا شقرة، أو حمرة، وبياض، كالبرص) أي: ذا شقرة وبياض أو حمرة وبياض، فإن كانت بمعنى ذلك كانت لازمة.

قوله: (قال الشاعر:

وكنا حَسِبْنا كلَّ بيضاء شحمةً عشيةَ لاقينا جُذَامَ وحِمْيَرَا)[7]

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «التسهيل» ٧٩/٢.
(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٥٤١/١: (ألفى بمعنى وجد، أثبتها الكوفية وابن مالك، وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا: المنصوب ثانيًا حال، والألف واللام في البيت زائدة).
(٤) «لسان العرب» (ظلع) ٢٥٦/٨.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) «لسان العرب» (حسب) ١٦٦/٣.
(٧) البيت لزفر بن الحارث الكلابي في «تخليص الشواهد» (٤٣٥) «شرح التصريح» ٢٤٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٢/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٠٥/١، «التذييل والتكميل» ٣٥/٦.

قاله زفر[1] بن الحارث الكلابي، والشاهد فيه ظاهر، و(عشية) منصوب بالظرفية، وهو مضاف إلى الجملة بعده.

قوله: (ومنه زعم لا بمعنى كفل، أو سمن، أو هُزِلَ)، أي: ببنائه للمفعول، ضد السِّمَن ومصدره[2] الهُزَال، وأما هَزَل ببنائه للفاعل يَهْزِلُ هَزْلاً فهو ضد الجِدّ، قاله الجوهري[3]، فإن كانت بمعنى: كفل تعدت إلى واحد تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر، ومثلها إذا كانت بمعنى: رأس، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل كانت لازمة.

قوله: (قال:

فإن تزعُمِيني كنت أجهلُ فيكم ... فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بعدك بالجَهْلِ)[4]

قاله أبو ذؤيب، والشاهد في أوله حيث تعدى الفعل إلى مفعولين، أحدهما ياء المتكلم والآخر الجملة بعده (بالجهل) مقابلة[5]، أي: استبدلت الحلم بعد فراقك بالجهل، أراد أنه ترك الجهل، ولازم الحلم، والأكثر في هذا الفعل وقوعه على أنَّ أو أنْ وصلتها، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، قال السيرافي: (والزعم قول يقترن به

---

(١) زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي، أبو الهذيل: أمير من التابعين من أهل الجزيرة، كان كبير قيس في زمانه، شهد صفّين مع معاوية أميرًا على أهل قنسرين. كان وفاته في خلافة عبدالملك بن مروان.
«الأعلام» ٣/٤٥.

(٢) في (ج): والمصدر.

(٣) «الصحاح» (هزل) ٢/٦٤٠.

(٤) البيت لأبي ذؤيب في «الكتاب» ١/١٢١، «تخليص الشواهد» (٤٢٨)، «خزانة الأدب» ١١/ ٢٤٩، «الدرر» ١/٣٣١، «المقاصد النحوية» ٢/٣٨٨، «شرح أشعار الهذليين» ١/٩٠.
وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ١/٣٨٦، «همع الهوامع» ١/٥٣٨.

(٥) في (ج): بالمقابلة.

اعتقاد صح أو لم يصح)[1] .

وقال السعد التفتازاني: زعم من أفعال القلوب، و(أجهل) فعل، وقد يتوهم أنه أفعل التفضيل فيروى بالنصب، كما يوهم أن الزعم هنا بمعنى القول، أو بمعنى يكذب أو يطمع. انتهى.

قوله: ومنه (عد، لا بمعنى: حسب)، (أي)[2]: فإن كانت بمعنى حسب من الحسبان بمعنى: الحساب تعدى إلى واحد.

قوله: (كقوله:

لا أعُدُّ الإقتارَ عُدْمًا ولكنْ　　فَقْدُ مَنْ قد فقدتُهُ الإعدامُ)[3]

قاله أبو دؤاد، وجارية بن الحجاج، والشاهد في أوله حيث نصب (أعد) مفعولين؛ أحدهما: الإقتار، والآخر: عدمًا، أي: فقرًا، أي: لا أظن التقتير على العيلة عدما، ولكن فقدان من قد فقدته، أي: عدمته من الأصحاب هو الإعدام.

قوله (وقال الآخر:

فلا تَعْدُدِ المولى شريكَكَ في الغنى　　ولكنَّما المولَى شريكُكَ في العُدْمِ)[4]

---

(1) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (٢٢٣)، «التذييل والتكميل» ٢٤/٦، «همع الهوامع» ٥٣٩/١.

(2) ساقطة من (ج).

(3) البيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه» (٣٣٨)، «تخليص الشواهد» (٤٣١)، «خزانة الأدب» ١٢٥/٨، ٥٩٠/٩، «الدرر» ٣٢٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٩١/٢، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٣٧٥/١، «التذييل والتكميل» ٢٢/٦.

(4) البيت للنعمان بن بشير في «ديوانه» (١٥٩)، «تخليص الشواهد» (٤٣١)، «شرح التصريح» ٢٤٨/١، «الدرر» ٣٢٩/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٩/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨٧/١، «خزانة الأدب» ٥٧/٣.

قاله النعمان بن بشير الأنصاري، والشاهد فيه ظاهر، والمولى هنا: الصاحب أو الحليف.

قوله: (ومنه حجا لا بمعنى غلب في المحاجاة، أو قَصَدَ، أو ردَّ، أو أقام، أو (بَخِلَ)[١].

قال المرادي: (أو ساق، أو كتم)، أي: فإن كانت بمعنى أقام، أي: مكث، أو بمعنى بخل كانت لازمة، أو بمعنى أقام، أي: أوقف أو حول أو بمعنى شيء من البقية تعدت إلى واحد، والمحاجاة: المغالبة من حاجيته في كذا فحجوته فيه.

قوله: (وأنشد الأزهري[٢]:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ)[٣]

قاله تميم بن أبي مقبل، أو أبو سنبل الأعرابي، الشاهد فيه ظاهر، والمعنى: كنت (أظن)[٤] أبا عمرو صاحب ثقة إلى أن نزلت بنا يومًا نوازل.

---

(١) في (ج): عقل.

(٢) أبو الحسن الهروي.
محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي أبو منصور.
ولد سنة ثنتين وثمانين ومائتين، أخذ عن الربيع بن سليمان، ونفطويه، وابن السرّاج، وكان رأسًا في اللغة، أخذ عن الهروي.
له من التصانيف: «التهذيب في اللغة»، «تفسير ألفاظ مختصر المزني»، «التقريب في التفسير»، «شرح شعر أبي تمام»، «الأدوات»، وغير ذلك.
مات سنة سبعين وثلاثمائة.
«بغية الوعاة» ٣١/١.

(٣) البيت لتميم بن أبي مقبل في «تخليص الشواهد» (٤٤٠) «شرح التصريح» ٢٤٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٧٦/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٩٨/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨٨/١، «همع الهوامع» ٥٣٧/١، وله أو لأبي شبل (سنبل) الأعرابي في «الدرر» ٣٢٨/١.

(٤) في (ج): أحجو.

قوله: (ومنه جعل)، أي: بمعنى اعتقد كما صرح به في النظم[١].

قوله: (ومنه هب في نحو قوله:

فـقُـلْـتُ أَجِـرْنِـي أَبَـا خَـالِـدٍ وَإِلاَّ فَـهَـبْـنِـي امْـرَءًا هـالِـكَـا)[٢]

قاله ابن همام[٣] السلولي، والشاهد فيه ظاهر، والمعنى فقلت: يا أبا خالد أجرني وأغثني، وإن لم تجرني فظنني رجلاً هالكًا.

قوله: (فلا يجيء)، وفي نسخ: (ولا يجيء منه ماض ولا مضارع)، أي: ولا غيرهما فلا يستعمل إلا أمرًا.

قوله: (قد تستعمل (رأى) لرجحان الوقوع) كذلك (علم) كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

قوله: (ونحو قول الشاعر:

دعـانـي الـغـوانـي عَـمَّـهُـنَّ وخِـلْـتُـنـي لـيَ اسـمٌ فـلا أُدْعَى به وهـو أَوَّلُ)[٤]

قاله النمر بن تولب الصحابي، والغواني جمع غانية[٥]، وهي: المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها[٦]، ويروى العذارى جمع عذراء[٧] وهي البكر،

---

(١) ... وجعل اللّذْ كاعتَقَدْ.

(٢) البيت لعبدالله بن همام المسلولي في «تخليص الشواهد» (٤٤٢)، «شرح التصريح» ٢٤٨/١، «المقاصد النحوية» ٣٧٨/٢، «خزانة الأدب» ٣٦/٩، «الدرر» ٣٣٢/١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٠٠/١، «شرح الأشموني» ٣٥٨/١، «شرح ابن عقيل» ٣٨٩/١، «همع الهوامع» ٥٣٩/١.

(٣) وقعت في (ب): (هشام)، وفي هامشها قال: وفي نسخة (ابن همام).

(٤) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (١٠١)، «تخليص الشواهد» (٤٣٧)، «المقاصد النحوية» ٣٩٥/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٥١/١.

(٥) «لسان العرب» (غنا) ١٣٦/١٠.

(٦) ورد بهامش (أ) ما نصه: أي: استغنت بحسنها وجمالها الذاتيين من غير احتياج إلى شيء يكسبها الجمال.

(٧) «لسان العرب» (عذر) ١٠٨/٩.

والشاهد في: خلتني، فإن (خال) بمعنى اليقين، ومفعوله الأول الياء، والثاني جملة (لي اسم)، أي: تيقنت في نفسي أن لي اسمًا كنت أدعى به وأنا شاب، فلم لا أدعى به الآن، وحاصله: أنه أنكر عليهن دعاءهنَّ له (به)[1] بالعم؛ لأنه إنما يدعى به الشيوخ ولا تدعو النساء بذلك إلا لمن (رأى)[2] التفات لهن إليه؛ لأن الأغلب ميلهن إلى الشباب.

قوله: (وقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خَيْرَ تجارةٍ رَبَاحًا إذا ما المرءُ أصبحَ ثَاقِلاً)[3]

قاله لبيد[4] بن ربيعة العامري، والشاهد فيه ظاهر، و(رباحًا) منصوب تمييزًا، أي: من حيث الربح والفائدة، و(ما) زائدة، وأراد بـ(ثاقلاً) ميتًا؛ لأن البدن يخف بالروح، فإذا مات الإنسان صار ثقيلاً كالجماد.

قوله: (وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور)، أي: بل هو ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه نحو: فكر وتفكر، وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم، وما يتعدى لاثنين وهو ما مر.

قوله: (وجعل لا بمعنى: اعتقد، أو أوجب، أو أوجد، أو ألقى، أو أنشأ)، أي: فإن كانت بمعنى اعتقد لم تكن من النوع الثالث، وأن تعدت إلى مفعولين أو بمعنى شيء من البقية تعدت إلى واحد، وألقى بالقاف لا بالفاء؛ كما مر أنه بالفاء يتعدى إلى اثنين.

قوله: (ومنه ترك كقول الشاعر:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) من (ج).

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» (٢٤٦)، «شرح التصريح» ٢٤٩/١، «المقاصد النحوية» ٣٨٤/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٠٦/١، «تخليص الشواهد» (٤٣٥)، «شرح الأشموني» ٣٥٣/١، «شرح التسهيل» ٨١/٢.

(٤) لبيد بن ربيعة بن مالك العامري ٤١هـ. أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، وفد على النبي ﷺ ويعدّ من الصحابة، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٢٨٠، «الأعلام» ٢٤٠/٥.

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا[1] مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهُ)[2]

قاله فرعان[3] بن الأعرف في ابنه، و(حتى) ابتدائية، و(ما) زائدة، والتقدير: حتى إذا تركته، أي: صيرته أخا القوم تركته، والشاهد فيه ظاهر.

٢٠٩ ـ وَخُصَّ بالتّعليقِ والإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ والأَمْر هَبْ قد أُلْزِمَا

٢١٠ ـ كَذا تعلَّمْ ولِغَيرِ الماضِ منْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

قوله: (تختص الأفعال القلبية سوى ما لم يتصرف منها، وهو: هب وتعلم بالإلغاء والتعليق) مراده الأفعال القلبية التي تتعدى إلى مفعولين غير هب وتعلم، لكن اختصاصها بالأفعال لا إشكال فيه، وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب التي لا تتعدى إلى مفعولين، وما ألحق بها نحو عدى، ونظر، وتفكر كما نبه عليه الشارح بعد وغيره.

قوله: (أما الإلغاء: فهو ترك إعمال الفعل)، أي: لفظًا ومحلًا.

وقوله: (وأما التعليق: فهو ترك إعمال الفعل)، أي: لفظًا لا محلًا، كما ذكره بعد واقتصر هنا على الفعل؛ لأنه الغالب، وإلا فغيره مما يشبهه كذلك، كما ذكره بعد، ومن ثم قال في «التوضيح»[4]: الإلغاء إبطال العمل

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لفرعان بن الأعرف في «الدرر» ١/٣٣٧، «المقاصد النحوية» ٢/٣٩٨، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٤٤٥).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٦٢، «شرح ابن عقيل» ١/٣٩١.

(٣) فرعان بن الأعرف أبو المنازل، أحد بني مرّة بن عبيد بن الحارث بن عمرو التميمي، شاعر لص مخضرم، له مع عمر بن الخطاب حديث في عقوق ابنه منازل.
«معجم الشعراء» ٣١٦، «شرح ديوان الحماسة للمرزوقي» ١٤٤٥.

(٤) «أوضح المسالك» ١/٣١٣ ـ ٣١٧.
(الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره كـ «زيدٌ ظننتُ قائمٌ» و«زيدٌ قائمٌ ظننتُ».
والتعليق: وهو إبطالُ العمل لفظًا لا محلًا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء...).

لفظًا ومحلاً. . . إلخ، والتعليق إبطال العمل لفظًا لا محلاً. . . إلخ.

قوله: (معناه: أن للمضارع من أفعال هذا الباب، وللأمر سوى هَبْ وتَعَلَّمْ ما قد علم للماضي)، حقه أن لا يقيد بالمضارع والأمر - وإن بين المراد بعد - بل يقول كغيره معناه أن لغير الماضي كالمضارع، والأمر ما للماضي.

قوله[1]: (ومن جواز الإلغاء والتعليق)، يعني: ولزوم التعليق بقرينة ما سيأتي.

قوله: (بشرط الفصل بـ(ما) النافية. . . إلخ)، أي: الفصل بين العامل والمعمول، وسيأتي في كلامه ما فيه تعليق بلا فصل، وهو ما تضمن معنى الاستفهام.

وقوله: (أو (إن أو (لا) أختيها) له شرط يأتي في كلامه.

٢١١ - وَجَوِّز الإلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا ... وانْوِ ضَمِيرَ الشَّان أوْ لاَمَ ابْتِدَا

٢١٢ - فِي مُوهِمٍ إلغاء ما تقدَّمَا ... والْتَزِمِ التعْليقَ قَبْلَ نَفْيِ ما

٢١٣ - وإنْ ولا لاَمُ ابْتِدَاء أو قَسَمْ ... كَذا والاستِفْهَامُ ذَا لَهُ انحتَمْ

قوله: (فعلم)، أي من كلام الناظم (أن الفعل القلبي. . . . إلخ)، اقتصر على أنه علم من كلامه صورتان أن يتأخر العامل عن المفعولين[2]، وأن يتوسط بينهما، وبقيت ثالثة علمت من كلامه أيضًا كما نبه عليها المرادي[3] وغيره، (وهي أن يتقدم عليهما، ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو: «متى ظننت زيدًا فاضلاً» فيجوز فيه الإعمال والإلغاء، والإعمال أرجح خلافًا لمن منع الإلغاء).

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (المعمولين).

(٣) «توضيح المقاصد والمسالك» (٢٢٦)، ونبه عليه الأشموني في «شرحه» ١/٣٦٦، والمكودي في «شرحه» (٧٨).

قوله: (ومن شواهده قول الشاعر:

آتٍ الـمـوتُ تـعـلـمـون فـلا يُـرْ هِبْكُمُ من لظى الحروب اضطرامُ)[1]

أي: تعلمون أن الموت آتٍ فإذا كان كذلك فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب، أي: شدتها، وجملة (آت الموت) بتقديم الخبر على المبتدأ مغنية عن مفعولي تعلمون، وفيه الشاهد حيث ألغي عمل الفعل بتأخره عن مفعوليه.

قوله (ومثله:

هـمـا[2] سيـدانـا يَـزْعُـمَـان وإنَّـمـا يَسُوْدَانِنَا إن يَسَّرَتَ غَنَمَاهُما)[3]

قاله أبو أسيدة الدبيري، وقبله[4]:

وإن لـنـا شـيـخـيـن لا يـنـفـعـانـنـا غنيين[5] لا يجرى علينا غناهما

أي: هما يزعمان أنهما سيدانا، وإنما يكونان سيدينا إذا يسرت غنماهما، يعني: إذا كثرت ألبانها ونسلها وجرى علينا منها، وإن يسرت بكسر (إن)، ويروى بفتحها، والشاهد في يزعمان حيث بطل عمله بمثل ما مر قبله.

---

(١) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٤٥)، «شرح الأشموني» ١/٣٦٥، «المقاصد النحوية» ٢/٤٠٢، «شرح التسهيل» ٢/٨٦.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لأبي أسيدة الدبيري في «تخليص الشواهد» (٤٤٦)، «شرح التصريح» ١/٢٥٤، «الدرر» ١/٣٤٠، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٣١٥، «همع الهوامع» ١/٥٥١، «شرح التسهيل» ٢/٨٦.

(٤) في (ج): (وقيل).

(٥) في (ج): (فضيين) والمثبت من مصادر التخريج.

قوله: (وهما على السواء)، جرى عليه المرادي[١] وابن عقيل[٢] وضعفه ابن هشام، والمكودي[٣]، فقال: (الأرجح الإعمال)[٤].

قوله: (قبح فيه الإلغاء)[٥]، وجه قبحه: أن الفعل لما عمل في المصدر أو ضميره ناسب إعماله في معموليه لا إلغاؤه.

قوله: (ومن شواهد إلغاء المتوسط قول الشاعر:

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيز خِلت اللُّؤْمُ والخَوَرُ)[٦]

قاله منازل بن ربيعة هجى به رؤبة، والهمزة للتوبيخ والإنكار، والأراجيز جمع أرجوزة[٧] بمعنى الرجز، و(اللُّؤم)[٨] بالضمِّ والهمزة؛ أن يجتمع في الإنسان الشح، ومهانة النفس ودناءة الآباء، وهو في عجز البيت

---

(١) «توضيح المقاصد» (٢٢٦).

(٢) عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي ولد سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة، كان إمامًا في العربية والبيان.
له تصانيف منها: «المساعد في شرح التسهيل» وعلى الألفية شرحٌ، وغير ذلك.
مات بالقاهرة سنة تسعٍ وستين وسبعمائة.
«بغية الوعاة» ٢/٤٤ ـ ٤٥.

(٣) عبدالرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي صاحب شرح الألفية، وشرح الآجُروميّة، ويعرف بالمطرِّزي.
«بغية الوعاة» ٢/٧٣.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٢٦، «شرح ابن عقيل» ١/٣٩٦، «شرح المكودي» (٧٨).

(٥) لم يذكر الشارح أمثلةً مع وجودها في شرح ابن الناظم ص(١٤٧) (لو قلت: زيدًا ظننتُ عالمًا منطلقًا، أو زيدًا ظننته منطلقًا، أي: ظننتُ الظنّ. قبح فيه الإلغاء.

(٦) البيت لجرير في شرح أبيات سيبويه ١/٤٠٧.
وللّحين المنقري في الكتاب ١/١٢٠، «شرح التسهيل» ٢/٨٦، «تخليص الشواهد» (٤٤٥)، «شرح التصريح» ١/٢٥٣، «التذييل والتكميل» ٦/٥٥، «الدرر» ١/٣٤٠، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٣١٤، «المقاصد الشافية» ٢/٤٦٧، «شرح المفصل» ٧/٨٥.

(٧) «لسان العرب» (رجز) ٥/١٤٦.

(٨) «لسان العرب» (لأم) ١٢/٢١١.

مبتدأ خبره في الأراجيز، وأما اللوم[1] بالفتح والواو فهو العذل، و(الخور)[2] بفتح الواو الضَّعْفُ، والشاهد في (خلت) حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليها.

قوله: (ومثله:

إن المحبَّ علمتُ مُصْطَبِرُ ... ولدَيْه ذنبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ)[3]

الشاهد في (علمتُ) حيث ألغي عملها؛ لما ذُكر إن أصله علمت المحب مصطبرًا، والحب بكسر الحاء بمعنى المحبوب، كالذبح بمعنى المذبوح.

قوله: (ومن شواهد إعمال المتوسط): ـ أي: وإلغائه قول الآخر:

(شجاكَ أظنُّ رَبْعُ الظاعنينا ... ولم تعبأْ بِعَذْلِ العاذلينا)[4]

أي: حزنك، والربع: الدار، و(تعبأ)[5]: تلتفت، و(الظاعنينا)[6]: الراحلين، والعاذلين[7]: اللائمين، والألف فيهما للإطلاق، والشاهد في (أظن)، وقد بينه الشارح.

قوله: (وإذا تقدم الفعل لم يجز إلغاؤه)، هو مذهب البصريين[8] إلا الأخفش، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال أرجح.

---

(١) «لسان العرب» «لوم» ١٢/٣٦٠.
(٢) «لسان العرب» (خور) ٤/٢٤٢.
(٣) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٢/٤١٨، «شرح التسهيل» ٢/٨٧، «حاشية يس» ١/٢٥٣.
(٤) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٤٦)، «شرح الأشموني» ١/٣٦٥، «همع الهوامع» ١/٥٥٤، «شرح التسهيل» ٢/٨٨، «الدرر» ١/٣٤٣، «المقاصد النحوية» ٢/٤١٩.
(٥) «لسان العرب» (عبأ) ٩/٦.
(٦) «لسان العرب» (ظعن) ٨/٢٥٣.
(٧) «لسان العرب» (عذل) ٩/١١١.
(٨) انظر: «التذييل والتكميل» ٦/٥٧ (ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز فيها إذا تصدّرت إلاّ الإعمال، وذهب الكوفيون والأخفش ومحمد بن الوليد وابن الطراوة إلى جواز ذلك وإن كان الإعمال عندهم أحسن).
وانظر: «همع الهوامع» ١/٥٥٢ ـ ٥٥٣.

قوله: (وموهم ذلك)، أي: جوازه ولو قال: وموهم خلاف ذلك كان أوضح.

قوله: (كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل)[1]

قاله كعب[2] بن زهير، وعطف (آمل) على (أرجو) مع أنهما بمعنى؛ لاختلافهما لفظًا كقوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وهذا العطف من خصائص الواو، والشاهد في (إخال) ـ بكسر الهمزة أفصح من فتحها ـ حيث أعمله بتقدير ضمير الشأن كما قاله الشارح قبيل هذا، وجوز غيره[3] وجهين آخرين:

أحدهما: أن يكون من باب التعليق بلام الابتداء، والأصل لـ(لدنيا).

والثاني: أن يكون من باب الإلغاء لتوسط العامل؛ إذ لا يشترط توسطه بين المفعولين كما مر.

قوله: (كقول الآخر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي رأَيْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبُ)[4]

قبله: أَكْنِيْهِ حِيْنَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلاَ أُلَقِّبُهُ والسَّوءَةَ اللَّقَب

---

(١) البيت لكعب بن زهير في «ديوانه» (٨٥)، «خزانة الأدب» ٣١١/١١، «شرح التسهيل» ٨٦/٢، «الدرر» ١٠٨/١، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٦٦/١، «أوضح المسالك» ٣٢١/١، «همع الهوامع» ٥٥٢/١، «التذييل والتكميل» ٦٠/٦، «البهجة المرضية» (١٨٨).

(٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرّب ٢٦هـ، شاعر عالي الطبقة من أهل نجد، له شهرة في الجاهلية والإسلام، هجا النبي ﷺ ثم جاءه مستأمنًا وقد أسلم، فعفا عنه وخلع عليه بردته، له ديوان.
«الشعر والشعراء» ١٦٠، «طبقات فحول الشعراء» ٩٩، «الأعلام» ٢٢٦/٥.

(٣) ابن هشام في «التوضيح» ٣٢٢/١، والأشموني في «شرحه» ٣٦٧/١.

(٤) البيت لبعض الفزاريين في «خزانة الأدب» ١٣٩/٩، ٣٣٥/١٠، «الدرر» ٣٤١/١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٢٠/١، «تخليص الشواهد» (٤٤٩)، «شرح الأشموني» ٣٦٧/١، «شرح التصريح» ٢٥٨/١، «شرح ابن عقيل» ٣٩٨/١، «همع الهوامع» ٥٥٢/١.

وقوله: (كذاك أدبت)، أي: كمثل الأدب المذكور أدبت[1]، و(ملاك الشيء) - بكسر الميم وفتحها - ما يقوم به، و(الشيمة)[2] - بالكسر - الخلق، و(ملاك) مبتدأ خبره (الأدب)، والشاهد في (رأيت)، وهو ظاهر من كلام الشارح. وأُجري فيه الوجهان الآخران السابقان فيما قبل هذا، وروي بدل (رأيت) وجدت.

قوله: (كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيْشُ سِهَامُهَا)[3]

قاله لبيد بن عامر في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها، (وتطيش)، أي: تعدل، والشاهد في (علمت)، وهو ظاهر.

قوله: (وتضمن معنى الاستفهام)، الأولى: ومتضمن بصيغة اسم الفاعل، ومثل: متضمن الاستفهام المضاف إليه نحو: علمت غلام أيهم عندك.

قوله: (وقد ألحق بأفعال القلوب) أي: أفعال الباب المتعدية لاثنين غيرها، وشرط[4] التعليق[5] فيه وجود الاستفهام في خبره كما في الأمثلة التي ذكرها.

---

(١) «لسان العرب» (ملك) ١٨٤/١٣.

(٢) «لسان العرب» (شيم) ٢٦١/٧.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» (٣٠٨)، «الكتاب» ١١٠/١، «تخليص الشواهد» (٤٥٣)، «خزانة الأدب» ١٥٩/٩، «الدرر» ٣٤٤/١، «المقاصد النحوية» ٤٠٥/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣١٦/١، «شرح الأشموني» ٣٦٨/١، «شرح التسهيل» ٨٨/٢، «همع الهوامع» ٥٥٦/١.

(٤) مكررة في (ج).

(٥) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» (٢٢٩): (فإن قلت: ما معنى تعلّق العلم بالاستفهام في نحو: (علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟)، قلت: (هذا الكلام صورته صورة الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام؛ لأنه يستحيل الاستفهام عمّا أخبر أنّه علمه، وإنّما المعنى «علمتُ الذي هو عندك من هذين الرجلين»).
وانظر: «شرح التسهيل» ٨٨/٢، «همع الهوامع» ٥٥٨/١، «التذييل والتكميل» ٨٧/٦، «شرح المكودي» (٨٠).

قوله: (وقال الشاعر:

ومَـنْ أنـتـمُ إنَّـا نـسـيـنـا مَـنْ أنـتـم   وريحُكُم من أيِّ ريحِ الأعاصرِ[1]

قاله زياد[2] الأعجم والواو للعطف، و(من) استفهامية مبتدأ، و(أنتم) خبره، و(ريحكم) مبتدأ، وهو كناية عن الدولة، وخبره ما بعده، و(الأعاصر) جمع[3] إعصار، وهو ريح مثير الغبار، وترتفع إلى السماء كالعمود، وخصها بالذكر فإنها لا تسوق غيثًا ولا تلقح شجرًا، يضرب بها المثل لقلة الانتفاع بها[4]، والإضافة فيه من إضافة العام إلى الخاص، والشاهد في نسي؛ حيث علق بالاستفهام عن العمل حملاً على ضده وهو العلم، ورده[5] بعضهم بأن النسيان لم يلحق بأفعال القلوب كما ذكره الشارح، بل هو منها نفسها، وهي كلها تعلق بالاستفهام، ويجاب بأنه أُلحق بأفعال القلوب المشهورة.

٢١٤ ـ لـعِـلْـم عِـرْفـان وظَـنٍّ تُـهَـمَـهْ   تـعـدِيـةٌ لـواحـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ

قوله: (وتكون أيضًا بمعنى انشقت الشفة العليا، فلا يتعدى إلى مفعول به)، لا يقال: هذا وارد على الناظم؛ لأنا نقول: هذا أخرجه بقوله أول الباب: (انصب بفعل القلب) مع قوله هنا (لعلم عرفان)... إلخ.

---

(١) البيت لزياد الأعجم في «ديوانه» (١١٧)، «تذكرة النحاة» (٦٢٠)، «المقاصد النحوية» ٤٢٠/٢، وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٥٤)، «همع الهوامع» ٥٥٩/١.

(٢) زياد بن سليمان ـ أو سُليم ـ الأعجم، مولى بني عبد القيس، أبو أمامة العبدي. ت١٠٠هـ. شاعر أموي، كان في لسانه عجمة فلقّب بالأعجم، وولد ونشأ في أصفهان، أكثر شعره في مديح أمراء عصره وهجاء بخلائه.
«الشعر والشعراء» ٤٣٧، «طبقات فحول الشعراء» ٦٩٣، «الأعلام» ٥٤/٣.

(٣) «لسان العرب» (عصر) ٢٣٨/٩.

(٤) في (ج): (فيها).

(٥) انظر: «المساعد» ٣٧٠/١.

قوله: (في غير ما يتعدى به)، أي: في غير المعنى الذي يتعدى به بقية أفعال هذا الباب.

٢١٥ ـ ولِرَأى الرُّؤيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالبَ مَفعُولَيْنِ مِنْ قبلُ انْتَمَى

قوله: (الرؤيا مصدر رأى النائم، خاصة بمعنى حلم). قال ابن هشام[١]: (ولا[٢] تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل قد تقع مصدرًا للبصرية خلافًا للحريري[٣][٤] وابن مالك بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن[٥] عباس: (هي رؤيا عين)[٦]. قوله: (بمعنى حَلَم) بفتح اللام.

قوله (قال الشاعر: أَبُو حَنَشٍ[٧] يُؤَرِّقُنَا... إلخ)، هو من قصيدة لعمرو بن أحمر الباهلي، ذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام، فصار

---

(١) «أوضح المسالك» ٣١١/١.

(٢) مكررة في (ج).

(٣) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري، ولد في حدود سنة ست وأربعين وأربعمائة وقرأ على الفضل القصباني، وكان غاية في الذكاء والفصاحة، كان مولده ببلد قريب من البصرة يقال له: (الشان).
له: «المقامات»، «درة الغوّاص في أوهام الخواص»، «الملحة» وشرحها ورسائله، وديوان شعره. مات بالبصرة سنة ست عشرة وخمسمائة.
«بغية الوعاة» ٢١٥/٢ ـ ٢١٦.

(٤) انظر: «اللمحة في شرح المُلحة» ٣٣٥/١، «شرح التسهيل» ٨٣/٢، حيث ذهبا إلى أن الرؤيا لا تكون إلاّ مصدرًا للحلمية.

(٥) عبدالله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس (٣ق.هـ/٦١٩م ـ ٦٨هـ/٦٨٧م) صحابي جليل، ولد بمكة، ولازم الرسول ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة، توفي بالطائف. «الأعلام» ٩٥/٤.

(٦) «تفسير القرطبي» ٢٨٢/١٠ ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٦٠]، «تفسير البغوي» ٣٢١/٣.

(٧) الأبيات في «شرح ابن الناظم» (١٥١).
أبو حنش يؤرِّقُنا وطَلْقٌ وعمّارٌ وآونةً أُثالا
أراهُمْ رُفقتي حتّى إذا ما تجافى الليلُ وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذي يجري لِوِرْدٍ إلى آلٍ فلمْ يُدرك بلالا

يراهم بهم[1] إذا أتى أول الليل، و(يؤرقنا)[2]، أي: يسهرنا، من أرقه تأريقًا، إذا أسهره، و(طلق) اسم رجل معطوف على (أبو حنش)، و(آونة) منصوب بالظرفية، جمع أوان.

وقوله: (أُثالاً) بضم الهمزة، وبالمثلثة اسم رجل، وأصله أثالة، فرخم في غير النداء، وفصل بينه وبين العاطف بآونة؛ لأن تقديره: (وعمار وأثالة آونة)، ويجوز أن تكون الواو، بمعنى مع، والشاهد في (أراهم)، وهو ظاهر، و(حتى) ابتدائية و(إذا) ظرفية، ويجوز أن تكون (حتى) جارة، و(إذا) بجملتها في محل جر، و(تجافى[3] الليل)، أي: انطوى، أي: انقطع، و(إذا) الثانية للمفاجأة، والورد خلاف الصدر من ورد الماء، ولامه للتعليل، والآل[4]: السراب، أو ما يوجد أول النهار، قاله صاحب «القاموس»[5]. وقال الجوهري[6]: هو الذي يُرَى أول النهار وآخره، كأنه يرفع الشخوص، وليس هو السراب، وكلٌّ صحيح هنا، والسراب هو الذي يرى نصف النهار كأنه ماء، و(بِلالاً) بكسر الموحدة: ما يبل به الحلق من الماء وغيره، وأراد به هنا الماء.

قوله: (فنصب بـ: أرى الهاء) مراده الضمير.

قوله: (ولا يجوز أن تكون رفقتي حالاً.. إلخ)، رد به[7] على من منع تعدي (رأى) الحلمية إلى اثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالاً.

٢١٦ ـ وَلاَ تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلاَ دلـيـل سُـقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «لسان العرب» (أرق) ١/٤٠٢.

(٣) «لسان العرب» (جفا) ٢/٣١٢.

(٤) في (ج): (والأول).

(٥) «القاموس المحيط» (أول) ٣/٣٣١.

(٦) «الصحاح» (أول) ١/٥٩.

(٧) انظر: «توضيح المقاصد» (٢٣١).

قوله: (يجوز في هذا الباب حذف المفعولين)، الحذف[1] ضربان: اختصار، واقتصار، فالاختصار حذف لدليل، وهو جائز، والاقتصار حذف لغير دليل وهو غير جائز، وقد أشار إلى الأول بقوله: (أما حذف المفعولين فجائز إذا دل عليهما دليل... إلى آخره)، وإلى الثاني بقوله بعد: (ولو قيل ظننت مقتصرًا عليه، ولا قرينة تدل على الحذف، أو العموم، أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة)، والحاصل: أن ما يحذف في الأول يحذف لفظًا فقط، وفي الثاني لفظًا ومعنى.

وقوله: (أو كان الكلام بدونهما مفيدًا) مع ما عطف عليه، معطوف على قوله أولاً: (دلَّ عليه دليل) عطف الخاص على العام؛ إذ الدليل يشمل الجميع، لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية، وبما عطف عليه القرينة المعنوية.

قوله: (كقول العرب: من يسمع يخل)، أي: يظن مسموعه صادقًا.

٢١٧ - وكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي   مُسْتَفْهِمًا بهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

٢١٨ - بغَيْرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ   وإنْ ببَعْضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ

٢١٩ - وأُجْرِيَ القولُ كظَنٍّ مُطْلَقَا   عِنْدَ سُلَيمٍ نَحوَ قلْ ذا مُشْفِقَا

قوله: (يجرون القول مجرى الظن)[2] اقتصر كغيره على الظن؛ لأنه أم الباب، وإلا فهم يجرونه مجرى الاعتقاد الصادق بالعلم والظن، كما أفاده كلام الرضي[3]، كقولك: (ما تقول في هذه المسألة؟ أي: ما تعتقد فيها)؟

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» (٢٣٢)، «أوضح المسالك» ٣٢٢/١ - ٣٢٤.
منع سيبويه والأخفش وابن خروف والشلوبين حذفهما اقتصارًا وهو اختيار الناظم، بينما أجاز ابن السرّاج والسيرافي لوروده.
وانظر: «الكتاب» ١٢٠/١، «توضيح المقاصد» (٢٣٢)، «شرح ابن يعيش» ٨٣/٧.

(٢) وهو بنو سُليم. انظر: «الكتاب» ١٢٤/١، «همع الهوامع» ٥٦٦/١، «التذييل والتكميل» ١٣٥/٦.

(٣) انظر: «شرح الكافية» ٢٧٩/٢.
قال الرضي ٢٧٨/٢: (فمعنى علمت زيدًا قائمًا، علمتُ قيام زيدٍ، وظننت أخاك زيدًا، أي: ظننتُ زيدية أخيك).

قوله:

قَـالَـتْ وَكُـنْـتُ رَجُـلاً فـطِـيـنًـا   هَـذَا لَـعَـمْـرُ الـلَّـهِ إِسْـرَائِـيـنَـا[1]

قاله أعرابي صاد ضبًا وأتى به إلى امرأته فقالت له، وأشارت به إليه، هذا لعمر الله إسرائين، أي: ما مسخ من بني إسرائيل، والشاهد في (قالت) حيث نصب لكونه بمعنى (ظن) مفعولين؛ أحدهما: (هذا)، والآخر: (إسرائين) بالنون بدل اللام في لغة، ومعناه: عبدالله، و(لعمر الله) جملة حالية معترضة بينهما، أي: لعمر الله يميني، أي: قسمي.

وقوله: (وكنت رجلاً فطينًا)، أي: ذكيًا، معترض بين القول ومفعوليه.

قوله[2]: (وذلك إذا كان بلفظ مضارع للمخاطب، حاضرًا، تاليًا لاستفهام متصل)، حاصله خمسة شروط[3]: أن يكون بلفظ المضارع، وأن يكون مصدرًا بتاء الخطاب، وأن يكون حالاً لا مستقبلاً، وأن يكون بعد استفهام، وأن لا يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الثلاثة الآتي بيانها في كلامه.

قوله: (قال الراجز:

---

(١) الرجز لأعرابي في «المقاصد النحوية» ٢/٤٢٥، وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٥٦)، «شرح الأشموني» ١/٣٧٨، «الدرر» ١/٣٥٠، «شرح التصريح» ١/٢٦٤، «شرح ابن عقيل» ١/٤١٠، «همع الهوامع» ١/٥٦٦.

(٢) قال ابن الناظم ١٥٢: (وأمّا غير سليم فأكثرهم يجيز إجراء القول مجرى الظنّ إذا وجب تضمّنه معناه، وذلك إذا كان القول بلفظ المضارع..

(٣) وزاد السهيلي شرطًا آخر، وهو ألاّ يتعدّى باللام؛ نحو: أتقول لزيد عمرو منطلق، وزاد ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/٩٣ أن يكون حاضرًا: (ويخصُّ أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب..

انظر: «توضيح المقاصد» ص(٢٣٥).

مـتـى تـقـولُ الـقُـلُـصَ الـرَّواسِـمَـا   يَـحْـمِـلْـنَ أُمَّ قـاسـمٍ وقـاسـمًـا)[1]

قاله هدبة بن خشرم، والشاهد في (تقول) حيث نصب لكونه بمعنى: (تظن) مفعولين؛ أحدهما: (القلص)[2] جمع قلوص، وهي الشابة من النوق، والآخر: (يحملن)، و(الرواسم)[3] جمع راسمة، من قولهم: ناقة رسوم، تؤثر في الأرض من شدة الوطء، أو من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل.

قوله: (فإن فصل بين الفعل وبين الاستفهام ظرف... إلخ)، مساوٍ لقول النظم:

وإن ببعض ذي فصلت يحتمل.

فيفيد كل منهما أن الفصل ببعض ذلك لا يضر، وهو اقتصار على ما سمع، وإلا فالفصل بكلها كذلك، كما قيل به، ويحتمل خلافه، إذ يحتمل في البعض ما لا يحتمل في الكل.

قوله: (أو أحد[4] المفعولين)، لا يتقيد ما ذكر به، بل المفعولان وغيرهما كالحال، كذلك كما شمله قول الناظم: (أو عمل)، وقول ابن[5] هشام، أو معمول القول.

قوله: (ومن ذلك)[6] قول ابن أبي ربيعة:

---

(١) الرجز لهدبة بن الخشرم في «ديوانه» (١٣٠)، «تخليص الشواهد» (٤٥٦)، «المقاصد النحوية» ٤/٤٢٧، «خزانة الأدب» ٩/٣٦٦، «الدرر» ١/٣٥٠، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٧٦، «شرح ابن عقيل» ١/٤٠٧، «همع الهوامع» ١/٥٦٧.

(٢) «لسان العرب» (قلص) ١١/٢٨١.

(٣) «لسان العرب» (رسم) ٥/٢١٦.

(٤) قال ابن الناظم (١٥٣): (فإن فصل بين الفعل والاستفهام ظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين لم يضرّ...).

(٥) «أوضح المسالك» ١/٣٣٠.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

أجـــهـــالاً تـــقـــول بـــنـــي لـــؤي		لـعـمـر أبـيـك أم مـتـجـاهـلـيـنـا)[١]

مدح به قائله مضر على أهل اليمن، والشاهد في (تقول) حيث نصب مفعولين؛ أحدهما: (جهالاً)، والآخر: (بني لؤي) مع الفصل بأولهما، وأراد ببني لؤي قريشًا، والمعنى: أتظن بني لؤي جهالاً أم متجاهلين، حيث استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم[٢]، و(لعمر أبيك) معترض بين المتعاطفين، وخبره محذوف، أي: يميني أو قسمي، ونسبته البيت إلى ابن أبي ربيعة تبع فيه والده، ووهما في ذلك بأنه هو للكميت، واعلم أن إعمال القول عمل الظن بالشروط المذكورة جائز لا واجب، فتجوز الحكاية[٣].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) البيت للكميت بن زيد في «خزانة الأدب» ١٨٣/٩، «الكتاب» ١٢٣/١، «شرح التصريح» ٢٦٣/١، «الدرر» ٣٥٢/١، «شرح أبيات سيبويه» ١٣٢/١، «المقاصد النحوية» ٤٢٩/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٣١/١، «تخليص الشواهد» (٤٥٧)، «شرح الأشموني» ٣٧٧/١، «شرح ابن عقيل» ٤٠٨/١، «همع الهوامع» ٥٦٨/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن الناظم ١٥٣: (فإن فصل غير وجبت الحكاية).
انظر: «شرح الأشموني» ٣٧٧/١، «أوضح المسالك» ١٨٣/٢.

أعلم وَأرَى

٢٢٠ ـ إلَـى ثَـلاَثَـةٍ رَأَى وَعَـلِـمَـا ... عَـدَّوْا إذَا صَـارَا أرَى وأعْـلَـمَـا
٢٢١ ـ ومَا لمفعُولَي عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لـلـثَّـانِ والـثَّـالـث أيضًـا حُـقِّـقَـا

***

أعلم وأرى

قوله: (همزة النقل[1]، أي: همزة التعدية، وحاصل ما ذكره فيها: أنها إن دخلت على فعل لازم كجلس عدته لمفعول واحد، أو على متعد لواحد كلبس عدته لاثنين، أو على متعد لاثنين، وهو رأى وعلم عدته لثلاثة.

قوله: (ولهما ما لمفعولي علم من جواز كون ثانيهما مفردًا وجملة، ظرفًا، ومن امتناع حذفهما أو حذف أحدهما إلا بقرينة). قال المرادي[2]: (ومن غير ذلك كالإلغاء والتعليق خلافًا لمن منعهما[3] (مطلقًا ولمن

(١) في (ج): (القصد).

(٢) «توضيح المقاصد» ٢٣٦/١، والأصح أن ينسب الشارح القول لابن هشام لأنّه أتمّ. انظر: «أوضح المسالك» ٣٣٣/١ ـ ٣٣٤.

(٣) في «التذييل والتكميل» ١٥٩/٦ (وقال الأستاذ أبو علي: «المذهب الصحيح أنّه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين سواءً أبني للفاعل أم للمفعول. والعلة.. من كونها أفعالاً مؤثرة بخلاف ظننتُ وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل، فكيف توجد العلة ثم لم يوجد حكمها). وانظر: «همع الهوامع» ٥٦٩/١.

منعهما)[1] في المبني للفاعل، ولنا على الإلغاء قول بعضهم: (البركة أعلمنا الله مع الأكابرِ).

وقوله:

وأنت أَرَاني اللَّهُ أمنعُ عاصمٍ وَأَرْأَفُ مستكفًى، وأسمحُ وَاهِبِ[2]

وعلى التعليق ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]، وقوله:

حَذَارِ فقدْ نُبِّئْتُ إِنَّك لِلَّذي سَتُجْزَى بما تَسْعَى فَتَسْعَدُ أو تَشْقَى[3]

٢٢٢ ـ وإن تعدَّيَا لِوَاحِدٍ بلا هَمْزٍ فلاثْنَيْن به توصَّلا

٢٢٣ ـ والثّانِ منهما كَثَان اثْنَيْ كسَا فَهْوَ بهِ في كُل حكْمٍ ذُو ائتِسَا

قوله: (الثاني منهما كثاني (المفعولين من)[4] نحو: «كسوت زيدًا جبةً» في أنه غير الأول في المعنى، وأنه يجوز الاقتصار عليه، وعلى الأول)، أي: وفي أنه يجوز حذفهما معًا، وفي أنه يمتنع فيه الإلغاء، قال المرادي[5]: (ويستثنى من ذلك التعليق، فإنه جائز في الثاني من أعلم وأرى بخلافه، في الثاني من باب كسا). انتهى ملخصًا. والمفعول الأول أيضًا كالأول[6] من باب كسا، فلا وجه لتخصيص الثاني بالذكر. نبه عليه المكودي[7].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٢) البيت ليس من شواهد ابن الناظم.
بلا نسبة في «شرح التصريح» ٢٦٦/١، «المقاصد النحوية» ٤٤٦/٢، «همع الهوامع» ٥٦٩/١، «التذييل والتكميل» ١٦٠/٦، «أوضح المسالك» ٣٣٣/١، «المساعد» ٣٨١/١.

(٣) البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» ١٠٣/٢، «المساعد» ٣٨٢/١، «أوضح المسالك» ٣٣٤/١.

(٤) في (ج): (المفعول فيمن من).

(٥) «توضيح المقاصد» ٢٣٧/١.

(٦) في (ج): (هو).

(٧) «شرح المكودي» (٨٣).

قوله: (ولك أن تقتصر على المفعول الثاني... إلخ)، أي: ولك أن تحذفهما معًا نحو: علمت، ومثال: الاقتصار والحذف في نحو كسوت، من القرآن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾ [الضحى: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾ [الليل: ٥].

٢٢٤ ـ وكَأَرَى السَّابِق نَبَّا أخبَرَا حَدَّثَ أنبَأَ كَذَاكَ خبَّرَا

قوله: (ومن تعديته إلى ثلاثة[١] مفاعيل قول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ زرعةَ والسفاهةُ كاسمها يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ)[٢]

هجا به النابغة زرعة بن عمرو بن خويلد، والشاهد فيه ظاهر، وقد بينه الشارح (والسفاهة كاسمها) (مبتدأ وخبر، أي: كاسمها)[٣] في أنها قبيحة مثله.

قوله: (ومن شواهد ذلك قول الشاعر أنشده ابن خروف[٤]:

وأُنْبِئْتُ قيسًا ولم أَبْلُهُ كما زَعَمُوا خيرَ أهلِ اليمنْ)[٥]

---

(١) قال السيوطي: «المُجْمَعُ على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى، وزاد سيبويه نبّأ». «همع الهوامع» ١/٥٧٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (١٢٠)، «تخليص الشواهد» (٤٦٧)، «شرح التصريح» ١/٢٦٥، «خزانة الأدب» ٦/٣١٥، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٨٢، «المساعد» ١/٣٨٢.

(٣) ما بين القوسين مكرر في (ج).

(٤) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خَروف الأندلسي النحوي. كان إمامًا في العربية. صنّف: «شرح سيبويه»، «شرح الجمل»، كتابًا في الفرائض. مات سنة تسع وستمائة، وقيل: خمس. وقيل: عشر بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة. «بغية الوعاة» ٢/١٧٠.

(٥) البيت للأعشى في «ديوانه» (٣١٣)، «تخليص الشواهد» (٤٦٧)، «شرح التصريح» ١/٢٦٥، «الدرر» ١/٣٥٣، «المقاصد النحوية» ٢/٤٤٠، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ١/٥٧٢، «شرح الأشموني» ١/٣٨٤.

قاله الأعشى ميمون بن قيس مدح به قيس بن معدي كرب، والشاهد في (أنبئت) حيث نصب ثلاثة مفاعيل: التاء النائبة عن الفاعل، و(قيسًا)، و(خير أهل اليمن). وقوله: (ولم أبله) حال، أي: فلم أختبره من بلوته بلوا إذا جربته وأختبرته، و(كما زعموا) صفة لمصدر محذوف، أي: بلوا مثل الذي زعموا، و(ما) موصولة، أي: كالذي زعموا فيه من أنه خير أهل اليمن، أو مصدرية، أي: كزعمهم فيه ذلك.

قوله: (وقول الآخر:

وخُبِّرْتُ سوداءَ الغُمَيْمِ مريضةً   فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أَعُوْدُها)[1]

قاله العوام[2] بن عقبة بن كعب بن زهير، والشاهد في (خبَّر)[3] حيث نصب ثلاثة مفاعيل: التاء النائبة عن الفاعل، و(سوداء)، و(مريضة). وسوداء لقب امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان، واسمها ليلى، و(بمصر) صفة لأهلي، و(أعودها) جملة حالية.

قوله (وقول الآخر:

وما عليكِ إذا أخبرتني دَنِفًا   وغابَ بعلُكِ يومًا أن[4] تعوديني)[5]

---

(١) البيت للعوام بن عقبة في «الدر» ١/٣٥٣، «شرح التصريح» ١/٢٦٥، «المقاصد النحوية» ٢/٤٤٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٨٤، «تخليص الشواهد» (٤٦٧)، «همع الهوامع» ١/٥٧٣، «المساعد» ١/٣٨٣.

(٢) العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر مجيد من أهل الحجاز، نبغ في العصر الأموي.
«معجم الشعراء» ٣٠١، «الأعلام» ٥/٩٣.

(٣) قال السيوطي: «وزاد ابن هشام اللخمي: أنبأ، وعرَّف، وأشعر وأدرى وزاد الفرّاء في «معانيه» خَبَّر بالتشديد»، «همع الهوامع» ١/٥٧٣.

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت لرجل من بني كلاب في «شرح التصريح» ١/٢٦٥، «المقاصد النحوية» ٢/٤٤٣، وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٦٨)، «شرح ابن عقيل» ١/٤١٥، «المساعد» ١/٣٨٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٤٢٣).

الشاهد في (أخبر) حيث نصب ثلاثة مفاعيل: التاء النائبة عن الفاعل، والياء[1] و(دنفًا)، أي: مريضًا مرضًا ملازمًا، (وغاب بعلك) حال، أي: لا بأس عليك أن تعوديني، وقد غاب بعلك إذا أخبرت أني دنفٌ.

قوله: (وقال الآخر وهو الحارث بن حلزّة:

أَوْ منعْتُم مَا تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ)[2]

وروي: الولاء و(تسألون) مبني للمفعول، و(من) استفهام بمعنى النفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، والشاهد في حَدَّث[3] حيث نصب ثلاثة مفاعيل: الضمير النائب عن الفاعل، والهاء، وجملة (له علينا العلاء)، أي: أو منعتم ما تسألونه من النصفة فيما بيننا وبينكم، فمن بلغكم أن أحدًا اعتلانا أو قهرنا حتى تطمعوا في ذلك منا. واعلم أن نبأ وأنبأ، وخبر وأخبر، وحدث لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية[4][5] للمفعول.

قوله: (ويجري مجرى الأفعال في الإسناد إلى اسم مرفوع متأخر الصفات والمصادر)، أي: (والظروف، والمجرورات)[6] بشرطهما.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) «لسان العرب» (دنف).

(٢) البيت للحارث بن حلزّة في «ديوانه» (٢٧)، «تخليص الشواهد» (٤٦٨)، «الدرر» ٣٥٤/١، «شرح التصريح» ٢٦٥/١، «شرح المفصل» ٦٦/٧، «المقاصد النحوية» ٤٤٥/٢، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٤١٦/١، «همع الهوامع» ٥٧٣/١، «المساعد» ٣٨٣/١.

(٣) قال السيوطي: «وزاد الكوفيون (حَدث) وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. قال أبو حيان: وأكثرُ أصحابنا» «همع الهوامع» ٥٧٣/١.

(٤) انظر: «التذييل والتكميل» ١٧١/٦ ـ ١٧٢، «المساعد» ٣٨٤/١.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) في (ج): (والظرف والجار والمجرور).

الفاعل

٢٢٥ ـ الْفَاعِلِ الّذي كَمَرْفُوعَيْ أتى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

* * *

الفاعل

قوله: (الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدم... إلخ)، زاد غيره(١): تام أصلي المحل؛ ليخرج بالأول الناقص ككان وبالثاني: قائم زيد؛ لأن المسند وهو (قائم) أصله التأخير؛ لأنه خبر، ولا يسمى مرفوعهما فاعلاً، وإن سمي به(٢) في الأول مجازًا كما مر، وقد احترز عنه الشارح قبل هذا على أن الثاني مردود؛ لأن المسند إلى زيد ليس (قائم) بل (هو مع)(٣) ضميره المستتر فيه.

ومن أحكام الفاعل الرفع كما علم من كلامه كالناظم، وقد يُجَرُّ لفظًا بإضافة المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسمه نحو: «من قُبْلَةِ الرَّجل امرأتَهُ الوضوءُ»(٤)، أو بـ(من)، أو بالباء، أو باللام

---

(١) ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/٣٣٥.
(٢) في (ج): (فيه).
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج).
(٤) «موطأ مالك» ص(٥٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨) باب الوضوء، أحمد من قبلة الرجل امرأته.

الزائدات نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦]، ونحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦].

قوله: (والمسند إليه فعل)، أي: أو شبهه.

٢٢٦ ـ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وإلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

قوله: (يعني فإن ظهر بعد الفعل ما هو مسند إليه في المعنى إلخ)، أراد به رد ما يقال: لا بد من التغاير بين الشرط والجزاء وهو منتف في قول الناظم: (فإن ظهر فهو)، إذ التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل، يعني[1]: (فإن ظهر بعد الفعل ما هو له في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح، ولا يرد على حصر الفاعل في كونه إما ظاهرًا وإما ضميرًا بارزًا، وإما ضميرًا مستترًا، حذف في باب النيابة، وباب التعجب، وباب المصدر؛ لأنه مذكور في أبوابها على أنه قد يقال: إنه في الثالث ليس فاعلاً للفعل. وكلام الشارح كالناظم إنما هو في فاعل الفعل).

٢٢٧ ـ وجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كفَازَ الشُّهَدَا

٢٢٨ ـ وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا والفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

قوله: (ومع إسناد الفعل إلى الظاهر لا يصح فيه ذلك)، أي: لحوق شيء من المذكورات الفعل مسندًا إليه.

قوله: وقوله ﷺ: **«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»**[2] هو ظاهر على رواية الحديث كذلك؛ لكن رواه البخاري وغيره[3] بلفظ[4]: **«إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم...»** إلخ، فعليه (الواو) فيه ضمير.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٢٤٠.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) مسلم، باب المساجد، «إن لله ملائكة».

قوله: (وقول الشاعر:

تـولّـى قـتـالَ الـمـارقـيـن بـنـفـسـه ... وقـد أسـلـماه مُـبْـعَـدٌ وحَـمِـيْـمُ[1]

قاله عبدالله بن قيس رثى به مصعب بن الزبير، أي: تولى مصعب قتال الخوارج، والحالة أنه قد أسلمه (مبعد)، أي: أجنبي، و(حميم)[2]، أي: صاحب يهتم بصاحبه، والشاهد في (أسلم) حيث لحقه ألف التثنية مع إسناده إلى المثنى، والقياس أسلمه مبعد وحميم، و(أسلماه)[3]، أي: خذلاه، يقال: أسلمت فلانًا إذا لم تعنه، ولم تنصره على عدوه.

قوله: (وقول الآخر:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر[4]

قاله أبو عبدالرحمٰن العتبي، والشاهد في (رأين الغواني)، والقياس رأت الغواني، وهو جمع غانية، وهي المرأة التي غنيت بحسنها، و(النواضر) جمع ناضرة[5] من النضرة، وهي الحسن، ويقال: إن قائل البيت مولد فلا يحتج به.

٢٢٩ - ويَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا ... كمِثْلِ زَيدٌ في جَوابِ مَنْ قَرَا

قوله: (فمما استلزمه فعل قبله. قول الراجز:

---

(١) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات في «ديوانه» (١٩٦)، «تخليص الشواهد» (٤٧٣)، «شرح التصريح» ٢٧٧/١، «المقاصد النحوية» ٤٦١/٢، «الدرر» ٣٥٦/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٥٢/١، «الجنى الداني» (١٧٥)، «شرح الأشموني» ٣٨٩/١، «همع الهوامع» ٥٧٨/١.

(٢) «لسان العرب» (حمم) ٣٤٠/٣.

(٣) «لسان العرب» (سلم) ٣٤٤/٦.

(٤) البيت لمحمد بن عبدالله العتبي في «تخليص الشواهد» (٤٧٤)، «المقاصد النحوية» ٤٧٣/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٩٢/١، «شرح شذور الذهب» (١٧٩).

(٥) «لسان العرب» (نضر) ١٧٧/١٤.

أَسْقَى الإلهُ عُدُوَاتِ الوَادِي وجَوْفَهُ كلَّ مُلِثٌّ غادي[1]
كلَّ أجشَّ حالِكِ السَّوَادِ)

قاله رؤبة، والعدوات جمع عدوة[2] بضم العين، وكسرها: جانب الوادي، و(جوفه) بالنصب عطف عليهما، و(كل ملث)[3] مفعول (أسقى)، وهو بالمثلثة من ألث المطر: إذا دام أيامًا، والغادي: الآتي في الغداة، والشاهد في كل أجش؛ حيث حذف فيه الفعل، إذ تقديره سقاها كل أجش لدلالة (أسقى) عليه، و(الأجش)[4]: السحاب الذي فيه صوت الرعد الشديد، و(حالك السواد)، أي: شديده من حلك الشيء يحلك حلوكة: اشتد سواده والحالك يجوز فيه الرفع صفة لـ(كل)، والجر صفة لـ(أجش).

قوله: (ومن المجاب به استفهام ظاهر قولك (زيدٌ). لمن قال: من قرأ؟ التقدير: قرأ زيد) هذا المثال يحتمل أن يكون (زيد) فيه مبتدأ حذف خبره، أي زيد القارئ وهو الأظهر؛ لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال، فالأحسن أن يقال: زيد لمن قال: هل قرأ أحد؟

قوله: (وقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ)[5]

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص(١٧٣)، «المقاصد النحوية» ٤٧٥/٢، وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٨٩/١، «تخليص الشواهد» (٤٧٧)، «شرح الأشموني» ٣٩٥/١، «الخصائص» ٤٢٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٣٨٤/١.

(٢) «لسان العرب» (عدا) ٩٧/٩.

(٣) «لسان العرب» (لثث) ٢٣٤/١٢.

(٤) «لسان العرب» (جشش) ٢٨٨/٢ ـ ٢٨٩.

(٥) البيت للحارث بن نهيك في «خزانة الأدب» ٣٠٣/١، «الكتاب» ٢٨٨/١، «شرح المفصل» ٨٠/١، وللبيد في ملحق «ديوانه» (٣٦٢)، ولنهشل بن حرّي في «خزانة الأدب» ٣٠٣/١، ولضرار بن نهشل في «الدرر» ٣٥٨/١.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٤٢/١، «تخليص الشواهد» (٤٧٨).
و«الكتاب» ٣٦٦/١، ٣٩٨، «همع الهوامع» ٥٧٩/١، «المقاصد الشافية» ٥٦٤/٢.

قاله نهشل[١] بن حرّي (قال أبو عبيد: كأنه منسوب إلى الحر ضد البرد)[٢]، رثى به أخاه يزيد واللام في (ليبك) لام الأمر، والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به، والشاهد في (ضارع) حيث رفع بفعل مقدر، أي: يبكيه ضارع[٣]، أي: ذليل مسكين ومختبط[٤]، أي: سائل محتاج، و(ما) مصدرية، أي من إطاحة الأشياء المطيحة، يقال: طوحته[٥] الطوائح، أي: نزلت به إلى[٦] المهالك، والمعنى: ليبك يزيد رجلان خاضع متذلل لمن يعاونه وطالب معروف متوقع إحسان.

٢٣٠ ـ وتَاءُ تأنيثٍ تَلي الماضِي إذا ... كَانَ لأُنثى كأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى
٢٣١ ـ وَإِنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أو مُفْهِم ذاتَ حِرِ
٢٣٢ ـ وَقَدْ يُبيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التاءِ في ... نَحو أتى الْقَاضِيَ بِنْتُ الواقِفِ
٢٣٣ ـ والحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ ... كَمَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

قوله (قال الشاعر:

إن امـرَأً غَـرَّهُ مـنـكـنَّ واحـدة ... بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور)[٧]

الشاهد فيه ظاهر بتقدير (غره منكن امرأة[٨] واحدة)، فلا شاهد فيه؛ لأن التأنيث مجازي.

---

(١) نهشل بن حري بن ضمرة الدارمي ٤٥هـ، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام، صحب عليًا في حروبه.
«الشعر والشعراء» ٦٤١، «طبقات فحول الشعراء» ٥٨٣، «الأعلام» ٨/٤٩.
(٢) زيادة من (ج).
(٣) «لسان العرب» (ضرع) ٨/٥٣.
(٤) «لسان العرب» (خبط) ٤/١٧.
(٥) «لسان العرب» (طوح) ٨/٢١٦.
(٦) ساقطة من (ج).
(٧) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» ١/١٧٤، «تخليص الشواهد» (٤٨١)، «شرح الأشموني» ١/٣٩٧، «شرح شذور الذهب» (١٧٤)، «التذييل والتكميل» ٦/١٩٥.
(٨) ساقطة من (ج).

قوله: (ويُختار الحذف إن كان الفصل بـ: إلاَّ)، **قضيته كالنظم[1] أن التأنيث جائز في غير الشعر، وهو ما صرح به المرادي فقال[2]: (وبعضهم لا يجيز ثبوتها مع الفصل بـ(إلا) إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في النثر على قلة، ومنه قراءة مالك بن دينار وغيره: (فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إلا مَسَاكِنُهُمْ)[3]، وجرى على ما ضعفه ابنُ هشام[4] حيث قال في (المنفصل): والتأنيث أكثرُ إلا إن كان الفاصل (إلا) فالتأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش.**

قوله: (أو قصد الجنس)، أي: فإنه يختار فيه الحذف، وقال المكودي[5]: (الإثبات فيه أحسن من الحذف).

قوله: (كما)[6] قال: وما بقيَتْ إلا الضُّلُوعُ الجَرَاشِع)[7] قاله ذو الرمة غيلان، وصدره: طوى النحز، والأجراز ما في غروضها.

وصف به ناقته، وطوى[8] من الطي، والمراد به الهزال، و(النحز)[9] بفتح النون، وبإسكان المهملة، وبالزاي: النَّخْس والدَّفْع، و(الأجراز)[10] جمع جرز بجيم ثم راء ثم زاي، وهي أرض لا نبات بها، وما في غروضها

---

(١) في (ج): (في النظم).

(٢) «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٢٤٣.

(٣) في الحجة: «قرأ عاصم وحمزة: «فأصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنُهم» مضمومة الياء والنون على ما لم يسمَّ فاعله. المعنى: لا يُرى إلاَّ مساكنُهم لأنهُم قد أهلكوا.
وقرأ الباقون: «لا ترى إلاَّ مساكنهم» على خطاب النبيّ ﷺ، أي: لا ترى شيئًا إلاَّ مساكنَهم» الحجة.

(٤) «أوضح المسالك» ١/٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٥) «شرح المكودي» (٨٧).

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) وهو لذي الرّمة في «ديوانه» ٢/١٠٦، «تخليص الشواهد» (٤٨٢)، «تذكرة النحاة» (١١٣)، «المقاصد النحوية» ٢/٤٤٧، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٣٩٩.

(٨) «لسان العرب» (طوي) ٨/٢٣١.

(٩) «لسان العرب» (نحز) ١٤/٧٠.

(١٠) «لسان العرب» (جرز) ٢/٢٤٧.

مفعول (طوى)، و(الغروض)[1] جمع غرض بضم المعجمة، وإسكان الراء ثم بالمعجمة: حزام الرَّحل، والشاهد في (بقيت) حيث أنث مع الفصل بإلا، و(الجراشع)[2] صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم، وبإسكان الراء وبالمعجمة، وهو المنتفخ البطن والجنب.

٢٣٤ ـ والْحَذفُ قَدْ يأْتِي بلاَ فَصْل وَمَعْ ضَمير ذي المجاز في شِعْرٍ وَقَعْ

٢٣٥ ـ والتّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السّالم مِنْ مُذَكَّرٍ كالتّاء مَعْ إحدَى اللَّبِنْ

٢٣٦ ـ والْحَذْفُ في نِعْمَ الفتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَن قَصدَ الجنس فيهِ بَيِّنُ

قوله: كقوله:

(فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)[3]

قاله عامر بن جوين الطائي، والمزنة[4]: السحابة البيضاء، والودق[5]: المطر، وصف بذلك سحابةً وأرضاً نافعتين، أي: فلا سحابة، ودقت، أي: قطرت، والشاهد في (أبقل إبقالها) بالنصب حيث لم يؤنث مع تأنيث الأرض، وروى إبقالها بالرفع، ولا شاهد فيه[6].

قوله: (وتقول: قامت الهندات، وقام الهندات بثبوت التاء وحذفها) هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وأما مذهب جمهور البصريين فجمع المؤنث السالم كواحده، تلزم فيه التاء، وصححه المرادي[7]، وغيره،

---

(١) «لسان العرب» (غرض) ٥١/١٠.
(٢) «لسان العرب» (جرشع) ٢٥١/٢.
(٣) البيت لعامر بن حوين في «الكتاب» ٤٦/٢، «تخليص الشواهد» (٤٨٣)، «شرح التصريح» ٢٧٨/١، «خزانة الأدب» ٤٥/١، ٤٩، ٥٠، «الدرر» ٥٤٠/٢، «المقاصد النحوية» ٤٦٤/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٥٤/١، «شرح ابن عقيل» ٤٣٥/١، «شرح المفصل» ٩٤/٥، «شرح أبيات سيبويه» ٥٥٧/١.
(٤) «لسان العرب» (مزن) ٩٦/١٣.
(٥) «لسان العرب» (ودق) ٢٥٦/١٥.
(٦) ساقطة من (ج).
(٧) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٤٥/١ ـ ٢٤٦.

واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرًا كالطلحات أو مغيرًا كبنات، فحكمه حكم جمع التكسير.

٢٣٧ ـ والأَصْلُ في الفَاعِلِ أن يتَّصلاَ والأَصْلُ في المفْعُول أنْ يَنْفَصِلاَ
٢٣٨ ـ وَقَد يُجَاءُ بِخلاَف الأَصْلِ وَقَدْ يجي المفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
٢٣٩ ـ وأخِّرِ المفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أوْ أُضمِرَ الْفَاعِلُ غيرَ مُنْحَصِرْ
٢٤٠ ـ ومَا بإلاَّ أو بإنَّمَا انحَصَرْ أخِّرْ وقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
٢٤١ ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

قوله: (إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة وجب تقديم الفاعل) هو مذهب الجمهور[1]، وخالفهم ابنُ الحاج[2] محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز «ضرب أحدهما الآخر»، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق، وشرعًا على الأصح، وبأن الزجاج نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ﴾ [الأنبياء: ١٥]، كون (تلك) اسمها و(دعواهم) خبرها والعكس.

قوله: (وإذا أضمر الفاعل، ولم يقصد حصره وجب تقديمه وتأخير المفعول) لا يخفى أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرًا متصلاً، وإلا فتقديمه على عامله جائز.

قوله: (وكل ما قصد حصره استحق التأخير: فاعلاً كان، أو

(١) وانظر: «شرح الرضي» ٢/٢٧٠، «شرح الأشموني» ١/٤٠١، «شرح ابن عقيل» ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، «شرح ابن يعيش» ٥/١٠٣ ـ ١٠٤، «شرح التصريح» ١/٢٨٠، «شرح المكودي» (٨٦)، «أوضح المسالك» ١/٣٦١ ـ ٣٦٢.
غيرُه كالجزولي وابن عصفور وابن مالك.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي. يُعرف ابن الحاجّ قرأ على الشلوبين، وله على «كتاب سيبويه» إملاء، وفي «علوم القوافي»، «مختصر خصائص ابن جني»، «نقود على الصحاح» «إيرادات على المقرّب» وغير ذلك.
مات سنة سبعٍ وأربعين وستمائة. «بغية الوعاة» ١/٣٠٥.

مفعولاً)[1]، هو مانعة خلو فيشمل الفاعل والمفعول معًا، لكن حصرهما معًا متعذر في (إنما)؛ لأن تقديم أحدهما يدل على عدم الحصر فيه، وتأخر الآخر يدل على الحصر فيه، وجائز في (إلا)، وإن كان وقوعه نادرًا نحو: ما ضرب أحد أحدًا إلا زيدٌ عمرًا.

قوله: (وأنشد:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إِلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا)[2]

قاله مجنون بني عامر، و(ضعف) منصوب، و(كلامها) مرفوع، والشاهد فيه ظاهر.

قوله:

(جَزَى بَنُوْهُ أَبَا الغَيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ)[3]

قاله سليط بن سعد، والشاهد في أوله، وهو ظاهر، و(أبا الغيلان) بكسر الغين[4] المعجمة، كنية رجل، و(عن) بمعنى: (في)، أي: جزى بنوه

---

(١) قال الأشموني في «شرحه» ٤٠٦/١: (الذي أجاز تقديم المحصور بـ«إلاّ» مطلقًا هو الكسائي، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقًا، واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لـ(إلاّ) على إنَّما، وذهب الجمهور من البصريين والفرّاء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور، وأجازوا تقديم المفعول المحصور؛ لأنَّه في نيَّة التأخير).
وانظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٤٨/١، «شرح ابن عقيل» ٤٤٦/١، «البهجة المرضية» (٢٠٧).

(٢) البيت لمجنون ليلى في «ديوانه» (٣٢٠)، «شرح التصريح» ٢٨٢/١، «الدرر» ٢٥٩/١، «المقاصد النحوية» ٤٨١/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٦٣/١، «تخليص الشواهد» (٤٨٦)، «شرح الأشموني» ٤٠٥/١، «شرح ابن عقيل» ٤٤٥/١.

(٣) البيت لسليط بن سعد في «خزانة الأدب» ٢٩٣/١، ٢٩٤، «الدّرر» ١١٥/١، «المقاصد النحوية» ٤٩٥/٢.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٤٨٩)، «تذكرة النحاة» (٣٦٤)، «شرح الأشموني» ٤٠٩/١، «شرح ابن عقيل» ٤٥١/١.

(٤) الرواية الأشهر بفتح الغين.

أبا الغيلان في كبر، وعن حسن فعله إليهم جزاء كجزاء سنمار بكسر السين والنون، وتشديد الميم، اسم صانع رومي، بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتًا لئلا يبني لغيره مثله، فضربت به[1] العرب مثلاً في سوء المكافأة، ويقال: رجل سنّمار إذا كان حسن الوجه أبيضه، ويقال: للقمر سنمار.

قوله: (وقول حسان رضي الله عنه في مطعم بن عدي:

ولو أن مجدًا أخلدَ (الدَّهر واحدًا)[2] من الناس أبقى مجدُهُ الدهَر مُطْعِمًا)[3]

(المجد)[4]: الشرف والكرم، و(أخلد)[5] من الإخلاد، وهو: الإبقاء، و(الدهر) في الموضعين منصوب بالظرفية، والشاهد في آخر البيت.

قوله: (ومثله:

كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ ورَقَّى نداه ذا النَّدَى في ذُرَى المجدِ)[6]

(رقَّى)[7]: بالتشديد أعلى، والندى: العطاء[8]، والذرى: بضم

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) في (ج): (الدرهم واجب).
(٣) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٣٨٩)، «تذكرة النحاة» (٣٦٤)، «المقاصد النحوية» ٤٩٧/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٤٠٧/١، «شرح ابن عقيل» ٤٤٩/١.
(٤) «لسان العرب» (مجد) ٢٨/١٣.
(٥) «لسان العرب» (خلد) ١٧١/٤.
(٦) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» ص (٤٩٠)، «تذكرة النحاة» (٣٦٤)، «الدرر» ١١٤/١، «شرح الأشموني» ٤٠٩/١، «شرح ابن عقيل» ٤٤٩/١، «المقاصد النحوية» ٤٩٩/٢.
(٧) «لسان العرب» (رقا) ٢٩٣/٥.
(٨) «لسان العرب» (ندي) ٩٧/١٤.

المعجمة جمع ذروة بكسرها، وذروة[1] كل شيء أعلاه، أي: كسا ذا الحلم حلمه ثياب السيادة، وأعلى ذا العطاء عطاؤه في أعلى مراتب المجد، وهو الشرف والكرم، والشاهد في (حلمه)، وفي (نداه)، فإن ضميرهما للمفعول المؤخر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) «لسان العرب» (ذرا) ٥/٤٠.

النائب عن الفاعل

٢٤٢ ـ يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

***

النائب عن الفاعل

قوله: (أو غير ذلك)، أي: كالخوف من الفاعل أو عليه[1]، أو تصحيح النظم، أو التوافق في السجع.

قوله: (فينوب عنه فيما له من الرفع واللزوم، ووجوب التأخير عن رافعه المفعول به)، أي: أو المصدر، أو ظرف الزمان أو المكان، أو الجار والمجرور، كما سيأتي[2] بيانها.

٢٤٣ ـ فأَوَّلَ الْفِعْلِ اُضْمُمَنْ والمتَّصِلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ

٢٤٤ ـ واجْعَلْهُ من مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي المقُولِ فيه يُنْتَحَى

---

(١) «شرح التسهيل» ٣٢٧/٢، «أوضح المسالك» ٣٧١/١، «توضيح المقاصد والمسالك» ٢٥٠/١، «همع الهوامع» ٥٨٣/١. وقد نظم أبو حيان البواعث على حذف الفاعل فقال في «التذييل والتكميل» ٢٢٧/٦.

وحذفه للخوف، والإبهام ... والوزن، والتحقير، والإعظام

والعلم، والجهل، والاختصار ... والسَّجعِ، والوِفاقِ، والإيثار

(٢) زاد هنا في (ج): (بيانه).

٢٤٥ ـ والثَّانيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَة كالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَة
٢٤٦ ـ وثَالِثَ الذي بِهَمْزِ الوَصْلِ كالأوَّل اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِي
٢٤٧ ـ واكْسِرْ أو اشْمِمْ فَا ثُلاثيٍّ أُعِلْ عَيْنًا وضَمٌّ جَا كبُوعَ فاحْتُمِلْ
٢٤٨ ـ وَإن بشَكلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ
٢٤٩ ـ ومَا لِفَا باعَ لما العَيْنُ تَلي في اخْتَارَ وانْقَادَ وَشِبْهِهِ يَنْجَلي

قوله: (إن كان ماضيًا: بضم أوله، وبكسر ما قبل آخره)، لا يرد عليه ما كسر أوله، وسكن ما قبل آخره، نحو: قيل، ورد كما سيأتي بيانه؛ لأنه لم يكسر أوله إلا بعد تقدير ضمة، ولم يسكن ما قبل آخره إلا بعد تقدير كسرة كما يعلم مما ذكره بعد، (ويقاس بذلك ما ذكره بعد)[1] في اختار وانقاد ونحوهما على ما هنا مقيد بصحيح العين بقرينة ما يأتي ثم.

قوله: (وينتحي)، الانتحاء: الاعتماد، والعروض، قال الجوهري[2]: (أنحى في سيره، أي: اعتمد على الجانب الأيسر، والانتحاء مثله، هذا هو الأصل، ثم صار الانتحاء الاعتماد والميل في كل وجه، وانتحيت لفلان، أي: عرضت له، وأنحيت على حلقه السكين، أي: عرضت).

قوله: (لأنك لو بقيت ثالثه على فتحه لالتبس بالأمر في بعض الأحوال)، أي: كحال وصل الهمزة بما قبلها عند الوقف على الكلمة.

قوله: (معتل العين) هنا وفيما يأتي مراده به مُعَلّ العين، كما يشير إليه قول النظم (أعلّ): فلو حذف التاء كان أولى.

قوله: (ويسمى ذلك إشمامًا)، ومعناه هنا: شوب الكسرة شيئًا من

---

(١) مكررة في (ج).
(٢) «الصحاح» (نجا) ٥٤٨/٢، «لسان العرب» (نجا) ٧٧/١٤.

صوت الضمة، ولهذا قيل[1]: ينبغي أن يسمى روماً مع أن الفراء عبر به.

قوله: (كقول الراجز:

حُوكَتْ عَلَى نولين إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ)[2]

الشاهد في حوكت إذ القياس فيه حيكت، وهو من حاك[3] الثوب يحوكه حوكًا، وحياكة نسجه، والنول[4]: الخشب الذي يلف عليه الحائك الثوب، ويقال له: المنوال، ويروى على نيرين والنير[5]: عَلَمُ الثَّوبِ ولُحْمَتُهُ أيضًا، وإذا نسج على نيرين كان[6] أصفق وأبقى، والضمير في حوكت، وفيما بعده من الأفعال يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه؛ لأنه يصفهما بغاية الصفافة حتى إنها تختبط الشوك، ولا يؤثر فيها، وتحاك بمعنى حيكت.

قوله: (كقول الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ)[7]

---

(١) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٥٢/١: (ومعنى الإشمام: شوب الكسرة شيئًا من صوت الضّمة: لهذا قيل: ينبغي أن يسمّى رومًا، والأقرب ما قرّره بعض المتأخرين فقال: كيفية اللفظ: أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركّبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، جزء الضمة مقدم وهو الأقلّ، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثمّ تمحّضت الياء...).
وانظر: «المقاصد الشافية» ٢١/٣ ـ ٢٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٨٦/١، «تخليص الشواهد» (٤٩٥)، «المقاصد النحوية» ٥٣٦/٢، «شرح الأشموني» ٤١٦/١، «الدرر» ٥٣٥/٢، «شرح التصريح» ٢٩٥/١، «والرواية في شرح ابن عقيل» ٤٥٦/١: «حِيكَتْ» بدلاً من «حوكت».

(٣) «لسان العرب» (حوك) ٣٩٧/٣.

(٤) «لسان العرب» (نول) ٣٣٦/١٤.

(٥) «لسان العرب» (نير) ٣٤٦/١٤.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص(١٧١)، «الدرر» ٥٢٤/١، «شرح التصريح» ٢٩٥/١، «المقاصد النحوية» ٥٢٤/٢.
=

قاله رؤبة، و(ليت) للتمني، (ليت) الثالث تأكيد له، والثاني فاعل ينفع، وهل بمعنى النفي، والشاهد في بوع إذ القياس بيع.

٢٥٠ - وقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

٢٥١ - وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

قوله: (بشرط حصول الفائدة، بتخصيص النائب)[١]، أي: من الثلاثة المذكورة، وهي الظرف، والمصدر المتصرفان، والجار والمجرور سواء أحصل التخصيص بلفظ ظاهر أو مقدر، فقد قال ابن هشام في «المغني»[٢]: أجازوا (سير بزيد) سير بتقدير الصفة، أي: واحد، وإلا لم يفد.

قوله: (أو تقييد الفعل بغيره)، أي: بغير النائب.

قوله: (فالأول...) إلخ، ذكر فيه أمثلة ما قبله، نحو[٣]: (صيم يوم السبت) مثال لنيابة ظرف الزمان المتصرف المختص، وتخصيصه بالإضافة، (وجُلِسَ أمامَ المسجدِ) مثال لنيابة ظرف المكان المتصرف المختص وتخصيصه بالإضافة، (وغُضِبَ غَضَبٌ شديد) مثال لنيابة المصدر المتصرف المختص وتخصيصه بوصفه بشديد، (ورُضِيَ عن المسيء) مثال لنيابة الجار والمجرور المختص وتخصيصه بالعهد المفاد بـ(أل)، (وسِيْر بزيدٍ يومان) مثال لنيابة ظرف الزمان غير المختص مع تقييد الفعل بزيد، (وذُهِبَ بامرأةٍ فرسخان) مثال لنيابة ظرف المكان غير المختص مع تقييد الفعل بامرأة.

= وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١/٣٨٥، «تخليص الشواهد» (٤٩٥)، «شرح الأشموني» ١/٤١٥، «ديوان الأدب» ٣/٤٠٢.
(وبُوْعَ) لغة بني دَبِيرٍ وبني فقعسٍ وهما من فصحاء بني أسد. انظر: «شرح ابن عقيل» ١/٤٥٨، «شرح الأشموني» ١/٤١٦.

(١) يقول ابن الناظم (١٦٩): (إذا خلا فعل ما لم يُسَمَّ فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف متصرف، أو مصدر كذلك، أو جار ومجرور، بشرط حصول الفائدة...).

(٢) انظر: «أوضح المسالك» ١/٣٧٣، «التذييل والتكميل» ٦/٢٣٧.

(٣) انظر: «شرح ابن النّاظم» (١٧٠).

قوله: نحو (معاذ الله)، أي: (أعوذ بالله معاذًا) بجعله بدلاً من اللفظ بالفعل.

قوله: (محتجين بنحو قراءة[1] أبي جعفر[2]: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤][3] بإسناد «ليجزى» إلى الجار والمجرور)[4]، جعله البيضاوي[5] مسندًا إلى المصدر مرادًا به اسم المفعول، فيقال: ليجزى الجزاء أي المجزي به[6].

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر (١٣٢هـ). أحد القرّاء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وعرف بالقارئ، وكان من المفتين المجتهدين. «وفيات الأعيان» ٢٧٤/٦، «الأعلام» ١٨٦/٨.

(٣) انظر: «القراءة في الكشاف» ٣٨٩/٤.

(٤) قال ابن الناظم ١٧٠: «مذهب سيبويه: أنّه لا يجوز نيابة غير المفعول مع وجوده، وأجازه الأخفش والكوفيون محتجّين بقراءة أبي جعفر...).

(٥) عبدالله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي كان إمامًا علامة عارفًا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق.
صنّف: «مختصر الكشاف»، «المنهاج في الأصول»، «شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول»، «شرح المطالع في المنطق»، «شرح الكافية لابن الحاجب»، وغير ذلك.
مات سنة خمس وثمانين وستمائة بتبريز.
«بغية الوعاة» ٤٧/٢.

(٦) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ١٢٨/٢: (وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنّه واردٌ عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر. وقد شرط الأخفش شرطًا في جواز ذلك وهو أن يتقدما على المفعول به، فإن تأخرا لم يجز أن يُقام إلاّ المفعول به، فأجاز أن يقال: «ضُرِبَ الضَّربُ الشديدُ زيدًا، وضُرِب يومُ الجمعةِ زيدًا. انظر: «التذييل والتكميل» ٢٤٥/٦.
أمّا مَنْ منع ذلك وهم البصريون.. فقد تأوّل قراءة أبي جعفر تأويلين:
أحدهما: أن يكون التقدير: ليُجْزَى هو، أي الجزاءُ، ويكون (قومًا) منصوبًا بفعل محذوف تقديره: ويجزيه قومًا.
الثاني: أن يكون التقدير: ليُجْزَى الخيرُ قومًا، والخير: مفعول به، وهذا الفعل يتعدّى إلى مفعولين، فأضمر الأوّل لدلالة الكلام عليه.
انظر: «التذييل والتكميل» ٢٤٦/٦.

قوله (وبنحو قول الراجز:

لَـمْ يُـغْـنَ بِـالـعَـلْـيَـاءِ إلا سَـيِّـدًا وَلاَ شَفَـى ذَا الغَـيِّ إِلاَّ ذُو هُـدَى)[1]

قاله رؤبة، والشاهد فيه[2] ظاهر، والمعنى: لم يجعل الله أحدًا يعتني بالعلياء إلا من له سيادة، و(الغي)[3]: الضلال.

قوله: (وقول الآخر:

وَإِنَّـمَـا يُـرضِـي الـمُـنِـيْـبُ رَبَّـهُ مَـا دَامَ مَـغْـنِـيًّـا بِـذِكْـرٍ قَـلْـبُـهُ)[4]

والإنابة[5]: الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب، ومعنيًا من عنيت بحاجتك، أي: اهتممت بها، والشاهد في (بذكر) حيث ناب عن الفاعل مع وجود المفعول به[6] وهو (قلبُه).

٢٥٢ ـ وباتِّفاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثان مِن بَـاب كـسـا فـيـمَـا الـتـبَـاسـهُ أمِـنْ

٢٥٣ ـ في باب ظنَّ وأرَى المنعُ اشْتَهرْ وَلاَ أرى مَـنْـعًـا إذا الـقـصـدُ ظَـهَـرْ

٢٥٤ ـ ومَا سِوَى النّائِب مِمَّا عُلِّقَا بـالـرَّافِـع الـنَّـصْـبُ لَـهُ مُـحَـقَّـقَـا

قوله: (ولم يجز نيابة الثالث باتفاق) غلطه[7] ابن هشام وغيره في نقل الاتفاق، وقال المرادي[8]: (قوله في «التسهيل»: ولا يمنع نيابة غير الأول

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق «ديوانه» (١٧٣)، «شرح التصريح» ٢٩١/١، «الدرر» ٣٦٣/١، «المقاصد النحوية» ٥٢١/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٨٠/١، «تخليص الشواهد» (٤٩٧)، «شرح الأشموني» ٤٢١/١، «همع الهوامع» ٥٨٦/١، وابن عقيل ٤٦٢/١، «البهجة المرضية» (٢١٦)، «المقاصد الشافية» ٤٤/٣.

(٢) وهو نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيّدا).

(٣) «لسان العرب» (غوي) ١٤٩/١٠.

(٤) الرجز بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣٧٩/١، «شرح الأشموني» ٤٢٢/١، «شرح التصريح» ٢٩١/١، «المقاصد الشافية» ٤٤/٣، «المقاصد النحوية» ٥١٩/٢.

(٥) «لسان العرب» (نوب) ٣١٩/١٤.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) انظر: «أوضح المسالك» ٣٨٤/١.

(٨) «توضيح المقاصد» ٢٥٧/١، «شرح التسهيل» ١٢٩/٢. =

من المفعولات مطلقًا، يقتضي جوازه، وقد نقل جوازه عن بعضهم، فأجاز: أعلم زيدًا فرسك مُسْرَج). انتهى.

خاتمة: لا تجوز[1] نيابة الحال والتمييز؛ لأنهما لا يقبلان التعريف، وما يقوم مقام الفاعل يقبل، ولا المستثني؛ لأنه لو أنيب إلا بين العامل والنائب، وهو ممتنع، ولا خبر كان وأخواتها؛ لأنه مسند إلى اسمها فلو أنيب لبقي المسند بغير مسند إليه، وهو ممتنع خلافًا للفراء، ولا المفعول له، والمفعول معه؛ لأن الغرض الذي سيق له الأول من التعليل، والثاني من المعية، (كل منهما)[2] يفوت بالنيابة.

□ □ □ □ □ □

= قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٢٤٨/٦: (يعني بقوله: «مطلقًا» سواء أكان الثاني من باب (أعطى) أم من باب (ظنّ) أم من باب (أعلم) فاختار المصنّف أنّه إذا أُمن اللَّبس، ولم يكن الثاني جملة أو شبهها من ظرفٍ أو مجرور، أو الثالث كذلك، فإنه تجوز إقامة الثاني في باب أعطى وفي باب ظنًا، والثاني والثالث في باب أعلم ومثال ذلك: أُعطي درهمٌ زيدًا. وظُنّت بازغةٌ الشمس وعُلِم بدرٌ قمرَ الليلة...)، وقال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٥٧/١: (ونقل ابن هشام المقراوي وابن أبي الربيع وابن المصنّف منعَ نيابته باتّفاق).

(١) قال أبو حيان في «التذييل والتكميل» ٢٦١/٦: (لا يُقام في هذا الباب مفعولٌ معه ولا مفعول من أجله، ولا حال ولا تمييز؛ لأنّه لا يُتّسعُ فيها، بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

اشتغال العامل عن المعمول

٢٥٥ ـ إن مُضْمَرُ اسم سَابِقٍ فِعْلاً شغَلْ عَـنـهُ بِنَصْب لَفْظِهِ أَوِ الْمَحَلْ
٢٥٦ ـ فالسّابق انْصِبْه بفعلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا موافقٍ لما قد أُظْهِرَا

* * *

اشتغال العامل عن المعمول[1]

قال المرادي[2]: (المراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول دون الصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل والحرف؛ لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله). انتهى وسيأتي إيضاحه.

قوله: وشغل الفعل ـ أي: ونحوه ـ مما يعمل عمله كما تقرر.

قوله: (بعمله في ضميره)، أي: أو في ملابسه، والمراد في محلهما

(١) ورد بهامش (ب) مبحث اشتغال العامل عن المعمول، هكذا ترجم في «الألفية»، وترجم في «الكافية» بما أضمر عامله على شريطة التفسير، وذكره في المنصوبات، ويرد عليه أن الاشتغال يكون عن الرفع كما يكون عن النصب، فذكر ابن مالك له عقب النائب عن الفاعل أحسن، وأحسن منه صنع «الشذور» حيث ذكره وباب التنازع عقب العوامل.

(٢) «توضيح المقاصد» ١/٢٥٩.

لا في لفظهما[1] نحو: (زيد)[2] ضربت غلامه فضمير (لفظه) في النظم راجع إلى ضمير الاسم السابق، وهو مبني على أن باء (بنصب) ليست بمعنى عن، وهو احتمال ذكره المكودي[3]، أما على جعلها بمعنى عن، وجعل مدخولها بدل اشتمال من ضمير عنه، وهو ما صدر به كلامه، ونقل ما يوافقه عن الناظم فضمير (لفظه) راجع إلى الاسم السابق.

قوله: (لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به[4]، ولا يجمع بين البدل، والمبدل منه)، استشكل بأنه إن أريد أنه لا يجوز ذلك على جهة التأسيس، فَمُسَلَّمٌ، أو على جهة التأكيد فممنوع، وبأنه كيف يستقيم ذلك، والمحقق في الواقع الجمع بين البدل والمبدل منه لغة وبلاغة، ويرد الأول بأن الحذف ينافي التأكيد، والثاني بأن المستشكل التبس عليه البدل التعويضي مما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم، والمراد هنا الأول لا الثاني.

٢٥٧ ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا السّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإنْ وحَيْثُمَا

قوله (كقول الشاعر:

لا تجزعي إن مُنْفِسٌ أهلكتُهُ ... فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي)[5]

قاله النمر بن تولب وصف به نفسه بالكرم لما لامته زوجته على

---

(١) وقع في هامش (ب): قوله: والمراد فيما محلهما لا في لفظهما. فيه نظر ظاهر، إذ الملابس للضمير معمول في اللفظ قطعًا ولا أظنه يخفى على أحد، فانظره.

(٢) في (ب): زيدًا.

(٣) «شرح المكودي» (٩٣).

(٤) ساقطة من (ج).

(٥) البيت للنمر بن تولب في «ديوانه» (٨٤)، «الكتاب» ١/١٣٤، «تخليص الشواهد» (٤٩٩)، «المقاصد النحوية» ٢/٣٥، «خزانة الأدب» ١/٣١٤ ـ ٣٢١، «شرح المفصل» ٢/٣٨، «شرح أبيات سيبويه» ١/١٦٠، وبلا نسبة في «الأزهية» (٢٤٨)، «الجنى الداني» (٧٢)، «شرح الأشموني» ١/٤٢٨، «شرح ابن عقيل» ١/٤٧٢، «شرح التسهيل» ٢/١٤١.

إتلاف ماله جزعًا من الفقر، ومنفس[1] بضم الميم: المال النفيس، والشاهد[2] فيه ظاهر.

٢٥٨ ـ وإنْ تَلاَ السّابقُ ما بالابتِدَا ... يَختَصُّ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أبدَا
٢٥٩ ـ كَذا إذَا الْفِعْل تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... ما قَبْلُ معمولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

قوله: (وحاصله أنه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره شيئان: .. إلخ)، ترك ابن هشام هذا القسم فقال[3]: (ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم؛ لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه).

قوله: (المانع الثاني: أن يكون بين الاسم والفعل ما له صدر الكلام)، استشكل مجامعة الصدرية بالبينية وأجيب بأن المراد من الصدرية ما هو بحسب المعنى والمرتبة، سواء أكان مع ذلك تقديم في اللفظ أم لا، ولا يخرجه عن ذلك تقديم شيء عليه في اللفظ فقط.

٢٦٠ ـ واختيرَ نَصبٌ قبلَ فِعْلٍ ذي طَلبْ ... وبَعْدَ مَا إيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ
٢٦١ ـ وبَعْدَ عَاطِفٍ بلاَ فَصْلٍ علَى ... مَعْمُولِ فعلٍ مُسْتَقِرٍّ أوّلاَ

قوله: (منها أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر أو نهي أو دعاء)، أي: ولو بصيغة الخبر نحو: زيدًا غفر الله له.

قوله: (إلا في الاستفهام بـ: هل نحو: هل زيدًا رأيته؟ فإنه يتعين فيه النصب) جرى عليه المرادي[4] وغيره، لكن بعضهم كشراح الحاجبية على أن (هل) كالهمزة إلا أن الرفع بعدها أضعف منه بعد الهمزة؛ لأن الخبر في

---

(١) «لسان العرب» (نفس) ٢٣٧/١٤.
(٢) الشاهد فيه قوله: (إنْ منفسٌ أهلكتُه) حيث رفع (منفس) بإضمار فعلٍ دلَّ عليه ما بعده؛ لأنَّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمرًا.
(٣) «أوضح المسالك» ٥/٢.
(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٦١/١: (وأدوات الاستفهام إلاّ الهمزة، فإنَّ النَّصب بعدها راجح لا واجب).

الجملة الاسمية إذا كان فعلاً جاز استعمالها، ولم يجز استعمال (هل) إ
شذوذًا لا يقال: هل زيد قام؟ لأن أصلها بمعنى (قد)[1] كقوله تعالى: ﴿هَ
أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ﴾ [الإنسان: ١]، فكما لا يقال: قد زيد خرج، لا يقال
هل زيد خرج؟ وقد بسطت الكلام عليها[2] في «شرح الشذور»، والشرط ف
الهمزة أن لا تنفصل، فإن فصلت، فالمختار الرفع نحو: (أنت زيد تضربه
إلا في نحو: (أكلَّ يومٍ زيدًا تضربه)؛ لأن الفصل بالظرف كلا فصل.

قوله: (لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية)، يعلم أ
كالناظم تَسَمَّح في قوله: (أولاً على معمول فعل)، إذ العطف إنما هو عل
جملة فعلية.

قوله: (احترز من[3] نحو (قام زيد، وأما عمرو فأكرمته)، فإن الرف
فيه أجود)، أي: ما لم يوجد مرجح النصب نحو وأما زيدًا فأكرمه، نبه عل
المرادي[4]، وقضيته أن الرفع حينئذ ليس أجود فيحتمل ترجيح النصـ

---

(١) انظر الفرق في الاستفهام بين الهمزة وهل، في «شرح ابن يعيش» ١٥٠/٨ ـ ١٥١
«الأشباه والنظائر» ١٣٤/٢.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) في (ج): (به).
(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٦٢/١: (فالرّفع بعدها أرجح ما لم يوجد مرجّ
النصب نحو، (أما زيد فأكرمه)، وقد ساق المرادي أسبابًا أخرى لترجيح النّصب ا
يذكرها الناظم ولا ابنه:
أحدها: أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على جملة فعلية نحو: «أتيتُ القو
حتى زيدًا مررتُ به» فحتى هنا حرف ابتداء، ولكن لمّا وليها في اللفظ بعض ما قبلها
شابهت العاطفة.
الثاني: أن يُجاب بها استفهام بمفعول ما يليه، أو بمضاف إليه مفعول ما يليه:
مثال الأول: قولك في جواب (أيّهم ضربت؟): (زيدًا ضربتُه).
ومثال الثاني: قولك في جواب (غلامَ أيّهم ضربت؟): (غلامَ زيدٍ ضربتهُ).
الثالث: أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْ
بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾، فالنّصب فيه راجح؛ لأن الرّفع يوهم أن يكون «خلقناه» صفة مخصصة
والنصب يرفعُ ذلك التوهم).
وانظر: «شرح الأشموني» ٤٣٣/١، «المقاصد الشافية» ٩٨/٣ ـ ٩٩.

واستواؤهما، وهو الأوجه لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لأحدهما.

٢٦٢ ـ وإن تَلاَ المعطوفُ فِعْلاً مُخْبَرا بـه عَـن اسْـمٍ فـاعـطِـفَـنْ مُـخـيَّـرَا

قوله: (فإذا وقع الاسم السابق فعلاً)، أي: الذي سبق فعلاً، ففعلاً منصوب سابق.

قوله: (استوى فيه الرفع والنصب)، محله كما قدم كالناظم نظيره إذا لم يكن فصل احترازًا[(١)] من نحو: (زيد قام، وأما عمرو فأكرمته) فالرفع فيه أرجح، ولا أثر للعطف، نبه عليه المرادي[(٢)] وغيره.

قوله: (يكون عاطفًا مبتدأ، وخبرًا على مبتدأ وخبر)، يعني: عاطفًا جملة على جملة بقرينة ما قبله، وإلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

قوله: (كمن عطف جملة فعلية على جملة فعلية)، فيه إشارة إلى أنه ناظر في العطف إلى اللفظ بأن يراد بيان الكلام لا تصحيحه، إذ عطفها عليها معنى يقتضي أنها خبر عن زيد، وليس بصحيح لعدم الرابط.

٢٦٣ ـ والرفعُ في غير الذي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبيحَ افْعَلْ ودَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

قوله: (رجح الرفع)، أي: لأنه لا إضمار فيه.

قوله[(٣)(٤)]: (هو الوجه) ينافي جواز النصب فلو قال: هو الأوجه لسلم من ذلك.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «توضيح المقاصد» ١/٢٦٤، «شرح الأشموني» ١/٤٣٤.

(٣) قال ابن الناظم (١٧٥): (فالرّفع فيه هو الوجه، والنّصب عربيّ جيد).

(٤) هذه الكلمة ساقطة من (ج).

قوله: (وأنشد[1] الشجري على جوازه:

فَـارِسًـا مَـا غَـادَرُوه مُـلْـحَـمًـا   غَـيـرَ زُمَّـيْـلٍ ولا نِـكْـسٍ وَكَـلْ)[2]

قاله علقمة، والشاهد في (فارسًا)، و(ما) زائدة، والتقدير: غادروا فارسًا، أي: تركوه، و(ملحمًا)[3] مفعول ثان لغادر، وهو بضم الميم وفتح المهملة من ألحم الرجل واستلحم، إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصًا، و(غير زُمَّيْل)[4] بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء، أي: غير جبان، و(لا نكس)[5] بكسر النون وسكون الكاف، أي: ولا ضعيف.

وقوله: (وكل)[6] بفتح الواو والكاف، من وكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه، وهو صفة نكس.

٢٦٤ ـ وَفَـصْـلُ مَـشْـغُـولٍ بِـحَـرْفِ جَـرّ   أَوْ بِـإِضَـافَـةٍ كَـوَصْـلٍ يَـجْـرِي

قوله: (يعني: أن حكم المشغول عنه الفعل بضمير جر أو بمضاف إليه)، أي: سواء اتحدت الإضافة كما في أمثلة الشارح أم تعددت نحو: (زيد ضربت غلام أخيه) أو (صاحب غلام أخيه)، ولو كان ذلك مع حرف الجر أيضًا نحو: زيدًا مررت بأخيه أو بغلام أخيه.

---

(١) في (ب) تعليق نصه: قوله: (وأنشد الشجري) هكذا في النسخ بترك، وفي تجالد نسخ الشارح والظاهر أنه تحريف من الكتبة فلا تتوهم. انتهى.

(٢) البيت لامرأة من بني الحارث في «أمالي ابن الشجري» ١٨٧/١، ٣٣٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١١٠٧)، ولعلقمة الفحل في «ديوانه» (١٣٣).
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٥٠١)، وابن الشجري ٤٣٥/١.

(٣) «لسان العرب» (لحم) ٢٥٤/١٢.

(٤) «لسان العرب» (زمل) ٨٣/٦.

(٥) «لسان العرب» (نكس) ٢٨٤/١٤.

(٦) «لسان العرب» (وكل) ٣٨٧/١٥.

٢٦٥ ـ وَسَوِّ في ذَا الْباب وَصْفًا ذَا عَمَلْ   بالفعلِ إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

قوله: (يصح أن تفسر الصفة عاملاً في)[(١)] الاسم السابق... إلخ)، يؤخذ منه ما صرح به غيره[(٢)] أن المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل؛ لأنهما لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملاً، ويمتنع[(٣)] أيضًا نحو: (زيدًا عليكه)، و(زيدًا ضَرْبًا إيَّاه)؛ لأنهما غير صفة، نعم[(٤)] يجوز عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم معمول اسم الفعل، وهو الكسائي[(٥)]، ومعمول[(٦)] المصدر الذي لا ينحل لحرف مصدري، وهو المبرد والسيرافي.

٢٦٦ ـ وعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بتَابِعِ   كعُلْقَةٍ بنَفْس الاسْمِ الوَاقِعِ

قوله: (والحاصل: أنه إذا كان شاغل الفعل أجنبيًا، وله تابع)، أطلق كالناظم في التابع، قال المرادي وغيره[(٧)]: (وهو مقيد بالنعت، نحو: (هند

---

(١) مكررة في (ج) وبعدها خطأ: بأخيه أو بغلام أخيه.

(٢) انظر «شرح المكودي» (٩٦).

(٣) ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز أن يفسر إلا ما يصح له العمل، وذهب ابن خروف إلى أنه يجوز أن يفسِّر ما لا يعمل، وزعم أنَّه مذهب سيبويه؛ لأنَّهم قالوا في (زيدًا عليكه) إنَّ زيدًا انتصب بفعل محذوف، و(عليك) تفسير له، وإن كان (عليك) لا يجوز أن يعمل في (زيد) فقد قدروه مفسِّرًا للعامل.
انظر: «التذييل والتكميل» ٣٦٢/٦.

(٤) أي: يجوز النَّصب.

(٥) علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين في النَّحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين، صنّف: «معاني القرآن»، «القراءات»، «النوادر»: الكبير، الأوسط، الأصغر، العدد، الهجاء، وغير ذلك...
مات بالريّ سنة ثنتين ـ أو ثلاث، وقيل: تسع ـ وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين.
«بغية الوعاة» ١٣٧/٢ ـ ١٣٨.

(٦) انظر: «أوضح المسالك» ١٢/٢، «التذييل والتكميل» ٣٦٠/٦.

(٧) المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٦٥/١، وابن هشام في «أوضح المسالك» ١٢/٢، «الأشموني في «شرحه» ٤٣٧/١، وابن عقيل في «شرحه» ٤٨٢/١.

ضربت رجلاً يضربها)، وعطف البيان، نحو: (زيدًا ضربت عمرًا أخاه)؛ فلو جعلت أخاه بدلاً امتنع، وعطف النسق بالواو[1] خاصة نحو: (زيد ضربت عمرًا وأخاه) لإفادتهما معنى الجمع.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قال الشاطبي: العطف الذي تحصل العلقة به له شرطان:
أحدهما: أن يكون بالواو خاصة، فلا تقول: أزيدًا ضربتَ عمرًا ثمّ أخاه؟ ولا أزيدًا رأيت عمرًا أو أخاه؟
الثاني: عدم إعادة العامل مع المعطوف، «المقاصد الشافية» ١١٩/٣.
وقال في موضع آخر: (وإنّما اقتصر الناظم في «التسهيل» على العطف بالواو خاصة؛ لأنّ سيبويه لم يذكر في الاشتغال إلا ذلك، كما أنّه لم يذكر من التّوابع إلا النعت وهذا العطف، وليس في ذلك دليل إذ لم ينفِ ما عداها).
«المقاصد الشافية» ١٢٢/٣.

تعدي الفعل ولزومه

٢٦٧ ـ عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غير مَصْدَر به نَحْوُ عَمِلْ
٢٦٨ ـ فانصِبْ به مَفْعُولَهُ إِنْ لم يَنُبْ   عَنْ فاعلٍ نُحو تدبَّرْتُ الكُتُبْ

***

تعدي الفعل ولزومه

التعدي لغةً[1]: التجاوز، يقال: فلان عدى طوره، أي: جاوزه، واصطلاحًا[2]: أن يجاوز الفعل الفاعل إلى المفعول به.

قوله: (الفعل ينقسم إلى: متعد ولازم)، أي: ولا، ولا، وهو كان وأخواتها كما قال ابن هشام[3] وغيره، أو يقال: إنها دخلت في المتعدي تجوزًا باستعمال اللفظ في حقيقته، ومجازه، ولعل هذا هو الذي حمل الشارح هنا وفي قوله بعد:

٢٦٩ ـ ولازمٌ غيرُ المعدّى وحُتِمْ   لُزومُ أفعَالِ السجَايَا كنَهِمْ
٢٧٠ ـ كذَا افْعَلَلَّ والمضاهي اقْعنْسَسَا   ومَا اقتضَى نَظَافَةً أو دَنسَا
٢٧١ ـ أوْ عَرَضًا أو طَاوَعَ المُعَدّى   لِوَاحِدٍ كمدَّهُ فامتَدَّا

---

(١) «لسان العرب» (عدا) ٩/٩٦.

(٢) التعدية: هي إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، انظر: «اللباب» (٣١١).

(٣) «أوضح المسالك» ٢/١٤، «همع الهوامع» ٣/٧.

(جميع الأفعال منحصرة في قسمي المتعدي واللازم) على الحصر في القسمين، ويقال[1]: المتعدي: مجاوز وواقع.

قوله: (ومنها أيضًا أن يكون الفعل عرضًا)، لا ينافي هذا كون الفعل من حيث هو (عرضًا) أيضًا؛ لأن العرض هنا غير العرض ثم بقرينة قوله هنا: (وهو ما ليس حركة جسم).

قوله: (ومنه أيضًا: أن يكون الفعل مطاوعًا لمتعد إلى مفعول واحد)، أي: بأن يقبل أثره.

قوله: (وثلمته فانثلم، وثَرَمْتُهُ فانثرم)، يقال: (ثَلَمَ الثنية ثَلْمًا، وثَرَمَها ثَرْمًا: كسرها، وثَلَمَتْ هي ثَلْمًا، وثَرَمَت ثَرْمًا: انكسرت)[2]، قاله ابن القطاع[3].

قوله: (والمراد بالفعل المطاوع الدال على قبول المفعول لأثر الفاعل فيه)، أي: على أن يقبل المفعول أثر الفاعل فيه.

قوله: (كاحرنجم)[4]، أي: ازدحم، يقال: حرجمت الإبل فاحرنجمت، أي: رددت بعضها إلى بعض فارتدّت مزدحمة.

قوله: (واثعنجر)[5]، يقال للدم إذا سال: اثْعَنْجَرَ.

---

(١) في «شرح التسهيل» ١٤٨/٢: (وسمّي متعدّيًا وموافقًا ومجاوزًا).

(٢) الأفعال لابن القطاع (ثلم).

(٣) علي بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن الحسين بن أحمد بن محمد بن زيادة الله بن... المعروف بابن القطّاع كان إمام وقته بمصر في علم العربية، قرأ على أبي بكر الصقلي، وروى عنه الصحاح «لياقوت».
صنّف: «الأفعال»، «أبنية الأسماء»، «حواشي الصحاح»، وغير ذلك.
مات في صفر سنة خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة وخمسمائة.
«بغية الوعاة» ١٢٩/٢ ـ ١٣٠.

(٤) «لسان العرب» (حرجم) ١١٠/٣.

(٥) «لسان العرب» (ثعجر) ٩٩/٢.

قوله: وكذا ما أُلحق بـ(افعلَل وافعنلل) مَثَّلَ للأول باكْوَهَدَّ، وللثاني باخْرَنْبَى واقْعَنْسَسَ، وقول النظم: ـ (وإن حُذِفَ فالنَّصْبُ للمُنْجَرّ نَقْلاً) ظاهره أن (نقلاً) راجع إلى (النصب)، وليس كذلك بل إلى حذف حرف الجر، كذا قاله المكودي[١]. والوجه: رجوعه إليهما معًا كما أشار إليه الشارح[٢] بعد، ومحل تعدية اللازم بحرف الجر إذا كان مما يمكن تعديته به، فإن لم يمكن فيه ذلك كـ(حدث) و(عرض) لم يتعد بحرف الجر، كذا قيل، وفي التمثيل بحدث وعرض نظر إذ يقال: حدث لفلان وعرض له كذا، فالأولى التمثيل بنحو: ظَرُف وشَرُف.

٢٧٢ ـ وَعَدِّ لازمًا بحرف جرّ   وإنْ حُذفَ فالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
٢٧٣ ـ نقلاً وفي أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ   مَعْ أمْنِ لبسٍ كعجبتُ أن يَدُوا

قوله: (عُدي بحرف الجر إلى آخره)[٣]، أي: أو بهمزة النقل نحو: أَخْرَجت زيدًا، أو بتضعيف العين نحو فَرَّحت زيدًا، وزاد بعضهم ألف المفاعلة نحو جالست زيدًا، وسين الاستفعال نحو استخرجت المال.

قوله: (والثاني[٤] كقول الشاعر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فيه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ)[٥]

---

(١) «شرح المكودي» (٩٨).
(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٦٩/١.
(٣) انظر: «المساعد» ٤٤٦/١ ـ ٤٤٧، «شرح الأشموني» ٤٤٨/١ ـ ٤٤٩، «همع الهوامع» ١١/٣ ـ ١٢.
(٤) قال ابن الناظم ١٧٩/١: (والمقصور على السماع منه واردٌ في السّعة، ومنه مخصوص بالضرورة... والثاني كقول الشاعر:...).
(٥) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في «الكتاب» ٣٦/١، «تخليص الشواهد» (٥٠٣)، «خزانة الأدب» ٨٣/٣، «شرح التصريح» ٣١٢/١، «المقاصد الشافية» ١٢٣/٣، «الدرر» ٨٦/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦/٢، «شرح الأشموني» ٤٤٢/١، «همع الهوامع» ١٠/٣.

قاله ساعدة[1] بن جؤية الهذلي، أي: الرمح (لدن)[2]، أي: ناعم لين، و(بهز الكف): متعلق بـ(يعسل)[3] من العسلان، وهو اهتزاز الرمح، ومفعول هز محذوف، أي: بهز الكف. الرمح. والمتن[4]: ظهر الرمح، و(فيه)، أي: في هذه و(ما) مصدرية، أي: كعسلان الثعلب في الطريق، والشاهد في الطريق حيث نصب كما قال الشارح بتقدير (في) توسعًا إجراء للازم مجرى[5] جرى المتعدى، ولا يجوز نصب الطريق بالظرفية؛ لأنه اسم للطريق المسلوك فهو معين لا مبهم.

قوله: (ومثله قول الآخر:

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهر أطعمُهُ والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ)[6]

قاله المتلمس[7] جرير بن عبد المسيح، و(آليت)[8] بضم التاء وفتحها، أي: حلفت على حب العراق أني لا (أطعمه) الدهر مع أنه متيسر يأكله السوس، و(الدهر) منصوب بالظرفية، وحذف بعده (لا)[9]، والشاهد في (حب العراق) كما قرره الشارح.

---

(١) ساعدة بن جؤية الهذلي، من سعد هذيل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم، وليست له صحبة، له ديوان.
«خزانة الأدب» ٣/٨٦ ـ ٨٧، «الأعلام» ٣/٧٠.

(٢) «لسان العرب» (لدن) ١٢/٢٦٦.

(٣) «لسان العرب» (عسل) ٩/٢١١: هو من العسلان: مَشْيَ الذِّئب واهتزاز الرمح.

(٤) «لسان العرب» (متن) ١٣/١٨.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) البيت للمتلمِّس في «ديوانه» (٩٥)، «الكتاب» ١/٣٨، «تخليص الشواهد» (٥٠٧)، «الجنى الداني» (٤٧٣)، «خزانة الأدب» ٦/ ٣٥١، «شرح التصريح» ١/٣١٢، «المقاصد النحوية» ٢/٥٤٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١٧، «شرح الأشموني» ١/٤٤١، «المقاصد الشافية» ٣/١٤٣.

(٧) جرير بن عبد العزّى أو عبد المسيح من بني ضبيعة من ربيعة. ت٥٠هـ. شاعر جاهلي، من أهل البحرين، وخاله طرفة بن العبد.
«خزانة الأدب» ٦/٣٤٥، «الشعر والشعراء» ١٨٥، «الأعلام» ٢/١٩٩.

(٨) «لسان العرب» (ألا) ١/١٩٣.

(٩) ساقطة من (ج).

قوله: (ومثله:

تَـحِـنُّ فَتُـبْـدِي مَـا بِـهَـا مِـنْ صَـبَـابـةٍ ... وَأُخْفي الذي لولا الأسى لقضاني)[1]

قاله عروة[2] بن حزام، و(تحن)، أي: الناقة، والصبابة[3]: العشق وشدة الشوق، والأسى[4] بضم الهمزة: جمع أسوة من التأسي، وهو الاقتداء، وأما الأسى بفتح الهمزة وهو الحزن فلا دخل له هنا بل مفسد للمعنى، والشاهد في (لقضاني) حيث حذف منه حرف الجر ونصب مجروره؛ إذ أصله لقضى علي بالموت.

قوله: (وقد يحذف حرف الجر ويبقى عمله، كقوله:

إذا قِـيـل أيُّ الـنَّـاسِ شَـرُّ قَـبِـيْـلَـةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الأَصَابِعُ)[5]

قاله الفرزدق، والشاهد في (كليبٍ) حيث جاء بالجر؛ إذ أصله: أشارت الأصابع بالأكف إلى كليب بن يربوع بن حنظلة، وهو رهط جرير، واعلم[6] أن حذف حرف الجر، (وإبقاء عمله ضربان: شاذ كهذا البيت

---

(١) البيت لعروة بن حزام في «خزانة الأدب» ١٣٠/٨، «الدرر» ٥٥/٢، «المقاصد النحوية» ٥٢٢/٢، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٤٧٤)، «مغني اللبيب» (١٩٠)، «همع الهوامع» ١١/٣.

(٢) عروة بن حزام بن مهاجر، من بني عذرة. ت٣٠هـ. شاعر من مُتَيَّمي العرب، كان يحب ابنة عم له تدعى عفراء، وتزوجت برجل من الشام، فمات من حزنه عليها، له ديوان شعري صغير.
«الشعر والشعراء» ٦٢٦، «الأعلام» ٢٢٦/٤.

(٣) «لسان العرب» (صبا) ٢٨٣/٧.

(٤) «لسان العرب» (أسا) ١٤٧/١.

(٥) البيت للفرزدق في «ديوانه» (٤٢٠)، «تخليص الشواهد» (٥٠٤)، «خزانة الأدب» ١١٣/٩، «شرح التصريح» ٣١٢/١، «الدرر» ٩٢/٢، «المقاصد النحوية» ٥٤٢/٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٥/٢، «شرح الأشموني» ٤٤٠/١، «توضيح المقاصد» ٢٦٨/١، «همع الهوامع» ١٠/٣، «المقاصد الشافية» ١٤٣/٣، «المساعد» ٤٣١/١.

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٦٨/١ ـ ٢٦٩، «المساعد» ٤٣١/١.

ومضطرد نحو: (وليل كموج[1] البحر)، أي: ورب ليل، وهو مذكور في باب حروف الجر)[2].

قوله: (وأما الحذف المطرد ففي التعدية إلى أنَّ، وأنْ) إنما أطرد ذلك فيهما؛ لطولهما بالصلة[3].

قوله: (ولا يجوز رغبت أن تفعل، لئلا يوهم أن المراد: رغبت عن أن تفعل) استشكل بحذفه في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، وأجيب[4] بأنه إنما حذف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس أو قصدًا للإبهام؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لذمامتهن وفقرهن.

قوله[5]:

(وما زرت ليلى أَنْ تكونَ حبيبةً إليَّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه)[6]

قاله الفرزدق. أي: ما زرت ليلى؛ لتكون لي حبيبة، ولا لطلب دين لي عليها، ولكن لضرورة تنزل بالشخص، والشاهد في: (أن تكون) حيث حذف حرف الجر منه إذ أصله لأن تكون، ومحله بعد حذف حرف الجر

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل قاله امرؤ القيس. وتمامه:
وليلٍ كموج البحرِ أرخى سدولَهُ علَيَّ بأنواع الهموم ليبتلي
«ديوان امرئ القيس» (١٨).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٣) قال ابن عقيل في «المساعد» ٤٢٩/١: (تقول: عجبتُ أن تقومَ، أو أنَّكَ قائمٌ، والأصل: من أن تقُومَ، ومن أنَّكَ قائم، فحذف الحرف تخفيفًا لطولهما بمتعلقهما).

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٠/١، «المساعد» ٤٢٩/١.

(٥) قال ابن الناظم (١٨٠ ـ ١٨١): (وفي محلِّهما بعد الحذف قولان، فمذهب الخليل والكسائي أنَّه الجرُّ، ومذهب سيبويه والفرّاء أنَّه النّصب، ويؤيِّد مذهب الخليل ما أنشده الأخفش: وما زرتُ ليلى...

(٦) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٨٤/١، «الكتاب» ٢٩/٣، «خزانة الأدب» ١١٣/٩، «الدرر» ٩٢/٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٤٤٣/١، «همع الهوامع» ٩/٣.

بدليل عطف، (ولا دينٍ) بالجر عليه كما قرره الشارح[(١)(٢)].

٢٧٤ ـ والأَصْلُ سَبْقُ فاعلٍ مَعْنًى كمَنْ ... مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ

٢٧٥ ـ وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا ... وتَرْكُ ذاكَ الأَصْلِ حتمًا قَدْ يُرَى

قوله[(٣)]: (نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥])، مثال للاقتصار على المفعول الأول، ومثال الاقتصار على الثاني قوله[(٤)]: (﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾).

٢٧٦ ـ وَحَذفَ فَضْلَةٍ أجِزْ إن لم يَضِرْ ... كحَذْفِ ما سِيقَ جوابًا أَوْ حُصِرْ

٢٧٧ ـ ويُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

قوله: (كقولهم: كليهما وتمرًا... إلى آخره) لف الأمثلة على حدة ثم نشر معانيها لذلك على ترتيب اللف فصار ذلك لفًّا ونشرًا مرتبًا، وأصل (كليهما[(٥)] وتمرًا) أن جندلة اليشكري أشرف على عمرو بن صران بن الأقرع الجعدي، وبين يديه زبد وسنام وتمر، فقال له عمرو: من أيهما تحب أن أطعمك؟ يعني: الزبد والسنام، فقال جندلة: كليهما وتمرًا.

---

(١) وقد وقع خلاف بين النّحاة على الموضع بعد حذف حرف الجرّ، فذهب سيبويه والفرّاء إلى النّصب؛ لأنّ بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنّصب كثير والحمل عليه أولى. وذهب الخليل والكسائي إلى الجرّ، والبيت السابق دليل على الجر.
انظر: «شرح التسهيل» ١٤٨/٢، «المساعد» ٤٢٩/١، «شرح الأشموني» ٤٤٣/١، «المقاصد الشافية» ١٤٨/٣ ـ ١٥٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) القول غير موجود في «شرح ابن الناظم».

(٤) قال ابن الناظم ١٨٢/١ ـ ١٨٣: (يجوز حذف الفعل النّاصب إذا دلّ عليه دليل، وهذا الحذف على ضربين جائز وواجب... ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلاّ فيما كان واريًا مثلاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال، كقولهم: كليهما وتمرًا...).
وانظر: «المقاصد الشافية» ١٦٤/٣، «شرح المفصل» ٢٨/٢، «شرح الأشموني» ٤٤٥/١ ـ ٤٤٦.

(٥) «مجمع الأمثال» ١٥٩/٢.

وقوله[1]: وابتيع راجع بقوله: (أَحَشَفًا وسُوْءَ كِيْلَة)، و(سوء كيلة) منصوب على أنه مفعول معه، وقدر[2] الجوهري ذلك بقوله: أتجمع أن تعطيني حشفًا وتسيء[3] لي الكيل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) مكررة في الأصل.

(٢) «الصحاح» (حشف) ٢٦٧/١.

(٣) ساقطة من (ج).

التنازع في العمل

٢٧٨ ـ إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيا في اسم عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
٢٧٩ ـ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةْ واخْتَارَ عَكْسًا غيرُهُم ذَا أَسْرَةْ

* * *

التنازع في العمل

قوله ـ الناظم: (إن عاملان): جرى على الغالب، لا شرط، فقد يتنازع ثلاثة، نحو: «**تسبحون وتحمدون وتكبرون، دبر كل صلاة، ثلاثًا وثلاثين**»[1] فتنازعت ثلاثة، في اثنين ظرف ومصدر، وقد[2] يتنازع أربعة، كقول الشاعر:

طَلَبْتُ، فَلَمْ أُدرِكْ بِوَجْهِي وَلَيْتَنِي فَقَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدى، عند سائِبِ[3]

(١) رواه مسلم (٥٩٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) ذكر ابن عقيل جواز كون العامل في التنازع أربعة فأكثر، وهو ظاهر كلام ابن عصفور ـ أيضًا.
انظر: «المساعد» ٤٤٨/١، وانظر: «شرح الأشموني» ٤٥٣/١، «المقاصد الشافية» ١٦٧/٣.

(٣) البيت ليس من شواهد ابن الناظم في «شرحه»، وهو للحماسي في «حاشية يس على التصريح» ٣١٦/١.

قوله: (في اسم، يشمل الظاهر والضمير)، وقول ابن[1] الحاجب: شرطه: أن يكون ظاهرًا، إن أراد به مقابل المستتر، فذاك، وإلا لزمه أن لا يكون نحو: (ما ضربت وشتمت إلا إياك) من باب التنازع، مع أنه منه، ولعله جرى على الغالب.

قوله: (إنما قال عاملان... إلخ)، عُلم منه أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، وظاهر كلامه، كالناظم، أنه لا فرق في العاملين، بين الجامدين والمتصرفين، والجامد والمتصرف، وجرى عليه ابن هشام[2]، لكن شرط ابن عصفور أن يكونا متصرفين[3].

قوله: (كقول الشاعر:

عُـهِدْتَ مُغِيثًا، مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَـلَـمْ أَتَّـخِـذْ إِلاَّ فِـنَـاءَكَ مَـوْئِـلاَ)[4]

(عهدت): مبني للمفعول، من: العهد، بمعنى: معرفة الشيء، على ما كان عليه، والشاهد في: (مغيثًا، مغنيًا): حيث تنازعا في: (من أجرته)، يقال: أجرته[5] من كذا، أي: أنقذته منه، والفاء تعليلية، أي: فلذلك لم أتخذ ملجأ، إلا فناءك[6] ـ أي: جوارك، وقربك.

قوله: (وقال: اقتضيا؛ ليخرج العاملان المؤكد أحدهما بالآخر)، يخرج به ـ أيضًا ـ نحو قول امرئ القيس:

---

(١) انظر: «الكافية» ٢/٧٧ ـ ٧٨.

(٢) «أوضح المسالك» ١/٢١.

(٣) قال المرادي: «شرطه ابن عصفور، ولم يشترطه المصنف، وأجاز في «التسهيل» تنازع فعلي التعجب، لكن، شرط إعمال الثاني؛ حتى لا يفصل بينه، وبين الأول، ومعموله، وأجاز المبرّد على إعمال كل منهما» «توضيح المقاصد» ١/٢٧٢.

(٤) البيت بلا نسبة في: «أوضح المسالك» ٢/٢١، «تخليص الشواهد» (٥١٣)، «شرح الأشموني» ١/٤٥٢، «شرح التصريح» ١/٣١٦، «شرح المكودي» (١٠١)، «المقاصد النحوية» ٣/٢.

(٥) «لسان العرب» (جور) ٢/٤١٤.

(٦) «لسان العرب» (فني) ١/٣٣٩.

وَلَـوْ أَنَّ مَـا أَسْعَـى لِأَدْنَـى مَعِيْشَـةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[١]

إذ المعنى: كفاني (قليل)[٢]، ولم أطلب الملك أو المجد، وإنما لم يكن من التنازع، على الأصح؛ لفساد المعنى عليه؛ لأن كفاية القليل من المال منتفية؛ لانتفاء سعيه لأدنى معيشة؛ بناء على أن (لو) هنا؛ لامتناع الثاني لامتناع الأول، وهذا يقتضي أن لا يكون طالبًا لقليل من المال، ولو كان (ذلك)[٣] من باب التنازع، لاقتضى أن يكون طالبًا له، غير طالب، وذلك تناقض، وظاهر: أن محله إذا جُعِلَت الواو للعطف، فإن جُعِلَت للحال، صح كون ذلك من باب التنازع، إذ المعنى ـ حينئذٍ: ولو كان سعيي؛ لأدنى معيشة، كفاني قليل من المال، حال كوني غير طالب له، ولا تناقض.

قوله: (كقول الشاعر:

فَأَيـنَ إِلَـى أَيْـنَ (النَّجَاءُ)[٤] بِبَغْلَتِي أَتاكِ، أَتاكِ، اللاَّحِقُوكِ، احْبِسِ احْبِسِ)[٥]

أي: فأين تذهب، و(النجاء)[٦] بالمد: الإسراع، والشاهد في: (أتاكِ أتاكِ) وهو ظاهر من كلام الشارح[٧]، ونون: (اللاحقوك) سقطت؛ بالإضافة

(١) البيت ليس من شواهد ابن الناظم، وهو لامرئ القيس في: «الديوان» (٣٩)، «الكتاب» ٤١/١، «شرح ابن يعيش» ٧٨/١، ٧٩، «الكافية» ٨١/١، «الإنصاف» ٨٤/١، «شرح المكودي» (١٠١)، «همع الهوامع» ١٢٣/٣.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): (النجاة) والمعنى واحد.

(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢٤/٢، «خزانة الأدب» ١٥٨/٥، «شرح الأشموني» ٤٥٠/١، «شرح المكودي» (١٠٢)، «همع الهوامع» ١٢٥/٣، «المقاصد النحوية» ٩/٣.

(٦) «لسان العرب» (نجا) ٦٤/١٤.

(٧) قال ابن الناظم (١٨٤): «(فأتاكِ أتاكِ» عاملان في اللفظ، والثاني منهما لا اقتضاء له، إلاَّ التوكيد، ولو اقتضى عملاً، لقيل: أتوكِ أتاك، أو: أتاك أتوك).

إلى الكاف، وروى: (اللاحقون) بالنون بلا إضافة، ومفعول: (احبس) محذوف ـ أي: احبس نفسك[1]، والثاني مؤكد.

قوله: (وقال: (قبل) تنبيهًا على أن التنازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين).

قال ابن هشام[2]: أو أحدهما مقدم، والآخر متأخر، نحو: (ضربت زيدًا وأكرمت)، فلا تنازع فيه ـ أيضًا[3]، خلافًا للفارسي.

وتعقّبه غيره بأن الحق خلافه؛ لأن غاية ما فيه أن الأول يكون أولى بالعمل، أما أنه ممتنع، فلا؛ لأن معمول العامل يجوز تقديمه عليه.

قوله: (نحو: زيد قام وقعد... إلخ)، المتجه نحو: (زيدًا ضربت وشتمت) لأن زيدًا، فيما مُثّل به، غير معمول لما بعده، بل بالعكس.

قوله: (والمختار، عند البصريين[4]، إعمال الثاني)، أي: لقربه. (وعند الكوفيين إعمال الأول)، أي: لسبقه.

٢٨٠ ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ في ضَمِيرِ ما ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

٢٨١ ـ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

٢٨٢ ـ وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

قوله: (المهمل: هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر): في تقييده بالظاهر ما قدمته عن ابن الحاجب[5].

---

(١) في هامش (أ): قوله: (نفسك) فيه نظر، والظاهر أنه (بغلتي) أو ضميرها.

(٢) «أوضح المسالك» ٢٣/١.

(٣) قال المرادي: وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول، وأجازه بعضهم مع التقدم. «توضيح المقاصد» ٢٧٥/١.

(٤) «الإنصاف» ٨٣/١ ـ ٩٢، «توضيح المقاصد» ٢٧٦/١، «أوضح المسالك» ٢٨/٢، «شرح ابن عقيل» ٤٩٦/١، ٤٩٧، «شرح ابن يعيش» ٧٧/١، «شرح المكودي» (١٠٢).

(٥) انظر: «الكافية» ٧٧/٢.

قوله: (وإلى ذلك أشار بقوله: والتزمْ ما التزما)، أي: ما التزمه النحاة، من مطابقة الضمير للظاهر، وجوز المرادي[1] فيه احتمالين آخرين:

أحدهما: ما التزم، مما يأتي، من وجوب حذفه من الأول، في بعض الأحوال، ووجوب تأخيره، في بعضها.

والثاني: ما التزم، من عدم حذف ضمير العمدة، بخلاف الفضلة.

قوله: (ووجب الحذف[2]، إلا في باب ظن)، أي: وفي باب كان، وفيما إذا أوقع حذفه في لبس، نحو: (ظنني، وظننت زيدًا، قائمًا، إياه)، وسيأتي في كلامه، وكنت وكان زيد صديقًا إياه، واستعنت واستعان عليَّ زيدٌ به.

قوله: (وقول الشاعر:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيْهِ، وَيُرْضِيْكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا، فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[3]

ضرورة نادرة، لا يعتد بمثلها).

الشاهد في: (ترضيه) حيث أضمر فيه ضمير المفعول، وكان القياس حذفه و(جهارًا)[4]، أي: عياناً منصوب بالظرفية.

ومعنى البيت: الحث على الإخلاص في العمل، وأن يكون الإنسان بوجه واحد؛ إذ صاحب الوجهين ليس بوجيه عند الله تعالى.

---

(١) «توضيح المقاصد» ٢٧٧/١.

(٢) أي: حذف المنصوب.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٣١/٢، «شرح التسهيل» ١٧١/٢، «تخليص الشواهد» (٥١٤)، «شرح الأشموني» ٤٦٠/١، «شرح التصريح» ٣٢٢/١، «شرح ابن عقيل» ٤٩٩/١، «همع الهوامع» ١٢١/٣، «المقاصد النحوية» ٢٧٣/١.

(٤) «لسان العرب» (جهر) ٣٩٧/٢.

قوله: (يحسن ويسيئان ابناك)[1]: مثال لإعمال الأول، وما بعده مثال لإعمال الثاني، وتأخير الضمير، وفي نسخة بدل المثال الأول: (يحسن ويسيء ابناك هما) وعليها فالمثالان لإعمال الثاني.

قوله: (وأنشد:

وَكُمْتًا، مُدَمَّاةً، كَأَنَّ مُتُوْنَهَا   جَرَى فَوْقَهَا، واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ)[2]

قاله طفيل[3] بن عوف الغَنَوي، في وصف خيل، و(كمتا): جمع: أكمت، وهو معطوف على: (رباط الخيل) في بيت قبله ـ أي: ترى فينا رباط الخيل و(كمتا)[4] وهو من: الكمتة، وهي: حمرة، تضرب إلى السواد، و(مدماة)[5]، أي: (محمرة)[6]، والمراد: أن الحمرة أشد من السواد، و(متونها)[7]، أي: ظهورها.

---

(١) يناقش مسألة: منع الكوفيين للإضمار، قبل الذكر، وهما على مذهبين:
فمذهب الكسائي: أنه يعمل الأول فيقول: يحسن ويسيئان ابناك، أو يحذف فاعله؛ للدلالة عليه، فيقول: يحسن ويسيء ابناك.
ومذهب الفرّاء: إعمال الأول، أو إعمال الثاني، وتأخير ضمير الأول، إن كان رافعًا، نحو: يحسن ويسيء ابناك هما، أو إعمال المتنازعين جميعًا، في الاسم الظاهر، إن كانا رافعين، فيجوز: يحسن ويسيء ابناك.
وانظر: «توضيح المقاصد» ٢٧٨/١، «المساعد» ٤٥٧/١، ٤٥٨، «شرح الأشموني» ٤٥٧/١.

(٢) البيت للطفيل الغنوي في: «ديوانه» (٣٢)، «الكتاب» ٧٧/١، «الإنصاف»٨٨/١، «شرح المفصل» ٧٨/١، «المقاصد الشافية» ١٨٧/٣، «شرح أبيات سيبويه» ١٨٣/١.
وبلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٥١٥)، «شرح الأشموني» ٤٥٨/١.

(٣) طفيل بن عوف بن كعب، من بني غنيّ، من قيس عيلان. ت١٣ق.هـ. شاعر جاهلي فحل من الشجعان، وهو من أوصف العرب للخيل، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٤٦٠، «الأعلام» ٢٢٨/٣.

(٤) «لسان العرب» (كمت) ١٥٣/١٢.

(٥) «لسان العرب» (دمي) ٤١٢/٤.

(٦) في (ج): رسمت هكذا: (محمولاه).

(٧) «لسان العرب» (متن) ١٨/١٣.

والشاهد في: (جرى، واستشعرت)؛ حيث تنازعا في: (لون مذهب) وأعمل فيه الثاني. وجرى، أي: سال، واستشعرت أي: جعلت لون المذهب شعارًا ولباسًا، ولون (المذهب)[1] بضم الميم المموه بالذهب، أي: لون شيء مذهب.

قوله: (وقال بعض الطائيين:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّء، إنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيْلٍ، مِنْ خَلِيلِيَ، مُهْمِلُ)[2]

الشاهد في: (جفوني، ولم أجف)؛ حيث تنازعا في (الأخلاء) جمع: خليل، وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول، و(مهمل) خبر (إنَّ) من: الإهمال، وهو: الترك.

قوله: (وقال الآخر:

هَوِيْنَنِي وهَوِيْتُ الغَانِيَاتِ إلى أَنْ شِبْتُ، فَانْصَرَفَتْ عَنهُنَّ، آمَالِي)[3]

الشاهد في (هوينني، وهويت)؛ حيث تنازعا في (الغانيات)، وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول.

قوله: (لأنه)[4] إضمار متأخر): الإضافة فيه بمعنى اللام، وقوله: (رتبته التقديم) صفة لمتأخر.

قوله[5]: (إن أضمر فيه (غالبًا)، أي: والإضمار فيه هو المختار؛ لأنه

---

(١) «لسان العرب» (ذهب) ٦٧/٥.

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» ١٧٠/٢، «أوضح المسالك» ٢٨/٢، «تخليص الشواهد» (٥١٥)، «شرح الأشموني» ٤٥٨/١، «شرح التصريح» ٨٧٤/٢، «همع الهوامع» ١٢٠/٣، «المقاصد النحوية» ١٤/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في «تخليص الشواهد» (٥١٥)، «شرح الأشموني» ٤٥٨/١، «همع الهوامع» ١٢٠/٣.

(٤) في (ج): (إلا أنه).

(٥) قال ابن الناظم: وإن اقتضى النصب، أضمر فيه غالبًا نحو: ضربني وضربتُهم قومك...

ينفي اللبس، والحذف)[1] يؤدي إليه.

قوله: (ونحو قول الشاعر:

إِذَا هِيَ لَـمْ تَـسْـتَـكْ، بِـعُـودِ أَرَاْكَـةٍ تُنُخِّلَ فاستاكَتْ به، عُوْدُ إِسْحلِ)[2]

قاله (طفيل)[3] الغنوي، على الصحيح، في وصف امرأة تسمى: سعدى، والأراكة ـ بالفتح: واحدة: الأراك[4]، وهو شجر يتخذ منه المساويك، و(تُنُخِّلَ): مبني للمفعول ـ أي: اختير. والشاهد فيه، وفي: (فاستاكت) حيث تنازعا في عود إسحل، وأعمل فيه الأول، وأضمر في الثاني، والإسحل[5] ـ بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة: شجر دقيق الأغصان (الأثل)[6] بالحجاز.

قوله في «النظم»: (أوهلا) صفة (لمضمر) في قوله: (بمضمر لغير رفع أوهلا). والغير متعلق به، والمعنى: بمضمر (جُعِل)[7] أهلًا لغير الرفع.

٢٨٣ ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيرَ خَبَرْ وَأَخْـرَنْـهُ إِنْ يَـكُـنْ هُـوَ الـخَـبَـرْ

٢٨٤ ـ وأظْهِرِ إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِـغَـيْـرِ مَـا يُـطَـابِـقُ الـمـفَـسِّـرَا

٢٨٥ ـ نَـحْـوُ أَظُـنُّ وَيَـظُـنَّـانِـي أَخَـا زَيْـدًا وَعَـمْـرًا أَخَـوَيْـنِ فِـي الـرَّخَـا

قوله: (وإن لم يستغن عنه، بأن كان أحد المفعولين، في باب: ظن)

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت قيل: لعمر بن أبي ربيعة في: «الكتاب» ٧٨/١، «شرح المفصل» ٧٩/١، «المقاصد الشافية» ١٧١/٣.
وقيل: لطفيل الغنوي في «شرح أبيات سيبويه» ١٨٨/١.
وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ١٧٢/٢، «شرح الأشموني» ٤٦١/١، «الدرر» ١١٧/١.

(٣) في (ج): (عقيل)، وانظر التعليق السابق.

(٤) «لسان العرب» (أرك) ١٢٢/١.

(٥) «لسان العرب» (سحل) ١٩٨/٦.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (ج): حصل.

اقتصر على باب: ظن، كما اقتصر عليه، فيما مر، وقد عرفت ما فيه.

قوله: (ولا يجوز تقديمه، عند الجميع... إلخ)، ظاهر كلام «التسهيل»[1] جواز تقديمه، وحكى فيه ابن هشام[2] أربعة أوجه:

أحدها: إضماره مؤخرًا، **وثانيها**: إضماره مقدمًا، **وثالثها**: إظهاره، **ورابعها**: حذفه؛ لدلالة المفسر عليه، وصححه.

وقال ابن عصفور[3]: إنه أَسَدُّ المذاهب؛ لسلامته من الإضمار قبل الذكر؛ ومن الفصل.

قوله: (وهو كالمفعول الأول، في امتناع تقديمه وحذفه)، أي: على ما مر، آنفًا.

قوله: (وقد يُتَوهم، من قول الشيخ ـ رحمه الله ـ:

بل حذفه الزمْ، إن يكن غَيْرَ خَبَرْ وأخِّرنْه، إن يكن، هو، الخبر)

أن ضمير المتنازع فيه، إذا كان مفعولاً (في باب ظن يجب حذفه، إن كان المفعول)[4] الأول)، أي: لأنه غير خبر، (وتأخيره إن كان المفعول الثاني)، أي: لأنه خبر.

قوله: (ولو قال، بدله، نحو:

واحذِفْهُ، إن لم يكُ مفعولَ حَسِبْ وإن يكنْ ذاكَ، فأخِّرْهُ، تُصِبْ

لخلص من ذلك التوهم.

---

(١) قال ابن مالك: ويجوز حذف المضمر غير المرفوع، ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره، معمولاً، للأوّل، خلافًا لأكثرهم، بل حذفه، إن لم يمنع مانع، أولى من إبقائه متقدمًا، ولا يحتاج غالبًا لتأخره إلاّ في باب ظنّ.
«شرح التسهيل» ٢/١٧١.

(٢) «أوضح المسالك» ٢/٣١.

(٣) انظر «توضيح المقاصد» ١/٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) ساقطة من (ج).

قال المرادي[1]: قلت: (قوله: (مفعول حسب) يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه، ولو كان خبرًا، وليس كذلك؛ لأن خبر (كان) لا يحذف - أيضًا، بل يؤخر كمفعول حسب، نحو: «زيد كان وكنت قائمًا إياه»، وهذا مندرج تحت قول الناظم: [(خبر).

قوله: (وإن منع من إضمار مفعول في باب ظن مانع تعين الإظهار][2] إلى آخره)، المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع؛ لأن كلًّا من العاملين طالب لغير ما يطلبه الآخر، وقد نبه عليه ابن هشام[3].

□ □ □ □ □ □

---

(١) «توضيح المقاصد» ١/٢٨٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن هشام: (إذا احتاج العامل المهمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضمير خبرًا عن اسم، وكان ذلك الاسم، مخالفًا، في الإفراد والتذكير أو غيرها، للاسم المفسر له، وهو المتنازع فيه، وجب العدول إلى الإظهار، نحو: «أظنُّ ويظنَّاني أخا الزَّيدَيْن أَخَوَيْن»؛ وذلك لأنَّ الأصل: «أظنُّ ويظنُّنني الزيدين أخوين». «أوضح المسالك» ٣٢/٢.

المفعول المطلق

٢٨٦ ـ الْمَصْدَرُ اسم مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي الْفِعلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ
٢٨٧ ـ بمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

***

المفعول المطلق

قوله: (في النظم: المصدر اسم... إلخ)، قد بوب للمفعول المطلق، ولم يعرفه، بل عرف المصدر؛ نظرًا إلى تصادقهما في الجملة، وقد عرفه الشارح بـ[١]: (ما ليس بخبر إلخ)، أي: بخبر لمبتدأ، وإنما لم يقل، بدله: فضلة؛ لأنه قد يكون مرفوعًا، نحو: (غُضِبَ غَضَبٌ شديدٌ)، كما سيأتي في كلامه.

قوله: (فما ليس خبرًا، مخرج لنحو المصدر المبين للنوع... إلخ)، هو مخرج أيضًا لنحو المصدر المبين للعدد، في نحو قولك: ضربك ضربتان.

قوله: (والنخوة)[٢]: هي الكبر والعظمة، يقال: انتخى فلان علينا ـ أي: افتخر، وتعظم.

---

(١) قال ابن الناظم ١/١٩٠: (فالمفعول المطلق ما ليس خبرًا من مصدر مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه، أو عدده...
(٢) «لسان العرب» (نخا) ١٤/٨٧.

وللوصف، كما ذكره بعد، وذهب بعضهم[١] إلى أن: الوصف مشتق من الفعل، والفعل من المصدر، وبعضهم[٢] إلى: أن كلًّا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا اَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

قوله: (الحامل على ذكر المفعول المطلق مع عامله: إما إفادة التوكيد... إلخ)، هو في الإفادة الأولى يُسَمَّى: المبهم، وفي الثالثة: المعدود، وفي الثانية: المختص واختصاصه إما: بإضافة، نحو: (سَيْرَ ذِي رَشَد)، أو بنعت، نحو: (سيرًا شديدًا)، أو بـ: (أل)، نحو: (السير الذي تعرفه). قال المرادي[٣]: (كذا قسَّم بعضهم، والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص، كما فعل في «التسهيل»[٤]: قال: فالمصدر، على هذا، قسمان: مبهم ومختص، والمختص قسمان: معدود وغير معدود).

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ   كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

قوله[٥]: (من صفته... إلخ)، زاد غيره: أو وقته[٦]، نحو: (أَلَمْ

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٩٥: (ذهب بعض البصريين إلى أنَّ المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف). ورُدَّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة).

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ١/٢٨٣: (وزعم ابن طلحة أنَّ الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر).

(٣) «توضيح المقاصد» ١/٢٨٣.

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/١٧٨: (فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد، ويسمّى مبهمًا، ولا يثنى ولا يجمع، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمّى مختصًا ومؤقتًا ويُثَنَّى ويُجْمَع...).

(٥) قال ابن الناظم ١/١٩٢: (يقام مقام المفعول المطلق ما دلَّ على معناه: من صفته أو ضميره...)

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ١/٢٨٤، «المساعد» ١/٤٦٩.

وللوصف، كما ذكره بعد، وذهب بعضهم[1] إلى أن: الوصف مشتق من الفعل، والفعل من المصدر، وبعضهم[2] إلى: أن كلًا من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

٢٨٨ ـ تَوْكِيدًا اَوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

قوله: (الحامل على ذكر المفعول المطلق مع عامله: إما إفادة التوكيد... إلخ)، هو في الإفادة الأولى يُسَمَّى: المبهم، وفي الثالثة: المعدود، وفي الثانية: المختص واختصاصه إما: بإضافة، نحو: (سَيْرَ ذِي رَشَد)، أو بنعت، نحو: (سيرًا شديدًا)، أو بـ: (أل)، نحو: (السير الذي تعرفه). قال المرادي[3]: (كذا قسَّم بعضهم، والظاهر أن المعدود مندرج تحت المختص، كما فعل في «التسهيل»[4]: قال: فالمصدر، على هذا، قسمان: مبهم ومختص، والمختص قسمان: معدود وغير معدود).

٢٨٩ ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا علَيه دَلْ كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

قوله[5]: (من صفته... إلخ)، زاد غيره: أو وقته[6]، نحو: (أَلَمَ

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٩٥/٢: (ذهب بعض البصريين إلى أنَّ المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف). ورُدَّ بأنّه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة).

(٢) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٨٣/١: (وزعم ابن طلحة أنَّ الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر).

(٣) «توضيح المقاصد» ٢٨٣/١.

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ١٧٨/٢: (فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد، ويسمّى مبهمًا، ولا يثنى ولا يجمع، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمّى مختصًا ومؤقتًا ويُثَنَّى ويُجْمَع...).

(٥) قال ابن الناظم ١٩٢/١: (يقام مقام المفعول المطلق ما دلَّ على معناه: من صفته أو ضميره...)

(٦) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٨٤/١، «المساعد» ٤٦٩/١.

(تَغْتَمِضْ)[1] عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا)[2]، أي: اغتماض ليلة أرمدا، أو (ما) الاستفهامية، نحو: (ما تضرب زيدًا؟)، أي: أيَّ ضَرْبٍ تضربُ زيدًا، أو (ما) الشرطية، نحو: (ما شئت فنم)، أي: أيَّ نومٍ شئتَ فَنَمْ.

قوله: (أو ملاق (له)[3] في الاشتقاق)، الأَوْلَى: أو مشارك له في المادة؛ لأن المصدر ليس بمشتق، على المشهور، وقد مثل له بعدُ، بقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]؛ فالتبتيل مشارك للتبتل، في المادة، لا في الاشتقاق.

قوله: (والثاني نحو: عبدالله أظنه جالسًا، أي: أظن ظني)، أو أظن الظن، فيقدر معرفة لا نكرة؛ لأن الضمير معرفة، وهي لا تقوم مقام النكرة.

فإن قلت: فيه إضمار قبل الذكر، قلت: ممنوع؛ لأن الفعل يدل على ذكر المصدر، فإن قلت: الضمير يجوز عوده على عبدالله، فلا يكون نائبًا عن المصدر، قلت: لا؛ لأن (ظن) قد استوفى مفعوليه، فلا ينصب الضمير على أنه مفعول به، بجعله عائدًا على عبدالله، نعم إن جعل عبدالله منصوبًا بما يفسره أظنه، أو مرفوعًا بالابتداء لم يكن من هذا الباب، وفي نسخة: عبدالله أظنه جالس، على الإلغاء، وهو جائز؛ لتوسط العامل، لكنه قبيح؛ لتوكيد الفعل بضمير المصدر، كما مر في باب ظن.

قوله: (والرابع نحو: افرح الجَذَل): بالذال المعجمة، أي: الفرح، وظاهر كلامه كالناظم أن نصبه، في هذا وفي الخامس[4] بالفعل

---

(١) في (ج): (تغمص).

(٢) هذا صدْر بيتٍ من الطويل قاله الأعشى، وعجزه:
وبتَّ كما بات السَّليمُ مسهَّدًا.
انظر: «خزانة الأدب» ٦/١٦٣، «شرح المفصل» ١٠/١٠٢، «شرح الأشموني» ١/٤٧٠، «همع الهوامع» ٢/١٠١، «مغني اللبيب» (٨١٣).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال ابن الناظم: (الخامس كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾).

المذكور[1]، وهو مذهب المازني، لكن مذهب الجمهور: أن نصبه بفعل من لفظه مقدر، نبه عليه المرادي[2].

قوله: (ومنه قول الراجز:

يُعْجِبُهُ السَّخُون والبَرودُ والتَّمْرُ حَبًّا مَالَهُ مَزِيدُ)[3]

قاله رؤبة، والسَّخُون والبَرُود ـ بالفتح: ما سخن من المرق، وما برد منه.

والشاهد في (حُبًّا)؛ حيث نُصِبَ بـ(يعجبه)، فهو من قبيل: فرحت جَذَلاً، وأحببته مِقَة؛ لأن في الإعجاب معنى المحبة، و(ماله مزيد) صفة لـ: (حبًّا) فصل ذلك بقول: و(منه)؛ لأن الحبُ ليس مرادفًا للإعجاب، بل لازم له.

قوله: (والعاشر نحو: ضربته سوطًا): يشترط في نيابة الآلة: أن تكون الآلة آلة للفعل عادة، فلا يجوز[4]: ضربته خشبة أو عمودًا.

٢٩٠ ـ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّد أبدَا وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

٢٩١ ـ وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٩٨ ـ ٩٩: (إن كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب:
أحدها: وعليه الجمهور: أنّه منصوب بفعلٍ مضمرٍ من لفظه.
والثاني: أنّه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنّه بمعناه، فتعدّى إليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني.
والثالث: وعليه ابن جني: التفصيل، فإن أُريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه كـ: قعدت جلوسًا، وقمت وقوفًا؛ بناء على أنّه من قبيل التأكيد اللفظي، فلابدَّ من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع، عمل فيه الظاهر لأنّه بمعناه).

(٢) «توضيح المقاصد» ١/٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٣) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (ص١٧٢)، «المقاصد النحوية» ٣/٤٥. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٤٦٩، «شرح المفصل» ١/١١٢.

(٤) انظر: «همع الهوامع» ٢/١٠٢.

قوله: (لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه): التقوية: التثبيت في النفس؛ لأن ذكر الشيء، مرتين، أثبت له من ذكره مرة، والتقرير دفع المجاز.

قوله: (ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس) أي: ما ذكره أبوه، من اطراد عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكد.

قوله: (وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص)، أي: بأن تجعل المصادر المذكورة مصادر نوعية، فيجعل له مخصصًا محذوفًا تقديره: سقيًا عظيمًا أو نافعًا أو نحوه، فيخرج عن محل النزاع، وما رد به على أبيه وافقه عليه ابن هشام في[1] «توضيحه» لكنه أشار إلى رده في «مغنيه»[2] بأنه أراد بمنع حذفه (منع حذفه)[3] في غير ما استثنى، مما ناب مناب الفعل، نحو: أنت سيرًا، أو أنت سيرًا سيرًا، وسقيًا وجذعًا، ورده ـ أيضًا ـ ابن عقيل[4] وغيره بأن سقيًا ورعيًا ونحوهما ليست من التأكيد في شيء، بل هو بمثابة: اسق؛ لأنه واقع موقعه ونائب عنه؛ ولهذا، لا يجمع بينهما بأن المصدر المؤكد لا يعمل

---

(١) «أوضح المسالك» ٢/٣٥ ـ ٣٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «شرح ابن عقيل» ١/٥١١ ـ ٥١٣، «شرح الأشموني» ١/٤٧٤ ـ ٤٧٥. قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٣/٢٣٨: (وأمّا ما استدلّ به فلا دليل فيه؛ لأنَّ تلك المصادر لم تأتِ للتوكيد أصلاً، وإنّما هي مصادر جعلت بدلاً من اللفظ بأفعالها وعُوِّضت منها، ففائدتُها النيابة عن أفعالها وإعطاءُ معانيها لا تأكيدها، كيف؟! وهي القائمة مقامها بحيث تُنُوْسيت أفعالُها فلو كانت مؤكدة لها كانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه. والدليل على ذلك أنَّ سقيًا ورعيًا وحمدًا.. . ونحوها لا قائل بأنّها مؤكَّدَة للجملة المحذوفة من الفعل والفاعل والمفعول. وقد قام الدليل عند المحققين على أنّها عوض من الجملة لا من الفعل وحده، فلو كانت مؤكَّدة لزم أن تكون مؤكدة للجملة برأسها، وذلك غير صحيح، وأيضًا لو كانت مؤكَّدة لجاز إظهار الفعلِ كما جاز في قولك: «ضربتُ زيدًا ضربًا»، لكنّهم لا يظهرونه في سقيًا ورعيًا.. . فدلَّ ذلك على أنها ليست بمؤكدة).

بلا خلاف، والنائب عن الفعل يعمل على الصحيح، فـ(زيدًا) في ضربًا زيدًا منصوب بـ(ضربًا).

وبالجملة: ما قاله الشارح ممنوع؛ لأنه إذا اقتضى القياس منع حذف عامل المؤكد وأمكن حمل الوارد من ذلك على غير التأكيد، فحمله عليه أولى للجمع بين الأمرين، ولا ريب أن الحذف مناف لمقصود التأكيد، فقوله: (وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام)، ممنوع كسائر مقدماته، وبذلك علم أن المصدر مؤكد ومبين للنوع أو العدد [وبدل من اللفظ بالفعل.

قوله: (ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد][1]، أي[2]: لأنه يدل على معنى زائد، على معنى فعله، فأشبه المفعول به، فجاز حذف عامله، كما جاز حذف عامل المفعولية.

قوله: (بفعله)، أي: فعله الذي من لفظه أو من معناه، ليشمل أنواع الثاني الآتي كلامه.

٢٩٢ ـ والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ
٢٩٣ ـ ومَا لِتَفْصِيلٍ كإمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحذَفُ حَيْثُ عَنَّا
٢٩٤ ـ كَذا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

قوله: (الأول: ماله فعل، فيجوز وقوعه موقع المصدر)، صوابه موقع الفعل كما وجد في نسخة.

قوله: (ومنه قول الشاعر:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ١/٢٨٥، «شرح ابن عقيل» ١/٥١١.

يمرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ   وَيَرْجعْنَ من دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ[1]
على حين ألهى النَّاس جُلُّ أُمُورِهِمْ   فنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ)

قالهما أعشى همدان على الصحيح، هجا بهما لصوصًا، وقيل: تجارًا، والدهنا[2] بالقصر، وبالمد لكنه مقصور في كلامه، وهو موضع ببلاد تميم، وعيابهم[3] جمع عيبة، وهي ما (يجعل)[4] فيه الثياب، ويحمل خلف الراكب، و(يخرجن) عطف على (يمرون)، وأنث فاعله بتأويل الجماعة، ويروى بدله: ويرجعن، و(دارين)[5] بكسر الراء موضع في البحر يؤتى منه بالطيب، و(بجر الحقائب) حال، وهو بضم الباء جمع بجرى[6] وهي الممتلئة، أي: ويرجعون ممتلئين حقائبهم من أمتعة الناس، والحقائب: جمع حقيبة، وهي وعاء يجعل الرجل فيه زاده.

والشاهد في (ندلاً) حيث جاء بدلاً من فعله، وزريق: اسم قبيلة، وقيل: اسم رجل، والتقدير: انْدلْ يا زريقُ ندلاً، أي: اختطف، والمال منصوب بـ(ندلاً) وأضاف ندلاً إلى الثعالب؛ لسرعة (خطفها)[7] وسرعة اكتسابها، ولهذا قالت العرب: هو أخطف من ثعلب.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

---

(١) البيت لأعشى همدان في «المقاصد النحوية» ٤٦/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ١١٥/١، «الإنصاف» ٢٩٣/١، «أوضح المسالك» ٣٨/٢، «الخصائص» ١٢٠/١، «سرّ صناعة الإعراب» ٥٠٧/٢، «شرح الأشموني» ٤٧٣/١، «شرح التصريح» ٣٣١/١، «شرح ابن عقيل» ٥١٣/١.
(٢) «معجم البلدان» ٢/ ٤٩٣.
(٣) «لسان العرب» (عيب) ٤٩٠/٩.
(٤) في (ج): (يُجمَع).
(٥) «معجم البلدان» ٤٣٢/٢.
(٦) «لسان العرب» (بجر) ٣١٨/١.
(٧) في (ج): (خطة) ولا تقوم بالسياق.

أَعَبْدًا حَلَّ فـي شُعَبَـي غـريـبًـا ... أَلُؤْمًا - لا أبا لكَ - واغترابًا؟!)[1]

قاله جرير، هجا به خالد بن يزيد الكندي.

أي: يا عبد و(شُعَبَي)[2] بضم الشين، وفتح العين موضع، والشاهد في (ألؤمًا)، و(اغترابًا) حيث جاءا (بَدَلَيْن)[3] من فعليهما، والتقدير: أتلؤم وتغترب اغترابًا؟ كما قاله الشارح، و(لا أبا لك) معترض بين المتعاطفين، وهو تارة يُذْكَرُ للمدح، وتارة للذم، وتارة للتعجب، وتارة بمعنى: جد في أمرك.

قوله[4]: ([أو نائبًا عن خبر][5] اسم عين)، احترز به عن اسم المعنى نحو: أمرك سيرٌ سيرٌ، فإن المصدر يرتفع بالخبرية[6].

قوله: (وعند خطاب مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا)، أي: إذا طلب منه المخاطب الفعل.

---

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص٦٥٠)، «الكتاب» ١/٣٣٩ - ٣٤٤، «خزانة الأدب» ٢/١٨٣، «شرح التصريح» ١/٣٣١، «المقاصد النحوية» ٣/٤٩، «المقاصد الشافية» ٣/٢٦٦.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٤٠، «شرح الأشموني» ١/٤٧٤.
(٢) «معجم البلدان» ٣/٣٤٨.
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) قال ابن الناظم ١/١٩٥: المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله نوعان:
الأول: ما له فعل، فيجوز وقوعه موقع المصدر... وهذا النوع على ضربين: طلب وخبر... وأمّا الخبر فما دلَّ على عامله قرينةٌ... أو نائبًا عن خبر اسم عين كقولهم: أنت سَيْرًا سَيْرًا...
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) قال الأشموني في «شرحه» ١/٤٧٥: يجب أن يرتفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعلٍ هنا، بخلافه بعد اسم العين؛ لأنّه يؤمنُ معه اعتقاد الخبرية؛ إذ المعنى لا يُخبر به عن العين إلاّ مجازًا.

قوله: (ولأفعلن ذلك ورغمًا وهوانًا)، أي: إذا طلب منه المخاطب ترك الفعل.

قوله: (وأما المؤكد جملة فعلى قسمين... إلى آخره)، اختلفوا في جواز تقديمه فيهما على جملته:

فمنعه سيبويه[1] ومن وافقه، وجوزه[2] الباقون، وجوز الزجاج توسطه[3] (كـ: أنت حقًّا ابني).

والأوجه منع ذلك كسائر التواكيد، وعليه جرى الناظم[4] وأتباعه.

٢٩٥ ـ وَمِنْهُ ما يَدعُونَهُ مؤَكِّدَا لِنَفسِهِ، أوْ غَيرِهِ فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ ـ نَحو (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا) والثَّانِ كَابْنِي أنتَ حَقًّا صِرْفَا)

٢٩٧ ـ كَذَاكَ ذُو التَّشْبيهِ بَعْدَ جُمْلَةْ كـ(لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةْ

قوله: (مررت)، أي: بفلان. (فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمارٍ) أشار به

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/١٢٤: ثمّ هذا المصدر المؤكد بضربَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح، وسببه أنّ العامل فيه فعلٌ يفسّره مضمونها من جهة المعنى. إذ التقدير في: (له عليّ دينارٌ اعترافًا): أعترفُ بذلك اعترافًا. وفي: (هو ابني حقًّا): أُحِقُّه حقًّا. فأشبه، والعاملُ فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمهُ قياسًا عليه.

وأوّله المانعون على أنّ حقًّا هنا نصب على الظرف لا على المصدر، أي: أفي حقٍّ زيدٌ منطلقٌ، نصّ عليه سيبويه. انظر: «الكتاب» ١/٣٨٠.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/١٢٤: وأجاز قوم تقديمه، واستدلُّوا بقولهم: أحقًّا زيدٌ منطلقٌ.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/١٢٤: وأجاز الزجاج توسيطه، فيُقال: «هذا حقًّا عبدالله». قال: لأنّه إذا تقدّم جزء، فقد تقدّم ما يدلُّ على الفعل، واستشهد بقوله:

كذاكم مصيرُ كلِّ أُناسٍ سوف حقًّا تُبليهم الأيامُ

(٤) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/١٨٩: (ولا يجوز تقديمها على الجملة؛ لأنّ مضمونها يدلُّ على العامل فيهما، ولا يتأتّى ذلك إلاّ بعد تمام الجملة).

إلى أن شرط[1] ذلك أن يكون المصدر علاجيًا[2] تشبيهيًا بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، فيجب الرفع في نحو: له ذكاء الحكماء؛ لأنه معنوي لا علاجي، وفي نحو: «صوتُه صوتُ حمارٍ» لعدم تقدم جملة، وفي نحو: «فإذا في الدار صوتٌ صوتُ حمار»، ونحوه: «فإذا عليه نوحٌ نوحُ الحمامِ»؛ لعدم تقدّم صاحبه، وهو المصوِّتُ والنائحُ، وضمير «عليه» إنما هو للمنوَح عليه، وربما نصب نحو هذين، لكن على الحال.

قوله: (ذات عُضَلَة)، أي: داهيةٌ، ومن كلامهم: إنه لعضلة من العضل، أي: داهية من الدواهي.

قوله: (على حد النصب... إلخ)، فيه ما مر في افرح الجذل.

قوله: (ومثلُ بَلْهَ المضاف: وَيْحَهُ ووَيْسَه، ووَيْبَه (وويله)[3]) قال الجوهري[4]: (ويح: كلمة رحمة، وويل: كلمة عذاب)، وقال اليزيدي[5]: هما بمعنًى واحد، تقول: ويح لزيد، وويل له، برفعهما بالابتداء، وويحًا لزيد وويلاً له بنصبهما بإضمار فعل؛ كأنك قلت: ألزمه الله ويحًا وويلاً، وأما مع الإضافة فالنصب لا غير، كما جرى عليه الشارح، وويس كويح، وويب كويل.

---

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٣/٢٦١: الفعل المراد هنا هو العلاج والعمل لا اسم الفعل الذي معناه الجنس. فإنَّ قوله: «لي بكا» المراد فيه بالبكاء ما يراد بقوله: «أنا أبكي» لا اسم جنس البكاء.

(٢) يعني بالعلاجي: الذي يتناول شيئًا ماديًا، يُدرك بالحاسة، فكأنه أُخذ من: العلاج، والعلاج لا يكون إلا في ذي الحاسة، أو شبهه.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «الصحاح» (ويح) ٢/٧١٨.

(٥) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي.
أخذ العربية عن أبي عمرو والخليل. أدّب أولاد يزيد بن منصور الحميري ونسب إليه.
صنّف مختصرًا في النحو، «والمقصور والممدود»، «النقط والشكل»، «النوادر». مات سنة ثنتين ومائتين. «بغية الوعاة» ٢/٢٨٥.

المفعول له

٢٩٨ ـ يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً كَـ(جُدْ شُكْرًا، وَدِنْ
٢٩٩ ـ وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وفَاعِلًا، وإنْ شَرْطٌ فُقِدْ
٣٠٠ ـ فَاجْرُرْهُ بِالحَرْفِ، ولَيْسَ يَمتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

* * *

المفعول له

يقال له أيضًا: المفعول لأجله ومن أجله، وهو ما[١] جعل علة للإقدام على مضمون فعل.

قوله: (شاركه في الزمان والفاعل)، لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين المشاركة اللفظية، كضربته تأديبًا، والتقديرية، كقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]؛ لأن معنى يريكم: يجعلكم ترون، كذا قاله المرادي[٢]. وجعل الزمخشري نصب ذلك بالحالية[٣]،

---

(١) قال الجرجاني في «التعريفات» (١٨٩): هو علّة الإقدام على الفعل، نحو: ضربته تأديبًا له.

(٢) «توضيح المقاصد» ١/٢٨٩.

(٣) انظر: «الكشاف» ٢/٥١٨، «المقاصد الشافية» ٣/٢٧٤.

واستثنى أبو حيان[1] تبعًا للناظم من المشاركة في الزمان والفاعل (أنَّ وأنْ) نائبًا عن المصدر، تقول: «جئتك أنَّ زيدًا يكرمني» و«جئتك أن يكرمني زيد» ويحذف معهما الحرف ـ أيضًا، ولا بد من كون المصدر قلبيًا كالرغبة، فلا تقول: «جئتك، قراءة للعلم» ولا: «قتلاً للكافر»، كما نقله ابن هشام[2]، عن ابن الخباز[3]، وغيره، ولا بد من إظهاره التعليل، كما ذكره الناظم بقوله: (إن أبان تعليلًا) بأن يكون هو الباعث على الفعل سواء كان غرضًا وغاية (كزرتك؛ محبة فيك) أم لا (كقعد عن الحرب جبنًا)؛ إذ الجبن وإن كان باعثًا للقاعد عن الحرب في قعوده ليس غرضًا وغاية في قعوده عنها، ولا يقال: الجبن ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل؛ لأن الفعل يشمل فعل الجوارح، وفعل النفوس، والجبن من أفعال النفوس، أما إذا لم يظهر التعليل، نحو: (جلست قعودًا) فلا يكون مفعولاً له، ولا يرد اشتراط أن لا يكون المصدر ضميرًا؛ لأن الضمير لا يُسَمَّى مصدرًا حقيقة بل ضمير مصدر.

قوله: (ودن شكرًا)[4] من الدَّين ـ بفتح الدال ـ أي: أقرض، أو من الدِّين ـ بكسرها ـ أي: جاز من المجازاة.

٣٠١ ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أل) وأَنْشَدُوا
٣٠٢ ـ لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عن الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٢/١٣٣.
(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٤٤: وكونُه قلبيًا كالرّغبة، فلا يجوز جئتك قراءةً للعلم، ولا قتلاً للكافر، قال ابن الخبّاز وغيره: وأجاز الفارسي: جئتك ضَرْبَ زيدٍ، أي: لتضرب زيدًا.
(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي، الشيخ شمس الدين بن الخبّاز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، كان أستاذًا بارعًا علّامة في زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض: من مصنفاته: «النهاية في النحو»، «شرح ألفية ابن معط»، مات بالموصل سنة سبع وثلاثين وستمائة. «بغية الوعاة» ١/٢٦٠.
(٤) «لسان العرب» (دين) ٤/٤٥٩، ٤٦٠.

قوله في «النظم»: (وقل أن يصحبها) أي: الحرف، وفي نسخة أن يصحبها، وكلٌ جائز؛ لأن الحرف يُذَكَّر ويُؤَنَّث.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المفعول فيه
ويسمى ظرفًا

٣٠٣ ـ الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا (في) باطِّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا
٣٠٤ ـ فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ، وإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

***

المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا

قوله: (الظرف: هو كل اسم زمان أو مكان... إلخ)، لحظ في التعريف كونه ضابطًا، فأدخل فيه لفظة: كل، وإلا، فهي لا تدخل فيه؛ لأنه للماهية لا للأفراد.

وقوله: (مضمن معنى في)، أي: مقدر بها، وأشار به إلى أنه لا يعتبر فيه صحة التصريح بها؛ إذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف (لعلة)[1]، على أنه عند التصريح بها يخرج مجرورها عن الظرفية ظاهرًا؛ لأنه لا يصدق عليه ظاهرًا أنه زمان أو مكان ضمن معنى (في)، وخرج من التعريف نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بـ(في)، فإن النكاح ليس بواحد مما ذكر، ونحو: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن

(١) ساقطة من (ج).

نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢]، ونحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ونحو: ﴿ٱرْجِعُوا وَرَآءَكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، فإنها ليست بمعنى في... الأَوَّلَيْن على المفعولِ به[١]، وناصب (حيث) (يعلمُ) محذوفًا؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا، و(وراءكم) اسم فعل معناه: ارجعوا، وإنما جمع بينهما تأكيدًا، أو إنما لم يكن ظرفًا؛ لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد العامل (وهو منتفٍ هنا)[٢]؛ إذ لو قلت: (ارجع وراءك)، وأردت الظرفية كان بمنزلة (ارجع في الوراء)، والرجوع لا يكون إلا في الوراء، فهذا الظرف مستفاد منه الفعل، والظرف لا يكون كذلك، كذا قاله جماعة منهم أبو البقاء[٣]، وابن هشام، ورده الشهاب[٤] السمين بجواز كونه ظرفًا، إذ المعنى ارجعوا إلى الموقف الذي أعطينا فيه نورًا، فالتمسوا فيه نورًا مع من يقتبس أو إلى الدنيا، فالتمسوا نورًا بتحصيل سببه وهو الإيمان، وهذا الظرف ليس مستفادًا من الفعل.

قوله: (فإنه منتصب نصب المفعول به) وهو أحد ثلاثة[٥] مذاهب حُكِيَت في منصوب (دخل)[٦]: المذكور، وهو مذهب الفارسي والناظم،

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» ٤٨٥/١.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين، الإمام محب الدين أبو البقاء العكْبَري البغدادي الضرير صاحب «الإعراب»، كان ثقة صدوقًا غزير الفضل كثير المحفوظ ديِّنًا. صنَّف: «إعراب القرآن»، «إعراب الحديث»، «إعراب الشواذ»، «شرح الإيضاح والتكملة»، «شرح اللُّمع»، «لباب الكتاب»، «اللباب في علل البناء والإعراب»، «الترصيف في التصريف» وغير ذلك... مات سنة ست عشرة وستمائة. «بغية الوعاة» ٣٧/٢.
(٤) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبي شهاب الدين المقرئ المعروف بالسّمين. له: «تفسير القرآن»، «الإعراب». ألّفه في حياة شيخه أبي حيّان «شرح التسهيل»، «شرح الشاطبي» وغير ذلك... مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. «بغية الوعاة» ٣٣٩/١ ـ ٣٤٠.
(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٢٩٢/١، «شرح الأشموني» ٤٨٦/١، «شرح المكودي» (١١٠)، «شرح الرضي» ١٨٦/١.
(٦) ساقطة من (ج).

ونسبه إلى سيبويه، **وثانيها**: أنه منصوب بالظرفية تشبيهًا له بالمبهم، ونسب إلى سيبويه أيضًا والجمهور، **وثالثها**: أنه مفعول به، و(دخل) يتعدى تارةً بنفسه، وتارةً بحرف الجر مثل: نصح وشكر.

قوله: (وأن الناصب له هو الواقع فيه من (فعل)[1]، أو شبهه) تبع فيه الناظم، وفيه تجوز؛ إذ الواقع فيه جزء الناصب له، لا الناصب الذي هو الفعل أو شبهه.

٣٠٥ ـ وَكُلّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ المَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا
٣٠٦ ـ نَحْوُ الجِهَاتِ والمقَادِير ومَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى
٣٠٧ ـ وَشَرْطُ كَونِ ذَا مَقيسًا أن يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

قوله: (وهو[2] ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه)، خرج به الدار والمسجد ونحوهما مما يأتي في كلامه؛ لأن صورة مسماها بينة، فلا يفتقر في بيانها إلى غيرها.

قوله: (وإن استعمل شيء منه ظرفًا عُدّ شاذًا، كقولهم: هو مني مقعد القابلة)[3]، أي: هو مني مستقر في مقعد القابلة، أي: قريب مني كقرب القابلة ممن تولدها.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال ابن الناظم ٢٠١/١: وأمّا أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان؛ الأول: اسم المكان المبهم: وهو ما افتقر...

(٣) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٢٩٤/١: هذا النوع لا يكون ظرفًا مقيسًا إلاّ إذا كان العاملُ فيه موافقًا له في الاشتقاق، نحو: رميت مرمى زيد وقعدت مقعَده؛ فلذا عُدّ في الشواذ قولهم: هو مني مقعدَ القابلة.
وقال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٥٢/٢ ـ ٥٣: ولو أُعمل في المقعدِ قعد، وفي الزجر زجر وفي المناط (ناط) لم يكن شاذًا.
وانظر: «الكتاب» ٤١٤/١، «شرح الأشموني» ٤٨٨/١، «البهجة المرضية» (٢٦٠)، «همع الهوامع» ١٥٤/٢، «شرح المكودي» (١١٢)، «المقاصد الشافية» ٣٠٣/٣.

قوله: (وعمرو مزجر الكلب، وعبدالله مناط[١] الثريا)، أي: هو مني بعيد كبعد الزاجر الكلب من مزجره، وكبعد الشخص من مناط الثريا، أي: متعلقها من ناط ينوط، أي: تعلق.

قوله[٢]: (لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام)، أي[٣]: يدل عليه الفعل دلالة لفظية بصيغته ودلالة التزامية بالحدث الدال عليه الفعل، وبه عرف معنى قوله: (ويدل على المكان بالالتزام فقط).

٣٠٨ ـ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وغَيْرَ ظَرْفِ   فَذَاك ذُو تَصرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

٣٠٩ ـ وَغَيْرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ   ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

قوله: (فمنه ما لا ينفك عن الظرفية... إلى آخره)، أشار به إلى أن قوله: (كالنظم)[٤] (أو شبهها) ليس معطوفًا على «ظرفية» المذكور، ليكون المعنى لزم الظرفية فيه، أو لزم (شبهها) بل معطوفًا على مقدر، كما قال المكودي[٥]، أي: لزم ظرفيةً كقَطّ، أو لزم ظرفية أو شبهها كقَبْلُ وبَعْدُ.

---

(١) «لسان العرب» (نوط) ٣٢٩/١٤.

(٢) قال ابن الناظم ٢٠٢/١: ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدلُّ...

(٣) قال الأشموني في «شرحه» ٤٨٨/١: (إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان؛ لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، ويدلُّ على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعدَّ إلى كلِّ أسمائه، بل يتعدّى إلى المبهم منها؛ لأنَّ في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختصّ الذي صِيْغ من مادة العامل؛ لقوة الدلالة عليه حينئذٍ.

(٤) في (ج): (كالناظم).

(٥) قال المكودي ص(١١٢): أو شبهها معطوف على محذوف تقديره، أو لزم ظرفيةً أو شبهها. وهو (عند)؟! فإنّه يلزم أحد هذين، ولا يجوز أن يكون معطوفًا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، و(أو) على هذا للتقسيم.

قوله: (كقَطّ وعَوْض) قط[1]: ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو: (هذا الشيء[2] ما فعلته قط)، وقول العامة: (لا أفعله قط): لَحْنٌ.

وعَوْض[3] ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، نحو: لا أفعله عوض، وسُمِّيَ الزمان عَوْضًا؛ لأنه كلما ذهب منه مدة عوضتها مدة أخرى.

قوله: نحو[4] (غَدْوَة، وبَكْرَة) يقتضي أن ثَمَّ غيرهما)، وهو كذلك على (ما)[5] نقل عن ابن عصفور في «شرح الجمل»[6] من أن ضحوة المعينة كذلك، لكن الذي في «التسهيل»[7] أن ضحوة المعينة مما ينصرف ولا يتصرف، ومن ثم قال المرادي[8]: في قول «التسهيل»: كغُدْوَة (وبكرة)[9] عَلَمَين، (والأحسن إسقاطه)[10] إذ لا نظير لهما مقصودًا (فيهما)[11] تعريف الجنس (أو العهد)[12]، أي: منع الصرف فيهما للعلمية مع التأنيث المفادة بالجنسية أو العهدية كأسامة.

قوله: (مقصود بهما التعريف)، أي: غير العلمية؛ لئلا يُشْكِل (عَتَمة) إذا جُعِلَت علمًا.

---

(١) «همع الهوامع» ٢/٢١٦ ـ ٢١٧.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) «همع الهوامع» ٢/٢١٥.
(٤) قال ابن الناظم ١/٢٠٣: الظرف: منه متصرف نحو: يوم، وشهر، وحَوْل... ومنه غير متصرف نحو: غُدْوَة، وبُكْرَة، مقصودًا بهما تعريف الجنس أو العهد.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) «شرح الجمل» لابن عصفور.
قال الأشموني في «شرحه» ١/٤٨٩: لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور «ضَحْوَة» فقال: إنّها لا تنصرّف للتأنيث والتعريف.
(٧) «شرح التسهيل» ٢/٢٠٢، وانظر: «همع الهوامع» ٢/١٣٩.
(٨) لم أقف على قول المرادي.
(٩) ساقطة من (ج).
(١٠) ساقطة من (ج).
(١١) ساقطة من (ج).
(١٢) ساقطة من (ج)، وفي (أ): (إسقاط) فقط.

٣١٠ ـ وقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وذَاكَ فـي ظَـرْفِ الـزمَـانِ يَـكْـثُـرُ

قوله في «النظم»: (وذاك في ظرف الزمان يكثر)، يقتضي أنه (مما يقاس)[(١)] عليه، فهو إنتاج من الشكل الأول من قياس الضمير، وهو ما حذف منه الكبرى للعلم بها، بأن يقال: هذا كثر استعماله، وكل ما كثر استعماله يقاس عليه، فهذا يقاس عليه.

قوله: (نحو: كان ذلك خفوق النجم... إلخ)، أي: غروب الثريا، يقال: خفق النجم: إذا غاب، وأخفق إذا تولى للمغيب، قاله الجوهري[(٢)].

[والمثالان[(٣)] الأولان لإفهام تعيين الوقت، والتقدير: وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر، والأخيران لإفهام تعيين المقدار، والتقدير: قدر نحر جزورين وقدر ترويحتين.

قال العز بن جماعة: والظاهر أنه يجوز أن يقال: كان ذلك وقت خفوق النجم ونحوه، وقد يقال: فيه جمع بين العوض والمعوض وهو ممتنع، ولعل الجواب أنه يقصد هنا النيابة الحقيقية، وإنما يمتنع ذلك عند قصدها. انتهى.

قوله: (كقولهم: زيد هَيْئَتُكَ) مثّل به لجعل المصدر ظرفًا دون تقدير مضاف، وفيه تجوز؛ لأنه ليس بمصدر.

قال ابن هشام: (فأما «زيد هيئتك» فليست الهيئة مصدرًا؛ لأنها بمنزلة الشكل والصورة، وذلك ليس باسم حدث، فهذا عندي نوع آخر، استعمل فيه مصدرًا ما ليس حقه ذلك، وعد ابن الناظم ذلك في المصادر (مشكلًا)[(٤)]. انتهى)][(٥)].

---

(١) في (ج): (لا يقاس) والمثبت أشبه.

(٢) «الصحاح» (خفق) ١/٣٦٠.

(٣) قال ابن الناظم ١/٢٠٣: (كان ذلك خفوقَ النّجم وصلاةَ العصر، وانتظرتهُ نحرَ جَزُورَيْن، وسِيْرَ عليه ترويحتين).

(٤) هاتان الفقرتان ساقطتان من (ج).

(٥) في (أ): (مشكل)، والجادة ما أثبتناه.

قوله: (كقولهم: لا أفعلُ ذلك مِعْزَى الفِزْر)[1] بكسر الفاء، أبو قبيلة من تميم، وهو سعد بن زيد مناة بن تميم والفزر لقب، وإنما لقب به؛ لأنه وافى الموسم بمعزى، وهي من الغنم خلاف الضأن فأنهبها هناك، وقال: من أخذ منها واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فزر، وهو الاثنان فأكثر، وقال أبو عبيدة[2]: هو الجدي نفسه فضربوا به المثل، فقالوا: (لا آتيك معزى الفزر)، أي: حتى تجتمع تلك (المعز)[3]، وهي لا تجتمع أبدًا، ذكره الجوهري[4].

قوله: (ولا أكلم زيدًا القارِظْينِ) هما من عنزة، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، قاله الجوهري[5].

قوله: (ولا آتيك هُبَيْرَة بن سعد)[6]، أي: أبدًا، وهو رجل فُقِدَ، ويقال: في رأسه هِبْرِيَةٌ، وهو الذي يكون في الشعر مثل النخالة، قاله الجوهري[7].

□ □ □ □ □ □

(١) «فصل المقال» (١٣٤، ٥١١).

(٢) معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة، مولى بني تيم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وكان شعوبيًا. صنّف: «المجاز في غريب القرآن» «الأمثال في غريب الحديث» «المثالب» «معاني القرآن» «اللغات» «المصادر» وغير ذلك. ولد سنة اثنتي عشرة ومائة، ومات سنة تسع، وقيل: ثمان وقيل: عشر، وقيل إحدى عشرة ـ ومائتين. «بغية الوعاة» ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «الصحاح» (خرز) ٢/٢٤١، «المثل في فصل المقال» (١٣٤).

(٥) «الصحاح» (قرظ) ٢/٢٩٦.

(٦) «المثل في فصل المقال» (٥١٢)، «تذكرة النحاة» ص(٩٩).

(٧) «الصحاح» (هبر) ٢/٦٢٧.

المفعول معه

٣١١ ـ يُنصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... في نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ
٣١٢ ـ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذا النَّصْبُ، لاَ بالْوَاوِ في الْقَوْلِ الأَحَقْ

* * *

المفعول معه

قوله: (وهو الاسم المذكور. بعد واو بمعنى[1]: مع) فيه قصور، ومن ثم حده ابن هشام[2] بأنه (اسمٌ، فَضْلَةٌ تالٍ لواوٍ بمعنى: مع، تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ(سِرْتُ والطريق)، «أنا سائرٌ والنِّيلَ»)، قال: فخرج بالأول نحو «لا تأكل السَّمَكَ وتشربَ اللَّبَنَ» ونحو: «سرت والشَّمسُ طالعةٌ»، فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني على جملة، وبالثاني نحو: «اشترك زيدٌ وعمروٌ»، وبالثالث نحو: «جِئْتُ مع زيدٍ»، وبالرابع نحو: «جاء زيدٌ وعمرو قَبْلَه أو بعده» وبالخامس نحو (كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه) فلا يجوز فيه النصب. خلافًا

---

(١) قال ابن الناظم ٢٠٤/١: وهو الاسم المذكور بعد واو بمعنى مع، أي: دالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم.

(٢) «أوضح المسالك» ٥٣/٢ ـ ٥٤، وانظر: «البهجة المرضية» (٢٦٢)، «المساعد» ٥٤١/١، وقد حدّه ابن مالك في «التسهيل» هو الاسم التالي واوًا تجعله بنفسها في المعنى كمجرور «مع» وفي اللفظ كمنصوب مُعَدًّى الهمزة. «شرح التسهيل» ٢٤٧/٢.

للصَّيْمري[1]، وبالسادس نحو: «هذا لكَ وأباكَ»، فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي.

قوله: (أي: دالة على المصاحبة بلا تشريك)، المراد: المصاحبة المقصودة للمتكلم، كما يعلم مما يأتي في كلامه.

قوله: (لما كان) اللام فيه، وفيما عطف عليه زائدة، وما ذكره من أن الواو قد تكون للمصاحبة والمشاركة في الحكم صحيح، وإن لم يلزم؛ إذ قد يكون بين الشيئين مصاحبة، واشتراك (كجاء زيد وعمرو معًا)، وقد يكون بينهما مصاحبة، من غير اشتراك، (كجاء البرد والطيالسة)، وقد يكون بالعكس (كجاء زيد وعمرو بعده بشهر) ويؤخذ مما ذكره أخيرًا (أن)[2]: (عمرًا) في قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) مفعول معه إن قصد بها المصاحبة فقط، وإلا فمفعول به، وهو ظاهر.

قوله: (ثم ناصب المفعول معه ما تقدم عليه: من فعل... إلخ)، وجه بأن هذه الواو لما علقت العامل بالاسم بعدها تعدى العامل إليه، كما تعدى بالهمزة، وبحرف الجر في غير هذا الباب.

قوله: (ومثال الاسم المشبه للفعل. حسبك وزيدًا درهمٌ)، الكاف في موضع جر بالإضافة، وزعم ابن عطية[3] أنها في موضع نصب، ورد: بأن

---

(١) عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيمري النحوي أبو محمد، له «التبصّر في النحو»، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، أكثر أبو حيان من النقل عنه. «بغية الوعاة» ٤٦/٢.
قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٣٢٨/٣ ـ ٣٢٩: وقد جاء في الحديث ما يعضد قول الصّيمري، وهو قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ : كان رسول الله ﷺ ينزل عليه الوحي وأنا وإيّاه في لحافٍ.
وانظر: «المساعد» ٥٢٤/١، «أوضح المسالك» ٥٤/٢.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) عبدالحق بن غالب بن عبدالرحيم... وقيل: عبدالرحمن بن غالب بن تمام بن الرءوف بن عبدالله بن تمام بن عطيّة الغرناطي، صاحب التفسير، كان فقهيًا جليلاً، عارفًا بالأحكام والحديث والتفسير، نحويًا لغويًا أديبًا، ألفّ «تفسير القرآن العظيم»، وخرّج له برنامجًا.
توفي سنة ثنتين ـ وقيل: إحدى، وقيل: ست وأربعين وخمسمائة. «بغية الوعاة» ٦٥/٢.

إضافة (حسب) محضة، وزعم الزجاج: أن حسب اسم فعل، ورد: بدخول العوامل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقول العرب: (بحسبك درهم)، وتمثيلُه ـ كالزمخشري: (بحسبك وزيدًا درهم) ـ للاسم المشبه للفعل صحيح، فقد ذكر أبو البقاء أن حسب مصدر، لكنه مخالف لما قاله والده في «التسهيل»[(١)]؛ حيث قال: (والنصب في نحو: حسبك وزيدًا درهم، بيحسب منويًا)، واعتمده المرادي[(٢)]، حيث قال ـ رادًا على الزمخشري ـ: زعم الزمخشري أن (وزيدًا) مفعول معه، وليس كذلك؛ لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل، أو ما جرى مجراه، وليس حسبك كذلك، ومذهب سيبويه[(٣)] أنه منصوب بفعل مقدر، وليس مفعولاً معه، بل هو مفعول به، والتقدير: يحسب زيدًا، وهو مضارع أحسبه إذا أعطاه. انتهى.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

فَقَدْني وإِيّاهُم فَإِنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يكونوا كَتَعْجِيل السَّنَامِ المُسَرْهَدِ)[(٤)]

قاله أسيد بن دبير الهذلي، و(قدني)[(٥)]، أي: حسبي، والشاهد (في (إياهم)[(٦)] فإنه مفعول معه، وتقدمه ما يشبه الفعل، و(كتعجيل) خبر (يكونوا)، أي: كذوي تعجيل السنام، (المسرهد)[(٧)]، أي: السمين.

---

(١) «شرح التسهيل» ٢/٢٥٢.

(٢) وانظر: «المساعد» ١/٥٤٦، فليس زيدًا مفعولاً معه كما زعم الزمخشري.

(٣) «الكتاب» ١/٣١٥، وانظر: «المساعد» ١/٥٤٦: و(يحسب) مضارع (أحسبني) فلانٌ، أي: أعطاني حتى أقول: حَسْبي، وحَسْبُك وكَفْيُك سواء وزنًا ومعنًى، أي: كفاك أو يكفيك).

(٤) البيت لأسيد بن أبي إياس الهذلي في «شرح أشعار الهذليين» ٢/٦٢٨، «المقاصد النحوية» ٣/٨٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٤٩٣.

(٥) «لسان العرب» (قدن) ١١/٧٠.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) «لسان العرب» (سرهد) ٦/٢٤٩.

قوله: (قول الآخر: أنشده أبو علي:

لا تَخبِسَنَّكَ أثوَابي فَقَد جُمِعَت هَـذَا رِدَائِـيَ مَـطْـويًـا وسِـرْبَـالاً)[١]

(هذا): مبتدأ و(ردائي) خبره، و(مطويًا) حال من (ردائي) والشاهد في (سربالاً)، وهو كالذي قبله.

قوله: (ولا خلاف في امتناع تقديم المفعول معه على عامله)، أي: لأن الواو شبيهة بواو العطف، وقيل[٢]؛ لأنها واو العطف في الأصل.

قوله: (وأجازه أبو الفتح) أي: ابن جني في «الخصائص»، واستدل (بقول الشاعر:

جَمَعْتَ وفحْشًا غيبَةً ونَمِيْمَةً ثلاثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْها بِمُرْعَوِي)[٣]

قاله يزيد[٤] بن الحكم الثقفي، والشاهد في (فحشًا) حيث نصبه ابن جني على أنه مفعول معه، مع تقدمه على مصحوبه، أي: جمعت مع فحش غيبة ونميمة، والجمهور[٥] على أن الواو لعطف ما بعدها على غيبة؛ لكنه قدمه عليها للضرورة، وهي ضرورة قبيحة.

قوله: (وبقول الآخر:

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٤٩٤، «شرح التصريح» ١/٣٤٣، «المقاصد النحوية» ٣/٨٦، «الدرر» ١/٤٨.

(٢) «همع الهوامع» ٢/٢٤١.

(٣) البيت ليزيد بن الحكم في «خزانة الأدب» ٣/١٣٠، «المقاصد النحوية» ٣/٨٦، «الدرر» ١/٤٨٢، وبلا نسبة في «الخصائص» ٢/٣٨٣، «شرح الأشموني» ١/٤٩٥، «شرح التصريح» ١/٣٤٤، «همع الهوامع» ٢/٢٤١، «المقاصد الشافية» ٣/٣٢٦.

(٤) يزيد بن الحكم بن أبي العاص. ت١٠٥هـ. شاعر من أعيان العصر الأموي من أهل الطائف، سكن البصرة، كان من علماء التابعين، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب.
«بغية الوعاة» ٢/٥٤٣، «الأعلام» ٨/١٧٧.

(٥) انظر: «همع الهوامع» ٢/٢٤١.

أَكْـنِـيْـهِ حِـيـنَ أُنَـادِيْـهِ؛ لأُكْـرِمَـهُ وَلاَ أُلَـقِّـبُـهُ وَالـسَّـوْءَةَ الـلَّـقَـبَـا)[1]

والشاهد في السوءة، وهو ظاهر من كلام الشارح[2] مع الرد على من استشهد به.

قوله: (لعتاقة وجهه)، أي: حسنه، أو كونه عتيقًا من النار.

قوله: (كما حذف ناصب العيون، من قوله: (وزججن)[3] الحواجب والعيونا)[4]، قاله الراعي عبيد بن حصين، وصدره:

(إذا ما الغانيات برزن يومًا)، (وزججن) من زججت حاجبها[5]، أي: دققته وطولته، والشاهد في: العيونا؛ حيث نصب بفعل محذوف؛ أي: وكحلن العيونا لا بالعطف؛ لعدم المشاركة، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة (في الإخبار)[6] بمصاحبة العيون الحواجب.

قوله: (واحتجوا عليه بانفصال الضمير بعدها، نحو: جلست وإياك، فلو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها... إلخ)، نقض بـ(إلا) الاستثنائية؛

---

(١) البيت لبعض الفزاريين في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص(١١٤٦)، «المقاصد النحوية» ٤١١/٢، «المقاصد الشافية» ٣٢٦/٣، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ١٤١/٩.

(٢) قال ابن الناظم ٢٠٦/١: أراد ولا ألقّبه اللقب والسوءة، أي مع السوءة؛ لأنَّ من اللقب ما يكون بغير سوءة، كتلقيب الصدّيق رضي الله عنه عتيقًا، لعتاقة وجهه. فلهذا قال الشاعر: ولا ألقّبه اللقب مع السوءة؛ أي: إن لقّبتُه لقّبتُه بغير سوءة.
قال الشيخ رحمه الله: ولا حجة لابن جنّي في البيتين؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قُدّمت هي ومعطوفها، وذلك في البيت الأول ظاهر، وأمّا في الثاني فعلى أن يكون أصلُه: ولا ألقّبه اللقب وأسوؤه السوءة، ثم حذف ناصب السوءة.

(٣) في (ج): (فزججن).

(٤) البيت للراعي النُميري في «ديوانه» (٢٦٩)، «المقاصد النحوية» ٩١/٣، «الدرر» ٤٨٣/١، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٦١٠/٢، «أوضح المسالك» ٥٨/٢، «تذكرة النحاة» (٦١٧)، «الخصائص» ٤٣٢/٢، «شرح الأشموني» ٥٠٠/١، «شرح التصريح» ٣٤٦/١، «همع الهوامع» ٢٤٥/٢، «المقاصد الشافية» ٣/ ٣٢٦.

(٥) «لسان العرب» (زجج) ٢٠/٦.

(٦) ساقطة من (ج).

فإنها عاملة، ولا يتصل بها الضمير، واحتج عليه أيضًا بأنها لو كانت ناصبة لما احتيج إلى اشتراط تقدم فعل أو ما جرى مجراه، وبأن ذلك حكم بما لا نظير له؛ لأنه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبه بالفعل أو بما يشبهه.

٣١٣ ـ وَبَعْدَ (ما) اسْتِفْهَامٍ أو (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعلِ كَوْنٍ مضمرٍ بعضُ العربْ

(قوله)[١]: (تقديره كيف تكون وقصعة؟ أو ما تكون أو ما تلابس وزيدًا)، قياس الثاني أن يقال في الأول: أو كيف تلابس؟ بعد قوله: كيف تكون؟ ولفظة: (تكون) المقدرة ناقصة على الصحيح، وما قبلها خبرها.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

فَمَا (أنا)[٢] والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ)[٣]

قاله أسامة[٤] بن الحارث الهذلي، و(ما) استفهام إنكار، ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المتلف[٥]، وهو بفتح الميم: القفر الذي يتلف فيه (من سلكه)[٦]. وذلك؛ لأن أصحابه كانوا يسألونه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى، وقال (ذلك)[٧]، ويروى فما أنا، والشاهد (السير)؛ حيث انتصب بفعل محذوف، أي: ما تصنع والسير، فـ(ما) مفعول به

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (أنت).

(٣) البيت لأسامة بن الحارث الهذلي في «الدرر» ١/٤٥٢، «شرح أشعار الهذليين» ١٢٨٩/٣، «شرح المفصل» ٥٢/٢، «المقاصد النحوية» ٩٣/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٣/١، «شرح الأشموني» ٤٩٦/١، «همع الهوامع» ٤٤/٢، «المقاصد الشافية» ٣٣٢/٣.

(٤) أسامة بن زيد بن حارثة، أبو محمد. ت٥٤هـ. صحابي جليل، ولد بمكة، وكان النبي ساقطة ﷺ بحبه حبًا جمًا أقرّه النبي ﷺ قبل أن يبلغ العشرين، له في كتب الحديث (١٢٨) حديث.
«الإصابة» ٢٠٩/١، «الأعلام» ٢٩١/١.

(٥) «لسان العرب» (تلف ٦) ٤٤/٢.

(٦) في (ج): (تسلكه).

(٧) ساقطة من (ج).

مقدم، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ويجوز رفع (السير) بجعل الواو عاطفة، و(يُبَرِّحُ) صفة (متلف) من برح[1] به الأمر تبريحًا إذا جهده، وضربه ضربًا مبرحًا، و(الضابط): القوي وإذا برح بالذكر الأقوى فبالأنثى أولى.

قوله: (ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف وما) إضماره بعد (أزمان) في قول الشاعر:

أَزْمَانَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالَّذِي ... لَزِمَ الرِّحَالَةَ أن تَمِيلَ مَمِيلَا)[2]

قاله الراعي (عبيد)[3]، والشاهد في (الجماعة) وهو ظاهر من كلام[4] الشارح و(كالذي)، أي: كالراكب الذي، و(الرحالة)[5] بكسر الراء، وتخفيف الحاء المهملة سرج من جلود ليس فيها خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والباء السببية مقدرة في (أن تميل)، أي: بسبب ميلها، وروي بدل (لزم) (منع) وعليه؛ فلا يحتاج إلى تقدير الباء، و(مميلًا) بفتح أوله مصدر بمعنى: ميلًا.

٣١٤ ـ وَالعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

٣١٥ ـ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

قوله: (فالوجه رفع زيد)، حقه أن يقول فيه وفيما يأتي قريبًا في موضعين: الأوجه.

قوله: (نحو كنت أنا وزيدًا)، [مثل ابن هشام في «شرح قطر

---

(١) «لسان العرب» (برح) ١/٣٦٢.

(٢) البيت للرّاعي النميري في «ديوانه» ص(٢٣٤) «الكتاب» ١/٣٠٥ «المقاصد النحوية» ٢/٩٩ «الأزهية» (٧١)، «خزانة الأدب» ٣/١٤٥، ٣/١٤٨، «شرح التصريح» ١/١٩٥.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٤٩٧، «همع الهوامع» ٢/٢٣٩.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال ابن الناظم ١/٢٠٧: فنصب الجماعة مفعولاً معه بـ«كان» مضمرة والتقدير: أزمان كان قومي والجماعة.

(٥) «لسان العرب» (رحل) ٥/١٦٩.

الندى»[1] للنصب بقوله: كن أنت وزيدًا][2] كالأخ) [ثم قال: (كالأخوين][3]. وقد استفيد بتمثيله بذلك أن ما بعد المفعول معه يكون بحسب ما قبله لا بحسبهما، وإلا لقلت: كالأخوين، وهذا هو الصحيح، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش مطابقتهما معًا قياسًا على العطف، وليس بالقوي). انتهى.

فما قاله الشارح جارٍ على قول الأخفش، وسهله تمثيله للعطف بقول: (كنت [أنا][4] وزيدًا كالأخوين).

قوله (من ذلك قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِىءٍ   فَدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ والليَالِيَا)[5]

(الدهر) منصوب بالظرفية، وفاعل (أعجبتك) (حال) و(واكل) أمر من واكلت فلانًا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك، والشاهد في (اللياليا)[6]، وهو ظاهر.

قوله: (لأنه محوج إلى تكلف)، أي: كأن يقال: واكل أمره إلى الليالي، وواكل الليالي إلى أمره.

قوله: (مثال الأول[7] قول الشاعر:

---

(١) «شرح قطر الندى» ص(٢٣٣ ـ ٢٣٤).
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) ساقطة من (ج).
(٥) البيت لأفنون التغلبي في «حماسة البحتري» (١٦٤)، ولمويلك العبدي في «حماسة البحتري» ص(٢١٥).
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٤٩٨/١، «المقاصد الشافية» ٩٩/٣.
(٦) قال ابن الناظم ٢٠٨/١: (فنصب «الليالي» باعتبار المعيّة راجح على نصبها باعتبار العطف لأنّه محوج إلى تكلّف).
(٧) قال ابن الناظم ٢٠٩/١: (وأمّا الضرب الثاني، وهو ما لا يصحُّ كونُه مفعولاً معه مما بعد الواو المذكورة فعلى قسمين: =

عَـلَـفْـتُـهَـا تِـبـنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا   حتّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاها)[1]

الشاهد فيه ظاهر، ويروى بدل (شتت): (غدت) ويروى أيضًا (بدت)، والكل بمعنًى واحد، و(همالة)[2] من هملت العين، أي: دمعت.

قوله: (ومثال الثاني قول الآخر:

(وَزَجَّجْنَ)[3] الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا)

الشاهد فيه ظاهر، وتقدم بيانه.

قوله: (فالغيون تصب بفعل مضمر) بين به أن (أو) في قول الناظم: (أو اعتقد إضمار عامل تصب) للتنويع، وقد ذكر المرادي[4] فيه احتمالين:

(**أحدهما**: أن يكون تخييرًا فيما امتنع عطفه، بين نصبه على المعية، وبين إضمار عامل حيث يصح إضماره، **ثانيهما**: أن يكون تنويعًا في ذلك، والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان:

نوع يجب فيه النصب على المعية، ونوع يضمر له عامل؛ لأن المعية فيه أيضًا ممتنعة كما في:

= قسم يشارك ما قبله في حكمه فيعطف عليه... وقسم لا يشارك ما قبله في حكمه، ولا الواو معه للمصاحبة: إمّا لأنها مفقودة، وإمّا؛ لأنَّ الإعلام بها غير مفيد، فينصب بفعل مضمر يدلُّ عليه سياق الكلام مثال الأول قول الشاعر:...).

(١) البيت بلا نسبة في «الإنصاف» ٦١٢/٢، «أوضح المسالك» ٥٦/٢، «الخصائص» ٤٣١/٢، «شرح الأشموني» ٤٩٩/١، «شرح التصريح» ٣٤٦/١، «الدرر» ٤١٣/٤، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١١٤٧)، «المقاصد النحوية» ١٠١/٣.

(٢) الصحاح ص(١٢١٠).

(٣) في (ج): (فزججن).

(٤) «توضيح المقاصد» ٢٩٨/١ ـ ٢٩٩.

علـفـتـهـا تـبـنًـا ومـاء بـاردًا

قـال: ويـجـوز أن يـجـعـل قـولـه: (أو اعـتـقـد إضـمـار عـامـل) شـامـلًا للناصب، كما مثلناه، وللجار كقولك: (مالك وزيدٍ)، فيجوز جره لا بالعطف، بل بإضمار الجار كما نص عليه في «شرح الكافية»، وكلامه فيه يؤيد هذا الاحتمال.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الاستثناء

٣١٦ ـ مَا اسْتَثْنَتِ إلاَّ مَعْ تَمام يَنتصِبْ   وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
٣١٧ ـ إتبَاعُ مَا اتّصلَ وانصِبْ مَا انقَطَعْ   وعَنْ تَمِيم فِيهِ إبْدَال وَقَعْ
٣١٨ ـ وغَيْرُ نَصْبِ سَابقٍ فِي النَّفْي قَدْ   يَأتِي وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

* * *

الاستثناء

قوله: (الاستثناء نوعان: متصل)[1]، أي: كقام القوم إلا زيدًا، (ومنقطع)، أي: كقام القوم إلا حمارًا، ويقال له منفصل.

قوله: (فالاستثناء المتصل: إخراج مذكور بـ(إلاّ) أو ما في معناها) خصت (إلا) بالذكر، لأصالتها في الاستثناء، إذ هي حرف، والحرف هو الموضوع لإفادة المعاني التي لم يستقل هو بها، كالنفي والاستفهام بخلاف الباقي، فإنه إمّا اسم أو مشترك بين الفعل والحرف.

قوله: (من حكم) متعلق بـ(إخراج)، وفيه تسمح إذ إخراج المستثنى

---

(١) في هامش (ب): بحث: هل الاستثناء حقيقة في المتصل والمنقطع أم هو حقيقة في الأول مجاز في الثاني؟ اختار الأول الجلال المحلي وتابعه المتأخرون، ونقل المحقق الشهاب بن قاسم أنه حقيقة فيهما ومجاز فيه. أدوات الاستثناء المنقطع، نقله عن العلامة السعد التفتازاني، فتأمل، والله أعلم. انتهى.

إنما هو من مشمول الحكم لا من الحكم، فالأولى أخذًا من كلام «التسهيل»[1] وغيره، أن يقال: من ملفوظ به أو مقدر، ليكون جنسًا للمستثنى، لا يقال: في الاستثناء تناقض حيث يثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم ينفى صريحًا، لأنا لا نسلم ذلك، إذ المراد عند المحققين بعشرة مثلاً في قولك: (لزيد عليّ عشرةٌ إلا ثلاثةً)، العشرة باعتبار الآحاد جميعها، ثم أخرجت ثلاثة بالاستثناء، ثم أسند إلى الباقي تقديرًا، وإن كان الإسناد قبل إخراج الثلاثة ذكرًا، فكأنه قال: عليّ الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة، وليس في ذلك إلا الإثبات، ولا نفي أصلًا، فلا تناقض.

قوله: (فالإخراج جنس يشمل نوعي الاستثناء)، أي: من المتصل والمنفصل إذ كل منهما يقال عليه: إخراج، وإن اختلف بدلالة المنطوق والمفهوم. كما يعلم من كلامه بعد، وكما يشمل [ما ذكر][2] يشمل التخصيص بالوصف ونحوه.

قوله: (ويخرج الوصف بإلا)، يجوز الإخراج بالجنس إذا كان أخص من الفصل من وجه كما هنا؛ لأن المذكور قد يكون إخراجًا، وقد لا يكون، والإخراج قد يكون مذكورًا، وقد لا يكون، وقد سلك ابن الحاجب[3] ذلك في قوله: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) كما قرره الرضي، هذا وفي كون (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) كما في الآية[4] التي ذكرها ليست للإخراج نظر، فإنها حينئذٍ كسائر المخصصات[5]، والمخصصات مخرجة.

قوله: (لتأولها بالمشتق، نحو: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه)،

---

(١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/٢٦٤: (وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور...).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) «شرح الكافية» ٢/٢.

(٤) قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

(٥) المخصصات: غير، سوى، حاشا، خلا، عدا، ليس، لا يكون.

أي: لأنه في معنى: ما مررت بأحد أفضل من أحد إلا مفضولاً لزيد.

قوله: (ليخرج التخصيص)، أي: بغير استثناء.

قوله: (ونحوه)، أي: نحو التخصيص من المخرجات التي ليست بتخصيص ولا استثناء.

قوله: (وأما الاستثناء المنقطع: فهو الإخراج بإلا، أو غير، أو بيد)، الأولى أن يقول: بإلا أو ما في معناها، كما قال في المتصل.

قوله: (فالإخراج جنس)، أي: يشمل ما مر في تعريف الاستثناء المتصل.

قوله: «**بيد أني من قريش، واسترضعت من بني سعد**»[1]، وجه الاستثناء فيه المنزل منزلة الاستدراك أنه ﷺ لما اختص بصفة فاق بها غيره، ربما توهم أنه ليس من جنسهم، فاستدركه، وبين به أنه منهم كقوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ، وَأَنْتَ مِنْهُم ... فَإِنَّ المِسْكَ بَعضُ دَمِ الغَزَالِ

قوله: (فاتباع الظن): مستثنى منقطع مخرج مما أفهمه ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ ... إلخ)، قد يقال: إنه مخرج من المنطوق بناء على أن العلم قد يراد به ما يشمل الظن، فيكون الاستثناء متصلاً.

قوله: (على إرادة لا (من)[2] يُعْصَم)[3] هو بالبناء للفاعل، إما بتقدير

---

(١) ليس له أصل بهذا اللفظ، وإنما ورد على لسان الفقهاء هكذا، وليس في الكتب المسندة، وقد روي بلفظ: «**أنا النبيّ لاَ كذب أنا ابن عبد المطلب، أنا أعرب العَرَب ولدتني قُرَيْش ونشأت فِي بني سعد بن بكر فَأَنَّى يأتيني اللّحن**»، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» ٣٥/٦ (٥٤٣٧)، وإسناده تالف.
انظر: «البدر المنير» ٢٨١/٨ ـ ٢٨٢ لابن الملقن، «التلخيص الحبير» لابن حجر ١٣/٤ ـ ١٤، «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٧٠٦٣).

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) قال ابن الناظم ٢١٥/١: (ومنها قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ على إرادة لا مَنْ يُعْصَم من أمر الله إلاّ من رحمه الله). وانظر: «الكشاف» ٣٩٧/٢.

معمول [أي: لأحد][1]، أو مضاف، أي: لا معصوم، وقد أشار إليهما بعد، أو بالبناء للمفعول بجعل اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، كما قيل به في: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2].

قوله: (وهو أظهر الوجوه)، ذكر منها وجهين:

أحدها: أن يكون (عاصم) بمعنى الفاعل بتقدير معمول، و(من رحم) بمعنى المفعول.

ثانيها: أن يكون (عاصم) كذلك بتقدير مضاف، و(من رحم) بمعنى الفاعل.

وثالثها: أن يكونا بمعنى الفاعل.

ورابعها: أن يكونا بمعنى المفعول، وعليهما فالاستثناء متصل.

قوله[3]: (فالأول)[4] على معنى: له علي ألف لا غير إلا ألفين)، مقتضاه أنه يلزمه بذلك ثلاثة آلاف، وهو ظاهر إن فسره المقر بذلك.

قوله: (والثاني): على معنى: عدم فلان البؤس إلا أنه شقى.

(والثالث): على معنى: ما عرض له عارض إلاّ النقص.

(والرابع): على معنى: ما أفاد شيئًا إلا ضرًا).

قدرها كثير بعدم فلان البؤس لكنه شقي، وما زاد الشيء لكنّ النقص شأنه، وما نفع لكن الضر شأنه، وهكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن عند

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) أصلها: مَرْضُوْيَة.

(٣) قال ابن الناظم ٢١٣/١: (ومنها قولهم: (له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين)، و(إنّ لفلانٍ مالاً إلاّ أنّه شقي)، و(ما زاد إلاّ ما نقص)، و(ما نفع إلاّ ما ضرّ)، و(ما في الأرض أخبث منه إلاّ إيّاه) و(جاء الصالحون إلاّ الطالحين).

(٤) ساقطة من (ج).

البصرية، ونقله الشارح عن السيرافي في صورة ذكرها بعد، والبؤس شدة الحاجة.

(قوله)[1]: على معنى (جاء الصالحون وغيرهم إلا الطالحين) بيّن به أن الاستثناء فيه منقطع؛ لأنه من مقدر أفهمه المذكور، وفيه نظر؛ لأن غير الصالحين هم الطالحون، فيكون الاستثناء فيه مستغرقًا فلا يصح، (ولعله)[2] لوحظ فيه أنه استثناء من مجموع المقدر والمذكور، لكنه خلاف الفرضي.

قوله: (حل ذلك أن أفعل كذا وكذا) بفتح الحاء، وضم اللام جملة اسمية.

قوله: (وجعل ابن خروف من هذا القبيل: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾، أي: بمتسلط .﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ﴾ [الغاشية: ٢٢، ٢٣]. . .) إلى آخره، هذا عند غيره استثناء متصل بجعل المستثنى مفردًا، وهو ﴿مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾﴾ أو جملة مؤولة بالمفرد، كما مر نظيره أول الباب قبل، ويحتمل أن يجعل مستثنى من معمول، فذكر المقدر، والمعنى: فذكر كفار مكة إلا من علمت أنه لا يؤمن فلا تذكره.

قوله: (ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء)، الأَوْلى لتضمنه العموم أو الشرط.

قوله[3]: (وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من (أهلك)، والمرفوع من أحد)، أي: لاستلزام ذلك تناقض القراءتين[4]، فإن المرأة تكون مسريًا

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (لقد).

(٣) قال ابن الناظم ٢١٣/١: (ويمكن أن يكون من هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾...

(٤) قال الزمخشري في «الكشاف» ٤١٦/٢: (فإن قلت: ما وجه قراءة مَنْ قرأ إلاَّ امرأتَك بالنصب؟ قلت: استثناها من قوله (فأسرِ بأهلك) والدليل عليه قراءة عبدالله: (فأسرِ بأهلك بقطع من الليل إلاَّ امرأتك) ويجوز أن ينتصب عن (لا يلتفت) على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل، أعني قراءة مَنْ قرأ بالرفع فأبدلها عن أحد، =

بها على قراءة الرفع وغيره، (وغير)[1] مسري بها على قراءة النصب، وما سلكه الشارح سالم من ذلك؛ حيث جعل الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين، وأن الاستثناء منقطع، والمستثنى الجملة الحاصلة من المبتدأ والخبر. هذا، وقد أجاب الرضي[2] عن لزوم التناقض بأن الإسراء مقيد في المعنى بعدم الالتفات، إذ المراد: أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها (إسراءً)[3] مع التفات، فلا تناقض، وهذا كما تقول: امش ولا تتبختر، أي: امش مشيًا لا تبختر فيه، كأنه قيل: ولا يلتفت منكم أحد في الإسراء، وامش ولا تتبختر في المشي.

قوله: (لا ما قبلها بتعديتها، ولا به مستقلاً، ولا بأستثني مضمرًا) بقي أقوال أُخر ضعيفة تأتي.

قوله: (وإلا: ليس كذلك فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئًا، بل تخرجه عن النسبة فقط)، صحيح على القول بأن المستثنى في حكم المسكوت عنه لا على القول الأصح بأنه ليس كذلك؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، وبتقدير صحته هو منتقض بـ(خلا وعدا).

قوله: (فإذا بطلت هذه المذاهب تعين القول... إلخ)، إنما يتعين لو لم يكن ثَمَّ مذهب آخر، وقد ذهب الكسائي[4] إلى أن النصب (بأنَّ) مقدّره بعد (إلاّ) محذوفة الخبر فتقدير (قام القوم إلا زيدًا): قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم.

= وفي إخراجها مع أهله روايتان:
روي أنّه أخرجها معهم، وأُمر أن لا يلتفت منهم أحدٌ إلاّ هي، فلما سمعت هدّة العذاب التفتت، وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، وروي أنه أُمر أن يخلّفها مع قومها، فإنَّ هواهَا إليهم، فلم يَسْرِ بها. واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين. وانظر: «الإتحاف» ص(٢٥٩).

(١) ساقطة من (ج).

(٢) «الكافية» ٢/٢٣٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «همع الهوامع» ٢/٢٥٣، «الإنصاف» ١/٢٦١.

و(ذهب)[1] في رواية[2] إلى أن نصبه بمخالفته الأول، وذهب بعضهم[3] إلى أن نصبه عن تمام الكلام، وردَّ العلّامة الرضي[4] الأول بأن الإشكال باق عليه بحاله في انتصاب إن مع اسمها وخبرها؛ لأنها في تقدير المفرد، وغيره بأن العرب لا تضمر إن وأخواتها، وتبقي عملها لضعفها، ويرد الثاني والثالث بأن الأصل في العامل أن يكون لفظيًا.

قوله: (للإنكار) متعلق بالاستفهام.

قوله (ومثال تقدم النفي... معنى كقول الشاعر:

وبالصَّريمةِ مِنهُمْ مَنزِلٌ خَلَقٌ   عافٍ تغيَّرَ إلا النُّؤيُ والوَتِدُ)[5]

قاله الأخطل[6]، و(بالصريمة)[7]؛ أي: فيها، وهي كل رملة انصرمت من معظم الرمل، والجار والمجرور خبر المبتدأ وهو (منزل)، و(منهم) حال منه أو من ضميره الذي في الخبر، و(خَلَق) بفتحتين، أي: بال، و(عاف)[8]، أي: دارس من عفى المنزل يعفو، أي: درس، يتعدى ولا

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٣٤٩/٣: السادس: أنَّه منصوب بالمخالفة؛ لأنَّ ما بعد (إلاّ) مخالف لما قبلها، وهو أصل عند الكوفيين، وحكي عن الكسائي.

(٣) قال الشاطبي ٣٤٩/٣: أحدها: أنَّه انتصب بعد تمام الكلام انتصابَ الدّرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به، ويعزى لسيبويه.
وانظر: «الكتاب» ٣٣٠/٢.

(٤) قال الرضي في «شرح الكافية» ٢٢٦/٢: وليس بشيء إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب (إنَّ) مع اسمها وخبرها؛ لأنَّها في تقدير المفرد.

(٥) البيت للأخطل في شرح ديوانه (١١٤)، «شرح التصريح» ٣٤٩/١، «شرح عمدة الحافظ» (٣٨٠)، «المقاصد النحوية» ١٠٣/٣. وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦١/٢، «شرح الأشموني» ٥٠٣/١.

(٦) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة، من بني تغلب. ٩٠هـ. كان أحد الثلاثة المتفّق على أنهم أشهر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٤٩٠، «الأعلام» ١٢٣/٥.

(٧) «لسان العرب» (صرم) ٣٣٤/٧.

(٨) «لسان العرب» (عفا) ٢٩٨/٩.

يتعدى، والشاهد في: (إلا النؤي)، فإنه استثناء من الضمير في (تغير) على طريقة البدل، و(تغير) في معنى النفي، كما قرره الشارح، والنؤي[1] - بضم النون وإسكان الهمزة: حفرة تكون حول الخباء؛ لئلا يدخله ماء المطر.

قوله: (وقول الآخر:

لَدَمٌ ضائعٌ تَغيَّبَ عَنهُ   أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا والجنوبُ)[2]

اللام تعليلية (وضائع)[3]، أي: هالك، و(الصبا)[4]: الريح الشرقية، و(الدبور)[5] الريح الغربية، والشاهد في (إلا الصبا والدبور)؛ فإنه استثناء من الفاعل في (أقربوه)، وتقدمه (تغيب) وهو في معنى النفي، كما قرره الشارح، لكن الاستثناء في البيت منقطع، كما ترى مع أن كلامه في المتصل.

قوله: (والإتباع في هذا النوع على الإبدال)، عند البصريين[6]، أي: إبدال بعض، وعلى العطف عند الكوفيين، أي: عطف نسق، ورُدَّ بأن (إلا) لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد. فإن تعذر الإبدال على اللفظ أبدل على المحل نحو: (لا إله إلا الله)، وبقي من شروط ترجيح الإتباع شيئان:

كونه غير (مراد)[7] به كلام يتضمن الاستثناء، فإن كان مرادًا به ذلك تعين النصب؛ لأنك لم ترد به معناه كأنْ يقول لك قائل: (قاموا إلا زيدًا) وأنت تعلم خلافه، فتقول: (ما قاموا إلا زيدًا)، وكأن يقول: (لي عندك مائة إلا درهمين)، وأنت تعلم خلافه، فتقول: (ما لك عندي مائة إلا درهمين)، ولو رفعتهما لكنت مقرًّا بالدرهمين، وكونه غير متراخ عن

---

(١) «لسان العرب» (نأي) ٨/١٤.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٤٩٣/١، «همع الهوامع» ٢٧٠/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٥/٣.

(٣) «لسان العرب» (ضيع) ١٦/٨.

(٤) «لسان العرب» (صبا) ٢٨٤/٧.

(٥) «لسان العرب» (دبر) ٢٨٢/٤.

(٦) انظر: «المقتضب» ٣٩٤/٤ - ٣٩٦، «شرح الكافية» ٩٦/٢، «همع الهوامع» ٢٥٣/٣، «المساعد» ٥٦٣/١.

(٧) في (ج): (مردود).

المستثنى منه، فإن كان متراخيًا عنه ترجح النصب نحو: (ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا)، إذ الرفع حينئذٍ يضعف التشاكل؛ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه، ومنه خبر[1]: **«ما (لعبدي)[2] المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه (عندي)[3] إلا الجنة»**.

قوله فيما نقله عن السيرافي: (هو بدل منه في عمل العامل فيه) أفاد به أن مرادهم بقولهم في باب البدل: هو المقصود بالنسبة: نسبة عمل العامل إلى المبدل منه؛ لأن عمله فيه إنما هو من جهة العامل لا من جهة النفي والإثبات.

قوله: (بشرط صحة (الاستغناء)[4] عنه بالمستثنى)، أي: بأن يمكن تسلط العامل عليه كما في مثاله، وإلا وجب النصب عند الجميع كما سيأتي في كلامه.

قوله: (ومن ذلك:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ (بِهَا)[5] أَنِيسُ إلاَّ اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيسُ)[6]

قاله عامر بن الحارث، [أي: وربَّ بلدةٍ ولا أنيس، أي: مؤانس][7]، والشاهد في (إلا اليعافير)، وما بعده فإنه استثناء منقطع على الإبدال، وإلا

---

(١) حديث: **«ما لعبدي المؤمن عندي جزاء»**.
(٢) ورد في (ج) مكانها: (اقتدى).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) في (أ): (الاستثناء) والمثبت من (ج) وهو الأشبه.
(٥) في (ج): (فيها).
(٦) الرجز لجران العود في «خزانة الأدب» ١٥/١٠، ١٨، «الدرر» ٤٨٧/١، «شرح أبيات سيبويه» ١٤٠/٢، «شرح التصريح» ٣٥٣/١، «شرح المفصل» ١١٧/٢، «المقاصد النحوية» ١٠٧/٣.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢٧١/١، «أوضح المسالك» ٦٣/٢، «الجنى الداني» (١٦٤)، «شرح الأشموني» ٥٠٥/١، «شرح المفصل» ٨٠/٢، «المقاصد الشافية» ٣٦٢/٣.
(٧) ساقطة من (ج).

اليعافير جمع يعفور[1]، وهو ولد البقرة الوحشية، وقيل: اليعافير تيوس الظباء، والعيس[2] جمع عيساء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

وقوله: (وقول الآخر:

عَشِيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مكانَها   ولا النَّبْلُ إلا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ)[3]

قاله ضرار[4] بن الأزور رضي الله عنه، و(عشية) نصب بالظرفية، والعامل فيه أجاهد في البيت قبله، و(مكان) ظرف، وضميره للحرب، و(النبل) عطف على الرماح، والشاهد في (إلا المشرفي)؛ فإنه استثناء منقطع على الإبدال، أي: السيف المشرفي[5] - بفتح الراء، وبالفاء - نسبة إلى مشارف، وهي قرى من أرض العرب قريبة من الريف، المصمم[6] الماضي في حدته.

قوله: (وقول الفرزدق:

وبِنْتَ كريمٍ قد نَكَحْنا، وَلَمْ يَكُنْ   لَنَا خَاطِبٌ، إلا السِّنانُ وعامِلُهْ)[7]

(بنت) منصوب بـ(نكحنا)، والجملة بعد (نكحنا) حالية، أي: والحالة أنه لا خاطب لها إلا السبي بالسنان وعامله، والشاهد في: (إلا السنان) بالرفع فإنه استثناء منقطع على الإبدال، وعامله ما يلي: السنان.

---

(١) «لسان العرب» (عفر) ٢٨٨/٩.

(٢) «لسان العرب» (عيس) ٤٩٧/٩.

(٣) البيت لضرار بن الأزور في «خزانة الأدب» ٣١٨/٣، «المقاصد النحوية» ١٠٩/٣.
و«شرح أبيات سيبويه» ١٢٨/٢، «تذكرة النحاة» (٣٣٠).
وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٢٥/٢، «شرح الأشموني» ٥٠٦/١، «المقاصد الشافية» ٣٦٣/٣.

(٤) ضرار بن مالك بن أوس بن خزيمة الأسدي. ت١٢هـ. أحد الأبطال في الجاهلية والإسلام، قاتل يوم اليمامة أشد قتال حتى قطعت ساقاه، فجعل يحبو على ركبتيه ويقاتل.
«الإصابة» ٢٦٩/٣، «الأعلام» ٢١٥/٣.

(٥) «لسان العرب» (شرف) ٩٣/٧.

(٦) «لسان العرب» (صمم) ٤١٤/٧.

(٧) البيت للفرزدق في «ديوانه»، «المقاصد النحوية» ١١٠/٣، «شرح الأشموني» ٥٠٦/١.

قوله: (فلو لم يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه)، أي: بأن لا يمكن تسلط العامل عليه كما في مثاله، وكما في نحو[1]: (ما زاد هذا المال إلا ما نقص)، ونحو: (ما نفع زيدًا إلا ما ضر)؛ إذ لا يقال: زاد النقص، ولا: نفع الضر.

قوله (ونحو قول الشاعر:

وَمَـا لِـي إلاّ آل أَحْـمَـدَ شِـيْـعَـةٌ وَمَا لِي إلاّ مَذْهَب الحقِّ مَذْهَب)[2]

قاله كميت[3] بن زيد الأسدي، يمدح به بني هاشم، والشاهد فيه في موضعين، وهو ظاهر، وروي بدل: مذهب مشعب، ومعناهما: الطريق.

قوله: (ما لي إلا أبوك ناصر فيجعلون (ناصر) بدلاً)، أي: بدل كل من كل؛ لأن العامل فرع لما بعد (إلا) والمؤخر عام أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى، ونظيره في أن المتبوع آخر، وصار تابعًا (ما مررت بمثلك أحد).

قوله: (ومثل ما حكى يونس قول حسان رضي الله عنه:

لأنَّـهُـمْ يَـرْجُـونَ مِـنْـهُ شَـفَـاعَـةً إذَا لَـمْ يَكُـنْ إلاّ الـنَّبيُّونَ شَافِعُ)[4]

---

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٣/٣٦٥ ـ ٣٦٦، «همع الهوامع» ٣/٢٥٧.

(٢) البيت للكميت بن زيد الأسدي في «الإنصاف» ١/٢٧٥، «تخليص الشواهد» (٨٢)، «خزانة الأدب» ٤/ ٣١٤، «شرح التصريح» ١/٣٥٥، «شرح أبيات سيبويه» ٢/١٣٥، «الدرر» ١/٤٨٧، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٦٤، «شرح الأشموني» ١/٥٠٨، «شرح المفصل» ٢/٧٩، «المقتضب» ٤/٣٩٨.

(٣) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي. ت١٢٦هـ. شاعر الهاشميين من أهل الكوفة، اشتهر في العصر الأموي، وكان عالمًا بالأدب والأخبار والأنساب، له ديوان، وأشهر شعره الهاشميات.
«الشعر والشعراء» ٥٨٥، «الأعلام» ٥/٢٣٣.

(٤) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٢٣٨)، «الدرر» ١/٤٨٨، «شرح التصريح» ١/٣٥٥، «المقاصد النحوية» ٣/١١٤.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٦٥، «شرح الأشموني» ١/٥٠٧، «شرح ابن عقيل» ١/٥٤٧، «همع الهوامع» ٢/٢٥٨.

اللام تعليلية، وضمير (منه) للنبيّ ﷺ، والشاهد في: (إلا النبيون)، وهو ظاهر، وضمير (يكن) في قول الناظم: (وإن يفرغ سابق (إلا) لما بعد (يكن) عائد للسابق، أو لـ(ما)، وقال المرادي[1]: يحتمل عوده للحكم المفهوم من الكلام أو للكلام المشتمل على السابق.

قوله: (وقد بينها في الأبيات المذكورة...) إلى آخره. لا يخفى أنه بينها قبل، لكن (لما)[2] لم يبينها باستخراجها من كلام الناظم، بينها هنا باستخراجها منه.

٣١٩ ـ وَإِنْ يُـفَـرَّغْ سَـابِـقٌ (إلاَّ) لِـمَـا ... بَـعْـدُ يَـكُـنْ كـمَـا لَـوِ (إلاَّ) عَـدِمَـا

٣٢٠ ـ وَأَلْـغِ (إلاَّ) ذَاتَ تَـوْكِـيـدٍ كَـلاَ ... تَـمْـرُرْ بِـهِـمْ إلاَّ الْـفَـتَـى إلا الْـعَـلاَ

قوله (ونحو قول الشاعر:

هَـلِ الـدَّهـرُ إلاَّ لَـيْـلَـةٌ ونَـهَـارُهَـا ... وَإلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُها)[3]

قاله أبو ذؤيب، رثى به شيبة بن محرث، و(هل) نافية، والشاهد في (وإلا طلوع الشمس)، وهو ظاهر و(غيارها) من غارت الشمس: إذا غربت.

قوله: (وقد جمع المثالين قول الآخر:

مَـا لَـكَ مِـنْ شَـيْـخِـكَ إلا عـمَـلُـهُ ... إلاّ رَسِـيـمُـهُ وإلاَّ رَمَـلُـهْ)[4]

الشاهد فيه ظاهر، والرسيم[5] والرمل نوعان من السير.

قوله: (أحدهما: أن يكون فيه المستثنى بالمكررة مباينًا لما قبله)،

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٠٢/١.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧٠/١، «المقاصد النحوية» ١١٥/٣، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٥١٠/١، «شرح ابن عقيل» ٥٥٠/١، «شرح المفصل» ٤١/٢.

(٤) الرجز بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٦٧/٢، «الدرر» ٤٩٢/١، «شرح الأشموني» ٢٣٢/١، «شرح التصريح» ٣٥٦/١، «شرح ابن عقيل» ٦٠٦/١، «همع الهوامع» ٢٦٥/٣، «المقاصد الشافية» ٣٨٠/٣.

(٥) «لسان العرب» (رسم) ٢١٦/٥.

أي: بأن لم يكن استثناؤه منه، وسيأتي مثاله في كلامه.

٣٢١ ـ وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ
٣٢٢ ـ فِي واحِدٍ مِمَّا بِإِلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي
٣٢٣ ـ وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصبَ الجميعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ
٣٢٤ ـ وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
٣٢٥ ـ كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

قوله: (يعني: إذا كررت إلا لغير توكيد)، أي: بأن تكرر في غير بابي العطف والبدل.

قوله: (ونصب ما سواه)، أي: وجوبًا كما دل عليه كلام النظم، قال المرادي[1]: ومحله إذا لم يقصد بدل البدل، فإن قصد ورفع الأول جاز فيما بعده الرفع على البدل، وكذا لو رفعت المتوسط، ولا يجوز فيما قبله إلا النصب.

قوله: (وإن لم يتأخر)، أي: بأن تقدم على الجميع.

قوله: (فلأحد المستثنيين، أو المستثنيات من الإتباع والنصب ما له لو لم يستثن غيره... إلى آخره)، محله إذا كان الكلام غير إيجاب بقرينة مثاله، أما إذا كان إيجابًا فتنصب كلها، نحو: قاموا إلا زيدًا، إلا عمرًا، وإلا بكرًا.

ومحله بقرينة مثاله أيضًا إذا كان الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعًا، فإن لم يصح تسلط العامل على المستثنيات، وجب نصب الجميع، وإن صح تسلطه عليها، فكذلك عند الحجازيين، وجاز في واحد منها الوجهان عند بني تميم، وكأنه ترك ذلك هنا لعلمه مما قدمه قبل.

قوله: (وليس المراد إخراجها دفعة واحدة)، أي: مما أخرج منه الأول.

---

(١) «توضيح المقاصد» ١/٣٠٢.

قوله في الضرب الثاني: (فأقول[1]: إذا كررت [إلا مستثنًى][2] بها بعض لما قبلها) فيه إشارة إلى أن محله فيما يمكن استثناء بعضه من بعض وهو كذلك، فإن ما لا يمكن فيه ذلك (كزيد) و(عمرو) و(بكر) فإن كان المستثنى الأول داخلاً، وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل، وإن كان خارجًا، وذلك إن كان مستثنى من موجب فما بعده خارج.

٣٢٦ ـ وَاسْتَثْنِ مجرُورًا بِغَيرِ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ نُسِبَا

قوله: (وما لزيد علم غير ظن، بنصب مرجح)، أي: عند بني[3] تميم، أما عند الحجازيين فالنصب واجب، ويشهد لبني تميم قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، قرئ[4] برفع ﴿غَيْرُ﴾ على أنه صفة للقاعدين بجعل (أل) للجنس، أو على أنه بدل على حد قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ويؤيده قراءة النصب[5].

قوله: (ونصب (غير) هناك بالعامل الذي قبلها على أنها حال تؤدي معنى الاستثناء) هو ما اختاره والده تبعًا للفارسي وغيره[6]. وعند المغاربة

---

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٣/٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) في (ج): (الاستثناء).

(٣) انظر: «أوضح المسالك» ٢/٧٠، «المقاصد الشافية» ٣/٣٩١.

(٤) في «الإتحاف» (١٩٣): (فابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب برفع الراء على البدل من (القاعدون)، أو الصفة له. وافقهم اليزيدي والحسن والأعمش والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾. وانظر: «الكشف» ١/٣٩٦.

(٥) في «الإتحاف» ص(٩٢): (فابن عامر بالنصب على الاستثناء، والباقون بالرفع بدل من فاعل (فعلوه) وهو المختار. والكوفيون يجعلونه عطفًا على الضمير بإلاّ؛ لأنّها تعطف عندهم).

(٦) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٢٧٤: (وإذا انتصب على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:
أحدها: وعليه المغاربة أنّ انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ، والنّاصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير.
الثاني: ـ وعليه السيرافي وابن الباذش ـ أنّها منصوبة بالفعل السابق.
الثالث: وعليه الفارسي أنّها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء.
والذي أختاره أنّها انتصبت؛ لقيامها مقام مضافها، وأنّ أصله النّصب بـ«أستثني» مضمرًا).

انتصابها عن تمام الكلام كانتصاب الاسم بعد (إلا) عندهم، وعند جماعة على التشبيه بظرف المكان بجامع الإبهام. وما ذكره تبعًا لمن ذكر من أن نصب (غير) بالعامل قبلها لا ينافيه قول النظم: (مُعْرَبًا بما لمستثنى بإلا نسبا) لأن المفهوم منه أنها تعرب الإعراب المنسوب إلى المستثنى بـ(إلا) من نصب أو غيره، وليس فيه ما يدل على اتحاد الناصب.

٣٢٧ ـ وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

قوله: (سوى، وسواء لغتان في (سوى)، أي: فتصير اللغات ثلاثًا.

قال المرادي[1]: (وزاد بعضهم رابعة، وهي المد مع الكسر).

قوله: (ومنقطع كقوله:

لَمْ أُلْفِ فِي الدَّارِ ذا نُطْقٍ سِوى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَعْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ من قِدَم)[2]

أي: لم أجد في منزل القوم صاحب نطق، والشاهد في (سِوى طلل) وهو ظاهر، والطلل: ما شخص من آثار الدار، و(قد كاد يعفو)، أي: يدرس، حال، وكذا الجملة بعده، (وما) نافية، واسمها (من قدم)، وخبرها (بالعهد)، (ومن) زائدة، أي: وليس زمان قديم بعهد الدار.

قوله: (ويوصف بها كقول الآخر:

أَصَابَهُمُ بَلاءٌ كَانَ فِيهِمْ سِوى مَا قَدْ أَصَابَ بني النَّضِيْرِ)[3]

قاله حسان رضي الله عنه. وضمير (أصابهم) لبني قريظة، وفاعل

---

(١) «توضيح المقاصد» ١/٣٠٧.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١/٤٣٥، «المقاصد النحوية» ٣/١١٩، «شرح التسهيل» ٢/٣١٤.

(٣) البيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» (٢١٠)، «الدّرر» ١/٤٣٥، «المقاصد النحوية» ٣/١٢٠، وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٢/٣١٤.

(أصابهم) (بلاء) و(كان فيهم) صفته. والشاهد في (سوى) حيث وصف بها (بلاء) كما يوصف بـ(غير) (ولا).

قوله: (وتقبل أثر العوامل المفرغة)، في نسخة: (العامل المفرغ). والوجه: ترك الصفة على النسختين كما تركها غيره؛ لأن ما ذكر من الأمثلة بعضها لا يصح أن يكون استثناء، والتفريغ في اصطلاحهم إنما يطلق في الاستثناء.

قوله: (وقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا[1]

قاله: شهل بن شيبان بالمعجمة فيهما. وليس في العرب شهل بالمعجمة غيره.

والشاهد في (سوى العدوان) حيث وقع (سوى) فاعلاً، فدل على أنه يقبل أثر العوامل، ولا يلازم الظرفية، لكن القائلون بأنه يلازمها قالوا: إلا في الشعر كما في هذا. (ودِنَّاهم)[2] من الدِّين بالكسر، وهو الجزاء، يقال: دانه دينًا، أي: جازاه [جزاء ـ أي: جازيناهم كما جازونا.

قوله: (وقول الآخر][3]:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرى فَسِوَاكَ بائِعُها وَأَنْتَ المُشْتَرِي)[4]

---

(١) البيت للفِنْد الزِّمّاني (شهل بن شيبان) في «خزانة الأدب» ٤٣١/٣، «حماسة البحتري» ص(٥٦)، «الدرر» ٤٣٣/١، «شرح التصريح» ٣٦٢/١، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٣٥).
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٧١/٢، «شرح الأشموني» ٥٢٠/١، «شرح ابن عقيل» ٥٥٨/١، «شرح التسهيل» ٣١٥/٢.

(٢) «لسان العرب» (دين) ٤٦٠/٤.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت لابن المولى محمد بن عبدالله في «الدرر» ٤٣٢/١، «المقاصد النحوية» ١٢٥/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٧٦١)، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٥٥٧/١، «شرح الأشموني» ٥١٩/١، «شرح التسهيل» ٢/ ٣١٥، «المقاصد الشافية» ٣٩٦/٣.

قاله محمد بن المولى، خاطب به يزيد بن حاتم، (وكريمة)[1]، أي: فعلة، أي: حسنة. و(أو) بمعنى: الواو، ويجوز بقاؤها على معناها، أي: الفعلة الكريمة لا توجد إلا عندك فلا تباع إلا منك، ولا يشتريها إلا أنت.

والشاهد في (فسواك) حيث وقع مبتدأ، وخرج عن النصب بالظرفية.

قوله: (وقول الآخر:

ذِكْـرُكَ الـلَّـهَ عِـنْـدَ ذِكْـرِ سِـواهُ صَـارِفٌ عَـنْ فُـؤَادِكَ الـغَـفَـلاتِ)[2]

الشاهد في (سواه)[3] حيث وقع مجرورًا بالإضافة، وخرج عن النصب بالظرفية، (والغفلات) مفعول (صارف).

قوله: (وذلك قول المرار العجلي:

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُم إِذَا جَلَسُوا مِنّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنا)[4]

(الفحشاء)[5]: الفاحشة، وهي كل سوء جاوز حده، وانتصابها بنزع الخافض أو بتضمين ينطق يذكر. وفي البيت تقديم وتأخير، أي: ولا ينطق بالفحشاء من كان منهم، أي: (معهم) منا، ولا من سوائنا إذا جلسوا.

والشاهد في (سوائنا)؛ حيث احتج به سيبويه[6] على أن (سوى) ظرف، ولا يفارق الظرفية إلا في الضرورة، وعورض بـ(عند) فإنه ظرف وتدخل عليه (من).

وقد حقق الشارح الكلام على ذلك فتأمله.

---

(١) «لسان العرب» (كرم) ١٢/٧٥.

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١/٤٣٣، «المقاصد النحوية» ٣/١٢٦، «المقاصد الشافية» ٣/٣٩٧.

(٣) في (ج): (فسواك).

(٤) البيت للمرار العجلي في «خزانة الأدب» ٣/٤٣٨، «الكتاب» ١/٣١، «المقاصد النحوية» ٣/١٢٦، «المقاصد الشافية» ٣/٣٩٦، «شرح أبيات سيبويه» ١/٤٢٤.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/٥١٧، «المقتضب» ٤/٣٥٠.

(٥) «لسان العرب» (فحش) ١٠/١٩٢.

(٦) «الكتاب» ١/٣١.

٣٢٨ ـ واسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ، وَخَلا	وَبِعَدَا، وَبِيَكُونُ بَعْدَ (لاَ)
٣٢٩ ـ وَاجْرُرْ بِسابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ	وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ، وَانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ
٣٣٠ ـ وَحَيْثُ جرًا فَهمَا حَرْفَانِ	كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلانِ
٣٣١ ـ وَكَخَلا حَاشا، وَلاَ تَصْحَبُ «مَا»	وَقِيلَ حَاشَ، وَحَشا فَاحْفَظْهُمَا

قوله: (وجهل قصد الاستثناء)، أي: هل قصد بذلك الاستثناء أو أُتي به على قصد الافتتاح.

قوله[١]: (ثم أضمر البعض، لدلالة كله عليه)، لا يتعين إضمار البعض بل يضمر هو، أو وصف بحسب ذلك الفعل، فإن كان مبنيًا للفاعل (أضمر) اسم فاعل، أو مبنيًا للمفعول (أضمر) (اسم)[٢] مفعول كما في مثاله، فإنه يقدر (ليس هو) أي: بعض خلقه كما قال. أو المطبوع عليه الخيانة والكذب. وهذا أولى من إطلاق «التوضيح»[٣] تقديرًا (لبعض) أو اسم الفاعل ومحل جملتي (ليس) (ولا يكون) في الاستثناء نصب بالحالية. وقيل[٤]: لا محل لهما وصححه ابن عصفور.

قوله: (لقصد الدلالة به على الحرفية) تعليل لقوله، وحسن فيهما ذلك، واعلم أن خلا وعدا لا محل لهما من الإعراب، وقعا صلتين لـ(لما)، و(إلا) فهما كـ(ليس) و(لا يكون) فيما مر.

قوله: (وضمير ما سواه)، أي: سوى المستثنى، وإنما جعل الضمير هنا لغير المستثنى؛ لأن الفاعل لا يصدق على المفعول، (وخلا، وعدا) لا يدخلان على المبتدأ والخبر بخلاف (ليس، ولا يكون).

---

(١) قال ابن الناظم ٢٢٤/١: وكما في الحديث: «**يطبع المؤمن على كلِّ خلقٍ ليس الخيانة والكذبَ**»، والمعنى إلاّ الخيانةَ والكذب، والتقدير: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ثم أضمر (بعض) لدلالة (كلّ) عليه.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) «أوضح المسالك» ٧٢/٢.

(٤) انظر: «توضيح المقاصد» ٣١١/١، قيل: هما في موضع نصب على الحال، وقيل: لا محل لهما، وصحّحه ابن عصفور.

قوله: (فهي وما عملت فيه)، يعني: ما عمل فيه مدخولها، وهو المستثنى، وفي نسخة بدل (وما عملت فيه) (وما بعدها) والمراد منهما (عدا، وخلا).

قوله: (إلا ما ندر) في بعض أحاديث الأجزاء من قوله عليه السلام: **«أسامة أحب الناس إليَّ ما (حاشا)[1] فاطمة»** تبع فيه والده[2]، وهو وهم؛ لتوهمهما أن (ما) في الحديث مصدرية، و(حاشا) الاستثنائية بناءً على أن ذلك من كلام النبيّ ﷺ، واستدلا به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيدًا.

الوجه[3] أن (ما) نافية، (وحاشا) ليست استثنائية، وإنما هي فعل متصرف متعد، و(ما حاشا فاطمة) من كلام الصحابي بدليل (ما) في معجم الطبراني[4]: (ما حاشا فاطمة ولا غيرها). والمعنى: أنه ﷺ لم يستثن فاطمة ولا غيرها، وتقول منه: حاشَيْتُه، أي: استثنيته.

قوله: (حكى أبو عمرو[5] الشيباني رحمه الله: ....

---

(١) في هامش (ب): (حاشا) ترد فعلاً، ومنه الحديث، وترد استثنائية وترد للتنزيه.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ٣٠٨/٢.
وقد دافع الشاطبي عن موقف ابن مالك بقوله في «المقاصد الشافية» ٤١٥/٣: والجوابُ أنّه أراد لا تصحبُ (ما) قياسًا، وسكت عن السماع الآتي، فلم ينفِهْ ولا أثبتَهُ، ولو أراد نفي السماع لقال: ولم تأتِ بما، أو لم ترِد بما، أو ما أشبه ذلك، فعبارته بيّنةٌ لا إشكال فيها، والله أعلم.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢٨٢/٢: وترد (حاشا) في غير الاستثناء فعلاً متعدّيًا تقول: حاشيتُهُ بمعنى أستثنيه. ومنه حديث: (ما حاشا فاطمة ولا غيرها).
وقال النابغة: ولا أحاشي من الأقوامِ من أحدِ.

(٤) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطيرَ اللخمي الشامي الحافظ أبو القاسم الطبراني. ولد سنة ٢٦٠ وتوفي سنة ٣٦٠. من تصانيفه: «تفسير القرآن»، «حديث الشاميين»، «دلائل النبوة»، «كتاب النوادر»، «المعجم الوسيط»، «المعجم الصغير»، «المعجم الكبير»، وغير ذلك. «هدية العارفين» ٣٩٦/٥.

(٥) إسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني من رمادة الكوفة، دخل بغداد وتوطن بها. كان نحويًا لغويًا محدّثًا، توفي سنة ٢١٣، من تصانيفه: «أشعار القبائل»، «خلق الإنسان»، «غريب الحديث»، «كتاب الإبل»، «كتاب الجيم في اللغة»، «كتاب الحروف»، «هدية العارفين» ١٩٧/٥.

اللّٰهم[1] اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) قيل: إن أبا الأصبغ شيطان من جند الشيطان، وهو بالغين بالمعجمة كما نبه عليه العلامة الإنبابي[2].

قوله: (وقال المرزوقي[3] رحمه الله في قول الشاعر:

حَاشَا أبِي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[4]

قاله الجميح[5]، واسمه المنقذ بن الطماح.

والشاهد في أوله حيث جر بحاشا، وروي: (أبا ثوبان)، كما قال الشارح فدل على أنها تأتي حرفًا وفعلاً. (والبُكمة)[6] بضم الباء، من البكم، وهو الخرس، و(فدم)[7] بإسكان الدال صفة لبكمة، أي: غبيٌّ ثقيلٌ.

قوله: وأنشدوا في حرفية (عدا) والجر بها:

---

(١) القول من شواهد «أوضح المسالك» ٧٧/٢، «شرح التصريح» ٣٦٥/١، «شرح التسهيل» ٣٠٦/٢، «همع الهوامع» ٢٧٩/٢، «المقاصد الشافية» ٤١٢/٣.

(٢) لم أقف على اسم (الإنبابي) في كتب التراجم.

(٣) أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي أبو علي. كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف وإقامة الحجج.
صنف: «شرح الحماسة»، «شرح الفصيح»، «شرح المفضليات»، «شرح أشعار هذيل»، «شرح الموجز»، وغيرها. مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.
«بغية الوعاة» ٣١٠/١.

(٤) البيت للجُمَيْح الأسدي في «الدرر» ٤٩٩/١، «شرح المفصل» ٤٧/٨، «المقاصد النحوية» ١٢٩/٣، «الجنى الداني» (٥٦٢).
وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢٨٠/١، «خزانة الأدب» ١٨٢/٤، «شرح المفصل» ٨٤/٢، «همع الهوامع» ٢٧٩/٢، «المقاصد الشافية» ٤١٢/٣.

(٥) منقذ بن الطمّاح بن قيس بن طريف، من عدنان (٥٣ق هـ). فارس جاهلي شاعر، قتل يوم جبلة عام مولد النبي ﷺ.
«معجم الشعراء» ٤٠٣، «الأعلام» ٣٠٨/٧.

(٦) «لسان العرب» (بكم) ٤٧٤/١.

(٧) «لسان العرب» (فدم) ٢٠٣/١٠.

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ ... عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُور[1]
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً ... عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيْرِ

(الحضيض): موضع معين، وإن كان هو في الأصل منقطع قرار الأرض عند منقطع الجبل. (وبنات عوج)، أي: بنات خيل عوج[2]. جمع أعوج، وهو فرس مشهور في العرب. (وعواكف)[3] جمع عاكفة من عكف على الشيء، أي: أقبل عليه، والجملة بعده حال.

(والنسور) جمع نسر، والمعنى: أن بنات عوج صرن بحيث تأكل النسور لحومها.

(وقتلاً وأسرًا) بالنصب بالتمييز والشاهد في (عدا الشمطاء) وهو ظاهر، وأنشدوا مع البيت الثاني الأول، وإن لم يكن فيه شاهد ليعلم أن القوافي مجرورة، (والشمطاء)[4] العجوز.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) البيتان بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٧٢، «الدرر» ١/٥٠٠، «شرح التصريح» ١/٣٦٣، «شرح ابن عقيل» ١/٥٦٣، «شرح الأشموني» ١/٥٢٣، «المقاصد النحوية» ٣/١٣٢، «همع الهوامع» ٢/٢٨٠، «المقاصد الشافية» ٣/٤٠٨.

(٢) «لسان العرب» (عوج) ٩/٤٥٦.

(٣) «لسان العرب» (عكف) ٩/٣٤٠.

(٤) «لسان العرب» (شمط) ٧/١٩٦.

الحال

٣٣٢ ـ الحال وصفٌ فضلةٌ، منتصب   مفهِمُ في حال كـ«فردًا أذهب»
٣٣٣ ـ وكونه منتقلاً مشتقًا   يغلب، لكن ليس مستحَقًّا

***

الحال

قوله: (فالوصف جنس، يشمل الحال المشتقة، والمؤولة بالمشتق)، الأَوْلَى أن يقول: يشمل (الحال والمبتدأ، والخبر، والنعت، والتمييز) المشتقات والمؤولات.

قوله: (ويخرج نحو القهقرَى): هو الرجوع إلى خلف، فهو نوع من الرجوع لا وصف.

قوله: (يخرج الخبر)، أي: المشتق والمؤول به، وكذا المبتدأ إذا كان كذلك.

قوله: (لله دره فارسًا)، أي: عمله.

قوله: (بل التمييز مذكور؛ لبيان جنس المتعجب منه) هذا أخرجه الناظم بقوله: (مفهم في حال)؛ لأنه مقدر [بـ(مِنْ) لا بـ][1] (في) وأخرج به

(١) ساقطة من (ج).

الظرف؛ لأنه وإن إلا أنه لا يفهم (في حال).

قوله: (والنعت مذكور، لتخصيص الفاعل)، الوجه قول غيره[1]: لتخصيص المنعوت؛ لأنه لم يمثل بنعت فاعل.

قوله: (ووقع بيان الهيئة بهما ضمنًا)، أي: لا قصدًا وفرق بين الحال والنعت أيضًا، بأن الحال مقيدة للعامل، والنعت مقيد للذات. فإذا قلت: (جاءني كل رجل قائم)، فعموم كل رجل باق بالنسبة لكل قائم.

وإذا قلت: جاءني كل رجل قائمًا. فعموم كل رجل باق في جميع الأشخاص، والحال مقيدة لمجيء الجميع.

قوله: (مع إدخال حكم في الحد) بقوله: (منتصب)، أي: وهو دور[2]؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور موقوف على الحد المأخوذ فيه الحكم.

ويجاب: بأن الحكم ليس موقوفًا على التصور بالكنه الموقوف على الحد، بل على التصور بوجه ما، بخلاف التصور بالكنه، فإنه موقوف على الحكم المأخوذ في حده، فاختلفت الجهة.

قوله: (إنه حد غير مانع)، لأنه يشمل النعت؛ ألا ترى أن قولك: مررت برجل راكب. في معنى: مررت برجل في حال ركوب، كان حقه أن يورد بدل ذلك: رأيت رجلًا راكبًا؛ لأنه إنما أورد على الحد بتقدير الاعتداد بمنتصب أنه غير مانع، فهذا يصدق عليه الحد مع أنه ليس بحال، ويجاب بمنع أنه يصدق عليه الحد؛ لأنه لا يفهم في حال كذا، ولم يسلم أنه يفهمه، إنما يفهمه ضمنًا لا قصدًا، الذي هو المتبادر عند الإطلاق.

قوله: (والنصب إعراب الفضلات)، أي: النصب لفظًا أو محلًا.

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٧٨/٢: ذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنّما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا.

(٢) الدّور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمّى الدّور المصرّح به، «معجم التعريفات» ص(٩٢).

قوله: (كقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها). (يديها) بدل بعض، (وأطول) حال لازمة.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مُفَصَّلًا﴾) [الأنعام: ١١٤]، مثل به للحال الذي يدل عاملها على تجدد صاحبها.

قال ابن هشام[١]: وهو وهم؛ لأن الكتاب قديم، ورد بأنه الواهم، وأن ما قاله الشارح صحيح باعتبار نزول القرآن، فهو كقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَـٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥]، قال أبو حيان: والذكر ما ينزل من القرآن شيئًا بعد شيء، ووصفه بالحدوث باعتبار نزوله؛ لأنه ينزل وقتًا بعد وقت، أي: وإن كان في نفسه قديمًا، ومن ثم جمع بينهما ناظم البردة بقوله:

آيَاتُ حَقٍّ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثَةٌ ... قَدِيْمَةٌ صِفَةُ المَوْصُوفِ بِالقِدَمِ[٢]

فحدوثها بالنسبة إلى نزولها علينا، وقدمها بالنسبة إليه تعالى.

قوله: (وقوله: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا قَوْمَهَا﴾) [مريم: ٣٣]، جعله مثالاً لما دل عامل الحال على تجدد صاحبها، وجعله ابن هشام[٣] مثالاً للمؤكدة وكل صحيح.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]... إلخ)، [يؤولا ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾][٤] بمتفرقين، و﴿ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] بـ(معدودًا بهذا العدد، و﴿آيَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] بـ(معلمة) أو مميزة.

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/٧٩: ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع وقد وهم ابن الناظم فمثّل بمفصلاً في الآية للحال التي تجدّد صاحبها.

(٢) «ديوان البوصيري» (٤٣١).

(٣) «أوضح المسالك» ٢/٧٩.

(٤) ساقطة من (ج).

و(حديدًا) بـ(قويًا). (وخزًا) بـ(ناعمًا).

قوله: (وكقول الشاعر:

فَلَوْلا اللَّهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى　　لَرُحْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ)[1]

قاله منذر بن حسان، أي: لولا الله معين والمهر المفدى بالمال ونحوه موجود (لرحت)[2]، أي: هلكت، وأدركتك الأسنة، وأنت ممزق الجلد كالغربال. والشاهد في (غربال الإهاب) حيث وقع دالاً على حدث وصاحبه، وهو جامد في تأويل مشتق.

٣٣٤ ـ ويَكْثُرُ الجُمُودُ: في سِعْرٍ، وَفِي　　مُبْدِي تـأَوُّلٍ، بِلاَ تَكَلُّفِ
٣٣٥ ـ كَـ«بِعْهُ، مُدًّا، بِكَذَا، يَدًا بِيَدْ　　وَ«كَرَّ زَيْدٌ أسدًا»؛ أَيْ: كَأَسَدْ

قوله: (كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] يؤول بشرًا بـ(تام الخلق) و(شاة) بـ(درهم)، و(قفيزًا) بـ(درهم) بـ(مسعرًا كل شاة)، و(كل قفيز) بـ(درهم).

قوله: وقول الشاعر:

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا، جِفَاءً، وغِلْظَةً　　وَفِي الحربِ، أمثالَ النِّساءِ العَوَارِكِ[3]

قالته هند بنت عتبة بن أبي لهب.

(والسلم) بفتح السين وكسرها: الصلح. (وأعيارًا)[4] جمع عير بفتح العين وهو الحمار الوحشي، وقد يطلق على الأهلي.

---

(١) البيت لمنذر بن حسّان في «المقاصد النحوية» ١٤٠/٣، وبلا نسبة في «الخصائص» ٢٢١/٢، «الدرر» ٣٣٢/٢، «همع الهوامع» ١٠١/٢.
(٢) «لسان العرب» (روح) ٣٦٠/٥.
(٣) البيت لهند بنت عتبة في «خزانة الأدب» ٢٦٣/٣، «المقاصد النحوية» ١٤٢/٣، وبلا نسبة في «الكتاب» ٣٤٤/١، «المقرّب» ٢٥٨/١، «شرح أبيات سيبويه» ٣٨٢/١.
(٤) «لسان العرب» (عير) ٤٩٢/٩.

والتقدير: يتحولون في الصلح أعيارًا، أي: شبهها. والشاهد فيه حيث وقع حالاً وهو جامد في تأويل مشتق كما تقرر، (وجفاء) (وغلظة) منصوبان على التعليل (وفي الحرب) متعلق بـ(يتحولون) المقدر (والعوارك)[1] جمع (عارك)[2]، وهي الحائض.

قوله: (وقول الآخر:

مَشَقَ الهواجِرُ لحَمَهُنَّ، مع السُّرَى حتى ذَهَبْن، كَلاكِلاً وصُدُورًا)[3]

قاله جرير، هجى به الأخطل.

(ومشق)[4]، أي: أسرع. والمراد: أذهب.

(والهواجر)[5] جمع هاجرة، وهو وقت اشتداد الحر في الظهيرة. (والسرى) بضم السين: السير ليلاً، والتقدير: أذهب حر الهواجر مع السير بالليل لحم الإبل إلى أن ذهبن كلاكلاً وصدورًا. والشاهد فيهما؛ حيث انتصبا بالحالية، وهما جامدان في تأويل (مثل)[6]، أي: ذهبن شيئًا بعد شيء حتى بقين مثل الكلاكل والصدور، (والكلاكل)[7] جمع كلكل، وهو الصدر، فعطف (الصدور) عليها عطف تفسير. وقيل[8]: (انتصبا على التمييز).

قوله: (ادخلوا رجلاً رجلاً)[9]، أي: مترتبين.

---

(١) «لسان العرب» (عرك) ٩/١٧٠.
(٢) في (ج): (عاركة).
(٣) البيت لجرير في «ديوانه» (٣٥٢)، «الكتاب» ١/١٦٢، «خزانة الأدب» ٢/٩٨، ٩٩، «شرح أبيات سيبويه» ١/٢٢٠، «المقاصد النحوية» ٣/١٤٤.
(٤) «لسان العرب» (مشق) ١٣/١١٦.
(٥) «لسان العرب» (هجر) ١٥/٣٤.
(٦) في (ج): (مشتق) وكلاهما حسن.
(٧) «لسان العرب» (علل) ١٢/١٤٦.
(٨) انظر: «شرح المكودي» ص(١٢٢).
(٩) انظر هذه المسألة في «همع الهوامع» ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٨.

[قوله][1]: (وتعلمت الحساب بابًا بابًا)، أي: مرتبًا.

قوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]، أي: مؤصلاً له الطين.

قوله: (هذا خاتمك حديدًا)، أي: مؤصلاً له الحديد.

قوله: (هذا حديدك خاتمًا)، أي: [مفرعًا][2] منه الخاتم.

قوله: (هذا مالك ذهبًا)، أي: (منوعًا)[3] منه الذهب.

قوله: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)، أي: كائنًا بسرًا أطيب منه كائنًا رطبًا.

٣٣٦ ـ والْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا، فاعْتَقِدْ تَنكيرَهُ مَعْنًى، كَـ«وَحْدَكَ اجْتَهِدْ»

قوله: (لما كان الغرض من الحال إنما هو بيان هيئة الفاعل والمفعول أو الخبر)، أي: أو المبتدأ على مذهب سيبويه (كما في نحو: جاء زيد راكبًا... إلى آخره)، أفاد به أن لزوم تنكير الحال معلل بعلتين، وعلله غيره[4] أيضًا بأن الحال حكم في المعنى، وحق الحكم التنكير وبأنها لو عرفت لالتبست بالصفة في كثير من الصور لغلبة اشتقاقها وتعريف صاحبها، وقضية كلام الشارح[5] جواز قيام المفعول (فيه)[6] مقام الفاعل، وهو ممنوع؛ بل منعه بعضهم أيضًا في المفعول له.

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (ج): (مفرغًا) وكلاهما حسن.

(٣) في (أ): (مفرعًا) والمثبت من (ج) وهو الأشبه بالسياق.

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٠١/٢: يجب في الحال التنكير؛ لأنَّ التنكير خبر في المعنى، ولئلا يتوهّم كونها نعتًا عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها هذا مذهب الجمهور.

(٥) قال ابن الناظم ٢٣٠/١: وقد يجيء الحال معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة فيُحكم بشذوذه وتأويله بنكرة.

(٦) في (ج): (معه).

قوله: (وجاؤوا الجماء الغفير)[1]، أي: جميعًا. يقال أيضًا: جماء غفير. بالتنكير على الأصل، (والجماء) من الجم، وهو الكثير. يقال: امرأة جماء المرافق.

(والغفير) من الغفر[2]، وهو الستر بمعنى: الغافرين، أي: الساترين لكثرتهم وجه الأرض، وحذفت الياء حملاً لفعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول. مثل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

قوله: (وأرسلها)، أي: الخيل. (العراك)، أي: معتركة.

أي: من مزدحمة وتمامه. [كما في الصحاح[3]:

.... وَلَـم يَـذُدْهَـا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى [نَغَصِ الدِّخالِ][4]

أي: على حركتها.

قوله: (ومثله رجع عَوْدَه على بَدْئه)، أي: عائدًا على بدئه، أي: على الطريق الذي جاء منه، (وعلى بدئه) متعلق بـ(عوده)، أو بـ(رجع) وبعضهم أعرب (عوده على بدئه) جملة فعلية لا يصح التمثيل به.

قوله[5]: (وقراءة بعضهم)، المراد به: ....

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٢/٣٢٣.
(٢) «لسان العرب» (غفر) ١٠/٩١.
(٣) في «الصحاح» (عرك) ٢/١٠٧.
وأرسلـهـا الـعِـرَاك ولـم يَـذُدْهـا ولـم يُشفـق عـلـى نَـغَـصِ الـدِّخـالِ
وهو للبيد في «ديوانه» (٨٦)، «الكتاب» ١/٣٧٢، «شرح التصريح» ١/٣٧٣، «شرح المفصل» ٢/٦٢.
(٤) في (ج): (نقض الرجال).
(٥) قال ابن الناظم ١/٢٣١: (وقرأ بعضهم قوله تعالى: لنخرجن الأعزّ منها الأذلّ) الرسم القرآني للآية: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ﴾... والقراءة هي قراءة الحسن وابن أبي عبلة والسبّي. في «الإتحاف» (٤١٧): وعن الحسن (لنخرجنّ) بنون العظمة وكسر الرّاء، ونصب الأعزّ مفعولاً به ونصب (الأول) حينئذٍ على الحال بتقدير مضاف، أي: كخروج أو كإخراج أو مثل).

الحسن[1] البصري.

قوله: (وجاؤوا قضهم بقضيضهم)[2] هو من القض، وهو: الكسر بمعنى: القَاض، أي: الكاسر. (والقضيض) بمعنى: المقضوض، أي: جاؤوا جميعًا كما قال الشارح، أي: مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضًا من شدة الازدحام][3].

قوله: (وتفرقوا أيدي سبأ)[4]، أي: متبددين تبددًا لا بقاء معه. كما قاله بعد.

فالأول تفسير لـ(أيدي)، والثاني: لـ(سبأ) هذا، وقد قال في «الصحاح»[5]: (هما اسمان جُعِلا واحدًا)، مثل: معديكرب، وهو مصرف؛ لأنه لا يقع إلا حالاً أضفت أو لم تضف، أي: فليس يعلم حتى يقال: إنه ممنوع الصرف للعلمية والتركيب.

٣٣٧ ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

قوله: (وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر الواقعة... إلخ)، محله عند الأخفش[6]؛ إذا لم يقع المصدر بعد (أما) وإلا فالعامل فيه عنده ما بعد (الفاء) كما سيأتي قريبًا بما فيه.

---

(١) حسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الإمام التّابعي الفقيه الزاهد توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ.
من تصانيفه: «تفسير القرآن» كتاب «الإخلاص»... «هدية العارفين» ٢٦٥/٥.

(٢) «المثل في مجمع الأمثال» ١٨٢/١.

(٣) مكرر في (ج).

(٤) (تفرّقوا أيدي سبأ)!!

(٥) «الصحاح» (يدي) ٧٢١/٢.

(٦) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣٢٠/٢: وذهب الأخفش إلى أنّ المنكّر والمعرّف كليهما بعد (أمّا) مفعول مطلق.

قوله: (أو عامله)، أي: عامل المصدر على قولنا المقابل لقول الأخفش والمبرد. ولو قال: أو الفعل المذكور كان أوضح.

قوله: (ونبلًا) هو بضم النون، وإسكان الباء: الفضل، قال الجوهري[(١)]: (النُّبْلُ والنَّبالَةُ: الفضل. وقد نَبُلَ - بالضم - فهو نَبِيْلٌ).

قوله: (ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء)، تبعه فيه المرادي[(٢)]، وعليه جمع[(٣)]، لكنه مناف لقول السعد التفتازاني[(٤)] أن معمول ما بعد فاء الجزاء لا يتقدم عليه، وبتقدير عدم منافاته له، فشرطه كما قال المرادي: أن لا يكون بعد الفاء ما لا يعمل بعده فيما قبله، فإن كان بعدها ذلك كما في نحو: (أما علمًا) فلا علم له، (وأما علمًا) فإن له علمًا، (وأما علمًا) فهو ذو علم. تعين النصب بفعل الشرط المحذوف.

قوله: (وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له)، أي[(٥)]: المعرف (بأل) فإنه المنقول عنه.

قوله: (والأخفش يجعل المنصوب مصدرًا مؤكدًا في التعريف والتنكير)، ضعف[(٦)] بأن المصدر المؤكد لا يكون معرفًا ودعوى الزيادة خلاف الأصل.

قوله: (ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء) فيه ما مر عن التفتازاني.

---

(١) «الصحاح» (نبل) ٥٣٦/٢.

(٢) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٢٠/١.

(٣) الأشموني في «شرحه» ١٠/٢، الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٤٤٣/٣.

(٤) لم أقف على قول التفتازاني. وانظر: «شرح التسهيل» ٣٣٠/٢.

(٥) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٠٠/٢: ووجِّهه سيبويه بأنَّه مفعول له لتعذّر الحال بالتّعريف والمصدر، لأنّه مؤكّد، والمؤكّد لا يكون معرفة.
وانظر: «شرح التسهيل» ٣٢٧/٢، «توضيح المقاصد» ٣٢٠/١.

(٦) انظر: «شرح الأشموني» ١٠/٢، «همع الهوامع» ٣٠٠/٢، «توضيح المقاصد» ٣٢٠/١.

٣٣٨ ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذو الحَالِ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
٣٣٩ ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ«لا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً

قوله: (ونحوه إنشاد سيبويه رحمه الله:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا، لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ، تَشْهَدِ)[1]

أي: تشهد لك بأن بجسمي شحوبًا بينًا، وروي: (وفي الجسم) وهو خبر شحوب، من شحب جسمه ـ بالفتح ـ شحوبًا، وبالضم (شحوبة) إذا تغير. (ومني) حال من الجسم، أو صفة له بزيادة (أل).

والشاهد في (بينا)، أي: ظاهرًا حيث وقع حالاً من (شحوب) مع أنه نكرة لتقدمها عليه، و(لو علمته) معترض بين الحال وصاحبها. وروي: (إن نظرته)، والخطاب لمؤنث.

(قوله)[2][3]: (كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾) [الدخان: ٤، ٥]، أي: حيث وقع (أمرًا) حالاً من أمر مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف، والأمر الأول: واحد الأمور. والثاني: واحد الأوامر ضد النهي، أي: مأمورًا به عندنا، لكن قال ابن هشام[4]: (ليست الآية من ذلك ـ خلافاً للناظم وابنه)[5] ـ ووجه بأن الحال إنما تجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملاً في الحال، أو كان جزء المضاف إليه أو كجزئه، وليس شيء منها موجودًا في الآية، فنصب (أمرًا) فيها بالحالية من الضمير

---

(١) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ١٢٣/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٢).
و«المقاصد النحوية» ١٤٧/٣، «شرح الأشموني» ١١/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٧٦/١، «شرح التسهيل» ٣٣٣/٢، «المقاصد الشافية» ٤٤٥/٣.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) قال ابن الناظم ٢٣٣/١: ومنها أن يخصّص: إمّا بوصفٍ كقوله تعالى...
(٤) انظر: «أوضح المسالك» ٨٥/٢.
(٥) انظر: «شرح التصريح» ٣٧٦/١.

في: ﴿حَكِيمٍ﴾ أو من ﴿كُلُّ﴾، أو من ضمير الفاعل أو المفعول في ﴿أَنزَلْنَاهُ﴾ أو بالاختصاص، أو بأنه مفعول له، أو بالمصدرية من معنى: ﴿يُفْرَقُ﴾ أو بأنه مفعول ﴿مُنذِرِينَ﴾، وجوز السفاقسي مع أكثر ذلك كونه حالاً من (أمر) كما عليه الناظم وابنه. ويجاب عن الإيراد بمنع [كونه حالاً][1] أن المضاف هنا ليس كجزء المضاف إليه، بل هو كجزئه من حيث إن لفظة: ﴿كُلُّ﴾ هنا بمعنى: الأمر؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه.

قوله: (وكقول الشاعر:

نَجَّيْتَ، يا ربِّ، نوحًا واستجبتَ له   في فُلكٍ، ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحونًا)[2]

(فلك) في البيت بضم اللام. (وماخر)[3] بكسر المعجمة صفة له، وهو الذي يشق الماء، (واليم) البحر. والشاهد في (مشحونًا)، أي: مملوءًا حيث وقع حالاً من (فلك) مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف.

قوله: (ونحوه: قول الطِّرِمَّاح:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ   يَوْمَ الوَغَى؛ مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ)[4]

(الطِّرِمَّاح) بكسر الطاء والراء، وتشديد الميم، وبالحاء المهملة. وغلط الشارح في عزو البيت له، فإن قائله إنما هو قطري بن الفجاءة الخارجي.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٨٤، «شرح الأشموني» ٢/١٢، «شرح التصريح» ١/٣٧٦، «شرح ابن عقيل» ١/٥٧٨، «المقاصد النحوية» ٣/١٤٩، «شرح التسهيل» ٢/ ٣٣١.

(٣) «لسان العرب» (مخر) ١٣/٤٤.

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة في «ديوانه» (١٧١)، «خزانة الأدب» ١٠/١٦٣، «شرح ابن عقيل» ١/٥٨٠، «المقاصد النحوية» ٣/١٥٠.
وبلا نسبة في «شرح التصريح» ١/٣٧٧، «همع الهوامع» ٢/٣٠٤، «توضيح المقاصد» ٢/٣٢٣، «أوضح المسالك» ٢/٨٥، «المقاصد الشافية» ٣/٤٤٨.

(والإِحجام)[1] بكسر الهمزة: النكوص والتأخر، (والوغى) بالمعجمة، الحرب. والشاهد في (متخوفًا) حيث وقع حالاً من أحد مع أنه (نكرة)[2]؛ لتقدم النهي عليه. (ولحمام)[3] بكسر الحاء، وهو الموت، أي: لأجله.

قوله: (قال الشاعر:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ)[4]

(صاح) مرخم، أي: يا صاحبي. (وهل) للاستفهام الإنكاري.

(وحُمَّ) بضم الحاء، أي: قدر. والشاهد في (باقيًا) حيث وقع حالاً من (عيش) مع أنه نكرة لتقدم الاستفهام عليه.

وقوله: (فترى) جواب الاستفهام. (والأملا) بألف الإطلاق مفعول (إبعاد).

قوله: (احترز بـ(غالبًا) عن مجيء صاحب الحال نكرة، بدون شيء من المسوغات المذكورة)، أي: وغيرها مما ذكره والده في «التسهيل»[5] فقد (زاد)[6] فيه عليها ثلاثةً:

أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، لرفعها توهم الصفة نحو: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ثانيها: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم

---

(١) «لسان العرب» (حجم) ٦٧/٣.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) «لسان العرب» (حمم) ٣٣٨/٣.
(٤) البيت لرجل من طيء في «شرح التصريح» ٣٧٧/١، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٣) «المقاصد النحوية» ١٥٣/٣، وبلا نسبة في «شرح ابن عقيل» ٥٨٠/١، «همع الهوامع» ٣٠٤/٢، «توضيح المقاصد» ٣٢٣/١، «شرح التسهيل» ٣٣٢/٢، «أوضح المسالك» ٨٧/٢، «المقاصد الشافية» ٤٤٨/٣.
(٥) انظر: «شرح التسهيل» ٣٣٤/٢ ـ ٣٣٥، «شرح الأشموني» ١٤/٢.
(٦) ساقطة من (ج).

حديدًا. والمشهور عن سيبويه أن المنصوب في هذا ونحوه منصوب؛ تمييزًا لا حالاً.

ثالثها: أن تشترك المعرفة والنكرة في الحال، نحو (هؤلاء ناس وعبدالله منطلقين).

٣٤٠ ـ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَــوْا، وَلاَ أَمْــنَــعُــهُ؛ فَــقَــدْ وَرَدْ

قوله: (نحو: جاء زائرًا هندًا أخوها)، أي: الآن أو غدًا لتكون الإضافة لفظية فتكون الحال نكرة.

قوله: (وانطلق منقادًا لعمرٍو صاحبه)، تبع والده[1] في جعل هذا مثالاً لما يجب فيه تقديم الحال على صاحبها، لإضافته إلى ضمير ما لابسها) وفيه نظر؛ إذ لا مانع من أن يقال: انطلق لعمرٍو صاحبه منقادًا.

[2]قوله: (والحجة في ذلك قول الشاعر:

(فَــإِنْ تَــكُ أَذْوَادٌ أُصِــبْــنَ ونِــسْــوَةٌ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ)[3]

قاله طليحة[4] بن خويلد الأسدي.

و(أذواد)[5] اسم (يكن) جمع ذود من الإبل ما بين الثلاث والعشر. و(أصبن) خبره. و(فلن تذهبوا) جواب (إن). و(حبال) بالمهملة ثم الموحدة،

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٢/٣٣٥.

(٢) قال ابن الناظم ٢٣٦/١: (وخالفهم الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، وأجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف كما هو مذهب أبي علي وابن كيسان، حكاه عنهما ابن برهان، والحجَّةُ في ذلك قول الشاعر...

(٣) البيت لطليحة بن خويلد في «المقاصد النحوية» ٣/١٥٤. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٧/١، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٧)، «شرح ابن عقيل» ٥٨٣/١.

(٤) طليحة بن خويلد الأسدي، شاعر جاهلي مقلّ من أشراف قومه، وفد على كسرى من ملوك الفرس.
«الأعلام» ١٧/٢.

(٥) «لسان العرب» (ذود) ٥/٧٠.

اسم ابن أخي طليحة. و(فرغًا)[1] بكسر الفاء وفتحها، وإسكان الراء، وبالمعجمة، أي: هدرًا. والشاهد فيه حيث وقع حالاً من(قتل) متقدمًا عليه مع أنه مجرور بالحرف، أي: لا يكفيكم قتلكم الأذواد والنساء، بل لا بد أن تأخذوا بدم حبال، ولا تتركوا دمه هدرًا.

قوله: (ومثل ذلك قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ)[2]

قاله كثيّر عزة.

واللام موطئة للجواب بعدها لقسم قبلها. و(برد) اسم كان، و(حبيبًا) خبرها: و(إنها لحبيب) جواب (إن) والشاهد في (هيمان)، أي: عطشان حيث وقع حالاً من الياء في (إلى) متقدمًا عليها مع أنها مجرورة بالحرف. و(صاديًا) حال أيضًا، إما مترادفة أو متداخلة، من الصدى، وهو العطش.

(وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُم بَعْدَ بَيْنِكم ... بِذِكْرَاكُمُ حتَّى كأَنَّكمُ عِنْدِي)[3][4]

الشاهد في (طرًا)[5]، أي: جميعًا، حيث وقع حالاً من الضمير في (عنكم) متقدمًا عليه مع أنه مجرور بالحرف. والبين الفراق و(بذكراكم) متعلق بـ(تسليت)، و(حتى) ابتدائية.

---

(١) «لسان العرب» (فرغ) ٢٤٢/١٠.

(٢) البيت للمجنون في «ديوانه» (٦٥)، ولعروة بن حزام في «خزانة الأدب» ٢١٢/٣، ٢١٨، ولكثير عزّة في «ديوانه» (٦٩٤)، «المقاصد النحوية» ١٥٦/٣، ولقيس بن ذريح في «ديوانه» (١١٥)، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٦/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٨٢/١، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٨).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٨٩/٢، «شرح الأشموني» ١٥/٢، «شرح التصريح» ٣٧٩/١، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٦)، «المقاصد النحوية» ١٦٠/٣، «شرح التسهيل» ٣٣٨/٢، «المقاصد الشافية» ٤٥٣/٣.

(٥) «لسان العرب» (طرر) ١٤١/٨.

قوله: (وقول الآخر:

غَافِلًا تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلْمَرْ ... ءِ فَيُدْعَى وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ)[1]

(حين إباء)، أي: امتناع. و(المنية): الموت.

والشاهد في (غافلًا) حيث وقع حالاً من المرء متقدمًا عليه مع أنه مجرور بالحرف.

قوله: (وقول الآخر:

مَشْغُوفَةً بِكِ قَدْ شُغِفْتُ وإِنَّمَا ... حُمَّ الفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكِ سَبِيلُ)[2]

(مشغوفة)[3] من شغفهُ الحب إذا بلغ شغافه، أي: غلاف قلبه، وهو جلدة دونه كالحجاب. والشاهد فيه؛ حيث وقع حالاً من الضمير في (بك) متقدمًا عليه مع أنه مجرور بالحرف، أي: شغفت بك حال كونك مشغوفة. و(حم)[4]، أي: قدر. واحتج الناظم[5] لذلك أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] ورد ذلك ابن هشام[6] بأن الأبيات ضرورة، وأن ﴿كَآفَّةً﴾ في الآية حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٦/١، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٨)، «شرح قطر الندى» (٢٥)، «المقاصد النحوية» ١٦١/٣، «شرح التسهيل» ٣٣٨/٢، «المقاصد الشافية» ٤٥٤/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح الأشموني» ١٧/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٤٢٨)، «المقاصد النحوية» ١٦٢/٣، «شرح التسهيل» ٣٣٩/٢، «المقاصد الشافية» ٤٥٣/٣.

(٣) «لسان العرب» (شغف) ١٥٢/٧.

(٤) «لسان العرب» (حمم) ٣٣٨/٣.

(٥) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٣٧/٢: أمّا ثبوته سماعًا ففي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾. وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ (كافة) صفة لإرسال، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه. وهو قول الزمخشري.

الثاني: أن (كافّة) حالٌ من الكاف، وهو قول الزجّاج والتاء فيه للمبالغة.

الثالث: أن (كافّة) حالٌ من الناس، والأصل: للنّاس كافّة، أي: جميعًا، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي عليّ وابن كيسان. حكاه ابن برهان.

(٦) «أوضح المسالك» ١٠/٢.

للتأنيث. قال: ويلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدى أرسل باللام، والأول ممتنع، والثاني خلاف الأكثر.

٣٤١ - وَلاَ تجِزْ حالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى المضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلاَ تَحِيفَا

قوله: (وقال الشاعر:

تَقُولُ ابْنَتِي إنَّ انطِلاَقَكَ وَاحِدًا إلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لاَ أَبَالِيَا)[1]

قاله مالك[2] بن الريب التميمي.

و(ابنتي) فاعل (تقول). وأرادت بـ(الروع) الحرب و(تاركي) خبر إن و(لا أباليا) مفعول تاركي، أي: لا أب لي موجود حينئذٍ، فزيدت فيه الألف، كما يقال: يا غلاميًا، يا غلامي. والشاهد في (واحدًا) حيث وقع حالاً من كاف انطلاقك.

٣٤٣ - وَالحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المصَرَّفَا

٣٤٤ - فجائِزٌ تَقديمُه، كـ«مُسْرِعَا» ذَا رَاحِلٌ، وَ«مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ، لا حُرُوفَه، مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ

٣٤٦ - كَـ«تِلْكَ، لَيتَ، وَكَأَنَّ، وَنَدَرْ نَحْوُ: «سعِيدٌ مُسْتِقرًا فِي هَجَرْ

٣٤٧ - وَنَحْوُ: (زَيدٌ مُفرَدًا أَنفَعُ مِن عَمرٍو مُعَانًا)، مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

قوله: (لا سبيل إلى جعله صاحب حال بلا خلاف)، اعترض بأن الفارسي[3] جوزه.

---

(١) البيت لمالك بن الرّيب في «ديوانه» (٤٣)، «المقاصد النحوية» ١٦٥/٣.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٠/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٨٥/١، «شرح التسهيل» ٣٤٢/٢، «شرح التصريح» ٣٧٩/١، «توضيح المقاصد» ٤٦١/٣.

(٢) مالك بن الريب بن حوط بن قرط المازني التميمي. ت٦٠هـ. شاعر من الظرفاء الأدباء الفتاك.
«الشعر والشعراء» ٣٦٠، «الأعلام» ٢٦١/٥.

(٣) قال الأشموني في «شرحه» ٢١/٢: (ادّعى المصنف في «شرح التسهيل» الاتفاق على=

قوله: (قولهم: شتى تؤوبُ الحَلَبة)، أي: متفرقين ترجع، الحلبة جمع حالب، كطلبة جمع طالب؛ وذلك لأنهم إذا اجتمعوا لحلب: النوق اشتغل كل منهم بحلب ناقته ثم يئوب الأول فالأول منهم، قاله الجوهري[1] على ما في نسخة مطلقًا. خرج به صفة تشبه الفعل غير المنصرف، وهي أفعل التفضيل. وستأتي في كلامه نحو: زيد أفصح الناس خطيبًا.

قوله: (كقول الشاعر:

لَـهِـنَّـكَ سَـمْـحٌ ذا يَـسَـارٍ ومُـعْـدَمـا ... كَمَا قَدْ أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبًا)[2]

اللام للتأكيد، و(هنك) أصله: إنك، والكاف اسم (إن) خبرها (سمح)، أي: كريم من (سمح) بالضم. والشاهد في (ذا يسار)، حيث وقع حالاً من الضمير في (سمح) وهو صفة مشبهة، و(ما) مصدرية. (ومرضى ومغضبًا) حالان من الضمير في (ألفت). والمعنى: إنك كريم في اليسار والفقر، مألوف بك كألفتك الحلم في حالتي الرضى والغضب.

قوله: (فلو قيل في الكلام)، أي: النثر.

قوله: (نحو: مررت برجل ذاهبةً فرسه، مكسورًا سرجها)، أي: يمتنع فيه تقديم الحال على العامل؛ إذ لا يجوز تقديم معمول الصفة عليها، وهو في هذا تابع لوالده[3]، وسهاهما فيه ابن هشام[4] بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها، وإنما يمتنع تقديمه على موصوفها.

قوله: (أو مصدرًا... إلى آخره)، احترز به عن المصدر البدل من اللفظ بالفعل نحو: ضربًا زيدًا قائمًا. فإنه يجوز تقديم الحال عليه.

= منع مجيء الحال من المضاف إليه، وتابعه على ذلك ولده في «شرحه»، وفيما ادّعياه نظر؛ فإنَّ مذهب الفارسي الجواز، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري.

(١) انظر: «الصحاح» (حلب) ١/٢٨٧.
(٢) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٣/١٦٨، «المقاصد الشافية» ٣/٤١٨.
(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٢/٣٤٢.
(٤) «أوضح المسالك» ٢/٩١.

قوله: (لأقومن. . . إلى آخره)، الأول: مثال لما المانع فيه لام الابتداء أو القسم. والثاني: لما المانع فيه صلة الألف واللام. والثالث: لما المانع فيه صلة حرف مصدري.

قوله: (نحو: سعيد مستقرًا في هجر)، الحال فيه مؤكدة.

قوله: (وما جاء منه مسموعًا يحفظ، ولا يقاس عليه) هو المشهور، وهو ظاهر قول الناظم وندر نحو سعيد مستقرًا في هجر، لكنه خالف في ذلك «التسهيل»[1].

قوله: (ومن شواهده قول الشاعر:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ ورَهْطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ)[2]

قاله النابغة الذبياني في زرعة بن عمرو.

(ورهط) خبر مبتدأ محذوف، (وكوز) بضم الكاف وبالزاي. (ورهط الرجل): قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال. والشاهد في (محقبي أدراعهم) حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالحرف متقدمًا عليه. (ومحقبي)[3] من أحقب زاده خلفه على راحلته، أي: جعله وراءه في حقيبة.

(والأدراع) جمع درع الحديد. (ورهط ربيعة) معطوف على (رهط) الأول. و(حُذَار) بضم الحاء المهملة، وتخفيف الذال المعجمة.

قوله: (وقول الآخر:

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣٤٣/٢.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (١٢١)، «شرح عمدة الحافظ» (٤٤٧ ـ ٥٧)، «المقاصد النحوية» ١٧٠/٣.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٣/٢، «شرح التصريح» ٣٨٥/١، «المقاصد النحوية» ١٧٢/٣.

(٣) «لسان العرب» (حقب) ٢٥٢/٣.

بِـنَـا عـاذَ عَـوْفٌ وهـو بـادِيَ ذِلَّـةٍ لَدَيْكُم فَلَمْ يَعْدَمْ ولاءً ولا نَصْرًا)[1]

الشاهد في (بادي ذلة) حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف متقدمًا عليه. (وبادي) أي: ظاهر. و(فلم يعدم) عطف على عاد. و(ولاء) من الموالاة ضد المعاداة.

قوله: (وقول الآخر:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ)[2]

(البحر) منصوب بنزع الخافض، أي: عن البحر. (وأن تشربوا به) مفعول (منعنا). وباء (به) للتبعيض أو ضمن الفعل وهو (تشربوا) ترووا، أي: ترووا بماء البحر. وروي: أن تشربونه بلغة من أثبت النون في النصب. والشاهد في الجملة بعده؛ حيث وقعت حالاً من الضمير المجرور بمن متقدمة عليه بتقدم فعلها فقط، (وهو كان، وإلا فاسم كان ـ وهو ماؤه ـ وخبرها)[3] وهو ـ بمكان ـ متأخران عنه.

قوله: (فأما قراءة من قرأ[4]: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، أي: بنصب (مطويات). والقارئ بها الحسن البصري.

قوله: (عطفًا على الضمير في (قبضته»، أي: الضمير المستتر فيها؛ لأنها بمعنى مقبوضة.

قوله: (نحو: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا))، (أنفع) أفعل التفضيل. (ومفردًا) حال من الضمير فيه، وصح تقديمها لتوسط (أنفع) بين حالين

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/٩٤، «شرح الأشموني» ١/٢٤، «شرح التصريح» ١/٣٨٥، «المقاصد النحوية» ٣/١٧٣، «المساعد» ٢/٣٢.

(٢) البيت لابن مقبل في «ديوانه» (٣٤٦)، «شرح التسهيل» ٢/٣٤٦، ولبعض الخوارج في «المقاصد النحوية» ٣/١٧٣.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) انظر: «البحر المحيط» ٧/٤٤٠، «القراءات الشاذة» (١٣١).

(مفردًا). و(معانا) والمعان حال من عمرو والعامل فيهما أنفع؛ لأنه العامل في صاحبيها.

قوله: (وليس هذا على إضمار إذا كان. . . إلى آخره)، أي: حتى لا يكون حالاً بل خبرًا[(١)] لكان.

وقوله[(٢)]: (إلى حذف ستة أشياء)، وهي: إذا، وكان واسمها، أولاً وثانيًا.

قوله: (في المتن لن يهن)، أي: لن يضعف من وهن يهن، وهو خبر بعد خبر.

قوله: (وضع كل واحد منهما في الموضع الذي يدل فيه على الزيادة)، ظاهره أن كلا منهما يدل على زيادته على الآخر، وليست كذلك؛ بل الزيادة إنما هي لأحدهما. هو الأول دون الآخر فمراده ما عبر به غيره أنه (يجب)[(٣)] تقديم الحال الفاضل.

٣٤٨ ـ والحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تعَدُّدِ   لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

قوله: (وأن تتعدد وصاحبها متعدد)، قضية كلامهم صدق تعددها

---

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٩٥/١ ـ ٩٦: وكقراءة الحسن: (والسموات مطوياتٍ بيمينه) وهو قول الأخفش وتبعه النّاظم، والحق أنّ (مطويات) معمول لصلة (ما) و(قبضته)، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته) لأنّها بمعنى مقبوضة، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال، لا عاملها.

(٢) وهو رأي السيرافي الذي زعم أنّ (مفردًا) و(معانًا) خبران منصوبان بكان المحذوفة والأول هو رأي سيبويه والجمهور ومعهم النّاظم. قال سيبويه في «الكتاب» ٤٠٠/١: وإنّما قال النّاس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذ كان) فيما مضى؛ لأنّ هذا لمّا كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذا كان) ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التّمر أطيبُ منه البُسر» لأنّ كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على (كان) ولكنّه حال.

وانظر: «شرح الأشموني» ٢٥/١، «توضيح المقاصد» ٣٣٠/١، «شرح التصريح» ٣٨٤/١.

(٣) في «شرح ابن النّاظم» ٢٤١/١: (قوله: وفيه تكلف إضمار ستّة أشياء من غير حاجة).

بالتثنية والجمع لتصريحهم بأنها في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣].

وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ﴾ [النحل: ١٢]، حال متعددة، ومقتضاه صدق تعدد صاحبها بذلك. وعليه فالمراد بالمتعدد فيهما ما يشمل المثنى والمجموع، وبالمفرد ما دل على واحد.

قوله: (ومنع ابن عصفور جواز تعدد الحال في هذا النحو)، أي: وهو ما إذا كان صاحبها واحدًا. وقيد منع ذلك بما إذا لم يكن العامل أفعل التفضيل[1].

قوله: (قياسًا على الظرف)، أي: نحو قمت يوم الجمعة، يوم السبت. ولا يخفى الفرق بينهما كما أشار إليه بقوله: (وليس بشيء).

قوله: (ولقيته مصعدًا منحدرًا). قال المرادي[2]: إذا تعدد الحال وصاحبها، بغير تثنية - يعني: أو جمع - فله طريقان؛ أحدهما: أن يولي كل حال صاحبه نحو: «لقيت مُصْعِدًا زيدًا منحدرًا». والأخرى: أن يؤخرا نحو: «لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا». انتهى.

فالقول: بأن ذلك ليس من التعدد في شيء وهم؛ لخروجه عن اصطلاح النحاة.

قوله: (وقال الشاعر:

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال الأشموني في «شرحه» ٢٦/٢: ومنع ابن عصفور هذا النّوع ما لم يكن العاملُ فيه أفعل التفضيل نحو: «هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا».
ونُقل المنع عند الفارسي وجماعة، فالثاني عندهم نعت للأوّل أو حالٌ من الضمير فيه.
انظر: «توضيح المقاصد» ٣٣١/١.

مَـتَـى مَـا تَـلْـقَـنِـي فَـرْدَيْـن تَـرْجُـفْ   رَوَانِـفُ أَلـيـتـيْـكَ وَتُـسْـتَـطَـارَا)[1]

قاله عنترة[2] العبسي، هجا به عمارة بن زياد. والشاهد في (فردين)، أي: أنا فرد، وأنت فرد. (وترجف) جواب الشرط، أي: تضطرب.

(والروانف)[3] جمع رانفة وهي: طرف الإلية مما يلي الأرض.

(وتستطارا)[4] من استطير الشيء إذا طير، وهو معطوف على (ترجف). فهو مجزوم، وجزمه بحذف النون والضمير فيه لـ(الأليتين) أو (للروانف)؛ لأنها تثنية في المعنى؛ لأن كل ألية لها رانفة فهي من قبيل ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

قوله: (وقال الآخر:

عَـهِـدْتُ سُـعَـادَ ذاتَ هَـوًى مـعـنّـى   فَـزِدْتُ وَزَادَ سُـلْـوانًـا هَـواهَـا)[5]

الشاهد فيه ظاهر من كلامه (ومعنّى)[6]، أي: أسيرًا في الحب.

(وسلوانًا) بضم السين تمييز بمعنى: السلوى، أي: زدت سلوة، وزادت غرامًا؛ وهذا من عكس الزمان؛ حيث يأتي بضد المقصود.

تنبيه: لا يجوز تعدد التمييز وإن جاز تعدد الحال؛ لأن الحال وصف في المعنى، والشيء الواحد تكون له أوصاف لا يغني ذكر بعضها عن بعض

---

(١) البيت لعنترة في «ديوانه» (٢٣٤)، «خزانة الأدب» ٢٩٧/٤، «شرح التصريح» ٩٤/٢، «شرح المفصل» ٥٥/٢، «الدرر» ١٩٦/٢، «شرح عمدة الحافظ» ص(٤٦٠)، «المقاصد النحوية» ١٧٤/٣ وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» ٣٠١/٣.

(٢) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي (٢٢ق.هـ)، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن الطبقة الأولى من شعرائهم، غرامه بابنة عمّه «عبلة» معروفة، شهد حرب داحس والغبراء، له ديوان.
«الشعر والشعراء» ٢٥٦، «الأعلام» ٩١/٥.

(٣) «لسان العرب» (رنف) ٣٣٢/٥.

(٤) «لسان العرب» (طير) ٢٤٠/٨.

(٥) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٩٧/٢، «مغني اللبيب» (٧٣٤)، «المقاصد النحوية» ١٨٠/٣.

(٦) «لسان العرب» (عنا) ٤٤٣/٩.

كالخبر، بخلاف التمييز؛ فإن القصد منه إنما هو تفسير ما أبهم، والتفسير الواحد كاف في ذلك، فلا يجوز: عندي عشرون قنطارًا عسلاً قصبًا. بل يجب جر قصب وإضافة عسل إليه؛ لأنه بعض منه ومفسر به كحب رمان، وغصن ريحان، وتمر نخلة.

٣٤٩ ـ وَعَامِلُ الحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   في نَحْوِ: «لاَ تَعْثَ في الأَرْضِ مُفْسِدَا»
٣٥٠ ـ وإنْ تُؤَكِّدْ جُملَةً، فَمُضْمَرُ   عَامِلُهَا، ولَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

قوله في نسخة[1]: (﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾) [يونس: ٩٩]، اعترض عليه ابن هشام[2] بأن هذه حال مؤكدة لصاحبها لا لعاملها.

قوله: (وقال لبيد:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً   كَجُمَانَةِ البَحْرِي (سُلَّ)[3] نِظَامُهَا)[4]

وصف به قائله بقرة. (ووجه الظلام) أوله. (والبحري)[5] الغوّاص[6]. والشاهد في (منيرة)، فإنها حال من ضمير (تضيء) مؤكدة لعاملها، [(والجمانة)[7] بضم الجيم وتخفيف الميم، حبة من فضة كالدرة في لونها][8]، والدرة اللؤلؤة الكبيرة. وهي إذا سُل منها نظامها، أي: خيطها الذي نظمت فيه كانت في غاية الإنارة والإضاءة.

---

(١) انظر: «شرح ابن الناظم» ٢٤٢/١.
(٢) «أوضح المسالك» ١٠١/٢.
(٣) في (ج): (مثل).
(٤) البيت للبيد بن ربيعة في «ديوانه» (٣٠٩)، «المقاصد النحوية» ١٨١/٣، «شرح التسهيل» ٣٥٦/٢، وبلا نسبة في «شرح قطر الندى» (٢٤١).
(٥) «لسان العرب» (بحر) ٣٢٤/١.
(٦) في (ج): (الغويص).
(٧) «لسان العرب» (جمن) ٣٦٩/٢.
(٨) جاءت هذه العبارة في (ج) بعد لفظة (منيرة) مباشرة.

قوله: (وقال الآخر:

سَـلامَـكَ رَبَّـنَـا فِـي كُـلِّ فَـجْـرٍ   بَـرِيـئًـا مَـا تَـغَـنَّـثُـك الـذُّمُـومُ)[١]

قاله أمية بن أبي الصلت.

(وسلامك)، مصدر ناب عن فعله كسبحانك، أي: سلمت من النقائص يا ربنا. ويروى بدل (فجر): وقت. والشاهد في (بريئًا) حيث وقع حالاً من الكاف قبله مؤكدًا لسلام. (وما تغنثك الذموم) جملة مؤكدة لـ(بريئًا)؛ لأن معناها لا يليق بك الذموم. وتغنثك[٢] بمعجمة، ثم نون، ثم ثاء مثلثة. يقال: تغنثني كذا، أي: (لاق)[٣] بي.

قوله: (ومنه قول امرأة من العرب[٤]:

قُـمْ قَـائِـمًـا قُـمْ قَـائِـمًـا   صَـادَفْـتَ عُـبْـدًا نَـائِـمًـا
وَعُـشَـرَاءَ رَائِـمًـا)

الشاهد في (قائمًا) والتكرير للتوكيد. (وصادفت) دعاء بلفظ الخبر، دعت لولدها أن يصادف عبدًا نائمًا. (وعشراء رائمًا) والعشراء[٥]: الناقة التي أتى عليها من حين أرسل عليها الفحل عشرة أشهر. (ورائمًا) صفة (عشراء)، بتأويل ذات رئمان، يقال: رئمت[٦] الناقة ولدها رئمانًا إذا أحبته وحنت عليه.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» (١٢٣)، «الكتاب» ٣٢٥/١، «المقاصد النحوية» ١٨٣/٣، «شرح التسهيل» ٣٥٦/٢، «المقاصد الشافية» ٤٨٦/٣، «شرح أبيات سيبويه» ٣٠٥/١ وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣٢٥/٧.

(٢) «لسان العرب» (غنث) ١٣١/١٠.

(٣) في (أ): (لزق)، والمثبت من (ج)، وهو الأشبه بالسياق.

(٤) الرجز لامرأة من العرب في «المقاصد النحوية» ١٨٤/٣، «شرح التسهيل» ٣٥٧/٢، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٣١٧/٩، «الدرر» ٣٩٣/٢، «الخصائص» ١٠٣/٣، «المقاصد الشافية» ٤٨٦/٣، «الأمالي الشجرية» ١٦٤/١.

(٥) «لسان العرب» (عشر) ٢١٩/٩.

(٦) «لسان العرب» (رأم) ٨٣/٥.

قوله: (وقال آخر:

أَصِخْ مُصِيْخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحته والزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ)[1]

(أصخ) أمر من أصاخ[2]، أي: استمع. والشاهد في (مصيخًا). (والتوقي)[3] التحفظ والتحرر. (والجد) بالكسر ضد الهزل.

قوله: (معرفتهما)، أي[4]: الجزءين صفة ثانية لجملة.

قوله: (لتوكيد بيان يَتَعَيَّنُ) متعلق بـ(مذكورا).

قوله: (قال:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ)[5]

قاله سالم[6] بن دارة اليربوعي هجا به فرازة، (ودارة) اسم أم سالم.

والشاهد في (معروفًا) حيث وقع حالاً مؤكدة لمضمون الجملة قبله.

(وهل) استفهام إنكاري. (ومن) زائدة، أي: وهل عار بدارة.

و(يا للناس) معترض بين المبتدأ والخبر. (ويا) للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف، أي: يا قوم. (واللام) مفتوحة للتعجب.

---

(١) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١٠٠، «شرح الأشموني» ٢/٢٧، «شرح التصريح» ١/٣٨٧، «شرح عمدة الحافظ» (٤٤٠)، «شرح التسهيل» ٢/٣٥٧، «المقاصد النحوية» ٣/١٨٥، «المساعد» ٢/٤١، «المقاصد الشافية» ٣/٤٨٦.

(٢) «لسان العرب» (صيخ) ٧/٤٥٠.

(٣) «لسان العرب» (وقي) ١٥/٣٧٧.

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٣١٨: (وشرط الجملة كون جزءيها معرفتين؛ لأنَّ التأكيد إنّما يكون للمعارف، وكونهما جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما).

(٥) البيت لسالم بن دارة في «الكتاب» ٢/٧٩، «خزانة الأدب» ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، «الخصائص» ٢/٢٦٨، «شرح المفصل» ٢/٦٤، «شرح التسهيل» ٢/٣٥٧، «المساعد» ٢/٤١، «المقاصد الشافية» ٣/٤٨٨، «الدرر» ١/٥١٤، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣/٢٨، «شرح ابن عقيل» ١/٥٩٣، «همع الهوامع» ٢/٣١٨، «توضيح المقاصد» ١/٣٣٢.

(٦) سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي الغطفاني المعروف بـ(ابن دارة). ت٣٠هـ. شاعر مخضرم، نسبته إلى أمه «دارة» وهي من بني أسد، كان هجّاءً، له ديوان.
«خزانة الأدب» ٢/١٤٨، «الأعلام» ٣/٧٣.

قوله: (كما في نحو: هو الحق بَيِّنًا، وزيدٌ أبوك عطوفًا)، جعلهما من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وجعلهما أبوه[1] من المؤكدة لعامله، وهي موافقة لفظًا لا معنى. قال: لأن الأب والحق (صالحان)[2] للعمل فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما، (فالتقدير: أحق أو أعرف)، أي: ببنائهما للمفعول.

قوله: (أو اِعْرِفْني) بالدرج أَمْرٌ.

٣٥١ ـ وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجيءُ جُمْلَةْ كَـ«جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَةْ»
٣٥٢ ـ وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا، ومِنَ الوَاوِ خَلَتْ
٣٥٣ ـ وذَاتُ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا
٣٥٤ ـ وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ، اوْ بِمُضْمَرٍ، أَوْ بِهِمَا

قوله: (ولا بد من الجملة الحالية من ضمير يربطها... إلخ)، لا بد أيضًا أن لا تفتتح بدليل استقبال (كلن)[3] وحرف التنفيس ولا ينتقض بالجملة الشرطية إذا وقعت حالاً نحو: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦]؛ لانسلاخ الشرط حينئذٍ عن أصله إذ معنى الكلام فمثله كمثل الكلب على كل حال. وفي كلامه بيان أن الضمير هو الأصل في الربط، وأن الواو فرع عنه.

قوله: (كقولهم: مررتُ بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم)، أي: قفيز منه بدرهم.

قوله: (ولا يجوز: جاء زيد ويضحك)، أي: لأن المضارع مشابه للاسم فلا تدخل عليه الواو كما لا تدخل على الاسم.

قوله: (ومثله قول الشاعر:

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣٥٨/٢.
(٢) في (ج): (صالحون).
(٣) في (أ): (لكن)، والمثبت من (ج) وهو الأشبه بالسياق.

عُـلِّقْتُـهَـا عَـرَضًـا وَأَقْـتُـلُ قَـوْمَـهَـا   زَعْمًا لَعَمْرُ أَبِيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ)[1]

قاله عنترة.

و(عُلِّقْتُها) مبني للمفعول، وهو من علاقة الحب، أي: علق حبها بقلبي، و(عرضًا) تمييز، أي: من حيث ما يعرض للإنسان لا من حيث القصد، أي: أحببتها أول ما عرضت لي. والشاهد في (وأقتل قومها) إذ تقديره وأنا أقتل. (وزَعْمًا)[2] بفتح الزاي والعين مصدر منصوب بأنه مفعول له، أي: طمعًا. (وليس بمزعم) بفتح الميم، أي: مطمع صفة له. و(لعمر أبيك) مبتدأ وخبره محذوف، أي: يميني أو (قسمي)[3].

قوله: (وقول الآخر:

فـلـمّـا خَـشِـيْـتُ أَظَـافِـيـرَهُـم   نَـجَـوْتُ وأَرْهَـنُـهُـم مـالـكًـا)[4]

قاله عبدالله بن همام السلولي، أي: لما خشيت حملة عبيد الله بن زياد وقومه. (وإنشاب أظافيرهم نجوت وخليت عريفي مالكًا في أيديهم)[5]، والشاهد في (وأرهنهم مالكًا)؛ إذ تقديره وأنا أرهنهم.

قوله[6]: (فالغالب جواز مجيئها بالضمير، أو بالواو، أو بهما جميعًا،

---

(١) البيت لعنترة في «ديوانه» (١٩١)، «خزانة الأدب» ١٣١/٦، «شرح التصريح» ٣٩٢/١، «المقاصد النحوية» ١٨٨/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٠٥/٢، «شرح الأشموني» ٤٩٥/٢.

(٢) «لسان العرب» (زعم) ٤٩/٦.

(٣) في (ج): قسم.

(٤) البيت لعبدالله بن همام السلولي في «خزانة الأدب» ٣٦/٩، «المقاصد النحوية» ١٩٠/٣، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (١٦٤)، «شرح الأشموني» ٣١/٢، «شرح ابن عقيل» ٥٩٦/١، «همع الهوامع» ٣٢٢/٢، «المقاصد الشافية» ٤٩٩/٣.

(٥) ساقطة من (ج).

(٦) قال ابن الناظم ٢٤٦/١: (وإن كانت الجملة الحالية غير مصدّرة بمضارع مثبت فالغالب جواز...).

أو للتنويع)، ففي موضع يغلب مجيئها بالضمير، وفي آخر يغلب مجيئها بالواو، وفي آخر يغلب مجيئها بهما كما يعلم من كلامه بعد قوله:

(فالنافي إما (لا) أو (لم))، قال المرادي[1]: (أو (لما) أو (ما)). قال: (والقياس[2] يقتضي إلحاق (إن) بـ (ما).

قوله: (كما في قوله: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾) [المائدة: ٨٤]، أي: أي شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين كما مر.

قوله: (﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾) [النمل: ٢٠]، أي: أي شيء عرض لي حالة كوني لا أراه حاضرًا.

قوله: (وفي قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ   دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لا أُحْجَبُ)[3]

(لارتفاع قبيلة) تعليل لـ(دخلوا) أو لـ(دخلتها). والشاهد في: (لا أحجب).

قوله: (كقوله[4]: (وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ) قاله مالك بن رقية، وصدره: (أماتوا من دمي وتوعدوني). (وكان) تامة. والشاهد في (ولا يُنَهْنِهُني)، أي: وُجِدْتُ غير منهنهٍ بالوعيد، أي: غير منزجر به من نهنهت[5] الرجل عن الشيء، أي: زجرته.

---

(١) انظر: «توضيح المقاصد» ١/٣٣٥.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٣٢٥: (والمنفي بـ: إنْ. قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه. نحو: جاء زيد إنْ أدري كيف الطريق. قياسًا على وقوعه خبرًا في حديث (فَظَل إنْ يَدْري كم صلّى).

(٣) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٣/١٩١، «شرح الأشموني» ٢/٣٣.

(٤) البيت لمالك بن رقية في «شرح التصريح» ١/٣٩٢، «المقاصد النحوية» ٣/١٩٢، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٣٤.

(٥) «لسان العرب» (نهنه) ١٤/٣١٢.

قوله: (وقول الآخر:

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيْضُ أبًا ... ولَقَدْ كانَ ولا يُدْعَى لِأَبِ)[1]

قاله مسكين[2] الدارمي في ذم رجل، (والورق)[3]: الدراهم المضروبة. (والبيض) جمع أبيض: صفة الورق، (وكان) تامة. والمعنى: أنه وجد مجهول النسب، ولم يكن يعرف له أب (ينسب)[4] إليه. فلما أعطي مالاً ظهر له نسب، وظهر له أب يدعى إليه. والشاهد في (ولا يدعى لأب).

قوله: (وإن كان النافي (لم) كثر إفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما) أي: كثر إفراد الضمير في موضع، والاستغناء عنه في آخر، والجمع بينهما في آخر نظير ما مر.

قوله: (وقول زهير:

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلِ ... نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ)[5]

مدح به قائله جماعةً، (ويروى)[6] بدل (فتات) (حتات). (والعهن)[7] الصوف المصبوغ و(حب الفنا) خبر كان. و(الفنا)[8] بفتح الفاء وبالقصر: (ثمر شجر حبه أحمر)[9]، وفيه نقطةٌ سوداء ويسمى عنب الذئب.

---

(١) البيت لمسكين الدارمي في «ديوانه» (٢٢)، «شرح التصريح» ٣٩٢/١، «المقاصد النحوية» ١٩٣/٣. وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٥/٢.

(٢) مسكين الدارمي ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي. ت٨٩هـ. شاعر عراقي شجاع، من أشراف تميم، له أخبار مع معاوية وزياد بن أبيه.
الشعر والشعراء» ٥٥١، «الاعلام» ١٦/٣.

(٣) «لسان العرب» (ورق) ٢٧٤/١٥.

(٤) في (ج): (النسب).

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (١٢)، «شرح التسهيل» ٣٦١/٢، وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٤٠/٢.

(٦) في (ج): مكررة.

(٧) «لسان العرب» (عهن) ٤٥٤/٩.

(٨) «لسان العرب» (فني) ٣٩٣/١٠.

(٩) في (ج): (شجرٌ ثمرُه حَبٌّ أحمر).

والشاهد في (لم يحطم)، أي: لم يُكَسَّر والمعنى: أن ما تفتت من العهن الذي علق بالهوادج[1] إذا نزلت نسوتهم في منزل كحب الفنا الصحيح؛ لأنه إذا كسر ظهر له (لون)[2] غير الحمرة.

قوله: (كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، مثل به للثاني، وهو صحيح بجعل صاحب الحال الأزواج. والمعنى: ولم يكن لهم عليهن شهداء؛ إذ لو جعل حالاً من الواو لكان مثالاً للثالث.

قوله: (وقول عنترة:

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ يكنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ)[3]

الباء سببية، أو زائدة. والشاهد في: (ولم يكن للحرب دائرة)، (وابنا ضمضم) حصين ومرة، (وعلى): متعلق (بدائرة).

قوله: (وكقول الشاعر:

سَقَطَ النَّصِيْفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنَا بِالْيَدِ)[4]

قاله النابغة الذبياني. (والنصيف)[5]: الخمار الذي تتخمر به المرأة.

والشاهد في (ولم ترد) (واتَّقتنا) من اتقى إذا حفظ، أي: تحفظت وتسترت منا باليد.

---

(١) في (أ): (الهودج)، والمثبت من (ج).
(٢) مكررة في (ج).
(٣) البيت لعنترة في «ديوانه» (٢٢١)، «خزانة الأدب» ١٢٩/١، «المقاصد النحوية» ١٩٨/٣، «شرح التسهيل» ٣٦٩/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٩/٢.
(٤) البيت للنابغة في «ديوانه» (١٤٧)، «المقاصد النحوية» ١٠٢/٣، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٤٠/٢، «شرح التسهيل» ٣٧٠/٢.
(٥) «لسان العرب» (نصف) ١٦٦/١٤.

قوله: (وكقول الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيْلِ نَصيرًا جَارَ أَوْ عَدَلا   وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْه جَادَ أَوْ بَخِلاَ)[١]

(الخليل): الصديق. (والنصير) بمعنى: الناصر. والشاهد في (جار) (وجاد).

قوله: (كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّر البِلَى   مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ)[٢]

قاله النابغة الذبياني رثى به النعمان بن الحارث. (والربع): المنزل. والشاهد في (قد غير البلى) وهو بكسر الباء، من بلي الثوب إذا خلق.

ويروي بدل (معارفها): معالمها. (والساريات) بالرفع عطف على (البلى) جمع سارية[٣]: وهي السحابة التي تأتي ليلاً. (والهواطل) جمع هاطلة[٤]، من الهطل: وهو تتابع المطر وسيلانه.

قوله: (وقول الشنفرى: سَرَتْ قَرَبًا أَحْنَاؤُها تَتَصَلْصَلُ)[٥]، صدره: (وتَشْرَبُ أسآرِي القطا الكُدْرُ بعدما).

(والكدر) بالضم جمع أكدر. (وقَرَبا)[٦] بفتحتين سير الليل، وهو حال من الضمير في (سرت). والشاهد في (أحناؤها). (تتصلصل)[٧]، أي: تصوت. (والأحناء)[٨] جمع حنو بكسر الحاء، وهو الجانب.

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٥١٦/١، «شرح الأشموني» ٣٢/٢، «شرح عمدة الحافظ» ٤٤٩، «المقاصد النحوية» ٢٠٢/٣، «همع الهوامع» ٣٢٢/١.

(٢) البيت للنابغة في «ديوانه» (٢٠٧)، «شرح عمدة الحافظ» (٤٥٢)، «المقاصد النحوية» ٢٠٣/٣، «شرح التسهيل» ٣٧٢/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٣٨/٢.

(٣) «لسان العرب» (سير) ٤٥٤/٦.

(٤) «لسان العرب» (هطل) ١٠٣/١٥.

(٥) البيت للشنفرى في «ديوانه» (٦٠)، «خزانة الأدب» ٤٤٧/٧، «المقاصد النحوية» ٢٠٦/٣، وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٣٦٤/٢، «شرح عمدة الحفاظ» (٤٥٥).

(٦) «لسان العرب» (قرب) ٨٧/١١.

(٧) «لسان العرب» (صال) ٣٩٢/٧.

(٨) «لسان العرب» (حنا) ٣٧٢/٣.

قوله: (وقول الآخر:

ثُـمَّ رَاحُـوا عَـبَـقُ الـمِـسْـكِ بِـهِـم   يُـلْـحِـفُـونَ الأرضَ هُـدَّابَ الأُزُر)[1]

قاله طرفة[2] بن العبد البكري. والشاهد في (عبق المسك بهم).

(والعبق)[3] بفتح الباء: مصدر عبق به الطيب، بكسرها إذا لزق به، أراد أن رائحة المسك لازمة لهم. (ويلحفون) من لحفت الرجل لحافًا إذا طرحت عليه اللحاف، والجملة حال ثانية. و(هداب الأزر) مفعول، وهو بضم الهاء أطراف الأزر، أي: يجرون أزرهم على الأرض من الخيلاء. ويعطفونها بها.

قوله: (وأنشد أبو علي)، أي: الفارسي. (في «الإغفال» اسم لكتاب له:

وَلَـوْلاَ جَـنَـانُ الَّـلـيـلِ مَـا آبَ عَـامِـرٌ   إلَـى جَـعْـفَـرٍ سِـرْبَـالُـهُ لـم يُـمَـزَّقِ)[4]

قاله سلامة[5] بن جندل. (وجنان[6] الليل): ظلمته. (وآب)، أي: رجع، والشاهد في سرباله لم يمزق).

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في «ديوانه» (٥٥)، «المقاصد النحوية» ٣/٢٠٨.
وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ٢/٣٦٥، «شرح الأشموني» ٢/٣٦، «شرح عمدة الحفاظ» (٤٥٦).

(٢) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، أبو عمر. ت٨٦ق.هـ. شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، ولد في بادية البحرين، ثم تنقل في بقاع نجد نادم الملك عمرو بن هند، أرسله إلى المكعبر عامله على البحرين وعمان فقتله في العشرين من عمره، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ١٩١، «الأعلام» ٣/٢٢٥.

(٣) «لسان العرب» (عبق) ٩/٢٢.

(٤) البيت لسلامة بن جندل في «ديوانه» (١٧٦)، «المقاصد النحوية» ٣/٢١٠.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٣٧، «دلائل الإعجاز» (٣٠٤).

(٥) سلامة بن جندل بن عبد عمرو، من بني كعب بن سعد التميمي أبو مالك (٢٣ق.هـ). شاعر جاهلي من الفرسان من أهل الحجاز، في شعره حكمة، وهو من وصّاف الخيل، وفي طبقة المتلمس، له ديوان شعر برواية الأصمعي.
«الشعر والشعراء» ٢٧٨، «الأعلام» ٣/١٠٦.

(٦) «لسان العرب» (جنن) ٢/٣٨٤.

٣٥٥ ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

قوله[١]: (كقولهم: حَظِيِّين بناتٍ صَلفينَ كنّاتٍ)[٢] بإضمار عرفتهم، يقال: حظيت المرأة عند زوجها حظوة بكسر الحاء وضمها وحظية إذا صارت عنده ذات حظوة ومنزلة. ويقال: صلفت[٣] المرأة، تصلف صلفًا بفتح اللام وكسرها إذا لم تحظ عنده وأبغضها. (وحظيين) جمع حظي. (وصلفين) جمع صلف.

(وكنات) جمع كَنَّةٍ بالفتح، وهي زوجة الابن، ويجمع أيضًا على كَنَائِن جمع كَنِينَةٍ. ذكره الجوهري[٤].

(وبنات، وكنات) محولان عن الفاعل؛ إذ الأصل: حظية بناتهم صلفة كناتهم. فلما أسندت الصفة إلى غيرها انتصبا على التمييز. والقول: بأن الأصل: حظيين بناتهم صلفين كناتهم، فيه نظر.

(قوله)[٥]: (قال[٦] سيبويه ـ رحمه الله: وإنما نصبته؛ لأنه ذكر خيرًا أصابه إنسان فقلت: هنيئًا) (هذا)[٧] عند حذف العامل كما هو الغرض، وإلا فنحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔا﴾ [الطور: ١٩] حال عن ذلك.

□ □ □ □ □ □

(١) قال ابن الناظم ٢٤٩/١: ويحذف عامل الحال وجوبًا إذا جرت مَثَلًا كقولهم...
(٢) «مجمع الأمثال» ٢٠٩/١.
(٣) «لسان العرب» (صلف) ٣٨٩/٧.
(٤) «الصحاح» (كنن) ٤١٤/٢.
(٥) ساقطة من (ج).
(٦) انظر: «الكتاب» ٣١٦/١ ـ ٣١٧.
(٧) ساقطة من (ج).

التمييز

٣٥٦ ـ اسْمٌ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ نَكِرَة   يُنْصَبُ تَمِيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَه
٣٥٧ ـ كـ«شبرٍ أرْضًا» و«قفيزٍ برًّا»،   و«منوين عسلاً وتمرا»

* * *

التمييز

قوله: (ما يسمى تمييزًا ومميزًا وتفسيرًا (ومفسرًا)[1]، أي: وتبييناً ومبيِّنًا.

قوله: (وهو كل اسم) لحظ في التعريف كونه ضابطًا فأدخل فيه لفظة (كل) كما بينته في المفعول فيه. ثم لا يخفى ما فيه من الطول. فالأولى تعريف غيره لذلك: بأنه اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة.

قوله: (أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله)، أي: الصناعي أو المعنوي.

(ولنحو ذنبًا) من قوله:

(١) ساقطة من (ج).

(أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذنبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ)[١]

الشاهد في (ذنبًا) فإنه منصوب بنزع الخافض لا بالتمييز؛ لأنه وإن كان نكرة متضمنًا معنى (من) لكنه ليس لبيان ما قبله من الإبهام، إذ لا إبهام.

(ورب) بالنصب صفة لـ(الله)، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف. (والوجه)، أي: التوجه.

قوله: (ومعرَّف أن من شرط التمييز تقدم عامله عليه)، أي: بناء على أن المبين هو الاسم المجمل الحقيقة والفعل أو نحوه المجمل النسبة عامل في المبين؛ أخذًا من قول النظم: (ينصب تمييزًا بما قد فسره). وإن كان المفسر في الحقيقة (إنما هو)[٢] إجماله كما بينه الشارح. (ومعرف) معطوف على (مخرج لاسم لا).

قوله: (أحدهما ما يبين إبهام ما قبله من اسم مجمل للحقيقة)، وهو ما دل على مقدار المجمل والذي بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفسَ المقدار.

قوله: (أو عدد) جعله ما دل على عدد من قسم المقدار، وهو: ما تعرف به كمية الشيء أحسن من جعل بعضهم[٣] له قسمًا برأسه.

قوله[٤]: (تصبب)، أي: تحدر. (وتفقأ)[٥]، أي: تشقق. يقال: تفقأت السحابة عن مائها، أي: تشققت.

---

(١) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ١/٣٧، «أوضح المسالك» ٢/٢٨٣، «تخليص الشواهد» (٤٠٥)، «خزانة الأدب» ٣/١١١، «شرح التصريح» ١/٣٩٤، «شرح المفصل» ٧/٦٣، «المقاصد النحوية» ٣/٢٢٦، «المقتضب» ٢/٣٢٠.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) كابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/١١٠: والاسم المبهم أربعة أنواع؛ أحدها: العدد. الثاني: المقدار.

(٤) قال ابن الناظم ١/٢٥١: (النوع الثاني ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله مثال ذي: «تصبّب زيدٌ عرقًا، وتفقأ الكبش شحمًا»).

(٥) «لسان العرب» (فقأ) ١٠/٢٩٦.

(قوله)[1]: (وسِرْعَانَ ذا إهالةً) الإهالة[2]: الفزع والخوف، (وذا) فاعل (سرعان)، بتثليث حركة السين، أي: سرع؛ نقلت فتحة العين إلى النون؛ لأنه معدول منه فبني عليها، قاله الجوهري[3]، وقال صاحب «القاموس»[4]: (و(أما سرعان ذا إهالة): فأصله أن رجلاً كان له نعجة عَجْفَاء، وَرُغَامُها يسيل من مَنْخَريها لِهُزَالِها، فقيل له: ما هذا؟ فقال: ودكُها. فقال السائل: ذلك، قال: ونصب (إهالةً) على الحال، أي: سَرُعَ هذا الرُّغَامُ حال كونِهِ إهالةً، أو على التمييز بتقدير نقل الفِعْلِ كقولهم: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا.

والتقدير: (سَرْعَانَ إِهَالَةُ هذه، يُضْرَبُ لمن يُخْبِرُ بكينونة الشيءِ، قبل وقته).

قوله: (ومنه أيضًا: ويحه رجلاً... إلخ)، فصله عما قبله؛ لأن النسبة المجملة فيه نسبة إلى الفاعل أو المفعول (المعنوي)[5]، وفيما قبله نسبة إلى الفاعل أو المفعول الصناعي، فالنسبة في (ويحه رجلاً)، وفي (لله دره إنسانًا) نسبة إلى الفاعل المعنوي. وفي (حسبك به فارسًا) نسبة إلى المفعول المعنوي كما أن النسبة في قوله: (لأنه في معنى ذي النسبة المجملة) نسبة إلى الفاعل أو المفعول الصناعي.

قوله: (ويقال في نحو: هو أحسن الناس رجلاً، هو أحسن رجل)، مثل به لتمييز المفرد المقابل لتمييز النسبة الآتي بيانه في كلامه، وهو فاسد؛ لأنه مثل بمثله لذاك فيما أفعل التفضيل بعضه من نحو: (زيد أكرم رجل) مع أن حكم التمييزين مختلف؛ لأن تمييز المفرد جره بالإضافة إليه جائز كنصبه، نحو: (شبر أرض)[6]، شبر أرضًا). وتمييز نسبة فيما ذكر جره بها

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) «المثل في مجمّع الأمثال» ١/٣٣٦.
(٣) «لسان العرب» (هوى) ١٥/١٦١.
(٤) انظر: «الصحاح» (سرع) ٣/٣٧.
(٥) في (ج): (المعنى).
(٦) في (ج): (شبرًا من).

واجب: (كزيد أكرم رجل)، إذ لا يقال: (زيد أكرم رجلًا) وأما نصبه في نحو: (زيد أكرم الناس رجلًا) فللإضافة إلى غيره.

(قوله)[1][2]: (وله جمام المكوك). قال في «القاموس»[3]: المكوك: كأس يشرب، ومكيال يسع صاعًا ونصفًا، أو نصف رطل إلى ثماني أواق، أو نصف وبيه، أو ثلاث كيلجات. والكيلجة: منا وسبعة أثمان منًّا. والمنا: رطلان.

(وجمامة) بضم الجيم عند الفراء، وبتثليث حركتها عند غيره ما علا رأسه بعد امتلائه.

٣٥٨ ـ وبعد ذي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذَا أَضَفْتَهَا، كَـ«مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا»

٣٥٩ ـ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا»

٣٦٠ ـ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضِّلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا»

قوله: (من التمييز المبين للإجمال في النسبة... إلخ)، (أشار)[4] بالنوع الأول إلى تمييز النسبة الإسنادية. وبالثاني إلى تمييز النسبة الإضافية (وبهذا علم أنه لم يرد بالفرد فيما مرَّ ما يشمل النسبة الإضافية)[5] حتى يصح تمثيله له بما مر من نحو: هو أحسن رجل. (وأما أفعل التفضيل بعضه)، فعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في (زيد أكرم رجل): زيد بعض الرجال.

قوله: (فلو أضفت (أفعل) إلى غير المميز قلت: زيد أكرم الناس رجلًا، وأفضلهم عالمًا، بالنصب لا غير)، أي: لضرورة أن الاسم لا

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) قال ابن الناظم ٢٥١/١: (وله جَمَام المكوك دقيقًا).

(٣) «القاموس المحيط» ٣٧/٣.

(٤) في (ج): (إشارة).

(٥) ساقطة من (ج).

يضاف مرتين إذ ليس لجر التمييز هنا وجه سوى إضافة أفعل إليه، وهي ممتنعة للزوم إضافة (أفعل) إليه مرتين.

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَـ«أَكْـرِمْ بِـأَبِـي بَـكْـرٍ أَبَـا»
٣٦٢ ـ وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى: كَـ«طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»

قوله[١]: (إلا تمييز العدد، والفاعل في المعنى)، استثنى ابن هشام[٢] كغيره مع هذين التمييز المحول عن المفعول: كغرست الأرض شجرًا، قال: ومنه: (ما)[٣] أحسن زيدًا أدبًا بخلاف ما أحسنه رجلًا، و(من) الداخلة على التمييز للتبعيض[٤].

قوله: (أما تمييز العدد، نحو: أحد عشر رجلًا، فلا يجوز الجر

---

(١) قال ابن الناظم ٢٥٢/١: (يجوز في كل ما ينصب على التمييز أن يُجرَّ بـ(من) ظاهرة إلاَّ تمييز العدد والفاعل في المعنى...).

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١١١/٢: (يجوز جرُّ المميّز بـ(من) كـ«رطلٍ من زيت» إلاَّ في ثلاث مسائل:
إحداها: تمييز العدد كـ(عشرين درهمًا).
الثانية: التمييز المحول عن المفعول كـ(غرست الأرض شجرًا).
الثالثة: ما كان فاعلًا في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعةً كـ(طاب زيدٌ نفسًا)، أو عن مضاف غيره نحو: (زيدٌ أكثر مالاً) إذ أصله (مالُ زيدٍ أكثر) بخلاف (لله درُّه فارسًا).
وكذلك استثناه ابن مالك في «شرح التسهيل».

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) قال المرادي في «توضيح المقاصد» ٣٢٣/١: قال الشلوبين: يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت في: «ما جاءني من رجل»، قال: إلاَّ أن المشهور من مذهب النحويين ما عدا الأخفش أنّها لا تزاد إلاَّ في غير الواجب.
قال في «الارتشاف»: ويدلُّ على صحة ذلك ـ يعني: الزيادة ـ أنَّها عُطِف على موضعها نصبًا.
قال الحطيئة:
طـافـتْ أُمـامـةُ بـالـرّكـبـانِ آونـةً يـا حُـسْـنَـهُ مـن قَـوَامٍ مـا ومُـنْـتَـقَـبـا
وانظر: «همع الهوامع» ٣٤٠/٢.

بـ(من) في شيء منه)، كلامه في عدم جواز جر تمييز العدد المنصوب بـ(من)، فلا يرد جواز تمييز ما دون أحد عشر بـ(من) غالبًا إذا كان اسم، أو اسم جمع، نحو: (عندي ثلاثةٌ من النفر). أو من القوم، وأما قولهم في العدد المركب: (أحد عشر من الدراهم)، وفي (العقود)[1]: (عشرون من الدراهم). ونحو ذلك فليس المجرور بـ(من) تمييزًا اصطلاحًا؛ لأنه معرفة؛ ولأنه فرع المنصوب، وشرطه: الإفراد، ومن ثم قالوا في: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ بدل مما قبله، والتمييز محذوف أي: فرقة، نبه على ذلك ابن هشام[2] وغيره.

قوله: (فلا يجوز أيضًا جره بـ(من) إلا في تعجب، أو شبهه، كقولهم: (لله دره من فارس). (وقول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاه ... فَنِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ)[3]

جرى على استثناء هذين جماعة أيضًا، لكن رده المرادي[4]، فقال: (لا نسلم صحته؛ لأن التمييز في نحو: (لله دره من فارس)، (ونعم المرء من رجل تهامي) تمييز مفرد لا تمييز جملة)، والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة، ويلزم من استثنائهما جواز الجر بـ(من) في نحو: (زيد أحسن وجهًا)؛ لأنه في تعجب، وقد نص غير المصنف[5] على منعه. انتهى.

---

(١) في (ج): (المعقود).

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣/٢٢٢: فـ(أسباطًا) بدل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف، أي: اثنتي عَشْرَة فرقة، ولو كان (أسباطًا) تمييزًا لذُكِّرَ العددان؛ لأنّ السبط مذكّر، وزعم النّاظم أنّه تمييز وأنّ ذِكْرَ (أممًا) وصحّ حكم التأنيث...

(٣) البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في «الدرر» ٢/٢٧٦، «شرح التصريح» ١/٣٩٩، «شرح المفصل» ٧/١٣٣، «المقاصد النحوية» ٣/٢٢٧، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١١٣، «شرح الأشموني» ٢/٥٠.

(٤) «توضيح المقاصد» ١/٣٤٢.

(٥) انظر: «المقاصد الشافية» ٣/٥٥٠ ـ ٥٥١.

وهو مردود (بأن)[1] نحو: (لله دره من فارس)، و(نعم المرء من رجل تهامي) ليس تمييز مفرد، بل تمييز جملة؛ لأن ذلك في معنى ذي النسبة المجملة، كما بينه الشارح فيما مر، وبأن ما نص على منعه من الجر بـ(من) في نحو: زيد أحسن وجهًا، مستثنى إن قرئ (أحسنْ) بكسر السين، على لفظ الأمر.

أي: أحسن به، وإلا فهو أفعل تفضيل لا تعجب، فلا يلزم ما ذكر، وقائل البيت المذكور أبو بكر بن الأسود، و(يعدل) من العدول، أي: لم يعدل الموت من هشام إلى غيره، ولهذا قال: (تخيره) بعد قوله:

فذَرِني[2] أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ إِنِّي   رَأَيْتُ المَوْتَ نَقَّبَ عن هِشَامِ

وما قيل: إنه من العدل بالكسر، بمعنى المثل، أي: فلم يجعل غيره مثله فبعيد، وقوله: (تهام) بالفتح وحذف الياء؛ لتناسب روي القصيدة يقال في النسبة إلى تهامة بالكسر: (تهامي) بكسر أوله وبياء النسبة. (وتَهام) بالفتح، وحذف الياء كيمان وشأم، لكن الألف فيه أصلية، وفيهما زائدة عوضًا من ياء النسبة، والشاهد في (من رجل) وقد عرفت ما فيه.

٣٦٣ ـ وعامِلَ التمييزِ قَدِّمْ مُطلَقَا   والفعلُ ذُو التَّصْريفِ نَزْرًا سُبِقَا

قوله: (في نحو قول ربيعة بن مقروم:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّهَا عُصَبُ القَطَا   تُثيرُ عجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبا[3]
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ   كَمِيْشٍ إِذَا عِطْفَاه مَاءً تَحَلَّبَا)

---

(١) ساقطة من (ج).

(٢) في (أ): ذراني، والمثبت من (ج).

(٣) البيتان لربيعة بن مقروم في «شرح عمدة الحفاظ» (٤٧٧)، «المقاصد النحوية» ٢٢٩/٣، «شرح التسهيل» ٣٨٩/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٦٦/١، «مغني اللبيب» (٦٠٧).

أي: (وربَّ)[1] (واردة)[2] أي: قطيع من الخيل. (والعصب) بضم العين وفتح الصاد جمع عصبة، أي: جماعة (شبه)[3] الخيْل في سرعتها بالقطا.

(والسنابك)[4] جمع: سنبك، بالضم وهو طرف مقدم الحافر.

وقوله: (أصهبا)[5]، أي: يخالط بياضه حمرة صفة (عجاجًا). و(رددت) جواب (رب) المحذوفة، أي: رددت بفرس (مثل السيد)[6] بكسر المهملة وهو الذئب، ووصفه (مثل السيد) بـ(نهد)[7]، أي: ضخم. (وبمقلص)[8] بكسر اللام المشددة، أي: طويل القوائم.

وبـ(كميش)[9] بفتح الكاف، وبشين معجمة، أي: مسرع في عدوه.

(وعطفاه)[10]، أي: جانباه، وألف (تحلبا)[11] للتثنية، أي: سالا.

والشاهد في: (ماءَ) حيث انتصب تمييزًا مقدمًا على العامل؛ لكونه فعلاً متصرفًا، وأجاب عنه الشارح[12] بأنه إنما قدم ضرورة، وغيره: بأنه لم ينصب تمييزًا، بل نصب مفعولاً به لـ(تحلب) المحذوف، إذِ التقدير إذا

---

(١) في (ج): (وردت).
(٢) «لسان العرب» (ورد) ٢٦٩/١٥.
(٣) في (ج): (تشبه).
(٤) «لسان العرب» (سنبك) ٣٨٣/٦.
(٥) «لسان العرب» (صهب) ٤٢٦/٧.
(٦) «لسان العرب» (سيد) ٤٥٣/٦.
(٧) «لسان العرب» (نهد) ٣٠١/١٤.
(٨) «لسان العرب» (قلص) ٢٨١/١١.
(٩) «لسان العرب» (كمش) ١٥٦/١٢.
(١٠) «لسان العرب» (عطف) ٢٦٩/٩.
(١١) «لسان العرب» (حلب) ٢٧٨/٣.
(١٢) قال ابن الناظم ٢٥٤/١: قلت: هو مستباحٌ للضرورة، كما استُبيح لها تقديم التمييز على العامل غير المتصرّف.

تحلب عطفاه تحلبا، والوجه نصبه تمييزًا بالمحذوف لا مفعولاً به له؛ لأنه قاصر.

قوله: (وقول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ (وَلاَ يَائِسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ)[1][2]

(أي: إذا أضيق ذرعا فلست بضارع)، أي: ذليل متضرع، والشاهد في (ذرعًا) حيث انتصب تمييزًا مقدمًا على العامل؛ لكونه فعلاً متصرفًا، وأجاب عنه الشارح بأنه ضرورة، وغيره: بأنه انتصب بما يفسره (أضيق) تقديره إذا أضيق ذرعًا أضيق.

قوله: (وقول الآخر:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاق حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ)[3]

قاله المخبل[4] السعدي. وقيل[5]: غيره، والشاهد في (نفسًا) حيث انتصب تمييزًا مقدمًا على العامل؛ لكونه فعلاً متصرفًا، وأجاب عنه الشارح بأنه ضرورة.

---

(١) ساقط من (ج).

(٢) البيت لأبي الهول الحميري في «المقاصد النحوية» ٢٣٣/٣، «أمالي ابن الشجري» ٩١/١، «المقاصد الشافية» ٥٥٣/٣.

(٣) البيت للمخبّل السعدي في «ديوانه» (٢٩٠)، «الخصائص» ٣٨٤/٢.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٥٣/٢، «همع الهوامع» ٣٤٣/٢، «شرح التسهيل» ٥٨٩/٢، «شرح ابن عقيل» ٦٠٧/١، «المقاصد الشافية» ٥٥٣/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١٣٣٠).

(٤) المخبّل السعدي ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي أبو زيد، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، هاجر إلى البصرى وعمّر طويلاً.
«الشعر والشعراء» ٤٢٧، «الأعلام» ١٥/٣.

(٥) البيت: لأعشى همدان أو لقيس بن الملوّح في «الدرر» ٥٣١/١، «المقاصد النحوية» ٢٣٥/٣.

وعن الزجاج: أن (الرواية الصحيحة: وما كان نفسي بالفراق تطيب)[1].

فلا شاهد فيه، (وروي)[2]: سلمى بدل (ليلى).

قوله: (فيما ندر من قول الراجز:

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذاكَ مَعَدٌّ كُلُّها[3]

الشاهد في: (نارًا) حيث انتصب تمييزًا مقدمًا على عامله الاسم الجامد، وهو مثلها المرفوع؛ بالنيابة عن الفاعل. (ومعد) بفتح الميم: أبو العرب ابن عدنان، والمراد: العرب.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قال ابن يعيش في «شرح المفصل» ٧٤/٢: مع أنَّ الرّواية: وما كان نفسي بالفراق تطيب وهكذا قال أبو إسحاق الزجّاج.

(٢) ساقطة من (ج).

(٣) الرجز بلا نسبة في «شرح الأشموني» ٥٢/٢، «شرح التسهيل» ٣٩١/٢، «المقاصد الشافية» ٥٥٢/٣، «المقاصد النحوية» ٢٣٩/٣.

حرف الجر

٣٦٤ ـ هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ، وَهْيَ: مِنْ، إلى حَتَّى، خَلا، حَاشَا، عَدَا، في، عَنْ، عَلى
٣٦٥ ـ مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللّامُ، كَي، واوٌ، وتا والْكَافُ، والْبَا، ولَعَلَّ، ومَتى

* * *

حروف الجر

يسميها الكوفيون[1]: حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربطه به وحروف الصفات؛ لأنها تُحْدِثُ في الاسم صفةً، من تبعيض وظرفية وغيرهما.

قوله: (ولا النصب؛ لإبهامه إهمال الحروف)، أي: لاستئثار الأفعال وما في معناها بالنصب[2].

قوله: (سوى ما ذكر في الاستثناء)، أي: وهو خلا، وعدا، وحاشا، فإن تفصيلها تقدم في الاستثناء.

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٢/٤١٣ ـ ٤١٤.

(٢) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٢/٤١٤: ولم تعمل رفعًا لأنه إعراب العُمد، ومدخولها فضلة، ولا نصبًا؛ لأنّ محلّ مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة، ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل، ودخل الحرف؛ لإضافة معناه إلى الاسم كما في: (ما ضربت إلاّ زيدًا، فتعيّن الجرّ).

قوله: ((إلا (كي، ولعل، ومتى))، أي: فلا يأتي ذكر تفصيلها في النظم؛ لغرابة الجر فيها، وقد ذكره الشارح[(١)].

قوله: (فأما (كي): فتكون حرف جر في موضعين)، قد نبه بعد على أنها قد تجر (ما) المصدرية، فتكون حرف جر في ثلاثة مواضع كما نبه عليه ابن هشام[(٢)] وغيره.

قوله: (**والثاني**: قولهم: (جئت كي تفعل... إلخ)، حاصله أن (كي) تدخل على (أن) المصدرية وصلتها نحو: جئت كي تفعل، فتكون جارّةً إذا قدرت (أن)[(٣)] بعدها هذا[(٤)]، والأولى: أن تقدر كي مصدرية، فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣][(٥)]، (فلا)[(٦)] تكون (كي) جارة.

قوله: (كقوله:

(فَقَالَتْ)[(٧)] أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعا)[(٨)]

---

(١) انظر: «شرح ابن الناظم» ٢٥٥/١ ـ ٢٥٧.

(٢) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٢٠/٢ ـ ١٢١: كي: إنّما تجرّ ثلاثة؛ أحدها: «ما» الاستفهامية، والثاني: «ما» المصدرية وصلتُها، والثالث: «أنْ» المصدرية وصلتها.

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٣٧٠/٢: وإضمار (أنْ) بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز إظهارها عند البصريين إلاّ في الضرورة، وجوّز الكوفيون في السَّعة.

(٤) وقع في نهاية الصفحة في نسخة (أ): بلغ مقابلة من أوله إلى هنا حسب الطاقة، كتبه مالكه الحقير إبراهيم الكناني لطف الله به.

(٥) وقد أنكر الكوفية كونها جارّة، انظر: «همع الهوامع» ٣٦٨/٢.

(٦) ساقطة من (ج).

(٧) في (ج): (قالت).

(٨) البيت لجميل بثينة في «ديوانه» (١٠٩)، «شرح التصريح» ٣/٢، «خزانة الأدب» ٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، «شرح المفصل» ١٤/٩، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٢١/٢، «الجنى الداني» (٢٦٢)، «شرح الأشموني» ٦٠/٢، «توضيح المقاصد» ٣٤٦/١، «المساعد» ٢٦٠/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٢٦٧).

قاله جميل بن عبدالله. (وكل) منصوب بـ (مانحًا) من المنح، وهو الإعطاء، والشاهد في (كيما أن) حيث ظهرت فيه (أن).

قوله: (وندر دخول (كي) على (ما) المصدرية في قول الآخر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ)[1]

قاله قيس بن الخطيم، وقيل: النابغة الذبياني. وقيل: الجعدي وجواب (إذا) (فضر) بتثليث الراء، ويروى بدل (يراد) (يرجى) والشاهد في (كيما) حيث دخلت (كي) على (ما) المصدرية، وقيل: (ما) كافة أي: كفت (كي) عن العمل فهيأتها للدخول على الفعل.

قوله: (وأنشد باللغتين[2] قول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ)[3]

أي: مفضاة، والشاهد في (لعل) حيث جاءت جارة مع فتح اللام الثانية وكسرها.

قوله: (وأما (متى) فتكون حرف جر بمعنى (من)) أي: الابتدائية.

قوله: (ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «شرح التصريح» ٣/٢، «المقاصد النحوية» ٤/ ٣٧٩، وللنابغة الجعدي وللنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في «خزانة الأدب» ٨/ ٤٩٨، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٢٠/٢، «تذكرة النحاة» (٦٠٩)، «الجنى الداني» (٢٦٢)، «شرح الأشموني» ٥٩/٢، «همع الهوامع» ٤٥١/٢، «توضيح المقاصد» ٣٤٥/١، «المساعد» ٢٦١/٢.

(٢) أي: الفتح والكسر في لامها الأخيرة.

(٣) البيت بلا نسبة في «أوضح المسالك» ١١٨/٢، «الجنى الداني» (٥٨٤)، «رصف المباني» (٣٧٥)، «شرح الأشموني» ٦١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٤٧/٣، «المقرّب» ١٩٣/١، «شرح التصريح» ٢/٢.

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثُمّ (تَرَفَّعَتْ) مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[(١)]

قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب بناءً على ما اعتقده من أن السحاب يأخذ من ماء البحر، (ثم)[(٢)] يمطر، وضمّن [(شربن)][(٣)] معنى: روين، فعداه بالباء، أو الباء للتبعيض بمعنى (من) كما سيأتي، و(ترفعت)[(٤)] أي: توسعت وتحركت، والشاهد في (متى لجج) جمع: لجة، وهي معظم الماء، (ونئيج)[(٥)]، أي: صوتٌ من نأجت الرِّيح تنأج نئيجًا، أي: تحركت ولها نئيج أي: مر سريع مع صوت.

تنبيه: قال المرادي[(٦)]: (عد بعضهم من حروف الجر (ها) التنبيه، وهمزة الاستفهام، وهمزة القطع إذا جعلت عوضًا من حرف الجر في القسم).

٣٦٦ ـ بالظَّاهِرِ اخصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتَّا
٣٦٧ ـ واخصُصْ بِمُذ، ومُنْذُ، وَقْتًا، وبرُبّ، مُنَكَّرًا، والتَّاءُ لِلَّهِ، ورَبّ
٣٦٨ ـ وما رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ، كذَا «كَهَا» ونَحْوُهُ أَتَى

قوله: (وأما (رب) فحرف تقليل) هو قول الأكثرين[(٧)] وعليه

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في «خزانة الأدب» ٩٧/٧، «الخصائص» ٨٥/٢، «شرح أشعار الهذليين» ١٢٩/١، «سرّ صناعة الإعراب» ١٣٥/١، «المقاصد النحوية» ٢٤٩/٣، «المقاصد الشافية» ٥٦٣/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١١٧/٢، «رصف المباني» (١٥١)، «شرح الأشموني» ٦٢/٢، «همع الهوامع» ٤٦٠/٢، «المساعد» ٢٦٤/٢.
(٢) ساقطة من (ج).
(٣) ساقطة من (ج).
(٤) «لسان العرب» (رفع) ٢٦٨/٥.
(٥) «لسان العرب» (نأج) ٥/١٤.
(٦) انظر «توضيح المقاصد» ٣٤٦/١.
(٧) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٣١/٢: كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد والأخفش والمازني وابن السرّاج والجرمي والمبرّد والزجّاج والزّجاجي والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي وجملة الكوفيين كالكسائي والفرّاء...

الزمخشري[١] وابن الحاجب، وقيل: هي للتكثير، وقيل: لهما، وقيل[٢]: لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وإنما يفاد أحدهما بالقرينة، وعليه السعد التفتازاني.

قوله: (وتستعمل في التكثير تَهَكُّمًا قال:

رُبَّ رِفْـدٍ هَـرَقْـتُـهُ ذَلِـكَ الـيَـوْ   مِ وأَسْـرَى مِـن مَـعْـشَـرٍ أَقْـيَـالِ[٣]

قاله أعشى همدان واسمه عبدالرحمٰن بن عبدالله.

و(الرِّفد)[٤] بكسر الراء وفتحها: القدح الكبير، و(هرقته)، بمعنى: أرقته، أي: صببته، و(أسرى) جمع أسير، معطوف على رفد. و(الأقيال)[٥]: جمع قَيَل بفتح القاف والياء التحتية، وهو الملك من ملوك حمير، ويروى (أقتال) بالتاء الفوقية جمع قتل بالكسر، وهو العدو، وجواب (رب) محذوف، والتقدير: رب رفد مراق ضممت إلى أسرى، ورب أسرى كائنين من معشر أقيال ملكتهم.

والشاهد في (رب [رفد][٦])، وقَضِيَّةُ كلام الشارح أن (رب) إذا استعملت للتكثير لا تكون إلا للتهكم، وهو ممنوع.

قوله: (كقول العجاج:

---

(١) «شرح المفصل» ٢٦/٨.

(٢) انظر الخلاف في معنى (ربَّ) في «شرح التسهيل» ١٧٤/٣، «همع الهوامع» ٤٣١/٢.

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» (٢٥٣)، «شرح المفصل» ٢٨/٨، «خزانة الأدب» ٥٧٠/٩، ٥٧٥، ٥٧٦، «مغني اللبيب» (٧٦٤)، «الدرر» ١١/١، ولأعشى همدان في «المقاصد النحوية» ٢٥١/٣.
وبلا نسبة في «شرح التسهيل» ١٧٦/٣.

(٤) «لسان العرب» (رفد) ٢٦٥/٥.

(٥) «لسان العرب» (قيل) ٣٧٦/١١.

(٦) ساقطة من (ج).

خَلَّى الذَّنَابَات شَمالاً كَثَبًا   وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبا)[1]

وصف به العجاج حمارًا وحشيًا، فضمير (خلى) يرجع إليه، ويروى بدل (خلى): (نحّى)[2]. و(الذنابات)[3]: اسم موضع، وشمالاً مفعول ثان. وكثبًا (بالمثلثة)[4] صفة، بمعنى: قريبًا، أي: جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه في غدوه، و(أم أوعال) مبتدأ خبره: (كها)، أي: كالذنابات.

والشاهد في: (كها). و(أم أوعال): اسم هضبة، وأوعال في الأصل جمع وعل[5]، وهو ذكر الأروى و(أقربا) معطوف على الضمير قبله، ويجوز نصب (أم أوعال) عطفًا على الذنابات، بمعنى: جعل أم أوعال كالذنابات وأقرب.

قوله: (وقول الآخر يصف حمار وحش وأتنا:

وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلا   كَهُ وَلاَ كَهُنَّ (إلا)[6] حَاظِلاً)[7]

قاله رؤبة، (والبعل)[8]: الزوج، والحلائل جمع حليلة، وهي الزوجة.

---

(١) البيت للعجّاج في ملحق «ديوانه» ٢/٢٦٩، «الكتاب» ٢/٣٨٤، «أوضح المسالك» ٢/١٢٤، «خزانة الأدب» ١٠/١٩٥، «المقاصد النحوية» ٣/٢٥٣.
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢/٦٦، «شرح ابن عقيل» ٢/١٦، «شرح المفصل» ٨/١٦.
(٢) في (ب): نجى، وفي (أ): (تخلّى) والمثبت من (ج).
(٣) «معجم البلدان» ٣/٧.
(٤) في جميع النسخ الخطية: (بالمثناة).
(٥) «لسان العرب» (وعل) ١٥/٣٤٧.
(٦) في (ج): (لا).
(٧) الرجز للعجاج في «الكتاب» ٢/٣٨٤، ولرؤبة في «ديوانه» (١٢٨)، «خزانة الأدب» ١٠/١٩٥، «شرح التصريح» ٢/٤، «المقاصد النحوية» ٣/٢٥٦، «الدرر» ٢/٦٥، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١٢٥، «رصف المباني» (٢٠٤)، «شرح الأشموني» ٢/٦٧، «شرح ابن عقيل» ٢/١٧، «همع الهوامع» ٢/٤٤٨.
(٨) في (ج): (الرجل).

والشاهد في (كه)، (وكهن)، أي: لا كالحمار الوحشي، ولا كالأتن، والحاظل المانع من التزويج، بمعنى: العاضل، وهو مستثنى من (بعلًا).

قوله: (وأنشد أحمد بن يحيى:

واهٍ، رَأَبْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنقَذْتُ مِنْ عَطَبِهِ)[1]

أي: رب واهٍ من وهى الحائط إذا أشرف على السقوط، (ورأبت)[2] بهمزة وموحدة، أي: أصلحت، و(وشيكًا) صفة مصدر محذوف، أي: رأبًا وشيكًا، أي: سريعًا. و(صدع أعظمه) تركيب إضافي، مفعول (رأبت)، والشاهد في (وربَّه) حيث دخلت (رب) على الضمير وهو مجهول عند البصريين، فلا يعود على ظاهر، و(عطبًا) تمييز، وهو بكسر الطاء: صفة مشبهة، ويروى: (عطبٍ) بالجر على نية (من) وهو شاذ.

و(أنقذت)، أي: خلصت، ومفعوله محذوف. و(عطبة) بفتح الطاء، مصدر.

قوله[3]: (معداها)، أي: ما عدت إليه معناها من التقليل أو التكثير، وهو ما فسره بقوله: (وهو... إلى آخره).

قوله: (مفرغ)، أي: عن العمل في ضمير المنعوت.

قوله: (وكذا قولك: رب رجل رأيت، ورب رجل كريم رأيته)، كل من المثالين مثال للمقدر، أي: عرفت.

٣٦٩ ـ بعَضْ، وبيِّن، وابتَدِئ في الأمْكِنَهْ بِمِنْ، وقَدْ تَأْتِي؛ لِبَدْءِ الأَزْمِنَه

---

(١) البيت بلا نسبة في «الدرر» ١/١١٦، «شرح الأشموني» ٢/٦٦، «شرح ابن عقيل» ٢/١٥، «المقاصد النحوية» ٣/٢٥٧، «همع الهوامع» ٢/٤٣٥، «شرح عمدة الحافظ» (٢٧١).

(٢) «لسان العرب» (رأب) ٥/٧٧.

(٣) قال ابن الناظم ١/٢٥٩: (وتختص بوجوب تصديرها ونعت مجرورها ومعنى معدّاها وهو ما بعد النعت من فعل مفرّغٍ ظاهرٍ أو مقدّر...).

٣٧٠ - وَزِيدَ فِي نَفْيٍ، وَشِبْهِهِ، فَجَرّ نَكِرَةً، كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ»

قوله: ((من) للتبعيض، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨]، علامتها: جواز الاستغناء عنها[١] بـ(بعض)، وكون المجرور بها أعم مما قبلها نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، فالمحبوب أعم من المنفق.

قوله: (ولبيان الجنس) علامتها[٢] صحة وضع موصول مع ضمير موضعها إن كان ما قبلها معرفة، وضمير فقط إن كان نكرة نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، أي: الذي هو الأوثان. ونحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، أي: هي ذهب.

قوله: (ولابتداء الغاية)، أي: فيما يصلح له انتهاؤها كالمثال الذي ذكره[٣]، وكـ(سرت من البصرة إلى الكوفة)، وقد تجيء لمجرد الابتداء من دون قصد إلى انتهاء مخصوص نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

قوله: (وقول الشاعر يصف سيوفًا:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى اليَومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[٤]

قاله النابغة الذبياني.

وضمير (تخيرن) للسيوف، والشاهد في (من أزمان). و(يوم حليمة) من أشهر أيام العرب، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر بقومه إلى الحارث الأعرج الغساني. (وإلى اليوم) أي: يومنا هذا. وهو متعلق بـ(تخيرن)

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٤٦١/٢.
(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٧٠/٢.
(٣) (من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى).
(٤) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (٤٥)، «خزانة الأدب» ٣٣١/٣، «شرح التصريح» ٨/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧٠/٣، «شرح التسهيل» ١٣٢/٣، «المقاصد الشافية» ٥٨٩/٣، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٢٩/٢، «شرح الأشموني» ٧٠/٢، «شرح ابن عقيل» ١٨/٢.

و(كل التجارب) نائب عن المصدر.

قوله: (قال الشاعر:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حِيْنَ يَبْتَسِمُ)[1]

مدح به الفرزدق زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. و(يغضي) من الإغضاء، وهو إدناء الجفون، و(حياء) بالنصب على التعليل، والشاهد في (من مهابته).

قوله: (وتجيء زائدة جارة لنكرة بعد نفي) شرط فيه غيره[2] مع ذلك أن يكون مجرورها فاعلاً نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[3] [الأنبياء: ٢]، أو مفعولاً نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]. أو مبتدأ نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

قوله: (أو نهي)، مثاله: لا يقم من أحد.

قوله: (وأنشد الشيخ رحمه الله مستشهدًا[4] له بقول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى كَالموْتِ مِنْ بَيْنِ سَاعَةٍ   فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كَانَ مَوعِدُهُ الْحَشْرُ؟!)[5]

قاله سلمة بن يزيد الجعفي.

---

(١) البيت للفرزدق في «ديوانه» ١٧٩/٢، «مغني اللبيب» (٤٢١)، «المقاصد النحوية» ٥١٣/٢، «شرح التصريح» ١٠/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص(١٦٢٢)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣١/٢، «شرح المفصل» ٥٣/٢.

(٢) ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٣٠/٢ ـ ١٣١، «شرح الأشموني» ٧١/٢.

(٣) من (ج).

(٤) أي: بجواز زيادتها في الإيجاب.

(٥) البيت لسلمة بن يزيد الجعفي في «الدرر» ٨٦/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧٣/٣، وبلا نسبة في «همع الهوامع» ٤٦٤/٢، «المقاصد الشافية» ٦٠١/٣، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص١٠٨١) ولليلى بنت سلمي في «حماسة البحتري» (٢٧٤).

و(البين): الفراق، والشاهد في (من بين ساعة)، حيث[1] زيدت في (الإيجاب)[2]، وأجاب عنه الشارح[3] باحتمال أنها لابتداء الغاية.

قوله: (وقول الآخر:

يَـظَـلُّ بِـهِ الـحـرْبَـاءُ يَـمْـثُـلُ قَـائِـمًـا   ويَكْثُرُ فيه من حَنِيْنِ الأَبَاعِرِ)[4]

وصف به قائله يومًا توهج حره.

و(يظل) بمعنى: يصير، و(به) بمعنى: فيه، أي: في اليوم المعهود. و(الحرباء)[5]: ذكر أم حبين، والأنثى حرباءة، وألفه للإلحاق بقرطاس فلذا ينون، ويلحقه الهاء.

و(يمثل)، أي: ينتصب قائمًا، ولا يتحرك من شدة الحر، وهو خبر (يظل)، والشاهد في (من حنين الأباعر) حيث زيدت (من) في الإيجاب؛ لأن المعنى: ويكثر في ذلك اليوم حنين الأباعر من شدة الحر.

و(الأباعر) جمع بعران، جمع بعير. وأجاب عنه الشارح[6] بأن (من) لبيان الجنس.

قوله: (على حد قولهم: رأيت منك أسدًا)، منهم من يجعل (من) في

---

(١) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٦٣/٢ ـ ٤٦٤: وتزاد للتنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفي نحو (ما جاءني من رجل) للتوكيد. قال الأخفش من البصرية والكسائي وهشام من الكوفية: مطلقًا أي في الإيجاب والنفي، والنكرة والمعرفة، واختاره في «التسهيل» وشرحه، وقال الجمهور: في نكرة ذات نفي أو استفهام...، وانظر: «المقاصد الشافية» ٥٩٨/٣.

(٢) في (ج): (سحاب).

(٣) انظر: «شرح ابن الناظم» ٢٦٠/١، وهو رأي علي بن سليمان الأخفش الصغير، انظر «همع الهوامع» ٤٦٥/٢.

(٤) البيت بلا نسبة في «جمهرة اللغة» (٣١٦)، «المقاصد النحوية» ٢٧٥/٣، «همع الهوامع» ٤٦٤/٢، «شرح التسهيل» ١٣٩/٣، «الدرر» ٨٦/٢.

(٥) «لسان العرب» (حرب) ١٠٣/٣.

(٦) انظر «شرح ابن الناظم» ٢٦١/١.

ذلك للتجريد، أي: رأيت من لقاء زيد أسدًا. كأنه جرد عن جميع الصفات إلا عن صفة الأسدية.

٣٧١ ـ للانْتِهَا: حَتَّى، ولاَمٌ، وإلَى ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَمِـن، وبَـاءٌ، يُـفْـهِـمَـانِ بَـدَلاَ
٣٧٢ ـ واللامُ: لِلْمِلْك، وشِبْهِهِ، وفي ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ تَـعْـدِيَـةٍ ـ أيـضًـا ـ وتَـعْـلـيـلٍ قُـفِـي
٣٧٣ ـ وَزِيد، والظَّرْفِيةَ استَبِنْ بِبا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَ«فـي» وَقَـدْ يُـبَـيِّـنَـانِ الـسَّـبَـبَـا
٣٧٤ ـ بالبَا استَعِنْ وعَدِّ عَوِّض أَلْصِق ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَمِثْلَ «مَعْ»، و«مِنْ» و«عَن» بها انطِق

قوله: (وقول الراجز:

جَـارِيَـةٌ لَـمْ تَـأْكُـلِ الـمُـرَقَّـقَـا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا)[1]

قاله أبو نخيلة، مصغر نخلة.

أي: هي جارية، و(المرقق)[2]: الرغيف الواسع الرقيق، والشاهد في (من البقول)، أي: لم تأكل إلا البقول دون الفستق؛ لأنها بدوية.

قوله: (وقول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِهِـمْ قَـوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ شَنُّوا؛ الإِغَارَةَ، فُرْسَانًا وَرُكبانًا)[3]

قاله قريط بن أنيف، شاعر إسلامي.

---

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (١٨٠).
وبلا نسبة في «جمهرة اللغة» (١٣٢٩)، «الجنى الداني» (٣١١)، «شرح ابن عقيل» ٢٠/١، «مغني اللبيب» (٤٢٢).

(٢) «لسان العرب» (رقق) ٢٨٨/٥.

(٣) البيت لقريط بن أنيف في «خزانة الأدب» ٢٥٣/٦، «المقاصد النحوية» ٧٢/٣، «الدرر» ٤٢٣/١ والحماسي في «همع الهوامع» ٤١٨/٣.
ولأبي الغَوْل الطُّهويّ في «المقاصد الشافية» ٦١٢/٣.
وبلا نسبة في «الجنى الدّاني» (٤٠)، «شرح الأشموني» ٨٨/٢، «مغني اللبيب» (١٤١)، «همع الهوامع» ١٣٤/٢، «المساعد» ٢٦٣/٢، «توضيح المقاصد» ٣٥٥/١، «المقاصد الشافية» ٦٣٢/٣.

واسم (ليت): (قومًا)، وخبره (لي) والشاهد في (بهم) فإنها للبدل. (وشنوا) جواب (إذا)، من شن إذا فرق. يقال: شن الماء على الشراب فرقه عليه. ومنه قيل شن عليهم الغارة وَأَشَنَّ إذا فَرَّقها عليهم من كلِّ وجه قاله[١] الجوهري.

ويروى: (شدوا) بدل (شنوا)، و(الإغارة) بالنصب على أنه مفعول له على ما استشهد به النحاة لمجيء المفعول له معرفًا بالألف واللام على قلة. والأوجه أنه مفعول به كما دل عليه كلام الجوهري، و(فرسانًا) جمع فارس، و(ركبانًا): جمع راكب.

ولشبه الملك يعبر عنه بالاختصاص.

قوله: (ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا (انْتَفَضَ)[٢] العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ)[٣]

قاله أبو صخر الهذلي.

و(تعروني)[٤] من عراه الشيء، أي: غشيه، والشاهد في: (لذكراك)؛ فإن لامه للتعليل، (وبلله القطر) حال من العصفور بتقدير (قد)[٥] كما في: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

---

(١) «الصحاح» (شنن) ٦٨٩/١.

(٢) في (ج): (انتقد).

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي في «الإنصاف» ٢٥٣/١، «خزانة الأدب» ٢٥٤/٣، «الدرر» ٤٢٢/١، «شرح التصريح» ٣٦٦/١، «المقاصد النحوية» ٦٧/٣، «شرح أشعار الهذليين» ٩٥٧/٢، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣١/٢، «شرح الأشموني» ٧٧/٢، ٤٨٢/١، «شرح ابن عقيل» ٢٢/٢، «شرح المفصل» ٦٧/٢، «همع الهوامع» ١٣٢/١، «شرح المفصل» ٦٧/٢.

(٤) «لسان العرب» (عرا) ١٧٦/٩.

(٥) انظر «شرح المفصل» ٦٧/٢.

قوله: (وتزاد مقوية لعامل ضعف بالتأخير، أو بكونه فرعًا على غيره)، تزاد أيضًا للتأكيد كقوله:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِب   مُلْكًا أَجَار لـمُسْلِمٍ وَمُعاهِدِ[1]

أي: عداهما.

قوله: (وللاستعانة)[2]، أي: بأن تدخل على آلة الفعل؛ نحو: كتبت بالقلم، وبذلك فارقت السببية.

قوله: (وللتعدية... إلخ)، حقه أن يقولَ: عَقِبَهُ وللعوض؛ لذكر النظم له كذلك، وباء العوض هي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألفٍ، وكافَأت الإحسان بضعف، وتسمى باء المقابلة؛ وبهذا فارقت باء البدل؛ إذ علامة تلك أن يصلح موضعهما بدل.

قوله: (وبمعنى (من) التي للتبعيض[3] كقول الشاعر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُوْنِهَا   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[4]

قاله جميل، على الأصح.

أي: قبّلت فم المحبوبة، و(بقرونها)، أي: ضفائر شعرها، وفيه الشاهد و(شرب النزيف) صفة مصدر محذوف، أي: لثمت فاها، وشربت

---

(١) البيت لابن ميادة في «الدّرر» ١٧٠/٤، «شرح التصريح» ١١/٢، «المقاصد النحوية» ٢٧/٣، «شرح مغني اللبيب» ٥٨٠/٢.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (١٠٧)، «مغني اللبيب» (٢٨٥)، «همع الهوامع» ٤٥٥/٢.

(٢) قال ابن الناظم (وأمّا الباء فتكون للظرفية وللسببية وللاستعانة).

(٣) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤١٩/٢: وهذا المعنى أثبته الكوفيون والأصمعي والفارسي والقُتبي وابن مالك. وأنكره جماعة. قال بعضهم: ولو كانت الباء للتبعيض لصحّ (زيدٌ بالقوم) تريد: من القوم.

(٤) البيت لجميل بثنية أو لعمر أو لعبيد بن أوس الطائي في «شرح شواهد المغني» (٣٢٠)، «المقاصد النحوية» ٢٧٩/٣، «الدرر» ٣٣/٢.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٤٤)، «مغني اللبيب» (١٤٣)، «همع الهوامع» ٤١٩/٢.

ريقها شرباً مثل شرب النزيف. يقال للرجل إذا عطش حتى يبست عروقه وجف لسانه: نزيف ومنزوف، شبه الشاعر (شربه)[١] ريقها بشرب النزيف الماء البارد. و(الحشرج)[٢]، أي: الكوز الرقيق.

قوله: (وحكي مثله عن الأصمعي في قول الشاعر[٣]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ)

الشاهد في: (بماء البحر) فإن الباء للتبعيض إلا أن يضمن شربن معنى: روين كما مر.

٣٧٥ ـ عَلى: للاسْتِعْلا، ومَعْنَى «في، وعَنْ» بِعَنْ تَجاوزًا، عَنَى مَنْ قدْ فَطِنْ

٣٧٦ ـ وقَدْ تَجيءُ مَوْضِعَ «بَعْدِ» «على» كَما «علىٰ» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلا

قوله: (وأما (عن). . . . إلخ)، ذكر لها كالنظم ثلاثة معان، وبقي رابع، وهو التعليل[٤] نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لأجل قولك. وقول الناظم: (كما على موضع (عن) قد جعلا) حشو؛ لأنه قدمه في البيت قبله.

قوله: (وبمعنى (عن) كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا)[٥]

---

(١) في (ج): (شربها).

(٢) «لسان العرب» (حشرج) ١٨٦/٣.

(٣) ورد في الحاشية.

(٤) قال السيوطي في «همع الهوامع» ٤٤٣/٢: (والبصريون قالوا: هي للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها، فيقال: زيد عن الفرس، أي: عليه.
وانظر: «شرح الأشموني» ٩٥/٢.

(٥) البيت للقحيف العقيلي في «أمالي ابن الشجري» ٢٦٩/٢، «الأزهية» (٢٧٧)، «المقاصد الشافية» ٦٥٢/٣، «خزانة الأدب» ١٣٢/١٠، «شرح التصريح» ١٤/٢، «شرح شواهد المغني» ٤١٦/١، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٣٨/٢، «الجنى الداني» (٤٧)، «الخصائص» ٣١١/٢، «شرح المفصل» ١٢٠/١، «همع الهوامع» ٤٤٠/٢، «شرح الأشموني» ٩٠/٢، «توضيح المقاصد» ٣٥٨/١، «شرح التسهيل» ١٦٠/٣.

قاله قحيف[1] العامري.

فإن (على) بمعنى: (عن) إلا أن يضمن (رضي)[2] معنى عطف.

قوله: (وقول الأعشى:

لَئِنْ مُنِيْتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لاَ تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ)[3]

الأعشى هو ميمون.

و(منيت)، أي: (ابتليت)[4]، من: مني بأمر إذا ابتلي به، والشاهد في (عن غب) فإن (عن) فيه بمعنى: بعد.

وفي رواية جرى عليها الشارح[5] في عوامل الجزم بدل (عن) (في) وعليها فلا شاهد. وغب[6] الشيء عاقبته، والمعنى: والله لئن لقيتنا بعد وقعة نوقعها بكم (لا تلفنا)، أي: لا تجدنا ننتفل[7] بالفاء، أي: ننتفي وننتصلُ، ونعتذر من دماء من قتلنا منكم.

قوله: (وبمعنى (على) كقول الشاعر:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[8]

---

(١) القحيف بن حمير بن سليم العقيليّ (١٣٠هـ). شاعر كان معاصرًا لذي الرمة، له ديوان. «طبقات فحول الشعراء» ٧٧٠، «الأعلام» ١٩١/٥.

(٢) من باب أنَّ الفعل (رضي) يتعدّى بـ(عن) كقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُۚ﴾، فإذا ضُمِّنَ معنى الفعل (عطف) فيتعدّى بـ(على)، عطفت عليه.

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» (١١٣)، «خزانة الأدب» ٣٢٧/١١، «المقاصد النحوية» ٢٨٣/٣، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ٢٧٣/٣.

(٤) في (ج): (بليت).

(٥) انظر: «شرح ابن الناظم» (٥٠٣).

(٦) «لسان العرب» (غبب) ٥/١٠.

(٧) «لسان العرب» (نفل) ٢٤٦/١٤.

(٨) البيت لذي الإصبع العدواني في «خزانة الأدب» ١٧٣/٧ ـ ١٧٧، «الدرر» ٥٩/٢، «الأزهية» (٢٧٩)، «شرح التصريح» ١٥/٢، «مغني اللبيب» (١٩٦)، «المقاصد النحوية» ٢٨٦/٣، «المقاصد الشافية» ٦٦٠/٣، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٣٩٤/١، «أوضح المسالك» ١٤٠/٢، «الجنى الداني» (٢٤٦)، «شرح ابن عقيل» ٢٥/٢، «شرح المفصل» ٥٣/٨، «همع الهوامع» ٤٤٣/٢، «شرح الأشموني» ٩٤/٢، «توضيح المقاصد» ٣٥٩/١، «المساعد» ٢٦٦/٢، «شرح التسهيل» ١٥٩/٣.

قاله ذو[1] الإصبع العدواني.

أي: لله در ابن عمك، فلاه بمعنى: لله. وحذف المضاف فيما بعده، وأقيم المضاف إليه وهو (ابن عمك) مقامه. وهو مبتدأ، و(لاه) خبره، والشاهد في (عني) فإنه بمعنى: عليَّ. و(أنت) مبتدأ، خبره (دياني)، أي: فتخزوني، أي[2]: (فتسوسني)[3] من خزاه[4]، يخزوه خزوًا إذا ساسه[5] وقهره، أي: وما أنت مالك أمري. فما (تسوسني)[6].

٣٧٧ ـ شَبِّهْ بكافٍ وبِها التَّعْلِيلُ قَدْ ... يُعْنى وَزائِدًا لِتَوْكيدٍ وَرَدْ
٣٧٨ ـ واسْتُعمِلَ اسْمًا وكَذا عَنْ وَعَلى ... مِنْ أَجْلِ ذا عَلَيْهِما مِنْ دَخَلا

قوله: (حرف تشبيه)، حقيقة التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر في حكمه أو صفته، وقد ذكر كالنظم للكاف ثلاثة معانٍ وبقي رابع، وهو الاستعلاء نحو قولك لمن قال لك: كيف أصبحت؟ قال: كخير، أي: عليه، وجعل منه الأخفش قولهم[7]: كن كما أنت، أي: على ما أنت عليه.

قوله: (وتزاد الكاف كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، منع المحققون[8] زيادتها في المثال؛ بأن الكلام باق على حقيقته من

---

(١) ذو الإصبع العدواني حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة (٢٢ق.هـ). شاعر جاهلي حكيم شجاع، لقب بـ(ذي الإصبع) لأن حيّة نهشت إصبع رجله فقطعها. غلب على شعره الحكمة والفخر، له ديوان.
«الشعر والشعراء» ٧١٢ ـ ٧١٣، «الأعلام» ١٧٣/٢.
(٢) في (ب): فتسوءني، وما أثبته هو الصحيح.
(٣) في (ب): (فتسوءني).
(٤) «لسان العرب» (خزا) ٨٨/٤.
(٥) في (ب): ساءه. وما أثبت هو الصحيح.
(٦) في (ب): (فتسوءني).
(٧) انظر: «همع الهوامع» ٤٤٧/٢.
(٨) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٦٠/١، «همع الهوامع» ٤٤٨/٢، «المساعد» ٢٧٦/٢.
قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» ٦٦٥/٣ في معرض ردّه قول الأخفش أن الكاف اسم لا حرف: ووجه ذلك إن قال باسميّة الكاف مطلقًا لزم أن تكون في الآية غير زائدة؛ =

نفي مثل: ﴿مِثْلِهِ﴾، ويلزم منه نفي (مثله) ضرورة أنه لو كان له (مثل) لكان هو (مثلًا)[1] لمثله؛ لأن المماثلة إنما تتحقق من الجانبين، فلا يصح نفي مثل مثله كما قالوا في: (مثلك لا يبخل). فإنهم نفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، فقصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمّن يسدُّ مسدَّه، وعمّن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، وحينئذ فلا فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، والمعنى: نفي المماثلة عن ذاته.

قوله: (وقول رؤبة: لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كَالْمَقَقْ)[2]:

وصف به رؤبة خيلًا، أي: هي (لواحق)[3]، أي: ضوامر، و(الأقراب):[4] جمع قرب، بضم القاف مع ضم الراء، وإسكانها، وهو من الخاصرة إلى مراق البطن، والشاهد في (المقق)؛ فإن الكاف زائدة، أي: فيها مقق[5]، أي: طول.

قوله: (كقوله:

أَتَنْتَهونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ)[6]

= لامتناع زيادة الأسماء عنده، والقول بذلك يؤدي إلى ما هو كفر؛ لأنَّ تقديره على هذا: ليس مِثْلَ مِثْله شيء، وهذا إثباتُ مثلٍ لله ـ تعالى عن ذلك ـ فلزم إذًا أن تكون زيادةً للتوكيد، وإذا لزمت الزيادة تعيّنت الحرفية على الأصل الذي قال به البصريون).

(١) ساقطة من (ج).

(٢) البيت لرؤبة في «ديوانه» (١٠٦)، «خزانة الأدب» ٨٩/١، «سرّ صناعة الإعراب» ٢٩٢/١، «شرح ابن عقيل» ٢٧/٢، «المقاصد النحوية» ٢٩٠/٣، «شرح التسهيل» ١٧٠/٣، وبلا نسبة في «الإنصاف» ٢٩٩/١، «شرح الأشموني» ٩٧/٢، «المقتضب» ٤١٨/٤.

(٣) «لسان العرب» (لحق) ٢٥١/١٢.

(٤) «لسان العرب» (قرب) ٨٦/١١.

(٥) «لسان العرب» (مقق) ١٥٦/١٣.

(٦) البيت للأعشى في «ديوانه» (٢٢٥)، «الجنى الداني» (٨٢)، «خزانة الأدب» ٤٥٣/٩، «الدرر» ٧٠/٢، «سر صناعة الإعراب» ٢٨٣/١، «شرح المفصل» ٤٣/٨.
وبلا نسبة في «الخصائص» ٣٨٦/٢، «رصف المباني» (١٩٥)، «شرح ابن عقيل» ٢٨/٢، «همع الهوامع» ٤٥٠/٢، والرواية: هل تنتهون؟

قاله الأعشى ميمون، والهمزة للاستفهام الإنكاري، وواو (ولن) للحال، وفاعل (ينهى) (كاف) (كالطعن)، أي: مثله، وفيه الشاهد، وقيل: فاعله مقدر، أي: شيء كالطعن، والجملة بعد الطعن حال أو صفة له بزيادة (أل) فيه، والمعنى: لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي يغيب فيه الفتل إذا دسمت بالزيت لسعته، كذا قيل، والذي يقتضيه المقام المعنى لا ينهي الظالم عن ظلمه طعن، ولا ما ماثله كقولهم: مثلك لا يبخل.

قوله: (كقول الشاعر:

أَبَــدًا كَــالــفِــرَاءِ فَــوْقَ ذُرَاهَــا   حِينَ يَطْوِي المَسَامِعَ الصَّرّارُ)[1]

وصف به قائله رجلاً يأوي إلى ذرى الجبال بالليالي خوفًا من عدوه. و(كالفراء) بكسر الفاء والمد: جمع (فرى) بفتحها، وبالقصر، أي: كحمر الوحش، والشاهد في (كالفراء) فإن الكاف بمعنى: مثل. (وهو) مبتدأ خبره (فوق ذراها)، و(الصرار)[2] الجدجد بضمتين، وهو الطير الذي يصيح بالليل. (والمسامع) مفعول (يطوي)، والمعنى: مثل هذا الرجل المستمر فوق (رءوس)[3] الجبال بالليالي مثل الفراء المستمر فيها، وذلك إنما يكون غالبًا حين يطوى الصرار بالليل، أي: يقطع فيه بصوته، لشدته المسامع عن سماع غيره.

قوله: (كقول الراجز: يَضْحَكْنَ عن كالْبَرَدِ المُنْهَم)[4] قاله العجاج.

وصدره: (بيضٌ ثلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمّ)، (والبيض) جمع بيضاء، (والنعاج)

---

(١) البيت بلا نسبة في «المقاصد النحوية» ٣/٢٩٢، «الجنى الداني» (٨٣).

(٢) «لسان العرب» (صرر) ٧/٣٢٦.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق «ديوانه» ٢/٣٢٨، «خزانة الأدب» ١٠/١٦٦، «الدرر» ٢/٦٨، «المقاصد النحوية» ٣/٢٩٢.
وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٧٩)، «شرح الأشموني» ٢/٩٨، «همع الهوامع» ٢/٤٤٩.

بقر الوحش، (والجم)[١] بالضم: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها، وبالفتح: الكثير، (ويضحكن) خبر بيض، والشاهد في (كالبرد) فالكاف اسم لدخول (عن) عليها، (والمنهم)[٢]: الذائب، يعني: أولئك النسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب، (لطافة ونظافة)[٣].

قوله: (وقوله الآخر:

بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ ... لِأُوْلَعَ إلا بـالـكَـمِـيِّ الـمـقَـنَّـعِ)[٤]

الشاهد في أوله، أي: بمثل اللقوة[٥]، وهي بكسر اللام وفتحها، العقاب، (والشغواء)[٦] بمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها، (وجلت) من الجولان، (أولع) منصوب بـ(أن) مقدرة من أولع بالشيء، فهو مولع به بفتح اللام، أي: مغرى به، (والكمي)[٧] الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر بالدرع والبيضة، (والمقنع) الذي على رأسه بيضة.

قوله: (قال الشاعر:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِـهِـمُ ... مِنْ عَنْ يمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[٨]
أَلَـمْـحَـةٌ مِـنْ سَـنَا بَرْقٍ رَأى بَصَـرِي ... أَمْ وَجْهُ عَالِيَةَ اختالَتْ بها الْكِلَلُ)

---

(١) «لسان العرب» (جمم) ٣٦٧/٢.
(٢) «لسان العرب» (نهم) ٣١١/١٤.
(٣) في (ج): (لطافة ولطافة).
(٤) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (٨٢)، «الدرر» ٦٩/٢، «شرح الأشموني» ٩٨/٢، «المقاصد النحوية» ٢٩٥/٣، «همع الهوامع» ٤٤٩/٢.
(٥) «لسان العرب» (لقا) ٣١٧/١٢.
(٦) «لسان العرب» (شغا) ١٤٨/٧.
(٧) «لسان العرب» (كمي) ١٦٢/١٢.
(٨) البيتان للقطامي في «ديوانه» (٢٨)، «شرح المفصل» ٤١/٨، «المقاصد النحوية» ٢٩٧/٣، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٤٣)، «رصف المباني» (٣٦٧)، «توضيح المقاصد» ٣٦١/١.

قالهما القطامي[١]، مدح بهما عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان، و(علا بهم)، أي: علتهم نظرة، والشاهد في (من عن يمين)، و(الحُبَيا)[٢] مقصورٌ مُصَغَّرٌ، لا مكبر له، اسم موضع بالشام، والتقدير: من جانب الحبيا الأيمن، و(قَبَلُ) بفتح القاف والموحدة، يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر، و(ألمحة) منصوب بـ(رأى) والهمزة فيه للاستفهام، (وعالية) منعت الصرف للوزن، وهي صفة لمحذوف، أي: امرأة عالية. و(اختالت)، أي: تبخترت. و(الكلل)[٣] جمع كلة، وهي ستر رقيق.

قوله: (وقال الآخر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيزَاء مَجْهَلِ)[٤]

قاله (مزاحم)[٥] بن الحارث العقيلي وصف به القطا، فقوله: (غدت)، أي: القطا، والشاهد في (من عليه)، أي: فوق الفرخ. و(ما) مصدرية، أي: بعد تمام ظمئها، وهو مدة صبرها عن شرب الماء، ويروى: (خِمْسها) بكسر الخاء، وهو ورود الماء في كل خمسة أيام. و(تصل) بالمهملة خبر (غدت) أي: تصوت أحشاؤها من العطش، و(عن قيض)[٦]، أي: فرخها،

---

(١) القطامي: عمير بن شييم بن عمرو بن عبّاد من بني جشم بن بكر، أبو سعيد التغلبي. ت١٣٠هـ. شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق قبل إسلامه، عدّه ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين، لقّب بالقطاني، وبصريع الغواني، له ديوان شعر. «الشعر والشعراء» ٧٢٧، «الأعلام» ٨٨/٥.

(٢) «معجم البلدان» ٢١٦/٢.

(٣) «لسان العرب» (كلل) ١٤٥/٢.

(٤) البيت لمزاحم العقيلي في «ديوانه» (١١) «الأزهية» (١٩٤)، «خزانة الأدب» ١٤٧/١٠، «الدرر» ٨٩/٢، «شرح التصريح» ١٩/٢، «شرح المفصل» ٣٨/٨، «المقاصد النحوية» ١٠٣/٣.
وبلا نسبة في «الكتاب» ٢٣١/٤، «أوضح المسالك» ١٥١/٢، «شرح الأشموني» ١٠٠/٢، «شرح ابن عقيل» ٢٩/٢، «مغني اللبيب» (١٩٤)، «همع الهوامع» ٤٦٦/٢، «توضيح المقاصد» ٣٦٢/١.

(٥) في (ج): (مزاج).

(٦) «لسان العرب» (قيض) ٣٧١/١١.

عطف على (من عليه)، و(زيزاء)[١] بمثناة تحتية بين زائين، أي: أرض غليظة، ويروى: (ببيداء)، وهي الفلاة التي تبيد من (سلكها)[٢]، أي: تهلكه. (ومجهل) مصدر ميمي للمبالغة، أو اسم مكان.

٣٧٩ ـ و«مُذ ومنذُ» اسمان، حَيثُ رَفَعَا، أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ، كـ«جِئتُ مُذْ دَعَا»
٣٨٠ ـ وإنْ يَجُرَّا، في مُضِيٍ، فَكَمِنْ هُمَا، وفي الْحضُورِ مَعْنَى «في» اسْتَبِنْ

قوله: (فإذا رفع)، أي: ما بعد مذ ومنذ، وكان مفردًا. (فهما اسمان مبتدآن) أي: وما بعدهما خبر، وهذا أحد أقوال ثلاثة[٣]، ذهب إليه المبرد، وكثير من (البصريين)[٤]. واختاره الناظم هنا لقوله: (حيث رفعا)؛ لأن المبتدأ رافع للخبر، وثانيهما: ما بعدهما مبتدأ، وهما ظرفان في محل الخبر. وإليه ذهب الأخفش[٥] وطائفة من البصريين. وثالثها: أنه فاعل بـ(كان) محذوفة تامة، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وإليه ذهب السهيلي[٦]، ومحققو الكوفيين، واختاره الناظم[٧] في «شرح تسهيله».

---

(١) «لسان العرب» (زيز) ١٢٥/٦.
(٢) في (ج): (سكنها).
(٣) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٦٤/١، «همع الهوامع» ٢٢٥/٢.
(٤) في (ج): (العصريين).
(٥) انظر: «توضيح المقاصد» ٣٦٥/١، «همع الهوامع» ٢٢٥/٢ ـ ٢٢٦.
(٦) عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حُبَيْش بن سَعدون بن رضوان بن فتّوح الإمام أبو زيد وأبو القاسم السُهيليّ الخثعميّ الأندلسيّ المالقيّ الحافظ.
صنّف: «الرّوض الأنف في شرح السّيرة»، «شرح الجُمَل»، «التّعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام» توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.
«بغية الوعاة» ٧١/٢.
(٧) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢١٧/٢: والصحيح عندي: أنّهما ظرفان مضافان إلى جملة حُذف صدرها، والتقدير: (مُذْ كان يومُ الجمعة) و(مُذْ كان يومان) وهو قول المحققين من الكوفيين، وإنّما اخترته؛ لأنّ فيه إجراء مذ ومنذ في الاسميّة على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أَولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء نكرة بلا مسوّغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف، وفيه أيضًا تخلّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدّر).

قوله: (ومثله قول الفرزدق:

مَــا زَالَ مُــذْ عَــقَــدَتْ يَــدَاه إِزَارَهُ فَـسَـمَـا فَـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ[1]
يُـدْنِـي كَـتَـائِـبَ مِـنْ كـتـائِـبَ تَـلْـتَـقِـي فِـي ظِـلِّ مُـغْـتَـرَكِ الْـعَـجَـاجِ مُـثَـارِ)

مدح بهما الفرزدق يزيد بن المهلب، واسم (ما زال) ضمير يعود ليزيد، وخبره (يدني)، (وسما)، أي: علا. والشاهد في (مذ عقدت)، حيث أضيفت (مذ) إلى الجملة الفعلية. (ومثار) بضم الميم - من آثار الغبار صفة العجاج بزيادة (أل) فيه.

قوله: (كقول الآخر:

وَمَـازِلْـتُ مَـحْـمُـولاً عَـلَـيَّ ضَـغِـيْـنَـةٌ وَمُـضْـطَـلِـعَ الأَضْـغَـانِ مُـذْ أَنَـا يَـافِـعُ)[2]

(محمولاً) خبر (زال)، و(ضغينة)، أي: حقد مرفوع به، و(مضطلع الأضغان) معطوفٌ على (محمولاً)، والمضطلع على الشيء: القادر عليه.

والشاهد في: (مذ أنا يافع) حيث أضيفت (مذ) إلى الجملة الاسمية.

٣٨١ - وبَعْدَ «مِنْ، وعَنْ، وبَاءٍ» زِيدَ «ما» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ، قَدْ عُلِمَا
٣٨٢ - وَزِيدَ بَعْدَ «رُبَّ» و«الْكَاف» فكَفّ، وَقَدْ يَلِيهِمَا، وجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

قوله: (قال الشاعر:

---

(١) البيتان للفرزدق، والبيت الأول في «خزانة الأدب» ٢١٢/١، «الدرر» ٤٦٩/١، «شرح التصريح» ٢١/٢، «شرح المفصل» ١٢١/٢، «المقاصد النحوية» ٣٢١/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٥٣/٢، «شرح الأشموني» ١٠١/٢، «شرح التسهيل» ٢١٧/٢، «همع الهوامع» ٢٢٤/٢، «توضيح المقاصد» ٣٦٤/١.

(٢) البيت للكُميت في «الكتاب» ٤٥/٢، «شرح أبيات سيبويه» ٢٢١/١، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٠٤)، «همع الهوامع» ٢٢٤/٢، «توضيح المقاصد» ٣٦٥/٢، «شرح التسهيل» ٢١٨/٢.

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[1]

قاله أبو دؤاد[2]. والشاهد في (ربما)؛ حيث دخلت (ما) على (رب) (فكفتها عن العمل)[3]، ودخلت (رب) على الجملة الاسمية. (الجامل) ـ بالجيم ـ: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه. قاله الجوهري[4] وغيره.

(والمؤبل) بالموحدة المشددة، أي: المقتنى، يقال: أبل الرجل، أي: اتخذ إبلًا واقتناها. قاله الجوهري[5]، (والعناجيج)[6] جمع عنجوج ـ بالضم: طوال الأعناق من الخيل، و(المهار) ـ بكسر الميم ـ جمع مهر.

قوله: (قول الشاعر:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ)[7]

قاله نهشل بن حري. و(أخ) مبتدأ خبره (لم يخزني) من الخزي وهو الذل، وأراد بـ(يوم مشهد) يوم صفين؛ لأنه رثى بذلك أخاه مالكًا لما قتل بها مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والشاهد في (كما سيف عمرو)

---

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي في «ديوانه» (٣١٦)، «الأزهية» (٩٤)، «خزانة الأدب» ٥٨٦/٩، «الدرر» ٤٨/٢، «شرح المفصل» ٢٦/٨، «المقاصد النحوية» ٣٢٨/٣.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦١/٢، «الجنى الداني» (٤٤٨)، «شرح التصريح» ٢٢/٢، «شرح ابن عقيل» ٣٣/٢، «همع الهوامع» ٤٣٣/٢، ٤٧٥/٢، «شرح الأشموني» ١٠٥/٢، «المقاصد الشافية» ٦٩٩/٣.

(٢) أبو دؤاد الإيادي جارية بن الحجاج الإيادي، شاعر جاهلي، كان من وصّاف الخيل المجيدين، له ديوان شعر.
«الشعر والشعراء» ٢٤٣، «الأعلام» ١٠٩/٢.

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) «الصحاح» (جمل) ٢٠٨/١، وابن منظور في «لسان العرب» ٣٦١/٢.

(٥) «الصحاح» (أبل) ٤/١.

(٦) «لسان العرب» (عنجيج) ٤١٨/٩.

(٧) البيت لنهشل بن حريّ في «الدرر» ١٠٤/٢، «شرح التصريح» ٢٢/٢، «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٨٧٢)، «شرح شواهد المغني» (٥٠٢)، «المقاصد النحوية» ٣٣٤/٣.
وبلا نسبة في «المغني» (٢٣٦)، «أوضح المسالك» ١٦١/٢، «همع الهوامع» ٤٣٣/٢، ٤٧٦.

حيث دخلت (ما) على (الكاف) فكفتها عن العمل، وأراد بـ(عمرو) عمرو بن معد يكرب، و(المضارب) جمع مضرب السيف وهو نحو شبر من طرفه، وخيانة السيف النبوة عند الضرب به.

قوله: (قال:

مَــاوِي يَــا رُبَّــتَــمَــا غَــارَةٍ شَعْـوَاءَ كـالـلَّـذْعَـةِ بـالـمِـيْـسَـمِ)[1]

قاله ضمرة[2] النهشلي. (وماوي) منادى مرخم، أي: يا ماوية، و(يا) للتنبيه، والشاهد في (ربتما غارة) حيث جرت رب مع دخول (ما) عليها. و(الشعواء)[3] بالعين المهملة: الفاشية المتفرقة، و(اللذعة)[4] بالمعجمة ثم المهملة من: لذعته النار، أي: أحرقته، وأما اللدغة بالمهملة ثم المعجمة فهي القرصة من لدغ العقرب. و(الميسم)[5] بالكسر آلة الوسم، أي: الكي.

قوله: (وقول الآخر:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلاَنَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا الناسِ مَجْرومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)[6]

---

(١) البيت لضمرة بن ضمرة في «الأزهية» (٢٦٢)، «خزانة الأدب» ٩/٣٨٤، «الدرر» ٢/١٠٣، «المقاصد النحوية» ٣/٣٣٠.
وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/١٠٥، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٤، «شرح المفصل» ٨/٣١، «همع الهوامع» ٢/٤٧٥.

(٢) ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي، شاعر جاهلي من بني دارم، من الشجعان الرؤساء، كان اسمه شقّة بن ضمرة، فسمّاه النعمان (ضمرة).
«الأعلام» ٣/٢١٦.

(٣) «لسان العرب» (شعا) ٧/١٤٣.

(٤) «لسان العرب» (لذع) ١٢/٢٦٨، (لدغ) ١٢/٢٦٤.

(٥) «لسان العرب» (وسم) ١٥/٣٠٢.

(٦) البيت لعمرو بن براقة في «الدرر» ٢/١٠٥، «شرح التصريح» ٢/٢١، «شرح شواهد المغني» ١/٢٠٢، «المقاصد النحوية» ٣/٣٣٢.
وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١٥٦، «خزانة الأدب» ١٠/٢٠٧.
و«شرح ابن عقيل» ٢/٣٤، «مغني اللبيب» (٩٢)، «همع الهوامع» ٢/٤٧٦، «شرح الأشموني» ٢/١٠٦، «شرح التسهيل» ٣/١٨٩.

قاله عمرو[1] بن البراقة النهمي بكسر النون، والشاهد في (كما الناس)؛ حيث دخلت (ما) على الكاف) ولم تكف عملها و (مجروم) (عليه و(جارم) من الجرم بضم الجيم أي: الذنب. ويروى بدله: مظلوم عليه وظالم.

٣٨٣ ـ وَحُذِفَتْ «رُبّ» فَجرَّتْ، بَعْدَ «بَلْ» و«الْفَا» وبَعْدَ «الواو» شَاعَ ذَا الْعَملْ
٣٨٤ ـ وقَدْ يُجَرُّ بسِوَى «رُبَّ» لَدَى حَذْفٍ، وبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

قوله: (فمن حذفها بعد (بل) قول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ ملْءُ (الْفِجَاجِ)[2] قَتَمُهْ تمامه: (لا يُشْتَرَى (كَتَّانُهُ)[3] وجهرَمُهْ)[4]

أي: بل رب بلد، وفيه الشاهد، و[(الفجاج) الطرق][5]، (القتمة)[6]: الغبار. و(جهرمه)[7]، أي: وجهرميه بياء النسبة وهو بسط شعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى (جهرم) بفتح الجيم.

قوله: (ومن حذفها بعد الفاء قول الآخر)، وفي نسخة: قول امرئ القيس:

---

(١) عمرو بن الحارث بن عمرو بن منبه النهمي الهمذاني (١١هـ). يعرف بعمرو بن براقة، وهي أمه، شاعر همدان قبل الإسلام، وفد على عمر بن الخطاب وكان شيخًا كبيرًا يعرج. «خزانة الأدب» ٣/٣٤٤ ـ ٣٤٥، «الأعلام» ٥/٧٦.

(٢) في (ج): (العجاج).

(٣) ساقطة من (ج).

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في «ديوانه» (١٥٠)، «الدرر» ٢/٩٣، «المقاصد النحوية» ٣/٣٣٥، وبلا نسبة في «رصف المباني» (١٥٦)، «شرح الأشموني» ٢/١٠٨، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٦، «شرح المفصل» ٨/١٠٥، «همع الهوامع» ٢/٤٦٩، «أمالي ابن الشجري» ١/١٤٤.

(٥) في (ج): (العجاج: الطريق).

(٦) «لسان العرب» (قتم) ١١/٣٧.

(٧) «لسان العرب» (جهرم) ٢/٣٩٩ ـ ٤٠٠.

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحولِ[1]

أي: رب مثلك، وفيه الشاهد حيث حذف رب وبقي عملها، والعرب تبدل من رب الواو، ومن الواو الفاء لاشتراكهما في العطف. (وطرقت)، أي: أتيتها ليلاً، ويروى:

فمثلك بكرًا قد طرقت وثيبًا.

ويروى: ومرضعًا، وألهيتها، أي: أشغلتها، و(التمائم) التعاويذ، و(المحول)[2] بضم الميم من أحالت الدار، وأحولت، أي: أتى عليها (حول)[3]، ويروى بدله: مغيل، وهو المرضع وأمه حبلى، أو الذي يرضع وأمه تجامع.

قوله: (ومن حذفها بعد (الواو) قوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ[4]

قاله امرؤ القيس وتمامه: عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي.

والشاهد في (وليل)، أي: ورب ليل (كموج البحر) في كثافة ظلمته.

(وسدوله)، أي: ستوره و(ليبتلي)، أي: يبتليني ويختبرني فيما عندي من الصبر والجزع.

قوله: (وأما حذفها بدون (بل، والفاء، والواو)، فكما ندر من قول الآخر:

---

(١) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٢)، «الأزهية» (٥٣)، «خزانة الأدب» ١/٣٣٤، «الدرر» ٢/٩٣، «شرح شذور الذهب» (٣٢٢)، «شرح أبيات سيبويه» ١/٤٥٠.

(٢) وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ٢/١٦٢، «رصف المباني» (٣٨٧)، «شرح الأشموني» ٢/١٠٩، «شرح ابن عقيل» ٢/٣٦، «همع الهوامع» ٢/ ٤٦٩، «الجنى الداني» (٧٥).

(٣) «لسان العرب» (حول) ٣/٣٩٨.

(٤) في (ج): (حال).

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[1]

أي: من أجله، وقيل: من عظمه في عيني.

قوله:

(وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قيسَ أَلَفْتُهُ   حتَّى تَبَذَّخَ فارتقى الأعْلَامِ)[2]

أي: ورب رجلٍ كريمة نفسه، وحذف التنوين من (قيس) للضرورة أو منعه الصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنه بمعنى القبيلة، و(أَلَفْته)[3] بفتح اللام، أي: أعطيته أَلفًا وهو من باب ضَرَب، يَضْرِب. وأما ألفته بكسر اللام من الإلف فهو من باب: علم يعلم، و(تبذخ)، أي: تكبر، من البذخ بفتحتين وهو الكبر، والشاهد في (الأعلام) أي: إلى الأعلام جمع علم وهو الجبل.

(قوله)[4]: (لئلا يلزم العطف على عاملين)، وفي نسخة: (معمولي عاملين)، أي: وإنما قدر (في) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهو ممتنع عند جماعة؛ لأن الواو حرف ضعيف لا يقوى على العطف على معمولي عاملين فعندهم في المثال الذي ذكره

---

(١) البيت لامرئ القيس في «ديوانه» (١٨)، «خزانة الأدب» ٣٢٦/٢، «شرح عمدة الحافظ» (٢٧٢)، «المقاصد النحوية» ٣٣٨/٣، «شرح التسهيل» ١٨٧/٣، «شرح التصريح» ٢٢/٢.

وبلا نسبة في «أوضح المسالك» ١٦٣/٢.

(٢) البيت لجميل بثينة في «ديوانه» (١٩٦)، «خزانة الأدب» ٢٠/١٠، «الدرر» ٥٣٩/١، «شرح التصريح» ٢٣/٢، «مغني اللبيب» (١٦٤)، «شرح التسهيل» ١٨٩/٣، «المقاصد النحوية» ٣٣٩/٣، «شرح المفصل» ٢٨/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٩٢/٢، «المقاصد النحوية» ٣٤١/٣، «شرح الأشموني» ١١٢/٢، «همع الهوامع» ٤٦٨/٢، «شرح التسهيل» ١٩٣/٣.

(٤) «لسان العرب» (ألف) ١٨٠/١.

الحجرة[1] مجرورة بـ(في) المقدرة، وعمرو مرفوع؛ بالابتداء.

قوله: (وحكى سيبويه[2] رحمه الله: مررت برجل صالح إلا صالحًا فطالح... إلخ)، لا شاهد فيه، وإنما ذكره توطئة لما فيه الشاهد، وهو قوله: (وحكى يونس ـ رحمه الله ـ إلا صالح فطالح) بالتقدير الذي ذكره الشارح[3].

(قوله)[4]: (وجعل سيبويه ـ رحمه الله ـ إضمار هذه الباء بعد (إن) أسهل من إضمار (رب) بعد (الواو): وجّه بأن (إن) تقتضي الأفعال، والأفعال تقتضي الجار.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) ساقطة من (ج).
(٢) المثال: في الدّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو، تقديره: في الدار زيدٌ وفي الحجرة عمرو.
(٣) «الكتاب» ١/٢٦٢. المثال في «الكتاب» (... إنْ لا صالحًا فطالحٌ...).
وانظر: «المقاصد الشافية» ٣/٧١٢.
تقدير الشارح ١/٢٧١: (وقدّره: إن لا يكن صالحًا فهو طالح، وإنْ لا يكن صالحًا يكن طالحًا).
(٤) ساقطة من (ج).

موضوعات الرسالة

الجزء الأول

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة